الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطية الشّعبيّة
وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ
جامعة الحاج لخضر بـــاتنة

كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة قسم اللغة العربية وآدابها

دراسة وظيفية لأسلوب التوكيد

في القرآن الكريم

– رسالةٌ مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في اللغة العربيّة –

إعدادُ الطّالبة : إشرافُ :

عـــائشة عبيزة الأستاذ الدكتور السعيد هادف

لجنةُ المناقشة :

– الأستاذ الدكتور : السعيد بن إبراهيم (جامعة باتنة) ..... رئيسًا
– الأستاذ الدكتور : السعيد هادف (جامعة باتنة) ..... مشرفًا ومقرِّرًا
– الأستاذ الدكتور : بلقاسم ساعي (جامعة باتنة)..... عضوًا ممتحنًا
– الأستاذ الدكتور : السعيد شنوقة (جامعة الطارف) ..... عضوًا ممتحنًا
– الأستاذ الدكتور : عمار شلواي (جامعة بسكرة) ..... عضوًا ممتحنًا
– الأستاذة الدكتورة : ذهبية بو رويس (جامعة الأمير عبد القادر–قسنطينة)عضوًا ممتحنًا

السّنة الجامعيّة : 2008-2009

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي ثمرة عملي في هذه الصفحات إلى قرتي عيني

ولديّ الحبيبين؛

وإلى من كان معي طوال رحلتي في هذا البحث

بصبر وتوجيه ودعاء

إلى أبي محمد وهارون

المقدمـــــــــــــــــة :

يُعد البحث في الصّلات القائمة بين الخطاب في جانبيه اللفظي و المعنوي من أهمّ الجوانب التي يمكن للدارس تتبعها في ضوء المنهج الوظيفي، ونحن في هذا البحث يمكن أن نقف على تلك الوشائج القائمة بين نظام اللغة في تراكيبها وبين ما تؤديه من معان وأغراض تتعلق بقصد المتكلم وفهم المتلقي، هذا الأخير الذي يختلف في تقبله للخطاب تصديقًا أو تكذيبًا، إنكارًا أو تردّدًا؛ مما يستوجب من المتكلم صوغ كلامه وفق هذه الحالات العامة لتلقي خطابه، وهو ما يمكن تطبيقه في أسلوب التوكيد الذي تمثل فيه الزيادة في المبنى النموذج الأساسي للتعبير فيه، وذلك على اعتبار أنه يمثل فكرة تكرار المعنى بأي صورة كانت سواء بلفظه كما هو حرفًا كان أو اسما أو فعلا أو جملة أو شبه جملة، وهو ما يدخل في التوكيد اللفظي، أو تكرار المعنى بمفهومه ولكن في صورة لفظية مخالفة للفظه وهو ما يسمى بالتوكيد المعنوي، وهذه الزيادة التي تكون على أصل الخطاب لا تكون إلا لفائدة استعمالية في اللغة تؤدى من خلال فهم أن كل تغيير في المبني يؤدي إلى تغيير في المعنى، هذا القانون الوظيفي الذي يحكم اللغة العربية هو الذي سننطلق منه في هذا البحث .

وهكذا فإن هذه الدراسة سوف تقوم على محورين أساسيين : أحدهما يتعلق بالمنهج المتبع في دراسة اللغة العربية عند النحاة ، والثاني يتعلق بالمدونة التي حرص القدماء على توزيعها بين الشعر العربي والقرآن الكريم، وإن أضاف بعضهم الحديث النبوي الشريف .

هذا، وإن المسار الوظيفي لتحليل الجملة العربية – رغم مرور عقود على بدايته – لم يكتمل بعد بحيث يأتي على جميع أبواب النحو ومسائله،وتعتبر الدراسة الوظيفية لمسائل العربية من أهم الدراسات التي يجب أن تحظى باهتمام الدارسين، وذلك لأنها تمثل طريقًا سديدًا لتفسير النصوص وفهمها من خلال ربطها – في منهجها – بين الأشكال اللغوية وبين وظائفها، معتمدة في ذلك على المعنى وما يكتنف الجملة العربية من مناسبات قول ومقتضيات، وهي بذلك تربط بين السياقين : الإبلاغي واللفظي، مع مراعاة العلاقة القائمة بين المتكلم والمخاطب.

و لم أجد – فيما قرأت – أسلوبًا تجتمع فيه هذه الخصال مثل أسلوب التوكيد، الذي تلاحظ فيه بنية التركيب وموقف الخطاب وحالة المتكلم والمخاطب . وقد عرف القدماء أشكالا كثيرة للتوكيد وحللوها بنيةً ودلالة، ولكنهم رغم ذلك أهملوا الكثير من الأشكال

والمسائل الأخرى المتعلقة بهذا الأسلوب ولم يدرجوها في التقسيمات المعروفة للتوكيد، وإن كانوا قد تحدثوا عن إفادتها معنى التوكيد في أبواب أخرى .

أما فيما يخص المدونة التي تنطلق منها هذه الدراسة فمصدرها واحد يقوم على انسجام ووحدة لغوية وصلت إلى حد الإعجاز في البيان ونعني بذلك نصوص القرآن الكريم ، إذ إن أخذ النماذج من هذا النص كدليل لكل استخدام وكل دلالة سياقية ومقامية يجعل من النتائج المحصل عليها متسقة ومتكاملة، فلا تؤدي بنا إلى اختلاق تأويلات بعيدة وتعابير مقدرة تنأى عن روح اللغة كما هو الحال عند تحكيم الشعر الذي كثيرا ما يخضع إلى تعبير فردي انفعالي، قد يؤدي بصاحبه إلى التصرف في اللغة كأحد مستخدميها معتمدا على ما تبيحه الضرورة ليبدع في هذا المجال، ومن ثم تكون هذه الدراسة إحدى المحاولات التي كانت ولا تزال تنحو إلى جعل القرآن الكريم مصدرا للتقعيد والتحليل النحوي، وهذه الفكرة قديمة تناقلتها كتب النحو والتفسير في بعض المناسبات وإن لم يكتب لها التطبيق و التعميم، من ذلك ما ذكره الفخر الرازي – عن قطرب أثناء تعرضه لبعض مسائل (إذ وإذا) أنّ كلمة (إذ) و (إذا)، يجوز إقامة كل واحدة منهما مقام الأخرى – من أنّ هذا الذي قاله قطرب كلام حسن، وذلك لأنّا إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول منقول عن قائل مجهول ، فلأن يجوز إثباتها بالقرآن العظيم، كان ذلك أولى . مضيفًا أنه كثيرا ما رأى النحويين يتحيرون في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن، فإذا استشهدوا في تقريره ببيت مجهول فرحوا به، وأنه شديد التعجب منهم، فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقه دليلا على صحته، فلأن يجعلوا ورود القرآن به دليلا على صحته كان أولى! .

ورغم كثرة تطرق الباحثين لموضوع التوكيد من عدة جوانب، مما قد يجعل التطرق إليه مبتذلاً ومعادًا، إلا أنني أرى أن جدة طرحي لهذا الموضوع تكمن في عدة نقاط من أهمها :

– المنحى الوظيفي الذي لم يطبق حتى الآن – حسب علمي – على بعض الأساليب العربية ومنها التوكيد، وإن طبق فإنه لم يأت على جميع الأشكال، وإنما لا يزال يتسم بالاقتصار على صور معينة عند كل دارس، مما جعله مشتتا في بعض الدراسات أو الآراء فقط .

– دراسة الأشكال التوكيدية غير الأصيلة في باب التوكيد، والتي لم تلق من العناية في جانبها المعنوي ما تستحق – وهو ما أشار إليه كثير من الدارسين قديما وحديثا عند التعرض إلى تحليل بعض التراكيب اللغوية الخاصة– فكانت السيطرة للمفهوم الصناعي للتوكيد ، مما أشكل علينا

في تحديد دائرة التوكيد في اللغة العربية، كما جعل كثيرا من الدارسين يختلفون في اعتبار بعض الأساليب وتحديد علاقتها بالتوكيد .

– مناقشة آراء النحاة في دراسة بعض مسائل هذا الأسلوب وبيان مدى انجرارهم وراء نظرية العامل وما يستتبع ذلك من إغفال للجوانب غير الشكلية داخل النص وخارجه، رغم إشاراتهم إلى ما تؤديه هذه الأشكال من دلالة توكيدية من حين إلى آخر، غير أنها لم تكن شاملة لتأتي على جميع المواضع .

– تعميم الدراسة على آيات الذكر الحكيم واستنباط ما أمكن استنباطه من صور التوكيد منه وتحليلها تحليلاً وظيفيًّا بحسب ما يقتضيه كل سياق ، مع استخلاص الدقائق الدلالية لما جاء من صور تركيبية لهذا الأسلوب، وبالتركيز على ما يسمى بأبواب التخصيص المؤكدة، والتي أغناها المفسرون شرحا وتفسيرا معنويا، ورغم ذلك لم تفرد لها الكتب المتخصصة (أي كتب النحو والبلاغة) أبوابا خاصة .

– إن الأشكال والدلالات التي تتعلق بأسلوب التوكيد في هذه الدراسة ستكون انطلاقا من مدونة موحدة هي النص القرآني، ومن ثم فإن البناء العام لهذا الأسلوب سيتشكل وفق منظور واحد مما سيكتب له عدم التعارض فيما بينه أو تفاوت الأداء الكلامي .

و في ضوء ما ذكرنا كانت خطة هذا البحث الموسوم بـــ(دراسة وظيفية لأسلوب التوكيد في القرآن الكريم) متمثلة في مدخل وبابين، وكل باب يضم ثلاثة فصول .

– المدخل : عالجت فيه قضيتين لهما صلة وثيقة بالمنهج وأثره في دراسة اللغة قديما وحديثا فتناولت أولا التبويب النحوي وأثره في دراسة أسلوب التوكيد وما يتصل بذلك من تعريف لهذا الأسلوب وعلاقته بالتوابع الأخرى في الدرس النحوي، ثم تحدثت عن المنهج الوظيفي والدرس النحوي العربي وما يمكن أن يجنيه الدرس العربي الحديث من هذا المنهج على اعتبار ما فيه من معالجة للغة في إطار المبنى والمعنى .

الباب الأول تناولت فيه دراسة أسلوب التوكيد بين القدماء والمحدثين، وكان ذلك في ثلاثة فصول، وذلك على النحو التالي :

– الفصل الأول : وقد عنونته بـــ(التوكيد في اللغة العربية وارتباطه بمناسبات القول ومقتضياته)، ذلك أن أهم ما يتعلق بهذا الأسلوب خصوصا وبقية الأساليب اللغوية عموما، هو ما يسمى بمقتضى الحال ومناسبات القول، فينطلق فهمه ابتداء من فهم ملابساته وأثر هذه الأخيرة في دراسته وتحليل قضاياه . كما أن العلاقة بين المتكلم والسامع تظهر جلية ضمن هذا

الأسلوب الذي يعتمد على مدى تصديق السامع للخبر أو تكذيبه، أو تشككه وإنكاره، وارتباط ذلك بمستويات عدة تؤثر في استخدام أشكال التوكيد وأدواته كمًّا ونوعًا .

– الفصل الثاني : تتبعت فيه ما خُص به أسلوب التوكيد من دراسة لدى القدماء سواء كباب مستقل، كما فعل النحاة في جعله ضمن التوابع، أو دراسته ضمن بعض الأبواب النحوية الأخرى التي قد تؤدي وظيفة التوكيد كالحال أو الصفة أو بعض الظروف .. وغيرها . كما تتبعت كل قضية لغوية لها ارتباط بمعنى التوكيد بمفهومه العام . وقد كان هذا التتبع لدى النحاة والبلاغيين والأصوليين لما كان لهذه الأصناف الثلاثة من أثر في الفكر اللغوي العربي قديما وحديثا ، فركزت على ما قدمه علماؤنا قديما من أفكار وجهود لغوية في هذا المجال كان لها أثرها الواضح في عرض المعطيات في الدرس النحوي العربي الحديث فيما بعد، كما أن اختلاف التخصصات لدى القدماء أثرى البحث في هذا المجال انطلاقا من اعتمادها على مناهجها الخاصة، فأغلب النحاة اعتمدوا على المنهج القائم على اللفظ والبناء الإعرابي، والبلاغيون درسوه وفق منهج الأداء الكلامي وارتباطه بمناسبات القول ومقاماته، ودراسة العلاقات داخل دورة التخاطب ، كما أن الأصوليين كان لهم حظهم في البحث في هذا المجال وفق منظورهم القائم على اعتماد المعنى السياقي الذي يرتبط بالدلالات القرآنية واستنباط الأحكام الشرعية، وربط ذلك بما احتوته كتب علم الأصول من قضايا ومباحث متعددة ومتفرقة تعكس أصالة هذا الأسلوب عندهم . ويعتبر هذا الفصل يعد مرتكزا للفصل الذي يليه لاشتراك بعض القضايا بين القدماء والمحدثين.

وهكذا كان الفصل الثالث خاصا بما احتواه الفكر اللغوي العربي الحديث بعد تأثره بما خلفه الدرس اللساني الغربي الحديث ، فكان لذلك فضل الوقوف على انجازات علم اللغة وتحديد المناهج اللغوية خصوصا الوظيفية، التي تبحث في تأدية الأشكال اللغوية للوظائف المتعددة في الجملة وفي النص ، فكان هذا الفصل رصدا لما عرّفت به بعض الأدوات النحوية من جانبها الوظيفي، ثم جمع بعض الوظائف التي اشتهرت في أبواب أصلية لها، إلا أن استقراء دلالاتها يؤكد مدى ارتباطها بأسلوب التوكيد في الوظيفة .

أما الباب الثاني فكان تطبيقيًّا تناولت فيه كل ما تعلق بـــ(أسلوب التوكيد في أشكاله ودلالاته)، وذلك بتوزيعه في ثلاثة فصول أيضًا، وذلك على النحو التالي :

الفصل الأول من هذا الباب تناولت فيه بالبحث كل ما تعلق بمبدأ الفائدة في النحو العربي، وذلك لارتباط التوكيد بفكرة التكرار والزيادة ، وهي مصطلحات قد توحي بانعدام

الفائدة فيها لأنها تحمل معنى قد ذكر سابقًا في الجملة أو النص، وهذا يتعارض مع إفادة التراكيب اللغوية لمعان تأسيسية لتحقيق الوظيفة الأساسية للغة البشرية، وفكرة الفائدة تتجلى في تأدية العناصر المؤكدة لهذا المعنى الأسلوبي، كما قد تتجلى أيضا في خروج الأساليب المؤكدة إلى معان سياقية مهمة في الخطاب تشكل ارتباط المبنى بالمعنى، وأن اللغة ترفض العبثية في استخدام ألفاظها وتراكيبها إلا للغرض المقصود .

أما الفصل الثاني فكان لحصر أغلب الأنماط التوكيدية الواردة في القرآن الكريم وأهم المعاني التي أدتها في النص القرآني، ولذلك بحثت فيه على شكل أنماط تعبيرية تسهم في إبراز أهم الصور التي وردت عليها أدوات التوكيد وأشكاله التركيبية، فقد وردت الأداة الواحدة في الجملة للتأكيد، كما تعددت الأدوات في الجملة الواحدة، كما تنوعت أشكال التوكيد بزيادة الأدوات مع التصرف في نظام الجملة في ما يسمى بالتقديم والتأخير، وكل ذلك وفق نظام لغوي معين يحافظ على بناء اللغة العربية .

أما الفصل الثالث فقد اشتمل على الدراسة التطبيقية المحددة للأشكال التوكيدية الأكثر عمقًا وارتباطًا بالسياق وبالمعاني المعجمية التي تحكم الإطار المعنوي العام للجملة، إذ كانت الأبواب النحوية المتعددة تسهم في تشكيل دائرة أسلوب التوكيد بمعناه الواسع وذلك من خلال القرآن الكريم، واستخدام هذه الأبواب يكون لأغراض سياقية ومقامية معينة، لا يمكن أن تؤدى إلا من خلاله لكون معناها العام يحمل معنى متعدد الاحتمالات، أو أن النص يحمل معنى لا يمكن أن يصدق إلا ببذل أقصى العبارات الممكنة في صوغه، أو أن الجملة بعناصرها المكونة قد تكون مما يدخل في التعبير المجازي .. إلى غير ذلك من المعاني السياقية الخاصة .

ووفق هذه الخطة كانت مصادر البحث متنوعة ومتعددة ، فكانت تستقي من الدراسات الحديثة في إطار ما عرفته من مناهج جديدة، وخصوصا الجانب الوظيفي للدراسة وتطبيقاته في اللغة العربية، وتنهل من مؤلفات القدماء باختلاف تخصصاتهم من نحاة وبلاغيين وعلماء أصول، وفوق كل ذلك كان الاعتماد في الفصول التطبيقية على التفاسير المتعددة خصوصًا ما يقوم منها على التفسير النحوي الذي يمثل المصدر الرئيسي في تحليل ما جاء من توكيد بمعناه الواسع في النص القرآني مع الحرص على فهم كل تغيير في بنية النص انطلاقا من فهم القرآن الكريم على أنه يمثل أعلى مراتب الفصاحة والبيان .

ومهما واجهني في رحلتي مع هذا البحث من مصاعب أو متاعب فإن ما سأذكره دائما هو ما جنيته من فائدة البحث في لغة القرآن الكريم، وما استطعت أن أعايشه من فكر علمائنا

القدماء والمحدثين وما دار من مناقشات ومحاورات فكرية بينهم حول دراسة هذا المعنى الأسلوبي، لأقف طويلا – كي استشف الدلالات واستنطق التراكيب – عند تعابير قرآنية احتوت على شكل من أشكال التوكيد لتمد النص بمعنى أو معان سياقية لم تكن لتؤدى إلا بما يسمى بالتوكيد .

كما أنّني لن أنسى من كانوا لي عونًا وسندًا معنويًّا في هذه الدراسة، وعلى رأس هؤلاء أستاذي المشرف : الأستاذ الدكتور السعيد هادف، وما أحاطني به من رعاية واهتمام، وما كان له من فضل على هذه الدراسة وصاحبتها؛ فجزاه الله كلّ خير .

المدخل

أولا : التبويب النحوي وأثره في دراسة أسلوب التوكيد :

مما لا شك فيه أن للمنهج – في أي علم من العلوم – دورًا كبيرًا في التوصل إلى نتائج ذات أهميّة فيه كما هو معروف، غير أن التطرق لهذه القضية، بكل أبعادها في النحو العربي على وجه الخصوص، يتطلب من الباحث الحصيف قبل أن يحاول تتبّع جزئيّاته والتعمّق فيها أن يقف عند المنهج الذي سيطر في الغالب الأعم على الدراسات النّحوية، وهو في أساسه منهج شكليّ كان من أهمّ نتائجه أن وُجهت للنّحو العربيّ الكثير من الانتقادات من قبل الدارسين على اختلاف منطلقاتهم وأهدافهم، فكان منهم المتحامل والمتحايل .

ولكي نتعرّف على سمات درس هذا الموضوع في نحونا العربي علينا أن نعود مرة أخرى إلى قضية المنهج السائد في أعمال النحاة العرب الذين تكشف كتبهم عن المنهج العلمي الذي اتبعوه في أغلب دراساتهم، وإن لم يكن هذا المنهج هو الأصلح في كلّ القضايا اللغوية كما بيّن الدرس الحديث، وذلك لتغليبهم جانبًا واحدا للّغة على حساب جوانب متعددة مما سيظهر فيما بعد على أنه أخطاء منهجية أدت — في كثير من الأحيان – إلى التكلّف في تفسير الاستعمال اللّغويّ، وتقديم صور لغوية مصنوعة راعت جانب الصنعة النحوية كما عبروا عنها وأهملت الجانب المعنوي الذي يعد الأصل في أداء اللّغة لوظيفتها في المجتمع .

وكما لا يخفى، فإنّ المنهج الذي اعتُمد كان يميل أصحابه في الغالب إلى صب دراساتهم وأبحاثهم في قالب شكلي تسيطر عليه ظاهرة الإعراب وما يعتور أواخر الكلم من تغيّرات؛ وهو الأمر الذي رأى النحاة أنه عنصر فاصل في كثير من قضايا المعنى، فضلا عن كونه ضابطًا للسان . ونستطيع أن نرى ذلك جليًّا في كتب النحو لدى المتأخرين خاصة، إذ أدى بهم هذا المنهج إلى تقسيم أنواع الجمل أيضا بحسب إعرابها إلى جمل لها محل من الإعراب، وأخرى لا محل لها، مع التركيز في ذلك على الإعراب غير الظاهر، فذكروا أنّ من الجمل ما يكون في محل نصب أو رفع أو جر، رغم تعريفهم للجمل التي لها محل من الإعراب أنها ما يُؤوّل في الركن الاستبدالي بمفرد، والجمل التي ليس لها محل من الإعراب هي التي لا تؤول بمفرد مما يعني في النهاية التركيز على العلامة الإعرابية لأن كون الجملة تؤول بمفرد يعني أنها تقبل حركة الإعراب فهذه الأخيرة خاصية من خصائص المفردات فشبهوا لها الجمل في ذلك .

غير أن المتأمل في تفاصيل ذلك ونظائره في الدرس النحويّ من خلال ما قدمته كتب النحو يظهر له بشكل قاطع أن هذا التقسيم، رغم ما أسبغوه عليه من مقارنة بالمفرد، ينحو في النهاية إلى قضية الإعراب في معناها الشكلي، ومثال واحد كفيل بأن يوضح لنا ذلك دون

تكلّف أو تقوّل، فلو أخذنا مثلا جملة جواب الشرط في هذا الإطار نجدها قد صنفت ضـــمن القسمين[1] وذلك باعتبار شكلها، فإن كانت مرتبطة بـــ (الفاء) أو(إذا) وكانت جوابـــا لأداة شرط جازمة فإن لها محلا من الإعراب ويعبر عنها النحاة بقولهم : " الجملة في محل جزم جواب الشرط"، في حين أن جملة الجواب غير المرتبطة بـــ (الفاء) أو(إذا) مع وجود أداة جازمة لا محل لها من الإعراب لأن الجواب – متمثلا في الفعل خاصة – يكون مجزوما أصلا . رغـــم أنهـــا اعتبرت في كلتا الحالتين جوابا للشرط و لم يفرق بينها شيء سوى المحلّ، ليس بالقول إنهـــا لا تؤول بالمفرد وإنما باعتبار الجزم .

وهذا في جوهره يدل دلالة صريحة على سيطرة أحد عناصر التحليل النحوي – العلامة الإعرابية - وكونه أساسا يؤخذ به، ويمكن بواسطته تقسيم وظائف المفردات والجمـــل وإن لم تظهر في هذه الأخيرة . كما ينبغي عندهم أن تكون أيضًا منطلقًا تبوّب وفقه الوظائف النحوية من فاعلية ومفعولية وحالية ... الخ . وذلك على الرغم من أنّ العامل لم يكن المعيار الوحيـــد للتفسير عند سيبويه وغيره من المتقدمين، بل كان يواكبه عناية شديدة بالمعنى،[2] غير أن عناية متأخري النّحاة توجهت إلى الشّق الأول وحده فأدت إلى جعل الإعراب نظرية كاملة سموهـــا (نظرية العامل) فلم تحظ باقي العناصر النّحوية الأخرى من تقديم وتأخير، وتعريف وتـــنكير، وحذف وزيادة، والنظام العام لأجزاء الجملة – في كثير من الأحيان - بما حظي بـــه عنصـــر الإعراب من اهتمام وعناية، بل إن الأمر قد وصل إلى أن مسائل النّحو وقضاياه قد بُوّبت على حسب الحالات الإعرابية وإن اختلفت المعاني بينها وظيفيًّا، فالمرفوعـــات في قســـم، يتبعهـــا المنصوبات، ثم المجرورات[3] .

و هكذا فقد تزامنت هذه السيطرة للمنهج الشكلي على أعمال النحاة مع تحوير معنى النحو وموضوعه ذاته، إذ تداخل مفهوم الإعراب بمعناه الضيق بمفهوم النحو الذي هو أبعد غاية وأوسع مدى من حصره في ظاهرة من ظواهره أو جزئية من جزئياته حتى قيل : « إن النحـــو

---

1) ابن هشام ، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** . ت : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا . بيروت .1995 . 2/ 470 -485 .

2) وننبه هنا إلى أن سيبويه كان يربط بين الشكل الإعرابي والمعنى ؛ فجاءت أبواب الكتاب مؤكدة على ذلك في أكثر من موضع ، يقول مثلا : " هذا باب **ما ينتصب** من المصادر **لأنه عذر لوقوع الأمر** " ، "هذا باب **ما ينتصب** من المصادر **لأنه حال وقع فيه الأمر** فانتصب لأنه موقوع فيه الأمر "، " هذا باب **ما ينتصب** فيه الاسم **لأنه حال يقع فيه السعر** " انظر : **الكتاب** ، ت : عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل.بيروت ،ط1 . 1/ 367 – 370- 395 .

3) ممدوح عبد الرحمن ، **لسان عربي ونظام نحوي** . دار المعرفة الجامعية . 1999 . ص 106 .

يسمى إعرابا والإعراب نحوًا » لأن الغرض طلب علم واحد[4]، مما يبرز ضرورة تحديد موضوع النحو بدقة أولا ليتجلى المنهج الأصح لفهم دقة اللغة العربية، والإحاطة بجميع جزئياتها، ثم تقديمها بطرائق أفضل لتيسير تعلمها وتعليمها مبنىً ومعنىً .

هذا، و لم يكن أسلوب التوكيد أحسن حظًّا في تبويبه من الأساليب الأخرى، فقد انجرّ النّحاة فيه وراء منهجهم المذكور، فوضعوه في باب (التوابع) – وذلك بعد تضييق موضوعه في ما يسمى بالتوكيد اللفظي والمعنوي – مما أفقده سمته الوظيفية، لنجده هو الآخر مشتّتًا في مباحث مختلفة ك(إن) التي يقرنون بها المؤكدة أن الواصلة وليت المتمنية وفي باب الفعل يذكرون نوني التوكيد وأحكامهما لأثرهما في إعرابه[5] ... وغيرها مما فرّق بينه العمل النحوي وسار فيه النحاة وراء فكرة تفسير الأثر الإعرابي، إذ رأوا أنه لم يسلط مباشرة على هذا العنصر، وإنما عمل بالتبعية فجاءت عبارتهم على أن التوكيد لا يؤتى به في اللّغة العربية إلا لمعنيين : التوكيد المعنوي بألفاظه المخصوصة، والتوكيد اللفظي الذي يكرر فيه اللفظ **تحقيقًا وتوكيدا** للمعنى [6]، وما خرج عن هذين الصنفين ذكر في مناسبات مختلفة، إذ جاءت عباراتهم :"حرف جر زائد **للتوكيد**"، "حرف نصب و**توكيد**"،"المفعول المطلق **المؤكد**"،"الحال **المؤكدة** "... ورغم ذلك لم تُفرد لهذه الأشكال المؤكدة أبواب ضمن ما يسمى بأسلوب التوكيد، بل ظلت حبيسة أبوابها الأصلية في ظل تقسيمها العاملي لا لشيء إلاّ لأنّها لا تستجيب لمبدأ التبعية، وحتّى نقف على أهمّية المسألة منهجيًّا، لا بُدّ لنا أن ننظر في هذا الباب الذي أُدرج ضمنه التوكيد عند النّحاة، ثمّ نقف بدقّة عن أهمّ الفروق الوظيفيّة بينه وبين ما جُمع معه من توابع .

1) التوابع في النحو العربي :

التوابع مصطلح شكليّ محض، وهو عنوانٌ لمجموعة مختلفة من الوظائف النحوية ترددت في كتب النحو، وما يزال أثر هذا المصطلح يفرض نفسه على أغلب الدارسين، نذكر من هؤلاء الدكتور تمام حسان الذي أعطى الصبغة المعنوية لهذا المصطلح بجعل التبعية علاقة معنوية في هذه

---

[4]) الزجاجي ، **الإيضاح في علل النحو**. ت : مازن المبارك. دار النفائس، بيروت . ط3 .1979 . ص 91 .

[5]) إبراهيم مصطفى ، **إحياء النحو** .القاهرة . ط2 . 1937 . ص5 .

[6]) ابن الأثير ، **المثل السائر** . ت: محمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة العصرية . بيروت، لبنان . 1995 . 1/ 353 .

الأبواب ضمن القرائن المعنوية، رغم أنها مفهوم يقوم على الشكل الإعـــرابي، دون أن يراعـــي الفروق المعنوية بينها [7].

والتوابع في تعريف النحاة هي الأسماء التي يكون إعرابها على سبيل التبع لغيرها، أو هي كل ثانٍ أعرب بإعراب سابقه من جهة واحدة، وهي- كما أجمعت أغلب كتب النحو- خمسة أضرب : الصفة – البدل — عطف البيان – التوكيد – العطف[8]، إلا أن هناك من نص علـــى أنها أربعة، وهو ما سنأخذ به في هذا البحث، وذلك على اعتبار أن عطف البيان يندرج وظيفيّا مع البدل[9]، وعلى وجه الخصوص بدل الكل من الكل إذ يقومان بمهمة واحدة هي التفســـير والبيان لما قبلهما[10].

وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف درجة التابع وشكله التركيبي فإذا كان بواسطة فهو العطف بالحرف، وإن كان بغير واسطة، فإن كان هو المعتمد بالحدث فهو البـــدل، و إلا فإن كان مشروط الاشتقاق فهو الصفة، و إلا فإن اشترطت فيه الشهرة دون الأول فهو عطف البيان، و إلا فهو التأكيد[11] . وهذه التسمية أي التوابع، نابعة من الأثر الإعرابي الذي يظهـــر على آخر هذه العناصر اللغوية ويكون مكافئًا لما قبلها، ويمكننا تلخيص أهم ما تناوله النحاة في باب التوابع في نقطتين أساسيتين تمثلان نقاط الاتفاق والاختلاف بينها :

أ- الاتفاق الشكلي (اللّفظي) بين التوكيد وبقية التوابع :

لعل بعض الوشائج التي جمعت التوابع في النحو العربي سواء أكانت معنوية أم شـــكلية هي التي دفعت بالنّحاة إلى محاولة الجمع بين هذه الأبواب النحوية تحت عنوان واحد، كان من نتائجه إهمال قضية تصب في المعنى وتخدم اللّغة العربية في أدائها لوظيفتها الأساسية كما تحقـــق

---

7) عبد الجبار توامة ، **القرائن المعنوية في النحو العربي** . مخطوط رسالة دكتوراه . الجزائر . 1994 -1995 .ص 101 . وانظر : تمام حسان ، **اللغة العربية معناها ومبناها** . الهيئة المصرية العامة للكتاب . 1973.ص 204 .

8) علي بن محمد الجرجاني ، **التعريفات** . ت : إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي . بيروت ، لبنان . ط3 .1996 . ص 94 .

9) يقول الرضي في ذلك :" وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل، كما هو ظاهر كلام سيبويه، فانه لم يذكر عطف البيان، بل قال: أما بدل المعرفة من النكرة فنحو:" مررت برجل عبد الله"، كأنه قيل:" بمن مررت" ؟ أو ظن أنه يقال له ذلك، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه . انظر : رضي الدين الإستراباذي ، **شرح الكافية في النحو** . دار الكتب العلمية . بيروت ، لبنان . دون ط .337/1 .

10) محمد الأنطاكي ، **المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها** . دار الشرق العربي. بيروت .ط2 . 2/ 285 .

11) أبو البقاء الكفوي ، **الكليات** (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية). ت : عدنان درويش و محمد المصري ، مؤسسة الرسالة . بيروت ، لبنان. ط2 . 1998 . ص 309.

مستويات الأداء اللّغوي وتمثيل الخطاب بأشكال لغوية لا يمكن لأحدها أن ينوب عن الآخر في ذلك، كما لا يمكن له أن يكون بنفس المستوى التبليغي لغيره من الأشكال التركيبية اللغوية الأخرى . ويبدو أن تداخل بعض وظائف تلك الأبواب قد أشكل على النحاة عند تحليلها، مما كان له أثر في تصنيفها وتحديدها، بل وفي الاصطلاح عليها أيضًا، كما فعل سيبويه عند تعرضه للتوكيد، حيث أطلق عليه عبارات يبدو أنه كان لها أثر في من جاء بعده من النحاة، فقد سماه (تخصيصا)، و(صفة) و(بدلا) و(تكريرا)[12]، بل إنّ من النّحاة من ذهب إلى تفسير التوكيد بالصفة، فهذا أبو علي الفارسي يقول في هذا السياق: « التوكيد بمنزلة النّعت، تقول : (جاءني زيد نفسه)، لأنك أردت أنه جاءك لا غيره، إذ قد يجوز أن يكون إذا قلت : (جاءني زيد)، أن يكون غير زيد جاءك، فإذا قلت : (نفسه)، فقد علم أنه جاءك لا غيره »[13] . ورغم ما تأوّله أبو علي الفارسي في هذا النص من تقارب دلالي بين النعت والتوكيد، فالمعنى لا يتجاوز تخصيص الاسم وتقييده ولكن مع اختلاف هذا التخصيص نوعا، فـ(جاءني زيد لا غيره) نص على نفي أن يكون غيره قد جاء معه، بينما (جاءني زيد نفسه) ليس فيه نص على أن غيره لم يأت معه، بل التأكيد على أنه جاء بشخصه ولا ينفي أن يكون غيره معه أيضا .

و يمكننا بعد تتبع ما ذكره النحاة من أحكام للتوابع أن نخلص إلى أهم السمات الشكلية التي اشتركت فيها، وهي مما يدخل في إطار سلامة المبنى لهذه العناصر اللغوية وطرق استعمالها، ولذلك تعد قرائن لفظية على بابها، وإن كانت تشمل أكثر من باب نحوي باعتبار الانتماء المعنوي، وهو دافع قوي لجعلها في باب واحد في ظل المنهج السائد، وإن كان سببا أيضا في إهمال بعض الجوانب الدلالية المهمة في الخطاب :

1- **المطابقة في العلامة الإعرابية** : تعد المطابقة في العلامة الإعرابية أهم عنصر تشترك فيه التوابع الأربعة[14] شكلا إعرابيا وأيضا سببا لأخذ هذه العناصر للعلامة الإعرابية بالتبعية، يقول

---

12) الكتاب . 1 / 124- 125. وهذا الأمر لم يقتصر على هذا الباب فقط، وإنما تداخلت كثير من المسائل النحوية اصطلاحيا لدى سيبويه . انظر : عوض حمد القوزي ، **المصطلح النحوي** – نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري – ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر . 1983 . ص 140

13) أبو علي الفارسي ، **المسائل المنثورة** . ت: مصطفى الحدري ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق . 1986 . ص 47 .

14) اللغة العربية معناها ومبناها . ص 204 .

ابن السراج في هذا الصدد « ... فجميع هذه تجري على الثاني ما جرى على الأول من الرفع والنصب والخفض » [15].

إذ فسر الأثر الإعرابي في أواخر هذه الكلمات على أنه أثر بالتبعية، ذلك أنه لم يسلط عليها عمل العامل مباشرة كما هو الشأن مع بقية العناصر النحوية (باب المرفوعات و المنصوبات والمجرورات..) وإنما كان نتيجة تبعيتها لعناصر متقدمة هي التي عمل فيها العامل، وقانونها الإعرابي هو أن كلّ تابع من التوابع الأربعة يتبع ما قبله في إعرابه، سواء كان إعراب هذا المتبوع لفظيًّا نحو :"أقبل الأخُ الوفيُّ " أم تقديريًّا نحو: " أقبل الفتىَ الوفيُّ " أم محليًّا نحو:" أقبل سيبويهِ الوفيُّ " [16] .

2- **الرتبة** : يمكن القول إن أغلب التوابع عناصر لغوية ذات نظام رتبي، إذ رتبة التابع التأخير عن متبوعه فلا يتقدمه[17] وهذا ما تخضع له جميع التوابع لأن مبدأ الإعراب فيها يتوقف على فكرة التبعية التي تقتضي أن يكون المعمول (المتبوع) تأثر بالعامل قبله ثم يأتي أثره فيما بعده ، يقول ابن الشجري : « ولا يجوز تقديم التابع على المتبوع للضرورة إلا في العطف دون الصفة والتوكيد والبدل »[18] . ومن ذلك تشبيه التكامل الدلالي بين الصفة والموصوف بالصلة والموصول، على اعتبار أن الصفة من تمام الموصوف، كما أنّ الصلة من تمام الموصول، فصار كلّ منهما مع ما انضمّ إليه كالكلمة الواحدة؛ ولا يجوز – بحال – تقديم بعض الكلمة على بعض .

بل لقد نصّ كثير من النحاة على أنه « لا يقدم معمول التوابع على المتبوع »[19] ، ومعلوم أن ما يسمى معمول التابع هو عنصر لغوي متعلق إعرابيا ومعنويا كأن يكون ظرفا أو شبه جملة أو غيرها مما يتعلق معناه على غيره ، إلا أن هناك من النحاة من استدل ببعض

---

[15]) أبو بكر ابن السراج ، **الأصول في النحو** . ت: عبد الحسين الفتلي . مؤسسة الرسالة .بيروت . ط3 . 1996 . 19/2 .

16) عباس حسن ، **النحو الوافي** . دون ط . 434/3 .

17) جلال الدين السيوطي ، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** . ت: عبد الحميد هنداوي . المكتبة التوفيقية . القاهرة ، مصر . دون ط . 3/ 144 . وانظر : اللغة العربية معناها ومبناها . ص 204 .

[18]) ابن الشجري، **أمالي ابن الشجري** . ت: محمود محمّد الطناحي . مكتبة الخانجي، القاهرة . ط1. 1992. 275/1 .

19) ابن مالك ، **شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)** . ت: محمد عبد القادر عطا و طارق فتحي السيد . منشورات محمد علي بيضون . دار الكتب العلمية .بيروت، لبنان . ط1 .2001 . 3/ 151 .

النصوص القرآنية لدفع هذا الرأي كما فعل الزمخشري في قولـــه تعـــالى : ﴿ وَقُل لَّهُمْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا ﴾ [النساء 63]، إذ جعل (في أنفسهم) متعلقا بـــ(بليغا)[20]

3- **الصيغة** : ويشترك التابع مع المتبوع في الاسمية والفعلية والحرفيـــة (كالتوكيـــد اللفظـــي للحرف) وقد يختلفان أحيانا [21]،وذلك أن فكرة التبعية لوحظت من جانب العلامة وهذا ينجر عنه تشابه العنصر التابع مع المتبوع ليكون مما يستحق نفس العلامة معه، فلا يكون تابع الاسم فعلا ولا العكس .

4- **التضام** :وتتجلى في حاجة كل تابع لمتبوعه ذكرا وحذفا ، فالصفة لابد لها من موصوف والبدل لابد له من مبدل منه والمعطوف لا بد له من معطوف عليه والتوكيد لا بد لـــه مـــن مؤكد، وتعد هذه القرينة متلازمة مع قرينة الرتبة إذ يتماشى هذا التضام مع نظام الرتبة، فـــلا يفصل بينهما بأجنبي إلا ما ذكر من اعتراض ما يسمى بالجملة الاعتراضية بين هذه المتلازمات.

ب- **الفروق الوظيفية بين التوكيد وبقية بين التوابع** :

إن كانت هناك قرابة معنوية بين التوابع الأربعة فهي اشتراك ثلاثة منها في وظيفة عامة هي التخصيص في كلٍّ من التوكيد والبدل والنعت [22] ، فإن التأكيد ضرب من التقييد، فمتى نفيت كلاماً فيه تأكيد فإن نفيك يتوجه إلى التأكيد خصوصاً، ويقع له. فـــإذا قلـــت: " لم أر القوم كلهم" ، أو " لم يأتني القوم كلهم" ، أو " لم يأتني كل القوم" ، أو " لم أر كل القوم" ، كنت عمدت بنفيك إلى معنى كل خاصة، وكان حكمه حكم (مجتمعين) " لم يـــأتني القـــوم كلهم" ، أو " لم يأتني كل القوم" ، أن يكون قد أتاك بعضهم . كما يجب إذا قلت: " لم يأتني القوم مجتمعين" أن يكونوا قد أتوك أشتاتاً. وكما يستحيل أن تقول: " لم يأتني القوم مجتمعين" ، وأنت تريد أنهم لم يأتوك أصلاً لا مجتمعين ولا منفردين . كذلك محال أن تقول : " لم يأتني القوم كلهم" وأنت تريد أنهم لم يأتوك أصلاً [23].

أما العطف فيستقل معنويا عنها لأنه لا يدخل ضمن المخصصات وإنمـــا يـــدل علـــى مشاركة الثاني للأول في وظيفته سواء كانت هذه الوظيفة إسناد أم تخصيص[24] .

---

20) الزمخشري ، **تفسير الكشاف** .دار المصحف . ط2 . 1977 . 1/ 253 .

21) النحو الوافي . 434/3 .

22) القرائن المعنوية في النحو العربي . ص 36 .

23) عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز** .ت: السيد محمد رشيد رضا. دار المعرفة . بيروت ، لبنان . دون ط . ص 217.

24) مهدي المخزومي ، **في النحو العربي قواعد وتطبيق** . دار الرائد العربي . بيروت ، لبنان . ط2 . 1986 . ص 193 .

وفيما يلي عرض لأهم الفروق المعنوية بين هذه الأبواب النحوية في ضوء ما تقوم به من وظائف خاصة بكل منها، وهي أمور أدركها القدماء رغم جمعها في باب واحد .

- **بين التوكيد و الوصف** : الغرض من النعت الإيضاح والبيان بذكر حال ثابتة للمنعوت يعرفها المخاطب له ليست لمشاركه في اسمه[25] أو أن الغرض تحلية المنعوت بحال تختص به دون مشاركه في اسمه ليفصل منه [26].

و أول ما يطالعنا في هذا الصدد ما ذهب إليه سيبويه من تقريب بين الوصف والتوكيد ، فبعد أن سمّى الضمير المنفصل في نحو: " مررت بك أنت " و"رأيتك أنت " وصفا راح يفرق بين المعنيين، إذ ليس وصفا بمنزلة الطويل إذا قلت : " مررت بزيد الطويل" ، ولكنه بمنزلة نفسه في قولك : "مررت به نفسه ورأيته هو نفسه " يقول: « ولست تريد أن تحليه بصفة ولا قرابة كأخيك ، ولكن النحويين صار عندهم صفة لأن حاله كحال الموصوف كما أن حال الطويل وأخيك في الصفة بمنزلة الموصوف في الإجراء ، لأنه يلحقه ما يلحق الموصوف من الإعراب » [27].

كما أن التأكيد هو الأول في معناه، والنعت هو الأول على خلاف معناه، لأن النعت يتضمن حقيقة الأول، وحالا من أحواله، والتأكيد يتضمن حقيقته لا غير، فكان مخالفا لـه في الدلالة [28] وهناك من النحاة من يقدم التأكيد على النعت، إذ النعت يفيد ما لا يفيده الأول بخلاف التأكيد[29].

- **بين التوكيد والبدل** : يقول الرضي: « الفرق بين البدل والتوكيد معنوي كما يظهر في حد كل منهما » [30] ثم يبرز لنا هذا الفرق المعنوي أثناء تعليله لتقديم التأكيد على البدل عند اجتماع ما يسمى بالتوابع في الكلام بقوله:« وإنما يقدم التأكيد على البدل، لأن مدلول البدل غير مدلول متبوعه في الحقيقة، ومدلول التأكيد مدلول متبوعه » [31] ، أما قول النحاة عن البدل أنه في حكم تنحية الأول فذلك على اعتبار استقلاله بنفسه وفي ذلك مفارقة لـه عن التأكيد الذي يمثل تمتينا لما يتبعه، وهذه العبارة النحوية لا تعني إهدار الأول و اطراحه ألا تراك

---

[25]) القرائن المعنوية في النحو العربي . ص 159 .

[26]) انظر : ابن يعيش ، **شرح المفصل للزمخشري** . ت : إميل بديع يعقوب . منشورات محمد علي بيضون . دار الكتب العلمية . بيروت ، لبنان . ط1 . 2001 . 2/ 232 .

[27]) الكتاب . 2/385- 386 .

28) شرح المفصل. 2 /218 .

29) شرح الكافية في النحو .1/ 342 .

30) نفس المصدر . 1/332 .

31) نفس المصدر .1/ 342 – 343 .

تقول: (زيد رأيت غلامه رجلا صالحا) فلو ذهبت تهدر الأول لم يسد كلامك [32]ففي قولنا : "ضُربَ زيد اليدُ والرجلُ" كما يرى سيبويه يجوز أن يكون بدلاً وأن يكون توكيداً وإن نصبته لم يحسن[33]، والبدل كما قال جائزٌ حسن والتوكيد يقبح إذا لم يكن الاسم المؤكِدُ هو المؤكَدُ، واليد والرجل ليستا جماعة زيد، وهو في السهلِ والجبلِ عندي يحسنُ لأن السهلَ والجبلَ هما جماعة البلادِ، وكذلك البطنُ والظهرُ إنما يراد بهما جماعة الشخص فإن أراد باليد والرجل أنه قد : " ضُربت جماعة " واجتزأ بذكر الطرفين في ذلك جاز قال : وقد سمعناهم يقولون : " ضربتهم ظهراً وبطناً " وتقول : " ضربت قومَك صغيرهم وكبيرهم " على البدل والتأكيد جميعاً، فإن قلت : " أو كبيرهم " لم يجز إلا البدل، وتقول : " زيدُ ضربتهُ أخاكَ " فتبدل (أخاك) من الهاء، لأن الكلام الأول قد تم [34].

- **بين التوكيد والعطف** : التأكيد وهو في عرف النحاة ينصرف على المؤكد فهو ما يعاد في الذكر بدون وساطة حرف عطف؛ لئلا يذهب بالكلام عن ظاهره إعادة إما بلفظه كنحو رأيت رأيت، وإما بأحد هذه الألفاظ وهي النفس والعين وتثنيتهما وجمعهما، وكلا ومؤنثه، وكل وأجمعون، وما كان من لفظه كأجمع وجمعاء وجمع [35]، ويتمثل الفرق المعنوي بينهما في كون العطف يفهم على أن الثاني مغاير للأول (أي مفهوم المغايرة)، أما التوكيد فيفهم على كون الأول هو الثاني (أي مفهوم المطابقة) .

وهكذا نلاحظ أنه جمع بين هذه الوظائف مصطلح إعرابي محظ رغم إدراك النحاة لكل الفروق المعنوية والوظيفية التي تميز كلا منها لكن المنهج السائد فرض عليهم التركيز على ما تشترك فيه هذه الأبواب ، فالوصف يتبع الموصوف في إعرابه رفعا أو نصبا أو جرا، وكذلك باقي التوابع، غير أن بعض النحاة فرقوا بينها معنويا، يقول ابن السراج في ذلك : « اعلم أن العطف يشبه الصفة والبدل من وجه، ويفارقهما من وجه، أما الوجه الذي **أشبههما فيه فإنه تابع لما قبله في إعرابه**، وأما الوجه الذي يفارقهما فيه **فإن الثاني غير الأول والنعت والبدل هما الأول**، ألا ترى أنك إذا قلت : زيد العاقل، فالعاقل هو زيد، وإذا قلت : "مررت بزيد أخيك"، فأخوك هو زيد، وإذا قلت : "قام زيد وأخوك"، فأخوك غير زيد » [36] .

---

32) الزمخشري ، **المفصل في علم العربية** . دار الجيل . بيروت ، لبنان . دون ط . ص121 .
33) الكتاب . 1/ 160 .
34) الأصول في النحو . 2/ 54 .
35) مفتاح العلوم . ص 138 - 139.
36) الأصول في النحو . 2 / 305 .

فهذه الإشارة من قبل ابن السراج وغيرها مما يصب في نفس الاتجاه تعد قـــراءة ثانيـــة للعلاقات النحوية في ضوء المعنى لدى القدماء وهي في الوقت نفسه تبرز إمكانية الاعتماد على العلاقات المعنوية في التبويب والترتيب لأن جمعها أساسا كان وفق منهج ارتضاه النحاة وذلك لا يعني أنه المنهج الوحيد الذي يمكن تصنيف الأبواب النحوية وفقه .

3) تعريف التوكيد :

أ/ لغة : وَكَّدَ العقد والعهد أوثقه، والهمز فيه لغة يقال : أَوْكَدْتُه وأَكَّدْتُـــه وآكَدْتُـــه إيكاداً، وبالواو أَفصح أَي شددته، وتَوَكَّدَ الأْمر وتأَكَّدَ بمعنًى، ويقال وَكَّدْتُ اليمين، والهمز في العقد أجود، وتقول : إِذا عقدت فأَكِّدْ، وإِذا حلفت فَوَكِّدْ ...ووَكَّدَ الرحل والسرج توكيداً شَدَّه، والوكائِدُ السيور التي يشد بها ... ووكَدَ بالمكان يَكِدُ وُكُوداً إِذا أَقام به، ويقال : ظَـــلَّ مُتَوَكِّداً بأَمر كذا ومُتَوكِّزاً ومتَحَرِّكاً، أَي قائما مستعدا، ويقال وَكَدَ يَكِدُ وَكْداً أَي أَصـــاب، وَوَكَدَ وَكْدَه قصد قصده وفعل مثلَ فعله، وما زال ذاك وَكْدي أَي مرادي وهمي، ويقال: وكَدَ فلان أَمراً يَكِدُه وَكْداً إِذا مارسه وقصده ... ويقال : وَكدَ فلان أَمراً يَكِدُه وَكْداً، إِذا قصـــده وطلبه [37]، وجاء في مختار الصحاح : أكد الشيء ووكده والواو أفصح [38] أكدته فتأكـــد، ويقال على البدل : وكدته ومعناه التقوية [39] .

ب /اصطلاحا :

التأكيد **تابع يقرر** أمر المتبوع في النسبة أو الشمول، وقيل: عبارة عن **إعـــادة المعـــنى** الحاصل قبله [40].وبعبارة أخرى هو أن يكون اللفظ لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته ويسمى **إعادة** [41] .

ويطلق التأكيد اصطلاحا على معنيين[42] :

- **أحدهما** : التقرير أي جعل الشيء مقررا في ذهن المخاطب .

---

37) ابن منظور ، **لسان العرب** . دار صادر - بيروت . ط1 . 466/3 .

38) محمد بن أبي بكر الرازي ، **مختار الصحاح** . ت : مصطفى ديب البغا . دار الهدى . عين مليلة ، الجزائر .ط4 . 1990 . ص 21 .

39) أحمد الفيومي ، **المصباح المنير** . مكتبة لبنان . بيروت ، لبنان. 1990 . ص 7 .

40) التعريفات . ص 71 .

41) الكليات . ص 267 .

42) التهانوي ، **كشاف اصطلاحات الفنون** . ت : أحمد حسن بسج . منشورات محمد علي بيضون . دار الكتب العلمية . بيروت ، لبنان . ط1 . 1998 . 83/1 .

- **وثانيهما** : اللفظ الدال على التقرير أي اللفظ المؤكد الذي يقرر به وهو ما قصدوه بقولهم : " التأكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر، وهو أعم من أن يكون تابعا له".

ويعرف عبد القاهر الجرجاني التوكيد كمفهوم يقوم على إعادة المعنى بقوله :« التأكيد أن تحقق باللفظ معنى قد فهم من لفظ آخر قد سبق منك. أفلا ترى أنه إنما كان (كلـــهم) في قولك : "جاءني القوم كلهم" تأكيداً من حيث كان الذي فهم منه وهو الشمول قد فهم بديئاً من ظاهر لفظ القوم. ولو أنه لم يكن فهم الشمول من لفظ القوم، ولا كان هو من موجبه لم يكن (كل) تأكيداً، ولكان الشمول مستفاداً من (كل) ابتداء » [43].

و التوكيد بمعناه الاصطلاحي الذي سنتناوله في هذه الدراسة هو كل ما يكسب المعنى قوة و يزيده ثباتا وتمكنا في النفوس من كل ما ذكره النحاة متفرقا منثورا في أبوابه هنا وهنـــاك [44]، بالإضافة إلى ما قصد إليه البلاغيون في استجلائهم للخطاب اللغوي وما يربطه بالمقامات والمقاصد المناسبة له وهو أيضا ما استشفه الأصوليون في دراساتهم التي جعلت النص القـــرآني وإدراك معانيه البارزة والخفية مطلبا أساسيا الأمر الذي جعل كتبهم تزخر بالبحوث اللغويـــة الناضجة لما تتصف به من دقة لا تزال الدراسات اللغوية المعاصرة تنهل منه .

كما أن دائرة هذا البحث ستتسع لكل ما يمسه التوكيد في الجملة العربية مفردا ومركبا، ذلك أنه من المعلوم أن العرب تؤكد كل شيء تراه في حاجة إلى توكيد، فهي قد تؤكد الحكم كله أو تؤكد جزءا منه، وقد تؤكد لفظة بعينها ، أو تؤكد مضمون الحكم ، أو مضمون اللفظة أو غير ذلك، فتقول : " إن محمدا مريض"و " محمد مريض محمد مريض " فهذا تأكيد للحكم .

وتقول : " محمد نفسه مريض" فهذا تأكيد لكلمة واحدة .

وتقول : "محمد ساع إلى الخير سعيا" فهذا تأكيد للحدث الذي تضمنه اسم الفاعل .

وتقول : " أدلجت ليلا" فهذا تأكيد للزمن الذي تضمنه الدلج، لأن الدلج هو السير ليلا [45].

التوكيد وفكرة التكرار :

---

43) دلائل الإعجاز . ص 177 .

44) داود الرفاعي، **أسلوب التوكيد في القرآن الكريم** . مخطوط رسالة ماجيستير. كلية دار العلوم .جامعة القاهرة . 1975 . ص 2 ط .

45) فاضل صالح السامرائي، **معاني النحو** . دار إحياء التراث العربي . بيروت ، لبنان . ط1 . 2007 . 4/ 112 .

لم تكن فكرة التبعية وحدها المسيطرة على دراسة التوكيد، وإنما أيضا فكرة التكرار التي كانت الوجه الشكلي الثاني الذي أثر في هذا الباب وكان له الحظ الأوفر في توجيه قضـــايا التوكيـــد ومعانيه، لالتباس هذا الأسلوب بفكرة إعادة اللفظ أو المعنى مرة أخرى، بل إنه كثيرا ما نجد في كتب الإعراب أو البلاغة قولهم :" التوكيد **تكرير** يراد به تثبيـــت أمـــر **المكـــرر** في نفـــس السامع"[46] وقولهم:" التأكيد اللفظي ويسمى تأكيدا صريحا وهو **تكرير** اللفظ الأول أو اللفظ **المكرر** " [47]وهذا ابن السراج يذهب إلى جعل مجيء معنى التوكيد في الكلمات صلاحية هذه الأخيرة للتكرار، فإن لم يصلح فحملها على معنى التوكيد مستقبح، ذلك أن التأكيد إنما هـــو إعادة للكلمة أو ما كان في معناها فإن استقبح التكرير سقط التأكيد [48].

ونورد في هذا السياق قول ابن جني إذ يفسر مجيء الألفاظ بنفس المعنى مما يـــدخل في مفهوم التكرار، فيقول بعد حديثه عن الإيجاز :" جميع ما مضى وما نحن بسبيله، مما أحضرناه ، أو نبهنا عليه فتركناه، شاهد بإيثار القوم قوة إيجازهم، وحذف فضول كلامهم، هذا مع أنهم في بعض الأحوال قد يمكنون ويحتاطون، وينحطون في الشق الذي يؤمون، وذلك في التوكيد نحو:" جاء القوم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون"، وقد قال جرير:

تزود مثل زاد أبيك فينا فنعم الزاد زاد أبيك زادا [49]

فزاد الزاد في آخر البيت **توكيداً** لا غير [50]

وإن كان بعض العلماء حاول التفريق بين المصطلحين بجعل أحدهما جزءا من الثاني مما يوحي سبب خلط العلماء بينهما ، ومن بين هؤلاء – أي الذين جعلوا التكرار أوسع من معنى التوكيد، إذ هو عندهم التوكيد وزيادة – السيوطي يقول في ذلك :" **التكرير** وهو أبلغ مـــن **التأكيد** وهو من محاسن الفصاحة خلافا لبعض من غلط ، وله فوائد منها"[51] :

---

46) مصطفى الغلاييني ، **جامع الدروس العربية** . المكتبة العصرية . صيدا ، بيروت . ط1 . 2003 . ص 567 .

47) كشاف اصطلاحات الفنون . 84/1 .

48) الأصول في النحو . 2/ 19 .

49) انظر : إميل بديع يعقوب، **المعجم المفصل في شواهد اللغة العربيـة** . دار الكتب العلمية . بيروت، لبنان .ط1 . 1996 . 2/ 171 .

50) ابن جني ، **الخصائص** . ت: محمد علي النجار . المكتبة العلمية . 1 / 82 – 83 .

51) الإمام جلال الدين السيوطي، **الإتقان في علوم القرآن** . ت: عبد المنعم إبراهيم .مكتبة نزار مصطفى الباز. مكة المكرمة ، الرياض. ط2 .2003 . 3/ 859 – 860 .

- **التقرير** : وقد قيل الكلام إذا تكرر تقرر، وقد نبه تعالى على السبب الذي لأجله كرر الأقاصيص والإنذار في القرآن بقوله : ﴿ وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ ٱلْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا ﴾ [طه 113] .

-**التأكيد**:ومنها زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة ليكمل تلقي الكلام بالقبول ومنه قوله : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِىٓ ءَامَنَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ يَٰقَوْمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا مَتَٰعٌ ﴾ [غافر38-39] فإنه كرر فيه النداء لذلك .

- **تطرية الكلام وتجديد عهده** : إذا طال وخشي تناسى الأول أعيد ثانيا، ومنه قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا۟ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوٓا۟ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [النحل119]، وقوله:﴿ لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ﴾ [آل عمران188] .

- **التعظيم والتهويل** نحو قوله تعالى : ﴿ ٱلْحَآقَّةُ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴾ [الحاقة 1- 2]، وقوله عز وجل : ﴿ وَأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ ﴾ [الواقعة27].

إلا أن ما يقصد بالتكرار في معنى التوكيد هو ما أشار إليه سيبويه في قوله : « هذا باب ما يثنى فيه المستقر توكيدا...فإنما هذا كقولك :" قد ثبت زيد أميرا قد ثبت "، فأعدت (قد ثبت) توكيدا »[52] فقد استعمل التثنية والإعادة بمعنى التكرار، أي إعادة ذكر اللفظ لغرض تثبيته في النفس وتوكيده وليس تكرارا دون غاية يرجوها المتكلم من وراء ذلك ، وهذا هو المعنى الذي أشار إليه بعض علماء العربية من خلال حديثهم عن خصوصية التكرار الذي يفهم منه التوكيد إذ جاءت عبارتهم في ذلك :« والتأكيد بذكر ما هو كالعلة أقوى من التأكيد بالتكرار المجرد »[53]

ومهما يكن من أمر، فإن التوكيد في النحو العربي وضع ضمن التوابع مما جعله يترع دائما إلى جانبه الشكلي فركز النحاة في دراسته على شكلين فقط هما التوكيد اللفظي والمعنوي، وظلت أشكاله الأخرى متفرقة هنا وهناك للأسباب المنهجية التي ذكرناها وهي أسباب لم يكد يسلم منها أيٌّ أسلوب تقريبا، فجاءت بعض أدوات التوكيد ضمن النواسخ كما هو الشأن مع (إنّ)، كما جاءت أغلب الحروف المؤكدة في باب حروف الجر، كما أن

---

[52]) الكتاب . 2/ 125 .
[53]) الكليات . ص 268 .

هناك بعض الأدوات تناولها النحاة كعلامات للأفعال (قد وسوف...) أو كعوامل لها كـــ(لن ولما ...)، وهناك قضايا نحوية أخرى تدخل وظيفيا في التوكيد كالاشتغال وأبواب التخصيص المؤكدة ...إلخ. وهو ما سنراه مفصلا عند تناول التوكيد لدى المحدثين في محاولة لجمع شتاته في ظل منهج وظيفي يتماشى وطبيعة اللغة العربية .

كما أن فكرة التكرار أدت دورا كبيرا في إهمال المعاني الدقيقة التي يأتي لأجلها شـــكل توكيدي دون آخر، وأصبح الباحث في التوكيد يتلمس معاني التكرار في أي صورة من صـــور استعمال التوكيد، فهذا العكبري في سياق حديثه عن الدور المعنوي لـــ(إن) يقـــول: " إنمـــا دخلت (إنّ) على الكلام **للتوكيد عوضا عن تكرير الجملة** "[54] ، وكذلك جمـــع صـــاحب الكليات دلالة بعض الأدوات وما يقابلها من عدد تكرار الجملة في قوله: « وإذا اجتمعت (إن) واللام كان بمنزلة تكرير الجملة ثلاث مرات اثنتان لـــ(إن) وواحدة لـــلام ، وكـــذلك نـــون التوكيد الشديدة بمنزلة تكرير الفعل ثلاثا ، والخفيفة بمنزلة تكريره مرتين »[55] وهذا يعني غنى هذا الأسلوب بالجوانب التي يدرس منها إذ هناك عدة عوامل لفظية ومعنوية تشترك في تأديـــة هذا المعنى السياقي مما يعني وجود عدة جوانب يمكن أن يدرس منها، منها الجانب الشـــكلي أو اللفظي كما يوجد فيها الجانب المعنوي الذي سنتتبعه في هذه الدراسة –إن شاء الله – ، ومن البديهي أن تكون النتائج مختلفة بحسب الجانب الذي تنطلق منه الدراسة، وعليه فإن التركيـــز على الجزئيات المعنوية سيكون أقرب لفهم وإدراك استعمال هذا الأسلوب في اللغة العربية و ما يؤديه من دور في "عملية الإبلاغ والتواصل التي تمثل الوظيفة الأساسية للغة البشرية"[56] .

ثانيا / المنهج الوظيفي والدرس النحوي العربي :

تُعتبر اللغة من وجهة نظر وظيفية وسيلةً للتواصل، أي نسقًا رمزيًّا يؤدّي مجموعةً مـــن الوظائف أهمّها وظيفة التواصل[57]، كما تُعتبر بنيتُها مرتبطةً بهذه الوظيفة، إذ لا يمكن أن نرصد

---

[54]) العكبري ، **اللباب في علل البناء والإعراب** . ت: غازي مختار طليمات. دار الفكر،دمشق. ط1. 1995. 1 / 205 .

[55]) الكليات . ص 269 .

[56]) André Martinet, Eléments de Linguistique générale. Armand Colin.p 09.

[57]) يقول مارتيني بعد أن ذكر عددًا من وظائف اللغة : « على أنّ وظيفة الإبلاغ، أي التفاهم، تبقى الوظيفة المركزيّة لتلك الأداة المسمّاة باللغة ، وهي التي ينبغي التأكيد عليها » Ibid.p 09 .

خصائص بنية أيّ لغة إلا من خلال مراعاة وظيفة التواصل التي تؤدّيها[58]، يقول جورج مونان مثلاً : « إنّ وجهة النظر الوظيفيّة في التحليل اللساني تكمن في وصف بنية أيّ لغة باعتبارها – قبل كلّ شيء – وسيلة للتواصل . وفي هذا الصدد فإنّ كل الوحدات اللسانية والعلاقات التي تربط بينها تحلَّل وتوصف من خلال دورها في عمليّة التواصل »[59]، ولـــذلك فقـــد أجمـــع الوظيفيّون على أنّه من غير الممكن وصف خصائص العبارات اللغويّة وصـــفًا ملائمًـــا إلاّ إذا روعي في هذا الوصف الطبقات السياقيّة التي يمكن أن تُستعمل فيها تلك العبارات[60]، وهذا – كما هو واضح – ربطٌ دقيق من الوظيفيين بين العبارات وسياقاتها الإبلاغية التي تَرِدُ فيها .

و لم تنس الوظيفيّة أيضًا أهميّة المتكلّم/المستمع في العمليّة التواصلية، فاشترطت فيهما لا معرفة القواعد اللغوية فحسب، بل ومعرفة القواعد التي تمكّنهما من تحقيق أغراض تواصلية معيّنة بواسطة اللغة، وهذه القواعد تشمل القواعد التركيبيّة، والقواعد الدلالية، والقواعد الصـــوتية، والقواعد التداولية[61]، فيختار الأوّل – أي المتكلّم – أدواته التعبيرية اختيارًا واعيًا، مما يكفـــل أن تتحدد وظيفة أي جزء من الكلام بالشحنة الإخبارية التي يكون في مقدور المتكلّم أن يحمّلها ذلك الجزء، كما أنّ عليه أن يراعي توقع الطرف الثاني – أي المستمع – لأنّ الشحنة الإخبارية تتأثّر به، إذ تكون هذه الشحنة ضعيفة إذا كان توقّع السامع كبيرًا، وتكون قويّةً إذا كان توقّعه ضعيفًا[62] . وهكذا نجد أنّ الوظيفية تربط بين عدّة أطراف في العملية التواصلية اللغوية، أحدها بنية اللغة التي ترتبط أيّما ارتباط بالطرف الثاني وهو وظيفتها، أي أنّ اختلاف البنى التعبيريـــة صوريًّا يؤدي إلى اختلاف وظائفها دلاليًّا، وذلك انطلاقًا من مبدأ أنّ الوصف الكـــافي للغـــة باعتبارها نسقًا من الخصائص الصوريّة يستلزم ربط هذه الخصائص بـــالأغراض المســـتهدف إنجازها عن طريق استعمال اللغة . أمّا ثالث هذه الأطراف و رابعهـــا فيتمـــثّلان في المـــتكلم والسامع ومعرفتهما لمثل تلك التحولات اللغويّة، وذلك دون أيّ تجاهل منها – أي من الوظيفيّة – لمناسبات القول وظروفه التي تكتنف هذه الأطراف جميعًا .

---

[58]) جاء في معجم اللسانيات : « وهكذا فإن اللغة تعتبر وسيلة من الوسائل التي تمكّن الناس من تبليغ الأفكار، وإنّ وجود هذه الوظيفة هو الذي يسمح بوصف اللغة من خلال نظريّة التبليغ » انظر :
Jean dubois, Dictionnaire de Linguistique. Librairie Larousse,paris 1973. p216.

[59]) Georges Mounin, Dictionnaire de la Linguistique. Presses Universitaires de France,1974. p143-144.

[60]) انظر : أحمد المتوكل، **اللسانيات الوظيفية** . منشورات عكاظ . الرباط . 1989 . ص 12-13 .

[61]) نفس المرجع . ص 13 .

[62]) مناهج الدرس النحوي في العالم العربي . ص 307 .

إنّ التركيز على هذه الأطراف الهامّة في عمليّة التواصل اللغوي لم تكن غائبة عن فكر النحاة والبلاغيين العرب، فقد أشاروا بوضوح إلى أنّ وظيفة اللغة الأساسية هي التواصل وتبليغ الأغراض[63]، بل إنّ هذا التصور للغة على أنها مؤدّية لوظيفة التواصل كان وراء توجيه الدراسات اللغوية العربيّة عمومًا نحو محاولة وصف الترابط القائم بين بنية اللغة ووظيفتها، فباعتبار التراكيب اللغوية وسائل لتأدية أغراض تواصلية معيّنة انصبت هذه الدراسات على رصد العلاقة بين كل نمط من أنماط التراكيب والغرض المتوخّى منه . على أساس هذا المبدأ دُرست مجموعة من الوظائف (التقييد، التوكيد، التخصيص ...) في علاقتها بالتراكيب التي تتحقق بواسطتها[64] . وهو ما سنسلّط الضوء عليه أكثر عند تعرّضنا لهذه الأطراف أو الأسس في دراستنا لأسلوب التوكيد خصوصًا .

---

[63]) انظر : الخصائص . 1/ 33 .
[64]) اللسانيات الوظيفية . ص 84 .

الباب الأوّل :

التوكيد بين القدماء والمحدثين

الفصل الأول :

التوكيد في اللغة العربية وارتباطه بمناسبات القول ومقتضياته

يجدر بنا – قبل الإطلاع على ما خلفته الدراسات القديمة من بحث لأسلوب التوكيد – أن نعرّج على أسباب التوكيد في اللغة العربية، وذلك لارتباط أساليب اللغة وتراكيبها عموما بما يحيط بالكلام من مناسبات القول ومقتضياته، وبالعلاقة بين المتكلم والمخاطب، إذ لا يتم التفاهم في أيّ لغة إلا إذا روعيت تلك المناسبات و أُخذت العلاقة بين أصحاب تلك اللغة بعين الاعتبار، ولن يكون الكلام مفيدًا ولا الخبر مؤديًا غرضه ما لم يكن حال المخاطب ملحوظًا ليقع الكلام في نفس المخاطب موقع الاكتفاء والقبول[65] . وهو ما تؤكد عليه الدراسات اللغوية الحديثة، وإن كانت فكرة ربط الكلام بسياقه الإبلاغي ليست بجديدة في الدرس النحوي، بل إنها تُعد الأساس الذي ينبني عليه تأليف الجملة أو تأليف الكلام عموما في الأساليب التي تراعى فيها مطابقة الكلام لمتطلبات السياق أو الموقف الكلامي والعلاقات بين المتكلمين والمخاطبين، بل إن معاينة الشيء والوقوف عليه حقيقة تفوق وصفه في رسالة إبلاغية مهما هدفت إلى الإحاطة بهذا الشيء، وهو ما يمكن أن نستشفه من كلام عبد القاهر الجرجاني، إذ يقول : « ونحن بنوع من التسهُّل والتسامح، نقع على أن الأُنس الحاصل بانتقالك في الشيء عن الصفة والخبر إلى العيان ورؤية البصر، ليس له سببٌ سوى زوال الشكّ والرّيْب، فأما إذا رجعنا إلى التحقيق فإنَّا نعلم أن المشاهدة تُؤثِّر في النفوس مع العلم بصدق الخبر، كما أخبر اللّه تعالى عن إبراهيم عليه الصلاة والسلام في قوله : ﴿ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ﴾ [البقرة 260]» [66]. وإننا لنجد كثيرًا من الأقوال التي تؤكد هذا الأمر مبثوثة في كتب النحو هنا وهناك، ولكن هذه الأقوال كانت وكأنها معزولة لا تجد لها بابًا ضمن معالجة النحاة أصول هذه الدراسة ومسائلها، وكان لإهمال النحاة هذه الملاحظة أثر بالغ في فصل دراسة النحو عن دراسة المعنى[67].

وقد كان للدرس البلاغي سلطة البحث عن هذه العلاقات، ففي كل كتاب بلاغي تطالعنا تلك الشروط المرتبطة بالكلام و مناسباته لتستقر قوانين الخطاب وما يناسبه في نفوس السامعين وعقولهم في مقولات بلاغية كان أشهرها على الإطلاق " لكل مقام مقال "، كما أن

---

[65]) مهدي المخزومي، **في النحو العربي نقد وتوجيه** . منشورات المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت . ط 1. 1964. ص 225 .

[66]) عبد القاهر الجرجاني ، **أسرار البلاغة** . ت : مصطفى شيخ مصطفى . مؤسسة الرسالة . بيروت، لبنان . ط1 . 2004 . ص 95 .

[67]) في النحو العربي نقد وتوجيه . ص225 –226 .

من أهم ما يؤكد عليه في هذا الصدد ما اصطلح عليه بمقتضى الحال، كعنصر سياقي يتناسب مع نظم الكلام، الذي يتصف بالتفاوت، فتارة يقتضي ما لا يفتقر في تأديته على أزيد من دلالات وضعية وألفاظ كيف كانت ونظم لها، لمجرد التأليف بينها يخرجها عن حكم النعيق، وهو الذي ما يطلق عليه في علم النحو أصل المعنى ويترل ههنا مترلة أصوات الحيوانات، وأخرى يقتضي ما يفتقر في تأديته على أزيد [68].

ويطالعنا في نفس الإطار الكلامي السياقي عبد القاهر الجرجاني بمنهجه الذي يربط النحو بالمعنى في ما سمي نظرية النظم، فيعالج هذه الفكرة في سياق مدحه لاستخدام بعض الوجوه النحوية في مواضع لا يعني أنها ستكون بنفس الحسن في مواضع أخرى، وأنه ليس إذا راقنا التنكير في كلمة (دهر) مثلا من قول الشاعر:

فلو إذ نبا دهرٌ و أُنكر صاحب وسُلط أعداء وغاب نصير [69]

فإنه يجب أن يروقنا أبدًا وفي كل شيء، ولا إذا استحسنا لفظ ما لم يُسم فاعله في قوله : وأنكر صاحب، فإنه ينبغي أن لا نراه في مكان إلا أعطيناه مثل استحساننا ههنا، ليصل في الأخير إلى أنه ليس من فضل ومزية إلا بحسب الموضع، وبحسب **المعنى الذي يراد والغرض** الذي يؤم[70]. وهذا كما نرى إشارة واضحة – من ضمن عدة إشارات وأمثلة ضربها عبد القاهر الجرجاني في كتابه (دلائل الإعجاز) – للتأكيد على ضرورة ربط الكلام بسياقه الإبلاغي الذي يقال فيه، وأن لا ننظر إلى حسن تركيب من التراكيب أو وجه من وجوه الكلام إلا في ضوء المقام الذي يرد فيه، وهو ما سماه البلاغيون بعدُ بمقتضى الحال أو الاعتبار المناسب، يقول القزويني : « ... فإن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام التنكير يباين مقام التعريف، ومقام الإطلاق يباين مقام التقييد، ومقام التقديم يباين مقام التأخير ، ومقام الذكر يباين مقام الحذف ، ومقام القصر يباين مقام خلافه ... وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب، وانحطاطه بعدم مطابقته له، فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب. وهذا – أعني تطبيق الكلام على مقتضى الحال – هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم »[71] .

---

[68]) مفتاح العلوم . ص 250 .

[69]) البيت لإبراهيم بن العباس . انظر: دلائل الإعجاز . ص 68.

[70]) نفس المصدر . ص 69-70 .

[71]) الخطيب القزويني ، **الإيضاح في علوم البلاغة** . ت : عماد بسيوني زغلول . مؤسسة الكتب الثقافية . بيروت ، لبنان . ط3 .ص 13 - 14.

ولعل مما يؤكد اعتبار النحاة الأوائل لمثل هذه المناسبات أيضًا رفض سيبويه – إمام النحاة – عدة جمل أو تراكيب لم يتوفر فيها شرط مطابقتها لمقتضى الحال ومناسبات القول التي تكتنف الحدث اللغوي من جهة، وتفريقه الدقيق بين الوجوه المختلفة للتراكيب النحوية من تقديم وتأخير وذكر وحذف... إلخ في دلالاتها من جهة أخرى، وذلك من خلال ربطها بسياقاتها الإبلاغية المختلفة أيضًا، ومن النصوص التي يتجلى فيها الربط الواضح والدقيق بين الكلام في تأليفه وسياق الموقف ما أورده سيبويه في قوله : « فإن النحويين مما يتهاونون بالخلفْ إذا عرفوا الإعراب. وذلك أن رجلا من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال: "أنا عبد الله منطلقا"، و"هو زيد منطلقا" كان محالا؛ لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق و لم يقل هو ولا أنا حتى استغنيت أنت عن التسمية، لأن هو وأنا علامتان للمضمر، وإنما يضمِر إذا علم أنك عرفت من يعني . إلا أن رجلا لو كان خلف حائط، أو في موضع تجهله فيه فقلت : "من أنت"؟ فقال : "أنا عبد الله منطلقا في حاجتك"كان حسنا»[72]. فهذا الوجه من الكلام إنّما يحسّنه أو يقبّحه السياق الذي يرد فيه .

و يذكر في موضع آخر دور المخاطب في تحديد القصد من الكلام وأنه بتغيير سياق هذا الأخير من دلالته على الفخر أو الوعد أو غيره، يمكن قبول أو رفض الجملة، فأنت تقول : "إني عبد الله" مصغِّرا نفسك لربّك، ثم تفسّر حال العبيد فتقول :" آكلا كما تأكل العبيد". وإذا ذكرت شيئًا من هذه الأسماء التي هي علامة للمضمَر فإنه محال أن يظهر بعدها الاسم إذا كنت تخبر عن عمل، أو صفة غير عمل، ولا تريد أن تعرّفه بأنه زيد أو عمرو. وكذلك إذا لم توعد و لم تفخر أو تصغّر نفسك؛ لأنك في هذه الأحوال تُعرّف ما ترى أنه قد جهل، أو تُنزل المخاطَب منزلة من يجهل فخرًا أو تهددًا أو وعيدًا، فصار هذا كتعريفك إياه باسمه [73].

كما نجد ابن جني في عدة مناسبات يربط بين الحال وبين دلالة بعض التراكيب التي ارتبطت معانيها بمناسباتها التي قيلت فيها كما في عبارة (رفع عقيرته)، يقول مستشهدا بكلام سيبويه في هذا الصدد وشارحا له في نفس الوقت : « وقد يمكن أن تكون أسباب التسمية تخفى علينا لبعدها في الزمان عنا... يعني أن يكون الأول الحاضر شاهد الحال، فعرف السبب الذي له ومن أجله ما وقعت عليه التسمية، والآخر– لبعده عن الحال– لم يعرف السبب للتسمية، ألا ترى إلى قولهم للإنسان إذا رفع صوته : قد رفع عقيرته، فلو ذهبت تشتق هذا، بأن تجمع بين معنى

---

[72]) الكتاب . 2/ 80 – 81 .

[73]) نفس المصدر . 2 / 80 .

الصوت، وبين معنى " ع ق ر " لبعُد عنك وتعسّفت . وأصله أن رجلا قُطعت إحدى رجليه، فرفعها ووضعها على الأخرى، ثم صرخ بأرفع صوته، فقال الناس : رفع عقيرته »[74].

بل إن مشاهدة الحال عنده قد تغني عن اللفظ وتكون بديلا عنه، ومن ذلك ما ذكره في تحديده لمعنى الإعراب في ضوء غياب العلامة الإعرابية، وذلك أنك « لو أومأت إلى رجل وفرس، فقلت : "كلم هذا هذا فلم يجبه"، لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت، **لأن في الحال بياناً لما تعني** » [75] . فالإيماء لا يكون من دون حضور مما يستلزم المشاهدة لمعرفة الفاعل من المفعول مع التصرف في الرتبة بينهما تقديما وتأخيرا .

ولو أنّنا تتبعنا القضايا التي أكد فيها دارسو اللغة العربية القدماء ضرورة ربط الكلام بسياقه الإبلاغي لوجدنا أنها في غالبها كانت تنحو إلى ما يصاحب الكلام من ملابسات تفرض نفسها على مستخدمي اللغة، ومن ثم لا يجد دارس هذه اللغة بُدًّا من الإحالة عليها أو الاستعانة بها في تحليل الكلام لفهمه وإفهامه، فكانت تقسيماتهم للكلام ومراتبه في ضوء ما يُفهم منه، وتحليل العناصر اللغوية بحسب حال السامع والمخاطب مما تتجلى فيه ثنائية المقال والمقام، وهو ما سنحاول أن نميط عنه اللثام هنا من خلال تناولنا لأسلوب التوكيد في ضوء مناسبات القول ومقتضياته، وفي ضوء علاقات المتكلّمين بالمخاطَبين، ولكننا قبل ذلك نود أن نشير إلى بعض القضايا والجزئيّات التي تؤكّد ارتباط بعض عناصر الجملة العربيّة بما يدور في خلد المتكلّم والسامع والعلاقة التواصليّة بينهما، ثمّ نعرّج على ذكر ارتباط الأساليب بسياق الحال وغير ذلك من القضايا التي كنا قد أشرنا إلى بعضها سابقًا .

أوّلا/ ارتباط بعض عناصر الجملة العربيّة بسياق الكلام :

1- المبتدأ والخبر بين التعريف والتنكير :

إن التعريف والتنكير قضية لغوية لها علاقة وثيقة بما في ذهن السامع أو المتكلم حول الموضوع المتحدث عنه، وذلك من جهة التعيين أي أن يكون متعينا ومعروفا فيكون معرفة، أو يكون غير متعين ومعروف فيكون نكرة ، وهو ما ناقشه النحاة في دراستهم للعنصرين الأساسيين في الجملة العربية وهما المسند والمسند إليه في الجملة الاسمية أي المبتدأ والخبر، وذلك على النحو التالي :

---

[74]) الخصائص . 1 / 66 .

[75]) نفس المصدر . 1 / 35 .

1-1/ الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة :

إن اشتراط التعريف في المبتدأ لهو دليل على ربط النحاة للكلام بسياق الحال إذ إن فكرة التعريف ترتبط بما يعرفه السامع سلفًا . وفي هذا السياق نورد كلام الإمام عبد القاهر في تفريقه الأسلوبي الدقيق بين:"زيد المنطلق ، والمنطلق زيد" ، إذ يرى أنهما ليسا سواء في المعنى الوظيفي الإبلاغي المترشح عن سياق الحال ، و يطبق قاعدة النحاة " الابتداء بالأعرف"[76] ، والأعرف لا يكون بالطبع إلا من خلال المقام، يقول الإمام عبد القاهر: « وأما قولنا : "المنطلق زيد" والفرق بينه وبين :" زيد المنطلق" ، فالقول في ذلك أنك وإن كنت ترى في الظاهر أنهما سواء من حيث كون الغرض في الحالين إثبات انطلاق قد سبق العلم به لزيد، فليس الأمر كذلك، بل بين الكلامين فصل ظاهر، وبيانه أنك إذا قلت :" زيد المنطلق"، فأنت في حديث انطلاق قد كان وعرف السامع كونه، إلا أنه لم يعلم أمن زيد كان أم من عمرو، فإذا قلت :" زيد المنطلق"، أزلت عنه الشك، وجعلته يقطعه بأنه كان من زيد بعد أن كان يرى ذلك على سبيل الجواز. وليس كذلك إذا قدمت (المنطلق) فقلت : "المنطلق زيد"، بل يكون المعنى حينئذ على **أنك رأيت إنسانا ينطلق بالبعد منك فلم يثبت** و لم تعلم أزيد هو أم عمرو، فقال لك صاحبك : "المنطلق زيد"، أي هذا الشخص الذي تراه من بعد هو زيد ... فمتى رأيت اسم فاعل أو صفة من الصفات قد بُدئ به فجُعل مبتدأ وجُعل الذي هو صاحب الصفة في المعنى خبرا، فاعلم أن الغرض هناك غير الغرض إذا كان اسم الفاعل أو الصفة خبرا كقولك : "زيد المنطلق" »[77] . فالانطلاق إذن في قولنا :" زيد المنطلق"، كان معروفا لدى السامع قبل ابتداء الحديث عن صاحبه، أما في : "المنطلق زيد" فهو مستفاد أثناء وقوع الكلام، ولكن السامع لا يعلم صاحبه، فابتدئ به لأنه أعرف عنده لحدوثه أمامه ونصب عينيه، « وهذا هو الأصل في الأخبار، لأن الخبر يجب أن يكون مجهولا، وما يخبر عنه معروفا »[78] .

---

[76]) انظر مثلا: الكتاب. 1/ 47 - 48 . و ابن جني، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** . ت : محمد عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان . ط 1 .1998 . 2 /158-159.

[77]) دلائل الإعجاز . ص144.

[78]) عبد القاهر الجرجاني، **المقتصد في شرح الإيضاح** . ت : كاظم بحر المرجان . منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهوريّة العراقيّة . 1982. 1/ 305.

1-2/ الأصل في الخبر أن يكون نكرة:

سنعتمد في هذا المبحث على ما له علاقة بمعنى النكرة وعلاقة هذا المفهوم بسياق الحال ، فقد أجمع النحاة على أن الأصل في الخبر أن يكون نكرة ، لأن المسند ينبغي أن يكون **مجهولا**، ومعنى أن يكون مجهولا يمكن أن يكون بالنسبة إلى المتكلم أو السامع ، وأن يكون بالنسبة للواقع أو بالنسبة للاعتبار، غير أن هناك من النحاة من اعترض على ذلك، ومن هؤلاء الرضي ووصف قولهم بأنه ليس بشيء ، لأن المسند ينبغي أن يكون معلوما كالمسند إليه، وأن الذي ينبغي أن يكون مجهولا هو انتساب ذلك المسند إلى المسند إليه ، فالمجهول في قولك : "زيد أخوك" هو انتساب أخوة المخاطب إلى زيد وإسناده إليه، لا أخوته[79].

كما أننا نجد هذا الرأي الذي ذهب إليه الرضي هو الذي اعتمده الإمام عبد القاهر أيضا في تبريره وقوع المعرفة خبرا، وذلك حين تناول الفرق الدقيق بين أن تقول: "زيد منطلق"، وأن تقول: "زيد المنطلق"، إذ رأى أن لكل منهما غرضًا خاصًّا وفائدةً لا تكون في الوجه الآخر، ذلك أنك إذا قلت: "زيد منطلق"، كان كلامك مع من لم يعلم أن انطلاقا كان ، لا من زيد ولا من غيره ، فيكون بذلك خبرا ابتدائيا ، أما إذا قلت :" زيد المنطلق" ، فإن كلامك يكون مع من علم أن انطلاقا كان إما من زيد وإما من غيره ، فأنت تُعلمه أنه كان من زيد دون غيره . وبهذا المعنى تكون قد أَثبتَّ في الخبر الأول (النكرة) فعلا لم يعلم السامع وقوعه أصلا، وفي الثاني (المعرفة) فعلا قد علم السامع وقوعه، ولكنه لم يعلم صاحبه فأفدته ذلك[80]. ويعلل الإمام عبد القاهر بعد هذا سبب وقوع المعرفة خبرا بقوله : « فقد وافق الأول [يعني النكرة] في المعنى الذي له كان الخبر خبرا ، وهو إثبات المعنى للشيء ، وليس يقدح في ذلك أنك كنت علمت أن انطلاقا كان من أحد الرجلين، لأنك إذا لم تصل إلى القطع على أنه كان من زيد دون عمرو،كان حالك في الحاجة إلى من كان يثبته لزيد كحالك إذا لم تعلم أنه كان من أصله » [81]. فالخبر في:" زيد المنطلق"، وإن كان غير منكور أو مجهول كما في :" زيد المنطلق"، إلا أنه موافق له في أن كلا منهما مثبت به المعنى للشيء، وهذا هو حد الخبر، فضلا عن أن الخبر في :" زيد المنطلق"، وإن كان معروفا، إلا أن نسبته إلى زيد كانت منكورة، ولذلك جاز الإخبار به لمشابهة هذه الحال حال من لم يعرف الخبر أصلا، ومن هنا نصل إلى

---

[79]) شرح الكافية . 109/1.

[80]) دلائل الإعجاز .ص136-137.

[81]) نفس المصدر . ص137.

القول مع الإمام عبد القاهر إن الإخبار إنما يجوز إذا كان هناك شيء منكور في الكلام، سواء كان هذا الشيء هو الخبر ذاته أو النسبة الواقعة بينه وبين المبتدأ .

ويتحدث النحاة في هذا الموضوع عن مجيء الخبر (المسند) معرفةً على غير أصله، مما يدل على فضل زيادة فائدةٍ لم تكن بدون (ال) التعريف ويفسرونها بالتوكيد، كونها زيادةً على الأصل ولا تكون إلا لغرض وهو التوكيد، إذ يؤكد علماء البلاغة على خصوصية المسند في هذه الحالة ويعدونه صورة من صور القصر، وهو بدوره أحد أشكال التوكيد، فيفسرون تعريفه بأنه قد يفيد قصره إما تحقيقًا كقولك : "زيد الأمير " إذا لم يكن أمير سواه، وإما مبالغةً لكمال معناه في المحكوم عليه كقولك : " عمرو الشجاع" أي الكامل في الشجاعة، فيخرج الكلام في صورة توهم أن الشجاعة لم توجد إلا فيه، لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال . ثم إن المقصود قد يكون نفس الجنس مطلقًا، أي من غير اعتبار تقييده بشيء ، وقد يكون الجنس باعتبار تقييده بظرف أو غيره كقولك : " هو الوفيّ حين لا تظن نفسٌ بنفس خيرًا " فإنّ المقصور هو الوفاء في هذا الوقت لا الوفاء مطلقًا، وكقول الأعشى:

هو الواهب المائة المصطفا ة إما مخاضاً وإما عشارا [82]

فإنه قصر هبة المائة من الإبل في إحدى الحالتين لا هبتها مطلقًا ولا الهبة مطلقًا [83].

وإذا كان التعريف في الخبر قليل، والأكثر أن يكون الخبر نكرة والمبتدأ معرفة لأن المخبر لا يخبر في الأكثر إلا بأمر يعلمه المخبر أو في ظن المتكلم أن السامع لا علم له به ثم إنَّ المبتدأ لا بدّ وأن يكون معلماً عند السامع حتى يقول له : أيها السامع الأمر الذي تعرفه ثَبَتَ له قيامٌ لا علم عندك به، فإن الخبرَ معلوم عند السامع والمبتدأ كذلك، ويقع الخبر تنبيهاً لا تفهيماً فإنه يحسن تعريف الخبر كقول القائل : " اللَّهُ رَبُّنَا ومُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا " حيث عرف كون الله ربنا وكون محمد نبينا، فإن استعمال الخبر معرفة في القرآن الكريم جاء في عدة أمثلة مما يعني تناول مثل هذه التراكيب على نحو يسمح باستخلاص الفروق الدقيقة والمعاني الخاصة بينها وبين مجيء الخبر على أصله (أي نكرة) ففي قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ ﴾ [فاطر 15] جاء لفظ(الفقراء) معرفة مما جعل العلماء يعللون ذلك بأنه لما كان الناس فقراء أمراً ظاهراً لا يخفى على أحد قال : ﴿ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ ﴾ وقوله : ﴿ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ إعلام بأنه لا

---

[82]) المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية . 3/ 70 .

[83]) الإيضاح في علوم البلاغة . ص 62 – 63.

افتقارَ إليه ولا اتِّكال إلا عليه . وهذا يوجب عبادته لكونه مُفْتَقَراً إليه وعدم عبادة غيره لعـــدم الافتقار إلى غيره ثم قال : ﴿ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ﴾ أي هو مع استغنائه يدعوكم كل الدعاء وأنتم مع احتياجكم لا تجيبونه [84].

2/التوكيد والمعنى العام والمنطقي في الجملة العربيّة :

كثيرا ما يَستحسن النحاةُ تركيبًا لغويًّا على آخر، لا لشيء إلا لسبب معنوي يجعل فهم الثاني غير جائز عقلا، وهو ما يُطلقون عليه اسم (المُحال) لاحتوائه على التناقض، ويمكن أن نمثّل لذلك في عموم الكلام بقول سيبويه « وتقول: "والله ما أعدو أن جالستك"، أي أن كنت فعلت ذلك، أي ما أجاوز مجالستك فيما مضى. ولو أراد "ما أعدو أن جالستك غداً " كـــان محالاً ونقضاً، كما أنه لو قال: "ما أعدو أن أجالسك أمس" كان محالا »[85]، وذلـــك لأن في الكلام تناقضًا من جهة الزمن، إذ الفعل في نحو : جالستُك غدًا، دالٌّ على الـــزمن الماضـــي، والظرف المتعلّق به (غدًا) دالٌّ على المستقبل، بينما العكس في المثال الثاني : "أجالسك أمس"، إذ الفعل دالٌ على الحاضر أو المستقبل، والظرف المتعلّق به (أمس) دالٌّ على الماضي . ويقـــول المبرّد في حديثه عن الطلب المضمَّن معنى الشرط وجوابه والعلاقة المنطقيّة التي ينبغي أن تكـــون بينهما : « ولو قلت : "لا تعصِ الله يدخلْك الجنة"، كان جيّداً؛ لأنك إنما أضمرت مثل مـــا أظهرت، فكأنك قلت: "فإنك إن لا تعصه يدخلك الجنة"، واعتبره بالفعل الذي يظهر في معناه؛ ألا ترى أنك لو وضعت فعلاً بغير نهي في موضع (لا تعص الله) لكان (أطع الله) . و لـــو قلت: "لا تعص الله يدخلْك النار" كان محالاً؛ لأن معناه: "أطـــع الله ". وقولـــك: "أطـــع الله يدخلك النار" محال . و كذلك: "لا تدن من الأسد يأكلْك"، لا يجوز؛ لأنك إذا قلـــت : "لا تدن"، فإنما تريد : " تباعد"، ولو قلت: "تباعد من الأسد يأكلك"، كان محالاً؛ لأن تباعده منه لا يوجب أكله إياه . ولكن لو رفعت كان جيداً، تريد فإنه مما يأكلك » [86] .

ومن التراكيب التي يتبادر إلى الذهن تساويها في المعنى في كل الأحوال الإخبـــار عـــن الشيء بنفسه وهو قولنا : "هو هو" الذي يكون على معنيين كما اعتبرهما عبد القاهر الجرجاني لدى تعرضه لاستعارة الأسماء [87]:

---

[84] تفسير اللباب لابن عادل . 13 / 183 . موقع التفاسير (http://www.altafsir.com

[85] الكتاب . 3/ 55 .

[86] المقتضب . 2 / 83 .

[87] أسرار البلاغة . ص 182 – 183 .

- **أحدهما** : أن يكون للشيء اسمان يعرفه المخاطَب بأحدهما دون الآخر، فإذا ذكر باسمه الآخر توهَّم أن معك شيئين، فإذا قلت: زيد هو أبو عبد الله، عرّفته أن هذا الذي تذكر الآن هو الذي عرفه بأبي عبد الله.

- **والثاني** : أن يراد تحقق التشابه بين الشيئين وتكميله لهما، ونفي الاختلاف والتفاوت عنهما، فيقال:" هو هو"، أي لا يمكن الفرق بينهما ؛ لأن الفرق يقع إذا اختص أحدهما بصفة لا تكون في الآخر.

ومن بين أشكال التوكيد التي كان الربط فيها واضحا بين هذا الأسلوب والمعنى العام والمنطقي الحصر بـ(ما) و (إلا) ، إذ حللت دلالاته انطلاقا من صوره اللغوية (أي قصر الصفة على الموصوف) أو العكس على النحو التالي :

- الأول من الحقيقي كقولك: " ما زيد إلا كاتب " إذا أردت أنه لا يتصف بصفة غير الكتابة، وهذا **لا يكاد يوجد في الكلام لأنه ما من متصور** إلا وتكون له صفات تتعذر الإحاطة بها أو تتعسر.

- والثاني: منه كثير كقولنا : "ما في الدار إلا زيد"والفرق بينهما ظاهر، فإن الموصوف في الأول لا يمتنع أن يشاركه غيره في الصفة المذكورة وفي الثاني يمتنع [88].

ومما له علاقة باستخدام التوكيد في الكلام في ضوء ربطه بالمعنى العام والمنطقي أيضًا، ما جاء من تحديد علماء اللغة القدماء لمفهوم التوكيد كمعنى عام بأنه "الحمل على ما لم يقع ليصير واقعًا" لذلك لا يجوز تأكيد الماضي ولا الحاضر لئلا يلزم تحصيل الحاصل وإنما يؤكد المستقبل[89]. وفي دخول حتّى على (إنّ) و(أنّ) يطالعنا سيبويه بمقارنة بين التركيبين وبيان ما يُحال من ذلك وما يحسُن فيقول : « وذلك قولك : "قد قاله القوم حتّى إنَّ زيداً يقوله"، و"انطلق القوم حتّى إنّ زيداً لمنطلق" . فـ(حتّى) ها هنا معلَّقة لا تعمل شيئاً في (إنَّ)، كما لا تعمل إذا قلت: "حتى زيد ذاهبٌ"، فهذا موضع ابتداء و(حتّى) بمنزلة (إذا). ولو أردت أن تقول "حتّى أنّ تقول" في هذا الموضع كنت محيلا، لأنّ (أنَّ) وصلتها بمنزلة الانطلاق، ولو قلت:

---

[88]) الإيضاح في علوم البلاغة . ص74 .

[89]) بدر الدين الزركشي، **البرهان في علوم القرآن** .ت : محمد أبو الفضل إبراهيم . المكتبة العصرية . صيدا ، بيروت. 2006 . 2 / 237 .

"انطلق القوم حتّى الانطلاق أو حتّى الخبر" كان محالاً، لأنّ (أنَّ) تصيّر الكلام خبرًا، فلمّا لم يجز ذا حمل على الابتداء »[90] .

وفيما يخص التوكيد المعنوي بـــ(كل) وأخواتها فإنها دالة على الجمع ومـــن ثم ركـــز النحاة والأصوليون على استخدامها في سياق يُقبل منطقيًّا، فلا يجوز عندهم القول : " بزيـــد أجمع " ولا "بزيد كله " لأن (زيد) لا يتجزأ، وإنما يجوز ذلك فيما جازت عليـــه التفرقـــة[91] ككلمة القوم أو الناس وغيرها، فالقوم يتكون من عدة أفراد فيجوز في قولنا:" جاء القوم " أن يستغرق المجيء الجميع أو أن يأتي بعضهم فقط، أما زيد فلا يمكن أن يأتي بعضه فقط لأنـــه لا يتكون من أفراد كما هو الشأن مع كلمة القوم .

ويضيف عبد القاهر في سياق آخر أيضا كلاما له علاقة بما نحن بصدده ، فيرفض تركيبا يكون آخره مناقضا لأوله، وذلك حسب المقام الكلامي المناسب للخطاب، فيرى أنه مما يعلـــم به ضرورة أنه لا تكون البداية بالفعل كالبداية بالاسم أنك تقول : " أقلت شعرا قط"؟ "أرأيت اليوم إنسانا "؟ فيكون كلاماً مستقيما ولو قلت: "أأنت قلت شعرا قط"؟ "أ أنت رأيت إنسانا "؟ أخطأت[92] .لما في التركيب الثاني من تناقض، فتقديم المسند إليه يعني **تحقق** النسبة وأن الفعل قد تم وإنما الاستفهام عن المسند إليه (المحدث عنه) واستخدام صيغة الاستفهام عن النسبة مـــع تقديم أحد عناصر الجملة المتحققة يكون تناقضا .

ومن القضايا النحوية التي توضح لنا الربط بين استعمال أشكال التوكيد وضبط مقاماتها وبين المعنى العام الذي يرفض التناقض في الكلام، تحديد النحاة لمواضع استخدام (كل) و(أجمع) وهما من ألفاظ التوكيد المعنوي، إذ يمنعون توكيد النكرات بهما على أساس أن النكرة لم تثبت لها حقيقة، والتوكيد المعنوي إنما يكون لتمكين معنى الاسم وتقرير حقيقته، وتمكين ما لم يثبت في النفس محال، رغم أن النكرة يمكن توكيدها بالتوكيد اللفظي لأنه أمر راجـــع إلى اللفـــظ، وتمكينه من ذهن المخاطب وسمعه خوفا من توهم المجاز، أو توهم غفلة استماعه ، فاللفظ هـــو المقصود في التوكيد اللفظي ، فأما المعنوي فإنما يراد منه الحقيقة ولذلك أعيد المعنى في غير ذلك اللفظ[93] .

---

[90]) الكتاب . 3 / 143 – 144 .

[91]) الأصول في النحو . 21/2 .

[92]) دلائل الإعجاز .ص 88 .

[93]) شرح المفصل . 2/ 227 .

3 –ظاهرة الحذف و القرائن الحالية :

من الظواهر التي تخضع لها الجملة العربية ظاهرة الحذف كإجراء لغوي تحويلي، إذ يلجأ المتكلم في هذا السياق إلى حذف عنصر لغوي أو أكثر إن دل عليها دليل، ومن هذه الأدلة ما يكون لغويا ، وما يكون غير لغوي، وهو ما نحن بصدد البحث فيه من ملابسات للقول وما يحيط به من أحوال للمتكلم والسامع .

كما أن الحذف في اللغة العربية ظاهرة يُلجأ إليها إذا تطلب المقام ذلك، إذ هو عملية لغوية دقيقة كونها تمس البناء الأصلي للكلام ، فيشترط فيها ألا تؤدي إلى التقصير في أداء المعنى المقصود مقاميًّا ، ولذلك ارتبط بأنماط ووظائف معينة ومحدودة ، و من الأمثلة الواضحة لذلك ما تحدث عنه النحاة في سياق حذف الفاعل (في صيغة الفعل المبني لغير الفاعل)، إذ نجدهم قد خصوا ذلك بأسباب معينة منها ما يتعلق باللفظ، ومنها ما يتعلق بالجانب المعنوي وهي ما يهمنا في هذا الصدد، نذكر منها [94]:

– كون الفاعل معلومًا للمخاطب حتى لا يحتاج إلى ذكره له، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ ﴾[الأنبياء 37].

–كونه مجهولاً للمتكلم فهو لا يستطيع تعيينه للمخاطب، وليس في ذكره بوصف مفهوم من الفعل فائدة، وذلك كما تقول: سُرق متاعي، لأنك لا تعرف ذات السارق، وليس في قولك : "سرق اللص متاعي" فائدة زائدة في الإفهام على قولك " سرق متاعي " .

– رغبة المتكلم في الإبهام على السامع، كقولك: تصدق بألف دينار.

– ومنها رغبة المتكلم في إظهار تعظيمه للفاعل: صون اسمه عن أن يجري على لسانه، أو بصونه عن أن يقترن بالمفعول به في الذكر، كقولك: "خلق الخنزير".

– رغبة المتكلم في إظهار تحقير الفاعل بصون لسانه عن أن يجري بذكره.

– خوف المتكلم من الفاعل فيعرض عن ذكره لئلا يناله منه مكروه.

– خوف المتكلم على الفاعل فيعرض عن اسمه لئلا يمسه أحد بمكروه.

وهذه الأسباب المؤدية لحذف المسند إليه كلها أسباب حالية، ولذلك لم تختلف نظرة البلاغيين لها عما قاله النحاة، إذ يذكرون أثناء تعرضهم لحذفه، أن هذا الأخير يكون لمجرد الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر، وإما لذلك **مع ضيق المقام**، وإما التخييل أن

---

[94]) ابن عقيل ،**شرح ابن عقيل** . ت : محمد محيي الدين عبد الحميد . مكتبة دار التراث . القاهرة . ط 20 . 1980 . 2 / 111-112 .

في تركه تعويلا على شهادة العقل، وأن في ذكره تعويلا على شهادة اللفظ من حيث الظـــاهر وكم بين الشهادتين، وإما لاختبار تنبه السامع له عند القرينة أو مقدار تنبهه، وإما الإيهام أن في تركه تطهيرا له عن لسانك أو تطهير للسانك عنه، وإما ليكون لك سبيل إلى الإنكار إن مست إليه حاجة، وإما لأن الخبر لا يصلح إلا له حقيقة أو ادعاء وإما لاعتبار آخر مناسب لا يهدي إلى مثله إلا العقل السليم والطبع المستقيم[95].

وفي هذا الصدد نورد ما قاله ابن هشام عند حديثه عن الجهات التي يدخل الاعتـــراض على المعرب من جهتها، إذ يرى فيما يخص الحذف في سياق التوكيد، أن من شروط الحذف ألا يكون المحذوف مؤكدا، نحو:" الذي رأيت زيد" أن يؤكد العائد المحذوف بقولك: " نفســـه"، لأن المؤكد مُريدٌ للطول، والحاذف مريد للاختصار.

أما في قول العرب :" وإنّ مالا وإنّ ولدا " فقد حذف الخبر مع أنه مؤكد بـــ(إن) وفيه نظر، فإن المؤكد نسبة الخبر إلى الاسم لا نفس الخبر، و إنما فرّ الأخفش هنا من حـــذف العائـــد في نحو:" الذي رأيته نفسه زيد" لأن المقتضي للحذف الطولُ، ولهذا لا يحذف في نحو:" الذي هو قائم زيد" فإذا فروا من الطول فكيف يؤكدون ؟ وأما حذف الشيء لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما، لأن المحذوف لدليل كالثابت[96].

4/ التقديم والتأخير :

وإذا كان أغلب النحاة يرون أنّه متى كان المبتدأ والخبر معرفتين كنت بالخيار في جعل أيّهما شئت المبتدأ والآخر الخبر[97]، فإن منهم من ربط هذه المسألة برتبة هذين العنصرين، ومن هؤلاء الزمخشري الذي اختار في (المفصّل) أن يكون المتقدّم منهما هو المبتدأ فقال : « وقـــد يقع المبتدأ والخبر معرفتين معًا ... ولا يجوز تقديم الخبر هنا، بل أيّهما قدّمت فهو المبتدأ »[98] . ويبدو أن ما ذهب إليه هنا مبنيّ على تقديم الأعرف عند المخاطب وبناء الإسناد عليه، فالـــذي يعرف زيدًا ولا يعرف أنّه أخوه قلت له : "زيدٌ أخوك"، والذي يعرف أنّ له أخًا ولا يعرف أنه زيدٌ الذي كان قد عرفه قبلاً قلت له : "أخوك زيد" . وهكذا يكون الأعرف في ذهن المخاطب هو المتقدّم دائمًا .

---

[95]) الإيضاح في علوم البلاغة . ص 27 .

[96]) ابن هشام الأنصاري ، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** . ت: محمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة العصرية . بيروت، لبنان . 1995 . 2 / 698- 699 .

[97]) انظر : ابن جنّي، **اللّمع في العربية** . ت: حسين محمّد محمّد شرف . دار الكتب، القاهرة . ط1. 1979. ص110 .

[98]) المفصّل في علم العربيّة . ص 26-27 .

و لأن فكرة العناية والاهتمام اطردت في كل شيء تقدم عن رتبته الأصلية، فقد جعلت الإمام عبد القاهر يعقب عليها بقوله : « واعلم أنا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام »[99]، ثم ينتقد سيبويه كونه لم يذكر في ذلك مثالا ، بل و لم يوضح ما قاله بالتحليل والتدقيق، ويأتي في المقابل بكلام لبعض النحاة يشرحون فيه مفهوم العناية والاهتمام اللذين وردا في كلام سيبويه، ذلك أنه قد يكون من أغراض الناس ومقاصدهم في فعل ما أن يقع بإنسان بعينه ولا يهمهم من أوقعه، والمثال المشهور على ذلك الخارجي الذي يعيث ويفسد ويكثر منه الأذى، ويكون من حال الناس فيه أنهم يريدون قتله ولا يبالون من كان القتل منه، ولا يعنيهم منه شيء، فإذا قتل وأراد أحد الإخبار بذلك ، فإنه يقدم ذكر الخارجي فيقول : "قتل الخارجيَ زيدٌ"، ولا يقول : "قتل زيدٌ الخارجيَ"، لأنه يعلم أن ليس للناس جدوى وفائدة في أن يعلموا أن قاتله زيد، لأن ذلك لا يعنيهم ولا يهمهم ولا يتصل بمسرتهم، وإنما يعلم **من حالهم** أن الذي هم متوقعون له ومتطلعون إليه متى يكون وقوع القتل بالخارجي المفسد وأنهم قد كفوا شره وتخلصوا منه[100].

وبهذا فإنه يدعو إلى عدم تعمم فكرة العناية والاهتمام لتعليل أمر التقديم، على ما فيه من الصحة، بل يجب أن يُفصَّل الأمر ويذكر من أين كانت تلك العناية و لم كان أهم، وأن لا يُكتفى بالقول إنه قدم للعناية وأن ذكره أهم، لأن ذلك قد أفضى ببعض الناس إلى تصغير أمر التقديم والتأخير في نفوسهم حتى هوّنوا الخطب فيه، ورأوا أن تتبّعه والنظر فيه ضرب من التكلف، بل وتجاوزا ذلك إلى أن عدم العلم بسببه والعلة التي من أجلها كان لا يضر، ولا جرم أن ذلك التصغير له والتهاون فيه – في رأي الإمام عبد القاهر – قد ذهب بهم عن معرفة البلاغة، ومنعهم من أن يعرفوا مقاديرها، بل وأن يعلموا لِمَ كان نظم أشرف من نظم حتى ترقى الأمر إلى الإعجاز[101]. مما يسمح بملاحظة مواطن التوكيد والتخصيص في هذه الأشكال اللغوية التي خضعت إلى تغيير نظام الرتبة الأصلي فيما يسمح به الاستعمال.

ثانيا/ تقسيم الأساليب في اللغة العربية من خلال سياقات الكلام :

يقصد بالأسلوب الطريقة التي تصاغ بها الجملة لتؤدي معناها العام ، وهذه الطريقة تحمل إضافة إلى المعنى المفرد(المعجمي) ومعنى العلاقة التركيبية فيما بين كل متطالبين نحويًا معنى

---

[99]) دلائل الإعجاز .ص84 .

[100]) نفس المصدر والصفحة .

[101]) نفس المصدر. ص85.

تركيبيًّا عامًّا هو نتيجة اختلاط هذه المعاني كلها ليخرج منها المعنى العام الذي يقف بإزاء أغراض الكلام وقصدية المتكلم وحال المخاطب، لينقسم تبعًا لذلك إلى أقسام متنوعة أو أساليب متعددة [102].

وتُعد الأساليب في اللغة العربية من أكثر القضايا اللغوية ارتباطا بالسياق وحال السامع والمخاطب، وذلك لما لها من أثر في نفس السامع الذي يستجيب للغة بالقول أو الفعل حسب الأسلوب المفهوم من المتكلم، فالأمر يتطلب القيام بالفعل والنهي يتطلب الامتناع عن القيام بالفعل، بينما الأسلوب الخبري لا يقتضي مثل ذلك، وإنما يجد السامع نفسه بين تصديق الخبر أو الشك فيه أو إنكاره وردّه، ولكل من ذلك قواعده وأسسه اللغوية المرتبطة بالمقام . والتنويعُ في استخدام الأساليب في الكلام الواحد عند العرب يُعدّ من أهمّ الأشياء التي تكسب الكلام مزاياه البلاغية والتبليغية، فمثلا نجد هم يعدون ما يطلق عليه مصطلح (الالتفات) « من محاسن الكلام، ووجه حسنه هو أن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب كان ذلك أحسن تطرية لنشاط السامع وأكثر إيقاظاً للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد »[103] . وفي نفس السياق يدافع السكاكي عن دور تنويع الأسلوب في الكلام الواحد لما له من أثر في قبول الخبر والتفاعل معه، يقول في ذلك مستدلا بما تميل إليه العرب : « الكلام إذا انتقل من أسلوب إلى أسلوب أدخل في القبول عند السامع وأحسن تطرية لنشاطه وأملأ باستدرار إصغائه وهم أحرياء بذلك ... فإن الكلام المفيد عند الإنسان – لكن بالمعنى لا بالصورة – أشهى غذاء لروحه وأطيب قرى لها »[104] .

هذا، والأساليب بأنواعها تقبل التوكيد الذي يختص بكل أسلوب وفق شكل مناسب له، وقد جُمعت بعضها في قول الشاعر :

فأين إلى أين النّجاء ببغلتي أتاك أتاك اللاّحقوك احبس احبس[105]

ففي أول البيت توكيد الاستفهام، وفي الثاني توكيد الخبر، وفي آخره توكيد الأمر[106].فجمع في هذا البيت بين الأسلوبين (الخبري والإنشائي) وأكدهما توكيدًا لفظيًّا .

---

[102]) ردة الله بن ضيف الله الطلحي ، **دلالة السياق** . مكة المكرمة. ط1 . 1423 هـ . ص 504 .

[103]) الإيضاح في علوم البلاغة . ص 49 .

[104]) مفتاح العلوم . ص 296 .

[105]) البيت بلا نسبة . انظر : معجم شواهد اللغة العربية . 4/ 76 .

[106]) عبد القادر البغدادي، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** . ت: عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي . القاهرة .ط4 . 1997 . 5 / 158 .

ويمكننا تتبع هذه العلاقة التي تربط الخطاب بقائله والسامع أو السامعين في تقسيم الأساليب العربية إلى قسمين بحسب أطراف الرسالة الإبلاغية الثلاثة، إلى أساليب إنشائية وأساليب خبرية، وذلك على النحو التالي :

1-1- الأساليب الخبرية :

يُعرَّف الأسلوب الخبري بأنه الكلام المحتمل للصدق والكذب [107]، والمراد بالصادق ما طابقت نسبة الكلام فيه الواقع، وبالكاذب ما لم تطابق نسبة الكلام فيه الواقع[108]، وقيل الخبر الكاذب هو إخبار لا على ما عليه المخبر عنه[109]، والتصديق في الخبر يرتبط بالسامع له « لأن كل أحد من العقلاء ممن لم يمارس الحدود والرسوم، بل الصغار الذين لهم أدنى تمييز يعرفون الصادق والكاذب، بدليل أنهم يصدقون أبدًا في مقام التصديق ويكذّبون أبدا في مقام التكذيب، فلولا أنهم عارفون للصادق والكاذب لما تأتى منهم ذلك، لكن العلم بالصادق والكاذب كما يشهد له عقلك موقوف على العلم بالخبر الصدق والخبر الكذب »[110].

وبما أن الخبر يُلقى باتجاه المخاطب، فلا بد فيه من مراعاة حال المخاطب من حيث موقفه من القضية المخبر بها إيجابًا أو سلبًا ولذلك فهو يشتمل على المؤكدات[111] بحسب درجة القبول أو الإنكار للخبر، لتحقيق المطابقة بين حال المخاطب والشكل الخطابي الذي يلقى مناسبا له.

ومما له صلة بحديثنا عن الأسلوب الخبري وعلاقته بأسلوب التوكيد رأيُ بعض النحاة في دخول نون التوكيد الثقيلة في الأسلوب الخبري، حيث منع من ذلك أبو حاتم السجستاني[112]، وذلك في قراءة أعين قاضي الريّ: ﴿قل لن يصيبنّا إلا ما كتب الله لنا﴾ [التوبة 51] بتشديد النون، حيث ذكر أبو حاتم أنّ ذلك غير جائز لأنّ النون لا تدخل مع (لن)، بينما ارتضى تشديد النون في قراءة طلحة بن مصرّف وهي بـ(هل) دون (لن) لقوله تعالى : ﴿هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُۥ مَا يَغِيظُ﴾ [الحج 15]، أي أنّ المضارع يجوز توكيده بعد أداة

---

[107]) التعريفات . ص 129 .

[108]) الأساليب الإنشائية .ص 13 .

[109]) التعريفات . ص 235 .

[110]) مفتاح العلوم . ص 251 – 252 .

[111]) دلالة السياق . ص 516 .

[112]) محمود أحمد الصغير، **القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي** . دار الفكر . دمشق، سوريا .1999 . ط1.ص 425 .

الاستفهام . ووجه بعضُهم هذه القراءة بتشبيه (لن) بـــ(لا) و(لم) ، وقد سمع لحاق هذه النون ب(لا) و(لم) ، فلما شاركتهما (لن) في النفي لحقت معها نون التوكيـــد ، وهـــذا توجيـــه شذوذ[113].

– النفي في الجملة المؤكدة :

ينقسم الأسلوب الخبري بدوره إلى نفي وإثبات، وهذا يعني خصوصية كلا القسمين من جهة تأديته للمعنى، ومما له علاقة بما نحن بصدده من تأكيد العلاقة بين الأساليب ومناســبات القول ومقاماته في النحو العربي ما أكد عليه عبد القاهر الجرجاني عند تعرضه لأسلوب النفـــي وما يتصل به من خصوصية تأدية المعنى المقصود مقاميًّا إذ يقول : « من حكم النفي إذا دخـــل على كلام، ثم كان في ذلك الكلام تقييد على وجه من الوجوه أن يتوجه إلى ذلك التقييد وأن يقع له خصوصاً. تفسير ذلك أنك إذا قلت: " أتاني القوم مجتمعين". فقال قائـــل : "لم يأتـــك القوم مجتمعين". كان نفيه ذلك متوجها إلى الاجتماع الذي هو تقييد في الإتيان دون الإتيـــان نفسه، حتى إنه إن أراد أن ينفي الإتيان من أصله كان من سبيله أن يقول إنهم لم يأتوك أصلا، فما معنى قولك : "مجتمعين"، هذا مما لا يشك فيه عاقل »[114].

وإذا كان حكم النفي عموما إذا دخل على جملة أو كلام فيه تقييد يكون انصبابه على هذا القيد فإن التأكيد نوع من التقييد كما نعلم[115] ولذلك فإنّك : « متى نفيت كلاماً فيـــه تأكيد فإن نفيك يتوجه إلى التأكيد خصوصاً، ويقع له ... فإذا قلت : "م أر القوم كلَّهم"، أو "لم يأتني القوم كلُّهم"، أو" لم يأتني كلُّ القوم"، أو" لم أر كلَّ القوم"، كنت عمدت بنفيك إلى معنى (كل) خاصة، وكان حكم (مجتمعين) "لم يأتني القوم كلهم"،"أو لم يأتني كل القوم"، أن يكون قد أتاك بعضهم . كما يجب إذا قلت : " لم يأتني القوم مجتمعين" أن يكونوا قد أتـــوك أشتاتاً. وكما يستحيل أن تقول: "لم يأتني القوم مجتمعين"، وأنت تريد أنهم لم يأتوك أصـــلاً لا مجتمعين ولا منفردين . كذلك محال أن تقول : "لم يأتني القوم كلهم" وأنت تريد أنهم لم يأتوك أصلاً، فاعرفه»[116].

---

113) انظر : أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط** . دار إحياء التراث العـــربي، بـــيروت . ط2. 1990. 5 / 51-52. والسمين الحلبي ، **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون** . ت: علي معوّض وآخرون. دار الكتب العلميّة، بـــيروت. ط1. 1994. 3 / 471 .

114) دلائل الإعجاز .ص 216 .

115) انظر : ص 14 من هذا البحث .

116) دلائل الإعجاز . ص 217 .

غير أن هذا الكلام لا يقصد به انصباب النفي على القيد وحده، ذلك أنه من القضـــايا التي توقف عندها البحث الأصولي طويلا، فكانت خلاصة تتبع مثل هذه التراكيب أنه ينبغي أن نفهم أن القول بأن نفي الشيء بقيد صريح في نفي القيد دون الذات ليس بصحيح، بل هـــو صريح في نفي الذات المقيد دون مجرد القيد و إلا يلزم إلغاء اللفظ[117].

1-2- الأساليب الإنشائية :

الأسلوب الإنشائي هو الكلام الذي لا يحتمل الصدق أو الكذب لعدم تحقق مدلوله في الخارج وتوقفه على النطق به[118] ، فلهذا قيل: إن الكلام الإنشائي لا يحتمل الصدق والكذب؛ وذلك لأن معنى الصدق مطابقة الكلام للخارج، والكذب عدم مطابقته له، فإذا لم يكن هناك خارج، فكيف تكون المطابقة وعدمها[119]. ويقسم إلى قسمين طلبي وغير طلبي[120] :

- **الإنشاء الطلبي** : ويعني به البلاغيون ما يستلزم مطلوبا ليس حاصلا وقت الطلب، و يقسم الإنشاء الطلبي إلى تسعة أقسام هي : الأمر ، النهي ، الاستفهام ، الدعاء ، العرض ، التحضيض ، التمني ، الترجي، النداء . وهذا الأخير له مسائل في سياق التوكيد فمن ذلك ما يجوزه النحاة من التوكيد بالنون، فيرون أن التوكيد بها في المضارع إذا وقع بعد ما يفهم منه **الطلب** كـــلام الأمر ولا في النهي، وأدوات التحضيض والعرض، والتمني، والاستفهام.
- **الإنشاء غير الطلبي** : ما لا يستلزم مطلوبا ليس حاصلا وقت الطلب، كأفعال المقاربـــة والتعجب والمدح والذم وصيغ العقود والقسم ورب وكم الخبرية ونحو ذلك [121] .

هذان وقد اعتنى البلاغيون بالقسم الأول أكثر لتلائمه مع منهجهم اللغوي الذي يسعى دائما لربط القول بالمناسبات والأحوال، إذ كثيرا ما تخرج هذه الأساليب الطلبية عن وضـــعها لتدل على معنى سياقي آخر .أما غير الطلبي فأغلبه أخبار نقلت إلى الإنشاء و قد اهتم به النحاة أكثر وعقدوا له أبوابا لصلته بمنهجهم العام الذي يرتبط بالعامل وما يستتبعه مـــن حركـــات إعرابية. لذلك سنعرض باختصار هذه الأساليب الطلبية التي لها علاقة بالبحـــث في اســـتخدام أشكال التوكيد في الجملة العربية .

---

[117]) الكليات . ص 1074 .

[118]) الأساليب الإنشائية . ص 13 .

[119]) شرح الكافية . 2/ 225 .

[120]) الأساليب الإنشائية . ص 13 وما بعدها.

[121]) نفس المرجع . ص 13 .

أ/ **الاستفهام** : وهناك من يسميه الاستخبار، ويـــرى بعضـــهم أن بـــين الاســـتخبار والاستفهام أدنى فرق، وذلك أن أولى الحالين الاستخبار، لأنك تستخبر فتجاب بشيء، فربمـــا فهمته وربما لم تفهمه،فإذا سألت ثانية فأنت مستفهم، تقول: أفهمني ما قلته لي. قالوا : والدليل على ذلك أن الباري جل ثناؤه يوصف بالخبر ولا يوصف بالفهم [122]. وكلاهما يفسر بالطلب (أي طلب الفهم وطلب الإخبار) ، ويعرف بأنه طلب حصول صورة الشيء في الذهن ، فـــإن كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين الشيئين، أو لا وقوعها، فحصولها هو التصديق ، و إلا فهو التصور [123]. وهو من الأساليب التي تعتمد في أدائها غالبًا على الأدوات، وأشهرها الهمـــزة وهل، وتعتمد هذه الأدوات في دلالتها الأسلوبية هذه على رتبة الصدارة .

وفي هذا الصدد يذكر النحاة أيضًا بعض الأدوات التي يتغير معناها بتغير الأسلوب الذي ترد فيه، من ذلك (نعم) التي تأتي للتصديق في الخبر وللتحقيق في الاستفهام، مثبـــتين كانـــا أو منفيين[124]،بل إنه في بعض السياقات تؤدي فيها بعض الأساليب معاني بعضها الآخر فتعامـــل معاملتها كما هو الشأن في تحليلهم لمجيء النون الثقيلة في الفعل الوارد في ســـياق الاســـتفهام، ولذلك كان من مواضع هذه النون الأفعال غير الواجبة التي تكون بعد حـــروف الاســـتفهام، وتفسير ذلك عند سيبويه « لأنك تريد" أعلمني إذا استفهمت"، وهي أفعال غير واجبة فصارت بمنزلة أفعال الأمر والنهي، فإن شئت أقحمت النون وإن شئت تركت، كما فعلت ذلـــك في الأمر والنهي، وذلك قولك: "هل تقولن" و "أتقولن ذاك ؟" و"كم تمكثن؟" و"انظر متى تفعلن" وكذلك جميع حروف الاستفهام » [125].

وهذا ما ذهب إليه صاحب الخزانة في تحليل قول الشاعر :

فهل يمنعني ارتيادي البلا د من حذر الموت أن يأتين[126]

فقد حللـــه في ضوء موازنة أسلوب الاستفهـــام في المعنى العـــام لأسلوب الأمـــر، ولـــذلك صح أن تدخل على الفعل نون التوكيد الثقيلـــة، إذ يقـــول : « الشاهد فيه توكيد (يمـــنعني)

---

[122]) انظر: ابن فارس ، **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها** . ت: عمر فـــاروق الطبـــاع . مكتبة المعرف ، بيروت .ط1. 1993 .ص 186.

[123]) التعريفات . ص 37 .

[124]) مفتاح العلوم . ص 193 .

[125]) الكتاب . 3 / 513 .

[126]) انظر : خزانة الأدب . 11 / 383 .

بالنون الثقيلة، لأنه مستفهم عنه غير واجب كالأمر، فيؤكد كما يؤكد الأمر »[127].

ب/ **الأمر** : يعرف الأمر بأنه قول القائل لمن دونه : افعل[128] ، وبعبارة أخرى هو طلب الفعل من الأعلى إلى الأدنى، حقيقة أو ادعاء، أي سواء أكان الطالب أعلى في واقع الأمر أم مدّعيًا لذلك[129] ، وعلاقة هذا الأسلوب بالتوكيد ظاهرة ، إذ إنه من أكثر مواضع نوني التوكيد فعلُ الأمر .

ج/ **النهي** : وهو طلب الكف عن الفعل على وجه الاستعلاء [130]، والنهي يقابل الأمر كما يقابل النفي الإثبات، ولذلك كان هناك بعض ما يشترك فيه هذان الأسلوبان، من ذلك ما يتحدث عنه النحاة حول مواضع نون التوكيد الخفيفة – التي تختص بالدخول على الأفعال– فيفرقون بين هذه الأفعال من الناحية الدلالية الأسلوبية فيقولون إن من مواضعها الفعل الذي **للأمر والنهي**، وذلك قولك:" لا تفعلنَّ ذاك واضربنَّ زيدا". فهذه الثقيلة، وإن خففت قلت: "ذاك ولا تضربن زيدا" [131].

ويمكننا تتبع علاقة المعنى الأسلوبي الإنشائي بأسلوب التوكيد في اشتراط دخول نون التوكيد على الفعل المضارع جوازًا، إذا وقع بعد ما يفهم منه الطلب، كلام الأمر و(لا) في النهي، وأدوات التحضيض والعرض، والتمني، والاستفهام.ويقل التوكيد بالنون، في غير ذلك. وأما الماضي فقد جاء توكيده بالنون، في قول الشاعر :

دامنّ سعدك إن رحمت متيماً لولاك لم يكُ للصبابة جانحا[132]

وفي الحديث الشريف: ((لا إما أدركن واحد منكم الدجال)) ، والذي سوغ ذلك أن الفعل فيهما مستقبل المعنى، لأنه في البيت دعاء، وفي الحديث شرط[133] . قال سيبويه : «وسألت الخليل عن قولهم : "أقسمت عليك لما فعلت" و"إلا فعلت" لم جاز هذا في هذا

---

[127]) نفس المصدر . 11/ 383 .

[128]) التعريفات.ص 53 .

[129]) الأساليب الإنشائية في النحو العربي . ص 14 .

[130]) نفس المرجع . ص15 .

[131]) الكتاب . 3 / 509 .

[132]) البيت بلانسبة . انظر : المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية . 2/ 66 .

[133]) المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**. ت: فخر الدين قباوة و محمد نديم فاضل . دار الكتب العلمية . بيروت، لبنان. ط1 . 1992. ص 143 .

الموضع، وإنما أقسمت هنا كقولك (والله) ؟فقال : وجه الكلام "لتفعلن" ولكنهم أجازوا هـــذا لأنهم شبهوه بنشدتك الله، إذ كان فيه معنى الطلب يريد أن العرب تقـــول:" نشـــدتك الله إلا فعلت"ومعناه "سألتك بالله"، وقالوا:" إلا فعلت" بمعنى "إلا أن تفعل" وتحقيق المعنى كما عقب عليه البغدادي : "لا أطلب منك إلا أن تفعل" فدخلها معنى النفي فصـــلحت (إلا) لـــذلك . وتقول في الاستفهام: "آلله لتقومن". قال: فكل هذا ليس بتأكيد، ولذلك تستفهم بعد الـــيمين فتقول: "الله أقام زيد؟"لأن المعنى هنا أخبرني [134].

هذا، ويلخص لنا ابن الحاجب شروط مجيء النون المؤكدة، واختصاصها بمواضع معينة لها ارتباط بالسياق الحالي، فيذهب إلى أن دخولها على المضارع خصوصا ما دل منـــه علـــى الاستقبال دون الحال لأن هذا الأخير يستغني غالبا عن التوكيد لوضوح أمره، بخلاف الغائب في الغالب فإنه غير متضح، فكان أحوج منه إلى التأكيد، كما أنها (أي النون) اختصت بما فيه معنى الطلب[135] لقصد المتكلم إرادة ما يطلبه غالبا، فهو مؤكد عنده في طلب حصوله، فكان فيه مناسبة التأكيد دون غيره[136] .

ثالثا/أسلوب التوكيد و القرائن الحالية :

1 – أسباب التوكيد في اللغة :

إذا كانت ملاحظة المناسبات القولية والعلاقة بين المتكلمين والمخاطبين ليست بجديـــدة على الدرس العربي، بل تُعد الأساس الذي ينبني عليه تأليف الجملـــة ، أو تـــأليف الكـــلام في أساليب مراعى فيها مطابقة الكلام لمتطلبات هذه المناسبات وهذه العلاقات [137] عموما، فإن التوكيد شكلٌ لغوي يقوم على هذا الأساس، بل إنه لا يمكن بأي حال تغييب الجانب السياقي والحالي له، ولذلك تفتقر دراسته لاستحضار مقاماته وأحوال مستعمليها لتتجلى دلالاته وفوائده في الخطاب .

هذا، ولأجل إظهار القيمة الوظيفية للتوكيد في اللغة لا يكفي الوقوف عند تصنيفه أو تعريفه، وإنما ينبغي توضيح أسبابه حسب السياقات التي ورد فيها والتي ارتبطت بالمقام وبالمعنى

---

[134]) خزانة الأدب . 10 / 49 .

[135]) ويذكر ههنا أن القسم أجري مجرى الطلب وإن لم يكن منه لأنه إما غالبه أن يكون مرادا وإما لأن جميعه مقصود حصوله للصدق لا لحصوله في نفسه، لذلك أجري مجرى ما المقصود منه الحصول . انظر : أمالي ابن الحاجب، ت : قصي الحسين . دار ومكتبة الهلال، بيروت. ط1. 1998 . 2/ 558 .

[136]) نفس المصدر . 2/ 558 .

[137]) في النحو العربي نقد وتوجيه . ص 226 .

العام ، وهذا ما سنورده في هذا البحث – إن شاء الله – من خلال النص القرآني الذي اطـــرد فيه هذا الأسلوب وتنوعت استخداماته مما يؤكد أن الوقوف عند مفهوم التكرار أو إعادة اللفظ بمفهوم هذا المصطلح الحرفي ليس كافيًا ، كما أن تتبع الأسباب التي ذكرها دارسو اللغة لا يقف عند فكرة الشك أو التردد أو توهم المجاز أو الإنكار مثلما ورد في أقوال كثير مـــن العلمـــاء، كقول الزمخشري :« وجدوى التأكيد أنك إذا كررت فقد قررت المؤكد وما علق به في نفس السامع ومكنته في قلبه، وأمطت شبهة ربما خالجته، أو توهمت غفلة أو ذهابًا عمّا أنت بصدده فأزلته، وكذلك إذا جئت بالنفس والعين فإن لظان أن يظن حين قلت : "فعل زيد" أن إســـناد الفعل إليه **تجوز** أو **سهو** أو **نسيان** ، وكل و أجمعون يجديان الشمول و الإحاطة » [138]، وقد جاء في لسان العرب تفسيرا لدخول التوكيد في الكلام وأنه إنما دخل في الكلام لإخراج الشّك وفي الأعداد لإحاطة الأجزاء، ومن ذلك تقول :" كلّمني أَخوك"، فيجوز أَن يكون كلمك هو أَو أَمر غلامه بأَن يكلمك، فإذا قلت:" كلمني أخوك تكليما "لم يجز أَن يكون المكلم لـــك إلا هو »[139].

ولاستيفاء أسبابه وصوره كما وظفت في النص القرآني ينبغي الاستفادة مـــن وجـــوه أخرى نجدها مبثوثة هنا وهناك في كتب البلاغة والتفسير ، فلا يقتصر الأمر علـــى أحـــوال السامع و إنما كما يكون لإزالة الشك ونفي الإنكار مع السامع كذلك يكون لصدق الرغبـــة ووفور النشاط من المتكلم ونيل الرواج والقبول من السامع وكون الخبر على خلاف ما يترقب نحو: ﴿ قَالَ رَبِّ إِنَّ قَوْمِي كَذَّبُونِ ﴾ [الشعراء 117]، وقد يكون لرد ظـــن المـــتكلم كقولـــك : (أحسنت إليه ثم أساء إلي) أو لإظهار كمال العناية. كقوله تعالى: ﴿ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [يس 3]، أو كمال التضرع والابتهال نحو : ﴿ رَبَّنَآ إِنَّنَآ ءَامَنَّا ﴾ [آل عمـــران 16]، أو كمـــال الخوف نحو : ﴿ رَبَّنَآ إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ ﴾[آل عمران 192]، إلى غير ذلك من المعاني التي تناسب التأكيد بوجه خطابي [140] .

وإن المتأمل المحقق في أسباب التوكيد –كما هي في متطلبات استعمال هذا الأســـلوب وكما بحث فيها دارسو اللغة على اختلاف تخصصاتهم ومناهجهم – ليجدها تتـــوزع علـــى العناصر الثلاثة للخطاب وهي : المتكلم، والسامع، والرسالة الكلامية المراد تبليغها، وكل عنصر

---

138) المفصل في علم العربية . ص 111 – 112 .

139) لسان العرب . 466/3 .

140) الكليات . ص 268

يتعلق بقضايا معينة لها ارتباط بالمعنى والعلم به أو الجهل به أو عدم تصديقه أو إنكاره ، ولعل مما يلم بهذه العناصر ما أورده السيوطي في تقسيم أشكال التوكيد وما تدل عليه من معنى، رابطًا ذلك بما يناسبه من السياق [141]، وذلك مثل :

- **التقرير** : تقرير المسند إليه وتحقيق مفهومه بحيث لا يظن به غيره نحو: " جاء زيد زيد "

- **دفع توهم السهو** :إذا خاف المتكلم أن السامع ظن به السهو فأسند الحكم إلى غير من هو له نحو المثال السابق .

- **دفع توهم المجاز** : نحو: "جاء الأمير نفسه" دفعا لتوهم أن إسناد المجيء إلى الأمير مجاز، وإنما الجائي بعض خدمه .

- **دفع توهم التخصيص وعدم الشمول** : نحو: "جاء القوم كلهم" دفعا لتوهم أن الجائي البعض، وعبر عنه باللفظ الدال على الكل .

2 – أسلوب التوكيد وعلاقة السامع بالمتكلم :

كما هو معلوم فإن المادة التي يتعامل بها المتكلم مع السامع هي اللغة ، ولذلك اهتم العلماء بها من نواح كثيرة منها الجانب التركيبي لها فليست مجرد مفردات متناثرة يفهما الطرفان معجميا بل هناك ضابط معنوي وأسلوبي يتجلى من خلال ما يسمى بالتعليق، إذ لا يمكن فهم المعنى إلا بفهم العلاقة بين كلمتين فأكثر، ومما نساشهد به في هذا المقام ما جاء في دلائل الإعجاز من تفسير لهذه العلاقة ودورها بين المتخاطبين «كيف يتصور وقوع قصد منك إلى معنى كلمة من دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى، ومعنى القصد إلى معاني الكلم أن تعلم السامع بها شيئاً لا يعلمه، ومعلوم أنك أيها المتكلم لست تقصد أن تعلم السامع معاني الكلم المفردة التي تكلمه بها فلا تقول:" خرج زيد"، لتعلمه معنى (خرج) في اللغة، ومعنى (زيد) ، كيف ومحال أن تكلمه بألفاظ لا يعرف هو معانيها كما تعرف؟ ولهذا لم يكن الفعل وحده من دون الاسم، و الاسم وحده من دون اسم آخر أو فعل كلاماً. وكنت لو قلت: "خرج" ولم تأت باسم و قدرت فيه ضمير الشيء، أو قلت: "زيد" ولم تأت بفعل، ولا اسم آخر ولم تضمره في نفسك كان ذلك، وصوتا تصوته سواء فاعرفه» [142].

لعل أوضح علاقة للأسلوب بالمناسبات القولية وما يكتنف الخطاب من أحوال خاصة

---

[141]) السيوطي، **شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان**. هامش : **حلية اللب المصون على الجوهر المكنون** ، الشيخ أحمد الدمنهوري . دار الفكر .دون ط . ص64 .

[142]) دلائل الإعجاز . ص 315 - 316.

بالمتكلم والمخاطب والرسالة الكلامية بينهما، هي تلك العلاقة التي تُدرس مصاحبة لأسلوب التوكيد، والتي ارتبطت به كمًّا ونوعًا وهو الأمر الذي اهتم به علماء المعاني – على وجه الخصوص– أيّما اهتمام ، إذ راعوا في ورود التوكيد وعدمه أحوال المخاطب من ناحية علمه بالخبر أو عدم علمه به أو تردّده فيه أو إنكاره له، كما راعوا أيضًا درجة هذا العلم أو الإنكار فكانت أشكال التوكيد ودرجاته من أهم مواضيع علم المعاني، وكان مما اتفق عليه العلماء في هذا الموضوع فكرة التكرار في دلالة بعض أدوات التوكيد، كذكرهم أنّه إذا اجتمعت (إنّ) واللام كان بمنزلة تكرير الجملة ثلاث مرات ؛ لأن (إن) أفادت التكرير مرتين فإذا دخلت اللام صار ثلاثًا، وكذلك نون التوكيد الشديدة بمنزلة تكرير الفعل ثلاثا، والخفيفة بمنزلة تكريره مرتين[143]، ولذلك فإن المتكلم يراعي شكل خطابه باستخدام ما يتوافق مع درجة إنكار السامع أو تشككه فيه .

و لم يكن البحث النحوي في أساسه بعيدًا عن دراسة العلاقة بين المخاطب والسامع وما يستفيده من الخطاب وعلاقة ذلك بالتحليل الإعرابي الذي يعد بحثا في المعنى التركيبي، فقد بحث سيبويه مثلا في بعض الأشكال اللغوية وتلمس فيها معنى التوكيد، رغم أنها لا تحتوي على الأنماط القارّة لهذا الأسلوب – أي التوكيد اللفظي والتوكيد المعنوي – كما درست فيما بعد عندما بدأ الدرس النحوي يؤول إلى التبويب وفق الشكل الإعرابي كما رأينا في مدخل هذه الدراسة، وجمع في كتابه عدة آيات قرآنية ربط فيها بين ما استفاده المخاطب وما جاء في التركيب من مصادر فيها معنى التوكيد فقال مثلا : « أما المضاف فقول الله تبارك وتعالى : ﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ ۚ صُنْعَ ٱللَّهِ ﴾ [النمل88] وقال الله تبارك وتعالى : ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ ٱللَّهِ ۚ يَنصُرُ مَن يَشَآءُ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ وَعْدَ ٱللَّهِ ۖ لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ ﴾ [الروم 4- 5- 6]. وقال جل وعز: ﴿ ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ ﴾ [السجدة7] وقال جل ثناؤه : ﴿ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء24] ، ومن ذلك: "الله أكبر دعوة الحق". لأنه لما قال جل وعز: " مر السحاب "، وقال: " أحسن كل شيء "، علم أنه خلق وصنع، ولكنه **وكد وثبت للعباد**. ولما قال :" حرمت عليكم أمهاتكم "حتى انقضى الكلام، علم المخاطبون أن هذا مكتوب عليهم،

---

[143]) السيوطي ، **معترك الأقران في إعجاز القرآن** . ت: أحمد شمس الدين . دار الكتب العلمية . بيروت ، لبنان .ط1 . 1988 .1/ 25 .

مثبت عليهم، وقال: "كتاب الله" **توكيدا** كما قال: "صنع الله" وكذلك: "وعد الله" لأن الكلام الذي قبله وعد وصنع، فكأنه قال جل وعز: "وعدًا وصنعًا وخلقًا وكتابًا". وكذلك: "دعـــوة الحق" لأنه قد علم أن قولك: "الله أكبر" دعاء الحق ولكنه **توكيد**، كأنه قال: "دعاءً حقًـــا"» [144].

و يمكننا أن نتتبع ما تركته المؤلفات على اختلاف تخصصاتها في هذا الشأن انطلاقا مـــن عناصر ثلاثة تظهر من خلالها جليًّا العلاقةُ الوطيدة بين وجود التوكيد في اللغة والعناصر غـــير اللغوية المصاحبة لذلك، وتفاعل العناصر المؤدية لهذا الأسلوب مما له علاقة بأســـباب وروده في اللغة .

2-1- حال المتكلم (المخاطِب):

المتكلم هو أحد عناصر الموقف الكلامي، وتتعلق به وظيفة اللغة التعبيريـــة، ذلـــك أن التروع لإنشاء النص أو الشروع في الكلام إنما يكون من المتكلم، ويخضع بالدرجة الأولى لمراده وغرضه[145]. وبعبارة أخرى فإن الكلام عندما يتحقق يصدر من المتكلم الذي يُعد منتجًـــا في هذه الحال ولذلك فإنه يرتبط به، وعليه فإن دراسة أيّ كلام أو أيّ أسلوب تنطلق أوّلاً مـــن المتكلم باعتباره من يُصدر الكلام ويحققه للسامع أو للسامعين، بعد أن يكون قـــد اســـتخدم الكلام وفق ما تواضع عليه أصحاب اللغة باعتماد قوانينها وعاداتها التركيبية والمعنوية، ولعـــل هذا مما له صلة بما قاله عبد القاهر الجرجاني من أن الخبر وسائر معاني الكلام معـــانٍ ينشـــئها الإنسان في نفسه، ويصرفها في فكره، ويناجي بها قلبه، ويراجع فيها لبه، فاعلم أن الفائـــدة في العلم بها واقعة من المنشئ لها، صادرة عن القاصد إليها، وإذا قلت في الفعل إنه موضوع للخبر لم يكن المعنى فيه أنه موضوع لأنْ يعلم به الخبر في نفسه وجنسه ومن أصله وما هو، ولكـــن المعنى أنه موضوع حتى إذا ضممته إلى اسم عقل منه، ومن الاسم أن الحكم بالمعنى الذي اشتق ذلك الفعل منه على مسمى ذلك الاسم واقع منك أيها المتكلم [146].

وكل تركيب لغوي يصدر من المتكلم لابد أن يكون وفق ما يرمـــي إليـــه ويقصـــده بكلامه، وكل خروج عن ذلك يؤدي إلى غموض الرسالة مما يُلبس على السامع فهمها ومن ثم التفاعل معها، ومما يمكن أن نستخلص منه هذا الأمر كلام سيبويه في قضية الابتداء بالنكرة وما

---

[144]) الكتاب . 1 / 381 – 382 .

[145]) دلالة السياق . ص 601 .

[146]) دلائل الإعجاز . ص 418 .

يتعلق بها من دور في المعنى، إذ التعريف ليس أمرًا شكليًّا وإنما له ارتباط وثيق بمعرفة المخاطب للعنصر اللغوي أو عدمها، فإذا قلت مثلا : "كان زيد" فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك فإنما ينتظر الخبر. فإذا قلت: "حليمًا" فقد أعلمته مثل ما علمت. فإذا قلت:" كان حليما" فإنما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة، فهو مبدوء به في الفعل وإن كان مؤخرا في اللفظ. فإن قلت: "كان حليم أو رجل" فقد بدأت بنكرة، ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور، وليس هذا بالذي يترل به المخاطب **مترلتك في المعرفة**، فكرهوا أن يَقْرَبُوا باب لبس [147].

وفي نفس السياق الذي تحدد فيه العلاقة بين الكلام والمخاطب انطلاقا من تأدية المتكلم لهذا الكلام، يذكر لنا عبد القاهر الجرجاني تحليلاً خاصًّا لما ورد من تراكيب في القرآن الكريم وما تعلق بها من تقدير محذوف أو إسقاط مذكور، وعدم الاكتفاء بظاهر الكلام لأمر يرجع إلى القصد من الكلام مما يدخل أيضًا في فهم النصوص في ضوء المعنى المقامي، يقول في شرح سبب ما سماه امتناع حمل الكلام على ظاهره : « أن يكون امتناع تركه على ظاهره، لأمر يرجع إلى **غرض المتكلم**، ومثاله الآيتان المتقدم تلاوتهما[148]، ألا ترى أنك لو رأيت (اسأل القرية) في غير التنزيل، لم تقطع بأن هاهنا محذوفا، لجواز أن يكون كلام رجل مرّ بقرية قد خربت وباد أهلها، فأَراد أن يقول لصاحبه واعظًا ومذكرًا، أو لنفسه متعظًا ومعتبرًا : اسأل القرية عن أهلها، وقل لها: "ما صنعوا" على حد قولهم: "سل الأرض من شق أنهارك، وغرس أشجارك، وجنى ثمارك"، فإنها إن لم تجبك حوارًا أجابتك اعتبارًا » [149] .

هذا، ويمكن شرح علاقة المتكلم بخطابه حسب حال المتكلم الذي يخرج كلامه في صورة تحمل تفاعله مع الحدث الخارجي الذي لو تغير لكان الكلام على خلاف ذلك الموقف ، كما فسر ابن جني تركيب (شرٌّ أهرّ ذا ناب) وما يحمله من دلالة توكيدية، ليس من باب العمل النحوي، وإنما من جانبه المعنوي الذي ارتبط بالمقام، يقول في ذلك : « ألا ترى أنك لو قلت: "أهرّ ذا ناب شرٌ" لكنت على طرف من الإخبار غير مؤكد، فإذا قلت: "ما أهر ذا ناب إلا شر" كان ذلك أوكد، ألا ترى أن قولك: "ما قام إلا زيد" أوكد من قولك: "قام زيد". وإنما احتيج إلى التوكيد في هذا الموضع من حيث كان أمرًا عانيًا مهمًّا، وذلك أن قائل هذا

---

[147]) الكتاب .1 / 47 – 48 .

[148]) الآيتان هما : قوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف 82] وقوله : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ [الشورى 11]

[149]) أسرار البلاغة . ص 296 .

القول سمع هرير كلب فأضاف منه وأشفق لاستماعه أن يكون لطارق شر، فقال: "شر أهر ذا ناب" أي (ما أهر ذا ناب إلا شر) تعظيما عند نفسه أو عند مستمعه. وليس هذا في نفسه كأن يطرق بابه ضيف أو يُلم به مسترشد، فلما عناه وأهمّه وكد الإخبار عنه، وأخرج القول مخرج الإغلاظ به والتأهيب لما دعا إليه » [150].

2-2- حال السامع (المخاطَب):

يُعد المخاطَب الهدف في أي عملية اتصالية لغوية وتتعلق به الوظيفة الإفهامية، وهو بهذا الاعتبار يتدخل بوجوده وصفته في بنية النص[151]، وقد تعددت المباحث التي تتعلق بفهم الخطاب اللغوي عند القدماء فكانت تعالج العلاقة بين الخطاب والمتكلم أو بينه وبين السامع ، ومما له صلة بهذا الأخير ما ذكره ابن جني في تحديده للعناصر المكونة للخطاب في ضوء فهم ومعرفة السامع له، إذ إن المتكلم له أن يستخدم القدر الكافي من الألفاظ وأن يسكت عن العناصر التي تكون معروفة عند السامع، يقول في ذلك :« ألا تراك تقول: "إنما ضربت زيدا بضربك غلامه"، و"أهنته بإهانتك ولده". وهذا باب إنما يصلحه ويفسده المعرفة به، فإن فهم عنك في قولك:" ضربت زيدا " أنك إنما أردت بذلك:"ضربت غلامه أو أخاه أو نحو ذلك" جاز، وإن لم يفهم عنك لم يجز؛ كما أنك إن فهم عنك بقولك : " أكلت الطعام " أنك أكلت بعضه لم تحتج إلى البدل؛ وإن لم يفهم عنك وأردت إفهام المخاطب إياه لم تجد بُدًّا من البيان، وأن تقول: "بعضه أو نصفه" أو نحو ذلك » [152] .

وللمخاطب ثلاثة أحوال كما حصرها البلاغيون أثناء حديثهم عن ربط الكلام بحال السامع، وهذه الأحوال هي [153]:

- أن يكون خالي الذهن من الحكم، وفي هذه الحال يلقى إليه الخبر خاليا من أدوات التوكيد.
- أن يكون منكرا مترددا في الحكم طلبا أن يصل إلى اليقين في معرفته، وفي هذه الحال يحسن توكيده له ليتمكن من نفسه .
- أن يكون منكرا له، وفي هذه الحال يجب أن يؤكد الخبر بمؤكد أو أكثر على حسب إنكاره قوة وضعفا .

---

[150]) الخصائص . 1 / 319 .

[151]) دلالة السياق . ص 605 .

[152]) الخصائص . 2 / 452 .

[153]) علي الجارم و مصطفى أمين، **البلاغة الواضحة** . الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع . القاهرة .2004 . ص 259 .

ومما له علاقة واضحة وقوية بحال المخاطب وقد أسهب فيه البلاغيون لذات السبب أسلوب القصر – وهو شكل من أشكال التوكيد – بما يحمله من أوجه في الأداء تسمح بتعدد أوجه الفهم لدى المخاطب ، وقد ذكر السكاكي هذا عند تعرضه لقصر المسند إليه على المسند، إذ يقول : « أما الحالة المقتضية لقصر المسند إليه على المسند فهي أن يكون عند السامع حكم مشوب بصواب وخطأ، وأنت تريد تقرير صوابه ونفي خطئه، مثل أن يكون عند السامع أن زيدًا متموّل وجواد، فتقول له: زيد متمول لا جواد، ليعرف أنه مقصور على التمول لا يتعداه إلى الجود، أو تقول:" له ما زيد إلا متمول" أو "إنما زيد متمول "، وعليه ما يحكي عز وجل- في حق يوسف عن النسوة – : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ [يوسف31] أي أنه مقصور على الملكية لا يتخطاها إلى البشرية» [154].

هذا، وقد نظر البلاغيون في أحوال المخاطب في ما يسمى بالقصر الإضافي في قولنا: (جاء محمد لا علي) فذكروا أنه لا يخلو من حال من أحوال ثلاثة بالنسبة للحكم المثبت في جملة القصر [155] :

– إما أن **يعتقد بثبوتها ولكنه يضيف إلى هذا ثبوت ما نفته**، وسماه البلاغيون قصر إفراد لأن المخاطب فيها معتقد الشركة، وقد أفردت العبارة المذكورة ونفت الشركة.

– أو **يعتقد نفي ما أثبتته واثبات ما نفته**، ويسمى قصر القلب لأن العبارة قلبت معتقد المخاطب .

– أو يكون **متردّدًا بين الإثبات و النفي**، ويسمى قصر التعيين لأن العبارة عيّنت ما تردد فيه .

كما تقول في قصر الموصوف على الصفة إفرادًا أو قلبًا "ليس زيد إلا شاعرا" أو "ما زيد إلا شاعر" و"إن زيد إلا شاعرا "و"ما زيد إلا قائم" أو "ما زيد إلا يقوم"، ومما ورد في التنزيل على قصر الإفراد قوله تعالى: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ [آل عمران 144]، فمعناه محمد مقصور على الرسالة لا يتجاوزها إلى البعد عن الهلاك، نُزّل المخاطبون لاستعظامهم أن لا يبقى لهم منزل المبعدين لهلاكه، وهو من إخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر [156].

ومما عد من الاتساع في استخدام ألفاظ اللغة على وجه لا يؤخذ على ظاهره لدخوله ضمن علم المخاطب به ضمنًا دون أن يحتاج إلى تصريح ، ولذلك يؤخذ على معناه الضمني،

---

[154]) مفتاح العلوم .ص 293 .

[155]) محمد محمد أبو موسى، **دلالات التراكيب** – دراسة بلاغية – دار التضامن . القاهرة . ط2 . 1987 . ص 57 .

[156]) مفتاح العلوم .ص 401 .

قوله عز وجل: ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ﴾ [البقرة 171]، وإنما شُبّهوا بالمنعوق به، وإنما المعنى: مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع. ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى[157].

وفي نفس السياق الذي يربط الخطاب بحال السامع نعرض نصا لابن قيم الجوزية يشرح فيه مجيء واو العطف كحرف دال على التوكيد في سياق معين، فضلا عن تأديته لوظيفته الأساسية (الإشراك أو المشاركة) ، إذ يقول :« إن الواو تقتضي تحقيق الوصف المتقدم، وتقريره يكون في الكلام متضمنا لنوع من التأكيد من مزيد التقرير، وبيان ذلك بمثال نذكره مرقاة إلى ما نحن فيه، إذا كان لرجل مثلا أربع صفات ، هو عالم ، وجواد ، وشجاع ، وغني ، وكان المخاطب لا يعلم ذلك، أو لا يقر به ويعجب من اجتماع هذه الصفات في رجل، فإذا قلت : " زيد عالم " وكان ذهنه استبعد ذلك فتقول: " وجواد" أي وهو مع ذلك جواد ، فإذا قدرت استبعاده لذلك قلت : " وشجاع" أي وهو مع ذلك شجاع، وغني ، فيكون في العطف مزيد تقرير وتوكيد لا يحصل بدونه تدرأ توهم الإنكار. » [158]، ونؤكد من خلال هذا النص أن ذهاب ابن القيم إلى تفسير التوكيد في هذه الواو ليس مطلقا أي حيثما كان العطف كان التوكيد، وإلا كان الأمر ضربا من خلط للوظائف النحوية ، وإنما تأدية هذه الواو لهذا المعنى الأسلوبي المتمثل في التوكيد كان في ضوء ربط النص بحال المخاطب(السامع)، فلو جردناها من ذلك كانت الواو للعطف أي دالة على معناها الأصلي فقط .

2-3- الرسالة الكلامية :

لقد لقي الخطاب بوصفه كلامًا صادرًا عن متكلم متوجها إلى سامع، في التراث العربي اهتماما كبيرا، خصوصا في تراث البلاغيين والمفسرين، وهذا لا يعني إهمال النحاة له مطلقًا، فأول ما يطالعنا في هذا الصدد ما كان مرتبطًا بالحديث عن الخبر، إذ يحدد كما جاء عند ابن السراج بقوله :« خبر المبتدأ هو الذي يستفيده السامع ويصير به المبتدأ كلاما، وبالخبر يقع التصديق والتكذيب، ألا ترى أنك إذا قلت :" عبد الله جالس"، فإنما الصدق والكذب وقع في جلوس عبد الله، لا في عبد الله، لأن الفائدة هي في جلوس عبد الله » [159] .

---

[157]) الكتاب . 1 / 212 .

[158]) ابن قيم الجوزية ، **بدائع الفوائد** . ت : معروف مصطفى زريق و محمد وهبي سليمان وعلي عبد الحميد بلطه جي . دار الخير . بيروت . ط1 . 1994 . 1/ 170 .

[159]) الأصول في النحو .1/ 62 .

ومن ثم فإن كثيرًا من قضايا الحذف والتقدير لها علاقة بتصور الكلام في بنيته العميقة، وهو الأمر الذي نفهمه من تحديد بعض النحاة والبلاغيين لأمثلة يكون فيها امتناع ترك الكلام على ظاهره، وهكذا يلتزم فيها الحكم بالحذف أو الزيادة، من أجل الكلام نفسه، لا من حيث غرض المتكلم به، وذلك مثل أن يكون المحذوف أحد جزأي الجملة، كالمبتدأ في نحو قوله تعالى: ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾[يوسف 18 - 83] وقوله: ﴿ مَتَٰعٌ قَلِيلٌ ﴾[النحل117] لابد من تقدير محذوف، ولا سبيل إلى أن يكون له معنى دونه، سواء كان في التنزيل أو في غيره، فإذا نظرت إلى (صبرجميل) في قول الشاعر:

يشكو إليّ جملي طول السُّرى صبر جميل فكلانا مبتلى[160]

وجدته يقتضي تقدير محذوف، كما اقتضاه في التنزيل، وذلك أن الداعي إلى تقدير المحذوف هاهنا، هو أن الاسم الواحد لا يفيد [161].

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أيضًا أن ما يتطلبه سياق الحال ليس دائما بنفس الاتجاه أي مطابقة المقال للمقام الذي له حقيقةً، وإنما قد لا يكون الأمر كذلك فيلجأ في الخطاب إلى وضع المخاطبين بمنزلة ليست هي التي لهم حقيقة، كأن يكونوا منكرين فيخاطبون بخطاب غير المنكرين أو العكس، وهو ما سمي عند البلاغيين بالخروج عن مقتضى الظاهر، وهو مما عده بعض علماء اللغة من خروج للخبر عن مراعاة حال المخاطب إلى مراعاة مرادات المتكلم ، فينزل المتكلمُ المخاطبَ منزلةً غير منزلته[162] .

وذلك كالذي ذكره الزركشي في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تُبْعَثُونَ ﴾ [المؤمنون 15- 16] فقد نزل المنكر كغير المنكر وعكسه وقد اجتمعا في هذه الآية، إذ أكدت الإماتة تأكيدين، وإن لم ينكروا لتنزيل المخاطبين لتماديهم في الغفلة منزلة من ينكر الموت، وأكد إثبات البعث تأكيدا واحدا وإن كان أكثر، لأنه لما كانت أدلته ظاهرة كان جديرا بألا يتكرر ويتردد فيه حثا على النظر في أدلته الواضحة [163] ، بل إن العرب ينزلون منزلة المنكر من لا يكون إياه، إذا رأوا عليه شيئًا من ملابس الإنكار- وهذا أمر منوط بالمتكلم الذي يتفاعل مع السامع فإن رأى منه ما يستوجب منه التوكيد أكد وإلا فلا توكيد-

---

[160]) ينسب هذا الرجز للملبد بن حرملة . انظر : المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية . 12/ 352 .

[161]) أسرار البلاغة . ص 296 - 297 .

[162]) دلالة السياق . ص 518 .

[163]) البرهان في علوم القرآن . 2 / 241 .

فيحوكون تحبير الكلام لهما على منوال واحد كقولك لمن تصدى لمقاومة مكاوح [أي مقاتل] أمامه، غير متدبر، مغترا بما كذبته النفس من سهولة تأنيها له :" أن أمامك مكاوحا لك"، ومن هذا الأسلوب قوله:

جاء شقيق عارضا رمحه إن بني عمك فيهم رماح[164]

ويقلبون هذه القضية مع المنكر إذا كان معه ما إذا تأمله ارتدع عن الإنكار، فيقولون لمنكر الإسلام : "الإسلام حق"، وقوله جلّ وعلا في حق القرآن : ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [البقرة 2] وكم من شقي مرتاب فيه وارد على ذا . وهذا النوع – أي خروج الكلام لا على مقتضى الظاهر- متى وقع عند النظار موقعة استهش الأنفس، وأنق الأسماع، وهزّ القرائح، ونشط الأذهان [165].

وقد يترل العالم بفائدة الخبر، ولازم فائدته مترلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم فيلقى إليه الخبر كما يلقى على الجاهل بأحدهما. قال السكاكي : « وإن شئت فعليك بكلام رب العزة: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة 102]كيف تجد صدره يصف أهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي وآخره ينفيه عنهم حيث لم يعلموا بعلمهم، ونظيره في النفي والإثبات: ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى ﴾ [الأنفال17]، وقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ ﴾ [التوبة 17]» [166]وكثيرا ما يخرج على خلافه فيترل غير السائل مترلة السائل إذا قدم إليه ما يلوح له بحكم الخبر فيستشرف له استشراف المتردد الطالب كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ ﴾ [هود37]، وقوله: ﴿ وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ ﴾ [يوسف 53] [167].

وقد تعرض علماء العربية لمثل هذه القضية التي يخرج فيها الخطاب عن مقتضاه بقصد إعادة توجيه السياق المقامي للكلام من قبل المتكلم فقد لاحظوا مثلا أنه قد يؤكد الحكم المسلم

---

164) البيت لحجل بن نضلة .

165) مفتاح العلوم . ص 262 - 263 .

166) انظر : مفتاح العلوم . ص 259 – 260 .

167) الإيضاح في علوم البلاغة . ص 19 .

لصدق الرغبة فيه والرواج كقوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ﴾ [الفتح 1] ، إذ لا مجال فيه لتوهم الإنكار والتردد [168].

ومن ثم فإنّ صدور الكلام على نحو خال من التأكيد قد يكون حقيقة لا يتطلب ذلك أو يكون لأن المتكلم يريد أن يظهر خطابه على نحو يوحي بأنه لا قصد منه إلى تأكيد لكونه لا يحتاج إلى ذلك كأن يكون مما لا يشك فيه أو نحوه من الأغراض السياقية التي تتنوع بتنوع المتكلم والسامع والخطاب نفسه وهو ما سنمثل له بتحليل دقيق قدمه ابن عاشور لقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴾ [البقرة 14] إذ رأى أنهم لم يأتوا في خطابهم مع المؤمنين بما **يفيد تأكيد الخبر**، لأنهم لا يريدون أن يعرضوا أنفسهم في معرض من يتطرق ساحته الشك في صدقه لأنهم إذا فعلوا ذلك فقد أيقظوهم إلى الشك، وذلك من إتقان نفاقهم على أنه قد يكون المؤمنون يتصفون بخلو الذهن من الشك في المنافقين لعدم تعينهم عندهم فيكون تجريد الخبر من المؤكدات مقتضى الظاهر . وأما قولهم لقومهم ﴿إِنَّا مَعَكُمْ ﴾ **بالتأكيد** فذلك لأنه لما بدا من إبداعهم في النفاق عند لقاء المسلمين ما يوجب شك كبرائهم في البقاء على الكفر، وتطرق به التهمة أبواب قلوبهم احتاجوا إلى تأكيد ما يدل على أنهم باقون على دينهم . وكذلك قولهم : ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴾ فقد أبدوا به وجه ما أظهروه للمؤمنين وجاءوا فيه بصيغة قصر القلب لرد اعتقاد شياطينهم فيهم أن ما أظهروه للمؤمنين حقيقة وإيمان صادق[169] . وقد وجه الزمخشري العدول عن التأكيد في قولهم : " آمنا " **والتأكيد في قولهم** " إنا معكم " بأن مخاطبتهم المؤمنين انتفى عنها **ما يقتضي تأكيد الخبر** لأن المخبرين لم يتعلق غرضهم بأكثر من ادعاء حدوث إيمانهم لأن نفوسهم لا تساعدهم على أن يتلفظوا بأقوى من ذلك [170]فاقتصروا على اللازم من الكلام فإن عدم التأكيد في الكلام قد يكون لعدم اعتناء المتكلم بتحقيقه ، ولعلمه **أن تأكيده** عبث لعدم رواجه عند السامع ، وهذه نكتة غريبة مرجعها قطع النظر عن إنكار السامع والإعراض عن الاهتمام بالخبر . وأما مخاطبتهم شياطينهم فإنما أتوا بالخبر فيها **مؤكداً لإفادة اهتمامهم بذلك الخبر**

---

[168]) الكليات . ص 1036 .

[169]) التحرير والتنوير . 1 / 291 .

[170]) انظر : الكشاف . 1/ 37 .

وصدق رغبتهم في النطق به ولعلمهم أن ذلك رائج عند المخاطبين فإن التأكيد قد يكون لاعتناء المتكلم بالخبر ورواجه عند السامع أي **فهو تأكيد للاهتمام لا لرد الإنكار** [171].

رابعا) من أحكام التوكيد المتعلقة بالسياق :

كثيرا ما نجد أنّ القوانين المتعلقة بالتوكيد، والتي صاغها علماء اللغة أثناء التعرض لـه بالدراسة، تتجلى فيها بعض المبادئ الوظيفية التي تحكم استخدام اللغـة في إطـار وظيفتـها الأساسية التبليغية كما تردد في الدرس الحديث، مما يجعل كل خروج عن ذلك أمرًا ترفضه اللغة البشرية، ومن بين هذه القوانين اللغوية ما يدخل في إطار هذه الدراسة التي تتمحور في علاقـة أسلوب التوكيد بما يتعلق به من قضايا وملابسات ركز عليها علماء اللغة قديمًا وحديثًا عنـد تعرضهم لهذا الأسلوب بالتحليل والدرس، وسنحاول تسليط الضوء عليها في هذا المبحث على النحو التالي :

1- **التوكيد ينفي المجاز** : كثيرا ما نقف على عبارة (التوكيد ينفي المجاز)، وللأمـر علاقـة بأسباب التوكيد، وهي أن المؤكِّد يدفع ظن السامع به التجوز في اسـتخدام اللغـة[172]، إذن فمادام وجود المجاز يستدعي استخدام التوكيد في الكلام فإن ذلك يعني تعارض الأمرين، فعندما نقول: جاء الوزير" قد يفهم منه معنى مجازيا كأن يكون جاء أحد رجاله أو جاء خبره ...إلخ، لكن لو قلنا:" جاء الوزير نفسه" كان هذا الكلام المؤكد مانعا لفهم المجاز في هذه الجملة، بـل إن هناك من علماء العربية من استدل بوجود التوكيد في اللغة العربية على كثرة المجاز فيها، وهو الرأي الذي ذهب إليه ابن جني، إذ يقول في خصائصه : « فوقوع التوكيد في هذه اللغة أقوى دليل على شياع المجاز فيها واشتماله عليها؛ حتى إن أهل العربية أفردوا له بابًا لعنايتـهم بـه، وكونه مما لا يضاع ولا يهمل مثله؛ كما أفردوا لكل معنى أهمّهم بابًـا؛ كالصـفة والعطـف والإضافة والنداء والندبة والقسم والجزاء، ونحو ذلك » [173] . ويذهب ابـن جـني في هـذا الموضوع أيضا إلى مناقشة سبب وقوع التوكيد في اللغة أساسًا، ليرجعه في نهاية الأمر إلى وجود المجاز ومن ثم ينظر إلى هذا الأسلوب في أهم وظائفه السياقية، وهو دفع المجاز، يقول في ذلك: « فإذا عرف التوكيد لِمَ وقع في الكلام نحو "نفسه وعينه وأجمع، وكله وكلهم وكليهما "ومـا أشبه ذلك، عرفت منه حال سعة المجاز في هذا الكلام؛ ألا تراك قد تقول: "قطع الأمير اللص"

---

171) التحرير والتنوير . 1 / 291 .

172) انظر مثلا : المفصل في علم العربية . ص 112 .

173) الخصائص .2/ 451 .

ويكون القطع له بأمره لا بيده، فإذا قلت: "قطع الأمير نفسه اللص" رفعت المجاز من جهة الفعل وصرت إلى الحقيقة » [174] . وهذا لا يعني مطلقا انحصار سبب ورود التوكيد في وجود المجاز لأن الأسباب كثيرة ومتنوعة منها المجاز وغيره من الأسباب المتعلقة بالمقام وما يحيط بالكلام من ملابسات تستدعي الإتيان بهذه الصور والأشكال التي تدخل في باب التوكيد كما أوضحناه في هذه الدراسة في أكثر من مناسبة .

2- **التوكيد ومبدأ الاقتصاد اللغوي** : الاقتصاد في اللغة من أهم المبادئ التي تقوم عليها اللغات البشرية ، ويتمثل في أن الإنسان يسعى إلى بذل أدنى جهد ممكن، فلا ينفق إلا بالقدر الذي يحقق له أغراضه كما عرفه أندريه مارتيني [175] . و قد يتبادر إلى الذهن لأول وهلة أن هذا المبدأ يتنافى مع أسلوب التوكيد؛ فالتوكيد زيادة وإطناب والاقتصاد اختصار واقتضاب وهو ما يفهم من قولهم : « وذلك أن التوكيد والإسهاب ضد التخفيف والإيجاز، فلما كان الأمر كذلك تدافع الحكمان، فلم يجز أن يجتمعا، كما لا يجوز إدغام الملحق، لما فيه من نقض الغرض»[176]، لكن لو أمعنا النظر في شروط التوكيد بعدد المؤكدات التي تتطلبها كل جملة لوجدنا أنها ليست اعتباطية أو عبثية وإنما هناك قوانين تحكمها، إذ إن عدد المؤكدات أو درجة التوكيد تأتي متناسبة مع درجة الشك أو الإنكار، فإن كان المقام يتطلب مؤكدا واحدا وجاء المتكلم بمؤكدين فإن ذلك يعد زيادة في الجهد لا جدوى منها، كما أنه إذا تطلب الموقف التوكيد – كأن يكون السامع شاكًّا أو منكرًا – وجاء المتكلم بكلامه خاليًا من المؤكدات طلبا للاختصار كان كلامه مخلا، ولذلك ارتبط التوكيد بسياقاته الملائمة لشكله اللغوي ومضمونه الدلالي، فإذا قصدوا – كما جاء في البرهان – مجرد الخبر أتوا بالجملة الفعلية وإن أكدوا فبالاسمية، ثم بـ(إنّ) ثم بها وباللام، وقد تؤكد الفعلية بـ(قد)، وإن احتيج بأكثر جئ بالقسم مع كل من الجملتين، وقد تؤكد الاسمية باللام فقط نحو:" لزيد قائم " وقد تجئ مع الفعلية مضمرة بعد اللام، وحاصله أن الخطاب على درجات :" قام زيد" ثم "لقد قام" فإن جعل الفعلية كأنها دون الاسمية، ثم "إنّ زيدا قائم" و"لزيد قائم" [177] .

وقد نوقشت هذه المسألة قديما عندما ذكرت الكتب جواب أبي العباس الكندي عن الذي قال: "إني أجد في كلام العرب حشوا يقولون:" عبد الله قائم"، و"إن عبد الله لقائم"،

---

[174]) نفس المصدر . 2 / 450 .

[175]) Eléments de Linguistique générale. P 176 – 177 .

[176]) الخصائص . 1/ 287 .

[177]) البرهان في علوم القرآن . 2 / 241 .

والمعنى واحد" بأن قال له : « بل المعاني مختلفة، فـ"عبد الله قائم "إخبار عن قيامه، و"أن عبد الله قائم" جواب عن سؤال سائل، و"إن عبد الله لقائم "جواب عن إنكار منكر، ويسمى النوع الأول من الخبر ابتدائيا، والثاني طلبيا، والثالث إنكاريا، وإخراج الكلام على هـذه الوجـوه إخراجا على مقتضى الظاهر »[178] .

ويستند تحليل البلاغيين لورود الكلام متوافقا مع حال السامعين بكلام رب العزة علت كلمته في قوله : ﴿إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوٓاْ إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ قَالُواْ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحْمَٰنُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ قَالُواْ رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾ [يس14-15- 16] ، وكيف استخدم صورتين تركيبيتين تزايدت فيهما أدوات التوكيـد لتشكل تطابقا دقيقا بين حال السامع وأدوات المتكلم اللغوية المتواضع عليها في توكيد الكلام،

- (إنا إليكم مرسلون) ⟵ التوكيد بـ(إنّ) والجملة الاسمية وذلك لأنهم منكرون رسالتهم .
- (قالوا ربنا يعلم إنا إليكم لمرسلون) ⟵ التوكيد بـ(إن) والجملة الاسمية واللام وتصدير الجملة بقولهم : "ربنا يعلم" لأن الإنكار قد زاد[179] .

و يمكننا أيضا أن نمثل لمراتب الكلام في استخدام ألفاظ التوكيد التي تتناسب مقاميًّا مع حال السامع في النفي والإثبات بما يلي [180]:

1/ في الإثبات :

- (زيد عالم) ⟵ خبر ابتدائي.
- (لزيد عالم) ⟵ خبر طلبي.
- (إن زيدا عالم) ⟵ للذي تجاوز التردد إلى الظن خلافه.
- (إن زيدا لعالم) ⟵ للذي تجاوز إلى الجزم في الإنكار .
- (والله إن زيدا لعالم) ⟵ خبر إنكاري .

2/ في النفي :

- (ليس زيد منطلقا) ⟵ خبر ابتدائي .
- (ليس زيد بمنطلق) ⟵ خبر سؤالي .

---

[178]) الإيضاح في علوم البلاغة . ص 19 - 20 .

[179]) خصائص التراكيب . ص 49 .

[180]) ركن الدين محمد الجرجاني ، **الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة** .ت: إبراهيم شمس الدين . محمد علي بيضـون . دار الكتب العلمية . بيروت ، لبنان .ط 1. 2002. ص 33 -35 .

- (والله ليس زيد منطلقا أو بمنطلق) ← خبر إنكاري .

ودائما في إطار حديثنا عن مبدأ الاقتصاد اللغوي نتعرض لبعض المفاهيم السائدة في دراسة بعض أشكال التوكيد، والتي لها جذور وظيفية، من ذلك ما قال النحاة إنه غير ممكن توالي مؤكدين، فسموا اللام المؤكدة بعد إن باللام المزحلقة لتشبيههم إياها معنويا بلام الابتداء المؤكدة، ويفرقون في ذلك بين امتناع توالي مؤكدين من نحو (إن) واللام وجواز توالي آخرين من نحو نون التوكيد مع أحد الحروف التي تدخل على الأفعال، ويجعل ابن جني ذلك فرقا بين توكيد المعنى الواحد- نحو الأمر والنهي والإضافة - وتوكيد معنى الجملة، في امتناع اجتماع حرفين لمعنى واحد، وجواز اجتماع حرفين لمعنى جملة الكلام في (لتقربن) و(إما ترين)؛ إذ إنه في قولنا:" هل تقومن" هل وحدها للاستفهام؛ وأما النون فلتوكيد جملة الكلام، ومما يدل على أنها لذلك لا لتوكيد معنى الاستفهام وحده وجودها في الأمر والنهي والخبر والنفي؛ نحو:" اضربن زيدا "، "لا تضربن زيدا"، و" لتضربن زيدا"، و" قلَّما تقومن". وهذا دليل قاطع كما يرى ابن جني على أنها توكيد لجملة القول، لا لمعنى مفرد منه مخصوص؛ لأنها لو كانت موضوعة له وحده لخصت به، ولم تشع في غيره كغيرها من الحروف، وليست كذلك نون التوكيد؛ فقد وضعت لتوكيد ما قد أخذ مأخذه، واستقر من الكلام بمعانيه المفادة من أسمائه وأفعاله وحروفه، فليست لتوكيد شيء مخصوص من ذلك دون غيره ؛ ألا تراها للشيء وضده ؛ نحو "اذهبن" و"لا تذهبن"، والإثبات في "لتقومن" والنفي في "قلما تقومن". فهي إذا لمعنى واحد وهو التوكيد لا غير [181]، فعدم توالي حرفين لنفس المعنى لهو دليل على أن ذلك يكون إن كان المعنى نفسه تماما أما إذا افترقتا في جزئية معينة فإن ذلك يجوز حتى وإن كانت هذه الجزئية متعلقة باستخدام مخصوص في التركيب كما هو الشأن مع تقدم خبر (إنّ) إذا كان شبه جملة، في نحو قولنا : "إنّ في النجاح لفرحةً " فقد ورد مثل هذا النمط التركيبي في فصيح الكلام وفي القرآن الكريم .

ولو تتبعنا شروط التوكيد اللفظي مثلا لوجدنا أن ما ارتبط به من علاقة بالتكرار قد ارتبط أيضا بمفهوم كمّي، بل وقد جُعل هذا الجانب الكمي هو ما يفرق بين مفهومي التكرار والتوكيد عند أغلب العلماء، ذلك أن التوكيد لا يتجاوز الثلاث مرات على عكس التكرار .

---

[181]) الخصائص . 3 / 110 – 111 .

ومن ثم جعلوا قوله تعالى : ﴿ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ [الرحمن13] وقوله : ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴾ [المرسلات 19] تكرارا لا تأكيدا لأنها زادت على ثلاثة [182] .

ومجمل القول أن علماء اللغة قديما وحديثا قد اعتنوا بأمر تطابق كمية الكلام مع حاجة السامع مما يوفر اقتصادا في جهد المتكلم ولا يخرج به في الوقت نفسه عن تأدية الوظيفة الأساسية لاستخدام اللغة، فقد أسهبوا في الحديث عن الربط الدقيق بين حاجة السامع واستخدام ألفاظ التوكيد وأشكاله، ثم ربطوا بين عدد المؤكدات ودرجة إنكار السامع له، فقد جاء في الإيضاح مثلا : « وإذا كان غرض المخبر بخبره إفادة المخاطب أحد الأمرين فينبغي أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة، فإن كان المخاطب خالي الذهن من الحكم بأحد طرفي الخبر على الآخر والتردد فيه استغنى عن مؤكدات الحكم، كقولك : "جاء زيد وعمرو ذاهب"، فيتمكن في ذهنه لمصادفته إياه خالياُ، وإن كان متصور الطرفية متردداً في إسناد أحدهما إلى الآخر طالباً له حسن تقويته بمؤكد، كقولك : "لزيد عارف"، أو "إن زيداً عارف"، وإن كان حاكماً بخلافه وجب توكيده بحسب الإنكار فتقول :" إني صادق" لمن ينكر صدقك، ولا يبالغ في إنكاره، و"إني لصادق" لمن يبالغ في إنكاره » [183].

3- ظاهرة الحذف وأسلوب التوكيد : سبق وأن تحدثنا عن الحذف كظاهرة لغوية لها ارتباط وثيق بالسياق اللغوي وغير اللغوي، وسنحاول هنا التعرض إلى علاقة هذه الظاهرة التي ترتبط بالاختصار والإيجاز بأسلوب التوكيد الذي يلجأ فيه المتكلم إلى الزيادة والتكرار و يمكننا أن نستشف بعض القواعد اللغوية الخاصة بالحذف من خلال دراسة العلماء لأسلوب التوكيد كما لاحظوه من خلال الاستعمال ونلخص هذه القضايا في النقاط التالية :

3 -1- المحذوف لا يؤكد :

سبق وأن رأينا أن التوكيد معنى أسلوبي ارتبط بفكرة الزيادة على شكل تكرار لفظي أو معنوي رغم الأغراض التي يؤتى به لأجلها ، وهذا الأمر جعل مواضع التوكيد تأبى أن تخضع لظاهرة مهمة في اللغة العربية (وهي الحذف) والتي لها علاقة بالاختصار في اللفظ إن دلت عليه قرينة، يقول ابن جني في هذا الصدد مبررا سبب تدافع الزيادة مع الحذف : « وهو أن الحذف هنا إنما الغرض به التخفيف لطول الاسم ، فلو ذهبت تؤكده لنقضت الغرض؛ وذلك أن

---

[182]) الزبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس** . ت: عبد الستار أحمد فراج . مطبعة حكومة الكويت. 1965 . 14/ 28 . وانظر : النحو الوافي . 3/ 526 .

[183]) الإيضاح في علوم البلاغة . ص 19 .

التوكيد والإسهاب ضد التخفيف و الإيجاز »[184]؛ رغم أن من شروط الحذف ألا يؤدي إلى اللبس كأن يكون مخلا، وهو ما أطلق عليه بعضهم نقض الغرض ، كأن يكون المقام للإيجاز فيستطرد المتكلم بالتوكيد إطنابا، وإن كانت النية أن المحذوف في حكم المذكور لقيام القرينة على حذفه، وفي هذا السياق يبرر ابن جني رأيا لأبي الحسن يرى فيه امتناع توكيد الضمير المحذوف المنصوب في نحو "الذي ضربت زيد"، ألا ترى أنه منع أن تقول : " الذي ضربت نفسه زيد" على أن " نفسه " توكيد للهاء المحذوفة من الصلة [185].

ولهذا السبب أيضا لا يجوز توكيد الفعل المحذوف في قولهم لمن سدد سهماً ثم أرسله نحو الغرض فسمعت صوتاً فقلت : "القرطاس والله" أي " أصاب القرطاس" : فلا يقال :" إصابةً القرطاس" بجعل " إصابة " مصدراً للفعل الناصب للقرطاس ، ذلك أن الفعل هنا قد حذفته العرب وجعلت الحال المشاهدة دالة عليه، ونائبة عنه، فلو أكدته لنقضت الغرض، لأن في توكيده تثبيتا للفظه المختزل، ورجوعا عن المعتزم من حذفه واطراحه والاكتفاء بغيره منه[186].ولذلك يجوز في قولنا : "ضربا زيدا" لا على أن جعل (ضربا) توكيدا للفعل الناصب لزيد، بل على أن يبدله منه فيقام مقامه وينصب به زيداً. فهذه الأشياء لولا ما عرض من صناعة اللفظ – أعني الاقتصار على شيء دون شيء – لكان توكيدها جائزا حسنا، لكن"عارض ما منع " فلذلك لم يجز، لا لأن المحذوف ليس في تقدير الملفوظ به. [187] ولذلك لم يعد أغلب النحاة المصدر(ضربا) في قولنا: " ضربا زيدا " مصدرا مؤكدا وعامله محذوف وجوبا، وما استدل به على دعوى وجوب حذف عامل المؤكد ليس منه، وذلك لأن " ضربا زيدا " ليس من التأكيد في شيء، بل هو أمر خال من التأكيد، بمثابة " اضرب زيدا " لأنه واقع موقعه، فكما أن " اضرب زيدا " لا تأكيد فيه، كذلك " ضربا زيدا " لأن المصدر هنا ناب عن العامل فدل على ما يدل عليه، وهو عوض منه، ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما، ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينها وبين المؤكد [188].

ويؤكد ذلك ابن جني في موضع آخر جاعلا من عدم اجتماع الحذف كإجراء للاختصار مع التوكيد كشكل من الإطناب قانونا لغويا سار في اللغة العربية عموما : « وعلى

---

[184]) الخصائص . 1 /287 .

[185])نفس المصدر .1 /287 .

[186]) نفس المصدر . 1/ 287 .

[187]) نفس المصدر . 1 / 288 .

[188]) شرح ابن عقيل . 2 / 179.

الجملة فكل ما حذف تخفيفا فلا يجوز توكيده، لتدافع حاليه به، من حيث التوكيد للإسهاب والإطناب، والحذف للاختصار والإيجاز، فاعرف ذلك مذهبا للعرب » [189].

3-2- المؤكد لا يحذف :

وإذا كان المحذوف اختصارا يتنافى مع التوكيد إسهابا فإن المؤكد أيضا – و الذي يلجأ إليه لسبب يتعلق بأمن اللبس وتأدية المعنى المقصود - يتعارض مع الحذف - الذي يلجأ إليه عند بيان الغرض دون ذكره باللفظ لدلالة القرينة عليه- ولذلك يؤكد النحاة على جواز الحذف في مواضع ومنعه في مواضع أخرى من بينها موضع التوكيد فمثلا يقولون في حذف الحال : « حذف الحال لا يحسن، وذلك أن الغرض فيها إنما هو توكيد الخبر بها، وما طريقه طريق التوكيد غير لائق به الحذف؛ لأنه ضد الغرض ونقيضه، ولأجل ذلك لم يجز أبو الحسن توكيد الهاء المحذوفة من الصلة؛ نحو :"الذي ضربت نفسه زيد" على أن يكون "نفسه" توكيدا للهاء المحذوفة من "ضربت" وهذا مما يترك مثله » [190]. ولذلك لا يحذف عندهم أيضا المصدر إذا تجرد من الصفة أو التعريف أو عدد المرات، لأن الغرض فيه عندئذ هو توكيد الفعل، وحذف المؤكد لا يجوز[191]كما لا يجوزون حذف النون التي للتوكيد لغير مقتضٍ ذلك أن المؤكد لا يليق به الحذف[192] .

قال الشاعر : لأَجهدنَّ فإمّا درء مفسدة تخشى وإما بلوغ السّؤل والأمل[193].

و"درء": في صدر البيت تعرب مفعولا مطلقا، وكذلك "بلوغ" في عجز البيت فإنه يعرب أيضا مفعول مطلق أيضا. وقد حذف فعلاهما وهما : (أدرأ وأبلغ)، لأنّ الشاعر ابتغى تفصيل عاقبة ما أقسم على بذله من الجهد. إذ قال: (فإما درء ... وإما بلوغ...) وكان الأصل قبل الحذف هو: " فإما أدرأ درء مفسدة، وإما أبلغ بلوغ السّؤل"، والقاعدة هنا أن الفعل يحذف فينشأ معنى لم يكن لينشأ لولا الحذف، فلو لم يحذف الشاعر الفعلين بل قال: " أدرأ درء مفسدة، وأبلغ بلوغ السؤل" لكان ما يتحصّل من قوله هو التوكيد، ولّما كان لا يريد التوكيد

---

189) الخصائص . 1 / 289 .

190) نفس المصدر . 2 / 378 .

191) نفس المصدر . 2 / 379 .

192) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . 2 / 806 .

193) البيت بلا نسبة . همع الهوامع . 2 / 122 .

بل يريد تفصيل عاقبة جهده، حذف الفعل، فدلّ المصدر بعد حذف فعله على المعنى الذي أراد إليه الشاعر[194].

خامسا/ الأسباب المعنوية لامتناع التوكيد سياقيا :

هناك قوانين سياقية ومعنوية تحكم استخدام أسلوب التوكيد، وليس فقط النسق اللفظي لتركيبه من مطابقة وتبعية شكلية كما سبق وأن رأينا في مدخل هذه الدراسة، ولذلك ينبغي الوقوف على هذه القوانين والضوابط لمعرفة أشكاله وحدوده المعنوية التي يؤدى ضمنها، ولو أردنا تتبع جذور هذه القضية عند القدماء لوجدنا ما يمكننا الاطمئنان إليه من التحليلات والآراء في هذا الموضوع، ويمكننا تقصي بعض الآراء التي صدرت عن علماء اللغة من رد لبعض الأشكال التي يتبادر إلى الذهن أنه يجوز المجيء فيها بأسلوب التوكيد والأمر ليس كذلك من ذلك ما أورده ابن جني في خصائصه، من امتناع توكيد الهاء المحذوفة من صلة الذي في نحو:" الذي ضربت زيد" فأفسد أن تقول: "الذي ضربت نفسه زيد". قال: لأن ذلك نقض؛ من حيث كان التوكيد إسهاباً...و الحذف إيجازاً. وذلك أمر ظاهر التدافع »[195] ، ويذهب النحاة إلى تفسير بعض الأشكال اللغوية التي يمتنع فيها التوكيد مطلقا أو أن يكون المنع بشروط، في جميع أنواع التوكيد المعنوي لا يصح اتحاد المتعاطفين إلا إذا اتحد عاملاهما معنى، فلا يقال :" غاب المسافر وحضر الغائب كلاهما" فإن اتحد معنى العاملين صح اتحاد المتعاطفين، ولو كان لفظ العاملين مختلفا، نحو: " ذهب المسافر وانطلق الصانع كلاهما"[196] .

وبما أن أسلوب التوكيد بأشكاله المتعددة، له أغراض يؤتى به لأجلها كما أن له مقامات يرتبط بها، فإنه إن غابت هذه العناصر امتنع الإتيان به، ويمكننا تتبع ذلك من خلال ما تحدث عنه علماء اللغة وذلك بحسب أشكاله :

1- التوكيد المعنوي :

إن ارتباط التوكيد عموما بمناسبات وأحوال مقامية خاصة بين المتكلم والسامع يجعل التصرف فيه له ضوابط يقف عند حدودها، وإذا كان الغرض من التوكيد المعنوي مثلا إبعاد الاحتمال والتوهم الذي قد ينشأ في ذهن السامع،إما عن ذات المتبوع وإما عن إفادته التعميم الشامل المناسب، فإنه لم يوجد في الكلام توهم ولا احتمال لمعنى آخر فلا يكون من البلاغة

---

[194]) يوسف الصيداوي، **الكفاف في النحو** . 2دار الفكر . دمشق. ط1. 1999 . 1/ 330 .

[195]) الخصائص . 2/ 280 .

[196]) النحو الوافي . 3/ 516 .

توكيده [197].ومن ذلك منعهم التوكيد بـــ (كلهم) و (أجمع) و (أجمعين) و (جمعاء) و (جمع) إن كان المؤكد مفردا، ذلك أن هذه الألفاظ موضوعة لحصر أجزاء الشيء و الإحاطة بها، فما لا يتجزأ لا تدخل عليه لعدم معناها فيه، ألا ترى أنك لو قلت:" كتب زيد كله أو أجمـــع" لم يكن له معنى، كما يكون في قولهم :"كتب القوم كلهم" [198] ولذات السبب نجـــد النحـــاة يركزون على خصوصية استخدام كلمة (كل) التي وضعت لرفع إرادة الخصوص بلفظ العموم إذ إن قولك : "جاء القوم" يحتمل مجيء جميعهم ويحتمل مجيء بعضهم، وأنك عبرت بالكل عن البعض فإذا قلت: "كلهم" رفعت هذا الاحتمال، ومن ثم قالوا إنه يؤكد بها بشروط[199] :

- **الأول**: أن يكون المؤكد بها غير مثنى، وهو المفرد والجمع كقوله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [الحجر30]

- **الثاني** : الثاني أن يكون متجزئا بذاته أو بعامله كقولك :" اشتريت العبد كله" فإن العبـــد يتجزأ باعتبار الشراء وإن كان لا يتجزأ باعتبار ذاته، ولا يجوز "جاء زيد كله" لأنه لا يتجزأ لا بذاته ولا بعامله .

2- النكرات لا تؤكد :

ألفاظ التوكيد المعنوي معارف بذاتها، أو بإضافتها إلى الضـــمير المطـــابق للمؤكـــد(المتبوع) والنكرة تدل على الإبهام والشيوع، فهما متعارضان تعريفا وتنكيرا [200] ،(وهذا رأي للبصريين خالفهم فيه الكوفيون) وحجة المنع لها ارتباط وثيق بالمعنى ويمكن تلخيصـــها في نقطتين كما يرى العكبري [201] :

- **الأولى** : أن التوكيد كالوصف وألفاظه معارف والنكرة لا توصف بالمعرفة ، وهذا أمر يتعلق بالصناعة النحوية .

---

[197]) محمد بكر إسماعيل ، **قواعد النحو بأسلوب العصر** . دار الإمام مالك . باب الوادي ، الجزائر . ط1. 2004 . ص 143 . وانظر : النحو الوافي . 3/ 503 .

[198]) أبو البقاء العكبري ، **اللباب في علل البناء والإعراب** . ت: غازي مختار طليمات. دار الفكر،دمشق. ط1. 1.1995 / 395 .

[199]) ابن هشام ، **شرح قطر الندى وبل الصدى** . ت: إميل بديع يعقوب . دار الكتب العلمية . بيروت، لبنان . ط1 . 1996 . ص 274 – 275 .

[200]) النحو الوافي . 3/ 522 .

[201]) اللباب في علل البناء والإعراب . 395 - 396 .

- **والثانية** : أن النكرة لا تثبت لها في النفس عين تحتمل الحقيقة والمجاز، فيفرق بالتوكيد بينهما، بخلاف المعرفة ألا ترى أنك لو قلت : "جاءني رجل" لم يحتمل أن تفسره بكتاب رجل لأن المجاز في هذا الاستعمال لا يغلب حتى يدفع بالتوكيد بخلاف لفظة (القوم)، فإنه يغلب استعمالها في الأكثر، فإذا أردت الجميع أكدت لرفع المجاز الغالب .

3 – صيغة المشاركة والتوكيد بـ(كلا وكلتا) :

من بين ألفاظ التوكيد المعنوي الخاصة بالمثنى (كلا وكلتا)، إذ يرى النحاة أن في استخدامهما خصوصية لدلالتهما على التثنية، لأن هناك علاقة بين هذه الدلالة وبين دلالة الفعل قبلهما، فوجودهما في الجملة يثبت أن الحكم للاثنين المؤكدين معا، كما في قولنا :"جاء الرجلان كلاهما" الذي يفهم منه أن المجيء صدر منهما، لا من أحدهما فقط، ولذلك فإن الفعل إن كان دالا على المشاركة – ويفهم ذلك من صيغته - كقولنا: " اختصم الرجلان كلاهما" و" تعاهد سليم وخالد كلاهما"امتنع التوكيد بهما ، لأن فعل المخاصمة والمعاهدة لا يقع إلا على اثنين فأكثر ، ولذلك لا حاجة إلى توكيده كون السامع لا يعتقد ولا يتوهم أنه حاصل من أحدهما دون الآخر [202].والتوكيد كما هو معلوم إنما جيء به لدفع مثل هذا التوهم أو الظن فإن غاب هذا الأخير فلا حاجة للتوكيد .

4- التوكيد بالمصدر :

يرى ابن القيم أن ما يسمى بالمصدر المؤكِّد لا يأتي مع كل الأفعال كما قد يتبادر إلى الأذهان، بل إنّ الأحداث العامّة الشائعة لا تؤكَّد بالمصدر، والسبب في ذلك سياقي محض، ذلك أنها في الأفعال بمنزلة شيء وجسم في الأسماء فلا يؤكد لأنه لم يثبت له حقيقة معينة عند المخاطب وإنما يؤكد ما ثبت حقيقة، والمخاطب أحوج إلى ذكر المفعول المطلق الذي تقع به الفائدة منه إلى توكيد فعلت [203]، بل هناك من اشترط في المفعول المطلق المؤكد أنّه ينبغي – من الناحية الوظيفية الإبلاغية – أن يكون استعماله مقصورًا على الحالة التي يكون فيها معنى عامله **موضع غرابة أو شك** ، فيزيل المصدر المبهم تلك الغرابة وذلك الشك، فلا يقال مثلا: " شربت شربًا" و"أكلت أكلاً" ونحوهما، لأن الفعل ليس موضع غرابة، في حين نجد أن مثل : " طارت السمكة طيرانًا "حسُن فيه المجيء بالمصدر المؤكد لغرابة عامله وتشكك السامع في صحته

---

[202]) جامع الدروس العربية . 3/ 568 – 569 .

[203]) بدائع الفوائد. 2/ 72 .

[204]، ولنفس السبب امتنع توكيد " فعلت" (سوا بالمصدر أو بغيره من أشكال التوكيـــد) إذا أريد بها الفعل العام الذي لم تتحصل حقيقته عند المخاطب، وقد عقب ابن القيم على مثل هذا النوع من التوكيد على أنه مما لا يقع في التخاطب[205] .

5 – البدل المؤكد :

وفيه يجب مراعاة المخاطب وعلمه بالمبدل منه، وبكل ما يتصل به من صـــفات حـــتى يمكن أن يستغني عن سماع أي شيء آخر منه، فيكون البدل بعد ذكر المبدل منه فإنه يتوارد على خاطر السامع لأول وهلة كل ما يتعلق به، فإذا ذكرت البدل فقد أكدت الخواطر التي في ذهن السامع [206]. كما أن البدل يدل على التوكيد من جهة أنه يدل على عناية المتكلم بـــالأمر و إزالة الإبهام، هذا الإبهام الذي قد يدعو إلى تساؤل السامع فإذا قلت : " رأيت غلامك" وكان للمتكلم غلمان كثيرة ، سأل أي غلماني رأيت ؟فيمون الجواب: " رأيـــت غلامـــك زيـــدا" فافترض المتكلم تساؤل المخاطب وساق الكلام مؤكدا بذكر بدل الكل من الكل[207].

6– في التوكيد اللفظي :

من المواطن التي ذكر النحاة أنه لا يجوز فيها التأكيد، لأن فيها زيادة في اللفظ ... كما في قولنا :" احذر الأسد" إذ لا يجوز في هذا الكلام أن يكرر الاسم المحذر منه (الأسد) لـــئلا يجتمع البدل والمبدل منه ، لأنهم جعلوا التكرار نائبا عن الفعل[208] .لأنه في التحذير يقـــال : "الأسدَ الأسدَ" و يفهم منه التحذير، فلو قيل : "احذر الأسد الأسد" لما كان لهذه زيادة فائدة، بل هناك جمع بين المحذوف وما ناب عنه ، ويرى الرضي في هذا التركيب أن حكمة اختصاص وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر، كون تكريره دالا على مقاربة المحذر منه للمحذر، بحيـــث يضيق الوقت إلا عن ذكر المحذر منه على أبلغ ما يمكن وذلك بتكريره ولا يتسع لذكر العامـــل مع هذا المكرر، وإذا لم يكرر الاسم جاز إظهار العامل اتفاقا [209].

7 – في التقديم والتأخير :

---

[204]) النحو الوافي . 2/ 208 . وانظر : القرائن المعنوية في النحو العربي. ص 180 .

[205]) بدائع الفوائد . 2/ 72 .

[206]) طه عبد الحميد طه ، **أساليب التوكيد في القرآن الكريم** . مخطوط رسالة ماجستير . كلية اللآداب. جامعة عين شمس. القاهرة . 1959 .ص 174 .

[207]) نفس المرجع . ص 175 .

[208]) السيوطي ، **الأشباه والنظائر في النحو**. دار الكتب العلمية. بيروت ، لبنان . دون ط . 2/ 122 .

[209]) شرح الكافية . 1 / 180- 181 .

يعد التقديم شكلا من أشكال التوكيد في اللغة العربية – كما سنرى – وليس التقـــديم والتأخير تصرفا عشوائيا في اللغة وإنما يرتبط أيضا بالمعنى العام للجملة كما يحكمه المقام الـــذي يتطلبه ، ولعل أفضل من تطرق لهذه المسألة من القدماء عبد القاهر الجرجـــاني ، إذ يـــرى أن المتكلم ينبغي أن يقف على دلالة ما يستخدمه من تراكيب و إلا كان خارجا عن كلام الناس وذلك إذا استخدم التراكيب التالية :

أ /- أ أنت بنيت الدار التي كنت على أن تبنيها ؟

- أ أنت قلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله؟

- أأنت فرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه؟

ب/- أبنيت هذه الدار؟

- أقلت هذا الشعر؟

- أكتبت هذا الكتاب؟

ففي أمثلة(أ) يعلل عبد القاهر فساد ذلك لأنك تقول في الشيء المشاهد الـــذي هـــو نصـــب عينيك:" أموجود أم لا"؟ وذلك لأنه لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا، لأن ذلك إنما يتصور إذا كانت الإشارة إلى فعل مخصوص، نحو أن تقول:"من قال هذا الشعر"؟ و"من بنى هذه الدار"؟ و"من أتاك اليوم"؟ و"من أذن لك في الذي فعلت"؟ وما أشبه ذلك مما يمكـــن أن ينص فيه على معين[210] .

أما فيما يخص التراكيب في المجموعة (ب)، فإن وجه رفضها دلاليا كون الشيء المشاهد المتحقق لا يسأل عنه، إن كان فعل أم لا، بل إن كان الفاعل أنت أو غيرك .

وقد تحدث عبد القاهر الجرجاني بفكره الوظيفي – الذي يربط بين العنصر اللغوي وبين مجاله الاستعمالي وما يحيط به من ظروف وملابسات وقصد للمتكلم- عن قضية التعريـــف إذ تعرّض من خلالها لدلالات متعددة لا تتجلى إلا من خلال سياق الكلام ومن مناسبات القول ومقتضياته، نوجزها فيما يلي[211] :

- قصر جنس المعنى على المخبر عنه **لقصد المبالغة**، كقولك : "زيد الجواد" و"عمرو الشجاع"، تريد أنه **الكامل** في ذلك، إلا أنك تُخرج الكلام في صورة تُوهم أن الجود والشجاعة لم توجد

---

[210]) دلائل الإعجاز . ص87 – 88 .

[211]) نفس المصدر . ص 138 وما بعدها .

إلا فيه، وذلك لأنك لم تعتدّ بما كان من غيره لقصوره عن أن يبلغ الكمال . و(ال) هذه هي التي يقال لها (الكمالية) " .

– قصر جنس المعنى على المخبر عنه على دعوى أنه لا يوجد إلا منه، ولا يكون ذلك إلا بعد تقييد هذا المعنى بشيء يخصّصه ويجعله في حكم نوع برأسه، كأن تقيّده بالحال والوقت مثلا فتقول : "هو الوفيّ **حين لا تظن نفس بنفس خيرا** ". والمعنيان معًا زائدان على معنى الاختصاص.

– أن يقر الخبر في جنس من الأجناس اتضح أمره اتضاحا لا ينكر ولا يخفى ، كقول الخنساء :

إذا قَبُحَ البُكاءُ على قتيلٍ رأيتُ بُكاءَك الحَسَنَ الجميلاَ[212]

فهي لم تُرد أن البكاء على غيره ليس بحسن ولا جميل، وإنما أرادت أن تقر البكاء في جنس ما حسنه الحسن الباهر الذي لا يخفى .

– أن ينحو المتكلم بالخبر نحو التعريف لأمر تخيله المخاطب في ذهنه لا في الخارج ، أو يتوهم أنه لم يعرفه، فيقال له : "تصور المعنى"، فإذا تصوره في نفسه حينئذ يستملي من ذلك المعنى ما تصوره في نفسه، كقول ابن الرومي :

هو الرجلُ المشروكُ في جُلِّ مالِه ولكنّه بالمجد والحمد مفردُ[213]

فهذا قد فكّر في أن الممدوح رجل لا يتميز عن غيره في ماله من جوده وكرمه، وقد تخيل الشاعر في ذهنه صفة الممدوح ثم أبرز ما صوّره في نفسه من صفة الممدوح . وهذا الضرب الموهوم يجيء كثيرا في الإخبار بالذي .

ومن الأمثلة التي جاء فيها الخبر معرفا لغاية معنوية تتوخى من هذه الصورة التركيبية التي يأتي فيها أحد جزأي الجملة على غير أصله ، قوله تعالى : ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ ﴾[الكهف17]، لقد ناقش المفسرون مثل هذا التركيب على نحو يتجلى من خلاله الدور الوظيفي الذي أداه تعريف المسند (الخبر) في هذه الآية، إذ جاء في روح المعاني أنه ليس المقصود مجرد الإخبار بما ذكر ليتوهم عدم الإفادة بحسب الظاهر ويصار إلى توجيهه بذلك، بل هو قصر الاهتداء على من هداه الله تعالى حسبما يقضي به تعريف الخبر، ومن ثم يكون المعنى "من يخلق

---

[212]) الخنساء، **الديوان** . دار صادر ، بيروت . دون ط. ص119.

[213]) ابن الرومي، **الديوان** . دار الجيل . دون ط . 2 /589.

فيه الاهتداء فهو المهتدي لا غيركائناً من كان" ولا يخلو هذا التفسير عن حسن كما يقـــول الألوسي[214].

وهكذا يظهر لنا هنا أن العلاقة الوطيدة بين الأســـاليب عامـــة ومناســـبات القـــول ومقتضياته، هي أكثر وضوحا وشمولا في أسلوب التوكيد، الذي يسعى فيه المتكلم إلى تقويـــة كلامه وتوثيقه في ذهن السامع، لذلك تعددت أشكاله وصوره بحسب كل جزئية يراد توكيدها وبحسب كل ظن يراد دفعه، سواء أكان هذا الظن فعلا في اعتقاد السامع أم أن المتكلم تصـــور ذلك، وسواء أكان الخبر يحتمل المجاز عند العامة أم أنه هكذا في ذهن متكلم خاص فقط وهو ما يعود إلى ظروف وملابسات الكلام .

---

214) الآلوسي (أبو الفضل محمود)، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني** . دار إحياء التـــراث العـــربي، بيروت . دون ط . 9/ 117 – 118 .

الفصل الثاني :

أسلوب التوكيد في الدراسات القديمة

لا يمكن للدارس في المجال اللغوي أن يقف عند دقائق ما تركه أسلافنا في بحوثهم اللغوية إلا إذا تتبع ذلك في مختلف التخصصات التي كان لها علاقة باللغة، فلا يقتصر بذلك على التراث النحوي فقط بدعوى أنه حامل الفكر اللغوي، وإنما يستقصي الحقائق العلمية من البحوث البلاغية وما تعرض له البلاغيون من مباحث لغوية انفردوا فيها ببحثهم المعنوي الذي يتتبع الاستعمال اللغوي وربطه بما يحيط به من مقتضى الحال و مناسبات القول، كما ينبغي له الوقوف على ما خلفه المفسرون وما خاضوا فيه من مسائل لها ارتباط باللغة وما تحمله من دلالات في سياق النص القرآني، وذلك باختلاف مناهجهم ومذاهبهم، وأن لا يُغفل – خصوصًا – علماء الأصول لما لهم من مباحث وآراء لغوية متميزة كان لها حظها في الدرس العربي الحديث .

وسنتعرض في هذه الدراسة لأسلوب التوكيد لدى القدماء والمحدثين لجمع شتاته وتوضيح خفيه، و إعادة ما أُخرج منه لأسباب غير لغوية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الأسلوب رغم بساطة تصور شكله كما يظهر لأول وهلة لدى جلّ الدارسين – باعتباره إعادةً للّفظ أو المعنى في أبسط تعريفاته – فقد شكل مجالا للاختلاف كأغلب الأبواب النحوية، خصوصًا بين النحاة والبلاغيين، وبوجهٍ أخص إذا تعلق الأمر بوجود هذا الأسلوب في القرآن الكريم، وهو ما نجده قد استرعى جهود المفسرين الذين يمثلون الجزء الأكثر تطبيقًا بالنسبة لموضوع هذا البحث، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الأسلوب القرآني المعجز في ألفاظه وتراكيبه، وبيانه ومعانيه .

هذا، وللتمكن من القيام بدراسة شاملة لهذا الأسلوب عند العلماء على اختلاف تخصصاتهم التي لها علاقة باللغة، ينبغي تتبع كل ما يُشتم فيه رائحة التوكيد، و الوقوف عند كل جزئية لغوية يمكن أن يكون لها صلة بهذا الباب، وإن اختلفت تسمياته، ذلك أن التوكيد معنى تعددت مصطلحاته لدى القدماء، ففضلا عن لغتي (التوكيد والتأكيد)، فقد أُشير إليه تحت مصطلح (التحقيق) مثلاً، من ذلك ما جاء في المقتضب في هذا المعنى، إذ قال المبرّد : « ولو قلت : " أمّا أنه منطلق"، جاز على معنى : "حقاً أنه منطلق ". إذا أردت بها من **التحقيق والتوكيد** ما أردت بقولك : "حقاً"؛ لأنهم يضعونها في موضعها، فهذا قياس مطرد فيما ذكرت لك »[215] ، وذكر ابن جني مصطلح (الاحتياط) الذي في معنى التوكيد ،إذ يقول في ما سماه (باب في الاحتياط) : « اعلم أن العرب إذا أرادت المعنى مكنته **واحتاطت** له فمن ذلك

[215]) المبرد ، **المقتضب** . ت: محمد عبد الخالق عضيمة . عالم الكتب. بيروت .1963 . 2/ 353 .

التوكيد، وهو على ضربين: أحدهما : تكرير الأول بلفظه. وهو نحو قولك:" قام زيد قام زيد، وضربت زيداً ضربت، وقد قامت الصلاة قد قامت الصلاة، والله أكبر الله أكبر"... والثاني :نحو قولك:" قام زيد نفسه، ورأيته نفسه" »[216]، كما تناولوه أيضا تحت مصطلحات أخرى مشهورة، وهي: التكرير، والتقرير، والزيادة، والإشباع ..

وقد قُسّم التوكيد لدى القدماء عمومًا إلى قسمين رئيسيين تمثل من خلالهما تصور كل من النحاة والبلاغيين لهذا الأسلوب، ومن ثم استقلال الدرس البلاغي بما تخلى عنه الدرس النحوي مما ينشأ عنه في النهاية تكامل الدراسة حول هذا الأسلوب في الدرس الحديث والاستفادة من هذين الدرسين عند القدماء، مع الأخذ بعين الاعتبار تطبيق جل هذه الآراء لدى المفسرين مما يؤدي إلى استخلاص ما تميز به هذا الأسلوب في النص القرآني، وهذان القسمان هما[217] :

- **الأول**: عام وهو يتعلق بالمعاني الإعرابية، ولا يتعلق هذا النوع بالمقاصد البلاغية، ويسمى أيضا الصناعي الذي يتعلق باصطلاح النحاة .

- **الثاني** : خاص يتعلق بعلوم البيان، ويسمى أيضا المعنوي، ويقال له التكرير أيضا . وهو قسمان :

1 – ما يكون تأكيدا في اللفظ والمعنى، كقوله تعالى : ﴿ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ [218]. فهذا تكرير من جهة اللفظ والمعنى، ووجه ذلك أن الله تعالى إنما أوردها في خطاب الثقلين الجن والإنس فكل نعمة يذكرها أو ما يؤول إلى النعمة فإنه يردفها بقوله : ﴿ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ تقريرا للآلاء وإعظاما لحالها .

2 – ما يكون في المعنى دون اللفظ، وهذا القسم يستعمل كثيرا في القرآن الكريم وغيره . وهو ضربان :

- الأول : المفيد كقوله تعالى: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ ﴾ [الأحزاب 72]فقوله : (والجبال) وارد على جهة التأكيد المعنوي، وفائدته تعظيم شأن هذه الأمانة المشار إليها وتفخيم حالها .

---

216) الخصائص .3/ 101- 104 .

217) أحمد مطلوب ، **معجم المصطلحات البلاغية وتطورها** ، مكتبة لبنان ناشرون . بيروت، لبنان . 2000 . ص 239 - 240 .

218) تكررت في سورة الرحمن .

– الثاني : غير المفيد، وهو أن ترد لفظتان مختلفتان تدلان على معنى واحد كقول أبي تمام :

قسم الزمان ربوعها بين الصبا وقبولها و دبورها أثلاثـــا [219]

فالصبا والقبول لفظتان تدلان على معنى واحد، وهما اسمان للريح التي تهب من ناحية المشـــرق وتقابل الدَّبور [220].

وسنحاول بعد هذه التوطئة العامّة أن نستعرض هنا ما أمكننا الوقوف عليه مـــن درسٍ لمباحث التوكيد عند كلّ فريق ممّن تقدّم ذكرهم .

أولا : التوكيد عند النحاة :

لقد خص النحاة التوكيد بدراسة جعلته في باب ضيق بالنسبة لمباحثه وخصوصـــيات تراكيبه، وذلك بسبب ربطهم له بفكرة التبعية الإعرابية، وما اقتضاه ذلك من ربط بينه وبـــين أبواب تختلف عنه في المعنى الوظيفي، بل ولا تمتّ له بعضها بصلة، وهذا الأمر واقع في أسلوب التوكيد في فكر النحاة على غرار كثير من الحقائق اللغوية التي يذكرونها دون أن يولوها العناية اللازمة من التنقيح؛ فيكون لها بذلك أثرها في التبويب والتصنيف النحـــوي ممـــا يســـاعد في دراستها، وهذا العمل من النحاة جعل كثيرا من الأبواب يفقد خصوصيته أو يغيب في التبويب كما هو حال أسلوب التوكيد الذي درس انطلاقا من شكلين تركيبيين هما : التوكيد اللفظي، والتوكيد المعنوي، دون غياب فكرة التكرار من الشكلين، إذ هي قوامهما؛ بل إن سيطرة هذه الفكرة على دراسة هذا الأسلوب دفعت ببعضهم إلى جعل التوكيد اللفظي في باب مســـتقل، والتوكيد المعنوي في باب آخر[221]، وهكذا نجد أثر هذه الفكرة في تصـــنيفه وتحديـــده في المؤلفات النحوية، فاللفظي يكون بتكرار اللفظ، والمعنوي يكون بتكرار معناه، و هذه الفكـــرة نلمسها بوضوح في بعض النصوص النحويّة، كما في قول العكبري في ســـياق حديثـــه عـــن (إنّ)وأخواتها : « إنما دخلت (إنّ) على الكلام **للتوكيد عوضا عن تكرير الجملة** وفي ذلـــك اختصار تام مع حصول الغرض من التوكيد **فإن دخلت اللام في خبرها آكد وصـــارت (إنّ) واللام عوضا من تكرير الجملة ثلاث مرات** » [222]، وجاء في المفصل : التأكيد صريح وغير صريح، هو على وجهين : **تكرير صريح وغير صريح**، فالصريح نحو قولك:" رأيت زيدا زيدا

---

[219]) شاهين عطية ، **شرح ديوان أبي تمام** . دار الكتب العلمية . بيروت ، لبنان . ط 2 . 1992 . ص 65 .

[220]) انظر : مختار الصحاح . ص332 .

[221]) ابن هشام ، **شرح شذور الذهب** . ت: ح . الفاخوري . دار الجيل .بيروت ط 1 .1988 . ص 456 .

[222]) اللباب في علل البناء والإعراب . 1 / 205 .

"، وغير الصريح نحو قولك:" فعل زيد نفسه، وعينه"، و"القوم أنفسهم، وأعيانهم"، و"الرجلان كلاهما"، و"لقيت قومك كلهم"، "والرجال أجمعين" [223] .

ومن هنا ينبغي أن نلتزم في هذه الدراسة التفريق الواضح بين التوكيد الصناعي (وهو الذي قسمه النحاة إلى لفظي ومعنوي)، والتوكيد كدلالة عامة يمكن أن تستفاد من أشكال لغوية أخرى تتقاطع دلاليا مع أبواب نحوية أخرى غير ما سمّاه النحاة بابًا للتوكيد، وهو ما نجده في مباحث نحوية أهم ما يمكن أن يقال عنها أن عناوينها لا تمت للتوكيد بصلة، ويمكن أن نستخلص هذا المعنى مما قدمه التهانوي عند تعرضه لمصطلح التأكيد بقوله : « وأما ما قيل من أن التأكيد الاصطلاحي إنما يكون بألفاظ مخصوصة أو بتكرير اللفظ، فأراد بالتأكيد الذي هو أحد التوابع الخمسة، كيف وقد قالوا : الوصف قد يكون للتأكيد، وأيضا قالوا : ضربت ضربا للتأكيد، ونحو ذلك »[224]. وهذا الأمر لم يغب عن ذهن علماء اللغة أيضا فهذا ابن جني يتعرض للموضوع موضحا وجود معنى التوكيد مع غياب لفظه المعهود، إذ يقول : « فإن قلت : فليس في شيء مما أوردته من قولك : ﴿ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [النمل 23] و﴿ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [الأنعام 102]، ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾[يوسف 76] ، اللفظ المعتاد للتوكيد . قيل : هو وإن لم يأت تابعاً على سمت التوكيد، فإنه **بمعنى التوكيد** البتة؛ ألا ترى أنك إذا قلت : "عممت بالضرب جميع القوم"، ففائدته فائدة قولك:" ضربت القوم كلهم ". فإذا كان المعنيان واحدا كان ما وراء ذلك غير معتد به ولغوا » [225] ، وهذه الملاحظة الدقيقة – القائمة على المعنى – التي تفطن لها ابن جني، وغيرها من الآراء والملاحظات مما يصب في نفس الاتجاه، هي ما حاول بعض المحدثين الاستفادة منه لتوسيع دائرة التوكيد في النحو العربي، مع ما دعوا إليه من تصحيحٍ لبعض المسائل اللغوية التي أهملت بشكل أو بآخر عند القدماء في شكلها أو معناها، وهو ما سنفرد له فصلاً خاصا عند التطرق لأسلوب التوكيد عند المحدثين إن شاء الله.

---

[223]) المفصل في علم العربية . ص 111.

[224]) كشاف اصطلاحات الفنون . 1/ 83 .

[225]) الخصائص . 2 / 457 .

1) نوعا التوكيد في النحو العربي :

إن اقتصار النحاة على نوعين اشتملا على ما اصطلحوا عليه بالتوكيد – إذ توفرت فيه فكرة التبعية مع دلالة هذا الأسلوب على التكرار كما رأينا – جعلهم يهملون كثيرا من أشكاله الأخرى في اللغة مع اعترافهم بوجود هذه الدلالة فيها، ذلك أن التوكيد الذي توفرت فيه شروط التبعية المشهورة له ألفاظ مخصوصة وما خرج عنها لا يعد في الصناعة النحوية توكيدا وإن كان فيه معنى التوكيد، وهو الأمر الذي ذهب إليه ابن الحاجب في سياق حديثه عن ضمير الفصل، فقال : « لا جائز أن يكون تأكيدا، لأنه **لو كان تأكيدا لم يخل إما أن يكون لفظيًّا وإما أن يكون معنويا**، ولا جائز أن يكون لفظيًّا لأن اللفظي إعادة اللفظ الأول... ولا جائز أن يكون معنويًّا لأن المعنوي بألفاظ تحفظ ولا يقاس عليها »[226]، وهذه الفكرة تكاد تكون المبدأ الذي ينطلق منه الفكر النحوي عند التطرق لهذا الأسلوب، وهذا طبعا لا يتنافى مع المنهج النحوي المتبع عندهم آنذاك، كما لا يعني أن نقف عند حدوده دون محاولة لإعادة التصحيح والتمحيص، ولعل ذلك يكون بجمع ما كان مشتّتًا وإعادة إظهار ما كان مغمورا، خصوصًا بعض الآراء النحوية البارزة التي ظلت في مؤلفات أصحابها دون أن يؤخذ بها، من ذلك مثلا ما اخترته في هذه الدراسة من آراء لرضي الدين الاستراباذي في شرح الكافية خاصّةً في تقسيمه للتوكيد اللفظي وتصنيفه لأنواعه، وذلك انطلاقا من معناه، وهو الأمر الذي تجاهله كثير من النحاة عند الحديث عن التوكيد اللفظي كونهم يكتفون بالقول إنه إذا أعيد ذِكر اللفظ فهو من التوكيد اللفظي، ويقابَل بالتوكيد المعنوي الذي له ألفاظ مخصوصة . وفيما يلي عرض لبعض تصوّرات النحاة لأسلوب التوكيد، وتفريعاته .

أ) التوكيد اللفظي :

درجت كتب النحو منذ القديم على تحديد التوكيد اللفظي على أساس لفظي – كما هو واضح من اسمه– بالقول إنه إعادة للفظ أو تكرار له، بعبارة أخرى هو ذكر اللفظ مرة أخرى لسبب من الأسباب المشهورة لورود التوكيد في اللغة، حتى أصبح التكرار مرادفا للتوكيد على وجه الإجمال، إلا أن هناك من حاول التدقيق في صور هذا النوع من الأساليب فلاحظ بعض الاختلاف في استعمالها من موضع إلى آخر، مع ملاحظة المعنى الذي يختلف من شكل إلى آخر مما يعني أن النحاة القدماء لم يقتصروا في بحوثهم على الجانب الشكلي فقط، كما فعل

226) ابن الحاجب، الأمالي . 4/ 101 .

رضي الدين الاستراباذي عندما تعرض لأنواع التوكيد اللفظي في اللغة العربية، وذلـــك علـــى النحو التالي[227] :

أ.**1**- **إعادة اللفظ بعينه** : وهو تكرار اللفظ الأول بعينه اعتناء به نحو : أدرجي أدرجي، وقوله :

فأين إلى أين النجـــاة ببغلتي أتاك أتاك اللاحقون أحبس أحبس

وقوله تعالى : ﴿ كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾ [الفجر 21]

بل لقد ذهب ابن مالك في هذا النوع إلى إعادة الضمير المتّصل وما اتّصل به، حتّى وإن كان العنصر المراد توكيده هو الضمير دون سواه، فقال :

ولا تُعدْ لفظ ضمير متصل إلا مع اللفظ الذي به وصل[228]

أي إذا أريد تكرير لفظ الضمير المتصل للتوكيد لم يجز ذلك إلا بشرط اتصال المؤكد بما اتصل بالمؤكد، نحو : مررت بك بك، ورغبت فيه فيه [229] . وذلك لأنّ الضمير المتّصل لا يمكن أن يأتي يُكرّر منفصلاً للتوكيد .

أ.**2**- **الإتباع** : هو أن تتبع الكلمة على وزنها أو رويها إشباعًا وتوكيدًا، حيث لا يكون الثاني مستعملاً بانفراده في كلامهم[230]، وعرّفه بعضهم اعتبارًا من فائدته في الكلام بأنه « تقوية اللّفظ بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الأخير»[231]، نحو : عَطْشان نطْشان، وهو داخلٌ في حكم التوكيد عند الأكثر؛ بل إن هناك من يطلق عليه مصطلح التأكيد وذلك لدلالته عليه، و الدليلُ على كونه توكيداً للأول غيرَ مبيّنٍ معنًى بنفسه عن نفسه، كأكتع و أبْصع مع أجمع، فكما لا يُنْطق بأكتع بغير أجمع، فكذلك هذه الألفاظ مع ما قبلها؛ ولهذا المعنى كررت بعض حروفها في مثل حَسَن بَسن، كما فعل بأكتع مع أجمع، ومنْ جعلها من النحاة قسماً على حِدَة حُجّته مفارقتها أكتع لجريانها على المعرفة والنكرة بخلاف تلك، وأنها غيرُ مفتقرة إلى تأكيد قبلها بخلاف أكتع[232]، وهناك رأي لابن قتيبة يطابق فيه بين التوكيد اللفظي والإتباع صراحة،

227.) شرح الكافية . 1/ 333 .

228) ابن عقيل ، **شرح ابن عقيل** . ت: حنا الفاخوري .دار الجيل . بيروت ، لبنان . دون ط . 224/2 .

229) نفس المصدر . 223/2 .

230.) الكليات . 35 .

231.) شرح الكافية . 1/ 333 .

232) السيوطي ، **المزهر في علوم اللغة و أنواعها** .ت : محمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم و علي محمد البجاوي . المكتبة العصرية . صيدا، بيروت . 1987 . 1 / 424 - 425 .

فيذهب إلى القول إنه : « ربما جاءت الصفة فأرادوا **توكيدها**، واستوحشوا من إعادتها ثانية، لأنها كلمة واحدة، فغيروا منها حرفا، ثم أتبعوا الأولى كقولهم : "عطشان نطشان"، كرهوا أن يقولوا : "عطشان عطشان"، فأبدلوا من العين نونا، وكذلك قولهم : "حسن بسن" كرهوا أن يقولوا : "حسن حسن "، فأبدلوا من الحاء باء »[233]، وإن كان ما ذهب إليه يتعارض مع استعمال أشكال التوكيد اللفظي، إذ أعادت العرب الحرف والكلمة والجملة ، ولم تكره أن تقول :" محمد محمد" أو "جاء محمد جاء محمد".

ومهما يكن من أمر، فإن الجمع بين كون الكلمة الثّانية تابعةً للأولى، وبين دلالة التّوكيد فيما يُسمّى إتباعًا، واضحة جدا، وبذلك عرّفه الكسائي – فيما أورده السيوطي في كتابه المزهر – بقوله: « وإنما سمي إتباعا؛ لأن الكلمة الثانية إنما هي تابعة للأولى، **على وجه التوكيد لها**، وليس يتكلم بالثانية منفردة؛ فلهذا قيل إتْباع »[234].

هذا ، وقد قسم الإتباع إلى ثلاثة أقسام، وهناك من اقتصر على قسمين فقط، باعتبار معنى اللفظة التابعة (أي الثانية) لما قبلها في كلا التقسيمين، وذلك على النحو التالي[235] :

أ / أن يكون للثاني معنى ظاهر، نحو: هنيئًا مريئًا، إذ إن معنى مريء في هذا التركيب كما جاء في تاج العروس، تقول استمرأ فهو مريء، أَي هنيء حميد المغبة بين المَرْأَة، الهنيء والمريء صفتان من هنأ الطعام ومرأ إذا كان سائغا لا تنغيص فيه وقيل : الهنيء ما يلذه الآكل والمريء ما يحمد عاقبته . وقيل أيضا الهنيء من الطعام والشراب ما لا يعقبه ضرر وإن بعد هضمه . والمريء سريع الهضم [236] .

ب/ ألا يكون للثاني معنى ظاهر، أو لا يكون له معنى أصلاً، بل ضُمّ إلى الأول لتزيين الكلام لفظًا وتقويته معنى، وإن لم يكن له في حال الأفراد معنى، نحو قولك: حسن بسن فسن .

ج/ أن يكون له معنى متكلف غير ظاهر، نحو: خبيث نبيث، من نبثت الشيء، أي استخرجته وأظهرته[237].

233.) ابن قتيبة ، **تأويل مشكل القرآن** . ت : السيد أحمد صقر . المكتبة العلمية . دون ط . ص 236 – 237 .

234.) المزهر في علوم اللغة و أنواعها . 1/ 415 .

235.) شرح الكافية .1 /333 .

236.) تاج العروس . 1 / 428 . مادة (مرأ)

237.) انظر : لسان العرب . 2/ 193 . مادة (نبث) .

ويورد لنا الرضي في هذا السياق رأيا جديرا بالعناية يخص ما قال عنه النحاة إنه ضرب من التوكيد المعنوي ويعنون بذلك (أكتعون أبصعون...) ، إذ يخلص – انطلاقا من منهجه هذا – إلى أنها من التوكيد اللفظي كونها تابعة لـــ(أجمعون) وليس للمؤكَد مباشرة، وهذا الـــرأي نسبه الرضي لابن برهان الذي جعلها إما من القسم الثاني[238]، أي أنّ لها معنى ظاهرا، أو من الثالث أي التي لها معنى متكلف غير ظاهر، جاء في شرح الكافية : « إن هذه الألفاظ تأكيـــد لأجمعون، لا للمؤكد الأول، لأنها بالنسبة لأجمعون، كحسن بسن أو خبيث نبيث » [239].

وقد كان هذا النوع موضع اختلاف بين النحاة، إذ هناك من صنفه مع القسم الثاني(أي الألفاظ الثواني التي لا معنى لها مفردةً)، وهناك من قال إن معناها متكلف أي من القســـم الثالث، وعلى الوجهين فإنّ الرضي جعل هذه الألفاظ من التوكيد اللفظي، ذلك أنها لا تستقل عما قبلها فلا يقال : "جاء القوم أكتعون" أو "أبصعون"، وهذا إنما يدل على تبعيتها تركيبيًّـــا لـــ(أجمعون)، ومن ثم فهي توكيد لفظي، لا معنوي كما نصت عليه أغلب كتب النحو .

وقد تابع الرضيَّ ثُلّة من النحاة، نجد منهم – على سبيل المثال – جلال الدين السيوطي الذي قال: « والذي عندي أن هذه الألفاظ تدخل في باب التأكيد بالتكرار، نحو : "رأيت زيدا زيدا"، و"رأيت رجلا رجلا"، وإنما غُيِّر منها حرف واحد لما يجيئون في أكثر كلامهم بالتكرار، ويدلُّ على ذلك أنه إنما كرر في أجمع وأكتع العين، وهنا كُررت العين واللام نحو "حَسَن بسن" و"شيطان ليْطان" »، وبذلك جعل السيوطي مثل هذه التراكيب، فيما سُمّي إتباعًـــا، مكافئـــةً للتوكيد اللفظي في قولنا : "رأيتُ زيدًا زيدًا" [240] .

والتوكيد اللفظي هو اللفظ المكرر به ما قبله فإن كان جملة فالأكثر اقترانها بالعاطف، نحو قوله تعالى: ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ [التكاثر 3 – 4] ، ويجب الترك عند إيهام التعدد، نحو:" ضربت زيدا ضربت زيدا "، وإن كان اسما ظاهرا أو ضميرا منفصلا منصوبا فواضح ، نحو: "فنكاحها باطل باطل باطل" . وإن كان ضميرا منفصلا مرفوعا جاز أن

---

238) أما ألفاظ (أكتعون ، أبصعون ...) يقال : إنه مأْخوذ من قولهم: "أَتى عليه حَوْلٌ كَتِيعٌ" أَي تامٌّ ، و أبصعون مأْخوذ من البَصْع وهو الجمع والبُصَيعُ مكان في البحر تبصع العرق إذا سال أو من بصع أي نبع . انظر : لسان العرب . 8/ 305 . مادة (كتع) و 11/8 . مادة (بصع) .

239.) شرح الكافية . 1/ 333

240.) المزهر في علوم اللغة و أنواعها . 425/1

يؤكد به كل ضمير متصل : نحو "قمت أنت" و" أكرمتك أنت " و " مررت بك أنت " [241]
.

ب / التوكيد المعنوي :

يعرف التوكيد المعنوي على أساس ألفاظه، إذ خُص بألفاظ النفس والعين وأشباهها، كما أنه يمكننا من خلال دراسة النحاة القدماء لهذا النوع من التوكيد أن نلاحظ أنه ينقسم إلى قسمين أيضا، وذلك باعتبار الجزئية التي يدخل الشك منها إلى نفس المخاطب أو إلى الخطاب في حد ذاته ، فالتوكيد المعنوي الصناعي كما درجت عليه كتب النحو[242]ينقسم قسمين رئيسيين :

- **أحدهما** : ما يرفع توهم مضاف إلى المؤكد، وله لفظان : النفس والعين، وذلك نحو : "جاء زيد نفسه " فـــ(نفسه) توكيد لـــ(زيد)، وهو يرفع توهم أن يكون التقدير : "جاء خبر زيد أو رسوله "، وكذلك : "جاء زيد عينه"[243] .

- **الثاني** : ما يرفع توهم عدم إرادة الشمول، والمستعمل لذلك : كل وكلا وكلتا وجميع .

وفي هذا الصدد بحث النحاة في الشروط التركيبية والشكلية لما يسمى بالتوكيد المعنوي، كما يمكننا تجسيد ذلك كقرائن لفظية ومعنوية مساعدة في تحليل عناصره، أو ما يسمى عندهم إعراب ألفاظه، وذلك على النحو التالي :

1- المطابقة : وتتجلى في ضرورة مطابقة لفظ التوكيد المعنوي (النفس والعين) للمؤكد، ليس فقط في العلامة الإعرابية كما بيّنا في المدخل، وإنما أيضا في العدد (إفرادا وتثنية وجمعا)، إذ إنه إذا كان المؤكَّد بهما مثنى أو مجموعا جمعتهما على مثال أفعل، فتقول: " جاء زيد نفسه عينه" و" جاء الزيدان أنفسهما أعينهما" و"الزيدون أنفسهم أعينهم "و"الهندات أنفسهن أعينهن"، إلا أنه في التثنية يمكن الإتيان بلفظ التوكيد مجموعا[244] .

---

[241]) ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** . دار الجيل . بيروت، لبنان. ط5 . 1979. 3/ 336 - 337 .

[242]) ينبغي تمييز هذا النوع بالصناعي لأن التوكيد المعنوي وظيفيًّا ينبغي أن ندرج معه أنواعا أخرى كأبواب التخصيص المؤكدة (أي المفعول المطلق المؤكد ، النعت المؤكد ...) وهو ما سنتطرق إليه في هذه الدراسة بالتفصيل في حينه إن شاء الله .

[243]) شرح ابن عقيل . 2/ 215 .

[244]) شرح شذور الذهب . 458 .

كما ينبغي أن يتطابق لفظ التوكيد المعنوي مع المؤكَّد في الجنس (التأنيث والتذكير)، ويتضح ذلك في ضرورة إضافة النفس أو العين إلى ضمير يطابق المؤكَّد نحو :"جاء زيد نفسه أو عينه " "وهند نفسها أو عينها "[245].

فأما النكرة فلا يجوز أن تؤكدُ بنفسه ولا أجمعين ولا كلهم، لأن هذه معارف، فإن أكدت بتكرير اللفظ بعينه، أي بالتوكيد اللفظي، لم يمتنع أن تقول : "رأيتُ رجلاً رجلاً"، و"أصبتُ دُرةً درة"، فأما قولهم : "مررت برجلٍ كلِّ رجلٍ"، فإنما هذا على المبالغة في المدح، كأنك قلت : "مررت برجلٍ كاملٍ" [246] .

2- **الرتبة** : مما يحكم استخدام التوكيد عموما والتوكيد المعنوي على وجه الخصوص الرتبة المحفوظة، فالمؤكِّد يأتي بعد المؤكَّد، فإن توالت المؤكدات في الكلام فإنّ هناك نظامًا رتبيا خاصا بها أيضًا كأن تجتمع ألفاظ التوكيد التالية (كل ، جميع ، أكتع ...) فينبغي تقدم كل ثم جميع ثم أكتع ولا تصرف في الرتب بينها فلا يقال: "جاء القوم أكتعون أجمعون "، وفيما يلي نص لابن السراج يتضح فيه الدور الرئيسي للرتبة في بناء الجملة العربية التي تحتوي على التوكيد المعنوي بأشكاله الصناعية، يقول في الأصول : « فأما ما يؤكد به (أجمعون) من قولك : "جاءني قومك أجمعون أكتعون" ونحوه فإنما هو مبالغة، ولا يجوز أن يكون أكتعون قبل (أجمعين) وكذلك سائر هذه التوكيدات نحو قولك : "ويلة وعولة" و"هوجائعُ نائع" و"عطشان نطشان "و"حسن بسن" و"قبيح شقيح" وما أشبه هذا إلا يكون المؤكِّد قبل المؤكَّد وكلاهما وكلتاهما وكلهن يجرين مجرى (كلهم) » [247]، وإذا أريد تقوية التوكيد يؤتى بعد كلمة (كله) بكلمة (أجمع) وبعد كلمة(كلها) بكلمة (جمعاء) وبعد كلمة(كلهم) بكلمة (أجمعين) وبعد كلمة (كلهن) بكلمة(جمع)[248].

كما أنه إذا تقدم العنصر المؤكِّد فإن المعنى الذي يستفاد من تقديمه ليس هو المعنى ذاته، فلفظ (كلّ) إذا قدّمته على المؤكّد لم يبق دالا على معنى الشمول الذي كان دالا عليه مع تأخّره، يقول عبد القاهر : « تقول : "لم ألق كلّ القوم"، و"لم آخذ كلّ الدراهم" فيكون المعنى أنك لقيت بعضاً من القوم، و لم تلق الجميع . وأخذت بعضاً من الدراهم، وتركت الباقي . ولا

---

245) شرح ابن عقيل . 2/ 215 .

246) الأصول في النحو . 2/ 23 .

247) نفس المصدر . 23/2 .

248) جامع الدروس العربية . 3/ 569 .

يكون أن تريد أنك لم تلق واحدا من القوم، و لم تأخذ شيئا من الدراهم . وتعرف ذلك بـــأن تنظر إلى (كل) في الإثبات، وتتعرف فائدته فيه [249] .

ومن خلال تتبع فكرة التزام الترتيب الأصلي في أسلوب التوكيد يتضح أن المقصـــود منها ما عرف عند النحاة في باب التوكيد مع التوابع، وهذا ما أكده الكفوي في كلياته بنصـــه على أن وجوب تأخير التأكيد إنما هو في التأكيدات الاصطلاحية لا اللغوية [250].وهذا إنما يدل على تفطنه إلى الفرق بين تصنيف النحاة لما يسمى بالتوكيد، وبين حديثهم عن فكرة التوكيـــد في أبواب متعددة وأشكال متنوعة .

3- **التضام** : كما رأينا في توكيد الضمير المتصل أنّه قد لا يمكن توكيده بإعادته وحده منفصلاً، وإنّما ينبغي إعادة ما اتّصل به معه، أو بتعبير آخر بإعادة ضميمته معه، كذلك نجد ألفاظ التوكيد المعنوي قد لا ترد منفردة في التوكيد، بل يجب أن تتصل بها بعض العناصر اللغوية التي حدّدها النحاة، وذلك حين يقولون مثلاً إنّه لا يجوز أن تقول : "مررت بقومك إما بعضهم وإما أجمعين وإما كلهم "لأن (أجمعين) **لا تنفرد**، ولكن تقول : "إما بهم كلهم"وإما" بهم أجمعين"، فإن قلت : " مررت بقومك إما كلهم وإما بعضهم "جاز على قبح [251] .

4 – **الربط** : إن وجود الضمير في لفظ النفس والعين وغيرها، لهو العنصر اللفظي الرابط بين المؤكِّد والمؤكَّد؛ مما يعني انعدام الرابط المعنوي بينهما، ولذلك لا نقول :"جاء علي نفس" ولا " جاءت فاطمة عين"ولا " جاء الطلبة كل"، وإنما يقال في مثل هذا : " جاء علي نفسه" و" جاءت فاطمة نفسها"و"جاء الطلبة كلهم".

5- **العلامة الإعرابية** : إن للعلامة الإعرابية دورا أساسيا في تحديد العلاقات الوظيفية داخـــل الجملة العربية عموما، ومن ذلك ما تؤديه من دور عناصر التوكيد في مثل قولنا : و"إن المـــال لك أجمع أكتع " **ترفع** إذا أردت أن تؤكد ما في (لك) وإذا أردت أن تؤكد المال بعينه **نصبت** وكذلك : "مررت بدارك جمعاء كتعاء" أو "مررت بنسائك جمع كتع". وذلك أن اســـم إن (المسند إليه) منصوب فإذا أردنا توكيده نصبنا لفظ التوكيد بعده (أجمع)، وإذا أردنا توكيد الخبر (المسند) الذي حقه الرفع رفعنا لفظ التوكيد مطابقة له .

و"أجمعون" وما تصرف منها وكل إذا كانت مضافة إلى الضمير وجميعهن يجرين علـــى

---

[249]) دلائل الإعجاز . ص 215 .

[250]) الكليات . ص1067 .

[251]) الأصول في النحو . 23/2 .

كل مضمر إلا أجمعين لا تكون إلا تابعة لا تقول : " رأيت أجمعين" ولا "مررت بـــأجمعين" لا يجوز أن يلي رافعاً ولا ناصباً ولا جاراً، فلما قويت في الإتباعِ تمكنت فيه وصلح ذلك في (كُلٍّ) لأنها في معنى (أجمعين) في العموم وذلك قولك : "إن قومك جاءوني أجمعون" و"مررت بكم أجمعين " فمعناها العموم وذلك مخالف لمعنى (نفسه) و(أنفسهم) لأن (أنفسهم) وأخواتها تثبـــت بعد الشك فإذا قلت : "مررتُ بهم كلِّهم" فهو بمنزلة (أجمعين) ومررت بهم جميعهم وتقول : "مررت بدارك كلها "ولا تقول: "مررت بزيد كله" ولو قلت : " أخذت درهما أجمع "لم يجـــز لأن (درهما) نكرة و(أجمع) معرفة كما لا يجوز : مررت برجل الظريف إلا على البَـــدلِ ولا يجوز البدل في (أجمع) لأنه لا يلي العوامل ولكن يجوز" أخذت الدرهم أجمـــع" و" أكلـــت الرغيف كله"، فأما قولهم : "مررت بالرجل كل الرجل" فقـــد ورد في الأصـــول أن معنـــاه : "مررت بالرجل المستحقِّ لأن يكون الرجلَ الكاملَ" لأنك لا تقول ذاك إلا وأنت تريد حزمـــه ونفاذه أو جبنه وشجاعتَهُ وما أشبه ذلك [252] .

ولعل البحث في التوكيد، كباب نحوي، قام على هاتين الصورتين النموذجيتين- إذا صح التعبير – اللتين قامتا على فكرتين أساسيتين هما : "التكرار والتبعية "كما لاحظنا في مدخل هذه الدراسة، وهو ما جعل أي صورة أخرى لا تحظى بالدراسة ضمن هذا الباب، وإن أشير إليها من باب ما تدل عليه من معنى التوكيد ، من ذلك كلامهم عن ضمير الفصل الذي لم يعدوه توكيدا (من ناحية الإعراب) رغم ما فيه من معنى التوكيد لا لشيء سوى لافتقاره لفكرة التكرير، وعدم إدراجه لا مع التوكيد اللفظي ولا مع المعنوي ، وهذا مما يدخل في باب الصناعة النحوية، وليس من باب ما تؤديه العناصر اللغوية من معنًى في التركيب، ومما يؤكد اعتبار معنى التوكيد فيه ما ذهب إليه الرضي في تفسير هذا المعنى في ضمير الفصل مع تخطئة إعرابه توكيدا، لأنّ « معنى :" زيد هو القائم"،"زيد نفسه القائم"، وهو مع ذلك **ليس تأكيدًا**، لأنّه يجيء بعد الظاهر، والضمير لا يؤكَّد به الظاهر، فلا يقال : "مررتُ بزيد هو نفسه" » [253]، كما أن سيبويه[254] لم يجوّز أن يقال : "ضربتُه هو هو"، ولا" ضربتُه هو إيّاه"، لاجتماع ضميرين بمعنى واحد، كما لم يجوّز : "ظننته هو إيّاه القائم"، وإن جعلتَ أوّلهما فصلاً

---

[252].) الأصول في النحو . 21/2

[253].) شرح الكافية . 2/ 24

[254].) انظر : الكتاب . 2/ 388 – 389

والثاني تأكيدًا؛لأنّ **الفصل كالتأكيد من حيث المعنى** [255] . فقد سمّوا هذا الضمير فصلاً لاعتبارات أخرى رغم اعترافهم الصريح بدلالته على التوكيد، فهل يجري هذا على مقولتهم الشهيرة : (الإعراب فرع المعنى) ؟!.

ومثل هذه الآراء هي التي تجعلنا نتتبع صور التوكيد من خلال كتب النحو في أبواب أخرى، أو ضمن مباحث أخرى مما مثّل صورةً للبحث النحوي الذي قام – في قسم كبير منه – على الصنعة وما تقتضيه ، وإن مال في أثناء ذلك إلى المعاني وما تؤديه العناصر اللغوية في التركيب من وظائف قد تتنافى في كثير من الأحيان مع المعنى العام للباب النحوي الذي تدرس فيه .

2) التوكيد في أبواب نحوية أخرى :

بعد أن تعرضنا تعرّضًا عامًّا للتوكيد كما درسه النحاة في باب مستقل فاقتصروا بذلك على نوعين رئيسيين، تمثل فيهما التوكيد مبنى ومعنى كما ارتآه المنهج النحوي المتبع لديهم، سنعرض بعض صور التوكيد التي جاءت في الدرس النحوي، والتي لم تدرج ضمن باب التوكيد إلا أن النحاة من حين إلى آخر نجدهم يلمحون إليه كمعنى وظيفي في بعض الأبواب أو القضايا النحوية ذات الصلة به، كدراستهم لوظائف الجملة الاعتراضية، وحروف الجر الزائدة، وبعض أبواب التخصيص التي لها صلة بالتوكيد، وغيرها مما سنعرض له فيما يلي :

أ/ الجمل التي لا محل لها من الإعراب :

في هذا النوع من الجمل ركز النحاة على ظاهرة الإعراب أيضا كعلامة خاصة بالمفرد غير أن بعض الجمل في اللغة العربية – وانطلاقا مما تؤديه من وظيفة – يمكن أن تؤول بمفرد، هو ما جعل النحاة يقولون بالمحل الإعرابي، وهذا الأمر لم يمنعهم من الخوض في المعنى فسردوا أنواع هذه الجمل مع تفصيل القول في دورها في الكلام وما تؤديه من معانٍ ودلالات، وهي التي لا تحلّ محلّ المفرد، وذلك هو الأصل في الجمل[256]. ومن بين هذه الجمل **الجملة الاعتراضية**، وهناك من يطلق عليها اصطلاح **الاعتراض**، وينص النحاة على دلالة التوكيد فيها – وهو المعنى الذي غالبا ما تؤديه هذه الجملة – مع اهتمامهم بذكر المواضع التي ترد فيها .

– الجملة الاعتراضية :

---

[255].) شرح الكافية . 24/2

[256].) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . 2 / 440

الاعتراض في الاصطلاح هو أن يأتي في أثناء كلام، أو بين كلامين متصلين، معنًى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب، لنكتة سوى رفع الإبهام، ويُسمى ذلك بالحشو أيضاً [257]. والجملة الاعتراضية هي جملة تعترض بين شيئين متلازمين كالمسند والمسند إليه، و الصفة والموصوف، والصلة و الموصول، إلى غير ذلك مما يقتضي تلازم ورود العنصرين اللغويين، وهذه الجملة لها علاقة وطيدة بأسلوب التوكيد، لأنه في هذا النوع من الأشكال التركيبية للكلام يبدو وكأن المخاطب قبل أن ينهي فكرةً ما يشعر أنه لا بد قبل ذلك أن يؤكدها دفعًا لما قد يعترضه من شكوك أو ما شابه ذلك مما يدخل في أسباب التوكيد، ثم يواصل كلامه بعد ذلك بذكر ما يلازم الجزء الأول من كلامه كالفاعل لفعله أو المبتدأ لخبره .

و قد خص ابن جني هذا النوع من التراكيب بباب في خصائصه، يقول فيه : « اعلم أن هذا القبيل من هذا العلم كثير قد جاء في القرآن وفصيح الشعر ومنثور الكلام، وهو جار عند العرب **مجرى التأكيد**، فلذلك لا يشنع عليهم ولا يستنكر عندهم أن يعترض به بين الفعل وفاعله والمبتدأ وخبره، وغير ذلك مما لا يجوز الفصل فيه بغيره إلا شاذًا أو متأوَّلاً، قال الله سبحانه وتعالى : ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴾ [الواقعة 75- 76 -77]فهذا فيه اعتراضان أحدهما قوله : (وإنه لقسم لو تعلمون عظيم)، لأنه اعتراض به بين القسم الذي هو قوله : (فلا أقسم بمواقع النجوم) وبين جوابه الذي هو قوله : (إنه لقرآن كريم)، وفي نفس هذا الاعتراض اعتراض آخر بين الموصوف الذي هو (قسم) وبين صفته التي هي (عظيم) وهو قوله : (لو تعلمون)، فذانك اعتراضان كما ترى، ولو جاء الكلام غير معترض فيه لوجب أن يكون : "فلا أقسم بمواقع النجوم إنه لقرآن كريم وإنه لقسم عظيم لو تعلمون" » [258] . والذي يهمّنا من هذا الكلام ما وصف به الجملة الاعتراضية من أنّها تجري في الكلام مجرى التوكيد .

ويبين ابن هشام في نفس السياق دور هذا النوع من الجمل، فيرى أن الجملة المعترضة بين شيئين تأتي لإفادة الكلام **تقوية وتسديدا** أو تحسينا، وأنّها قد وقعت في مواضع[259] :

1- بين مسندٍ ومسند إليه، كقول الشاعر :

وفيهن – والأيام يعثرن بالفتى – نوادب لا يمللنه ونوائح[260]

---

[257]) التعريفات . ص 47 .

[258]) الخصائص . 1/ 335 .

[259]) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . 2/ 446 و ما بعدها .

2- بين جُزْئَي صلةٍ وموصولٍ، كقوله :

وإني لرام نظرة قبل التي لعلي وإن شطت نواها أزروها[261]

3- بين شرطٍ وجزاءٍ، نحو قوله تعـالى : ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍ ﴾ [النحل101] ، ونحو قوله : ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ﴾ [البقرة 24]، فجملـة (والله أعلم بما ينزل) هي جملة اعتراضية مؤكدة، وكذلك جملة (ولن تفعلوا) .

4 - **القَسَم وجوابه** : نحو قوله تعالى : ﴿ قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [ص 84 - 85] الأصل أقسم بالحق لأملأن وأقول الحق فانتصب الحق الأول بعد إسقاط الخافض بـ(أقسم) محذوفا والحق الثاني بـ(أقول)واعترض بجملة أقول الحق وقـدم معمولها.

5 - **بين الموصوف وصفته** : كما في قوله تعالى: ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴾ [الواقعة 75- 76 -77] ففيها اعتراضان، اعتراض بـين الموصوف وهو (قسم) وصفته وهو (عظيم) بجملة (لو تعلمون) واعتراضا بين قسم (بمواقـع النجوم) وجوابه وهو (إنه لقرآن كريم) بالكلام الذي بينهما، وأما قول ابن عطية ليس فيها إلا اعتراض واحد وهو (لو تعلمون) لأن (وإنه لقسم عظيم) **تأكيد** للأمر وتنبيه من المقسم به ، وليس باعتراض بين كلامين [262] فمردود لأن **التوكيد والاعتراض** لا يتنافيان.

6 – **بين الفعل (المسند) وبين مفعوله** : كقول الشاعر :

وبدلت والدهر ذو تبدل هيفا دبورا بالصبا والشمـأل [263]

---

[260].) قائل البيت معن بن أوس . خزانة الأدب . 7/ 261 .

[261].) ينسب البيت للفرزدق .نفس المصدر . 5/ 464 .

[262]) ابن عطية الأندلسي، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** . ت: عبد السلام عبد الشافي محمد . منشورات محمد بيضون . دار الكتب العلمية . بيروت ، لبنان .ط1 . 2001 . 5 /251 .

[263].) البيت لأبي النجم . شرح التسهيل . 2/ 290 .

مَّا بينهما تلازُمٌ ما، **والجملةُ الاعتراضيةُ إنما تكونُ من الناطقِ بالمتلازِمَيْنِ لتوكيدِ كلامِه.**

ب / الحروف الزائدة :

من بين القضايا التي ناقشها النحاة مما له صلة بالإعراب كما له صلة وثيقة أيضا بمعنى التوكيد ما يسمى بحروف الزيادة، فالزيادة واللغو من عبارات البصريين والصلة والحشو من عبارات الكوفيين[264]، وقد عالج النحاة والمفسرون هذا المصطلح كثيرا لما له من صلة بفهم مقاصد القرآن الكريم ، فالقول بالزائد يوحي بأن إيراده في الكلام كعدمه وهذا مما ترفضه الطبيعة الوظيفية للغة العربية التي ترفض العبثية في استعمال ألفاظها ، خصوصا إذا كان الأمر يتعلق بالقرآن الكريم المعجز بلفظه ونظمه، ولذلك فسر العلماء مصطلح الحرف الزائد، كما جاء في قول الزركشي : " ومعنى كونه زائدا أن أصل المعنى حاصل بدونه دون التأكيد فبوجوده حصل فائدة التأكيد والواضع الحكيم لا يضع الشيء إلا لفائدة وسئل بعض العلماء عن التوكيد بالحرف وما معناه إذ إسقاط كل الحرف لا يخل بالمعنى فقال هذا يعرفه أهل الطباع إذ يجدون أنفسهم بوجود الحرف على معنى زائد لا يجدونه بإسقاط الحرف" [265]، وجاء في الإتقان : أن يجتنب لفظ الزائد في كتاب الله تعالى ، فإن الزائد قد يفهم منه أنه لا معنى له، وكتاب الله متره عن ذلك، ولذا فر بعضهم إلى التعبير بدله بالتأكيد والصلة والمقحم [266] وإذا كان كثير من النحاة المتقدمين في تسمياتهم الاصطلاحية لهذا النوع من الحروف يتوخون ربطها بجانب من جوانب استعمالها فهم يسمون الزائد صلة لكونه يتوصل به إلى نيل غرض صحيح كتحسين الكلام وتزيينه، وبعضهم يسميه مؤكدا لأنه يعطي الكلام معنى التأكيد والتقوية، وبعضهم يسميه لغوا لا لغاية أي عدم اعتباره في حصول الفائدة به، لكن اجتناب هذه العبارة الأخيرة في التنزيل واجب لأنه يتبادر إلى الأذهان من اللغو الباطل وكلام الله تعالى متره عن ذلك[267]، ويتفق الفقهاء والمفسرون مع النحاة في وجود هذه الحروف في القرآن

---

[264].) البرهان في علوم القرآن . 3 / 48 .

[265].) نفس المصدر . 3 / 47 .

[266].) الإتقان في علوم القرآن . 2/ 623 .

[267]) الأزهري، **موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب** . ت: عبد الكريم مجاهد . مؤسسة الرسالة . بيروت، لبنان . 1996 . ط1 .ص 172 .

كونها وجدت على وجه لا يسعهم إنكاره، فرغم أنه ليس في كلام العرب زائد؛ لأنه تكلم بغير فائدة وما جاء منه حمل على التوكيد [268].

هذا، ويمكننا انطلاقا من عناية النحاة بهذه الحروف أن نلاحظ أنهم قد عالجوها من منطلقين أساسيين في الدرس النحوي هما :

- أولا : **من منطلق مبادئ الإعراب** : إذ إن وجود هذه أغلب الحروف يأتي في مواضع تقتضي تغير الحركة الإعرابية لما بعدها – خصوصا حروف الجر – كما أن ما بعدها يظل محافظا على وظيفته، بمعنى أن حذفه من التركيب لا يؤدي إلى خلل تركيبي. نحو قولك: "**ما زيد منطلقا** " و" **ما زيد بمنطلق** "، إذ يعرب النحاة (منطلق) على أنها خبر(ما) العاملة عمل (ليس) مجرور لفظا منصوب محلا. وفي الجملة الثانية يعرب (منطلق) خبر (ما) منصوب ، و هذا النوع من الإعراب هو تفسير لخروج اللفظ عن الحركة الواجبة بعد بعض الأدوات إذ يعد دخول هذه الحروف هو السبب التركيبي لهذا الخروج، رغم عدم تأديته للوظيفة المناطة به في الأصل .

- **ثانيا** : **من منطلق وجود هذا الاستعمال في القرآن الكريم** :إن وجود مثل هذه الأشكال التركيبية في القرآن الكريم الذي لا يجوز القول فيه بالزيادة التي تكون لغوا أو أن حذفها لا يغير المعنى جعل النحاة يحترسون في القول بالزيادة ، و لعل أهم معنى تؤديه هذه الحروف هو **التوكيد** ولذلك عد مصطلح الزيادة ، من الجانب الإعرابي في كونها تغير الحركة الإعرابية دون المساس بوظيفة العنصر بعدها؛ يقول سيبويه عن (ما) في قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾ [النساء 155] ليس في (ما) معنى سوى ما كان قبل أن تجيء إلا التوكيد " [269]، وهو هنا لا يعني معنى دلاليا وإنما يقصد الإعراب ولذلك قال إنها للتوكيد ، و تطالعنا في هذا الصدد عبارة دقيقة في أسرار البلاغة عن معنى الزيادة في اللام :" و توصف (لا) في قولنا : "مررت برجل لا طويل ولا قصير"، بأنها مزيدة ولكن على هذا الحد، فيقال: هي مزيدة غير معتد بها

---

[268].) البرهان في علو القرآن . 3 / 49 .

[269].) الكتاب . 1/ 180 – 181 . وانظر : نفس المصدر . 4/ 221 .

من حيث الإعراب، ومعتد بها من حيث أوجبت نفي الطول والقصر عن الرجل، ولولاها لكانا ثابتين له"[270].

وهناك نوع آخر من الزيادة لا يستدعي الحديث عن الحركة الإعرابية ويتمثل في بعض الحروف التي تدخل على الجملة وتبقي العلاقات كما هي ورغم ذلك يتحدث فيها النحاة أيضا عن قضية الإعراب نحو (ما) في مثل : (إذا ما جئتني أكرمتك) وهذا ما نفهمه أيضا من كلام الزركشي عند تعرضه لاستخدام (ما) زائدة يقول: " و مراد النحويين بالزائد من جهة الإعراب لا من جهة المعنى فإن قوله تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾[آل عمران 159]معناه : "ما لنت لهم إلا رحمة" وهذا قد جمع نفيا وإثباتا، ثم اختصر على هذه الإرادة، وجمع فيه بين لفظي الإثبات وأداة النفي التي هي (ما) "[271].

وتجدر الإشارة لفهم ما قصده النحاة من اصطلاح الزيادة إلى أن هذه الحروف تزاد في الجملة أو الكلام لا في اللفظ الذي اقترنت به في الجملة، يقول ابن جني – موضحا ذلك في أمثلة كثيرة منها الكاف في قوله تعالى:﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾[الشورى 11] – : « الكاف زائدة في الكلام والأصل: " ليس مثله شيء"، ولا تقول هي زائدة في مثل، إذ لو جاز ذلك، لجاز أن يقال إن (ما) في "فبما رحمة"، مزيدة في الرحمة، أو في الباء وأن (لا) مزيدة في يعلم، وذلك بيّن الفساد، لأن هذه العبارة إنما تصلح حيث يراد أن حرفا زيد في صيغة اسم أو فعل، على أن لا يكون لذلك الحرف على الانفراد معنى، ولا تعده وحده كلمة، كقولك: زيدت الياء للتصغير في (رجيل)، والتاء للتأنيث في (ضاربة)، ولو جاز غير ذلك، لجاز أن يكون خبر المبتدأ إذ حذف في نحو: "زيد منطلق وعمرو"، محذوفا من المبتدأ نفسه، على حد حذف اللام من (يد) و(دم)، وذلك ما لا يقوله عاقل، فنحن إذا قلنا إن الكاف مزيدة في (مثل)، فإنما نعني أنها لما زيدت في الجملة وضعت في هذا الموضع منها، والأَصح في العبارة أن يقال: الكاف في (مثل) مزيدة، يعني الكاف الكائنة في (مثل) مزيدة، كما تقول الكاف التي تراها في (مثل) مزيدة وكذلك تقول: "حذف المضاف من الكلام" ولا تقول: "حذف المضاف من المضاف إليه"، وهذا أوضح من أن يخفى » [272].

---

[270].) أسرار البلاغة . ص 295

[271].) البرهان في علوم القرآن . 3/ 48

[272].) أسرار البلاغة . ص 295 – 296

وفيما يلي عرض لأهم حروف الزيادة التي تؤدي معنى التوكيد في الجملة، وهي كما حصرها القدماء : (إن ، أن ، إذ ، إذا ، إلى ، أم ، الباء ، الفاء ، في ، اللام ، لا ، ما ، من ، الواو)[273] ، والتي بوبت حسب انتمائها العاملي الأصلي ومن ثم ظلت موزعة بين أدوات كثيرة أغلبها وضع قسرا مع حروف الجر، التي تدل – وظيفيا- على إضافة ما قبلها لما بعدها وهي بهذا بعيدة كل البعد عن وظيفة التوكيد التي تؤديها هذه الحروف في بعض التراكيب السياقية .

ب- 1 : الباء:

إن أهم معنى لهذه الأداة – التي تقتضي في الاسم الذي بعدها الجر كحركة إعرابية له – كما هو مشهور هو الإلصاق نحو قولنا : "مررت به"يعني أن مروري كان ملاصقا له، غير أن هناك استعمالات أخرى لا يمكن فهمها بهذا المعنى تدخل في إطار تعدد المعنى الوظيفي لها من بينها الباء التي قال عنها النحاة إنها زائدة في الخبر في نحو قولك : "ما زيد بمنطلق" إنما يصح على لغة أهل الحجاز لأنك لا تقول : "زيد بمنطلق" [274] وهي التي ترد بعد النفي ، وهناك من النحاة من يقول بزيادتها بعد الإيجاب أيضا ومن هؤلاء الأخفش كما ذكر الزمخشري قوله في ذلك: « وزيادة الباء **لتأكيد النفي والإيجاب** في نحو: "ما زيد بقائم " وقالوا : "بحسبك درهم" و"كفى بالله" »[275] والملاحظ أن الرأيين يتفقان في كون ما جاء به القائلون بزيادة الباء في الإيجاب، إنما مرده في نهاية الأمر أن فيه معنى النفي (أي النفي الضمني) وليس النفي المعروف نحويا بأدواته المخصوصة ، فقولنا : كفى بالله و بحسبك تحمل هذه الدلالة .

ب – 2 : اللام :

وهي اللام المجرورة والتي من معانيها توكيد النفي وهي الداخلة في اللفظ على الفعل مسبوقة بـ(ما كان) أو بـ(لم يكن) ناقصتين مسندتين لما أسند إليه الفعل المقرون باللام نحو : ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ ﴾ [آل عمران 159] ﴿ لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ [النساء 137]ويسميها أكثرهم لام الجحود لملازمتها للجحد أي النفي ، وقيل الصواب تسميتها لام النفي، لأن الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه لا مطلق الإنكار، ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين

---

[273]) السيوطي ، **معترك الأقران في إعجاز القرآن** . ت: أحمد شمس الدين . دار الكتب العلمية . بيروت ، لبنان . ط1 . 1988. 1/ 256 .

[274]) المفصل في علم العربية . ص 112 .

[275]) نفس المصدر . ص 313.

أن أصل ما كان ليفعل ما كان يفعل ثم أدخلت اللام زيادة لتقوية النفي كما أدخلت الباء في" ما زيد بقائم " لذلك فعندهم أنها حرف زائد مؤكد غير جار، ولكنه ناصب ولو كان جارا لم يتعلق عندهم بشيء لزيادته فكيف به وهو غير جار[276].

ب – 3: اللام : وهي لام منصوبة تدخل على الاسم الذي تدخل عليه (إنّ) إذا كان بينها وبين(إنّ) حشو نحو: ﴿ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾[البقرة 74] وهو مثل: "إنّ في الدار لزيد "[277]، و قد اشتهرت أكثر بالدخول على خبر (إنّ) ، وتصرف (إنّ) إلى الابتداء تقول : " أشهد إنّه لظريف "و " إنّ زيدا لقائم" .

ب – 4 : من :

و تزاد (من) عند سيبويه في النفي خاصة لتأكيده وعمومه، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾ [المائدة 19]. والاستفهام كالنفي قال الله تعالى: ﴿ هَلْ مِن مَّزِيدٍ ﴾ [ق 30]. وقال تعالى: ﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾ [فاطر 3] [278].

و (من) الزائدة هذه يقول النحاة إنها لا تعمل إلا في النكرات المنفية أو المستفهم عنها، وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿ مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ ۖ فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ﴾ [الملك3][279]، فلا يجوز في نحو " ما جاءني من امرأة ولا زيد" إلا الرفع عطفا على الموضع، لأن (من) الزائدة لا تعمل في المعارف [280] ، ولا تزاد (من) عند سيبويه إلا في النفي لتأكيده وعمومه نحو قوله تعالى : ﴿ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾[المائدة 19] ، والأخفش يجوز الزيادة في الإيجاب ويستشهد بقوله عز وجل: ﴿ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ۗ ﴾ [البقرة 271] [281].

ب – 5 : ما :

276.) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . 1/ 236 .

277) الأخفش الأوسط ، **معاني القرآن** . ت: إبراهيم شمس الدين . منشورات محمد علي بيضون . دار الكتب العلمية . بيروت ، لبنان .ط1 .2002 . ص 85 .

278.) المفصل في علم العربية. ص 313 .

279.) شرح قطر الندى وبل الصدى . ص 231 .

280.) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . 2/ 545 .

281.) المفصل في علم العربية. ص 313 . الأخفش ، معاني القرآن . ص 80 .

تعددت المعاني الوظيفية لـــ(ما) وكل معنى يمكن أن يتحدد من خلال الســـياق،ومن معانيها التي تنصرف إليها هي أن تكون زائدة للتوكيد، فتجيء(إن) مثلا مع زيـــادة(مـــا) في آخرها للتأكيد،قال الله تعـــالى:﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [البقرة 38][282]وقوله تعالى أيضا:﴿ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ﴾ [الأعراف200]، ويعبر النحاة عن هذا الاستعمال بأن زيادتها للتوكيد فقط، ذلك أن الكلام لا يتغير بها عن عمل ولا معنى [283].

ب –6 : لا :

وتطلق الزيادة على (لا) في نحو قوله تعالى: ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ ﴾ [الحديد 29]، لأنها لا تفيد النفي فيما دخلت عليه، ولا يستقيم المعنى إلا على إسقاطها،و (لا) هذه المزيدة تفيد تأكيد النفي الذي يجيء من بعدُ في قوله: (أن لا يقدرون)، وتؤذن به، و من حيث إفادتها هذا التأكيد تعد غير مزيدة، وإنما زيادتها من حيث لم تفد النفي الصريح فيما دخلت عليه[284].

وقد ذكر المرادي لـــ(لا) الزائدة ثلاثة أقسام، سنأخذ بالقسمين الأولين دون الثالث إذ يكون دخولها كخروجها، وهذا مما لا يقاس عليه .كما أنه مما لا يصح القول بوجوده في القرآن الكريم ، والشواهد التي تذكر له هي من الشعر فقط، وكما هو معروف فإن للشعر ضروراته التي يلجأ إليها مما لا يصح في غيره ، ومنه قول الشاعر:

أبى جوده لا البخل واستعجلت به نعم من الفتى لا يمنع الجود قاتله[285]

والقسمان هما (لا) الزائدة من جهة اللفظ والزائدة من جهة المعنى [286]:

– **الزائدة من جهة اللفظ:** وذلك لوصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها. وليست زائدة من جهة المعنى، لأنها تفيد النفي كقولهم: "جئت بلا زاد" و"غضبت من لا شيء" .

282.) المفصل في علم العربية . ص322 .

283.) المقتضب . 2 / 54 .

284.) أسرار البلاغة . ص 295 .

285.) بلانسبة . انظر : الخصائص . 2/ 35 .

286.) الجنى الداني في حروف المعاني . ص 300 -301 .

- **الزائدة من جهة المعنى** : وتأتي لتوكيد النفي. نحو قوله تعالى: ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الفاتحة 7] ، فـ(لا) زائدة، لتوكيد النفي، قالوا : وتعين دخولها في الآية، لئلا يتوهم عطف (الضالين) على (الذين).

ب-7: **أنْ** :

مع تعدد المعاني الوظيفية لهذه الأداة ، فإنه ينبغي التفريق سياقيا بين هذه الوظائف خصوصا ما تكون فيه زائدة للتوكيد، ومن المواضع التي قال النحاة إنها زائدة فيها قولك : " لما أن جاء زيد قمت" [287] .

ومما ينبغي الوقوف عليه في هذا الصدد ما أكد عليه عبد القاهر الجرجاني من أن هذه الحروف لا تزاد للفظ بعدها، وإنما ينبغي القول بزيادتها إلى الجملة بأسرها : « واعلم أن من أصول هذا الباب: أن من حق المحذوف أن المزيد أن ينسب إلى جملة الكلام، لا إلى الكلمة المجاورة له، فأنت تقول إذا سئلت عن ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف 82] في الكلام حذف، والأصل: أهل القرية، ثم حذف الأهل، تعني حذف من بين الكلام، وكذلك تقول » [288].

ج/ القسم :

ارتبط مفهوم القسم مع تعدد أشكاله وأدواته في اللغة العربية بمعنى التوكيد، إلى حد يمكن القول فيه إن القسم هو التوكيد والعكس غير صحيح، و من نصوص سيبويه في هذا المعنى : « اعلم أنّ القسم **توكيد لكلامك** ، فإذا حلفت على فعلٍ غير منفيّ لم يقع لزمته اللامُ. ولزمت اللام النونُ الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة وذلك قولك: "والله لأفعلنّ" » [289]، ويلحق بالقسم بالله – وظيفيا- أفعال فيها دلالة القسم وهو ما أكد عليه إمام النحاة بقوله : « واعلم أنّ من الأفعال أشياء فيها معنى اليمين، يجري الفعل بعدها مجراه بعد قولك "واللَّه" وذلك قولك: "أقسم لأفعلنّ" و"أشهد لأفعلنّ" و"أقسمت باللَّه عليك لتفعلنَّ".وإن كان الفعل قد وقع وحلفت عليه لم تزد على اللام؛ وذلك قولك: "واللَّه لفعلت"» [290]، وهناك حروف كثر استعمالها للدلالة على القسم يذكرها النحاة مع حروف الجر تصنيفا لها من ناحية الإعراب دون أن يغطي ذلك على معناها الوظيفي في كونها من ناحية المعنى دالة على القسم وما يؤديه من

---

[287].) الأصول في النحو. 237/1

[288].) أسرار البلاغة . ص 295

[289].) الكتاب . 3 / 104

[290].) الكتاب . 3 / 104- 105

توكيد للكلام ، وهذه الحروف هي : (التاء والباء والواو ..) ، كما أن القسم نوعان : صريح كما مرّ ، وغير صريح وهو ما لا يعلم بمجرد لفظه كون الناطق به مقسما، ويؤدى ببعض الأفعال التي تحمل معجميا دلالة القسم كـ(علمت ، شهدت ، نشّدتك الله وعمّرتك الله ، ...) [291]

هذا، ويحدد النحاة جملة القسم انطلاقا من خصوصية تركيبها مشابهة لها بجملة الشرط رغم اختلاف الجانب الدلالي لهما – فالشرط قضية احتمالية أو ما يقاربها والقسم تأكيد وإقرار – يقول الزمخشري في تحديدها وبيان أركانها : « جملة فعلية أو اسمية تؤكد بها جملة موجبة أو منفية نحو قولك: بالله، وأقسمت، وآليت، وعلم الله، ويعلم الله، ولعمرك، ولعمر أبيك، ولعمر الله، ويمين الله، وأيمن الله، وأيم الله، وأمانة الله، وعلي عهد الله لأفعلن أو لا أفعل، ومن شأن الجملتين أن تتنزلا منزلة جملة واحدة كجملتي الشرط والجزاء، ويجوز حذف الثانية ها هنا عند الدلالة جواز ذلك ثمة. فالجملة المؤكد بها هي القسم، والمؤكدة هي القسم عليها، و الاسم الذي يلصق به القسم ليعظم به ويفخم هو المقسم به» [292].

د/ الاشتغال :

الاشتغال مصطلح نحوي له صلة وثيقة بنظرية العامل، و يطلق على تركيب يتقدم فيه اسم، ويتأخر عنه فعل قد عمل فيه ضمير ذلك الاسم أو سببيّه – وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق – ومثال المشتغل بالضمير:" زيدا ضربته" و"زيدا مررت به"ومثال المشتغل بالسببي:" زيدا ضربت غلامه" [293].

و ينص النحاة في باب الاشتغال أنه يجب ألا يقدر مثل المذكور، وذلك لوجود المانعين التاليين :

– **المانع الصناعيّ** : نحو قولنا :" زيداً مررتُ به " إذ تقدير المذكور يقتضي تعدي القاصر بنفسه ولذلك وجب أن يقدر جاوزت، فيكون التقدير "جاوزت زيدا مررت به" .

– **المانع المعنوي** : نحو قولنا :" زيداً ضربتُ أخاه" ، وذلك أن تقدير المذكور خلاف الواقع، إذ الضرب لم يقع بزيد، و لذلك كان التقدير " أهنت ضربت أخاه " .

---

[291].) همع الهوامع . 2/ 497 - 498 .

[292].) المفصل في علم العربية . ص 344 .

[293].) شرح ابن عقيل . 405/1 .

وليس المانعان مع كل متعدٍ بالحرف، ولا مع كل سببي، ألا ترى أنه لا مانع في نحو : "زيداً شكرتُ له" لأن شكر يتعدى بالجار وبنفسه، وكذلك الظرف نحو : "يوم الجمعة صمت فيه " لأن العامل لا يتعدّى إلى ضمير الظرف بنفسه، مع أنه يتعدى إلى ظاهره بنفسه، وكذلك لا مانع في نحو:" زيداً أهنتُ أخاه" لأن إهانة أخيه إهانة له، بخلاف الضرب [294].

والغرض من جملة الاشتغال هو التوكيد، ولكنه توكيد قاصر على الاسم الذي تقدم على الفعل وحده لا يتعداه إلى غيره مما سبقه أو تأخر عنه ، لأنه لو أريد توكيد ما بعده جيء بما يحقق هذا الغرض[295] نحو قوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ ﴾ [يوسف4]

ولعل معنى التوكيد في هذا التركيب يكون من جهة أن اللفظ ذكر مرتين ظاهرا ومضمرا ، ففي أول مرة يذكر اللفظ دون إسناد إليه أو إخبار عنه ثم يثنى بذكره مخبرا عنه ومسندا إليه، ويفرّق لنا الزمخشري بين تقديم المفعول دون أن يشتغل الفعل بضمير ذلك المفعول، كما في ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [الفاتحة 5] ، وبينه حين يشتغل الفعل بضميره، وذلك كقوله تعالى : ﴿ وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ ﴾ [البقرة 40]، فقد قال في الوجه الثّاني : « وهو من قولك : زيدًا رهبته، وهو أوكد في إفادة الاختصاص من ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ »[296] . ويبدو أنّ هذا التوكيد إنّما جاء من تكرار المعنى كما يقول النحاة في باب الاشتغال، وكما صرّح به الزمخشري في تفسيره لقوله عزّ وجلّ : ﴿ فَإِيَّٰىَ فَٱعْبُدُونِ ﴾[العنكبوت 56][297].

هـ – باب التمييز وفكرة التحويل :

من المعلوم أن التمييز من الوظائف النحوية التي تخضع لقواعد التحويل، ولا تعرف علاقته الأصلية إلا بإعادة التركيب إلى أصله وهو ما يفسر عدم ظهور العلاقة عند ذكرين طرفي الإسناد مثلا في قولنا : " انشرح الأب) لعدم خضوع هذه النسبة الإسنادية إلى لقانون التوارد المعجمي ولكن إضافة التمييز " صدرا" يفسر هذه العلاقة ويظهر العلاقة الأصلية المتمثلة في جملة " انشرح صدر الأب" وما سنركز عليه في هذا المبحث الفرق المعنوي بين التركيبين: الأصلي "

---

[294].) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . 2 / 516 .

[295]) أحمد مختار البروة ، **أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم دراسة تحليلية لنموذجين** (الاشتغال طبيعته وإعرابه – التوكيد بـــ(إن) النافية) . مؤسسة علوم القرآن . دمشق ، بيروت . ط1 . 1985 .ص 22 – 23 .

[296].) الكشّاف . 65/1 .

[297].) انظر : نفس المصدر . 252/4 .

انشرح صدر الأب " والمحول : " انشرح الأب صدرا" مع إخضاعه للقانون الوظيفي للغة " كل تغيير في المبنى يؤدي إلى التغيير في المعنى " فقد لجأ المتكلم في هذه الجملة إلى تغـــيير العلاقـــات التركيبية بين العناصر طلبا لمعنى مختلفا متمثلا في التوكيد وهو ما شرحه الزمخشري بقولـــه : « واعلم أن هذه المميزات عن آخرها أشياء مزالة عن أصلها ألا تراها إذا رجعت إلى المعنى متصفة بما هي منتصبة عنه ومنادية على أن الأصل "عندي زيت رطل" و"سمـــن منـــوان" و"دراهـــم عشرون" و"عسل ملء الإناء" و"زبد مثل التمرة" و"سحاب موضع كف" وكـــذلك الأصـــل وصف النفس بالطيب والعرق بالتصبب والشيب بالاشتعال، وأن يقـــال: "طابـــت نفســـه" و"تصبب عرقه" و"اشتعل شيب رأسي" لأن الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل والسبب في هذه الإزالة **قصدهم إلى ضرب من المبالغة والتأكيد** » [298].

و- التأكيد بالجملة الاسمية :

إذا كانت الجملة لمجرد الإخبار المجرد وبالمقابل تعد الجملة الاسمية شكلا مـــن أشـــكال التوكيد[299] لما تفيده من ثبوت الحكم أو الوصف، فإن ذلك جعل علماء اللغة يقولون **إن** اسمية الجملة كما تكون في الإثبات لتأكيد الإثبات، فكذا في النفي يكون لتأكيـــد النفـــي لا نفـــي التأكيد[300].

ز- ضمير الفصل :

ويعرف بأنه ضمير يتوسط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظية وبعده، إذا كان الخبر معرفة أو مضارعاً له في امتناع دخول حرف التعريف عليه كـــ(افعل من كـــذا) أحـــد الضمائر المنفصلة المرفوعة، ليؤذن من أول أمره بأنه خبر لا نعت، **وليفيد ضرباً من التوكيـــد**. ويسميه البصريون فصلاً، والكوفيون عماداً. وذلك في قولك:" زيد هو المنطلق" و"زيـــد هـــو أفضل من عمرو"، وقال تعالى : ﴿إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ﴾ [الأنفـــال 32] [301] .وإن كان النحاة عند تعرضهم له يركزون على نقطتين أساسيتين هما : فصـــله بـــين الخـــبر والنعت، وأن الخبر معرفة أو ما قاربها من النكرات .

---

[298]) المفصل في علم العربية . ص 66-67 .

[299]) انظر : البرهان في علوم القرآن . 2/ 241 .

[300]) الكليات . ص 1055 .

[301]) المفصل في علم العربية . ص 133.

واختلاف النحاة في تسميته يؤثر في ترجيح دوره في الكلام ، إذ إن تسمية الفصل تؤذن بأنه يفصل بين الخبر والوصف، أما تسمية الكوفيون له بأنه عمـــادا أو دعامـــة تشـــرح دوره المعنوي في الكلام ، إذ إنه يدعم به الكلام أي يقوى ويؤكد [302].

ثانيا : البلاغيون :

لم تحظ الأساليب في اللغة العربية بعناية أكثر مما حظيت به لدى البلاغيين لما لها مـــن علاقة وطيدة بالمقام وأحوال المخاطب ، فضلا على أنها تعتمد في أدائها على المعاني التي يقصد إليها المتكلم، هذه المعاني التي كان لها حظها في مؤلفات البلاغيين خصوصا ما سمي بـــ(**علـــم المعاني**) الأمر الذي جعل أحد المحدثين يقول : (**إن علماء المعاني هم النحاة الحقيقيون**) [303]، ذلك أنهم أعادوا دراسة الجملة إلى مكانها الطبيعي بربطها بمقتضى الحال وأحوال المخاطـــب ، الأمر الذي ابتعد عنه النحاة في سياق اهتمامهم بالعامل النحوي وما تقتضيه صناعة الإعـــراب كما سبق وأن ذكرنا .والملاحظ أيضا عند البلاغيين أنه لم تجمع أشكال التوكيد في مبحـــث واحد بل كلما ارتبط الحديث بمعنى التوكيد أو بمقام توكيد أشبعه البلاغيون بحثا، الأمر الذي ستستفيد منه البحوث المعاصرة باستخدامها للتراث البلاغي كأهم مصدر للبحث اللغوي الذي يدخل المقام ومقتضى الحال كعنصر أساسي في الكلام .

1) مباحث التوكيد عند البلاغيين :

لقد كانت المعاني ضالة البلاغيين على خلاف النحاة في الأغلب الأعم من بحـــوثهم ، ولذلك زخرت كتب البلاغة بالأساليب ومقتضياتها وأوجه تأديتها دون تغليب جانبها الشكلي ، وهكذا فإن أسلوب التوكيد لقي عناية خاصة في البحث البلاغي لما له من صـــلة وطيـــدة بمقتضى الحال وحال المخاطبين والسامعين وأيضا الخبر في حد ذاته إذ قد يكون ممـــا لا يمكـــن تصديقه ونحوه مما يدخل في علاقة المخاطب بالسامع من جهة و بعلاقته بالرسالة الإبلاغية من جهة أخرى .

ولكي نتمكن من الإحاطة بما تركه البلاغيون في هذا المجال سنعرض فيما يلي لأهـــم المباحث التي خُص بها أسلوب التوكيد لدى البلاغيين والتي جاءت في قضايا متعددة ، و مـــن خلالها يمكننا رسم المخطط العام لهذا الأسلوب في البحث البلاغي .

---

[302].) الإتقان في علوم القرآن . 2/ 640

[303].) في النحو العربي نقد وتوجيه . ص 29

أ / الإسناد الخبري :

أول ما يتحدث عنه البلاغيون في الإسناد هو اعتبار الفائدة فيه وحاجة السامع بقدر ما يجهله أو يشك في وقوعه أو ينكره، ذلك أن "قصد المخبر بخبره إفادة المخاطب : إما الحكم أو كونه عالما به ويسمى الأول فائدة الخبر والثاني لازمها ، وقد يترل العالم بهما مترلة الجاهـــل ، لعدم جريه على موجب العلم ، فينبغي أن يقتصر من التراكيب على قدر الحاجة " ومن ثم قد قسموا الخبر إلى ثلاثة أقسام [304]:

- **الابتدائي** : إن كان خالي الذهن من الحكم والتردد فيه ، استغني عن **مؤكدات** الحكم .
- **الطلبي** : إن كان مترددا فيه طالبا له ، حسن **تقويته بمؤكد** .
- **الإنكاري** : و إن كان منكرا وجب **توكيده بحسب الإنكار**، كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام، إذ كذبوا في المرة الأولى : ﴿إِنَّآ إِلَيۡكُم مُّرۡسَلُونَ ﴾ [يـــس 14]وفي الثانية : ﴿إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ ﴾ [يس 16].

فذكر التوكيد هنا جاء ملازما لحال المخاطب، ذلك أن غاية المتكلم تبليغ السامع بالخبر ولا يتأتى ذلك إلا إذا وصل إليه دون شائبة شك أو إنكار كما أنه إذا كان السامع خالي الذهن فإن مما يشوش عليه إتيان المتكلم بالمؤكدات وهذا مما يتنافى مع الاقتصاد في استخدام اللغة .

ب / التقديم والتأخير :

لعل أهم ما قدم من دراسات حول التقديم في الجملة العربية في الدرس الحديث اعتمد على ما خلفه البلاغيون باعتبارهم أكثر من اعتنى بهذه الظاهرة اللغوية التي لها فضل تعلق بالمعنى ، وذلك عند تقسيم التقديم إلى قسمين :

- **تقديم لا على نية التأخير** : وفيه تتغير وظيفة العنصر بتغير ترتيبه، "وذلك أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم، وتجعل له بابا غير بابه، وإعرابا غير إعرابه، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمـــل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ، ويكون الآخر خبراً له، فتقدم تارة هذا على ذاك، وأخـــرى ذاك على هذا" [305] .
- زيد المنطلق .
- المنطلق زيد .

304.) مواهب الفتاح . 1/ 19 – 20

305.) دلائل الإعجاز . ص 83 .

- **تقديم على نية التأخير** : وهو بقاء العنصر اللغوي على وظيفته الأولى مع تقديمه لغرض أسلوبي . ويكون" ذلك في كل شيء أقررته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه، كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ، والمفعول إذا قدمته على الفاعل، كقولك: منطلق زيد، وضرب عمرا زيد. معلوم أن منطلق وعمرا لم يخرجا بالتقديم عما كانا عليه من كون هذا خبر مبتدأ ومرفوعاً بذلك، وكون ذلك مفعولا ومنصوبا من أجله. كما يكون إذا أخرت [306]، وهذا القسم هو ما له صلة بأسلوب التوكيد فغالبا ما يلجأ المتكلم إلى استخدام التقديم في كلامه طلبا للتخصيص والتوكيد "[307] ، ويمثل له بقولنا :"زيدا عرفته" التي تعد تأكيدا، إن قدر الفعل المحذوف (المفسر) بالفعل المذكور (قبل المنصوب) أي: "عرفت زيدا عرفته" و إلا فتخصيص، (أي زيدا عرفت عرفته)، والرجوع في التعيين إلى القرائن وعند قيام القرينة على أنه للتخصيص يكون آكد من قولنا: "زيدا عرفت" لما فيه من التكرار[308] .

ويذهب الإمام عبد القاهر إلى أن الفعل المنفي يقتضي ما اقتضاه في المثبت، وذلك أنك إذا قلت : " أنت لا تحسن هذا"، كان **أشد** لنفي إحسان ذلك الشيء عنه من قولك :" لا تحسن هذا" ، مُدلِّلا على ذلك بأن الوجه الأول يكون في الكلام مع من هو أشد إعجابا بنفسه وأعرض دعوى في أنه يحسن ذلك الشيء، فتقابله بهذا الضرب الذي هو **أشد للنفي و أوكد له**.ومثل هذا المعنى نجده في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ﴾ [المؤمنون 59] ، إذ أفاد تقديم المسند إليه من التأكيد في نفي الإشراك عنه ما لا يفيده لو قيل : والذين لا يشركون بربهم أو بربهم لا يشركون[309] .

ويفسر القزويني المعنى الأسلوبي لتقديم المفعول ونحوه على الفعل(المسند) بأنه لرد الخطأ في التعيين كقولك:" زيداً عرفت" لمن اعتقد أنك عرفت إنساناً وأنه غير زيد، وأصاب في الأول دون الثاني، وتقول لتأكيده وتقريره :" زيداً عرفت لا غيره " ولذلك لا يصح أن يقال: "ما زيدا ضربت ولا أحدا من الناس" لتناقض دلالتي الأول، والثاني ذلك أن المعنى يكون في الجملة الأولى على أن هناك ضربا فإن قلت "ولا أحدا من الناس" تناقض الغرضان، ولا أن تعقب

306.) دلائل الإعجاز . ص 83 – 84 .

307.) نفس المصدر . ص104 .

308) سعد الدين التفتازاني ، **مختصر السعد** (**شرح كتاب مفتاح العلوم**) . ت: عبد الحميد هنداوي. المكتبة العصرية . بيروت، لبنان. ط1. 2003 . ص156 .

309) نفس المصدر . ص 106.

الفعل المنفي بإثبات ضده كقولك : "ما زيداً ضربت ولكن أكرمته " لأن مبنى الكلام ليس على أن الخطأ في الضرب فترده إلى الصواب في الإكرام، وإنما هو على الخطأ في المضروب حين اعتقد أنه زيد فرده إلى الصواب أن تقول: "ولكن عمراً". وأما نحو قولك :" زيداً عرفته " فإن قدر المفسر المحذوف قبل المنصوب أي "عرفت زيداً عرفته" فهو من باب التوكيد أعني تكرير اللفظ وإن قدر بعده أي " زيداً عرفت عرفته " أفاد التخصيص [310] .

ج/ الفصل والوصل :

الفصل والوصل مصطلحان بلاغيان يقابلان ما يعرف في الدرس النحوي بالعطف وتركه، فالوصل هو عطف جملة على أخرى بمعنى مشاركة الثانية للأولى في الوظيفة وله أدواته الخاصة كما هو معروف أشهرها الواو إذ تعتبر أم الباب، والفصل أن يترك العطف « الوصل عطف بعض الجمل على بعض، والفصل تركه »[311].

وعنصر التوكيد الذي اعتنى به البلاغيون في هذا الباب هو العطف لكمال الاتصال إذ يكون لثلاثة أمور، أولها : أن تكون الثانية مؤكدة للأولى ، والمقتضى للتأكيد دفع توهم التجوز والغلط وهو قسمان[312] :

- **الأول** : أن تنزل الثانية من الأولى **منزلة التأكيد المعنوي من متبوعه في إفادة التقرير مع الاختلاف في المعنى** كقوله تعالى :﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾[البقرة 2]فإن وزان "لا ريب فيه" في الآية وزان نفسه في قولك: "جاءني الخليفة نفسه" فإنه لما بولغ في وصف الكتاب ببلوغه الدرجة القصوى من الكمال بجعل المبتدأ " ذلك "وتعريف الخبر باللام كان عند السامع قبل أن يتأمله مظنة أنه مما يرمي به جزافا من غير تحقق فأتبع (لا ريب فيه) نفيا لذلك ، إتباع الخليفة (نفسه) إزالة لما عسى أن يتوهم السامع أنك في قولك : "جاءني الخليفة "متجوز أو ساه .

- **الثاني** : أن تنزل الثانية من الأولى **منزلة التأكيد اللفظي من متبوعه في اتحاد المعنى** ، كقوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾[البقرة 2] ، فإن هدى للمتقين معناه أن في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها حتى كأنه هداية محضة ، وهذا معنى قول "ذلك الكتاب" كما مر الكتاب الكامل ، والمراد بكماله كماله في الهداية لأن الكتب السماوية بحسبها تتفاوت في الدرجات .

---

[310]) الإيضاح في علوم البلاغة .ص 69 -70 .

[311]) نفس المصدر . ص 89 .

[312]) نفس المصدر. ص 91 -92 .

ويجدر بنا في هذا المقام أن نقف عند تحليل دقيق قدمه عبد القاهر الجرجاني أعطى من خلاله عدة أمثلة من القرآن الكريم توضّح علاقة الجملة المفصولة بسابقتها وتؤكدها، وكلها مما يمس الجمل التي تُفصل لوقوعها موقع التأكيد لما قبلها، أورد مثالا دقيقا و هو قوله تعالى:﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ [يوسف 31] إذ تظهر فيه هذه العلاقة من ثلاثة أوجه ، وجهان شبيهان بالتأكيد ، ووجه شبيه بالصفة، فقوله : ﴿ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ شبيه بالتوكيد من وجهين [313]:

أحدهما : أنه إذا كان ملَكا لم يكن بشرا ، فكان إثبات كونه ملكا **تحقيقا وتوكيدا** لنفي كونه بشرا.

والثاني : إذا قيل – في العرف والعادة – : "ما هذا بشرا "، وكان الحال حال تعظيم وتعجب من محاسن إنسان ما ، فُهم من ذلك أن الغرض من هذا الكلام أن يقال :" إنه ملَك" ، وإذا كان هذا كذلك لم يكن ذكر ذلك اللفظ والتصريح به إلا **تأكيدا للأول وتحقيقا له**.

د / الإطناب والتكرير و التطويل :

الإطناب هو أداء المقصود بأكثر من العبارة المتعارفة، وأن يخبر المطلوب بمعنى المعشوق بكلامٍ طويل، لأن كثرة الكلام عند المطلوب مقصودة؛ فإن كثرة الكلام توجب كثرة النظر، وقيل: الإطناب أن يكون اللفظ زائداً على أصل المراد[314] . وهو إما بالإيضاح بعد الإيهام ليرى المعنى في صورتين مختلفتين أو ليتمكن في النفس فضل تمكن، فإن المعنى إذا ألقي على سبيل الإجمال والإبهام تشوقت نفس السامع إلى معرفته على سبيل التفضيل والإيضاح فتتوجه إلى ما يرد بعد ذلك، فإذا ألقى كذلك تمكن فيها فضل تمكن وكان شعورها به أتم [315] .

أما التكرير فهو إيراد المعنى مرددا ومنه ما يأتي لفائدة ومنه ما يأتي لغير فائدة ، فأما الذي يأتي لفائدة فإنه جزء من الإطناب وهو أخص منه فيقال حينئذ إن كل تكرير يأتي لفائدة هو إطناب، والعكس غير صحيح ، وأما الذي يأتي من التكرير لغير فائدة فإنه جزء من التطويل، وهو أخص منه فيقال حينئذ :" إن كل تكرير يأتي لغير فائدة تطويل وليس كل تطويل تكريرا يأتي لغير فائدة "[316] ومثال التكرير قولك لمن تستدعيه :" أسرع أسرع"، فإن المعنى مردد

---

[313]) الإيضاح في علوم البلاغة .ص 176 و ما بعدها .

[314]) التعريفات . ص 46 .

[315]) الإيضاح في علوم البلاغة . ص 113 .

[316]) معجم المصطلحات البلاغية وتطورها . ص 410 .

واللفظ واحد . ومن الأمثلة التي تتردد في كتب البلاغة والتفسير للتكرير في القرآن الكريم، قوله تعالى:﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ [التكاثر 3 - 4] ، ويفهم من تكريره أنه ردع للردع والإنذار [317].

هـ/ القصر والحصر :

القصر مصطلح بلاغي يقصد به تخصيص شيء بشيء وحصره فيه، ويسمى الأمر الأول مقصوراً والثاني مقصوراً عليه، كقولنا في القصر بين المبتدأ والخبر "إنما زيد قائم" وبين الفعل والفاعل، نحو: "ما ضربت إلا زيدا"، والقصر الحقيقي: تخصيص الشيء بالشيء بحسب الحقيقة وفي نفس الأمر بأن لا يتجاوزه إلى غيره أصلاً، والقصر الإضافي، هو الإضافة إلى شيء آخر، بألا يتجاوزه إلى ذلك الشيء، وإن أمكن أن يتجاوزه إلى شيء آخر في الجملة[318].

ودلالة القصر على التوكيد يشرحها البلاغيون انطلاقا من قصر الصفة على الموصوف أو الخبر على المخبر عنه ودفع توهم مشاركة غيره له في هذه الصفة، وجاء في المفتاح شرح معنى القصر في الصفة عند السكاكي:« وحاصل معنى القصر راجع على تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثان، كقولك: "زيد شاعر لا منجم" لمن يعتقده شاعرا ومنجما، أو قولك: "زيد قائم لا قاعد" لمن يتوهم على أحد الوصفين من غير ترجيح، ويسمى هذا قصر إفراد، بمعنى أنه يزيل شركة الثاني أو بوصف مكان آخر كقولك لمن يعتقد منجما لا شاعرا : "ما زيد منجم بل شاعر" أو "زيد شاعر لا منجم" ويسمى هذا قصر قلب، بمعنى أن المتكلم يقلب فيه حكم السامع» [319].

ويذهب ابن جني إلى إطلاق مصطلح التوكيد والتثبت للاسم أو الخبر الواقع بعد (إلا) بدل الاصطلاح المعروف (أي الاختصاص أو القصر)،" وذلك أن (إلا) إذا باشرت شيئا بعدها فإنما جيء بها لتثبيته وتوكيد معناه، وذلك قولك : "ما كان زيد إلا قائما "، فزيد غير محتاج إلى تثبيته وإنما يثبت له القيام دون غيره ، فإذا قلت: "ما كان قائما إلا زيد"، فهناك قيام لا محالة فإنما أنت ناف أن يكون صاحبه غير زيد "[320]، وذلك لا لشيء إلا « لأن القصر لا يعدو أن

---

[317].) المطول . ص 494 .

[318].) التعريفات . ص 225 .

[319].) مفتاح العلوم . ص 400 .

[320]) ابن جني ، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** . ت: محمد عبد القادر عطا . دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان .ط1. 1998 . 2 / 158-159.

يكون **تأكيدا** للكلام ومبالغة في توضيح الأحكام و تثبيتها في الأذهان »[321] . وهو الأمر الذي ذهب إليه إمام النحاة سيبويه أيضا عندما تعرض لتفسير القصر الذي يستفاد من العطف بـ (لا)في نحو : "مررت برجل راكع لا ساجد" ، فذكر أنه لإخراج الشك أو لتأكيد العلم فيهما[322].

و / الاعتراض :

الأصل في بناء الكلام أن يؤتى فيه ببعض الأجزاء التي لا يتم فهم بعضها إلا بذكر الآخر كأن يكون العنصران متلازمين وظيفيا كـ(الفعل والفاعل)و(المبتدأ والخبر) و(الصفة الموصوف)أو متلازمين معنويا ووظيفيا كـ(الموصول وصلته) و(الشرط وجوابه) والقسم وجوابه، لكن قد يطرأ على نظام التلازم هذا طارئ يستوجب الفصل بين كل عنصرين بعنصر آخر لغرض ما يرمي إليه المتكلم وغالبا ما يكون التوكيد والتحقيق لكلامه، وقد اصطلح على ما يأتي بين المتلازمين بالاعتراض وهو ما حده البلاغيون بقولهم : هو " أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب بنكتة سوى ما ذكر في تعريف التكميل" [323]، أو أن تدرج في الكلام ما يتم المعنى بدونه [324] ، ومع تعدد المعاني البلاغية التي يأتي من أجلها الاعتراض، فإن أهم هذه المعاني وأولها هو التوكيد، الذي يسوق له البلاغيون عدة أمثلة من القرآن الكريم على وجه الخصوص ومن أمثلة ذلك، قوله تعالى:﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ ﴾ [لقمان14]، إذ خصص الاعتراض في هذه الآية أحد المذكورين بزيادة التأكيد في أمر علق بهما [325].

بل إن هناك من العلماء من وجه دلالة الاعتراض سياقيا في القرآن الكريم إلى معنى التوكيد، وهو ما جاء في كلام الزمخشري أثناء حديثه عن فصل بعض المعدود وبعضه رغم أن الأصل الموالاة بينهما وذلك في قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾[الأنعام 144] فيرد ذلك إلى أن الفاصل بينهما اعتراض غير أجنبي من

---

[321]) إبراهيم أنيس ، **من أسرار اللغة** . مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة .ط7. 1985.ص 190.

[322]) الكتاب . 1/ 430.

[323]) الإيضاح في علوم البلاغة . ص 118 .

[324]) مفتاح العلوم . ص538 .

[325]) الإيضاح في علوم البلاغة . ص 119 .

المعدود . وذلك أنّ الله – عزّ وجلّ– منّ على عباده بإنشاء الأنعام لمنافعهم وإباحتـــها لهـــم، فاعترض بالاحتجاج على من حرّمها، والاحتجاج على من حرّمها تأكيد وتسديد للتحليـــل، **والاعتراضات في الكلام لا تساق إلاّ للتوكيد** [326].

ز / تأكيد المدح بما يشبه الذم وتأكيد الذم بما يشبه المدح :

تأكيد المدح بما يشبه الذم وهو أن توحي العبارة الثانية بالمدح وما هي منـــه[327] ، و يفيد هذا الأسلوب التأكيد وذلك أنه كدعوى الشيء ببينة لأنك قد علقت نقيض المطلـــوب وهو إثبات شيء من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب ثابت.وهو ضربان [328]:

– **أحدهما** :وهو أفضلهما أن يستثني من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح بتقدير دخولهـــا فيها، كقول النابغة الذبياني:

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب[329]

أي إن كان فلول السيف من قراع الكتائب من قبيل العيب فاثبت شيئاً من العيب على تقدير أن فلول السيف منه وذلك محال فهو في المعنى تعليق بالمحال، و التأكيد فيه من وجهـــين: أحدهما أنه كدعوى الشيء ببينة، والثاني أن الأصل في الاستثناء أن يكون متصلاً فـــإذا نطـــق المتكلم بـــ(إلا) أو نحوها توهم السامع قبل أن ينطق بما بعدها أن ما يأتي بعدها مخرج مما قبلها فيكون شيء من صفة الذم ثابتاً وهذا ذم، فإذا أتت بعدها صفة مدح تأكد المدح لكونه مدحاً على مدح وإن كان فيه نوع من الخلابة[330].

326.) الكشاف . 2 / 92 .

327) أحمد مطلوب ، **معجم المصطلحات البلاغية وتطورها** . مكتبة لبنان ناشرون .بيروت ، لبنان ط 2 . 1993 . ص 241 .

328) سعد الدين التفتازاني ، **المطول** (**شرح تلخيص المفتاح**) .ت: عبد الحميد هنداوي . دار الكتب العلمية . بيروت، لبنان . ط2 . 2007 . ص 673-674 .

329) الحموي، **خزانة الأدب وغاية الأرب** . ت : عصام شعيتو . دار ومكتبة الهلال . بيروت، لبنان . ط1 . 1987 . 1/ 244 .

330.) الإيضاح في علوم البلاغة . ص 209 .

- **والثاني** : أن يثبت لشيء صفة مدح ويعقب بأداة استثناء تليها صفة مدح أخرى له كقـــول النبي صلى الله عليه وسلم : ((أنا أفصح العرب بيد أني من قريش))[331] .وكقوله تعالى : ﴿ لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا إِلَّا قِيلًا سَلَامًا سَلَامًا ﴾ [الواقعة 25 -26]

ح / تأكيد الذم بما يشبه المدح :

وهو عكس الأول، وفيه ضربان أيضا [332]:

- **أحدهما** : أن يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم له بتقدير دخولهـــا فيـــه ، أي دخول صفة الذم في صفة المدح كقولك : " فلان لا خير فيه إلا أنه يسيء إلى من أحسن إليه "

- و **الثاني** : أن يثبت للشيء صفة ذم ويعقب بأداة الاستثناء يليها صفة ذم أخرى له، كقولك : " فلان فاسق إلا أنه جاهل" .

ط/ التتميم :

هو أن يأتي في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة، كالمبالغة، نحو قوله تعالى: ﴿ وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ﴾ [الإنسان 8]، أي: ويطعمونه على حبه والاحتياج إليه[333]. وقيل هو الكلمة التي إذا طرحت من الكلام نقص حسن معناه أو مبالغته مع أن لفظه يوهم بأنه تام، ومجيئه على وجهين: للمبالغة، والاحتياط ، ويجيء في المقاطع كما يجيء في الحشو[334].

ومن نماذج التمثيل له أيضا قول ابن نباتة السعدي :

لم يبق جودك لي شيئا أؤمله تركتني أصحب الدنيا بلا أمل[335]

فإنه استوفى ما أراده من المدح في الشطر الأول ثم احتاج إلى تتميم البيـــت وأراد إتمامـــه **بتكرار المعنى** المتقدم فيه، **استحسانا وتوكيدا** فأخرجه مخرج المثل السائر، حيث قال:" تركتني أصحب الدنيا بلا أمل" ليحصل ما أراده من **التوكيد وزيادة المعنى**، لأن المدح إذا خرج مخرج المثل كان أسير في الأرض[336].

---

331) الجزري ، **النهاية في غريب الأثر** . ت: طاهر أحمد الزاوي و محمود محمد الطناحي . المكتبة العصرية . بيروت، لبنان . 1979 . 1/ 171 .

332) المطول . ص 676 .

333) التعريفات . ص 72 .

334) خزانة الأدب . 56/9 .

335) القلقشندي، **صبح الأعشى في صناعة الإنشا** . ت: يوسف علي طويل . دار الفكر . دمشق . 1987 . ط1 . 2/ 341 .

336) خزانة الأدب للحموي . 244/1 .

ي/ التذييل :

هو أن يذيل الناظم أو الناثر كلاما بعد تمامه و حسن السكوت عليه بجملة تحقق ما قبلها من الكلام، وتزيده توكيدا [337]، أو بعبارة أخرى هو أن يأتي بجملة عقب جملة والثانية تشتمل

على معنى الأولى للتأكيد، وهو نوعان[338]:

- ما خرج مخرج المثل بأن يقصد حكم كلي منفصل عما قبله جار مجرى الأمثال كقوله تعالى: ﴿ وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾[الإسراء81]،وقوله:﴿ ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِمَا كَفَرُوا۟ ۖ وَهَلْ نُجَٰزِىٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ ﴾ [سبأ 17].

- ما ليس كذلك بأن يستقل بإفادة المراد بل توقف على ما قبله كالآية الأولى إذا جعل التقدير وهل يجازي ذلك الجزاء المخصوص.

ك/ الترديد :

هو من ألوان البديع وهناك من يسميه المجانسة، وهو أن يأتي الشاعر بلفظة متعلقة بمعنى، ثم يردها بعينها متعلقة بمعنى آخر في البيت نفسه أو في قسيم منه [339] كقول زهير :

من يلق يوما على علاته هرما يلق السماحة منه والندى خلقا [340]

ل/ المجاز :

والمجاز مشتق من قولهم جزت الطريق وجاز الموضع جوزا ومجازا وجاز به وجاوزه جوازا وأجازه وأجاز غيره وجازه سار فيه وسلكه ... والمجاز والمجازة الموضع [341]، وأول ما يطالعنا في هذا المبحث ما صرح به ابن جني مما كان في مؤلفات النحاة بقوله : « فوقوع التوكيد في هذه اللغة أقوى دليل على شياع المجاز فيها واشتماله عليها حتى إن أهل العربية

337.) خزانة الأدب . 9/ 469

338) جلال الدين السيوطي ، **شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان** . دار الفكر للطباعة والنشر. دون ط . ص 74 .

339) ابن رشيق القيرواني ، **العمدة في محاسن الشعر وآدابه** . ت: محمد عبد القادر أحمد عطا. منشورات محمد علي بيضون . دار الكتب العلمية . بيروت ، لبنان. ط1 . 2001 . 1/ 334 .

340) انظر : خزانة الأدب . 2/ 335 . ويروى أيضا : إن تلق يوما على علاته هرما تلق السماحة منه و الندى خلقا ، انظر : زهير بن أبي سلمى ، **الديوان** . ت: كرم البستاني . دار صادر. بيروت . دون ط . ص 43 .

341) لسان العرب . 5 / 326 . مادة (جوز) .

أفردوا له بابا لعنايتهم به وكونه مما لا يضاع ولا يهمل مثله كما أفردوا لكل معنى أهمهم بابا كالصفة والعطف والإضافة والنداء والندبة والقسم والجزاء ونحو ذلك »[342].

وهو مصطلح يقابل الحقيقة في تعريفه ، وإذا كانت الحقيقة هي ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة فإن المجاز هو ما كان بضد ذلك وإنما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة، وهي: الاتساع، والتوكيد، والتشبيه. فإن عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة[343].

ويشرح علماء البلاغة هذه الدلالات العامة للمجاز في مثل قوله تعالى : ﴿ وَأَدْخَلْنَٰهُ فِي رَحْمَتِنَآ ﴾ [الأنبياء 75] فيعدونه مجازا ، وفيه الثلاثة المذكورة[344] :

- أما الاتساع : فهو أنه زاد في أسماء الجهات والمحال اسماً، وهو الرحمة.
- وأما التشبيه : فأنه شبه الرحمة وإن لم يصح دخولها بما يصح دخوله.
- وأما **التوكيد** : فهو أنه أخبر عما لا يدرك بالحاسة؛ تعالياً بالمخبر عنه، وتفخيماً له إذا صير بمترلة ما يشاهد ويعاين .

وكذلك قوله سبحانه: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا ﴾ [يوسف 82]فيه المعاني الثلاثة وسنقتصر على معنى التوكيد فيها كما فسره ابن جني بقوله :« وأما التوكيد فلأنه في ظاهر اللفظ إحالة بالسؤال على من ليس من عادته الإجابة، فكأنهم تضمنوا لأبيهم عله السلام أنه إن سأل الجمادات والجبال أنبأته بصحة قولهم. وهذا تناه في تصحيح الخبر، أي لو سألتها لأنطقها الله بصدقنا، فكيف لو سألت مَن مِن عادته الجواب[345].

فوقوع التوكيد في هذه اللغة أقوى دليل على شياع المجاز فيها واشتماله عليها؛ حتى إن أهل العربية أفردوا له باباً لعنايتهم به، وكونه مما لا يضاع ولا يهمل مثله؛ كما أفردوا لكل معنى أهمهم باباً؛ كالصفة والعطف والإضافة والنداء والندبة والقسم والجزاء ونحو ذلك [346].

وقد بالغ ابن جني في تصوره للمجاز إلى درجة أنه عدّ منه قولنا: " قام زيد " ونحوها مجازا ولذلك فإن قولنا :"قام زيد قياماً" "وجلس عمرو جلوساً"و"ذهب سعيد ذهابا" من باب

342.) الخصائص . 2/ 451 .
343.) نفس المصدر . 2 / 442 .
344.) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر . 1/ 352 .
345.) الخصائص . 2 / 447 .
346.) نفس المصدر . 2 / 451 .

تأكيد المجاز عنده بالمصدر. وكذلك يكون قوله سبحانه: ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ﴾ [النساء 164]، من هذا الوجه مجازا على ما مضى [347].

وبعد هذا العرض السريع للمباحث التي خص بها البلاغيون أسلوب التوكيد بما يتلاءم مع طبيعة الدرس البلاغي وأهدافه تجدر الإشارة ، إلى أن الدرس العربي الحديث قد استفاد كثيرا مما تركه هؤلاء العلماء ، خصوصا العلامة عبد القاهر الجرجاني الذي اعتمده كثير من الدارسين المحدثين كأهم مصدر للنحو الذي يعنى بالتراكيب وربطها بمقتضى الحال .

م / **التعريف** :

المعرف بلام العهد بمنزلة تكرار العلم [348] قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا، نحو : " زيد الأمير"[349]، وإذا كان الغالب في الخبر أن يكون نكرة لإتمام الفائدة فإن مجيئه بزيادة في المبنى يكون لتقريره وتأكيده . ولذلك فسر خروجه عن الأصل من ناحية تعيينه لا يكون إلا لغرض بلاغي هو التأكيد والحصر ، مثل : " زيد هو الشاعر"[350] .

ثالثا : التوكيد عند الأصوليين :

لعل أهم ما حظيت به اللغة العربية من دراسة في الجانب المعنوي كان من إنجاز الأصوليين على اعتبار أن هدف دراساتهم للغة كان منصبا على القرآن الكريم وسياقاته اللغوية وغير اللغوية لاستنباط أحكامه واستجلاء معانيه، الأمر الذي جعل بحوثهم أكثر دقة وأقرب لإدراك الحقائق اللغوية .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأصوليين اعتنوا أكثر بالمعاني التأسيسية للعناصر اللغوية بينما عدوا التوكيد فرعا في الكلام، فقد جاءت عبارتهم : "والأصل في الدلالات اللفظية إنما هو التأسيس"[351]، بل إنه إذا احتمل الكلام التأسيس والتوكيد حمل على التأسيس، وهو الأصل وهو أمر يتكرر في معالجتهم لهذا الأسلوب من خلال النصوص التي يتعرضون لها في النص القرآني، وقد جعلوا لذلك قاعدة عامة ينطلقون منها في فهم الدلالات المستفادة من النصوص

347.) نفس المصدر . 2/ 456 .

348.) الكليات . ص1065 .

349) بهاء الدين السبكي، **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح** . ت: خليل إبراهيم خليل. منشورات محمد علي بيضون. دار الكتب العلمية .ط 1 . 2001 . 1/ 61 .

350.) المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها . 1/ 364 .

351) الآمدي ، **الإحكام في أصول الأحكام** . ت: الشيخ إبراهيم العجوز . منشورات محمد علي بيضون. دار الكتب العلمية . بيروت ، لبنان دون ط . 2 / 472 .

القرآنية (التأسيس أَولى من التأكيد) ويفسرون ذلك بأنه إذا دار اللفظ بينهما؛ تعين على التأْسيس، وذلك كقول الآمدي : « وهو أولى لعظم فائدته » [352] .

ولعل ذلك يعود إلى أصل من أصولهم اللغوية التي تبحث في اللغة انطلاقا من تأديتها للمعاني التبليغية، فكانت فائدتها التأسيس وتعريف ما ليس معروفا لنا، وفائدة التأسيس أصل، وفائدة التأكيد تبع، فكان حمله على التأسيس أولى" [353]، وهذا لا يعني إهمالهم لأسلوب التوكيد الذي تعددت أشكاله ومواضعه في القرآن الكريم، وإن كان لهم بعض الخصوصية في التناول كما سنعرضه من مباحث لهم فيما يلي :

من مباحث التوكيد عند الأصوليين :

لقد تناول الأصوليون التوكيد ودلالاته في النص القرآن في ضوء المعنى وما تنصرف إليه التراكيب من دلالات سياقية، وذلك بما يتوافق وورود هذه التراكيب في القرآن الكريم، وغالبا ما يشترك الدرس الأصولي مع الدرس النحوي في بحث قضاياه اللغوية، غير أنه ينفرد ببعض الآراء الخاصة عنه وإن شاركه في بعض منها، وقد لاقت قضايا التوكيد نفس الاهتمام، وإن عولجت وفق المنهج اللغوي الأصولي الذي يخضع الظاهرة اللغوية لما يتناسب مع النص القرآني في سياقه الأكبر ومنطقه الخاص تركيبا ودلالة .

وأول ما يطالعنا من آراء خاصة بالفكر اللغوي الأصولي هو معالجتهم لوجود التوكيد أصلا في لسان العرب وفي القرآن الكريم ، فقد عولجت القضية انطلاقا من المعنى الذي يؤكد وجوده في اللغة ومن كونه ارتبط بالمجاز وهو أمر فيه نقاش وخلاف بين العلماء ويمكننا أن نسلط الضوء على أهم ما عالجه علماء الأصول حول هذا الأسلوب في المسائل التالية [354]:

– الجمهور على وقوعه في القرآن والسنة، وهناك من قال ليس فيهما تأكيد ولا في اللغة، بل لابد أن يفيد معنى زائدا على الأول، واعترض الملحدون على القرآن والسنة بما فيهما من التأكيدات، وأنه لا فائدة في ذكرها وأن من حق البلاغة في النظم إيجاز اللفظ واستيفاء المعنى، فالإفادة خير من الإعادة، وظنوا انه إنما يجئ لقصور النفس عن تأدية المراد بغير تأكيد، ولهذا أنكروا وقوعه في القرآن، وهو رأي يدفعه أغلب علماء الأصول بالقول إن القرآن نزل على

---

[352].) نفس المصدر 2. /400 .

[353].) الإحكام للآمدي . 3 / 22 .

[354] .) البرهان في علوم القرآن . 2 / 237 .

لسان القوم، وفي لسانهم التأكيد والتكرار و لولا وجوده لم يكن لتسميته تأكيدا فائدة، فـــإن الاسم لا يوضع إلا لمسمى معلوم لا فائدة فيه بل فوائد كثيرة .

- حيث وقع فهو حقيقة، وزعم قوم أنه مجاز لأنه لا يفيد إلا ما أفاده المذكور الأول، وذهب بعضهم إلى القول بأن "من سمى التأكيد مجازا فيقال له إذا كان التأكيد بلفظ الأول نحو "عجل عجل" ونحوه فإن جاز أن يكون الثاني مجازا جاز في الأول لأنهما في لفظ واحد، وإذا بطل حمل الأول على المجاز بطل حمل الثاني عليه لأنه قبل الأول" .

- أنه خلاف الأصل فلا يحمل اللفظ على التأكيد إلا عند تعذر حمله على مدة محددة.

وتعرض الأصوليون لأسلوب التوكيد بمعناه الواسع من خلال النصوص الـــتي يتعلـــق الحكم فيها به، خصوصا إذا تعلق الأمر بورود اللفظ دالا على التوكيد دلالة صريحة، وحمله على غيره لا يصح لغويا أو عقليا، كما يقول السرخسي: « فلا يصلح نفس الخبر مرجحا للخبر إلا باعتبار زيادة توكيد من لفظ شهادة أو يمين فهما للتوكيد، ألا ترى أن كلمات اللعان شرع فيها لفظ الشهادة واليمين للتوكيد، وزيادة العدد أيضا للتوكيد » [355].

1- دلالة المنطوق والمفهوم :

لعلّ أهم مصطلحين يقف عليهما الباحث في الدرس اللغوي عنـــد الأصـــوليين همـــا مصطلحا : المنطوق، والمفهوم، ويعنون بالأوّل « ما دلّ عليه اللفظ في محلّ النطق، أي يكـــون حكمًا للمذكور وحالاً من أحواله »[356]، كما يعنون بالثاني – وهو الأهمّ عنـــدنا هنـــا – خلاف الأوّل، أي ما دلّ عليه اللفظ لا في محلّ النطق، بأن يكون حكمًا بغير المذكور وحـــالاً من أحواله، وهو ينقسم عندهم إلى قسمين : أحدهما، مفهوم الموافقـــة، وثانيهمـــا، مفهـــوم المخالفة، لأنّ حكم غير المذكور إمّا موافق لحكم المذكور نفيًا أو إثباتًا، أو لا[357] .

وممّا له علاقة بدلالة التوكيد في هذا الباب ما يذكره الأصوليّون – عند حديثهم عـــن فهم الحكم في محل السكوت بالنظر إلى فائدة تخصيص محل النطق بالذكر دون غيره – من أنّ فائـــدة التخصيص بالذكر في مفهوم الموافقة إنّما هو تأكيد مثل حكم المنطوق في محلّ المسكوت عنه،

---

[355]) السرخسي ، **أصول السرخسي** . ت : أبو الوفا الأفغاني . دار المعرفة . بيروت ، لبنان.دون ط . 1 / 334 .

[356]) الشوكاني ، **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول** . منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلميـــة. بيروت ، لبنان . دون ط . ص 266 .

[357]) كشاف اصطلاحات الفنون . 474/3 .

وفائدة التخصيص بالذكر في مفهوم المخالفة إنّما هو نفي مثل حكم المنطوق في محلّ السكوت، وأنّ ذلك مما لا يعلم من مجرّد تخصيص محلّ النطق بالذكر، دون نظر عقلـــيّ يتحقّـــق بـــه أنّ التخصيص للتأكيد أو النفي . ولا يكون ذلك إلا بالنظر إلى حكمة الحكم المنطوق به، فـــإنْ عُرف تحقّقها في المحل المسكوت عنه، وأنّها أولى باقتضائها الحكم فيه من الحكم في محلّ النطق، عُلم أنّ فائدة التخصيص التوكيد، وأنّ المفهوم مفهوم الموافقة، وإن لم تُعلم حكمـــة الحكـــم المنطوق به، أو عُلمت غير أنّها لم تكن متحقّقة في محلّ السكوت، أو كانت متحقّقة فيه لكنها ليست أوْلى باقتضاء الحكم فيه، عُلم أنّ فائدة التخصيص إنّما هي النفي، وأنّ المفهوم مفهـــوم المخالفة[358] .

2- الزيادة في القرآن :

لقد عالج الأصوليون قضية الزيادة في القرآن الكريم شأنهم في ذلك شأن النحاة ، غـــير أنهم لم يلتفتوا إلى مسألة العمل النحوي مما كان سيصرفهم عن دلالاتها في النص ، وإنما نظروا إلى قضية الزيادة من منطلق معنوي فيرد القول بالزيادة أو يؤيدها، ومن ثم انقسم علماء الأصول في نظرتهم لقضية الزيادة في القرآن الكريم إلى قسمين، ولكل قسم تخريجه المنهجي للرأي الذي يقول به وذلك على النحو التالي[359] :

- قسم يرى أن كلام الله مما لا يصح القول عنه إن فيه لفظا زائدا، فجاءت عبارتهم في ذلك " لا زائد في القرآن " وذلك أنه لا يجوز أن يقال : فيه زائد إلّا بتأويل، فإن واضع اللغة لا يجـــوز عليه العبث، فليس فيها لفظ زائد لا لفائدة ، أما قول العلماء عن بعض الحروف إنها زائدة: مثل "ما "زائدة و" الباء" ونحوها، فمرادهم أنَّ الكلام لا يختل معناه بحذفها أي : لا تتوقف دلالتـــه على معناه الأَصليِّ على ذكر ذلك الزائد لا أنه لا فائدة فيه أصلا ، فإن ذلك لا يجوز من واضع اللغة فضلا عن كلام الحكيم.

- والقسم الثاني يربط طبيعة النص القرآني باللغة العربية التي نزل بها ومن ثم يقر بالزيادة ، وإن كان يحملها على معان مختلفة أهمها التوكيد ، فقد ذكر صاحب البحر المحيط قولاً لابن الخشاب في المعتمد مفاده أنّ الأكثرين ذهبوا إلى جواز إطلاق الزائد في القرآن نظرا إلى أَنّه نزل بلسان القوم وبِمتعارفهم ، وهو في كلامهم كثير ، ولأَن الزيادة بـــإزاء الحـــذف هـــذا للاختصـــار

---

[358]) الإحكام للآمدي . 3 / 69 .

[359]) الزركشي ، **البحر المحيط في أصول الفقه** . ت: الشيخ عبد القادر عبد الله العاني. وزارة الأوقاف والشؤون الدينية . الكويت . ط2 . 1992 . . 2 / 97 .

والتخفيف ، وذلك للتوكيد والتوطئة، ولا خلاف بينهم أن في التنزيل محذوفات جاءت للاختصار لمعان رائقة ، فكذلك تقول في الزيادة [360].

ولعل ما يلفت الانتباه في هذا الخصوص هو ما ذهب إليه بعض الأصوليين عندما نظر إلى الزيادة في الكلام، على أنها دالة على التوكيد مما يجعل المفهومين مترادفين ، ومن ثم نفهم منه أن القول بمصطلح الزائد في القرآن الكريم يقصد به التوكيد ، ولذلك جاءت عبارتهم : « جميع ما قيل فيه **زائد ففائدته التوكيد** لأن الزيادة في الكلام تقتضي أن ذلك لم يصدر عن غفلة وإنما صدر عن قصد وتأمل وذلك من فوائد التوكيد اللفظي »[361] .

وهكذا فإننا نفهم من تفسيرهم للزيادة بحسب المعنى الذي جاءت في الكلام لأجله أن نفي الزيادة عند هؤلاء إذا كانت بالمعنى اللغوي الذي يفهم منه أنه يمكن الاستغناء عنها دون تغير في المعنى، وهم بهذا يتفقون جميعا على المعاني التي تأتي الألفاظ التي تتصف بالزيادة بها ذلك أن إدراك العلاقات المعنوية المستفادة من النص القرآني تقضي بتفسير هذه الألفاظ التي تسمى زائدة بكونها جاءت لفوائد ومعان تخصها فلا يقضى عليها بالزيادة . وممن كان يرى هذا ابن درستويه، « والتحقيق أنه إن أراد القائل بالزيادة إثبات معنى لا حاجة إليه فهذا باطل التحقيق ولا يقوله أَحد ، لأنه عبث فتعين أن إلينا به حاجة لكن الحاجة إلى الأشياء قد تختلف بحسب المقصد فليست الحاجة إلى اللفظ الذي عد هؤلاء زيادة كالحاجة إلى اللفظ الذي رأوها مزيدة عليه ، لأَنّ هذا بالاتّفاق منّا ومنهم إن اختلّ اختلفت به الفائدة فلم يكن الكلام دونه كلاما والذِي سمّوه زائدا إن اختلّ به كانت الفائدة دونه ، والجملة مقتصرا بها على ما يميِّزه أكثرية فائدة وأقرب ، وعلى هذا يرتفع الخلاف » [362].

3 – الحقيقة والمجاز في القرآن :

إن أول ما نقف عليه عند الإطلاع على ما أولاه الأصوليون من عناية بظاهرة المجاز في القرآن الكريم لا تبتعد كثيرا عما ناقشوه في قضية الزيادة والبداية كانت في مناقشة وجوده أو عدم وجوده في القرآن الكريم ، مما جعل الإقرار به أو نفيه هما الطريقان الرئيسيان لمعالجة هذه الظاهرة اللغوية، وفي هذا الصدد نجد أن بعضهم يعتبرون أن من أنكر المجاز في القرآن ، فقد

---

[360].) البحر المحيط في أصول الفقه . 1 / 459 - 460 .

[361].) البحر المحيط في أصول الفقه . 1 / 459 .

[362].) نفس المصدر . 1 / 460 .

ذهب إلى أن القرآن نزل بلسان غير عربيّ ؛ لأن في اللسان العربي مجازا وحقيقة والقرآن نـــزل على لغتهم ومن نازع في إعطاء التسمية لأنه مجاز واستعارة؛ فقد نازع في اللفظ مـــع تســـليم المعنى المطلوب [363]، ثم إن بعض الأصوليين استدلوا على وجود المجاز في القرآن الكريم بوجود التوكيد فيه، بالإضافة إلى جانبه الجمالي في اللغة ذلك أنه"لو وجب خلو القرآن من المجاز لوجب خلوه من التوكيد وتثنية القصص والإشارات إلى الشيء دون النص" [364].بينما احتج من منـــع المجاز بأن ذهب إلى أن المجاز كذب والله تعالى ورسوله – صلى الله عليه وسلم- يبعـــدان عـــن الكذب. [365].ويرد على هذا الرأي الغزالي بكون كلمة المجاز هي من المشترك، فقد يطلق على الباطل الذي لا حقيقة له – والقرآن منزه عن ذلك- وهو ما ينكر في القرآن، وقد يطلق لفـــظ المجاز أيضا على اللفظ الذي تُجوز به عن موضوعه وهذا لا ينكر في القرآن [366]، ثم إن الدليل على وجود المجاز في القرآن وجود أشكال التوكيد، و لأنه كثيرا ما يؤتى به لرفع التجـــوز في الكلام، وكون التوكيد يرفع التجوّز إنّما يكون بالنفس والعين بالنّسبة إلى الفاعل، فإذا قلت:" جاء زيد" احتمل مجيئه بنفسه ومجيء جيشه، فإذا قلت :" نفسه" انتفى الثّاني . أمّـــا التّأكيـــد بالمصدر : " نحو ضربت ضربا "، ونحو قوله تعـــالى: ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ﴾ [النســـاء 164]، فإنّما يرفع التّجوّز عن الفعل نفسه لا عن الفاعل فإذا قلت:" قـــام زيـــد قيامـــا "، فالأصل: "قام زيد قام زيد"، فإن أردت تأكيد الفاعل أتيت بالنفس، وفي الآية إنما أكد الفعل، ولو قصد تأكيد الفاعل لقال: ((وكلم الله نفسه موسى)) [367].

و من الفروق المغفول عنها أيضا أن الحقيقة تؤكد بالمصدر وبأسماء التوكيـــد خـــلاف المجاز، فإنه لا يؤكد بشيء من ذلك، فلا يقولون : " أراد الجدار إرادة" ولا " قالت الشـــمس قولا" ، وكذلك ورود الكلام في الشرع ؛ لأنه على طريقة أهل اللغة ولهذا كان قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا قَوۡلُنَا لِشَيۡءٍ إِذَآ أَرَدۡنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [النحل 40] حقيقة على معنى التكوين- كما

363.)نفس المصدر. 2 / 183

364.) البحر المحيط في أصول الفقه .2 / 183

365.) ابن حزم ، **الإحكام في أصول الأحكام** . ت: محمّد محمّد تامر . دار الكتب العلميّة، بيروت . ط1. 2004 . 1/ 522 .

366) أبو حامد الغزالي، **المستصفى من علم الأصول** . ت: الشيخ إبراهيم محمد رمضان . دار الأرقم بن أبي الأرقم . بيروت، لبنان . دون ط . 1/ 307-308.

367.) البحر المحيط في أصول الفقه . 2 / 121 .

يقوله المعتزلة – من حيث أكده بالمصدر، وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ﴾ [النساء 164] يفيد الحقيقة وأنه أسمعه كلامه وكلمه بنفسه لا كلاما قام بغيره [368]. وعليه فإن علماء الأصول عندما يجدون صيغة توكيدية في النص القرآني تختص بقضية معينة يجعلونها دليلا على إرادة الحقيقة وهو الأمر الذي يستفيدون منه في فهم الأحكام والنصوص الشرعية وتطبيقها . وبما أنّ التّأكيد بالمصدر إنّما يرفع التّجوّز – بخلاف النفس والعين كما سبق وأن رأينا – عن الحديث لا عن المحدّث عنه فقد فهموا منه في الآية السابقة أنه ليس فيه حجة تكليمه بنفسه [369]. وإنما نفي المجاز عن الحدث في ذاته وأنه كان تكليما .

ولذلك نجدهم يحللون فكرة الزيادة في ضوء المجاز كثيرا، خصوصا عند التعرض للحروف الزائدة التي يؤتى بها لغرض معنوي كما هو معلوم وغالبا ما يكون التوكيد وهو أمر يتفق فيه العلماء على اختلاف تخصصاتهم اللغوية والفقهية، ومن ذلك ما جاء في البحر المحيط من تحليل لدلالة الكاف في قوله تعالى ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ ﴾ [الشورى 11] إذ الْحرف الواحد لا يفيد بنفسه، وما لا يفيد بنفسه لا يوصف بأنه حقيقة ولا مجاز، وإنما يوصف بذلك الكلام المفيد، والكاف لا تفيد إلا بانضمامها إلى المثل، ومن ثم تعد الجملة مجازا [370].لا الكاف وحدها .

4- أقسام التأكيد وأسبابه :

يقسم الأصوليون التوكيد إلى قسمين لفظي ومعنوي – كما هو الحال عند النحاة – ولكل منهما أسباب تستدعي وجوده في الكلام وهو تفصيل سياقي ينفرد به البحث النحوي عند الأصوليين، ولا يعني ذلك أن النحاة والبلاغيين لم ينتبهوا له ولكن طبيعة البحث عند كل تخصص صرفت أصحابها إلى جانب من اللغة عمقت فيه بحثها، وهكذا كان لدراسة التوكيد عند علماء الأصول خصوصية المنهج الأصولي في البحث اللغوي رغم نقاط التشابه الكثيرة بينهم وبين علماء النحو والبلاغة فقد كان الأصوليون في دراستهم للتوكيد يحتاطون لألفاظه وأشكاله وهم بذلك يردون بعضا مما يعد توكيدا عند النحاة كما يوسعون دائرته بما وضع فيها معنى التوكيد على غير الصناعة ولذلك يبدءون في سرد أنواعه بالقول إنه صناعي يتعلق باصطلاح

---

[368].) نفس المصدر . 2 / 240

[369].) البحر المحيط في أصول الفقه. 2 / 240

[370].) نفس المصدر . 2 / 208

النحاة [لا يقصدون به أحد القسمين اللفظي والمعنوي كما هو عند النحاة] ومعنوي وأقسامه كثيرة .

وفيما يلي توضيح هذه الأقسام كما عرف في الصناعة، أما ما أطلقوا عليه (المعنوي) فسنورده في مباحثه المختلفة وذلك لتعدد صوره اللغوية والمعنوية [371] :

- **اللفظي** : يجيء لخوف النسيان أو لعدم النسيان، أو للاعتناء، وهو تارة بإعادة اللفظ وتارة يقوى بمرادفه، ويكون في المفردات والمركبات. وينبغي فيه شيئان:

- **أحدهما** : الاحتياط بإيصال الكلام إلى فهم السامع إن فرض ذهول أو غفلة .

- **والثاني** : إيضاح القصد إلى الكلام والإشعار بأنّ لسانه لم يسبق إليه و هو ما يمثله النحويون بقوله تعالى : ﴿ كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾ [الفجر 21] وجعلهم (صفا صفا) تأكيدا لفظيا مردود، فإنه ليس بتأكيد قطعا بل هو تأسيس، والمراد صفا بعد صف ودكا بعد دك ، وكذلك ألفاظه فكل منها بناء على حدته .

- **والمعنوي** : وهو إما أن يختص بالمفرد كالنفس والعين وجمعاء وكتعاء، أو بالاثنين ككلا وكلتا، أو بالجمع ككل وأجمعين .

هذا، وقد اتفق العلماء على أن التأكيد إذا وقع بالتكرار لا يزيد على ثلاث مرات يعني بالأصل، وإلا ففي الحقيقة التأكيد بمرتين، وأما قوله تعالى في المرسلات : ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴾ [المرسلات 15][372] أي بهذا فلا يجتمعان على معنى واحد فلا تأكيد، وكذلك قوله : ﴿ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ [الرحمن 13] ونحوه[373]، وهو ما يقول به السبكي كما جاء في البحر المحيط : « لم تتجاوز العرب في تأكيد الأفعال ثلاثا كما فعلوا في تأكيد الأسماء، قال تعالى : ﴿ فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا ﴾ [الطارق17]، فلم يزد على ثلاثة :" مهل وأمهل ورويد

---

[371]. نفس المصدر . 2 / 118)

[372] كررت هذه الآية في نفس السورة (19- 24 -28 – 34 – 37 – 40 – عشر مرات ، وذلك في الآيات : 54 –47 - 49)

[373]. البحر المحيط في أصول الفقه . 2 / 120)

"، وكلها لمعنى واحد »[374]. ومما يدل على صحة هذا أن العرب لا تكاد يكررون الفعل مع توكيده بالنون خفيفة ولا ثقيلة لأن تكريره مع الخفيفة مرتين كالتلفظ به أربع مرات، ومع الثقيلة كالتلفظ به ست مرات [375].

5 – الفرق بين الترادف والتوكيد والإتباع :

وهو أن تتبع الكلمة الكلمة على وزنها أو رويها إتباعا وتوكيدا –كما سبق أن عرفناه عند النحاة في بابه– وقد شبه بالتوكيد والترادف وذلك على النحو التالي [376]:

– يشبه أسماء التوكيد من حيث أنها تفيد تقوية الأول غير أن التابع وحده لا يفيد، بل شرط إفادته تقدم المتبوع عليه .

– يشبه أسماء المترادف من حيث إنهما اسمان لمسمى واحد ، وقد قيل إنهما مترادفان ، وهذا الرأي يرده الأصوليون بالقول أن التابع لا يدل على ما يدل عليه المتبوع إلا بتبعية الأول ، وإذا قطع عنه لا يدل على شيء أصلا. بخلاف المترادف، فإن كل واحد منهما يدل على ما يدل عليه الآخر وحده .

وهكذا فإن البحث الأصولي في قضية الإتباع لم يستقل عن الفكر اللغوي والنحوي في هذه القضية وراح أغلب الأصوليين يستشهدون بكلام ابن فارس وابن مالك وغيرهم ، ومن ثم كانت النتائج متقاربة في كثير من الأحيان وإن رد الأصوليون بعض القضايا التي يلمح فيها التمحل في التخريج أو عدم تطبيقها في كل المواضع و لا عجب في ذلك فإن المادة الأساسية التي يتدارسون مع اختلاف التخصصات هي اللغة العربية كما أن سبب الاختلاف يعود دائما إلى أن الكفاءة التفسيرية تختلف باختلاف المناهج والمنطلقات، وها هو الزركشي ينقل لنا ما قاله اللغويون في الفرق بين الإتباع والتوكيد: « وإن كان كل إتباع توكيدا ، وكل توكيد إتباعا في المعنى، لأن أهل اللغة اختلفوا فيهما، فمنهم من جعلهما واحدا، وأجاز أكثرهم الفرق، فجعلوا الإتباع ما لا يدخل عليه الواو نحو قولهم : "عطشان نطشان" و"شيطان ليطان"، والتوكيد ما دخل عليه الواو نحو قولهم : "هو في حلٍّ وبلٍّ "و" أخذ في كل حسن وسن "»[377] . إلا أن الأصوليين قد خالفوا أغلب اللغويين في سبب الاختلاف بين التوكيد والإتباع

---

[374].) انظر : نفس المصدر . 2/ 120

[375].) نفس المصدر . 2 / 120

[376].) البحر المحيط في أصول الفقه . 2 / 114

[377].) نفس المصدر . 2 /115

– الذي جعله أغلب اللغويين في مجيء الواو التي تمنع أن يكونا مترادفين – وذلك أنهم جعلوا الفرق بسبب أن الإتباع ما لا يختص بمعنى يمكن إفراده ، والتوكيد ما اختص بمعنى وجاز إفراده، ويدل لهذا قولهم : "هذا جائع فائع " فهو عندهم إتباع ثم يقولون في الدعاء على الإنسان : "جوعا وبوعا" فيدخلون الواو وهو مع ذلك إتباع إذ كان محالا أن تكون الكلمة مرة إتباعا ومرة غير إتباع ومن ثم يتضح أن الاعتبار ليس بالواو [378] .

وهناك من فرق بينهما من ناحية الصيغة، وذلك بأن التابع شرطه أن يكون على زنة المتبوع بخلاف التوكيد، يقول الآمدي في ذلك : « والتابع في اللفظ، فمخالف لهما فإنه لا بد وأن يكون على وزن المتبوع، وأنه قد لا يفيد معنى أصلا، كقولهم: "حس بسن" و"شيطان ليطان" »[379]. والتحقيق في هذا الرأي كما – يرى الزركشي– أن التابع يفيد التقوية، فإن العرب لم تضعه عبثا .وهذا وإن كان يجعله كالتوكيد، لأنه أيضا إنما يفيد التقوية، إلا أن التأكيد يزيد دلالة سياقية أخرى إذ يفيد مع التقوية نفي احتمال المجاز[380] وفي نفس السياق يمكن ملاحظة تركيز البحث الأصولي على بيان الفروق بين ما قد يظن به التطابق في المعنى فإنهم قد بينوا أن هناك فرقا بين الترادف والتأكيد أيضا : أن المؤكد يقوي المؤكد، وهو اللفظ الأول كقولنا : " جاء زيد نفسه" بخلاف الترادف فإن كل واحد منهما يدل على المعنى بمجرده ، والتأكيد تقوية مدلول ما ذكر بلفظ آخر مستقل ليخرج التابع .

6– باب الأمر و النهي :

و من بين القضايا التي يظهر للدارس من خلالها خصوصية البحث الأصولي في تناول أسلوب التوكيد في القرآن الكريم ما يتعرضون له عند دراستهم لأسلوب الأمر، و ذلك عندما يتعاقب أمران بمتماثلين نحو : " صل ركعتين صل ركعتين "إذ اختلف جمهور الأصوليين على المعنى في ذلك هل يكون الثاني للتأكيد؛ فيكون المطلوب الفعل مرة واحدة، أو أنه للتأسيس ومن ثم يفهم منه أن المطلوب الفعل مكررا [381].

378.) البحر المحيط في أصول الفقه . 2 /115 .

379.) الإحكام للآمدي .1 / 24 – 25 .

380.) البحر المحيط في أصول الفقه . 2 / 115 .

381.) إرشاد الفحول . ص 163 .

هذا، ومن بين ما جاء في سياق تفريقهم بين الأمر والنهي، قولهم إن تكـــرار النـــهي يقتضي التأكيد بخلاف تكرار الأمر وذلك على أحد الوجهين[382] .

من الأمثلة التي تتحقق فيها مثل هذه الصياغة للنهي قوله تعـــالى : ﴿ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ فَلْيَكْتُبْ ﴾ [البقرة 282] والأمر بالكتابة بعد النهي عن الأداء منها على الأوّل للتأكيد، واحتيج إليه لأن النهي عن الشيء ليس أمراً بضده صريحاً – على الأصح – فأكده بذكره صريحاً اعتناءاً بشأن الكتابة، ومن هذا ذهب بعضهم إلى أن الأمر للوجوب ومن فروض الكفاية ولكن الأمر لما كان لنا لا علينا صرف عن ذلك فلا تأكيد وإنما هو أمر بالكتابة المقيدة بعد النهي عن الامتناع عن المطلقة وهذا لا يفيد التأكيد لأن النهي عن الامتنـــاع عـــن المطلق لا يدل على الأمر بالمقيد ليكون ذكره بعده تأكيداً، وادعاه بعضـــهم لأنـــه إذا كـــان الامتناع عن مطلق الكتابة منهياً فلأن يكون الامتناع عن الكتابة الشرعية منهياً بطريق الأولى، والنهي عن الامتناع عن الكتابة الشرعية أمر بها فيكون الأمـــر بالكتابـــة الشـــرعية صـــريحاً للتوكيد[383].

7– دلالة بعض الأدوات على التوكيد وارتباطها بالسياق :

أ – (لا) الزائدة :

ومن مواضع عدها زائدة قوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾[الأعـــراف12] وقوله: ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ [الحديد 29] وقد اشترط بعضهم في زيادتها قصد تأكيد معنى النَفي الّذي انطوى عليه سياق الكلام، كما في قوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾ بـــدليل حذفها في قوله تعالى: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ ﴾ [ص 75]. يعني أنها توكيد للنفي المعنوي الذي تضمّنه " منعك " ولذلك قالوا إنها تزاد في الكلام الموجب المعنى إذا توجّه عليه فعل منفـــي في المعنى [384]، ويطالب بإبراز مثل هذا المعنى في مثل قوله ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ ﴾ فيه أن يقـــول اســـتقر

382.) البحر المحيط في أصول الفقه . 2 / 456 .

383.) روح المعاني . 3 / 366 .

384.) البحر المحيط في أصول الفقه . 2/ 298 .

الكلام أيضا بمعنى النفي؛ لأنه إذا كان القصد إكرام المؤمن ليعلم الكفار هوانهم[385]، فهم الآن غير عالمين بهوانهم فقد تضمن سياق الخطاب الإشعار بانتفاء العلم عنهم و"لا" هنا للنفي، أما الأولى في قوله ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ ﴾ فزائدة بالاتفاق وَهي من الأمور المتفق عليها لغويا كما جاءت عند سيبويه نصا، ومما يؤيدها قراءة ابن عباس ﴿ لِيَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾ وقراءة سعيد بن جبير ﴿ لَأَنْ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾ فهاتان الْقراءتان اعتبرهما العلماء تفسيرا لزيادة اللام في هذه الآية، أما "لا" في قوله تعالى : ﴿ أَلَّا يَقْدِرُونَ ﴾ [الحديد 29] فقد زيدت توكيدا للنفي الموجود بما توجه عليه العلم [386].

ب – (لن):

و إذا كانت (لا) تستعمل في المظنون حصوله بخلاف " لن " فإنّها تستعمل في المشكوك حصوله ، ومن ثمّ كان النفي بـ(لن) آكد [387]. والعرب تنفي المظنون بـ(لن) والمشكوك بـ(لا)، وهناك من صرح بأن التأبيد عبارة عن الزمن الطويل لا عن الذي لا ينقطع[388] وقد استعملت فيه (لا) دون (لن) فهذا يدل على أنها لمجرد النفي، والتأبيد يستفاد من دليل آخر [389].

ج – أيّما :

إن اتصال " أي " بـ(ما) يجعل هذه الأداة المركبة دالة على التوكيد لأن (ما) هذه تؤكد أداة الشرط، وزعم الزركشي في " البرهان " في باب التّأويل أنّ " ما " المتصلة بها للعموم في نحو : ((أيما امرأة أنكحت نفسها))، فاعتقد أنها" ما " الشرطية، وقد قارب الغزالي في "

---

385) بما يفهم من السياق الآية السابقة، وهي قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَءَامِنُواْ بِرَسُولِهِۦ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِۦ وَيَجْعَل لَّكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِۦ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الحديد 28]

386) البحر المحيط في أصول الفقه . 2/ 299 .

387) نفس المصدر . 2 / 299 .

388) البرهان في علوم القرآن . 4 / 237 .

389) البرهان في علوم القرآن . 2 / 260 .

المستصفى " هناك فجعلها مؤكدة للعموم، هو أقرب مما قاله الإمام إلى الصواب، لكن الصواب أنها توكيد لأداة الشرط، وهو عند النحويين من التوكيد اللفظي كأنه كرر اللفظ [390].

د – **إنما:**

اختلف الأصوليون في دلالة (إنما) وما إذا كانت دالة على الحصر، ومن ثم ناقشوا بعض المواضع التي جاء الحكم مقيدا بها كقوله – صلى الله عليه وسلم– : ((إنما الشفعة فيما لم يقسم، وإنما الأعمال بالنيات، وإنما الولاء لمن أعتق، وإنما الربا في النسيئة)) و هل يدل على الحصر أو لا ؟ فذهب جماعة من الفقهاء إلى أنه ظاهر في الحصر مع احتماله للتأكيد.وذهب أصحاب أبي حنيفة وجماعة ممن أنكر دليل الخطاب إلى أنه لتأكيد الإثبات، ولا دلالة له على الحصر وهو المختار[391].وذلك لأن كلمة (إنما) قد ترد ولا حصر كقوله: ((إنّما الربا في النسيئة)) وهو غير منحصر في النسيئة لانعقاد الإجماع على تحريم ربا الفضل،وقد ترد والمراد بها الحصر كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنَاْ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ [الكهف 110] وعند ذلك فيجب اعتقاد كونها حقيقة في القدر المشترك بين الصورتين، وهو تأكيد إثبات الخبر للمبتدأ، **نفيا للتجوز والاشتراك** عن اللفظ لكونه على خلاف الأصل، ولأن كلمة (إنّما) لو كانت للحصر لكان ورودها في غير الحصر على خلاف الأصل، فإن قيل: ولو لم تكن للحصر، لكان فهم الحصر في صورة الحصر من غير دليل– وهو خلاف الأصل– قلنا إنما يكون فهم ذلك من غير دليل أن لو كان دليل الحصر منحصرا في كلمة (إنما) وليس كذلك [392].

8– **تأكيد العموم والخصوص :**

لقد اعتنى الأصوليون بالتوكيد المعنوي شأنهم في ذلك شأن النحاة، وإن كانت نظرة علماء الأصول قد ارتبطت بجانب استعمالي يرتبط بخصوصية التركيب الدال على صيغة المؤكد، ومن ثم انصبت عنايتهم بالتفريق بين تأكيد العموم والخصوص في أصل الوضع، متخذين مما جرى على ألسنة العرب من قولهم في الخصوص:" رأيت زيدا عينه نفسه" و عدم استعمالهم

390.) البحر المحيط في أصول الفقه. 2/ 353 .

391.) والبحر المحيط في أصول الفقه . 2/ 325 .

392.) الإحكام للآمدي . 3 / 92 .

"رأيت زيدا كلهم أجمعين" وقولهم في العموم : "رأيت الرجال كلهم أجمعين" وعدم استعمالهم لتركيب : " رأيت الرجال عينه نفسه" واختلاف التأكيد يدل على اختلاف المؤكد لأن التأكيد مطابق للمؤكد [393]، وهو ما سبق أن رأيناه قد نوقش عند النحاة في توكيد ما يتجزأ بـــ(كل وأجمع) وامتناع ذلك فيما لا يتجزأ .

ومما يدل على اختلاف المؤكد عندهم اختلاف ألفاظ التوكيد لأن التأكيـــد مطـــابق للمؤكد.كما أن العرب فرقت بين تأكيد الواحد والعموم، وإنما يصح إن لـــو كـــان (كلـــهم أجمعون) تأكيدا للعموم، وليس كذلك، بل هو تأكيد للفظ الذي يجوز أن يراد به العموم وغير العموم. ومن ثم فإن قولهم :" لو لم يكن للعموم صيغة تدل عليه، لكان التكليف بالأمور العامة تكليفا بما لا يطاق".وهذا إنما يكون الرد عليه – كما جاء في الإحكام – في كونـــه يكـــون كذلك، إذ لو لم يكن ثم ما يدل على التعميم، وليس كذلك، ولا يلزم من عدم صيغةٍ تدل عليه بوضعها دون قرينة، التكليف بالمحال مع وجود صيغة تدل عليه مع القرينة [394].و لـــو كـــان قوله:" رأيت الرجال" للعموم لكان كاذبا بتقدير إرادة الخصوص، ذلك أنه إنما يكون كاذبا مع كون لفظه حقيقة في العموم، إذ لو لم يكن لفظه صالحا لإرادة البعض تجوزا ولهذا فإنه لو قال: "رأيت أسدا وحمارا أو بحرا "وكان قد رأى إنسانا شجاعا وإنسانا بليدا وإنسانا كريما لم يكـــن كاذبا، وإن كان لفظه حقيقة في غيره، وهذا بخلاف ما إذا قال:" رأيت عشرة رجال" ولم يكن رأى غير خمسة، فإن لفظ (العشرة) مما لا يصلح للخمسة، لا حقيقـــة ولا تجـــوزا. قـــولهم في الخامسة إنه لو كانت هذه الصيغ للعموم، لكان تأكيدها عبثا، ليس كذلك، فإنه يكون أبعد عن مجازفة المتكلم، وأبعد عن قبول التخصيص، وأغلب على الظن. لأنه يلزم على ما ذكروه صحة تأكيد الخاص بقولهم : "جاء زيد عينه نفسه" وتأكيد عقود الأعداد، كقوله تعالى: ﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾[البقرة 196] وما هو الجواب ههنا عن التأكيد يكون جوابا في العموم[395].

9 – باب الاحتمال :

[393].) نفس المصدر . 2 / 422 .

[394].) الإحكام للآمدي . 2 / 432 .

[395].) نفس المصدر . 2 / 433 .

المحتمل هو المجمل وقد يطلق أيضا على المشكوك فيه[396] ويدخله التوكيد ليصير محكما أي غير قابل لمعنى آخر ،يعني إنّما صلح توكيده مع أنّه بدون التّوكيد يوجب العموم والإحاطة ليصير محكما لا لما ظنّه الخصم أنّه مجمل أو مشترك فيصير بهذا التّوكيد مفسّرا ويكون هذا التّوكيد إزالة لخفائه وتعيينا لبعض مسمّياته، كالخاصّ يحتمل المجاز فتوكيده بما يقطع احتمال المجاز لا بما يفسّره فيقال :" جاءني زيد نفسه" لأنه قد يحتمل غير المجيء أي غير مجيء زيد بل يحتمل مجيء خبره وكتابه[397]، وإذا كان التوكيد يحقق أن اللفظ حقيقة مما يعني أنه يرفع احتمال التخصيص في نحو : "قام القوم كلهم "والمجاز في نحو: " جاء زيد نفسه" وهذا يدل على أن فيه فائدة جديدة ورغم ذلك يفسر العلماء مجيء التوكيد بالتقوية، و ذلك أن الاحتمال المرفوع تارة يكون اللفظ مترددا فيه وفي غيره على السواء، وتارة يكون احتمالا مرجوحا [398]:

- ورفع الاحتمال المرفوع فائدة زائدة، لأنّ تردّد اللفظ بينه وبين غيره ليس فيه دلالة على أحدهما، كما أنّ الأعمّ لا يدل على الأخص، فدفع ذلك الاحتمال تأسيس .

- أمّا الاحتمال المرجوح فهو مرفوع بظاهر اللفظ، لأنّ اللفظ ينصرف إلى الحقيقة عند الإطلاق والتَأكيد يقوي ذلك الظاهر .

10- التوكيد (أصل أو من العوارض) :

مما يكاد يجمع عليه علماء الأصول في دراستهم للمعاني اللغوية أن التكرار والاشتراك لا يثبت في الكلام أصلا وإنما هو من العوارض فلا يصار إلى إلغاء الحقيقة والاقتصار على التوكيد إلا بضرورة [399]، وقد ناقشوا ذلك من خلال التعرض لبعض ما يحتمل التوكيد وغيره كدلالة الباء في قوله تعالى : ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ ﴾ [المائدة 6] وفقا للرأي القائل إن هذا الفعل متعد فأكد بالباء كما أكد بها في قوله تعالى : ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ ﴾ [المؤمنون20] فيصير تقديره "وامسحوا رءوسكم "، ومن ثم فبعد أن يرد القول بأنها للتبعيض لأن الأداة الدالة عليه هي (من)

396.) كشاف اصطلاحات الفنون . 1/ 490

397) علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري ، **كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي** . ت : عبد الله محمود عمر . دار الكتب العلمية . ط 1. 1997. 50/2 .

398.) البحر المحيط في أصول الفقه. 2/ 119 .

399.) كشف الأسرار. 255/2 .

التبعيض ، وبما أن التكرار والاشتراك لا يثبت بأصل الوضع فلا وجه لحمله على الصلة لما فيه من معنى الإلغاء أو الحمل على غير فائدة مقصودة، وهي التوكيد[400]ومن ثم حملت هذه الباء على معنى الإلصاق وبيان هذا أنّ الباء إذا دخلت في آلة المسح كان الفعل متعديا إلى محلّه كما تقول : "مسحت الحائط بيدي" فيتناول كلّه [401] .

11– باب العزيمة والرخصة :

العزيمة اسم لما هو أصل من الأحكام غير متعلق بالعوارض [402] سميت عزيمة لأنها من حيث كانت أصولا كانت في نهاية التوكيد حقا لصاحب الشرع، وهو نافذ الأمر واجب الطاعة أما العزم فهو القصد المتناهي في التوكيد حتى صار العزم يمينا، وقال الله تعالى ﴿وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا ﴾ [طه115] أي لم يكن له قصد مؤكد في العصيان ، وقال جلّ ذكره : ﴿كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ ﴾ [الأحقاف35][403] ، ولذلك عرفه الغزالي بأنه عبارة عن القصد المؤكد[404] وأمّا الرخصة فاسم لما بني على أعذار العباد وهو ما يستباح مع قيام المحرم [405] والرخصة تنبئ عن اليسر والسهولة يقال : "رخص السعر" إذا تيسرت الإصابة لكثرة الأشكال وقلة الرغائب [406].

12 –الإخراج بعد التأكيد :

يفهم معنى الإخراج من الاستثناء الذي يعرف اصطلاحا عند علماء الأصول يعد الاستثناء من أشهر المخصصات التي اهتم بها الأصوليون، وأول ما يطالعنا في ما نحن بصدده من علاقته بالتوكيد قولهم إن الاستثناء في الأصل جيء به مقابلا للتوكيد ، فإذا قلت : "جاء القوم كلهم إلا زيدا " حققت بالاستثناء الإشكال في عموم المجيء لهم وأنه لم يتخلف منهم من لم

400.) أصول السرخسي . 1 / 228 – 229 .

401.) كشف الأسرار . 255/2 .

402.) الكليات . ص 650 .

403 (. 435 - 434 – 433 / 2 . كشف الأسرار

404.) المستصفى . 1/ 274 .

405.) الكليات . ص 650 .

406.) كشف الأسرار . 2/ 435 .

يجيء ، بينما إذا قلت : " جاء القوم إلا زيدا" حققت بالاستثناء البعض لهم [407] وسنبدأ هـذا المبحث بمثال: " جاء القوم كلهم " الذي نلاحظ مباشرة أن فيه معنى تأكيد مجيء القوم كلـهم دون استثناء، فلو خصصت هذه الجملة أكثر فقلت:" جاء القوم كلهم إلا زيد" فـأكون قـد نفيت معنى الكلية بعد أن أثبته في نفس المثال، ويتفق أهل اللغة مع الأصوليين في كون اللفظ إذا ورد فيه تأكيد يحمل على عمومه، إلا أن التأكيد يحتمل من الخصوص مثل ما يحتمل الخطـاب المؤكد ولا فرق، وقد جاء النص القرآني بذلك[408] :

- فقـال تعـالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰٓ أَن يَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴾ [الحجر 30 - 31] فجاء الاستثناء بعد تأكيدين اثنين .

- و قال تعالى: ﴿ وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ [السجدة 13] ثم جاء الاسـتثناء بقولـه: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا ۖ وَهُمْ فِى مَا ٱشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ خَٰلِدُونَ ﴾ [الأنبياء 101 - 102]

- وقال تعالى مخاطبا لإبليس: ﴿ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [ص 85] ، ثم جاء الاستثناء فيمن تاب عن إتباع إبليس، وفيمن تساوت حسناته وسيئاته التي اتبع فيهـا إبلـيس، فجاء التخصيص كما ترى بعد التأكيد، فبطل احتجاجهم بالتأكيد، ولزمهم ألا يحملوا خطابـا على عمومه أبدا، أكد أو لم يؤكد، ولزمهم الوقف أبدا وألا ينتفعوا بتأكيد ولا غيره[409] . ثم إن العموم بهذه الصيغة حقيقة واحتمال إرادة المجاز لا يخرج الحقيقة من أن تكون موجب مطلق الكلام، ألا ترى أن بعد تعين الاحاطة فيه بقوله تعـالى: ﴿ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ لا ينتفـي هـذا الاحتمال من كل وجه حتى يستقيم أن يقرن به الاسـتثناء، قـال تعـالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّآ إِبْلِيسَ ﴾ ويقول الرجل: "جاءني القوم كلهم أجمعون إلا فلانا وفلانا" [410].

وهناك من يرى تعارضا بين دلالة التوكيد ودلالة الاستثناء، كون هذا الأخـير يثبـت المجاز ويحققه، وصرح النحاة بأن اللفظ قبل الاستثناء يحتمل المجاز، فإذا جاء الاستثناء رفع المجاز

407.) البحر المحيط في أصول الفقه . 3/ 281 .

408.) الإحكام لابن حزم . 2/ 503 وما بعدها .

409.) البحر المحيط في أصول الفقه . 3/ 281 -282. وانظر : 2 / 120 .

410.) أصول السرخسي . 1 / 137 .

وقرره فاللفظ قبل الاستثناء ظني وبعده قطعي، وهذا معاكس لقول الحنفية فإنهم عدو الاستثناء من المخصصات، وعندهم أن العام قبل التخصيص قطعي وبعده ظني، ولا يوجد تعارض بين الرأيين لأن احتمال التجوز قبل التخصيص ثابت وبعده كذلك، إلا أن الاستثناء يقرر المجاز عن إخراج شيء ويحقق أن المراد ما بقي تحقيقا ظاهرا لا يخالف ما لم تأت قرينة، كما هو الحال قبل الاستثناء [411] فدخله التخصيص مع تأكيده ، وكذا قولهُ : ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [الحجر 30] إن كان الاستثناء متصلا، وهل يجري ذلك في التّوكيد اللفظي ؟ ظاهر الكلام كما جاء في " الإيضاح البياني " أنه كذلك وهو يعارض ما قاله النحاة في هذا الصدد،وأن القائل إذا قال : "قام زيد زيد" ، فإنما يفيد تقرير الكلام في ذهن السامع ، لا رفع التجوز [412]، وذلك لأن فعل القيام ليس من الأفعال المستغرب حدوثها من زيد كما أن تكرار الفاعل يؤكد ذلك، ولذلك يصح الاستثناء منه على هذا الاعتبار .

13 – المطابقة في التأكيد :

إن مفهوم المطابقة قد ارتبط بالتأكيد لدى الأصوليين كما ارتبط بها لدى النحاة، وإن كانت المطابقة عند الأصوليين تتعلق بجانب معنوي يفهم من إطلاق ألفاظ التوكيد التي تعددت صورها والمغزى من ذلك ليس تطابق الصورة الإعرابية وإنما لموافقة الألفاظ المؤكدة لمعانيها" فتأكيد الشيء ينبغي أن يكون موافقا لمعناه، ومطابقا له، وتأكيد الخصوص غير تأكيد العموم، إذ يقال: "اضرب زيدا نفسه" و"اضرب الرجال أجمعين أكتعين"ولا يقال: "اضرب زيدا كلّهم" [413].ومن المسائل التي عالج فيها الأصوليون قضية المطابقة في هذا الأسلوب مجيء البيان بعد المجمل ومتى يكون بيانا أو تأكيدا ، ليتضح لنا أن الفرق بينهما هو التطابق أو عدمه لقيام أسلوب التوكيد عليه فإذا ورد بعد اللفظ المجمل قول وفعل، وكل واحد منهما صالح للبيان، فالبيان بماذا منهما ؟ والحق في ذلك أنه لا يخلو إما أن **يتوافقا** في البيان أو يختلفا : فإن **توافقا** فإن علم تقدم أحدهما فهو البيان لحصول المقصود به، والثاني يكون تأكيدا، إلا إذا كان دون الأول في الدلالة، لاستحالة تأكيد الشيء بما هو دونه في الدلالة. وإن جهل ذلك، فلا يخلو إما أن يكونا متساويين في الدلالة، أو أحدهما أرجح من الآخر على حسب اختلاف الوقائع والأقوال

---

[411].) البحر المحيط في أصول الفقه . 4 / 97 .

[412].) نفس المصدر . 2 / 119 – 120 .

[413].) المستصفى . 2 / 63 .

والأفعال: فإن كان الأول فأحدهما هو البيان، والآخر مؤكد من غير تعيين وإن كـــان الثـــاني، فالأشبه أن المرجوح هو المتقدم لأنا فرضنا تأخر المرجوح [414].

كما أن تنوع بعض ألفاظ التوكيد ذات الدلالة الواحدة يخضع لتأصيل منطقية، إذ إن مجيء لفظ الكل أو النفس يكون بحسب المعنى الذي ينصرف إليه اللفظ ولذلك يجوز أن يقال : "اضرب القوم كلّهم " لأنّ للقوم كلّية وجزئية، أمّا زيد والواحد المعيّن ليس له بعض فليس فيه كلّ [415].

14– **دلالة التأبيد** :

التأبيد في اللغة من قولهم لا أفعله أبد الآبدين كما تقول "دهر الـــداهرين" و"عـــوض العائضين"، وقالوا في المثل:" طال الأبعد على لبد" يضرب ذلك لكل ما قدم، والأبد الـــدائم، والتأييد التخليد، وأبد بالمكان يأبد بالكسر أبودا أقام به و لم يبرحه [416] ، وقد ناقش الأصوليون هذه الدلالة من ناحية الفائدة التي تجنى من استخدامها لكونها تتقاطع معنويا مع التوكيد، ومن ثم رأوا أن لفظ التأبيد يترل مترلة التنصيص على كل وقت بعينه، بل هو في العرف قـــد يطلـــق للمبالغة، فنقول: "لازم فلانا أبدا" و"فلان أبدا يكرم الضيف" و" أدام الله ملك الأمير أبـــدا " .وإن سلمنا أنه يترل مترلة التنصيص على الأوقات المعينة، فعندنا لا يمتنع نسخ حكم الخطاب، إذا كان مقيدا بوقت معين، كما إذا قال :" صل وقت زوال الشمس ركعتين" فإنه يجوز نسخه بعد دخول الوقت وقبله على ما عرف [417].

إذا كان لفظ التأبيد يترل مترلة التنصيص على كل وقت بعينه فإنه في العرف قد يطلق للمبالغة، كما في قول القائل : "لازم فلانا أبدا "و"فلان أبدا يكرم الضيف"، و"أدام الله ملـــك الأمير أبدا ". فيقول الآمدي في بيان الفرق بين الدلالتين وما تقتضيانه من حكم : « إنْ سلمنا أنه يترل مترلة التنصيص على الأوقات المعينة، فعندنا لا يمتنع نسخ حكم الخطـــاب، إذا كـــان مقيدا بوقت معين، كما إذا قال:" صل وقت زوال الشمس ركعتين" فإنه يجوز نســـخه بعـــد

414.) الإحكام للآمدي . 3 / 27 .

415.) المستصفى . 2 / 64 .

416.) لسان العرب .3 / 68 . مادة (أ ب د) .

417.) الإحكام للآمدي . 2 / 405 .

دخول الوقت وقبله على ما عرف من أصلنا. كما أن فائدة التأبيد تأكيد الاستمرار، فإذا ورد النسخ، كانت فائدة تأكيد المبالغة في الاستمرار، لا نفس الاستمرار » [418].

15- فائدة التوكيد في القرآن :

ذكرنا سابقا أن أغلب الدارسين لأسلوب التوكيد من نحاة وبلاغيين قد بحثوا بإسهاب في الأسباب التي تستدعي استخدامه، لأن اللغة العربية تسعى في الأصل إلى الاقتصاد استخدام ألفاظها، كما أنها تقوم على مبدأ مهم لم يغب عن دارسيها على اختلاف تخصصاتهم ويتمثل في الفائدة التي تجنى من وراء اللغة والتي من خلالها يتحقق دورها الأساسي في المجتمع المتمثل في التبليغ ألا وهو مبدأ الفائدة التي تجنى من الكلام والتي هي ضالة دارس النص القرآني لاستخراج أحكامه ومعانيه، ولذلك قالوا بالتأسيس وضيقوا في التوكيد إلا أن هذا الأخير يرتبط – رغم دلالته على تكرار اللفظ أو المعنى – بدفع بعض ما قد يعلق باللفظ من مجاز أو نسيان أو غيرها مما يدور في المقام الذي يرد فيه النص أو الجملة ، وإذا كان التوكيد يقوم على تكرار اللفظ أو المعنى مما قد يوحي بانتفاء الفائدة من اللفظ المكرر فقد خرّجوا **فائدته على التأكيد وتوسيع الكلام** وإن كانت هذه الفائدة دون الفائدة المطلوبة بأصل الوضع، والإطلاق يوجب الكمال فإذا حمل كل واحد من اللفظين على فائدة جديدة باعتبار أصل الوضع كان ذلك أولى من أن يحمل على التكرار لتوسعة الكلام [419] وبهذا نكون بإزاء فائدتين في النص : فائدة تأسيسية وهي الأصل وفائدة توكيدية وهي الفرع وهو ما نفهمه من كلام الآمدي عند تعرضه لتكرار الأمر وما ينجر فهمه من ذلك إذ يقول : « وسواء قلنا إن مقتضى الأمر الوجوب أم الندب، أم هو موقوف بين الوجوب والندب، كما سبق، لأنه لو كان مقتضيا عين ما اقتضاه الأول، لكانت فائدته التأكيد، ولو كان مقتضيا غير ما اقتضاه الأول، لكانت فائدته التأسيس، والتأسيس أصل،والتأكيد فرع، وحمل اللفظ على الفائدة الأصلية أولى » [420]. ليؤكد على فكرة الفائدة في الكلام وأنها تتفاوت من سياق إلى آخر فهي فرق بين التأسيس والتوكيد، إذ يرى أن التأسيس أولى في حمل اللفظ عليه لعظم فائدته [421].

418.) كشف الأسرار . 3/ 255 . الإحكام للآمدي . 3 / 123 .

419.) أصول السرخسي . 1 / 196 .

420.) الإحكام للآمدي . 2 / 405 .

421.) نفس المصدر . 2/ 400 .

ويرتبط الحديث عن التوكيد بمفهوم الفائدة ، إذ قيام هذا الأسلوب على تكرار اللفظ أو المعنى قد يوحي بانتفاء الفائدة من ذكر اللفظ المكرر مما جعل الأصوليون يهتمون بهذه القضية ويربطونها بمفاهيم قارة عندهم منها الأخذ بالتأسيس وذلك لأن التأكيد على خلاف الأصل فلا يحمل اللفظ عليه إلا عند تعذر حمله على فائدة مجددة ، وهو معنى قولهم إنه إذا دار اللفظ بين حمله على التأسيس أو التأكيد فالتأسيس أولى لأنه أكثر فائدة .و يكتفي في تلك الفائدة بأي معنى كان، وشرط الطرطوشي – كما جاء في البحر المحيط – كونهما من مقتضى اللسان، و يكون بذلك قد حذا بها حذو اللفظ، كما لا يجوز حمله على فائدة يخرجها الفقهاء ليست من مقتضى لسان العرب، لأن ذلك وضع لغة عليهم، غير أن ذلك يرده صاحب البحر المحيط بقوله : « إن المفهوم من دلالة اللفظ ليس من باب اللفظ حتى يلتزم فيه أحكام اللفظ » [422]، وقد اتفقوا على أن المجاز أبلغ من الحقيقة وليس ذلك لأن المجاز تارة يفيد زيادة في المعنى نفسه لا تفيده الحقيقة، بل إنما يفيد تأكيد المعنى، إذ ليس قولنا : "رأيت أسدا" يفيد زيادة في مساواته الأسد عن قولنا:" رأيت رجلا مساويا للأسد في الشجاعة "، ومعنى ذلك أن المجاز أفاد تأكيد مساواة لم تفدها الحقيقة[423] .

ومن الأمثلة التي سنسوقها في هذا الإطار تحليل بعض العلماء لمعاني التوكيد كما في قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾ [هود 108] وذلك أن المجيء بـ(فيها) مؤكدا و مخرجا إياه مخرج التمكين، وقد يكون لرفع المجاز إذ لا يمنع أن يقال : "هم في الجنة خالدين في غيرها"، فأزيل هذا بالتّأكيد، ودل على أنهم في الجنة التي يدخلونها مخلّدون فيها ولا ينقلون عنها إلى جنة أخرى [424].

و يجدر بنا أن نعترف بأن البحث عن أسلوب التوكيد عند الأصوليين أمر لا بد أن يستغرق بحثا قائما برأسه للإلمام بالمصطلحات الخاصة التي تتسم بها الدراسات الأصولية مع استغراق جميع المباحث ذات الصلة بهذا الأسلوب مع ما تعرضت له من اختلافات كلية أو جزئية في كل قضية كان التوكيد طرفا للبحث فيها ، وهو أمر مر بنا في هذه الدراسة التي حاولنا مناقشة بعض القضايا التي أسهم بها الأصوليون في دراسة هذا الأسلوب إلى جانب

---

[422].) البحر المحيط في أصول الفقه . 2 / 118 .

[423].) نفس المصدر . 2/ 190 .

[424].) نفس المصدر . 2 / 120 .

البلاغيين والنحاة، وذلك على غرار ما أسهموا به في الـــدرس النحـــوي والـــدرس البلاغـــي لاشتراكهم في مادة واحدة هي اللغة العربية، ومن خلال نص يكاد يكون واحدا هو القـــرآن الكريم الذي اتفقوا على تمثيله للفصاحة والبيان العربي بتراكيبه وتعابيره وأساليبه .

الفصل الثالث:

أسلوب التوكيد في الدراسات الحديثة

المبحث الأول : التوكيد ضمن القرائن اللفظية(التوكيد اللفظي) :

أولا / التوكيد اللفظي :

إنّ ما تناوله المحدثون من ضروب التوكيد وأشكاله لا يكاد ينفصل عمّا ذكره القدماء، على اختلاف تخصصاتهم التي لها علاقة باللّغة، وذلك أن التراث النّحوي والبلاغي خصوصا قد

تناول هذه الضروب والأشكال، ولكن وفق المنهج المتبع في كلٍّ من العلمين . وقد حاول أغلب المحدثين الاستفادة من هذا التراث واستدراك نقائصه ما أمكن، وذلك بجمع ما تفرّق، وتدقيق ما مرت عليه أقلام القدماء دون تركيز أو عناية، خصوصا عمل النحاة في بعض مسائل التوكيد . وسأعتمد في هذه الدراسة على ما خلفه الدرس النحوي القديم من عبارات وإشارات في الموضوع، بالإضافة إلى ذلك سأحاول جمع ذلك مع كثير من المحاولات في الدرس الحديث التي جاء فيها أصحابها بأفكار جديدة لكنها تحتاج إلى أن يجمع عليها كل الدارسين و أن تعتمد في كتب النحو وألا تظل أفكارا خاصة بأصحابها متفرقة بين مؤلفات انتهجت فيها مناهج حديثة على سبيل الخواطر العابرة، بل أن تترسخ كمعطيات لها صلتها الوثيقة بأمثلتها التطبيقية من القرآن الكريم وكلام العرب الفصيح الذي حفظت شواهده .

هذا، و لم يقتصر نظر القدماء من دارسي اللغة على أدوات التوكيد أو أنواعه الصناعية وإنما تتبعوا جلّ صوره في القرآن الكريم وكلام العرب، لما تعرضوا للمعاني دون وضعها في أبواب نحوية خاصة بها ، فهذا أحمد ابن فارس يعقد بابا أسماه (باب الإشباع والتأكيد) لم يتعرض فيه لما يسمى التوكيد اللفظي أو المعنوي وإنما قدم صورا للتوكيد يمكننا إدراجها وظيفيا مع أشكال التوكيد في اللغة العربية، يقول في هذا الباب : « تقول العرب: "عَشَرةٌ وعَشَرة فتلك عشرون" وذلك **زيادة في التأكيد** ومنه قوله جلّ ثنـــاؤه : ﴿ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ۗ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾[البقرة 196] وإنما قال هذا لنفي الاحتمال أن يكون أحدهما واجباً، إما ثلاثة وإما سبعة، **فأُكّد** وأزيل التوهّم بأن جمع بينهما » [425]، وفي نفس السياق تعرض ابن جني لأنواع أخرى من التوكيد تحت اصطلاح التطوع المشام للتوكيد و ذلك في نحو قوله تعالى:﴿ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ﴾[النحل 51] و ﴿ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴾ [النجم 20] وقولهم : "مضى أمس الدابر"[426].

ولعل في كلام ابن جني أوضح دليل على إدراكهم الفرق الدقيق بين التوكيد الذي تجلت فيه التبعية، والتوكيد كمعنى أسلوبي يمكن ملاحظته من خلال السياق العام للجملة، إذ يقول في ذلك : « فإن قلت: فليس في شيء مما أوردته من قولك: ﴿ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [النمل23] و ﴿ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [الأنعام 102]،و﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ [يوسف 76]، اللفظ المعتاد للتوكيد، قيل: هو وإن لم يأت تابعاً على سمت التوكيد فإنه **بمعنى**

---

[425]) الصاحبي في فقه اللغة . ص 264 .

[426]) الخصائص . 2/ 267 .

التوكيد البتة؛ ألا ترى أنك إذا قلت : " عممت بالضرب جميع القوم " ففائدته فائدة قولك: " ضربت القوم كلهم" ؛ فإذا كان المعنيان واحداً كان ما وراء ذلك غير معتد به ولغواً [427].

وسنعرض في هذه الدراسة بعض النماذج لتحليل أسلوب التوكيد بتتبع عناصره اللغوية، والتي تنحصر في الغالب في صورتين هما زيادة عنصر لغوي أو أكثر ، أو تغيير نظام الجملة بإعادة ترتيبها بصورة تسمح بأداء المعنى بما يتماشى ودلالة التوكيد في الجملة ، ولذلك ارتأينا أن نجمع هذه الأدوات أو الأشكال المؤدية لمعنى التوكيد وفق قوانين التحويل التي تخضع لها، لما لهذه الطريقة من فائدة في تناول أسلوب التوكيد وما يقتضيه من تحويل في بناء الجملة، وهو أساس لا ينفك عنه، فلو عدنا إلى الأشكال التقليدية للتوكيد التي تعتمد على فكرة التكرار بصورة ما لوجدنا أنها تقوم في النهاية على قانون الزيادة، ولكنها زيادة تقتضي إعادة العنصر اللغوي بصورة مطابقة له تماما كما في التوكيد اللفظي أو بصورة في المعنى كما هي الحال مع التوكيد المعنوي.

و سنحاول التركيز على الوظيفة التي تؤديها هذه العناصر اللغوية كما بحث فيها النحاة، خصوصا ما أخذت به الدراسات المعاصرة التي أكدت بعض الصور عند القدماء وأضافت صورا أخرى كانت مهملة، وإن جاءت في الدرس الحديث مفرقة حسب تصور باحث وآخر، مما لم يكتب لها باستيفاء جميع الصور وإن كان المبدأ إعادة دراسة هذا الأسلوب في كل دراسة، ومن أمثلة ذلك ما قام به مهدي المخزومي في كتابه ((في النحو العربي نقد وتوجيه)) وخليل عمايرة في كتاب ((... منهج وصفي)) وإلياس ديب في ((أساليب التأكيد في اللغة العربية)) و عبد الرحمن المطردي ((أساليب التوكيد في القرآن الكريم)) وأحمد مختار البرزة ((أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم)) وبعض الرسائل الجامعية غير المطبوعة ...

هذه المراجع التي حاول أصحابها من خلالها الاطلاع أكثر على استخدام هذا الأسلوب في اللغة عموما وفي القرآن الكريم على وجه الخصوص، وذلك باختلاف مناهجهم وطرق الدراسة المسلطة على هذا الأسلوب مما أعطى لنا تصورا أوسع لدراسته وظيفيا مع تقصي – ما أمكن تقصيه – من أشكاله ، مما يسمح لهذه الدراسة بأن تكون جامعة لجهود كثيرة اعتنت بهذا الأسلوب، ولكن وفق تصور موحد يخدم استعمال هذا الأسلوب في اللغة العربية ولذلك كان تناوله من خلال المنهج الوظيفي، وإن كان ترتيبه في هذه الدراسة سيكون على حسب صوره اللغوية التي يمكن أن تنتظم بحسب قوانين التحويل في هذا الأسلوب، وهي الطريقة التي التزمها

---

[427]) الخصائص . 2 / 457 .

(خليل عمايرة) في دراسته والتي نرى أنها ذات فائدة كبيرة خصوصا في مجال تعليم النحو العربي، وإذا كان اقتصر على بعض الصور وترك صورا وأشكالا أخرى كما قال في كتابه المذكور آنفا، فإننا سنحاول تعميم الدراسة على جل الصور التي تكون دلالة التوكيد واضحة فيها .

أولا :التوكيد بالزيادة :

لقد اهتم علماء اللغة منذ القديم بدرجات التوكيد في اللغة العربية وأشكاله ، وقد حذا حذوهم المحدثون بتصنيف أنواع المؤكدات وربطها بسياقاتها المتنوعة، مع مراعاة ما يختص بالجملة الفعلية وما يسمى عندهم بالجملة الاسمية، بل إنهم اعتبروا هذه الأخيرة جملة مؤكدة قياسا بالفعلية التي لا يلاحظ فيها التوكيد إلا باقترانها بإحدى أدوات التوكيد أو بتقديم أحد عناصرها، لأنهم – كما يذكر الزركشي – « إذا قصدوا مجرد الخبر أتوا بالجملة الفعلية، وإن أكدوا فبالاسمية، ثم بـــ(إنّ)، ثم بها وباللام، وقد تؤكد الفعلية بـــ(قد)، وإن احتيج بأكثر جئ بالقسم مع كل من الجملتين، وقد تؤكد الاسمية باللام فقط نحو : "لزيد قائم" ، وقد تجئ مع الفعلية مضمرة بعد اللام ، وحاصله أن الخطاب على درجات "قام زيد" ثم"لقد قام"، فإن جعل الفعلية كأنها دون الاسمية ثم "إن زيدا قائم" و"لزيد قائم" »[428].

عناصر الزيادة في الجملة المؤكدة :

الأداة :

إن مصطلح الأداة استعمل لدى القدماء (وهو مصطلح كوفي) بمعنى في مقابل ما يسميه البصريون بحروف المعاني[429] إذ لا فرق بينهما فكثيرًا ما يُعبّر بأحدهما مكان الآخر، سواء تعلّق الأمر بما انبنى من حرف واحد، أو بما انبنى من أكثر من ذلك، فهذا ابن جنّي مثلاً يذكر في هذا السياق أنّ اللاّم في نحو : "المالُ لزيد"، ليست مبنيّة في الكلمة، وإنّما هي **أداة** عاملة فيها الجر، بمنزلة (من)، و(في)،و(عن)[430]، فجعل اللاّم – رغم أنها مكونة من حرف واحد– أداةً . وقال ابن منظور : « والحرفُ : الأَداة التي تسمى الرابطة لأَنها تربط الاسمَ بالاسم والفعلَ بالفعل، كـــ(عن) و(على) ونحوهما. قال الأَزهري : كلّ كلمة بُنِيَتْ أَداة عارية في الكلام لتَفرقة المعاني واسمُها حرفٌ، وإن كان بناؤها بحرف أَو فوق ذلك، مثل

---

[428]) البرهان في علوم القرآن . 2 / 241 .

[429]) المصطلح النحوي . ص 174 .

[430]) ابن جني، **سرّ صناعة الإعراب** . ت: حسن هنداوي . دار القلم . دمشق .ط2 . 1993 . 1 / 120 .

(حتى)، و(هل)، و(بَلْ)، و(لعلّ) »[431]. وسمّى أهل العربيّة أدوات المعاني حروفًا، لأنّ الحرف هو حدّ الشيء وطرفه، فلمّا كانت هذه الأدوات تأتي في أوائل الكلام وأواخره في غالب الأمر، صارت كالحروف والحدود له[432]، ويستعمل مصطلح الأداة عند المحدثين ليشمل الحرف وأكثر،ونؤثر في هذه الدراسة الوظيفية اصطلاح الأداة على مصطلح الحرف لسببين:

- يستخدم مصطلح الأداة بدلا من مصطلح الحرف للتفريق بين الحرف الذي جاء لمعنى في غيره وهو المقصود هنا، والحرف الذي يتكون منه الكلم كحرف الثاء في (ثم) وفي (إيثار)أي حرف المبنى ؛ وإن قيل إن النحاة قد تداركوا ذلك وقالوا حروف المعاني لأنها تدل على معنى في غيرها وهذا تمييز لها من الحروف، فيكفي أن نرد بأنّا نؤثر مصطلح الأدوات وظيفيا لأنه أكثر اختصارا من حروف المعاني التي تقابلها [433].

- الأداة تشمل الحروف والأسماء وغيرها مما يصح أن نقول عنه إنه يؤدي معنى في الجملة، وهذه وظيفة لا تقتصر على الحروف فقط بل قد تؤدى ببقية أقسام الكلم كأسماء الاستفهام وحروفه .

هذا، وقد قسمت في هذا القسم من الدراسة أدوات التوكيد حسب ما يليها، وليس حسب نوع الجملة مراعاة للتقديم والتأخير، ذلك أنه كثيرا ما يخضع دخول الأدوات لنظام معين في الجملة، كأن تكون الجملة فعلية ولكن يقدم فيها المسند إليه اقتضاء لهذه الأداة أو لتلك، وقد اخترت مصطلح (ما يختص بالدخول على الفعل) مقابل (ما يختص بالدخول على غير الفعل) تناسبا مع نوعي الجملة الفعلية وغير الفعلية، هذا التقسيم الوظيفي الذي يقوم على نوع المسند في الجملة لا على ما تبتدئ به، كما أنني خصصت غير الفعل على اعتبار التقسيم السباعي للكلم ، فقد يكون صفة أو ظرفا أو خالفة أو اسما أو جملة أو شبه جملة فلا يقتصر الأمر على الفعل والاسم كما هو الشأن مع التقسيم الثلاثي .

---

[431]) لسان العرب . 9/ 41 . مادة (حرف) .

[432]) سرّ صناعة الإعراب . 15/1، و انظر : الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمّد)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**. ت: محمد محيي الدين عبد الحميد . ط1982. 45/1 .

[433]) مهدي المخزومي ، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو** . دار الرائد العربي . بيروت، لبنان . ط3 . 1986 . ص 310 – 311 .

والجدير بالذكر في هذا الصدد هو أن الأدوات في أدائها لأكثر من معنى وظيفي، بحسب السياق، تفتقر إلى ضمائمها وقرائنها الدالة على كل معنى تؤديه في الجملة، ونعني بذلك الأدوات التي تحتمل دلالة التوكيد وغيرها من المعاني، الأمر الذي تفطن له القدماء من أمثال ابن جني إذ يقول في فكرة تعدد المعنى الوظيفي للأداة الواحدة :« يكون من الحروف ما يصلح من المعاني لأكثر من الواحد؛ نحو: (من) فإنها تكون تبعيضاً وابتداء، و(لا) تكون نفياً ونهياً **وتوكيداً**، و(إن) فإنها تكون شرطاً ونفياً **وتوكيداً** »[434].

1 / ما يختص بالدخول على الفعل :

لعلنا في هذا القسم يمكن أن نتحدث عن دخول الأدوات على الجملة الفعلية على وجه الخصوص ، لأن الفعل في هذا النوع من الجمل عندما يكون في تركيب الجملة لا يرد إلا مسندا، وهكذا فمادام المسند فعلا فالجملة بدورها فعلية على عكس القسم الثاني (غير الفعلية) لأن المسند فيها قد يكون من أي قسم من أقسام الكلم الأخرى غير الفعل، وفي هذه الحالة يتساوى قولنا "تختص بالدخول على الجملة الفعلية" مع قولنا "تختص بالدخول على الفعل" .

- نونا التوكيد :

النون المشددة والمخففة، وهما أداتان تختصان بالدخول على الأفعال و تلحقان صيغتي المضارع والأمر: (يفعُل) و (افعُلْ)[435]، تدلان على التوكيد وتخلصان الفعل إلى المستقبل[436]، وقد جمعها قوله تعالى: ﴿ لَيُسۡجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾ [يوسف 32]. وكلاهما مختص بالفعل وهما أصلان عند البصريين لتخالف بعض أحكامهما، ولأن التوكيد بالثقيلة أشد. ومذهب الكوفيين أن الخفيفة فرع الثقيلة [437].

وتعد النون عموما من الأدوات الأصلية في دلالتها على التوكيد، ذلك أنها – كما تتبع معانيها النحاة – وضعت لتوكيد ما قد أخذ مأخذه، واستقر من الكلام بمعانيه المفادة من أسمائه وأفعاله وحروفه . فليست لتوكيد شيء مخصوص من ذلك دون غيره؛ فهي تأتي للشيء وضده؛ نحو : " اذهبن، ولا تذهبن"، والإثبات في "لتقومن"والنفي في " قلما تقومن". فهي إذاً لمعنى

---

[434]) الخصائص . 3 / 110.

[435]) في النحو العربي قواعد وتطبيق . ص40 .

[436]) انظر : عبد الرحمن المطردي ، **أساليب التوكيد في القرآن الكريم** . الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان .مصراته ، الجماهيرية الليبية . ط1 .1986. ص 19 .

[437]) الجنى الداني في حروف المعاني . ص 141 .

واحد، وهو توكيد الجملة لا غير [438]. وملازمة الشيء لمعنى واحد دليل على تمكنه وأصالته في هذه الدلالة، وقد نص سيبويه في دلالتهما على التوكيد وذلك بتفاوت بينهما في درجته ، إذ يقول في ذلك : « اعلم أنَّ كل شيء دخلته الخفيفة فقد تدخله الثقيلة كما أن كلَّ شيء تدخله الثقيلة تدخله الخفيفة، وزعم الخليل أنَّهما توكيد كـــ(ما) التي تكون فصلاً فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكّد، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشدُّ توكيدا »[439].

وقد لاحظ النحاة من خلال تتبع مواضع هذه النون في استعمال العرب أنها ترد في الأمر مطلقا، أما المضارع فإن كان حالاً (أي دالا على زمن الحضور) لم تدخل النون عليه، وإن كان مستقبلاً أكد بها وجوباً، إذا وقع جواب قسم، بأربعة شروط[440] :

- أن يكون مثبتاً.
- أن يكون غير مقرون بحرف تنفيس.
- أن يكون غير مقرون بـــ(قد) .
- ألا يكون مقدم المعمول.

فإذا استوفى هذه الشروط وهو مستقبل، وجب عند البصريين توكيده بالنون. وأجاز الكوفيون حذف النون، اكتفاء باللام وقد ورد في الشعر، وجوازاً بعد إما نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً ﴾ [الأنفال58]، و لم يرد في القرآن بعد إما إلا مؤكداً . بينما كثر حذف النون بعد إما في الشعر، وأما في النثر فعزيز، وقد حكي منه قراءة بعضهم ﴿ فإمّا تَرَيْنَ ﴾ [مريم 26]بنون الرفع وهي قراءة شاذة[441] .

وتنفرد النون الثقيلة، بوقوعها بعد ألف الاثنين، والألف الفاصلة إثر نون الإناث . ولا تقع الخفيفة بعد الألف عند البصريين[442].

ولملازمة هذه النون لبعض الأفعال في سياقات معينة ربطها بعض النحاة بفضل زيادة فائدة تتعلق بالزمن، وهي دلالة لها علاقة بأسلوب التوكيد حيث أن الفعل إذا جاء بصيغة المضارع احتمل زمنين :" الحال والاستقبال" ومن ثم فإن المجيء بأداة تخصصه بأحدهما إنما

---

438) الخصائص . 3 / 110 .
439) الكتاب . 3/ 509 .
440) الجنى الداني في حروف المعاني . ص 242 .
441) المحتسب . 2/ 85 .
442) الكتاب . 3/ 509 .

يدخل في معنى قطعي وليس احتماليا، وهو ما يدخل ضمن التوكيد . ومن ذلك أن الفعل المضارع الذي دخلته لام القسم، فذلك لا تفارقه الخفيفة أو الثقيلة، لزمه ذلك كما لزمته اللام في القسم، ويفسر المبرد مجيء النون في مثل ذلك لفرق في المعنى بين تركيب القسم و تركيب اللام المؤكدة بعد (إنّ)، يقول: « تفصل بالنون بين القسم وبين هذه الأخبار التي قد تقع في الحال؛ نحو قولك:" إن زيدا لمنطلق"، لأن حد هذا أن يكون في حال انطلاق، وكذلك" إن زيداً ليأكل"، فإذا قلت:"والله ليأكلن"علم أن الفعل لم يقع »[443].

- **لن** :

اختلف في بناء هذه الأداة أهي بسيطة أم مركبة مما أثر في دلالتها كما سنلاحظ من خلال الآراء التي سنوردها[444]، و تقع على الأفعال نافيةً لقولك: "سيفعل"، فإذا قلت : "لن يفعل" فهو نفي لقوله:" سيفعل"؛ كما أن قولك: "ما يفعل" نفي لقوله: "هو يفعل"[445]. وهي لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفي المستقبل تقول : "لا أبرح اليوم مكاني" فإذا وكدت وشددت قلت : " لن أبرح اليوم مكاني" ، قال الله تعالى : ﴿ لَآ أَبۡرَحُ حَتَّىٰٓ أَبۡلُغَ مَجۡمَعَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ ﴾ [الكهف 60] وقال تعالى : ﴿ فَلَنۡ أَبۡرَحَ ٱلۡأَرۡضَ حَتَّىٰ يَأۡذَنَ لِيٓ أَبِيٓ ﴾ [يوسف 80][446].

وتستوقفنا نوعية النفي بهذه الأداة ممّا أُثر في دلالتها على نفي التأكيد والتأبيد، وفي هذا السياق يعالج سيبويه دلالة التأكيد في النفي بـــ(لن) مقابل النفي بغيرها، ففي نحو :" هو يفعل"، إذا لم يكن الفعل واقعًا، نفيُه : "لا يفعل"، ونحو : "سوف يفعل"، نفيه : "لن يفعل"[447]، ويشرح المبرد هذا الكلام بقوله : « ومن هذه الحروف (لن)، وإنّما تقع على الأفعال نافيةً لقولك :" سيفعل"؛ لأنّك إذا قلت :"هو يفعل"، جاز أن تُخبر به عن فعل في الحال، وعمّا لم يقع، نحو : "هو يصلّي"، أي هو في حال صلاة، وهو يصلّي غدًا . فإذا قلت : "سيفعل، أو سوف يفعل"، فقد أخلصت الفعل لما لم يقع، فإذا قلت : "لن يفعل"، فهو نفي لقوله :

---

443) المقتضب . 2/ 333 .

444) ومن أجل ذلك كان حرف (لن) مفيدا تأكيد النفي في المستقبل زيادة على مطلق النفي، ولذلك قال الخليل : « أصل (لن) : لا أن ، فلما أفادت (لا) وحدها نفي المستقبل كان تقدير (أنْ) بعد (لا) مفيدا تأكيد ذلك النفي في المستقبل فمن أجل ذلك قالوا إن (لن) تفيد تأكيد النفي في المستقبل فعلمنا أن (لا) كانت مفيدة نفي الفعل في المستقبل ». انظر : التحرير والتنوير . 30 / 581 .

445) المقتضب . 1 / 9 .

446) المفصل في علم العربية . ص 305 .

447) الكتاب . 117/3 .

"سيفعل" ... ومنها (لا)، ووضعها في الكلام النّفي، فإذا وقعت على فعل نفته مستقبلاً، وذلك قولك :" لا يقوم زيد"»[448].

وقد ذهب الزمخشري إلى تفسير ما جاء منها في القرآن وفق هذا الفرق، فرأى في مثل قوله تعالى : ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ﴾ [البقرة 24] أنّ (لا) و(لن) أختان في نفي المستقبل، إلاّ أنّ في (لن) توكيدًا وتشديدًا، وأنّك تقول لصاحبك : "لا أقيم غدًا"، فإن أنكر عليك قلت : "لن أقيم غدًا"، كما تفعل في : "أنا مقيم"، و"إنّي مقيم ". ثمّ ذكر أنّها عند سيبويه، وإحدى الرّوايتين عن الخليل، حرف مقتضب لتأكيد نفي المستقبل[449] .

ولكي يتضح الأمر أكثر سنأخذ مثالا قارن فيه الزمخشري بين النفي بـــ(لا) والنفي بـــ(لن) من خلال القرآن الكريم، كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ [البقرة 95]، وقوله عزّ وجلّ : ﴿ وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُۥٓ أَبَدًۢا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ [الجمعة 07]، إذ يرى أنّه لا فرق بين (لا) و(لن) في دلالتهما على نفي الفعل في المستقبل، إلاّ أنّ في (لن) تأكيدًا وتشديدًا ليس في (لا)، فأتى مرّة بلفظ التأكيد ﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ ﴾، ومرّة بغير لفظه ﴿ وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُۥٓ ﴾[450] .

وأورد بعض النّحاة واللّغويّين عنه أنّه ذكر في أنموذجه[451] أنّ (لن) تفيد معنى التأبيد أيضًا. وردّوه من عدّة وجوه : أحدها أنّها دعوى بلا دليل، وثانيها أنها لو كانت للتأبيد لم يقيّد منفيّها بـــ(اليوم) في قوله تعالى : ﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴾[مريم 26]، وثالثها أنّها لو كانت للتأبيد لكان ذكر الأبد في قوله تعالى :﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا ﴾[البقرة 95] تكرارًا، والأصلُ عدمه[452] . ويمكن الإجابة عن ذلك بأنّ دليل التأبيد إنّما يكون السّياق ،

---

[448]) المقتضب . 47/1 .

[449]) الكشّاف . 52/1 .

[450]) نفس المصدر . 6 /112- 113 .

[451]) جاء في (الأنموذج) : « و(لن) نظيرة (لا) في نفي المستقبل، ولكن على **التأكيد** »، وذكر شارح الأنموذج أنّه قد جاء في بعض النّسخ (التأبيد) بدل (التأكيد)، ممّا يعني أنّ النسخة التي شرحها وردت بالتأكيد . انظر : الزمخشريّ، **الأنمـــوذج في النّحو**. ت: لجنة إحياء التراث العربي . دار الآفاق الجديدة، بيروت. ط1. 1981. ص 102. والأردبيلي، **شرح الأنموذج في النّحو** . ت: حسنى عبد الجليل يوسف . مكتبة الآداب، القاهرة . 1990. ص 190 .

[452]) انظر : مغني اللّبيب . 313/1، وأوضح المسالك . 148/4، والجنى الدّاني في حروف المعاني . ص 270، والكلّيّات . ص 791- 792 .

وهذا يعني أنّ (لن) لا تفيد هذا المعنى وضعًا، إنّما تفيد التأبيد من السياق الذي ترد فيه، فإن كان السياق يؤيد التأبيد دلت عليه، وهذا ابن كثير يذكر هذا المعنى في قوله تعالى : ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾ يقول في تفسيره : « و(لن) لنفي التأبيد في المستقبل، أي : " ولن تفعلوا ذلك أبدًا " »[453].

أمّا تقييد منفيها بـــ(اليوم) في الآية المذكورة فإنّه يصلح – من وجه آخر – أن يكون دليلاً على إفادتها التأبيد، وذلك أنّه لولا هذا القيد لفُهم انقطاعها عن مكالمة الإنس انقطاعًا مطلقًا، فلمّا جيء بـــ(اليوم) تقيّد هذا النفي به . وأمّا ذكر الأبد فيمكن حمله على التوكيد، يقـــول ابن يعيش : « فذكر الأبد بعد (لن) تأكيدًا لما تعطيه (لن) من النّفي الأبديّ »[454] . وقد جمع الصّبّان هذه الأجوبة – أو ما يقرب منها – في قوله : « وأمّا التأبيد في ﴿ لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا ﴾ فلأمر خارجيّ، لا من مقتضيات (لن)، ويُجاب عن التناقض بأنّ القائل بالتأبيد إنّما يقول به عند إطلاق منفيها وخلوّه عن مقيّداته، وعن التكرار بأنّ هذا ليس تكرارًا باللّفظ، وهو ظاهر، ولا بالمرادف، لأنّ الاسم لا يرادف الحرف، ولأنّ التأبيد نفس معنى (أبدًا)، وجزء معنى (لن)، فلا يكون تكرارًا، وإنّما هو تصريح ودلالة بالمطابقة على ما فهم بالتّضمّن .. وحاصله أنّه ليس من التّكرار، بل من توكيد معنى تضمّنيّ لكلمة سابقة بلفظ دلّ على هذا المعنى مطابقةً »[455] .

وممّن أخذ بمعنى التأبيد في بعض المواضع أبو حيّان الأندلسيّ، فقد أورد في تفسير قوله تعالى : ﴿ إِذْ قَامُواْ فَقَالُواْ رَبُّنَا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَن نَّدْعُوَاْ مِن دُونِهِۦٓ إِلَٰهًا ﴾ [الكهف 14] أنّ الفتية وحّدوا الله بأنّ ربّهم هو موجد السماوات والأرض المتصرّف فيهما على ما يشاء، ثمّ أكّدوا هذا التوحيد بالبراءة من إله غيره بلفظ النّفي المستغرق تأبيد الزّمان على قول[456] . وكذا الطّاهر بن عاشور في تفسير قوله عزّ وجلّ : ﴿ وَأُوحِيَ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُۥ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ ﴾ [هود 36]، حيث ذكر أنّ فيه تأييسا له من إيمان بقيّة قومه كما دلّ حرف

---

[453]) تفسير القرآن العظيم . 63/1 .

[454]) شرح المفصّل . 38/5 .

[455]) محمد بن علي الصبان، **حاشية الصبّان** . ت: إبراهيم شمس الدين . منشورات محمد علي بيضون. دار الكتب العلمية . بيروت، لبنان. ط1 . 1997 . 407/3 .

[456]) تفسير البحر المحيط . 106/6 .

(لن) المفيد تأبيد النّفي في المستقبل[457] . وقال في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا ﴾ [الجنّ 07] : « والتّعبير بحرف تأبيد النّفي للدلالة على أنّهم كانوا غير متردّدين في إحالة وقوع البعث »[458]، وفي تفسير قوله سبحانه : ﴿ وَأَنَّا ظَنَنَّا أَن لَّن نُّعْجِزَ اللَّهَ فِي الْأَرْضِ وَلَن نُّعْجِزَهُ هَرَبًا ﴾ [الجنّ 12] جمع بين معنى التأبيد والتأكيد فقال : « والظّنّ هنا مستعمل في اليقين، بقرينة تأكيد المظنون بحرف (لن) الدّال على تأبيد النّفي وتأكيده »[459]

.

- قد :

هي أداة مختصة بالفعل أيضا، وتدخل على الماضي بشرط أن يكون متصرفاً، وعلى المضارع بشرط تجرده من جازم وناصب وحرف تنفيس . أما من ناحية الدلالة التي تسبغ بها ما دخلت عليه فقد اختلف فيها ، فقيل: هي حرف توقع، وقيل: حرف تقريب [460]. وذهب فريق من النحاة إلى أنها حرف إخبار، تكون مع الماضي للتحقيق، ومع المضارع للتوقع تارة، وهو الكثير فيها، وقد تكون معه للتحقيق، وهو قليل، وقد تكون تقليلاً، وهو أيضاً قليل . والإخبار في جميع ذلك لا يخالفها، فهو الخاص بها الذي تسمى به [461].

وقد جعلها سيبويه مشابهة لـــ(لما) في كونها لا يفصل بينها وبين الفعل بغيره، وهو جواب لقوله (أفعل) كما كانت (ما فعل) جواباً لـــ(هل فعل)؟ إذا أخبرت أنه لم يقع . و(لّما يفعل) و(قد فعل)، إنّما هما لقومٍ ينتظرون شيئاً، فمن ثم أشبهت(قد) (لّما) في أنّها لا يفصل بينها وبين الفعل [462].

ويمكننا أن نلخص المواضع التي وردت فيها (قد) في القرآن الكريم مما يعطينا خصائصها التركيبية التي تتمثل في ثلاثة أشكال من خلال القرآن على النحو التالي [463]:

---

[457]) التّحرير والتّنوير 65/12 .

[458]) نفس المرجع . 226/29 .

[459]) نفس المرجع . 234/29 .

[460]) الجنى الداني في حروف المعاني. ص 254 .

[461]) نفس المصدر . ص 250 .

[462]) الكتاب . 3/ 114- 115 .

[463]) أساليب التوكيد في القرآن الكريم (للمطردي) .ص 86 وما بعدها .

1- مقترنة بالفاء الرابطة لجواب الشرط نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴾ [البقرة 108] ﴿ وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ ﴾[آل عمران 143]

2- مقترنة بالواو (وغالبا ما تكون صدر جملة حالية) نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ﴾ [البقرة 237]وقليلا ما تكون الواو لغير الحال نحو قوله تعالى : ﴿ فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ وَقَدْ خَابَ مَنِ ٱفْتَرَىٰ ﴾ [طه 61]

3- مقترنة باللام : نحو قوله تعالى :﴿ لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا ﴾ [آل عمران 164]

4- مقترنة باللام والواو : نحو قوله عز وجل : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ ﴾ [البقرة 65]

وقد جعل ابن هشام دلالة (قد) على التوكيد في هذه الآية الأخيرة مساوية لدلالة (إنّ) في الجملة الاسمية المجاب بها القسم فقال : « ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ ﴾ (قد) في الجملة الفعلية المجاب بها القسمُ مثل (إنّ) في الجملة الاسمية المجاب بها في إفادة التوكيد »[464].

- **السين:**

في حقيقتها هي لاصقة من لواصق الأفعال تختص بالفعل المضارع، وقد ذهب الزمخشري إلى القول إنها إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه أفادت أنه **واقع لا محالة**[465]،وقد شرح ابن هشام هذا الرأي بقوله : «وجهه أنها تفيد الوعدَ بحصول الفعل؛ فدخولُها على ما يفيد الوعدَ أو الوعيدَ مقتضٍ **لتوكيده** وتثبيت معناه»[466]، وقد أشار إلى هذا المعنى في السين حين تعرض إلى قوله تعالى: ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ﴾[البقرة 137] فقال : « ومعنى السين أن ذلك **كائنٌ لا محالةَ**، وإن تأخر إلى حينٍ»[467] ، وصرح الزمخشري بمعنى التوكيد الذي يستفاد من دخولها على الفعل في قوله تعالى : ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ ﴾

---

[464]) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . 1/ 197 .

[465]) الكشاف . 2/ 203 .

[466]) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . 1 / 159 .

[467]) الكشاف .96/1 .

[التوبة71]السين مُفيدةٌ وجودَ الرحمة لا محالة؛ فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد إذا قلت : " سأنتقم منك "» [468] .

وتعد السين قرينة على حدوث الفعل في المستقبل على وجه التوكيد، ذلك أنها تخصص دلالة صيغة (يفعل) التي تحتمل من خلال صيغتها زمن الحاضر أو المستقبل ، فتخصصها بالمستقبل .

- سوف :

وتعرف هذه الأداة في النحو العربي انطلاقا من معناها (التسويف أو التنفيس) كما جاءت عبارة سيبويه: « وأما سوف فتنفيسٌ فيما لم يكن بعد، ألا تراه يقول :" سوفته "» [469]، وهي تختص بالفعل المضارع وتخلصه للاستقبال كالسين [470]. ....و(سوف يفعل) لأنها بمنزلة السين التي في قولك (سيفعل). و تدخل هذه السين على الأفعال، وإنَّما هي إثبات لقوله (لن يفعل) فأشبهت "سوف" السين في أن لا يفصل بينها وبين الفعل [471].

ورغم تشبيه (سوف) بالسين إلا أن بعض النحويين ذكروا لـــ(سوف) موضعاً، لا تدخل فيه السين وهو أن لام الابتداء والتوكيد تدخل على (سوف) نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴾ [الضحى 5] ولا يكون ذلك في السين؛ وذلك لئلا يجتمع حرفان على حرف واحد مفتوحان زائدان على الكلمة ولشدة اتصال بعضها ببعض واتصالهما بالكلمة ربما أدى ذلك في بعض الكلمات إلى اجتماع أربع متحركات وأكثر نحو: "لسيجد" و"لسيتعلم" فثقل الكلمة [472].

- لمّا :

وهي إحدى الأدوات التي تتعدد معانيها الوظيفية حسب السياق ، وقد ذكر المرادي الفروق الاستعمالية لها من ناحية المبنى فقال : « الفرق بين أقسام (لما) الثلاثة، من جهة اللفظ، أن الجازمة لا يليها إلا مضارع ماضي المعنى، والتي بمعنى (إلا) لا يليها إلا ماضي اللفظ مستقبل

---

[468]) نفس المصدر. 2/ 203 .

[469]) الكتاب . 4 / 233 .

[470]) الجنى الداني في حروف المعاني . ص 458 .

[471]) الكتاب . 3 / 115 .

[472]) المالقي، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**. ت: أحمد محمد الخراط . دار القلم . دمشق. ط3 . 2002 . ص 461 – 462 . و الجنى الداني في حروف المعاني . ص 459 .

المعنى، والتي هي حرف وجوب لوجوب لا يليها إلا ماضي اللفظ والمعنى، أو مضارع منفي بـــ(لم) »[473].

ويفهم معنى التوكيد من (لمّا) الجازمة في كونها أكثر لصوقاً بالحال من (لم) الدالة في غالب الأمر على الانقطاع في الماضي، وأنّها – أي لمّا – تأتي لنفي ما هو محقّق بـــ(قد)، لأنّ نفي نحو : "قد فعل"، هو : "لمّا يفعل"، بخلاف "لم يفعل"، الذي هو نفي لـــ : فعل[474] . ولا شك أنّ "قد فعل" أكثر توكيدًا من "فعل"، فكذلك نفيهما .

-**كأنْ** :

تُستعمل مخففة من الثقيلة وتؤدي نفس المعنى معها، والملاحظ على مواضع استعمال هذه الأداة أنها لا يليها إلا الفعل المضارع المنفي بـــ(لم)، ولذلك يقول النحاة إن خبرها جملة فعلية مجزومة بـــ(لم)[475]، إلا أن النحاة انطلقوا من تحليلها اعتمادا على مشابهتها المبنوية والمعنوية لـــ(كأنّ) وبما أن (كأنّ) تدخل على المسند إليه فتنصبه كما هو شأن جميع ما يسمى بأخوات (إن)، وقد زعم أنه لم يأت بعد (كأن) المخففة إلا الفعل المنفي بـــ(لم) إلا أنهم قالوا إنها مختصة بالأسماء وإن اسمها مقدر بالنصب، قياسا لها مع (كأنّ) إلا أن ذلك يرده تتبع سياقاتها التي تؤكد أنها مختصة بالأفعال، خصوصا المنفية بـــ(لم)، ولذلك يمكن اعتبار هذه الأداة ليست فرعا عن كأنّ الثقيلة كما هو الشأن مع (إنّ وإنْ) لاختلاف مواضعهما . ومن أمثلة هذه الأداة في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيۡبٗا كَأَن لَّمۡ يَغۡنَوۡاْ فِيهَا ﴾[الأعراف 92]وقوله أيضا : ﴿ وَلَّىٰ مُسۡتَكۡبِرٗا كَأَن لَّمۡ يَسۡمَعۡهَا ﴾ [لقمان 7] .

2 / ما يختص بالدخول على غير الفعل :

ويشمل هذا القسم الجمل غير الفعلية بالإضافة إلى الجمل الفعلية التي وقع فيها تقديم وتأخير، ونعني بذلك مجيء أي قسم من أقسام الكلم – ما عدا الفعل – بعد هذه الأدوات سواء أكانت الجملة فعلية أم غير فعلية، ومن ثم لن نتقيد بما قال النحاة إنه يختص بالجملة الفعلية أو الاسمية وإنما سنأخذ بالقول الأدق والأكثر قربا للواقع الاستعمالي للغة وهو دخول الأدوات على الأفعال أو غير الأفعال باعتبار البنية السطحية أي دون الأخذ بعين الاعتبار ما كانت عليه الجملة من نظام قبل حدوث عملية التحويل بالتقديم والتأخير .

---

[473]) نفس المصدر . ص 597 .

[474]) انظر : شرح المفصل . 35/5 . ومغني اللبيب . 308/1 – 309 .

[475]) أساليب التوكيد في القرآن الكريم . ص 245 .

- إنّ :

وهي أداة لتوكيد النسبة في الجمل، ولا تتصل إلا بالمسند إليه، ولكن يكثر مجيء الظرف وحرف الإضافة ومدخوله بعدها مباشرة ، نحو (إن في الدار رجلا) ولها صدر الجملة دائما [476]، والمشهور في هذه الأداة دخولها على الجملة الاسمية ويقصد منه اختصاصها بالأسماء وهو القول الأدق و يتضح لنا ذلك من خلال الأمثلة التالية:

- ((ذهب علي)) ، ((جئت إلى الجامعة))، ((كان علي في البيت)) فهذه جمل لا يمكن أن تؤكد بـــ(إن)، فلا نقول :((إنّ ذهب علي)) ، ((إنّ جئت إلى الجامعة)) ، ((إنّ كان علي في البيت)).

وإنما دخول (إنّ) مشروط بتقديم غير الفعل بقولنا: ((إنّ عليا جاء)) ، ((إنني جئت إلى الجامعة)) ، ((إنّ عليا كان في البيت)) .

- وفي ضوء هذا التحليل يمكن أن نعيد صياغة اختصاص (إن) بكونها مختصة بغير الفعل، ومن العناصر اللغوية التي تتضام مع (إن) من خلال النص القرآني هناك :

- الاسم : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة 20]
- الضمير :﴿ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ [الحج 70]
- الصفة :﴿ إِنَّ ٱلْمُجْرِمِينَ فِي عَذَابِ جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ ﴾ [الزخرف 74]
- شبه الجملة :﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة 248]
- الظرف : ﴿ إِنَّ يَوْمَ ٱلْفَصْلِ مِيقَٰتُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الدخان 40]

وإذا اجتمع في (إنّ) المعرفة والنكرة فالاختيار أن يكون الاسم (المسند إليه) المعرفة والخبر(المسند) النكرة ،كما كان ذلك في المبتدأ لا فرق بينها في ذلك ، ولك أن ترفع على الموضع لأن موضع (إنّ) الابتداء فتقول : "إنّ زيدا منطلق وعمرو" لأن الموضع للابتداء، وإنما دخلت (إنّ) مؤكدة للكلام [477] .

وإذا خففت فهي كذلك تؤكد ما يتكلم به وليثبت الكلام، غير أن لام التوكيد تلزمها عوضا مما ذهب منها [478].كقوله تعالى : ﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ﴾[البقرة

---

476) في النحو العربي نقد وتوجيه . ص 237 .

477) الأصول في النحو . 250/1 .

478) الكتاب . 4 / 233 .

143]، بل إنه يمكننا أن ننظر إلى هذه اللام على أنها قرينة لفظية على أن (إن) هنا هي المؤكدة وليست النافية أو الشرطية .

ومن المواضع التي يطرد فيها مجيء (إنّ) تركيبيا جملة جواب القسم فتكون صلة للقسم؛ لأنك لا تقول: "والله زيد منطلق"؛ لانقطاع المحلوف عليه من القسم. فإن قلت: "والله إن زيداً منطلق " اتصل بالقسم،وصارت (إنّ) بمترلة اللام التي تدخل في قولك:"والله لزيد خير منك" [479].

- **اللام** :

واللام أداة يمكن أن تدخل على الأدوات وذلك نحو دخولها على (سوف)، و هو الأمر الذي دفع بالنحاة إلى القول بتقدير اسم محذوف لا لشيء إلا لأنهم صنفوا هذه اللام صمن الحروف التي تدخل على الأسماء ورغم دخولها على سوف في مثل قوله تعالى: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴾ [الضحى5] إلا أنهم لم يوسعوا دائرة استعمالها وإنما لجأووا إلى التقدير، فهذا الزمخشري يرى في هذا السياق أن لام الابتداء إذا دخلت على المضارع، و لم تتقدم (إن) فالمبتدأ محذوف بعدها. قال في الكشاف: « فإن قلت: ما هذه اللام الداخلة على سوف — يعني : في قوله تعالى: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴾ – قلت: هي لام المبتدأ المؤكدة لمضمون الجملة. والمبتدأ محذوف تقديره :" ولأنت سوف يعطيك "» [480].

وهذه اللام تدخل على خبر(إنّ)خاصة مؤكدة له دون أخواتها ولا تدخل في خبر أخواتها، وإذا دخلت لم تغير الكلام عما كان عليه – إذ لا تؤثر إعرابيا في حركة المسند – تقول : "إنّ زيدا لقائم "وإنّ زيدا لفيك راغب" و"إنّ عمرا لطعامك آكل "و"إنّ" شئت قلت :" إنّ زيدا فيك لراغب" و"إنّ عمرا طعامك لآكل" ولكنه لا بدّ من أن يكون خبر (إنَّ) بعد اللام، لأنه كان موضعها أن تقع موقع (إنّ) لأنها للتأكيد ووصلة للقسم مثل (إنّ) فلما أزالتهما (إنّ) عن موضعها وهو المبتدأ(المسند إليه) أُدخلت على الخبر(المسند) فما كان بعدها فهي داخلة عليه، فإن قدمت الخبر لم يجز أن تدخل اللام فيما بعده . لا يصلح أن تقول : "إنّ زيدا لفيك راغب "ولا "إنَّ زيداً أكل لطعامك" وتدخل هذه اللام على الاسم (المسند إليه) إذا وقع موقع الخبر تقول :" إنَّ في الدار لزيدا "و"إنَّ خلفك لعمرا "[481] قال الله تعالى: ﴿ وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَىٰ

---

[479]) المقتضب . 4 / 107 .

[480]) الكشاف . 6/ 239 . و الجنى الداني في حروف المعاني . ص 126 .

[481]) الأصول في النحو . 1/ 231 .

﴾[الليل 13] .

وفي اختصاص هذه الأداة بالاسم نظر ذلك أن النحاة عندما يجدونها في مثل قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ [النحل 124]فرغم دخولها على الفعل كما هو ظاهر يتأولونه بقولهم إن الفعل المضارع وقع موقع (حاكم) ولا يقرون بأن الموضع للفعل، ويؤثرون تأويل ذلك بكونه وقع موقع الاسم لمضارعته له، ويبررون ذلك كما جاء في كلام ابن السراج بأنه لو كانت مختصة بالفعل لكان دخولها على الفعل الماضي أولى لأنه فعل كما أن المضارع فعل ومع ذلك فهي قد تدخل على الاسم الذي لا يضارع الفعل، نحو قولك : " إن الله لربنا" و"إن زيداً لأخوك" فليس هنا فعل ولا مضارع لفعل[482] ، ورغم ذلك نستطيع القول إنها تدخل على الفعل المضارع والاسم والحرف، كما أن مجيئها مع المضارع فقط لا ينافي أن الموضع للفعل وهو أمر أقروه في موضع آخر عندما عالجوا الشروط التركيبية لأفعال المقاربة فقالوا إن خبرها يشترط فيه أن يكون فعلا مضارعا مسندا إلى ضمير يعود إلى اسمها [483]، وهو جملة فعلية رغم أن الماضي لا يكون خبرا لها .

وهناك ما يسمى بلام الجحود – وتكون مكسورة – وهي التي تكون لتأكيد النفي في مثل قولك : " ما كان ليفعل " ، فقد جاء في مغني اللبيب أن هذه اللام تدخل في اللفظ على الفعل مسبوقة بما كان أو بلم يكن، وأنها تفيد توكيد النفي، وأن هذا الوجه هو الذي ارتضاه لها الكوفيون ، ووجه التوكيد عندهم أن أصل " ما كان ليفعل" ما كان يفعل، ثم أدخلت اللام زيادة لتقوية النفي كما أدخلت الباء في مثل : "ما زيد بقائم" [484].

وقد وافقهم في ذلك الزمخشري في كشافه فقد قال في قوله تعال : ﴿ وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ ﴾[الأعراف 43] : اللام لتوكيد النفي[485] وقال في قوله تعالى : ﴿ فَمَا كَانُواْ لِيُؤْمِنُواْ بِمَا كَذَّبُواْ مِن قَبْلُ ﴾[الأعراف101]: ومعنى اللام تأكيد النفي [486] . كما راح الرضي يقرر هذا المعنى في اللام بقوله : « والتي لتأكيد النفي تختص من حيث الاستعمال بخبر (كان) ماضية لفظا ... وكأن هذه اللام في الأصل هي التي في نحو قولهم : " أنت لهذه الخطة"

---

[482]) نفس المصدر .1 / 243 - 244 .

[483]) جامع الدروس العربية . 2/ 371 .

[484]) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . 1/ 236 .

[485]) الكشاف . 2/ 108 .

[486]) نفس المصدر . 2/ 123 .

أي مناسب لها وهي تليق بك ، فمعنى "ما كنت لأفعل " : ما كنت مناسبا لفعله ولا يليق بي ذلك، **ولا شك أن في هذا معنى التأكيد** »[487].

ونستطيع أن نستشف معنى التوكيد المستفاد من هذه الأداة أيضًا في نحو :" ما كان ليفعل"، من كلام سيبويه حينما قارن بين هذا المثال المنفي وبين مقابله الموجب، وهو : "كان سيفعل"، يقول سيبويه – في معرض حديثه عن إضمار (أنْ) الناصبة وإظهارها – : « واعلم أنّ اللام قد تجيء في موضع لا يجوز فيه الإظهار، وذلك :" ما كان ليفعل"، فصارت (أنْ) ههنا بمترلة الفعل في قولك : "إيّاك وزيدًا"، وكأنّك إذا مثّلت قلت : "ما كان زيد لأن يفعل"، أي ما كان زيد لهذا الفعل . فهذا بمترلته، ودخل فيه معنى نفي : "كان سيفعل" . فإذا قلت هذا قلت : "ما كان ليفعل"، كما كان : "لن يفعل"، نفيًا لـــ :" سيفعل" »[488] .

ولعل في كلام ابن عادل حول هذه الأداة ما يقوي دلالتها على التوكيد على اختلاف تحليلها عند المدرستين (البصرة والكوفة) ، فقد رأى أن قولك : " ما كان زيد ليقوم " بـــ (لام) الجحود أبلغ من : " ما كان زيد يقوم " . وذلك أنه على مذهب البصريين كون (لام) الجحود نفي الإرادة للقيام والتَّهيئة ، ودونها نفي للقيام فقط ، ونفي التَّهيئة والإرادة للفعل أبلغ من نفي الفعل؛ إذ لا يلزم من نفي الفِعْلِ نفي إرادته .بينما على مذهب الكوفيين فلأن (اللام) عندهم للتوكيد ، والكلام مع التوكيد أبلغ منه بلا توكيد [489].ولا يخفى ما في الوجهين من دلالة على التوكيد .

– كأنّ :

وهذه الأداة اختلف النحاة في تحديد طبيعتها، فهناك من قال إنها مركبة من كاف التشبيه و (أن) ومن ثم فهي مؤكدة من جهة دلالة (أن) على التوكيد ، وإن كانت بسيطة ففيها التشبيه المؤكد [490] ، وقيل هي للتشبيه المؤكد؛ فإن الأصل "إن زيداً كالأسد"، فقدمت الكاف، وفتحت أن، وصار الحرفان واحداً، مدلولاً به على التشبيه والتوكيد [491].وهو ما فسره ابن جني بإصلاح اللفظ في نحو " كأن زيداً عمرو"يقوله : « اعلم أن أصل هذا الكلام :"

---

[487]) شرح الكافية . 2/ 244 .

[488]) الكتاب 07/3 .

[489]) تفسير اللباب لابن عادل . 2 / 164 .

[490]) انظر : أحمد مطلوب ، **أساليب بلاغية (الفصاحة – البلاغة – المعاني)** وكالة المطبوعات . الكويت . ط1 . 1980 . ص 94 .

[491]) الجنى الداني في حروف المعاني . ص 568 .

زيد كعمرو"، ثم أرادوا توكيد الخبر فزادوا فيه " إن " فقالوا : "إن زيداً كعمرو"، ثم إنهم بالغوا في توكيد التشبيه فقدموا حرفه إلى أول الكلام عناية به، وإعلاماً أن عقد الكلام عليه، فلما تقدمت الكاف وهي جارّة لم يجز أن تباشر " إن " لأنها ينقطع عنها ما قبلها من العوامل، فوجب لذلك فتحها، فقالوا:" كأن زيداً عمرو"» [492]

ومهما يكن من أمر في أصل هذه الأداة، فإنها تستعمل بصورة لفظ واحد لتأدية معنى أسلوبي في الجملة بعدها، وتقتضي نصب المسند إليه شأنها في ذلك شأن (إنّ) وذلك إن كان ما يسمى اسمها من الألفاظ التي تقبل النصب، وإن كانت هذه الأداة قد وردت في القرآن الكريم متصلة بالضمائر غالبا، وورد بعدها الاسم المنصوب قليلا كما في قوله تعالى : ﴿ كَأَنَّ فِيٓ أُذُنَيۡهِ وَقۡرٗاۖ ﴾ [لقمان 7]

واقترانها بالضمير لا يسمح بملاحظة هذا الأثر الإعرابي إلا تقديرا وذلك قياسا بمجيء الاسم بعدها. ومن أمثلة ذلك قوله تعالى :

- ﴿ يَسۡـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنۡهَاۖ قُلۡ إِنَّمَا عِلۡمُهَا عِندَ ٱللَّهِ ﴾ [الأعراف 187]
- ﴿ قَالَتۡ كَأَنَّهُۥ هُوَ ﴾ [النمل42]
- ﴿ نَبَذَ فَرِيقٞ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمۡ كَأَنَّهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾ [البقرة 101]

- **لكنّ** :

حرف تأكيد واستدراك ولا بد فيه من نفي وإثبات، إن كان فيله نفي فبعده إيجاب وإن قبله إيجاب كان بعده نفي جاء في (الجنى الداني) : أنه حرف استدراك، ومعنى الاستدراك أن تنسب حكماً لاسمها، يخالف المحكوم عليه قبلها، كأنك لما أخبرت عن الأول بخبر خفت أن يتوهم من الثاني مثل ذلك فتداركت بخبره، إن سلباً وإن إيجابياً. ولذلك لا يكون إلا بعد كلام ملفوظ به أو مقدر وقال بعضهم : "لكن للاستدراك"والتوكيد [493]. وهو ما فسره بعبارة أخرى الزمخشري انطلاقا من كونها تتوسط بين كلامين متغايرين، نفياً وإيجاباً فتستدرك بها النفي بالإيجاب والإيجاب بالنفي. وذلك قولك: "ما جاءني زيد لكن عمراً جاءني"و"جاءني زيد لكن عمراً لم يجئ".والتغاير في المعنى بمنزلته في اللفظ. كقولك:"فارقني زيد لكن عمراً حاضر"و"جاءني

---

[492]) الخصائص .1 / 91 .

[493]) الجنى الداني في حروف المعاني . ص 516 .

زيد لكن عمراً غائب"وقوله تعالى: ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ ﴾ [الأنفال 43] على معنى النفي، وتضمن ما أراكهم كثيراً [494].

وعلى مذهب الجمهور يكون ما بعدها مبتدأ وخبرا، نحو: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ [البقرة 102] واختار الكسائي، والفراء وأبو حاتم التشديد إذا كان قبلها الواو، لأنها حينئذ تكون عاملة عمل (إنّ)، وليست عاطفة، والتخفيف إذا لم يكن قبلها واو، لأنها حينئذ عاطفة، فلا تحتاج إلى واو كـــ(بل). وهذا القسم – أعني (لكن) المخففة – ليس حرفا أصليا. وإنما هو فرع (لكن) المشددة [495].

- ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [البقرة 251]
- ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ ﴾ [الأعراف 176]
- ﴿ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [يوسف 40]
- ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [المنافقون 8]

– لا :

من بين المعاني التي ترصدها كتب النحو لـــ(لا) حين تكون زائدة أنّها تقوم في الجملة بتوكيد النفي، نحو: "ما يستوي زيد ولا عمرو" وكذلك في قوله تعالى :﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الفاتحة 7]، فـــ(لا) زائدة لتوكيد النفي، قالوا : وتعين دخولها في الآية، لئلا يتوهم عطف الضالين على الذين[496].

– أمّا :

---

[494]) المفصل في علم العربية . ص 300 .

[495]) الجنى الداني في حروف المعاني . ص 587 .

[496]) الجنى الداني في حروف المعاني . ص 301 .

حرف فيه معنى الشرط ، ولذلك يجاب بالفاء، وفائدته في الكلام أن يعطيه فضل توكيد . تقول : "عبد الله ذاهب"، فإذا قصدت توكيد ذاك وأنه لا محالة ذاهب وأنه بصدد الذهاب وأنه منه عزيمة، قلت : "أمّا عبد الله فذاهب" ، ولذلك قال سيبويه في تفسيره : « عبد الله مهما يكن من أمره فذاهب »[497] وهذا التفسير مدل لفائدتين : بيان كونه توكيداً ، وأنه في معنى الشرط [498].

وأغلب ورودها في القرآن الكريم أن ما بعدها مبتدأ يطلب خبرا ، والجملة من المبتدأ والخبر مؤكدة بـــ(أما) والتأكيد لها ثابت في مثل هذا التركيب وغيره [499]. ومن أمثلتها في القرآن الكريم قوله تعالى :

- ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡ ﴾ [البقرة 26]
- ﴿ وَأَمَّا ٱلۡجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَٰمَيۡنِ يَتِيمَيۡنِ ﴾ [الكهف 82]
- ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُواْ فَمَأۡوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ ﴾ [السجدة 20]
- ﴿ فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ فَرَوۡحٞ وَرَيۡحَانٞ وَجَنَّتُ نَعِيمٖ ﴾ [الواقعة 88-89]
- ﴿ فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ﴾ [الضحى9]

- **يا :**

و تكون لتنبيه المنادى، نحو:" يا زيد"، فهي في هذا حرف نداء (وهي أم باب النداء)، فلذلك دخلت في جميع أبوابه، وانفردت بباب الاستغاثة، وشاركت (وا) في باب الندبة، وهي لنداء البعيد مسافة أو حكما. وقد ينادى بها القريب الفطن **توكيدا**[500]، ومذهب سيبويه أن ما عدا الهمزة من حروف النداء فهو للبعيد . إلا أنه يجوز نداء القريب بما للبعيد على **سبيل التوكيد**[501]. وقد صرّح بذلك ابن هشام فقال : « حرفٌ موضوع لنداء البعيد حقيقة أو حكماً، وقد ينادى بها القريب **توكيداً** »[502] .

– ها :

---

[497]) الكتاب . 4/ 235 .

[498]) الكشاف . 1 / 58 .

[499]) أساليب التوكيد في القرآن الكريم لعبد الرحمن المطردي . ص247 .

[500]) الجنى الداني في حروف المعاني . ص 354 . والبرهان في علوم القرآن . 2/ 256 .

[501]) الكتاب . 2/ 230 .

[502]) مغني اللبيب . 429/2 .

والمعنى الذي دلت عليه (ها) هو التنبيه، ويكاد يكون هذا المعنى عند بعض النحاة مرادفًا للتوكيد، إذْ نجد سيبويه يذكر أنّ الألف والهاء اللتين تلحقان (أيّ) للتوكيد، فكأنك كررت (يا) مرتين إذا قلت :" يا أيها" [503]. وهو المعنى الذي أورده لها ابن هشام ثالثًا فقال : « للتنبيه على أنه المقصود بالنداء »[504] . وليس من مغزًى للتنبيه إلا التوكيد كما ذكره سيبويه .

- ﴿ هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجۡتُمۡ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞ ﴾ [آل عمران 66]

- ﴿ هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلۡتُمۡ عَنۡهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فَمَن يُجَٰدِلُ ٱللَّهَ عَنۡهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾ [النساء 109].

- **من** :

وهي التي يطلق عليها النحاة (من) الزائدة ، ولها دلالتان رئيسيتان، يمكن تلخيصهما كما يرى المرادي فيما يلي [505] :

- **الأولى** : أن يكون دخولها في الكلام كخروجها. وتسمى الزائدة لتوكيد الاستغراق. وهي الداخلة على الأسماء الموضوعة للعموم وهي كل نكرة مختصة بالنفي، نحو:" ما قام من أحد". فهي مزيدة هنا، لمجرد التوكيد، لأن" ما قام من أحد" و"ما قام أحد" سيان في إفهام العموم، دون احتمال .

- **الثانية** : أن تكون زائدة لتفيد التنصيص على العموم. وتسمى الزائدة، لاستغراق الجنس، وهي الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي، نحو: "ما في الدار من رجل". فهذه تفيد التنصيص على العموم، لأن" ما في الدار رجل" محتمل لنفي الجنس على سبيل العموم، ولنفي واحد من هذا الجنس دون ما فوق الواحد .

ومن مواضع[506] (من) المؤكدة هذه المسند إليه في سياق النفي أو النهي أو الاستفهام بـــ(هل)، وذلك في الجملة الفعلية وغير الفعلية، كما في قوله تعالى :﴿ وَمَا تَسۡقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعۡلَمُهَا ﴾ [الأنعام 59] ، وقوله : ﴿ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ ﴾ [الأعراف59]. وهناك من

---

503) الكتاب . 2 / 197 .

504) مغني اللبيب . 403/2 .

505) الجنى الداني في حروف المعاني ص 316-317

506) جامع الدروس العربية . 3/ 544 .

النحاة من لم يشترط أن تسبق بالنفي ونحوه مستدلا بقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [الأنعام 34] [507].

كما تدخل على المفعول به أيضا، في سياق النفي والإثبات كما في قوله تعالى: ﴿ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا ﴾ [الجن37]، وقوله أيضا: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ [النساء 64]

– الباء :

وكثيرا ما تأتي هذه الباء التي يطلق عليها الباء الزائدة في سياق النفي، فترتبط حينئذٍ بالمسند أو المسند إليه، المفعول به، كما تعد هذه الباء في النفي نظيرة اللام في الإثبات ، أي إذا أردت أن تؤكد في سياق الإثبات تأتي باللام في المسند وإذا أردت أن تؤكد أكثر في سياق النفي تأتي بهذه الباء في المسند .

– إنّ عليا مجتهد إنّ عليا لمجتهد

– ليس علي مجتهدا ليس علي بمجتهد

كما أن الباء الزائدة قد تأتي مع ألفاظ التوكيد المعنوي وهذا الاستعمال جاء في القرآن الكريم ، كقوله تعالى : ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ﴾ [البقرة 228]، ولذلك تعد أكثر الحروف زيادة في الكلام لسعة استعمالها،إذ تذكر كتب النحو زيادتها في خمسة مواضع، في النفي والإثبات[508]:

– **في المسند إليه للفعل كفى** : و قوله: ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا ﴾ [النساء 6] وقوله : ﴿ وَكَفَىٰ بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا ﴾ [النساء 55]

– **في المفعول به** : ومن الأمثلة التي وردت في القرآن الكريم قوله تعالى :﴿ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾ [البقرة195] قوله :﴿ وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ ﴾ [مريم 25]

– **في المسند إليه في الجملة غير الفعلية** : نحو قولهم : " بحسبك درهم"و" ناهيك بخالد" وبعد(إذا) الفجائية، نحو :" خرجت فإذا بالأستاذ عند الباب".

– **في الحال المنفية** : نحو قول الشاعر:

---

[507]) انظر : معاني القرآن للأخفش . ص 23 .

[508]) جامع الدروس العربية . 3/ 545 – 546 .

فما رجعت بخائبة ركاب حكيم بن المسيب منتهاها

- **في المسند بعد "ليس"و"ما"كثيرا** : ومن أمثلة ارتباطها بالمسند قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾ [الزمر 36]وقوله : ﴿أَلَيْسَ هَٰذَا بِٱلْحَقِّ ﴾[الأحقاف34]

– ما :

ومن معانيها الوظيفية التي تنصرف إليها أن تأتي زائدة لمجرد التوكيد، وهي التي دخولها في الكلام كخروجها من جانب أصل الفائدة، وزيادتها بعد (إن) الشرطية و(إذا) كثيرة [509].

ومن أمثلة ورودها في القرآن الكريم قوله تعالى :

- ﴿ قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ﴾ [المؤمنون40]
- ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ [آل عمران159]
- ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ ﴾[الأنفال 58]
- ﴿ وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ﴾ [التوبة 124].

- بل :

حرفُ إضرابٍ، فإن تلاها جملة كان معنى الإضراب إما الإبطال نحو: ﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا سُبْحَٰنَهُۥ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ [الأنبياء26] أي بل هم عباد، ونحو ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ ﴾ [المؤمنون70] وإما الانتقال من غرض إلى آخر، وقد جاءت في القرآن الكريم أيضا كقوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴾[الأعلى 14- 15 – 16] وقوله أيضا : ﴿ وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِى غَمْرَةٍ مِّنْ هَٰذَا ﴾ [المؤمنون 62 – 63]وهي في ذلك كله حرفُ ابتداء وإن تلاها مفرد فهي عاطفة، ثم إن تقدمها أمر أو إيجاب كـــ"اضرب زيداً بل عمراً "، و"قام زيد بل عمرو " فإنها تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه؛ فلا يحكم عليه بشيءٍ، وإثبات الحكم لما بعدها، وإن تقدمها نفي أو نهي فهي لتقرير ما قبلها على حالته، وجعل ضده لما بعده، نحو : "ما قام زيدٌ بل عمرو"، و"لا يقم زيد بل عمرو"، وهناك من أجاز أن تكون ناقلة معنى النفي والنهي إلى ما

---

[509]) الجنى الداني في حروف المعاني . ص 333 .

بعدها ومن ثم يصح أن يقال :" ما زيدٌ قائماً بل قاعداً"، "وبل قاعد" ويختلف المعنى [510].

3 / أدوات غير مختصة :

وهي أدوات لا يشترط أن يليها فعل أو اسم أو غيره من أقسام الكلم ، ولذلك قيل إنها غير مختصة فيليها الفعل أو الاسم أو غيره ، وعدم اختصاصها يجعلها أكثر حرية في الاستعمال وإن جمع بينها المعنى العام الأسلوبي والمتمثل في التوكيد .

– إنما :

رغم أن المشهور في كلام النحاة حول هذه الأداة أنها تشبه (إنّ) ذلك أن أصلها (إنّ) دخلت عليها (ما) فكفتها عن العمل، فإن ذلك يدفعه مجيء الأفعال بعدها، و(إنّ) لا تدخل على الأفعال كما أن فكرة الكف عن العمل لا جدوى منها كون (إن) ما كان لها أن تعمل في الفعل على حسب قولهم . والتحديد الدقيق للمعنى الوظيفي لهذه الأداة هي أنها أداة قصر كما جاء في عبارة البلاغيين، تقصر الصفة على الموصوف أو المسند على المسند إليه .

هذا، ويرى الإمام عبد القاهر أن موضوع (إنما) على أن تكون لخبر لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحته، أو لخبر يترل هذه المترلة ، ومعنى هذا أنك لا تقول لأحد : إنما هو أخوك ، وإنما هو صاحبك القديم ، إلا لمن لا يجهل ذلك و لا يدفع صحته ويُقرّ به ، لأنك بهذا الكلام تُنبّهه للذي يجب عليه من حق الأخ وحرمة الصاحب ، ومنه في التترل قوله تعـــالى : ﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ ﴾ [الأنعام 36] وقوله: ﴿ إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلذِّكْرَ وَخَشِيَ ٱلرَّحْمَٰنَ بِٱلْغَيْبِ ﴾[يس 11] ، ذلك أنه من المعلوم أنه لا تكون استجابة إلا ممن يسمع ويعقل ما يقال له وما يُدعى إليه، وأن من لم يسمع و لم يعقل لم يستجب . وكذلك معلوم أن الإنذار لا يكون إنذارا ولا يكون له تأثير إلا إذا كان مع من يؤمن بالله ويخشاه ويصدق بالبعث والساعة ، والكافر الجاهل يستوي معه الإنذار وتركه[511] .

– ما و إلا :

إن خصوصية استخدام هاتين الأداتين تكمن في استخدامهما مجتمعين للدلالة على معنى التوكيد، في حين أن لكل منهما معنى وظيفيا مستقلا، وقد سمى البلاغيون صورتهما الوظيفية

---

[510]) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . 1 / 130 – 131 .

[511]) دلائل الإعجاز .ص254 - 255 .

بأسلوب الحصر، ويؤدى هذا الأسلوب بكل أداة هي للنفي أو تتضمنه بعدها (إلا) كـــ(هل، لا ، ليس) .

وموضوع "ما وإلا" كما يرى عبد القاهر أيضا أنهما لا يكونان إلا لخبر ينكره المخاطب ويشك فيه، فإذا قلت : "ما هو إلا مصيب" ، أو "ما هو إلا مخطئ" ، فإنك لا تقوله إلا لمن يدفع صحة ذلك ويرى أن الأمر على غير ما قلته، وكذلك إذا رأيت إنسانا من بعيد فقلت : "ما هو إلا زيد" ، لم تقله إلا و صاحبك يتوهـــم أنه ليس بزيد وأنه إنسان آخر ، ويجتهد في إنكار كونه زيدا [512].

ورغم أن هاتين الصورتين للحصر تكادان تتقاربان معنويا إلا أن الفرق بينهما دقيق يمكن أن يتجلى من خلال خصوصية استخدام كل منها في تركيب ما دون الأخرى، كما يمكن أن نرصد في هذا السياق ما أورده عبد القاهر الجرجاني من تفريق بينهما، إذ يرى أن (إنّما) تفيد إيجاب الفعل لشيء ونفيه عن غيره، فإذا قلت: "إنما جاءني زيد" ، كان المعنى أنك أردت أن تنفي أن يكون الجائي غير زيد ، وبذلك يكون الكلام معها شبيها بمعنى قولك : "جاءني زيد لا عمرو "، إلا أن الفرق بينهما أنك تعقل مع (إنّما) إيجاب الفعل للشيء ونفيه عن غيره دفعة واحدة ، وليس كذلك الحكم في العطف بـــ(لا) ، لأن الكلام معها بمنزلة جملتين . ثم إن (إنما) تجعل الأمر ظاهرا في كون الجائي زيد ، ولا يكون هذا الظهور إذا كان الكلام بـــ (لا)، أما عن (ما و إلا) فيذكر الإمام عبد القاهر دائما أن الكلام معهما يحتمل أمرين : أحدهما ، أن تريد اختصاص زيد بالمجيء و أن تنفيه عمن عداه ، وأن يكون هذا الكلام كلاما تقوله لا لأن المخاطب في حاجة إلى أن يعلم أن زيدا قد جاءك ، ولكن لأن به حاجة إلى أن يعلم أنه لم يجئ إليك غيره . وثانيهما ، أن تريد المعنى الذي ذُكر في (إنما) ، فيكون كلاما تقوله ليعلم المخاطب أن الجائي زيد لا غيره[513] .

- أنْ :

---

[512]) دلائل الإعجاز . ص 256 .

[513]) نفس المصدر . ص260 .

وتكون توكيداً كما في قولنا: "لما أن فعل" [514]، وتسمى المخففة من الثقيلة ويقول النحاة إنها ناصبة للاسم ورافعة للخبر كأصلها [515]ويعنون بذلك(إنّ) رغم أن اسمها منوي كما جاءت عبارتهم و لم يظهر إلا في ضرورة الشعر، ومعنى ذلك أن قضية التقدير متعلقة بأمر مقدر وليس على وجه الاستعمال الحقيقي كما هو الشأن مع (إنّ) مما يعني أن قضية اختصاصها مختلفة عنها لأن هذه يليها الفعل مقوله تعالى : ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [يونس 10] مما يعني اختلافها تركيبيا وإن قدر لها النحاة عملا لم تعمله لعدم ذكر اسمها إلا كما قالوا بأنه منوي .

– إنْ:

و تفيد نفي الحكم نفيا فيه تأكيد [516]، لأنها تدخل على جملة ذات مضمون متحقق أو في حكم المتحقق، والتحقق هو بالنسبة للقائل لا بالنسبة للواقع والحقيقة وحدها [517]، ومنها التي تسمى بالمخففة من الثقيلة ومنها قوله تعالى : ﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ﴾[البقرة 143][518].

– لا النافية للجنس :

فإن قلت : فلم عملت عمل (إن) ؟ قلت: لمشابهتها لها، في التوكيد . فإن (لا) لتوكيد النفي و(إنّ) لتوكيد الإثبات[519].

هذا، وقد كثر حذف هذه الأدوات رغم تعارض التوكيد مع الحذف ، ذلك أن سبب حذف هذه الحروف كما يقول ابن جني لقوة المعرفـــة بالموضع؛ ألا ترى إلى قول امرئ القيس[520] :

فقلت : يمين الله أبرح قاعدا

---

[514]) الكتاب . 4 / 222 .

[515]) الجنى الداني . ص 217 .

[516]) أحمد مختار البرزة ، **أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم** دراسة تحليلية لنموذجين (الاشتغال طبيعته وإعرابه – التوكيد بـــ(إن) النافية) . مؤسسة علوم القرآن . دمشق ، بيروت . ط1 . 1985 . ص100 .

[517]) أساليب التوكيد في القرآن الكريم للمطردي . ص101 .

[518]) الجنى الداني . ص 108 .

[519]) نفس المصدر . ص 292 .

[520])امرؤ القيس، **الديوان** . ت: عبد الرحمن المصطاوي . دار المعرفة. بيروت، لبنان . ط2 . 2004 . ص 137 .
وعجزه : ولو قطعوا جسمي لديك وأوصالي .

لأنه لو أراد الواجب لما جاز؛ لأن أبرح هذه لا تستعمل في الواجب، فلا بد من أن يكون أراد : "لا أبرح". ويكفي من هذا قولهم : "رب إشارة أبلغ من عبارة". وأما زيادتها فلإرادة التوكيد بها. وذلك أنه قد سبق أن الغرض في استعمالها إنما هو الإيجاز والاختصار، والاكتفاء من الأفعال وفاعليها، فإذا زيد ما هذه سبيله فهو تناه في التوكيد به. وذلك كابتذالك في ضيافة ضيفك أعز ما تقدر عليه،وتصونه من أسبابك، فذاك غاية إكرامك له وتناهيك في الحفل به [521].

– أنْ الزائدة :

وهي من أحرف الزيادة كما يقول النحاة ، وإن مجرد هذه التسمية يؤصل دلالة التوكيد فيها كونه يعد الفائدة التي تجنى من إيرادها في الكلام ، و قد ذهب الأخفش إلى أنها قد تنصب الفعل، وهي زائدة، واستدل بالسماع والقياس. أما السماع فقوله تعالى : ﴿ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة 246] ، وقوله أيضا : ﴿ وَمَا لَكُمۡ أَلَّا تُنفِقُواْ ﴾ [الحديد 10] ، وأن في الآيتين زائدة، كقوله : ﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ ﴾ [المائدة 84] [522].

– ألا :

المشهور في إعراب هذه الأداة أنها حرف استفتاح، وهذا بيان لموضعها في الكلام وليس بيانا لمعناها الذي يشرحه النحاة عند التعرض لدراستها، وتدخل على الجملة الفعلية نحو: ﴿ أَلَا يَوۡمَ يَأۡتِيهِمۡ لَيۡسَ مَصۡرُوفًا عَنۡهُمۡ ﴾ [هود 8]، وغير الفعلية نحو قوله تعالى : ﴿ أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴾ [يونس 62] وتفسر معنويا على أنها لاستفتاح الكلام وتنبيه المخاطب، وعلامتها صحة الكلام بدونها، وقيل:" معناها حقاً" [523].

–إما :

وهي أداة مركبة من(إن) الشرطية و(ما) الزائدة للتوكيد نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ ﴾ [البقرة 38][524] . وقد قاسها ابن جنّي على (لا) والباء و(من) وغير ذلك من الحروف التي يؤتى بها للتأكيد، وذكر أنّه لا ينكر

---

[521]) الخصائص . 2 / 284 .

[522]) الجنى الداني في حروف المعاني . ص 222 -223 .

[523]) نفس المصدر . ص381 .

[524]) الدر المصون . 1/ 198 .

اجتماع حرفين للتوكيد لجملة الكلام، وذلك أنهم قد وكدوا بأكثر من الحرف الواحد، وذلك قولهم: "لتقومن ولتقعدن"، فاللام والنون جميعاً للتوكيد، وكذلك قول الله – جل وعز – : ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا ﴾ [مريم: 26] فـــ(ما) والنون جميعاً مؤكدتان[525] .

و قدكثر مجيئها على هذا النحو في القرآن : ﴿ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ ﴾ [الأعراف 200] ﴿ فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ ﴾ [الزخرف 41] و زيدت (ما) هنا للتأكيد ليصح دخول النون للتوكيد في الفعل، ولو سقطت يعني ما لم تدخل النون، فما تؤكد أول الكلام والنون تؤكد آخره ، وهي بمثابة لام القسم التي تجيء لمجيء النون[526] . وهذا الذي ذهبا إليه من أن النون لازمة لفعل الشرط إذا وصلت إن بما ، هو مذهب المبرد والزجاج ، زعما أنها تلزم تشبيهاً بما زيدت للتأكيد في لام اليمين نحو : " والله لأخرجن" . وزعموا أن حذف النون إذا زيدت ما بعد إن ضرورة . وذهب سيبويه والفارسي وجماعة من المتقدمين إلى أن ذلك لا يختص بالضرورة ، وأنه يجوز في الكلام إثباتها وحذفها ، وإن كان الإثبات أحسن[527].

– الواو :

هذه الواو لتأكيد لصوق الخبر بالاسم كالواو التي لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف[528] في قوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ [الكهف 22]، وقد برّر بعض النّحاة مجيء الجملة الواقعة صّفة مقترنةً بالواو في مثل قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ [الحجر 4] بحصول الفصل بين الموصوف وصفته – التي هي جملة – بـــ(إلا)، فحصل للصفة انفصال من الموصوف بوجهين : بكونها جملة، وبـــ(إلا)، فجيء بالواو رابطة، ممثّلين لذلك بنحو قولهم في خبر (ليس) و(ما) :" ليس أحد إلا وهو خير منك"، و"ما رجل إلا وأنت خير منه"، وكذلك في قولك : "ما كان أحد إلا وأنت خير منه" [529]، وذلك لأنّ الخبر صفة في المعنى، فكما جاز دخول الواو على الخبر جاز دخولها على الصّفة . وقال الرضي في سياق حديثه عن واو الحال : « قد تصدّر الصّفة والخبر بالواو إذا

---

[525]) الخصائص . 3 / 109 .

[526]) المحرر الوجيز .1/ 131 .

[527]) تفسير البحر المحيط .1 / 167 – 168 .

[528]) الكليات . ص 418 .

[529]) شرح الكافية 235/1 .

حصل لهما أدنى انفصال، وذلك بوقوعهما بعد (إلاّ)، نحو : "ما حسبتـــك إلاّ وأنت بخيل"، و"ما جاءني رجل إلاّ وهو فقير "»[530] .

ودلالة هذه الواو على التوكيد هي من الآراء التي اشتهر بها الزمخشري وقد تبعه في ذلك بعض العلماء ، فهذا السمين الحلبي يبرر ما ذهب إليه بقوله في الآية السابقة : « قولُ الزمخشريّ قويٌّ من حيث القياسُ، فإنَّ الصّفةَ كالحال في المعنى، وإن كان بينهما فرقٌ من بعض الوجوه، فكما أن الواو تدخل على الجملة الواقعة حالاً كذلك تَدْخلُ عليها واقعةً صفةً »[531]،وكذلك فعل العكبري بقوله– في إعراب قول الله تعالى: ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ ﴾[البقرة 216] : « ﴿ وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ ﴾جملة في موضع نصب، فيجوز أن يكون صفة لشيء، وساغ دخول الواو لّما كانت صورة الجملة هنا كصورتها إذا كانت حالاً »[532] .

ومن المواضع التي تدل فيها الواو على التوكيد أيضا أنها إذا دخلت على الشرط بعد تقدم الجواب، إذ يراد به تأكيد الوقوع بالكلام الأول[533] .

– التوكيد بزيادة الضمير :

إن ما يسمى بضمير الفصل يعد في حقيقة الأمر شكلا من أشكال الزيادة، ذلك لأن مجيئه إنّما يكون بعد تمام الفائدة المرجوة من المسند والمسند إليه؛ فيؤتى به لتحقيق تلك النسبة الكلامية بينهما . وهو المعنى الذي فسّر به النحاة معنى هذا الضمير بقولهم إنه يفيد التوكيد والتخصيص .

ونورد في هذا الصدد مقارنة ذكرها أبو حيّان تكشف لنا عن إفادة التوكيد والتخصيص بضمير الفصل ذكرها بين قولك:" زيد المنطلق"، و"زيد هو المنطلق"، وذلك أنّك إذا قلت : "زيد المنطلق"، فالمخاطب يعرف وجود ذات صدر منها انطلاق، ويعرف زيدًا ويجهل نسبة الانطلاق إليه، وأنت تعرف كلّ ذلك فتقول له : "زيد المنطلق"، فتفيده معرفة النسبة التي كان يجهلها، ودخول (هو) إذا قلت : "زيد هو المنطلق"، يفيد تأكيد النّسبة، وإنّما

---

[530]) نفس المصدر . 211/1 .

[531]) الدّر المصون . 288/4 .

[532]) التبيان في إعراب القرآن . 141/1 .

[533]) الكليات . ص 922 . وانظر : معاني النحو . 3/ 195 .

تؤكّد النسبة عند توهّم أنّ المخاطب يشكّ فيها أو ينازع أو يتوهّم الشركة[534]، وهذا المعنى الأخير هو التخصيص .

- ﴿ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ ﴾ [البقرة 35]

- ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ ﴾ [الحج 62] يجوز أن يكون هو توكيدا وفصلا[535] .

- التوكيد بالصيغة :

من الأصول المشهورة في الدراسات البلاغية أن " زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى " وقد ترتب على ذلك في حدود الإفراد أن نفهم من تضعيف عين الثلاثي أو زيادة همزة في أوله أو زيادة تاء الافتعال عليه أو نحو ذلك إضافة معنى جديد إلى مفهوم الجدث المجرد ففي التضعيف توكيد كما في زيادة الهمزة تعدية وفي التاء الاتخاذ أو المطاوعة أو التأكيد أو غير ذلك من معاني صيغة الافتعال [536]، ولذلك نجد ابن الأثير يعقد بابا يسميه (في قوة اللفظ لقوة المعنى) يذكر فيه أمثلة من القرآن الكريم ومن الشعر دلت فيها الصيغة على معنى المبالغة في الشيء وقوة المعنى، مما له صلة بتأكيد الصفة نفيا أو إثباتا، نحو قوله تعـــالى : ﴿ فَأَخَذۡنَٰهُمۡ أَخۡذَ عَزِيزٖ مُّقۡتَدِرٍ ﴾ [القمر 43] ... فيرى أن هذا الباب بجملته لا يقصد به إلا المبالغة في إيراد المعاني [537] .

وهذا التفسير الوظيفي لزيادة حروف الكلمة الواحدة لتأدية معنى زائد فيها هو ما شرحه باستفاضة الزركشي عند تعرضه للزيادة في بنية الكلمة، وذلك بقوله : « واعلم أن اللفظ إذا كان على وزن من الأوزان ثم نقل إلى وزن آخر أعلى منه، فلا بد أن يتضمن من المعنى أكثر مما تضمنه أولا لأن الألفاظ أدلة على المعاني فإذا زيدت في الألفاظ وجب زيادة المعاني ضرورة ومنه قوله تعالى: ﴿ فَأَخَذۡنَٰهُمۡ أَخۡذَ عَزِيزٖ مُّقۡتَدِرٍ ﴾ هذه فهو أبلغ من قادر لدلالته على أنه قادر متمكن القدرة لا يرد شيء عن اقتضاء قدرته،ويسمى هذا قوة اللفظ لقوة المعنى » [538]، وفي نفس السياق يتحدث الرضي عن دلالة التوكيد في حروف الزيادة كالهمزة مثلا إذ لابد فيها من دلالة زائدة وذلك في نحو " أقالني " تتمثل **في التأكيد** والمبالغة، والأغلب في هذه

---

[534]) تفسير البحر المحيط . 1 /44 .

[535]) التبيان في إعراب القرآن . 2 / 230 .

[536]) تمام حسان ، **البيان في روائع القرآن** . عالم الكتب .3 القاهرة . ط2 . 2000 . 2/ 131 .

[537]) المثل السائر . 2/ 56 .

[538]) البرهان في علوم القرآن. 3 / 25 .

الأبواب أن لا تنحصر الزيادة في معنى، بل تجئ لمعان على البدل، كالهمزة في أفعل تفيد النقل، والتعريض، وصيرورة الشيء ذا كذا، وكذا فعل وغيره [539].

1- **صيغة فعّال :**

إن صيغة صفة الفاعل من الفعل (فعل) هي (فاعل)، وتعني الموصوف بالحدث في معناها الصرفي، فإذا قصد المبالغة في الاتصاف بالحدث جيء بصيغة(فعال) ، وقد يقصد بها أيضا مزاولة الشيء مرة بعد مرة وهو أيضا شكل من أشكال المبالغة، وقد جاء في شرح شافية ابن الحاجب أن اسم الفاعل نحو(غافر)، وبناء المبالغة فيه نحو (غفار)، بمعنى ذى كذا، إلا أن فعالا لما كان في الأصل لمبالغة الفاعل، ففعال الذي بمعنى ذي كذا لا يجئ إلا في صاحب شيء يزاول ذلك الشيء ويعالجه ويلازمه بوجه من الوجوه، إما من جهة البيع كالبقال، أو من جهة القيام بحاله كالجمال والبغال [540].

وقد جاءت هذه الصيغة في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴾ [الكهف 23]، فإن أريد اتصاف صاحب الحدث بالحدث أكثر لكثرة مزاولته للفعل أو التصاقه به جيء بصيغة (فعّال) وقد استخدمت في القرآن أيضا كما في قوله عز وجل: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [هود 107] .

- ﴿ وَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا سَٰحِرٌ كَذَّابٌ ﴾ [ص 4]

كما هو معلوم فإن صيغة صفة الفاعل من الفعل (كذب) هي كاذب، وتدل على اتصاف صاحب الحدث بالكذب، والانتقال إلى صيغة فعال منها يعني انتقال الدلالة في هذا اللفظ من مجرد الاتصاف بالكذب إلى التكثير والمبالغة في هذه الصفة .

- ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ كَٰذِبٌ كَفَّارٌ ﴾ [الزمر 13]
- ﴿ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ [آل عمران 182]
- ﴿ وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱصْطَبِرْ عَلَيْهَا ۖ لَا نَسْـَٔلُكَ رِزْقًا ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكَ ۗ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ [طه 132]
- ﴿ أَلْقِيَا فِى جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُّرِيبٍ ﴾ [ق 24 – 25]
- ﴿ وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ هَمَّازٍ مَّشَّآءٍۭ بِنَمِيمٍ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ﴾ [القلم 10-11-12]

---

[539]) رضي الدين الإستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب** . ت: محمد محيي الدين عبد الحميد وآخران . منشورات محمد علي بيضون . دار الكتب العلمية .بيروت، لبنان . دون ط . 1 / 83 .

[540]) نفس المصدر . 2 / 85 .

- ﴿ يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ ﴾ [الشعراء 37]

2- صيغة افتعل :

- ﴿ رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَٱعْبُدْهُ وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ ﴾ [مريم 65]

صيغة الأمر من الصبر في : " اصبر" ولكنه في هذه الآية استخدم صيغة الأمر :" افتعل " للدلالة على قوة في الاتصاف بالصبر، إذ إن " اصطبر" أبلغ من الأمر بالصبر من أصبر[541].

- ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [مريم 4]

- ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ﴾ [البقرة 286] قبل لأنه لما كانت السيئة ثقيلة وفيها تكلف زيد في لفظ فعلها [542].

3- صيغة فعنعل :

وتدرج هذه الصيغة في كتب الصرف ضمن صيغ التكرير، إذ إن تكرير المعنى في باب (صمحمح) إنما هو للعين وإن كانت اللام فيه أقوى من الزائد في باب "افعوعل" و"فعوعل" و"فعيعل"، و"فعنعل"، لأن اللام بالعين أشبه من الزائد بها. ولهذا أيضاً ضاعفوها كما ضاعفوا العين للمبالغة؛ نحو "عتل"؛ إلا أن العين أقعد في ذلك من اللام؛ ألا ترى إن الفعل الذي هو موضع للمعاني **لا يضعف ولا يؤكد تكريره إلا بالعين** . فأما "اقعنسس" و"اسحنكك" فليس الغرض فيه التوكيد والتكرير؛ لأن ذا إنما ضعف للإلحاق، فهذه طريق صناعية، وباب تكرير العين هو طريق معنوية؛ ألا ترى أنهم لما اعتزموا إفادة المعنى توفروا عليه، وتحاموا طريق الصنعة والإلحاق فيه، فقالوا: "قطّع"و"كسّر" تقطيعا وتكسيرا [543].

وقوله تعالى ﴿ فَكُبْكِبُوا۟ فِيهَا ﴾[الشعراء 94] ولم يقل وكبوا قال الزمخشري روى والكبكبة تكرير الكب جعل التكرير في اللفظ دليلا على التكرير في المعنى كأنه إذا ألقي في جهنم ينكب ولم كبة مرة بعد أخرى حتى يستقر في قعرها اللهم أجرنا منها خير مستجار [544]

4- صيغتا المضارع والماضي :

ذكرنا سابقا أن ابن جني يجعل التوكيد ضربا من الاحتياط، ويقدم في هذا الباب أشكالا متعددة للتوكيد غير الصناعي، ومنه قولهم: "لم يقم زيد". جاءوا فيه بلفظ المضارع وإن

---

[541]) البرهان في علوم القرآن . 3/ 25 .

[542]) نفس المصدر . 3/ 25 .

[543]) الخصائص . 2 /156 .

[544]) البرهان في علوم القرآن . 3 / 25 .

كان معناه المضي، وذلك أن المضارع أسبق رتبة في النفس من الماضي؛ ألا ترى أن أول أحوال الحوادث أن تكون معدومة، ثم توجد فيما بعد، فإذا نفى المضارع الذي هو الأصل فما ظنك بالماضي الذي هو الفرع،وكذلك قولهم: "إن قمت قمت"؛ فيجيء بلفظ الماضي والمعنى معنى المضارع. وذلك أنه أراد **الاحتياط للمعنى**، فجاء بمعنى المضارع المشكوك في وقوعه بلفظ الماضي المقطوع بكونه، حتى كأن هذا قد وقع واستقر، لا أنه متوقع مترقب. [545]

– التوكيد بالجملة :

تأخذ بعض الجمل في اللغة العربية وظائف يمكن أن تؤدى بالمفرد وهي التي سماها النحاة بالجمل التي لها محل من الإعراب، كما يمكن أن تأخذ وظائف خاصة لا يمكن أن تؤد إلا بالجمل وهي التي سماها النحاة الجمل التي لا مل لها من الإعراب. منها الجملة الاستئنافية والجملة الاعتراضية .

– الجملة الاستئنافية :

-﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْئَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [البقرة 134]

قوله :﴿ وَلَا تُسْئَلُونَ ﴾هذه الجملة استئناف ليس إلا، ومعناها التوكيد لما قبلها، لأنه لّما تقدّم أنّ أحدا لا ينفعه كسب أحد بل هو مختص به، إن خيرا وإن شرا، فلذلك لا يسأل أحد عن غيره، وذلك أنّ اليهود افتخروا بأسلافهم فأخبروا بذلك [546] .

– الجملة الاعتراضية :

يتعلق هذا النوع من الجمل بالسياق الذي يرد فيه كما يتعلق بقصد المتكلم ، فليست كل جملة اعتراضية جملة مؤكدة، يقول ابن قيم الجوزية عند تعرضه لأغراض الجملة الاعتراضية: « وفوائد الاعتراض تختلف بحسب قصد المتكلم وسياق الكلام من قصد الاعتناء و التقرير والتوكيد وتعظيم المقسم عنه والمخبر عنه ورفع توهم خلاف المراد والجواب عن سؤال مقدر إلى غير ذلك » [547].

لقد جاء في القرآن، وفصيح الشعر، ومنثور الكلام. وهو جار عند العرب مجرى التأكيد، فلذلك لا يشنع عليهم، ولا يستنكر عندهم، أن يعترض به بين الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، وغير ذلك مما لا يجوز الفصل فيه بغيره، إلا شاذا أو متأولا. قال الله سبحانه وتعالى :

---

[545]) الخصائص . 3 / 105 .

[546]) تفسير اللباب لابن عادل . 2/ 129 .

[547]) ابن قيم الجوزية ، **التبيان في أقسام القرآن** ، دار الفكر للطباعة والنشر . دون ط . ص 139 .

﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴾ [الواقعة 75 – 76 – 77] فهذا فيه اعتراضان: أحدهما قوله" وإنه لقسم لو تعلمون عظيم " لأنه اعترض به بين القسم الذي هو قوله " فلا أقسم بمواقع النجوم " وبين جوابه الذي هو قوله " إنه لقرآن كريم " وفي نفس هذا الاعتراض اعتراض آخر، بين الموصوف الذي هو" قسم " وبين صفته التي هي " عظيم " وهو قوله " لو تعلمون ". فذانك اعتراضان كما ترى. ولو جاء الكلام غير معترض فيه لوجب أن يكون: فلا أقسم بمواقع النجوم، إنه لقرآن كريم، وإنه لقسم " عظيم لو تعلمون " [548].

- ﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ أَنِ ٱشْكُرْ لِى ﴾ [لقمان 14] فاعترض بذكر شأن حمله ووضعه بين الوصية والموصى به، توكيدا لأمر الوصية بالوالدة التي هذا شانها وتذكيرا لولدها بحقها وما قاسته من حمله ووضعه مما لم يتكلفه الأب [549]

– جملة القسم :

يعد القسم من أشهر أنواع التوكيد بالجملة في اللغة العربية، الأمر الذي جعل الدارسين قديما وحديثا يولونه عناية كبيرة لخصوصية التوكيد به، إذ إن القسم أعلى درجات التوكيد وقد زخر القرآن الكريم به وتعددت أشكاله وصور تأديته لمعناه، والقسم جملة فعلية أو غير فعلية تؤكد بها جملة موجبة أو منفية نحو قولك: بالله، وأقسمت، وآليت، وعلم الله، ويعلم الله، ولعمرك، ولعمر أبيك، ولعمر الله، ويمين الله، وأيمن الله، وأيم الله، وأمانة الله، وعلي عهد الله لأفعلن أو لا أفعل. ومن شأن الجملتين أن تتنزلا منزلة جملة واحدة كجملتي الشرط والجزاء، ويجوز حذف الثانية ها هنا عند الدلالة جواز ذلك ثمة[550].

والقسم تناوله القدماء والمحدثون بمعناه الواسع فقد شمل كل ما يدل على معناه العام منها اليمين؟ ومما يدل على أن أصل اليمين إشْهاد اللَّهِ، قوله تعالى : ﴿ وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِى قَلْبِهِۦ ﴾ [البقرة 204] وقول العرب:" يَعْلم الله " في مقام الحلف المغلظ ، ولأجله كانت

---

[548]) الخصائص . 1 / 335 .

[549]) التبيان في أقسام القرآن . ص140 .

[550]) المفصل في علم العربية . ص 344 .

الباء هي أصل حروف القسم لدلالتها على الملابسة في أصل معانيها ، وكانت الواو والتاء لاحقتين بها في القسم الإنشائي دون الاستعطافي [551].

ولعل تركيب هذا النوع من الجمل هو الذي جعل الباحثين يحملونه معاني زائدة على مجرد التوكيد، وذلك بالنظر إلى تنويع ما يقسم به ليتناسب مع المقسم عليه، فلو تتبعنا ما ورد من أشكال للقسم في القرآن الكريم لوجدنا أن فيها القسم الصادر من الله عز وجل، والقسم الصادر على لسان العباد مما يشعرنا بتنوع المقصود بين النوعين هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن قسم الله لا يقف عند حدود الألفاظ المعروفة للقسم "بالله والله وربي ... " وإنما يقسم بمخلوقاته: " الضحى، الشمس، التين ، القمر، النجم ... " مما يجعل هذا النوع من التوكيد مجالا خصبا للبحث في الفروق الدلالية بين هذه الأنواع والسياقات التي خصت بها في القرآن الكريم .

– أنواع القسم :

أ – ظاهر أو صريح : وهو الذي يستدل عليه بأحد حروف القسم أو بفعل القسم أو بهما معا، وذلك كما في قوله تعالى : ﴿ وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْحُبُكِ إِنَّكُمْ لَفِى قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ ﴾ [الذاريات 7- 8] وقوله : ﴿ وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا ﴾ [الأنعام 109][552].

ب – مضمر أو غير صريح : إن المحذوف يكون في حكم المذكور من ناحية الدلالة إذا كان هناك دليل عليه، والدليل عموما إما أن يكون لفظيا، وإما أن يكون معنويا [553].

– **الدليل اللفظي** : وهو القسم الذي دلت عليه اللام، هو ما يفهم من كلام سيبويه في قوله : « وسألته عن قوله: " لتفعلن" إذا جاءت مبتدأة ليس قبلها ما يحلف به، فقال : إنما جاءت على نية اليمين، وإن لم يتكلم بالمحلوف به »[554] نحو قوله تعالى: ﴿ لَتُبْلَوُنَّ فِىٓ أَمْوَٰلِكُمْ ﴾ [آل عمران 186]

–**الدليل المعنوي** : كقوله تعالى : ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾ [مريم 71]

أحرف القسم وألفاظه :

---

[551]) التحرير والتنوير . 3 / 267.

[552]) معاني النحو . 4/ 137 .

[553]) الكليات . ص726 .و معاني النحو . 4/ 137 – 138 .

[554]) الكتاب . 3/ 106 .

للقسم عدة حروف وألفاظ مشهورة في الاستعمال جمعها النحاة قديما، يمكن أن نطلق عليها مصطلح أدوات القسم سواء أكانت حروفا أم أسماء أم أفعالا لكونها تشترك في تأديتها لمعنى القسم في الجمل ومن ثم تكون قرينة لفظية على هذا الباب .

فحروف القسم هي : الواو، الباء، التاء، اللام ، أما ألفاظه: فهي لعمرك، أيمن الله، عمرك الله، قعدك الله [555].

هذا، ولشدة ارتباط وظيفة التوكيد بالقسم سميت بعض التراكيب في اللغة العربية قسما لكونها تؤدي معنى التوكيد، بل وألحقت بنماذج القسم في القرآن الكريم رغم خلوها من حروفه أو ألفاظه التي ذكرناها سابقا، من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ ﴾ [الحشر 11] يقول العكبري : « لما جاء توكيدا للجزاء سمي قسما » [556].

ولعل أكثر ما يفيده القسم التوكيد، وذلك باعتبار الاستعمال وهو ما جعل العلماء يفرقون بين دلالتين أساسيتين في القسم وذلك باعتبار أسلوب الجواب ، فإذا كان خبريا فالقسم لتوكيد مضمون الجملة وإن كان طلبيا فهو للاستعطاف [557] .

وقد ناقش كثير من العلماء منذ سيبويه دلالة الاستعطاف على القسم والتوكيد ، كأنما يأبون ربط القسم بشيء غير التوكيد. فلا يجوز مثلا في القسم الذي هو استعطاف في الحقيقة: " تالله هل قمت"،لأنه ليس بمقسم. ومقتضاه إن القسم قسمان قسم يقصد به توكيد،وقسم يقصد به الاستعطاف والسؤال. وفي تسمية ما يقصد به الاستعطاف قسماً نظر، وكيف يتصور قسم دون جواب لا ملفوظ به ولا مقدر.ولهذا سأل سيبويه بأن أقسمت يقتضي جواباً، ولما فعلت ليس بجواب، فكيف جاز؟ وأجابه الخليل بأنهم شبهوه بنشدتك الله، إذ كان فيه معنى الطلب. فأفاد أن القسم ليس بمراد في المشبه، كما أن ذلك غير مراد في المشبه به [558].ومنه فدلالة هذا التركيب اللغوي على التوكيد تتوقف على الأسلوب المستعمل في جوابه .

– التوكيد بالتكرار:

---

[555]) معاني النحو . 4/ 138 و ما بعدها .

[556]) الكليات . ص726 .

[557]) أسلوب التوكيد في القرآن الكريم . ص 13- 14 .

[558]) خزانة الأدب . 3 / 463 .

إن التكرار يعد زيادة أيضا ولكنها زيادة من نوع خاص إذ تعتمد على زيادة التلفظ بنفس العنصر اللغوي السابق سواء أكان أداة أم اسما أم وصفا ...إلخ ، كما قد يكون جملة أو شبه جملة ويعتمد فيه على العنصر المراد تأكيده والتركيز عليه.

أ- **تكرار الكلمة** :

أ-1- تكرار الأداة : ﴿ فَفِي ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾ [هود 108]

- ﴿ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تُدْعَوْنَ لِتُنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَمِنكُم مَّن يَبْخَلُ ﴾ [محمد 38] و (ها) الداخلة على الضمير هي التي كانت مع اسم الإشارة، وفصل بينهما بالضمير[559]. قال :« وفصلها من المجرد بأنا وأخواته كثير، وبغيرها قليل، وقد تعاد بعد الفصل توكيدا . يعني في نحو: "ها أنتم هؤلاء"»[560].

أ-2- تكرار الفعل: ﴿ فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا ﴾ [الطارق 17]

أ-3- تكرار الوصف : ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴾ [الواقعة 10-11]

أ-4- تكرار الضمير : بنوعيه الضمير المنفصل نحو " أنت أنت ناجح " و ما يسمى بضمير الفصل كقوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ﴾ [الحج 6] ﴿ قَالُواْ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [البقرة 32]

أ-5 - تكرار الاسم : نحو :"أخاك أخاك" .

أ-6 - تكرار الخالفة : نحو قوله تعالى : ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ [المؤمنون 36]

ب- **تكرار الجملة** :

يخضع تكرار الجملة العربية لنظام خاص فهو يعتمد على ذكر العاطف غالبا بين الجملتين ، إذ العطف أولى إلا إذا أدى إلى اللبس نحو : " أكل زيد ثم أكل زيد "إذ قد يفهم أنه أكل مرة ثانية وأنت لا تريد إلا أنه أكل مرة واحدة [561] ، كما أن معنى التوكيد يختفي إذا فهم منه أنه أكل مرة ثانية ، وقد جاء هذا النوع من التكرار في القرآن الكريم.

ب-1- **بدون عطف** : ﴿ فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ [الانشراح 5-6]، فهذا التركيب اعتبره بعض العلماء غير مؤكد، لأن النكرة إذا أعيدت كانت غير الأولى أما المعرفة إذا

---

[559]) الجنى الداني في حروف المعاني . ص 347 .

[560]) شرح التسهيل .1/ 237 – 239 .

[561]) المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها . 2 / 271 .

أعيدت فهي نفس الأولى لدلالة العهد عليها محتجين في هذه الآية بقول عبد الله بن عباس : " لن يغلب عسر يسرين" ، إلا أن هناك من أكد على دلالة التوكيد فيها كون الجملة الثانية هي نفس الجملة الأولى مكررة وذلك أن هذا اللفظ لا يحتمل هذا المعنى – أي المغايرة- كما لا يحتمل قول القائل: " إن مع الفارس رمحا إن مع الفارس رمحا" أن يكون معه رمحان، بل هذا من باب التوكيد[562]، وذلك كما يقول فخر الدين الرازي: ويكون الغرض تقرير معناها في النفوس وتمكينها في القلوب[563].

ب-2- **بالعطف** : ونحو قوله : ﴿ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ﴾ [القيامة: 34 – 35]، وقوله تعالى : ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ [التكاثر 3 - 4] وسيأتي شرحه في الفصل التطبيقي الثاني من الباب الثاني إن شاء الله .

ثانيا :التوكيد بالتقديم والتأخير :

يقوم التوكيد بالتقديم على أساس الخروج بجزء من الجملة عن مكانه الأصلي المخصص له وتقديمه على الجزء الذي قبله[564]، ولذلك فهو يعتمد على معرفة الأصل في تركيب الجملة الأصلية ليستبين فيما بعد مواطن التقديم والتأخير أو أن الجملة لم يطرأ عليها هذا التغيير .

ولعل ممن بين دلالة التقديم على التوكيد عبد القاهر الجرجاني شارحا كلام سيبويه في هذا المجال بعبارته المشهورة : « وهذا الذي ذكرت من أن تقديم ذكر المحدث عنه يفيد التنبيه له قد ذكره صاحب الكتاب في المفعول إذا قدم فرفع بالابتداء ...كقولنا في : " ضربت عبد الله ": "عبد الله ضربته "، فقال[يعني سيبويه] : وإنما قلت : "عبد الله "، فنبهته له، ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء »[565] ، والجدير بالذكر هنا أن النحاة لم يقتصروا على العناية والاهتمام في تبرير التقديم كما قد يظن من يقرأ الفقرة السابقة المأخوذة من دلائل الإعجاز وما في أسلوب صاحبها من الحصر، وذلك في قوله: «لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام ». وليس من مغزى للتنبيه الذي ذكره النحاة غير التوكيد والتحقيق ، وذلك لأنك إذا قدمت الشيء فقد نبهت السامع له ومنعته بذلك من الشك أو توهم الغلط والتزيد منك في

---

[562]) الكليات. ص 895- 896 .

[563]) التفسير الكبير(مفاتيح الغيب) . 32 / 7 .

[564]) في النحو العربي نقد وتوجيه . ص 243 .

[565]) دلائل الإعجاز .ص101.

الحكم الذي تنسبه له بعد ذلك[566]، وهذه هي الأغراض التي يؤتى بالتوكيد من أجل تفاديها في الكلام[567] .

عناصر التقديم في الجملة العربية:

ليست كل عناصر الجملة قابلة لتغيير موضعها الأصلي كما هو معلوم، وهذا ما أكد عليه علماء اللغة، فالصلة لا تتقدم الموصول والصفة لا تتقدم الموصوف والتوكيد لا يتقدم المؤكد والبدل لا يتقدم المبدل منه يقول ابن جنّي في ذلك : « ولا يجوز تقديم الصّلة ولا شيء منها على الموصول، ولا الصفة على الموصوف، ولا المبدل على المبدل منه، ولا عطف البيان على المعطوف عليه، ولا العطف الذي هو نسق على المعطوف عليه، إلاّ في الواو وحدها، وعلى قلته أيضا »[568]، إلا أن المسند أو المسند إليه قد يتقدم أحدهما على الآخر بحسب الأصل في نوع الجملة، والمفعول يتقدم طرفي الإسناد أو يتقدم المسند إليه على فقط في الجملة الفعلية، وفيما يلي تتبع هذه العناصر التي تخضع لظاهرة التقديم لتأدية وظيفة أسلوبية هي التوكيد :

أ- **تقديم المسند إليه :**

و إذا كان تقديم المحدث عنه (المسند إليه) يقتضي تأكيد الخبر وتحقيقه له فإننا إذا تأملنا وجدنا هذا الضرب من الكلام يجيء فيما سبق فيه إنكار من منكر، نحو أن يقول الرجل: "ليس لي علم بالذي تقول"، فتقول له:" أنت تعلم أن الأمر على ما أقول ولكنك تميل إلى خصمي". وكقول الناس:" هو يعلم ذاك وإن أنكر" و"هو يعلم الكذب فيما قال وإن حلف عليه" [569].

- قوله له تعالى:﴿ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [آل عمران75] فهذا من أبين شيء وذاك أن الكاذب لاسيما في الدين لا يعترف بأنه كاذب، وإذا لم يعترف بأنه كاذب كان أبعد من ذلك أن يعترف بالعلم بأنه كاذب، أو يجيء فيما اعترض فيه شك نحو أن يقول الرجل: "كأنك لا تعلم ما صنع فلان و لم يبلغك"، فيقول:" أنا أعلم ولكني أداريه". ومما يحسن ذلك فيه ويكثر الوعد والضمان أيضا قول الرجل:" أنا أعطيك"،" أنا أكفيك"، "أنا أقوم بهذا

---

566) انظر : دلائل الإعجاز. ص 99 وما بعدها .

567) انظر : شرح المفصل . 2 / 221 -222.

568) الخصائص 2./385 .

569) دلائل الإعجاز . ص 102 .

الأمر". وذلك أن من شأن من تعده وتضمن له أن يعترضه الشك في تمام الوعد وفي الوفاء به، فهو من أحوج **شيء إلى التأكيد** [570].

منه كما ذكر عبد القاهر قوله عز وجل: ﴿ وَإِذَا جَآءُوكُمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِۦۚ ﴾ [المائدة 61] في تكذيب مدع وذلك أن قولهم: (آمنا) دعوى منهم أنهم لم يخرجوا بالكفر كما دخلوا به، فالموضع موضع تكذيب.

وجملة الأمر أنه ليس إعلامك الشيء بغتة مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه والتقدمة له، لأن ذلك يجري مجرى تكرير الإعلام، في التأكيد والإحكام، ومن هاهنا قالوا : « إن الشيء إذا أضمر، ثم فسر كان ذلك أفخم له من أن يذكر من غير تقدم إضمار » ويدل على صحة ما قالوه أنا نعلم ضرورة في قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ [الحج 46] فخامة وشرفاً وروعة لا نجد منها شيئاً في قولنا: فإن الأبصار لا تعمى. وكذلك السبيل أبداً في كل كلام كان فيه ضمير قصة. فقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ [المؤمنون 117] يفيد من القوة في نفي الفلاح عن الكافرين ما لو قيل: إن الكافرين لا يفلحون، لم يفد ذلك، ولم يكن ذلك كذلك إلا لأنك تعلمه إياه من بعد تقدمة وتنبيه أنت به في حكم من بدأ وأعاد ووطد، ثم بين ولوح ثم صرح. ولا يخفى مكان المزية فيما طريقه هذا الطريق[571].

ب- **تقديم المسند** :

وكذلك ما وقع في قوله عزّ وجلّ : ﴿ فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًاۚ ﴾[فاطر 10] من تقديمٍ للمسند على المسند إليه، ومعنى هذا التقديم كما يقول الزمخشري : « أنّ العزّة كلّها مختصّة بالله، عزّة الدنيا وعزّة الآخرة »[572]. والخبر هو العنصر اللغوي الذي لم يمنع النحاة تقديمه على المبتدأ (على عكس الفاعل مثلا)وليس من مغزى للتنبيه الذي ذكره النحاة كغرض من أغراض التقديم غير التوكيد والتحقيق ، وذلك لأنك إذا قدمت الشيء فقد نبهت السامع له ومنعته بذلك من الشك أو توهم الغلط والتزيد منك في الحكم الذي تنسبه له بعد ذلك[573]، وهذه هي الأغراض التي يؤتى بالتوكيد من أجل تفاديها في الكلام[574].

---

[570]) نفس المصدر . ص 102 - 103 .

[571]) دلائل الإعجاز . ص 102 .

[572]) الكشاف . 78/5 .

[573]) انظر :دلائل الإعجاز . ص 99 وما بعدها .

[574]) انظر : شرح المفصل. 40/3-41.

ج- **تقديم المفعول به :**

وأوّل ما نقف عليه في تفسير قوله تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة 5] حديثُه عن تقديم المفعول به في النفي والإثبات، إذ رأى أنّ تقديمه قد يكون لقصد الاختصاص كقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ ﴾ [الزمر 64] ، والمعنى : " نخصّك بالعبادة ونخصّك بطلب المعونة " [575] . وعلى هذا الأساس أورد الفخر الرازي أنّ التقديم هنا قد أفاد معنى التوحيد، لأنّه لو قيل :" **نعبدك** "، لم يفد نفي عبادتهم لغيره، لأنّه لا امتناع في أن يعبدوا الله ويعبدوا غير الله كما هو دأب المشركين[576] . وهناك من جعل المعنى على إفادتها القصر كما هو الشأن في كلام الرضي: « قيل إن تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه على الفاعل أهم، والأولى أن يقال إنه يفيد القصر – ومعلوم أن القصر شكل من أشكال التوكيد -،كقوله تعالى: ﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ ﴾ [الزمر 66]، أي لا تعبد إلا الله » [577]. ومعلوم أن تقديم المفعول قد يفيد غير ذلك كالتنبيه والتوكيد .

د- **تقديم حرف الإضافة ومدخوله :**

إن تقديم حرف الإضافة ومدخوله فيه دليل على وقوع الفعل، مما يعني تحقيقه والتأكيد على حدوثه يقول الزّمخشريّ في تفسير أحد الأمثلة من القرآن الكريم لهذا النوع من التقديم وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ۚ قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴾ [التوبة 65] :« لم يعبأ باعتذارهم لأنّهم كانوا كاذبين فيه، فجُعلوا كأنّهم معترفون باستهزائهم، وبأنّه موجود منهم، حتّى وُبّخوا بإخطائهم موقع الاستهزاء، حيث جُعل المستهزأ به يلي حرف التقرير، وذلك إنّما يستقيم بعد وقوع الاستهزاء

---

[575]) الكشّاف. 15/1 .

[576]) الرازي، **التفسير الكبير** (**مفاتيح الغيب**) . ت: عماد زكي البارودي. المكتبة التوفيقية، القاهرة .2003 .1/ 244 .

[577]) شرح الكافية . 2/ 16 .

وثبوته »[578]. فتقديم حرف الإضافة ومدخوله (بالله) وما عُطف عليه على الفعل دلّ على أنّ هذا الفعل قد وقع منهم، وأنّ الإنكار متوجّه إلى ما تقدّم لا إلى الفعل في ذاته .

هذا، وقد نسب الزمخشري إلى أغلب الآيات التي تقدّم فيها الظرف، أو حرف الإضافة ومدخوله، معنى التخصيص، إذ نجده في قوله تعالى مثلاً : ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ [البقرة 143] يقارن بين (لتكونوا شهداء على الناس) بتأخير (على الناس)، وبين (ويكون الرسول عليكم شهيدًا) بتقديم عليكم، فيقول : « فإن قلت : لِم أُخّرت صلة الشهادة أوّلاً، وقُدّمت آخرًا ؟ قلت : لأنّ الغرض في الأوّل إثبات شهادتهم على الأمم، وفي الآخر اختصاصهم بكون الرسول شهيدًا عليهم »[579] . وهذا المعنى- أي التخصيص- هو الفارق بين الوجهين من التقديم والتأخير، لأنّ الوجه الأول لا يفيده كما يفيده الوجه الثاني، كما أن فكرة التخصيص في هذه الصورة يستشف منها معنى التوكيد، بل إنه غالبا ما يعطى التخصيص والتوكيد كسبب لتقديم أحد عناصر الجملة عموما.

ويقول في قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ [آل عمران 160] : « ولْيخصّ المؤمنون ربَّهم بالتوكّل والتفويض إليه، لعلمهم أنّه لا ناصر سواه، ولأنّ إيمانهم يقتضيه »[580] .

كما يقول في قوله عزّ وجلّ : ﴿ إِلَيْهِ أَدْعُوا۟ وَإِلَيْهِ مَـَٔابِ ﴾ [الرعد 36] : « إليه أدعو خصوصًا، لا أدعو إلى غيره، وإليه لا إلى غيره مرجعي »[581] .

ومن مواضع تقديم حرف الإضافة ومدخوله في القرآن الكريم :

- يتقدم المسند : ﴿ وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ [البقرة25]
- يتقدم المسند بعد (كان) : ﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ [يوسف43]
- يتقدم المسند بعد (إنّ) : ﴿ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ [الحج 70]
- يتقدم الموصوف فيكون حالا: ﴿ وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ [البقرة 36]
- يتقدم المفعول به : ﴿ وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ۚ ﴾ [آل عمران 8]

---

578) الكشّاف. 201/2 .

579) الكشّاف . 1/ 98 .

580) نفس المصدر . 210/1 .

581) نفس المصدر . 109/3 .

هـــ- **تقديم الظرف** :

قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ ﴾[النور 16]، حيث ذكر أنّ فائدة تقديمه تكمن في بيان أنّه كان الواجب عليهم أن يتفادوا أوّل ما سمعوا بالإفك عن المتكلّم به، فلمّا كان ذكر الوقت أهمّ وجب التقديم[582] . أي أنّه كان عليهم بمجرّد سماع الخبر أن يتبرأوا من الخوض فيه[583]، فالاهتمام هنا إنّما هو منصبّ على الوقت، وبيان مدى تعلّق الغرض به، لا على قولهم، وذلك لأنّك تقول لمن لم يرد على خصمٍ لك ذكرك بسوء : "لو أنّك في تلك اللّحظة قلت له كذا وكذا"، تشديدًا منك على أهميّة الوقت، والرد على الخصم في ذلك الحين .

كما يظهر هذا الغرض أيضًا في تفسير الزمخشري لتقديم (له) من قوله تعالى:﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾[الإخلاص 04]، فقد قال في ذلك : « فإن قلتَ : الكلام العربيّ الفصيح أن يؤخَّر الظرف الذي هو لغو غير مستقَرّ، ولا يُقدَّم، وقد نصّ سيبويه على ذلك في كتابه، فما بالُه مقدَّمًا في أفصح كلام وأعربه؟ قلتُ : هذا الكلام إنّما سيق لنفي المكافأة عن ذات الباري سبحانه، وهذا المعنى مصبّه ومركزه هو هذا الظرف، فكان لذلك أهمّ شيء وأعناه، وأحقّه بالتقديم وأحراه »[584] . وهو يعني بكون الظرف لغوًا غير مستقَرّ أنّه ليس بخبر[585]، إذ الخبر في هذه الآية هو (كفؤًا)، وقد نصّ سيبويه على حُسن تأخير الظرف إذا كان لغوًا، وتقديمه إذا كان مستقرًّا، فقال : « وتقول : " ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منك" ، و" ما كان أحدٌ مثلُك فيها" ، و" ليس أحدٌ فيها خيرٌ منك" ، إذا جعلت (فيها) مستقَرًّا، ولم تجعله على قولك : " فيها زيد قائم" ، أجريت الصفة على الاسم . فإن جعلته على قولك : "فيها زيدٌ قائم" نصبت، تقول : " ما كان فيها أحدٌ خيرًا منك" ، و" ما كان أحدٌ خيرًا منك فيها" ، إلاّ أنّك إذا أردت الإلغاء فكلّما أخّرت الذي تلغيه كان أحسن . وإذا أردت أن يكون مستقرًّا تكتفي به فكلّما قدّمته كان أحسن »[586] .

---

[582]) نفس المصدر . 119/4 .

[583]) التحرير والتنوير . 174/18.

[584]) الكشّاف . 263/6 .

[585]) يقول ابن يعيش : « سيبويه كان يسمّي الظرف والجار والمجرور متى وقع واحد منهما خبرًا (مستقَرًّا)، لأنّه يقدّر بـ(استقرّ) . ومتى لم يكن خبرًا سمّاه (لغوًا) » شرح المفصّل . 370/4 .

[586]) الكتاب . 55/1-56 .

غير أنّ من يمعن النظر في كتاب سيبويه يجده يذكر بعد ذلك جواز أن يتقدّم الظرف أو يتأخر بحسب العناية والاهتمام به، وأنّ إلغاء هذا الظرف أو جعله مستقَرّا كلاهما عربيّ جيّد كثير[587]، وهذا الغرض – أعني العناية والاهتمام – هو الذي جوّز به الزمخشري تقدّم الظرف ولو لم يكن مستقرًّا؛ وهو بذلك لم يخرج عمّا قرّره سيبويه ، وخرّج ابن يعيش تقديم الظرف في الآية – رغم أنه جاء لغوًا – على كونه مهمًّا لا يتمّ الكلام إلاّ به، وأنّه لّما كان كذلك صار كأنّه خبر، فقُدّم لذلك[588] . والملاحظ أنّ في تجويز سيبويه تقديم الظرف للاهتمام به مندوحةً عن مثل هذا التخريج .

المبحث الثاني : التوكيد ضمن القرائن المعنوية (التوكيد المعنوي):

أولا/ التوكيد المعنوي :

وألفاظه هي النفس وأشباهها- وقد ذكرناهاسابقا- وكل وغيرها مما يدل على الشمول أو العدد،وإذا كان أغلب النحاة يربط استعمالها على الوجه الذي يحقق التبعية فلا يجيز إضافتها إلى ما تؤكده، وهو الأمر الذي استدرك وظيفيا بالنظر إلى الاستعمال، فقد خلص أحد الباحثين المحدثين إلى أن دعوى أنها لا تضاف إلى ما ليس له نفس غيرصحيحة،فقدوجدنا أمثلة كثيرة على ما منعه النحاة من إضافة " نفس الأمر"" نفس الأمر"،فلا وجه لإنكار إضافتها على هذا النحو، ومنع الائتمام بما درج عليه الأعلام من أسلافنا وإذا شئت المنع فالأولى أن يقتصر ذلك على إضافتها إلى العاقل تحاشيا لما قد ينشأ اللبس وإباحة إضافتها إلى ما تؤكده في غير ذلك[589].

– أسلوب التوكيد يقوم على العلاقات المعجمية :

لو تتبعنا فكرة التوكيد لوجدنا أنها تقوم في أساسها على العلاقات المعجمية بين العناصر اللغوية، إذ لا يسمى الثاني توكيدا إلا إذا كان يحمل معنى الأول بشكل أو بآخر، أو أنه هو هو كما جاء في الكتاب أثناء حديثه وكذلك لا تثني الاسم توكيداً وليس بالأول ولا شيء منه، فإنما تثنيه وتؤكده مثنى بما هو منه أو هو هو[590]. ولذلك اختلف العلماء في تحديد بعض

---

[587]) نفس المصدر . 56/1 . وقد قال ابن يعيش في هذا الصدد : « واعلم أنّ الظرف إذا كان خبرًا فالأحسن تقديمه، وإذا كان لغوًا فالأحسن تأخيره، مع أنّ كلاًّ جائز، وهما عربيّان » شرح المفصّل . 343/4 .

[588]) شرح المفصّل. 371/4 .

[589]) خليل بنيان حسون ، **في التصحيح اللغوي والكلام المباح** . مكتبة الرسالة الحديثة . عمان ، الأردن . ط1 . 2006 . ص 129.

[590]) الكتاب . 1 / 151 .

المعاني الوظيفية لعناصر تحتمل التوكيد في ضوء المعنى الذي يفهم منها، من ذلك قوله تعالى : ﴿ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّي شَيۡـًٔا ﴾ [الأنعام 80] إذ يحتمل أن يكون "شيئا" هنا من تأكيد الفعل بالمصدر كقوله :"بعت بيعا " ويجوز أن يكون الشيء بمنزلة الأمر والتبيان والمعنى في ضوء ذلك : "إلا أن يشاء ربي أمرا" [591].

- قوله: ﴿ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيۡطَٰنُ عَنۡهَا فَأَخۡرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾[البقرة 36]

إذا جُعِلَ "فَأَزَلَّهما" بمعنَى زلَّ عن المكان وتنّح عنه[592]،كان قولُه تعالى: ﴿ فَأَخۡرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾توكيداً، إذ قد يمكنُ أن يزولا عن مكانٍ كانا فيه إلى مكان آخر، وهذا أَشْبَهُ شيءٍ بالتأسيسِ لا التأكيدِ، لإفادتِهِ معنىً جديداً، وهذا المعنى يوافق قراءة حمزة : ﴿ فأزالهما ﴾ وهو من الإزالة بمعنى الإبعاد [593].

أما إذا كان أزلهما بمعنى الإزلال أي قائما به الزلل وهو كالزلق أن تسير الرجلان على الأرض بدون اختيار، أي ذاهبة رجلاه بدون إرادة وهو مجاز مشهور في صدور الخطيئة والغلط المضر ومنه سمي العصيان الزلل [594].

- ﴿ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفۡرَآءُ فَاقِعٞ لَّوۡنُهَا ﴾ [البقرة 69]

اختلف العلماء حول دلالة كلمة صفراء، فهل تعني الصفرة أم أنها بمعنى سوداء أو شديدة السواد، ومنه قول الشاعر:

تلك خيلي منه وتلك ركابي هن صفر أولادها كالزبيب[595]

ومن ثم لا يكون "فاقع لونها" مؤكدا لها، وهذا الرأي وصفه القرطبي بالشاذ الذي لا يستعمل إلا مجازا ويختص بوصف الإبل فقط، قال الله تعالى: ﴿ كَأَنَّهُۥ جِمَٰلَتٞ صُفۡرٞ ﴾ [المرسلات33] وذلك أن السود من الإبل سوادها صفرة [596]، كما أن الصفة المؤكدة " فاقع لونها"دلت على أن المراد هنا بالصفراء الصفرة وليس السواد، ذلك أن السواد لا يتصف بالفقوع، لما عرف عن العرب أنها تصف الأصفر والأسود بالحالك بالفاقع والأبيض بالناصع

---

591) البرهان في علوم القرآن . 2 / 245 - 244 .

592) المصباح المنير . ص97 .

593) التحرير والتنوير . 1/ 334 .

594) نفس المصدر . 433/1 .

595) البيت للأعشى . انظر : المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية . 1/ 494 .

596) الكشاف. 1/ 74 .

والأحمر بالقانيء والأخضر بالناضر لتقوية وصفه[597].

وتعد العلاقات المعجمية التي تدخل في مفهوم الترادف أو التقارب المعجمي أهم ما يحتكم إليه في تحديد وظيفة التوكيد من خلال علاقة المؤكّد والمؤكَّد، ليس فقط في ما يسمى بالتوكيد اللفظي والمعنوي الذي عرف عند النحاة لأن العلاقة تكون فيه ظاهرة لا تحتاج إلى دليل . بل إن ذلك سيكون له دوره الرئيسي في تحديد التوكيد كمعنى أسلوبي عام بمفهومه الوظيفي الواسع كما سندرسه في هذا البحث .

ثانيا/ التوكيد بأبواب التخصيص الأخرى :

من بين ما يمكن ملاحظته على النظام النحوي للغة العربية هو تداخل بعض الوظائف النحوية فيما بينها، فيكون تحديدها بدقة عن طريق فهم المعنى الذي يتماشى مع السياق ، وهذا ما يمكن ملاحظته على تأدية بعض أبواب التخصيص لمعنى التوكيد وهو ما لاحظه النحاة أيضا عندما عالجوا مصطلح التأسيس في هذه الأبواب ، فقد وجدوا أن هذه الأبواب رغم أنها تحمل معنى الباب الذي تندرج ضمنه إلا أنها لا تأتي بالمعنى الذي وضع له هذا الباب وذلك أن معناها يفهم قبل تحديدها وهنا كانت فكرة التأسيس التي هي الأصل في هذه الأبواب ،وقد ناقشوا ذلك بقولهم : التأسيس عبارة عن إفادة معنى أخر لم يكن أصلا قبله ، فالتأسيس خير من التأكيد ، لأن حمل الكلام على الإفادة خير من حمله على الإعادة [598]

ولو أردنا أن نقوم بمسح شامل لأبواب التخصيص التي تدخل في هذا الإطار لوجدنا أنها تتمثل في الوصف والحال والمفعول المطلق والظرف والتمييز وذلك في ضوء ما تلمسه فيها النحاة من معناها التأسيسي بالإضافة إلى ما يستشف فيها من معنى التوكيد في بعض الاستعمالات مما جعلهم يفرقون بين دلالتين تنصرف إليهما فجاء قولهم من هذا المنطلق : الحال المؤكد ، الوصف المؤكد ، المفعول المطلق المؤكد والظرف المؤكد والتمييز المؤكد وإن كان الأخيرين أقل شيوعا في الاستعمال من الثلاثة الأولى وذلك لأسباب تتعلق بأصل الوضع سنراها بالتفصيل في حينها إن شاء الله، كما أن علماء العربية قد لاحظوا هذه التراكيب اللغوية من الناحية الدلالية التي تؤديها في الكلام خصوصا ما ورد منها في القرآن الكريم مثل قوله تعالى : ﴿ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً ﴾ [الحاقة 14]﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴾ [الزلزلة 1]﴿ فَيَكِيدُواْ لَكَ كَيْدًا ﴾

---

597) القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** . ت: هشام سمير البخاري . دار عالم الكتب . الرياض. المملكة العربية السعودية . 2003 . 1 / 450 .

598) التعريفات . ص 71 .

[يوسف 5] كما جاء في البرهان قوله في هذا السياق : « وهو كثير، قالوا وهو عوض عن تكرار الفعل مرتين، فقولك:" ضربت ضربا" بمنزلة قولك:" ضربت ضربت" ثم عدلوا عن ذلك واعتاضوا عن الجملة بالمفرد، وليس منه قوله تعالى: ﴿ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴾ [الأحزاب 10] بل هو جمع ظن وجمع لاختلاف أنواعه » [599].

وتكاد كتب اللغة والنحو والتفسير تجمع على المواضع والأشكال النحوية التي يفهم منها التوكيد ، يقول ابن منظور في هذا الشأن: « ﴿ وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ ﴾[النحل 51] فمن التطوّع المُشامِ للتوكيد وذلك أَنه قد غَنِيَ بقوله "إِلَهَيْن" عن "اثنين" وإِنما فائدته التوكيد والتشديد ونظيره قوله تعالى: ﴿ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلۡأُخۡرَىٰٓ ﴾ [النجم 20] أَكد بقوله الأُخرى وقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ ﴾ [الحاقة 13] فقد علم بقوله "نفخة" أَنها واحدة فأَكد بقوله واحدة »[600].

وأهم ما تتميز به هذه الأشكال المؤكدة هي محافظتها على وظيفتها الأساسية التأسيسية بالإضافة إلى معنى التوكيد الذي دلت عليه في الخطاب، وهو ما يمكن أن نستشهد له بكلام الكفوي عند تعرضه لما يشبه ذلك في ما يخص الحروف التي تخرج عن معانيها الأصلية إلى معان استعمالية أخرى إذ يقول :« كل حرف كان له معنى متبادر كالاستعلاء في (على) مثلا ثم استعمل في غيره فإنه لا يترك ذلك المعنى المتبادر بالكلية بل يبقى فيه رائحة منه ويلاحظ معه » [601].وهو ما سنتعرض له عند التطرق لكل وظيفة تخصيصية دلت على التوكيد من جهة معينة كالحال التي تؤكد صاحبها أو مضمون الجملة من ناحية تأكيد الهيئة الملابسة له وكذلك بقية المخصصات التي عرف لها معنى مؤكد في الاستعمال .

1) الحال المؤكدة :

تعد وظيفة الحال في النحو العربي من الوظائف التي لها علاقة قوية بالمعنى المعجمي فهي كما يظهر من خلال مصطلحها يقصد بها بيان الهيئة الملابسة لصاحبها أو بمعنى آخر اسم يذكر في الكلام ليبين هيئة احد المشتركين في الحدث أثناء وقوع هذا الحدث ، نحو:" جاء زيد باسما"، حيث ترى باسما مبينا هيئة زيد أثناء مجيئه[602]، و من هنا تتجلى خطورة فهم العلاقات

---

599) البرهان في علوم القرآن . 2 / 242.

600) لسان العرب . 14 / 115 . مادة (ثني) .

601) الكليات . ص 997 .

602) المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها .157/2 .

المعجمية لشرح وظيفة الحال في الجملة ، ففي ضوء هذا الفهم يمكننا أن نفرق بين كثير من الوظائف التي تتشابه في معناها العام وتختلف في خصوصية كل منها ، وهو الأمر الذي دفع النحاة إلى تقسيم أغلب الأبواب النحوية فكانت تشعباتها الكثيرة في الباب الواحد تدل على الاختلافات المعنوية التي ترسم في النهاية المعنى المقصود مقاميا والذي يلجأ المتكلم في بيانه إلى صورة تركيبية معينة دون غيره .

وهكذا، نجد في كتب النحو أقساما وأنواعا للحال والنعت والتمييز وغيرها من الوظائف ومن بين الخصائص التي تميزت بها دراسة وظيفة الحال ن تعدد تقسيمها – انطلاقا من اعتبارات كثيرة – إلى أنواع وذلك على النحو التالي : [603]

– **الأول** : من جهة اعتبار انتقال معناها ولزومه إلى قسمين : **منتقلة** وهو الغالب و**ملازمة** .

– **الثاني** : انقسامها بحسب قصدها لذاتها وللتوطئة بها إلى قسمين: **مقصودة** وهو الغالب و **موطئة** وهي الجامدة الموصوفة نحو : (فتمثل لها بشرا سويا) فإنما ذكر بشرا توطئة لذكر سويا وتقول جاءني زيد رجلا محسنا .

– **الثالث** :انقسامها بحسب الزمان إلى ثلاثة : **مقارنة** وهو الغالب نحو : ﴿ وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًا ﴾ [هود 72]، و**مقدرة** وهي المستقبلة كـــ"مررت برجل معه صقر صائدا به غدا" ، أي مقدرا ذلك ومنه : ﴿ فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴾ [الزمر 73]وقوله عز وجل: ﴿ لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمۡ وَمُقَصِّرِينَ ﴾ [الفتح 27] و**محكية** وهي الماضية نحو:"جاء زيد أمس راكبا".

– **الرابع** : انقسامها بحسب التبيين والتوكيد إلى قسمين : **مبينة** وهو الغالب وتسمى مؤسسة أيضا و**مؤكدة** وهي التي يستفاد معناها بدونها[604]،وهو ما سنقف عليه في هذه الدراسة أي انقسام الحال إلى مبينة (أو مؤسسة) ومؤكدة، فالحال كما قسمها النحاة حسب دلالاتها في الكلام نوعين[605]:

---

[603]) مغني اللبيب .1/604- 605 – 606 .

[604]) الحال ضربان مؤسسة وهي التي لا يستفاد معناها بدونها كـــ(جاء زيد راكبا) ومؤكدة،نحو: ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا ﴾ [النمل 19] انظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . 2 / 342 .

[605]) جامع الدروس العربية . 3/ 474 .

-1- **الحال المؤكدة** : هي التي تكون صفة لازمة لصاحب الحال حتى لو أمسكت عنها لفهمت من فحوى الكلام [606]وهي التي لا تحمل إلى الجملة معنى جديدا ، بل تكتفي بتوكيد ما تراه في الجملة من المعاني[607]،وتنقسم باعتبار ما تؤكده إلى ثلاثة أقسام[608] :

- **المؤكدة لعاملها (متعلقها)** : وهي التي توافقه معنى فقط نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [البقرة 60]وهو الأكثر، قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴾ [التوبة 25]، أو معنى ولفظا ومنه من الثاني قوله تعالى:﴿ وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ [النساء 79]، وهو دون الأول في الكثرة .

- **الحال المؤكدة لصاحبها** : نحو :"جاء الطلاب كلهم جميعا "فمعنى الجمعية حاصل في صاحب الحال / وهو "الطلاب كلهم" فالحال لم تأت بمعنى جديد، ولكنها أكدت المعنى الموجود في صاحبها.

- **الحال المؤكدة لمضمون الجملة** : نحو : " أنت أخي مواسيا" إذ إن معنى المواساة ليس جديدا على الجملة، بل هو مفهوم من الإسناد:" أنت أخي" ويشترط في هذا النوع من الحال أن تكون الجملة قبله من اسمين معرفتين جامدين .

والحال المؤكدة هي التي تجيء على إثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما **لتوكيد خبرها وتقرير مؤداه ونفي الشك عنه**، وذلك قولك:" زيد أبوك عطوفا"، و"هو زيد معروفا"، و"هو الحق بينا"، ألا تراك حققت بالعطوف الأبوة، وبالمعروف والبين أن الرجل زيد وأن الأمر حق، وتقول:" أنا فلان بطلاً شجاعاً وكريماً جواداً" فتحقق ما أنت متسم به وما هو ثابت لك في نفسك، ولو قلت:" زيد أبوك منطلقاً أو أخوك"أحلت إلا إذا أردت التبني والصداقة [609].

-2- **غير المؤكدة أي المؤسسة** : وتسمى المبينة أيضا لأنها تذكر للتبيين والتوضيح ، وهي التي لا يستفاد معناها بدونها نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾[الكهف 56] وأكثر ما تأتي الحال من هذا النوع .

ولعل الحال هي أكثر أبواب التخصيص تأدية لوظيفة التوكيد، ومما يؤكد ذلك جعل النحاة في تقسيماتهم للحال قسما قائما بذاته يفسّر معنى التوكيد فيها الذي يقابل معناها

---

[606]) الكليات . ص 376 .

[607]) المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها . 2/ 189 .

[608]) جامع الدروس العربية . 3/ 474 – 475 . والمحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها . 2/ 190 .

[609]) المفصل في علم العربية. ص 64 .

التأسيسي، ومن أمثلتها في القرآن الكريم جملة "لا يبصرون" في قوله تعالى:﴿ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴾ [البقرة 17]، إذ عُدت الحال مؤكدة وذلك لدلالة قوله "لا يبصرون" على " في ظلمات " باعتبار أن الفعل"ترك" متعدٍّ لاثنين فيكون المفعولُ الأول هو الضمير"هم"، والمفعولُ الثاني "في ظلمات" و "لا يُبْصرون" حالٌ، وهي حالٌ مؤكدة لأنَّ مَنْ كان في ظلمة فهو لا يبصر، ولا يجوزُ أن يكون "في ظلمات" حالاً، و "لا يُبْصِرون" هو المفعولَ الثاني لأن المفعولَ الثاني خبرٌ في الأصل، والخبرُ لا يؤتَى به للتأكيد، وأنت إذا جعلت "في ظلمات" حالاً فُهِمَ منه عَدَمُ الإبصارِ، فلم يُفِدْ قولُك بعد ذلك لا "يُبْصرون" إلا للتأكيد، لكنّ التأكيد ليس من شأن الإخبار، بل من شأنِ الأحوال لأنها فضلات، ويجوز إذا جَعَلْنا "لا يُبْصرون" هو المفعول الثاني ان يتعلَّق "في ظلمات" به أو بـــ "تركهم"، التقدير: "وتركهم لا يبصرون في ظلمات". وإن كان " ترك " متعديا لواحد كان "في ظلمات" متعلَّقا بالفعل "ترك"، و "لا يُبصرون" حالٌ مؤكِّدة [610].

وتجدر الإشارة إلى أن الحال عندما تكون مؤكدة تجمع بين معنيين أحدهما وظيفي أساسي والثاني أسلوبي إضافي، فالوظيفي هو المعروف ببيان هيئة صاحبها أثناء وقوع الحدث، والأسلوبي هو تأدية الحال هذه الوظيفة مع زيادة التوكيد؛ لدلالة الكلام قبلها على معناها .

2- النعت المؤكد :

قبل أن نتطرق إلى معنى التوكيد في النعت أو الصفة ينبغي أولا أن نقف عند تعريفها والفائدة من مجيئها في الكلام ، يقول الزمخشري في تعريفها : « هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات وذلك نحو : طويل، وقصير، وعاقل، وأحمق، وقائم، وقاعد، وسقيم، وصحيح، وفقير، وغني، وشريف، ووضيع، ومكرم، ومهان » [611].

و يشرح ابن يعيش هذا الكلام معقّبًا على قوله : " هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات " بأنه تقريب وليس بحد على الحقيقة ، لأن الاسم ليس بجنس لها ، لأنها قد تكون بالجملة والظرف ، نحو : " مررت برجل أبوه قائم " و" برجل في الدار " فقولنا: (لفظ) أسدٌ، لأنه يشمل الاسم والجملة والظرف . ثم يضيف أن قوله" الدال على بعض أحوال الذات " لا يكفي فصلا إذ الخبر أيضا يدل على ذلك نحو "زيد قائم"، ولذلك ينبغي إضافة قوله " التابع له

---

[610]) الدر المصون . 1/ 133 .

[611]) المفصل في علم العربية . ص 114 .

في إعرابه " فيصير حدًّا له، إذ الخبر ليس بتابع للمخبر عنه في إعرابه[612]، ومن خلال ذلك يتجلى لنا الربط الدقيق للمبنى والمعنى في اللغة العربية ، وأن أي دراسة وإن طلبت المعنى فلا يمكنها تجاوز المبنى، ونقصد بذلك ما يدخل في قيد سلامة بناء اللغة .

وفائدة الصفة أو المعنى الذي تساق له عموما هو التفرقة بين المشتركين في الاسم ، ثم تتخصص دلالتها بحسب السياق الذي ترد فيه– كما يستشف من تقسيمها لدى النحاة – على النحو التالي[613] :

- إما تخصيص نكرة كقولك : "مررت برجل كاتب" .
- أو توضيح معرفة كقولك:" مررت بزيد الخياط".
- أو مدح نحو: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ .
- أو ذم نحو: أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ.
- أو ترحم نحو: "اللهم ارحم عبدك المسكين".
- أو توكيد نحو: قوله تعالى : ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ [البقرة196]، وقوله سبحانه : ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾ [الحاقة 13].

وهكذا، يظهر لنا أن النحاة قد لاحظوا أن الصفة التي من أهم ما تدل عليه هو التوضيح والتفريق بين المشتركين ، بأن تضيف معنى جديدا للاسم الذي قبلها لا يستفاد بدونها، قد تأتي لمجرد التأكيد فتؤدي معنى خاصا بباب نحوي تختلف عنه في أهم فكرة تقوم عليها وهي أن تدل على معنى لم يكن مستفادا قبلها ،وذلك إذا أفاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحا بالتضمن، نحو قوله تعالى : ﴿إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾[النحل: 51] [614] ، و نحو قولهم : "أمس الدابر" و(أمس) لا يكون إلا دابرا ، و" الميت الغابر" والميت لا يكون إلا غابرا ...ومعنى التأكيد هنا أن مدلول الصفة استفيد مما في الموصوف ، فصار ذكره في الصفة كالتكرار ، إذ ليس فيه زيادة معنى بخلاف قولك :" رجل ظريف" ألا ترى أن الظُرف لم يفهم من قولك :"رجل " [615] ، وهو ما ذكره ابن جني أيضا في خصائصه حيث سرد مواضع جاءت فيها الصفة مؤكدة، يقول : « ومن التطوع المشام للتوكيد قول الله سبحانه: ﴿إِلَٰهَيْنِ

---

612) شرح المفصل . 232/2 . شرح قطر الندى وبل الصدى . ص 267 .

613) المفصل في علم العربية . ص114 .

614) شرح الكافية .303/1 .

615) شرح المفصل .2/ 234 .

ٱثۡنَيۡنِ ﴾ [النحل 51]﴿ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلۡأُخۡرَىٰٓ ﴾[النجم 20] ، وقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ ﴾ [الحاقة 13]، وقولهم: "مضى أمس الدابر"، و" أمس المدبر". وهو كثير. وأنشد الأصمعي:

وأبي الذي ترك الملوك وجمعهم بصهاب هامدةً كأمس الدابر »[616].

ومن بين المواضع التي ترد فيها الصفة مؤكدة كما يرى ابن هشام عند مناقشته لوجوه إعراب قوله تعالى: ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء 22] وتشبيهها بقولهم : "لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا "ويشرح ابن هشام ذلك ليرد تشبيه الآية بالمثال بقوله : « بل الوصفُ في المثال وفي الآية مختلف؛ فهو في المثال مُخصِّص مثله في قولك : "جاء رجل موصوف بأنه غير زيد "وفي الآية مؤكد مثله في قولك متعدد موصوف بأنه غير الواحد وهكذا الحكم أبدا: إن طابق ما بعد إلاّ موصوفها فالوصف مخصص له، وإن خالفه بإفراد أو غيره فالوصف مؤكد، ولم أر من أفصح عن هذا، لكن النحويين قالوا إذا قيل:" له عندي عشرة إلا درهما" فقد أقر له بتسعة؛ فإن قال:" إلاّ درهمٌ " فقد أقر له بعشرة، وسرُّه أن المعنى حينئذ عشرة موصوفة بأنها غير درهم، وكلُّ عشرةٍ فهي موصوفة بذلك؛ فالصفة هنا مؤكدة صالحة للإسقاط مثلها في: ﴿ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ ﴾ [الحاقة 13] وتتخرج الآية على ذلك؛ إذ المعنى حينئذ لو كان فيهما آلهةٌ لفسدتا، أي إن الفساد يترتب على تقدير تعدُّد الآلهة، وهذا هو المعنى المراد »[617].

3 – المفعول المطلق المؤكد:

ويسميه سيبويه الحدث والحدثان، كما يسميه أيضا الفعل، ويسميه مصدرا وتوكيدا[618]، و المفعول المطلق هو المصدر المنصوب للتأكيد، أو لعدد المرات ، أو لبيان النوع ، سمي مفعولا مطلقا لصحة إطلاق صيغة المفعول على كل فرد منه من غير تقييد بالجار بخلاف المفاعيل الباقية [619] . ومن بين ما يشترط في المؤكد منه الإفراد إذ لا يجوز تثنية المصدر المؤكد لعامله ولا جمعه بل تجب إفراده فتقول:" ضربت ضربا" ويفسر بعض النحاة ذلك لكونه بمثابة

---

[616]) الخصائص . 2 / 267 .

[617]) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . 1 / 83 - 84 .

[618]) المصطلح النحوي . ص 139 . انظر : الكتاب . 1/ 15 – 118 – 161 – 189 – 190 .

[619]) الكليات 808 .

تكرر الفعل، والفعل لا يثنى ولا يجمع [620]. وهو نفس السبب الذي جعل بعضهم يعده ضربا من التوكيد اللفظي، وهو عوض عن تكرار الفعل مرتين فقولك ضربت ضربا بمنزلة قولك : "ضربت ضربت" ثم عدلوا عن ذلك واعتاضوا عن الجملة بالمفرد[621]، إلا أن مجيئه لإزالة الشك عن الحدث ورفع توهم المجاز تؤيد تصنيفه ضمن التوكيد المعنوي كما يرى السيوطي [622].

وينقسم المصدر المفيد لوظيفة التوكيد إلى:

- مبهم : نحو :"ضربت ضربا" .
- مؤقت : نحو :"ضربت ضربة وضربتين ".

وقد يقرن بالفعل غير مصدره مما هو بمعناه وذلك على نوعين مصدر وغير المصدر فالمصدر على نوعين ما يلاقي الفعل في اشتقاقه، كقوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا ﴾ [نوح17]وقوله تعالى : ﴿ وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا ﴾ [المزمل 8] وما لا يلاقيه فيه كقولك: (قعدت جلوسا) و(حبست منعا) وغير المصدر، كقولك: " ضربته أنواعا من الضرب وأي ضرب و أيما ضرب "ومنه" رجع القهقرى" و" اشتمل الصماء" و"قعد القرفصاء" لأنها أنواع من الرجوع والاشتمال والقعود ومنه ضربته سوطا [623].

وما يدخل في نطاق هذه الدراسة التي نحن بصددها هو ما يسمى بالمفعول المطلق المؤكد، والذي يخرج وظيفيا من باب المبين الذي يحدد الحدث، ويلحق بباب التوكيد المعنوي على اعتبار ما يستفاد منه وظيفيا، لأن الجملة قبله دلت عليه، ويتحدث النحاة في هذا الصدد عن المفعول المطلق المؤكد لنفسه أو لعامله ويميزون بينهما إلا أنه– بعد استقراء مواضعهما وأمثلتهما – يتضح لنا أن المؤكد لغيره في الحقيقة مؤكد لنفسه وإلا فليس بمؤكد، لأن معنى التأكيد تقوية الثابت بأن تكرره، وإذا لم يكن الشيء ثابتا فلا يقوى وإذا كان ثابتا فمكرره إنما يؤكد نفسه.وبيان كونه مؤكدا لنفسه أن جميع الأمثلة الموردة للمؤكد لغيره، إما صريح القول أو ما هو في معنى القول، قال تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَۚ قَوۡلَ ٱلۡحَقِّ ﴾ [مريم 34]، وقولهم: "هذا القول لا قولك"، أي "هذا هو القول الحق لا أقول مثل قولك إنه باطل"، و"هذا

---

[620]) شرح ابن عقيل . 1 / 437 .

[621]) البرهان في علوم القرآن . 2 / 242 .

[622]) همع الهوامع . 2/ 96 .

[623]) المفصل في علم العربية . ص32 .

زيد غير ما تقول"، " ما " فيه مصدرية، أي "قولا غير قولك" ومعنى هذا زيد[624]،كمعنى قوله :

أنا أبو النجم وشعري شعري[625]

ومن الأمثلة التي تناقلها النحاة بعد سيبويه في المصدر المؤكد قولهم "له على ألف درهم **اعترافا**" ويسمونه توكيدا لنفسه، ويشرح لنا الرضي هذا المثال وسبب تسميته مؤكدا لنفسه : « يعني يكون المصدر مضمونا لجملة لا تحتمل تلك الجملة من جميع المصادر إلا ذاك المصدر، فلا محتمل لها إذن من المصادر إلا ذاك المصدر ولهذا قيل إن المصدر الظاهر يؤكد نفسه، فـــ(اعترافا) في "له علي ألف اعترافا" يؤكد الاعتراف الذي تضمنته الجملة المذكورة، كما أن المصدر مؤكد لنفسه في نحو:" ضربت ضربا" إلا أن المؤكد ههنا مضمون المفرد أي الفعل من دون الفاعل لأن الفعل يدل وحده على المصدر والزمان، وأما في مسألتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون أحد جزأيها،ومنه قولهم: "الله أكبر دعوة الحق" لأن " الله أكبر " أول الأذان الذي هو الدعاء الحق، إذ هو دعاء إلى الصلاة، فدعوة الحق، كرجل صدق، وحمار سوء »[626].

ويرتبط مجيء المصدر المؤكد بسياق مقامي معين فلا يتعين أن يذكر مع كل الأفعال كأن نقول " شربت شربا وأكلت أكلا وضربت ضربا لأن كل فعل يتضمن مصدره ومن ثم سيكون عبثا وهو مما ترفضه اللغة العربية أو أي لغة، التي تقتصد في استخدام ألفاظها وتقديم العبارات بما يستقيم والمقام المقابل له، وهو الأمر الذي تحدث عنه النحاة في قضية المصدر المؤكد فقالوا إنه لا يكون إلا إذا كان الفعل موضع غرابة أو شك في حدوثه. كقوله :

إذن لاتبعناه على كل حالة من الدهر جداً غير قول التهازل [627]

على أن المصدر المؤكد لغيره يكون في الحقيقة مؤكداُ لنفسه، لأنه إما مع صريح القول كقوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَۚ قَوۡلَ ٱلۡحَقِّ ﴾ [مريم 34] ، أو ما هو في معنى القول كما في هذا البيت، فإن قوله" جداً" مصدر مؤكد لما يحتمل غيره، فإن قوله اتبعناه يحتمل أن يكون قاله على سبيل الجد وهو المفهوم من اللفظ، وأن يكون قاله على طريق الهزل وهو

---

[624]) شرح الكافية . 1 / 124.

[625]) البيت لأبي النجم .

[626]) شرح الكافية . 1 / 123.

[627]) البيت لأبي طالب عم الرسول – صلى الله عليه وسلم – انظر : خزانة الأدب . 2/ 56 .

احتمال عقلي. فأكد المعنى الأول بما هو في معنى القول، لأنه أراد به: "قولاً جداً" والقرينة عليه ما بعده، فإن قول التهازل يقابل قول الجد، فكان الأولى أن يقول:" قول جد" بالإضافة ليناسب ما بعده، فيكون لما حذف المضاف أعرب المضاف إليه بإعرابه.وغير بالنصب صفة لقوله "جداً"، ولا تضر الإضافة إلى المعرفة، فإنها متمكنة في الإبهام لا تتعرف[628].

وقد عد منه قوله الله عز وجل: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ﴾ [آل عمران 180] فلم يذكر البخل لذكره يبخلون...واعلم أنك إذا قلت: "سير يزيد سيراً " الذي يأتي بنصب" خير"؛ لأنك لم تفد بقولك: "سيرا " شيئا لم يكن في "سِيرَ" **أكثر من التوكيد** .فإن وصفته فقلت :" سيراً شديداً"، أو" هيناً" فالوجه الرفع؛ لأنك لما نعته قربته من الأسماء، وحدثت به **فائدة** لم تكن في " سِيرَ " [629].

ثم اختلفوا **في فائدته** فقيل إنه يرفع المجاز عن الفاعل، فإنك تقول : "ضرب الأمير اللص" ولا يكون باشر، بل أمر به ضربا علم أنه باشر. والصواب كما جاء في البرهان أنه إنما يرفع الوهم عن الحديث لا عن المحدث عنه، فإذا قلت : "ضرب الأمير" احتمل مجازين[630] :

- أحدهما إطلاق الضرب على مقدماته، ورفعه يتطلب الإتيان بالمصدر، فنقول : " ضربا" .
- والثاني إطلاق الأمير على آمره ، ولرفعه ينبغي الإتيان بالنفس أو العين، فنقول : "نفسه أو عينه " .

فمن شدد الياء جعله وصفا ومن خففها جاز أن يكون وصفا كميّت وميْت وأن يكون مصدرا، أي ذا ضيق حرجا بكسر الراء صفة لضيق أو مفعول ثالث كما جاز في المبتدأ أن تخبر عنه بعده أخبارا ويكون الجميع في موضع خبر واحد كحلو حامض وعلى كل تقدير هو مؤكد للمعنى [631].

هذا، وقد تحدث النحاة ومعربو القرآن عن الوظائف السياقية للمفعول المطلق المؤكد، مع التركيز على وظيفة رفع المجاز، يقول العكبري – عند إعرابه للمصدر "تكليما" في قوله

---

[628]) نفس المصدر . 2 / 56 .

[629]) المقتضب . 4 / 51 – 52 .

[630]) البرهان في علوم القرآن . 2 / 242 .

[631]) التبيان في إعراب القرآن . 1 / 401.

تعالى: ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ﴾ [النساء 164] - : « و "تكليما" مصدر مؤكد رافع للمجاز »[632].

4- الظرف المؤكد :

يطلق الظرف في اللغة ويراد به الوعاء، حتى إنّ الإبريق ظرف لما فيه، والجمع ظروف[633] و الظروف إنما سمّيت بذلك لأن الأفعال تقع فيها وتحلها، فهي كالإناء والحالّ فيه غيره، ولذلك سمّاها بعضهم أوعية، وبعضهم محالاً[634] والظروف في اللغة العربية نوعان : ظروف زمان وظروف مكان فالحدث لا يخلو أن يكون في زمان ومكان معينين قد يذكران وقد لا يكون لذكرهما اهتماما من السامع أو المخاطب فيسكت عنهما .

ويأتي الظرف مؤسسا أو مؤكدا ، فإذا أتى بمعنى جديد كان مؤسسا ، كقولك : " صمت شهرا" إذ يفهم السامع من قولك " شهرا" معنى جديدا لأن كلمة "صمت" كانت تصدق بصوم يوم أ أسبوع أ غيرهما فإذا قلت " شهرا" حصل للسامع معنى جديد وهو أن الصوم كان شهرا وهو المقصود من التأسيس ولذلك يسمى الظرف مؤسسا، لأنه بذكره حصل معنى جديد ، بينما إذا كان معناه مستفادا دون ذكره من سياق الجملة يسمى ظرفا مؤكدا[635]، كقوله تعالى : ﴿ سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ لَيۡلٗا ﴾ [الإسراء 1] ومعلوم أن العلاقة الوظيفية للظرف ترتبط بالفعل (أسرى) هنا لأن الظرف يخصص الزمن ويقيده وظرف الزمان تحديدا له علاقة وطيدة بالفعل الذي جاء هنا دالا على الزمن فأسرى تعني سافر ليلا ومن ثم جاء ظرف الزمان بعدها مؤكدا لما تضمنه الفعل من دلالة الزمن (ليلا) .

5- حرف الإضافة ومدخوله :

إن ما يسمى بحروف الجر عند النحاة قد أطلقت عليها مصطلحات ثلاث هي :(حروف الجر، وحروف الخفض وحروف الإضافة)، والملاحظ على التسميتين، الأولى والثانية أنهما تقومان على أساس الإعراب أي ما تقتضيه هذه الحروف من حركات إعرابية على مدخولها (الذي يعرب اسما مجرورا) إلا أن معنى الإضافة في حقيقة الأمر يشير بوضوح إلى وظيفة هذه الحروف في الجملة ، إذ تقوم بإضافة معاني الأفعال إلى ضمائم هذه الحروف والتي

---

632) نفس المصدر . 1 / 310 .

633) لسان العرب. 9/ 228 . مادة (ظرف) .

634) اللباب في علل البناء والإعراب . 271/1 .

635) انظر : أساليب التوكيد في القرآن الكريم . ص 387 .

تسمى (مدخولها) لأن الأفعال لا تمتلك خاصية الإضافة إلى الأسماء بعدها إلا بواسطة هذه الحروف .

وحرف الإضافة ومدخوله يتعلق بالفعل أو شبهه كونه يخصص الحدث من جهة معينة كأن نقول " جاء علي إلى الجامعة " فـــ(إلى الجامعة) متعلق بفعل الذهاب ويبين جهته .وهذا هو الغالب في استخدام حروف الإضافة كمعنى وظيفي عام ، ولكن في بعض الأحيان يكون ما تدل عليه هذه الحروف مع مدخولها مفهوما من الجملة قبل دخولها، فتُفسر حينئذ على أنها للتوكيد إذ تصرف وظيفتها إلى هذا الأسلوب سياقيا وسنذكر فيما يلي بعض الأمثلة الواردة منها في القرآن الكريم :

- ﴿ فَأَمۡطِرۡ عَلَيۡنَا حِجَارَةٗ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الأنفال 32]

لقد جاء قوله ﴿ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ رغم أن الأمطار لا تكون إلا من السماء وذلك كما يرى الزمخشري كأنه أراد أن يقال فأمطر علينا السجّيل وهي الحجارة المسوّمة للعذاب موضع حجارة من السماء موضع السجّيل، كما يقال : " صبّ عليه مسرودة من حديد" يريد درعاً[636] ، ومعنى ذلك أن قوله ﴿ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ جاء على سبيل التأكيد كما أن قوله من حديد معناه التأكيد لأنّ المسرودة لا تكون إلا من حديد كما أنّ الأمطار لا تكون إلا من السماء. وهو مناسب لقولهم : إنَّك تذكر أن الوحي يأتيك من السَّماءِ ، فاتِنَا بالعذاب من الجهة التي يأتيك الوحي منها، قالوه استبعاداً له[637].

6 – التمييز المؤكد :

التمييز ما يرفع الإبهام من المفرد، والمفرد هو المبهم الطالب للتمييز لإبهامه الناصب له، تمامه بالتنوين. مثل: " رطل زيت " أو بنون التثنية مثل: "منوان سمنا" أو بالإضافة مثل " ما في السماء قدر راحة سحابا" [638]، ويسمى هذا الاسم الذي أزال الغموض تمييزا أو مميزا أو تفسيرا أو مفسِّرا أو تبينا ومبينا [639].

---

[636]) الكشاف . 2/ 165 .

[637]) تفسير البحر المحيط . 6 / 65 .

[638]) الكليات . ص 289 .

[639]) المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها .194/2 .

ويجوز أن يكون للتأكيد مثله في " نعم الرجل رجلا " وقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا ﴾ [الحاقة 32]

وإن كان التمييز هو من الأبواب التي اختلف النحاة في مجيئها مؤكدة، والأمثلة التي ذكرت محدودة جدا ، قياسا مع بقية الأبواب (أي الحال والصفة والمفعول المطلق والظرف)، إلا أن ذلك لا يمنع من ملاحظة هذه الدلالة في بعض صوره ومن بين مواضعه – وهي أبسط صورة له – قولنا : "اشتريت من الكتب عشرين كتابا"، وهذا ما لاحظه المبرد في مثل هذا التركيب حيث قال : « و اعلم أنك إذا قلت: "نعم الرجل رجلاً زيد"، فقولك:" رجلاً " توكيد لأنه مستغنى عنه بذكر الرجل أولاً. وإنما هذا بمنزلة قولك: "عندي من الدراهم عشرون درهماً". إنما ذكرت الدرهم توكيداً، ولو لم تذكره لم تحتج إليه. وعلى هذا قول جرير:

تزود مثل زاد أبيك فينا فنعم الزاد زاد أبيك زادا»[640]

وقد ذكر ذلك الزمخشري أنه قد يجمع بين الفاعل الظاهر وبين المميز تأكيدا، فيقال :" نعم الرجل رجلا زيد " [641]، وكذلك قولنا : "اشتريت من الكتب عشرين كتابا" فكتابا في هذا المثال لم يذكر بيانا لأن الذات معروفة وإنما ذكر تأكيدا ، ومثل هذه الأمثلة المستعملة تؤكد أن ما يسمى تمييزا مؤكدا ليس سهوا ممن قال به وليس مخترعا أو مختلقا في أمثلته .

7 – البدل المؤكد :

ويسميه الفراء ترجمة وتكريرا وتفسيرا [642] وهي أسماء للبدل روعي في إطلاقها المعنى اللغوي، والتكرير وهو الاسم الغالب مطابق لقول البصريين أن البدل على نية تكرار العامل[643] و قد صنف علماء العربية البدل حسب أشكاله في الكلام وذلك وفق درجة مطابقته للمبدل منه كما ونوعا إلى أربعة أضرب[644]:

-بدل الكل من الكل: كقوله تعالى:﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾[الفاتحة 6-7].

---

640) المقتضب . 2 / 150 .

641) المفصل في علم العربية . ص 273 .

642) الفرّاء ، **معاني القرآن** . ت: محمّد علي النجّار، وأحمد يوسف نجاتي . دار السرور. دون ط.

643) إبراهيم عبد الله رفيدة، **النحو وكتب التفسير**. المنشأة العامة للنشر والتوزيع . طرابلس ، الجماهيرية الليبية.ط2 1984. 1 / 189.

644) المفصل في علم العربية . ص 121 .

- بدل البعض من الكل :كقولك : "رأيت قومك أكثرهم وثلثيهم وناسا منهم" و"صرفت وجوهها أولها" .

- بدل الاشتمال :كقولك : " سلب زيد ثوبه" و" أعجبني عمرو حسنه وأدبه وعلمه" ونحو ذلك، مما هو منه أو بمنزلته في التلبس به .- بدل الغلط: كقولك :"مررت برجل حمار" أردت أن تقول:" بحمار" فسبقك لسانك إلى رجل ثم تداركته ، وهذا لا يكون إلا في بداية الكلام وما لا يصدر عن روية و فطانة الغاية منه، وهو الذي يعتمد بالحديث وإنما يذكر لنحو من التوطئة، وليفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبيين لا يكون في الإفراد .

وقد شرح أحد الباحثين دلالة البدل على التوكيد وظيفيا بربطها بأنواع الدلالات الموجودة في النص، فرأى أن البدل جار مجرى التأكيد لدلالة الأول عليه، أو المطابقة كما في بدل الكل، أو التضمن كما في بدل البعض، أو الالتزام كما في بدل الاشتمال، فإذا قلت: " ضربت زيدا رأسه" فكأنك ذكرت الرأس مرتين ، مرة بالتضمن، وأخرى بالمطابقة وإذا قلت :" شربت ماء البحر بعضه" فإنه مفهوم من قولك : " شربت ماء البحر" أنك لم تشربه كله فجئت بالبعض تأكيدا[645]. وهذه العلاقة المعنوية التي نتحدث عنها أشار إليها سيبويه عندما تحث عن أن البدل يأتي مكان المبدل منه لا على إلغائه ، فقوله :" رأيت قومك أكثرهم" و"صرفت وجوهها أولها" على أنه أراد "رأيت أكثر قومك و"صرفت وجوه أولها "ولكنه ثنى الاسم توكيدا وقولهم إنه في حكم تنحية الأول إيذان منهم باستقلاله بنفسه، ألا تراك تقول: "زيد رأيت غلامه رجلا صالحا "، فلو ذهبت تهدر الأول لم يسد كلامك والذي يدل على كونه مستقلا بنفسه أنه في حكم تكرير العامل[646] .

فحرف التأكيد كذلك لا يجوز أن يدخل على حرف مثله فلا يجوز أن تقول : " إن إنكَ منطلق يسرني" تريد : " إن انطلاقَك يسرني"، فإن فصلتَ بينها فقلت : "إن عندي أنك منطلق" جاز ، كما في قوله الله عز وجل : ﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا۟ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ﴾ [طه 118 – 119] فإنَّ هي التي فتحت أن وموضع أن في قوله : ﴿ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا۟ فِيهَا ﴾وما علمت فيه نصب بأن الأولى كما تقول : "إن في الدار لزيداً" فحسن إذا فرقت بين التأكيدين ومن قرأ : ﴿ وأنك لا تظمأ ﴾ وجعلهُ مستأنفاً كقولكَ : " إن في الدارِ زيداً

---

[645]) أساليب التوكيد في القرآن الكريم لطه عبد الحميد . ص 172 – 173 .

[646]) الكتاب . 1/ 150- 151 .

وعمرو منطلق"، لأن الكلام إذا تم فلك أن تستأنف ما بعده[647].

8- العطف المؤكد :

العطف في اللغة العربية يقصد به المشاركة بين العنصرين اللغويين في الشكل والوظيفة، فإن كان الأول فاعلا فالثاني فاعل أيضا، وإن كان مفعولا فالمعطوف مفعول وإن كان حلا فالمعطوف حالا ، يقول عبد القاهر في تعريفه : « ومعلوم أن فائدة العطف في المفرد أن يشرك الثاني في إعراب الأول وأنه إذا أشركه في إعرابه فقد أشركه في حكم ذلك الإعراب، نحو أن المعطوف على المرفوع بأنه فاعل مثله والمعطوف على المنصوب بأنه مفعول به أو فيه أو له شريك له في ذلك »[648].

ولذلك يخضع المعطوف لصورة المعطوف عليه التركيبية والوظيفية، ومما له صلة بما نحن بصدده هو عطف الشيء على ما هو في معناه مما يخطئ مقولة : العطف ينفي الترادف، إلا أنه إذا كان في إطار أسلوب التوكيد فهو أمر ليس مستغربا، ولذلك خرج العلماء ما جاء منه في اللغة أو في القرآن الكريم على جهة التوكيد مطلقا ، كما في قوله تعالى : ﴿ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾[المائدة 48] ، وقوله : ﴿ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا ﴾[الأنعام 125] .

وهذا الشكل من التراكيب المؤكدة في اللغة العربية يأتي كثيرا، لتعلقه بتقدير المرادف في مخالفة اللفظ وعدم النمطية في الكلام ، وقد عد بعضهم ما جاء من عطف الشيء على نفي نقيضه من هذا الباب، وذلك كقولنا: " نجح ولم يفشل" و" رحل ولم يبق " ونحوه، وهو استعمال فصيح، وقد جاء في القرآن الكريم كقوله تعالى : ﴿ وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُ وَمَا هَدَىٰ ﴾ [طه 79] وهو مما سنتناوله في الفصل التطبيقي بالتفصيل ضمن نماذجه في القرآن الكريم بصوره المتعددة .

ثالثا : التوكيد بألفاظ مأثورة:

يمكننا من خلال استقراء مواطن التوكيد عند القدماء وأشكاله أن نخلص إلى أنواع أخرى من التوكيد المعنوي وهو ما قام به أحد الباحثين المحدثين ،فهناك قسمان لهذه الألفاظ

---

[647]) الأصول في النحو .1 / 243 .

[648]) دلائل الإعجاز. ص171 .

بحسب بنائها وقد أشار بالتسميتين الدكتور رمضان عبد التواب كما يذكر صاحب مذكرة التوكيد في العربية .

1- التوكيد بلازم المعنى :

قد تضيف العربية أحيانا كلمة أو بعض كلمات إلى المعنى رغبة في زيادة التوضيح، وحذف هذه الكلمات لا يؤثر على المعنى ولكن وجودها يزيده توكيدا ، مثل قولهم : " رأيته بعيني" و"وطئته بقدمي" و" ذقته بفمي" و"قبضته بيدي" و"أمس الدابر " فالرؤية لا تكون إلا بالعين ، والوطء لا يكون إلا بالقدم ... إلخ ، إلا أن العربية أضافت مثل هذه الكلمات زيادة في التأكيد[649]، وقد استعمل في القرآن الكريم في عدة مواضع كما سيأتي في الفصل التطبيقي .

- الفذلكة :

إن مصطلح لازم المعنى يعني أن اللفظ الأول يحمل في ذاته دلالة ما بعد، وعليه يكون النطق بما بعده توكيدا، ومن ذلك ما يسميه المفسرون بالفذلكة وهو نوع من التراكيب المتعلقة بجانب حسابي في اللغة العربية، وتطلق الفذلكة في الاصطلاح و يراد بها في كلام العلماء إجمال ما فصّل أولا، وكذا هي مجمل الكلام وخلاصته وفذلكة الحساب هي مجمل تفاصيله بأن يقال بعدها : فذلك كذا [650].فَذْلَكَ حِسابَه فَذْلَكَةً: أي أَنْهاهُ وفَرَغَ منه قالَ: وهي كَلِمَةٌ مُخْتَرَعَةٌ من قُولِه أي: الحاسِبِ إذا أَجْمَلَ حِسابَه: فذلِكَ كذا وكَذَا عدَداً وكَذا وكَذا قَفِيزاً وهي مِثْلُ قولِهم : "فَهْرَسَ الأَبْوابَ فَهْرَسَةً" إلا أَنَّ فَذْلَكَ ضارِبٌ بعِرق في العَرَبيَّة وفَهْرَسَ مُعَرَّبٌ، وقيل هي جُمْلَةُ عَدَد قد فُصِّلَ [651]. والإجمال بعد التفصيل يؤدي معنى التوكيد . وذكرها ابن فارس في باب الإشباع والتأكيد، بقوله : « تقول العرب: "عَشَرةٌ وعَشَرة فتلك عشرون" وذلك **زيادة فِي التأكيد** ، وإنما قال هَذَا لنفي الاحتمال أن يكون أحدهما واجباً، إما ثلاثة ، وإما سبعة **فأُكّد** وأزيل التوهّمِ بأن جُمِعَ بَيْنَهما» [652].

---

[649]) إبراهيم شريف شافعي ، **التوكيد في العربية** – دراسة وصفية تاريخية– (مخطوط رسالة ماجستير) كلية الآداب، جامعة عين شمس . 1986 . ص 639 .

[650]) كشاف اصطلاحات الفنون . 3/ 448 .

[651]) تاج العروس . 27/ 293 .

[652]) الصاحبي في فقه اللغة . ص 159 .

وفائدة الفذلكة تتمثل في كونها يؤتى بها في الكلام لئلا يتوهم أن الواو بمعنى " أو" التخييرية في مثل قوله تعالى: ﴿ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ۗ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾[البقرة 196] الإشارة إلى الثلاثة، والسبعة ومميز العدد محذوف، أي أيام وإثبات التاء في العدد مع حذف المميز أحسن الاستعمالين، وليس تقدم الأمر الصريح شرطاً فيه بل الخبر الذي هو بمعنى الأمر كذلك، وأن يندفع التوهم البعيد، وأن يعلم العدد جملة كما علم تفصيلاً فيحاط به من وجهين فيتأكد العلم،لاسيما وأكثر العرب لا يحسن الحساب، فاللائق بالخطاب العامي الذي يفهم به الخاص والعام الذين هم من أهل الطبع ،لا أهل الارتياض بالعلم أن يكون بتكرار الكلام وزيادة الإفهام والإيذان بأن المراد بالسبعة العدد دون الكثرة فإنها تستعمل بهذين المعنيين، ، والحكمة من الإتيان بها هي أنه لما كانت بدلاً عن الهدى، والبدل يكون في محل المبدل منه غالباً جعل الثلاثة بدلاً عنه في زمن الحج، وزيد عليها السبعة علاوة لتعادله من غير نقص في الثواب لأن الفدية مبنية على التيسير، و لم يجعل السبعة فيه لمشقة الصوم في الحج، وللإشارة إلى هذا التعادل وصفت العشرة بأنها كاملة فكأنه قيل : تلك عشرة كاملة في وقوعها بدلا من الهدى وقيل : إنها صفة مؤكدة تفيد زيادة التوصية بصيامها وأن لا يتهاون بها ولا ينقص من عددها كأنه قيل تلك عشرة كاملة فراعوا كمالها ولا تنقصوها [653].

2 – الاشتقاق التوكيدي :

قد تشتق العرب أحيانا من اللفظ لفظا آخر، ويتبعون هذا المشتق للفظ الأول لتوكيد معناه[654]، يقول الفارابي: « يقال كان ذلك في الجاهلية الجهلاء وهو توكيد للأول ، ويشتق له من اسمه ما يؤكد به»[655]، ويقال: دَفْراً دافراً لما يجيء به فلان؛ أي نتناً، ويقال: حِصْن حصين، ويقال للرجل إذا كان داهية إنه لصِلّ أصْلال، والصِّل: الحية التي لا تنفع منها الرّقية، وإنه لسِبْد أسْباد، إذا كان داهية في اللّصوصية، وإنه لهِتر أهتار، أي داهية من الدواهي، ويقال: زِبْرِج مُزَبرج، ويقال: ظل ظليل أي دائم، وليل أليل أي مظلم، وذَيْل ذائل، و يقال أيضا : إنه لضُل أضلال؛ أي ضال[656].

---

[653]) روح المعاني . 2 / 84 .

[654]) التوكيد في العربية . ص 645 .

[655]) المزهر في علوم اللغة .3/ 142 .

[656]) نفس المصدر . 1 / 280 .

وقد يكون جاريا على ما تضمنه على وجه المبالغة نحو: "عز عزيز"، و"ذل ذليل"، و"شعر شاعر"، و"موت مائت"، فإن جميع ذلك معنى أطلق عليه اسم صاحب ذلك المعنى مبالغة، إذ العزيز والذليل والشاعر والمائت صاحب العز والذل والشعر والموت، كما يطلق على صاحب المعنى اسم ذلك المعنى مبالغة نحو: "رجل صوم وعدل" و"ماء غور": جعل الشعر كأنه صاحب شعر آخر[657]، كما قال المتنبي :

وما أنا وحدي قلت ذا الشعر كله ولكن لشعري فيك من نفسه شعر [658]

وهناك مجموعة من الشواهد اللغوية من هذا النوع من الاشتقاق في القرآن الكريم، نحو قوله تعالى : ﴿ وَنُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا ﴾ [النساء 57] وقوله : ﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ ﴾ [آل عمران 14].

– قضه بقضيضه :

جاء عن المبرد أن قولك: "مررت بالقوم قضهم بقضيضهم " في معنى : "مررت بالقوم كلهم وجماعتهم"، وأنّ من قال: "قضهم بقضيضهم" أراد : انقضاضاً، أي: انقض أولهم على آخرهم . وأنّه لا يجوز "مررت بزيد كله"؛ لأن كلاًّ لا يقوم في هذا الموضع، ولا يجوز: "مررت بأخويك اثنيهما"؛ لأن الاثنين هما الهاء والميم، والشيء لا يضاف إلى نفسه. وإنما قلت: "خمستهم"؛ لأن هم لكل جمع، فاقتطعت من الجمع شيئاً، فأضفته إلى جميعه، فصار مختصاً به. وهما لا يكون إلا تثنية [659].

و قد أريد بهذا النوع من الاشتقاق هنا المضاعفة المتكاثرة ، لأنّ اشتقاق الوصف من اسم الشيء الموصوفِ، إذا اشتهر صاحب الاسم بصفةٍ، يؤذن ذلك الاشتقاقُ بمبالغة في الحاصل به كقولهم : " لَيْلٌ أَلْيَلُ ، وظِلٌ ظَلِيلٌ ، وداهِيَةٌ دَهْيَاء ، وشِعْرٌ شَاعِر ، وإبِل مُؤَبَّلَة ، وآلاف مُؤَلَّفَة " [660]، وهو نفس المعنى الذي ذهب إليه ابن عادل في تفسير دلالة هذا الاشتقاق على التوكيد بقوله إن لفظ الْمُقَنطَرَة هو "مُنَفْعَلَة" من القنطار وهو للتأكيد ، كقولهم : ألف مؤلَّفة ،

---

[657]) شرح شافية ابن الحاجب . 2 / 87 .

[658]) انظر : قرى الضيف . 1/ 207 .

[659]) المقتضب . 3/ 240-241 .

[660]) التحرير والتنوير . 3 / 50

وبدرة مبدرة ، وإبل مُؤبَّلة ، ودراهم مُدَرْهمة [661]. وأكد هذا المعنى في مناسبة أخرى فرأى أن وصف " الْقَنَاطِيرِ " بـــ " الْمُقَنْطَرَةِ " دالة على تكثيرها مع كَثْرتها في ذاتها [662]. وتكثير الكثرة تفيد التوكيد من جهة الكمية كما هو معلوم .

وهذه الأشكال والتراكيب والأدوات على اختلافها تعكس سعة دائرة التوكيد في اللغة العربية، وغناها بالممكنات التركيبية للأداء ضمن هذا الأسلوب الذي يتقاطع مع جميع الأشكال والأساليب اللغوية إنشائية وخبرية ، نفي وإثبات، وسعة استعمال لأغلب الأدوات الموزعة في استعمالات أخرى، بالإضافة إلى مستويات استخدام هذه الأشكال والصور بحسب المقام والقصد لدى المتكلم والسامع .

---

661) تفسير اللباب لابن عادل . 3 / 466 .

662) نفس المصدر . 3 / 470 .

الباب الثّاني:

أسلوب التوكيد أشكاله ودلالاته

الفصل الأول :

مبدأ الفائدة في أسلوب التوكيد

سنحاول في هذا المبحث الذي يمثل تمهيدًا لما يليه من دراسة وتحليل لأسلوب التوكيد في القرآن الكريم – شكلا ومعنى – أن نعرج على مفهوم له خطورته في فهم اللغة وإفهامها، خصوصا إذا تعلق الأمر بمفهوم التوكيد ودوره الوظيفي في الكلام، كونه ارتبط بفكرة الزيادة أو التكرار مما يخلص بنا للوهلة الأولى إلى القول إن حذفه لا يؤثر في معنى الجملة أو الكلام، الأمر الذي جعل القدماء يتحرون البحث عن أسرار التوكيد ومواطنه لكي لا يتناقض مفهومه مع أهم مبدأ للغة البشرية ألا وهو الاقتصاد في استخدام ألفاظها، ومن ثم يقف الباحث على دلالات واعتبارات سياقية لا يمكن أن تُؤدَّى في اللغة إلا بواسطة أسلوب التوكيد بجميع أشكاله، لأن هذا الأسلوب هو كباقي الأساليب التعبيرية للّغة يخضع للمفاهيم الرئيسية التي ترتبط بها من فائدة وأداء تركيبي تحكمه قوانينه السياقية والتركيبية، وحتى يتسنى لنا تتبع مفهوم الفائدة في أسلوب التوكيد سنقف على هذا المفهوم الذي له خطورته في إنشاء جمل اللغة وفي فهمها وإفهامها كما سبق ذكره .

وقبل أن نسترسل في حديثنا عن هذا المبدأ الهامّ والخطير في اللغة العربية عموما وفي أسلوب التوكيد على وجه الخصوص، يجدر بنا أن نقف على هذا المصطلح وما عرّفته به معاجم اللغة وأصحاب التخصص .

الفائدة لغة :

يقال : فاد المال نفسه لفلان يفيد فيدا إذا ثبت له[663]، و جاء في كتاب الأَفعال : " فاد المال كثر والاسم الفائدة ، وأفاد كسب "[664]، والفائدة هي أيضا ما استفدت من علم أَو مال، تقول منه فادت له فائدة الكسائي، أفدت المال أي أعطيته غيري، وأفدته استفدته [665] .

اصطلاحا :

الفائدة هي ما يترتب على الشيء ويحصل منه من حيث إنها حاصل منه[666] فالإفادة هي صدور الشيء عن نفسه إلى غيره والاستفادة هي صدور الشيء عن غيره إلى نفسه، والإفادة تستعمل في المعاني المفهومة بالدلالة العقلية، أي المعاني الثواني وهي الخواص والمزايا، والدلالة تستعمل فيما يفهم بالدلالة الوضعية، أي المعاني الأوّل التي هي الوسائل إلى المعاني

---

[663].) تاج العروس . 8 / 514 .

[664].) ابن القوطية، **كتاب الأفعال** . ت : علي فوده . مكتبة الخانجي . القاهرة . ط2 . 1993 . ص 147 .

[665].) لسان العرب . 3 / 340 . مادة (فيد) .

[666].) الكليات . ص 694 .

الثواني، والملحوظ في الإفادة إنما هو جانب السائل، وفي الدلالة جانب اللفظ والمتكلم[667] .
كما تعرف الفائدة اصطلاحا أيضا بأنها الأثر المترتب على الفعل وإن لم يقصد، وبهذا تختلف الفائدة عن الغرض[668] في كونه هو المقصود من الفعل وإن لم يتحقق[669]، ولذلك نجد أغلب علماء اللغة خصوصا البلاغيين يركزون على الغرض (أو الأغراض) في الكلام لكونه المقصود من إنشاء التراكيب اللغوية .

ومن أمثلة الفائدة ما قيل في النسب مثلا من أن له فائدتين[670] :

- **الأولى لفظية** : وهي الاختصار كما في قولنا "بصري" وهو أخصر من قولنا : " رجل بصري"

- **والثانية معنوية** : وهي استعماله استعمال النعت في تخصيصه النكرات، نحو : "هذا قطن مصري"، وكذلك توضيحه المعارف نحو : " هذا مجلس الأمة المصري ".

أما عن مبدأ الفائدة في أسلوب التوكيد فيمكن أن نقف عليه في كلام النحاة عند تعرضهم لمختلف أشكال التوكيد (اللفظي والمعنوي)، فقد شرحوا باستفاضة الفائدة في كل لفظ من ألفاظ التوكيد، وذلك على النحو التالي [671] :

- **فائدة التوكيد اللفظي** : تتمثل في تقرير المؤكد في نفس السامع وتمكينه في قلبه، وإزالة ما في نفسه من الشبهة فيه ، فإنك إن قلت : "جاء علي"فإن اعتقد المخاطب أن الجائي هو لا غيره اكتفيت بذلك، وإن أنكر أو ظهرت عليه دلائل الإنكار، كررت لفظ علي دفعا لإنكاره، أو إزالة للشبهة التي عرضت له، وإن قلت : "جاء علي، جاء علي"فإنما تقول ذلك إذا أنكر السامع مجيئه فتثبت ذلك وتميط عنه الشبهة .

- **فائدة التوكيد بالنفس و العين** : وتتمثل في رفع احتمال أن يكون في الكلام مجاز أو سهو أو نسيان . فعند سماع جملة "جاء الأمير" ربما يتوهم السامع إسناد المجيء إليه، هو على سبيل

667.) الكليات . ص 153 .

668)إذ يعرف الغرض بأنه الفائدة المقصودة العائدة إلى الفاعل، التي لا يمكن تحصيلها إلا بذلك الفعل . انظر : الكليات . ص 670 .

669) محمد سمير نجيب اللبدي، **معجم المصطلحات النحوية والصرفية** . مؤسسة الرسالة . بيروت، لبنان . ط2 . 1986. ص181 .

670.) معجم المصطلحات النحوية والصرفية و انظر أيضا : النحو الوافي .4 / 713 – 714 .

671.) جامع الدروس العربية . 3/ 568 .

التجوز أو النسيان أو السهو، فيؤكد بذكر النفس أو العين، رفعا لهذا الاحتمال فيعلم أن الجائي هو لا خدمه أو جيشه .

- **فائدة التوكيد بكل وجميع وعامة** : هي الدلالة على الإحاطة والشمول . وذلك أنه ربما يتوهم السامع لجملة "جاء القوم" أن بعضهم جاء، فيقال : "جاء القوم كلهم"دفعا لهذا التوهم .

- **فائدة التوكيد بكلا وكلتا** : هي إثبات الحكم للاثنين المؤكدين معا. فإذا قلت : "جاء الرجلان" وأنكر السامع أن الحكم ثابت للاثنين معا، أو توهم ذلك ، فتقول " جاء الرجلان كلاهما" دفعا لذلك الإنكار أو التوهم . ولذلك امتنع المجيء بهذين اللفظين (كلا وكلتا) بعد الفعل الذي يدل بصيغته على أن الفعل من الاثنين لأنه لا فائدة من الإتيان بهما .

كما يمكننا أن نستشف ما يستفاد من أشكال التوكيد الأخرى التي تفرقت بحسب المباحث والمناهج ، فما يجنى من فائدة من الحال المؤكدة ليس نفسه مع الظرف المؤكد أو النعت المؤكد ، كما أن الأدوات الدالة في عمومها على التوكيد تختلف سياقيًّا فيما بينها، ويتجلى ذلك في الفروق الوظيفية التي توجد بينها من تركيب إلى آخر .

أولا/ مبدأ الفائدة في الجملة العربية :

إن أول ما يطالعنا في دراسة الجملة هو تحديدها من الناحية المعنوية المرتبطة بوظيفة التبليغ في اللغة، وذلك بالتركيز على مبدأ أساسي في تحديد الجملة لدى أغلب النحاة – خصوصا من جعلها مرادفة للكلام – وذلك بتعريفها بأنها يجب أن تكون مفيدة « فائدة يحسن السكوت عليها »[672]، ولذلك فالكلام في اصطلاح النحاة يغاير مصطلح الكلام في اللغة عموما، إذ دلالته في اللغة تطلق على كل ما يتكلم به، مفيدا كان أو غير مفيد[673] .

ومن هنا كان تركيز النحاة على علاقة الإسناد ممثلة في طرفي الجملة الأساسيين (المسند والمسند إليه) ، إذ اللفظة الواحدة لا تكون جملة مفيدة بين المتخاطبين إلا إذا ارتبطت بأخرى لفظا أو تقديرا، ومما يروى في هذا الصدد ما ذكره عبد القاهر الجرجاني – بعيدا عن معرفة النحو وقضاياه – عن ذلك الأعرابي الذي فهم المعنى من خلال تغير العلامة الإعرابية المناسبة للمسند بعد (إن) مما غير المعنى المقصود وجعله ناقصًا، يقول عبد القاهر:« أترى الأعرابي حين سمع المؤذن يقول :" أشهد أن محمداً رسولَ الله"بالنصب، فأنكر وقال :" صنع ماذا"؟، أنكر عن

---

672) ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** .ت: عبد المتعال الصعيدي . مكتبة الآداب . القاهرة .1982 .ص .5

673) شرح ابن عقيل . 1/ 13 .

غير علم أن النصب يخرجه عن أن يكون خبراً، ويجعله والأول في حكم اسم واحد، وأنـــه إذا صار والأول في حكم اسم واحد احتيج إلى اسم آخر أو فعل حتى يكون كلاماً، وحتى يكون قد ذكر **ما له فائدة** »[674].

ومجمل الأمر هنا أن الحد الأدنى من الفائدة يجنى من طرفين أساسين أحدهما محكوم عليه والثاني محكوم به، ثم إن هذه الجملة إما أن تكون إثباتا أو نفيا كما حددها عبد القاهر الجرجاني عند تعرضه للأسلوب الخبري وما ارتبط به من فائدة، بقوله : «...وهو المعنى الذي من أجلـــه اختُصّت الفائدة بالجملة، و لم يجز حصولها بالكلمة الواحدة كالاسم الواحد والفعل من غير اسم يضم إليه، والعلة في ذلك أن مدار الفائدة في الحقيقة على الإثبات والنفي، ألا ترى أن الخبر أوّل معاني الكلام وأقدمها، والذي تستند سائر المعاني إليه وتترتّب عليه وهو ينقســـم إلى هـــذين الحكمين، وإذا ثبت ذلك، فإن الإثبات يقتضي مثبَتا ومثبَتا له»[675]. و لم يقتصر هذا الأمر على البحث النحوي فقد ذهب البلاغيون أيضا إلى تفصيل القول في أحوال الإسناد الخبري فقـــالوا بتقسيمه إلى قسمين هما فائدة الخبر ولازم فائدة الخبر، ذلك أن قصد المخبر بخبره إفادة المخاطب إما نفس الحكم كقولك:" زيد قائم"لمن لا يعلم أنه قائم، ويسمى هذا فائدة الخبر، وإما كـــون المخبر عالماً بالحكم كقولك لمن زيد عنده ولا يعلم أنك تعلم ذلك: "زيد عندك"، ويسمى هذا لازم فائدة الخبر[676].

وقد اشترطوا في بعض عناصر الجملة شروطًا لتحصيل الفائدة من الكلام، ويمكننا بيان ذلك على النحو التالي :

1/ المبتدأ :

المبتدأ هو العنصر اللغوي التركيبي المعلوم لدى المخاطب وهو الذي يُبنى عليه الكـــلام، ولذلك فإن أهم شرط فيه– كما أكد النحاة – أن يكون معرفة، وللأمر علاقة وطيدة بمفهوم الفائدة، ذلك أن الإخبار عن النكرة **لا يفيد**، ووجه عدم الإفادة هنا إنما يكون لأنه يفترض أن يخبر بمجهول عن معلوم، فإن كانا مجهولين **اختفت هذه الفائدة** [677] .

674.) دلائل الإعجاز . ص 321 .

675.) أسرار البلاغة . ص 260 .

676.) الإيضاح في علوم البلاغة . ص 18 .

677) هذا الحكم العام رغم وجود بعض التراكيب أو الجمل المكونة من نكرتين ولكنها حالات قليلة ترتبط ببعض الأداءات الخاصة التي يفرضها منطق اللغة .

وبما أن اسم (كان) في الأصل مبتدأ، فإن ذلك يسقط عليه ما كان لهذا الأخير من أحكام نحوية، منها اشتراط أن يكون معرفة، فإذا اجتمع معرفة ونكرة فالذي يُجعل (اسم كان) المعرفة؛ لأن المعنى على ذلك . لأنك لو قلت : "كان رجل قائما"، و"كان إنسان ظريفا" **لم تفد بهذا معنًى**، لأن هذا مما يعلم الناس أنه قد كان، وأنه مما يكون، وإنما وُضع الخبر **للفائدة** . فإذا قلت: " كان عبد الله"، فقد ألقيت إلى السامع اسما يعرفه، فهو يتوقع ما تخبره عنه، وكذلك لو قربت النكرة من المعرفة بما تحملها من الأوصاف لجاز أن تخبر عنها، وكان فيها حينئذ فائدة؛ نحو قولك: "كان رجل من بني فلان فارسا"، و"كان رجل من أهل البصرة شجاعا". وذلك لأن هذا يجوز ألا يكون، أو يكون فلا يعلم . فلذلك ذكرنا أن الاسم المعروف هو الذي له هذا الموضع، تقول: "كان منطلقاً عبد الله"، و"كان منطلقاً اليوم عبد الله" و"كان أخاك صاحبُنا"، و"زيد كان قائماً غلامُه" [678] لّما كان الغرض بالكلام حصول فائدة، وكان الإخبار عن غير معيّن لا يفيد كان أصل المبتدأ التعريف، ولذلك إذا أخبر عن معرفة لم تتوقف الإفادة على زيادة ، بخلاف النكرة فإن حصول الفائدة بالإخبار عنها يتوقف على قرينة لفظية أو معنوية [679].

2/ الخبر:

أول ما ينبغي أن يُعلم عن مصطلح الخبر عند القدماء أنه ينقسم إلى خبر هو جزء من الجملة، لا تتم الفائدة دونه، وخبر ليس بجزء من الجملة، ولكنه زيادة في خبر آخر سابق له، فالأول خبر المبتدأ كـ(منطلق) في قولك: "زيد منطلق"، والفعل كقولك : "خرج زيد "، فكل واحد من هذين جزء من الجملة، وهو الأصل في الفائدة [680]، وهو الذي يكون مع المسند إليه النواة الأساسية أو العلاقة الرئيسية في الكلام، أما الثاني فهو الحال وهو ليس بجزء من الجملة ولكنه زيادة في خبر آخر سابق له، وبهذا المعنى فإنك في قولك : "جاءني زيد راكبا "، جئت بالحال لتزيد معنى في إخبارك عن زيد بالمجيء ، وهو أن تجعله بهذه الهيئة في مجيئه، و لم تثبت الركوب له ابتداء ، بل بدأت فأثبتّ المجيء ثم وصلت به الركوب فالْتَبَسَ به على سبيل التبع له وبشرط أن يكون في صلته ، وأما الخبر المطلق نحو : "زيد منطلق" و" خرج عمرو" ، فقد أثبتّ المعنى إثباتًا مباشرا من غير واسطة[681].

---

[678].) المقتضب . 4 / 88

[679].) شرح التسهيل. 1/ 279

[680].) دلائل الإعجاز . ص 132 - 133

[681]) نفس المصدر . ص133.

هذا ، وقد اشترط النحاة أن يكون الخبر نكرة لتحصل الفائدة وذلك أن الأصل في الخبر – كما أجمعوا – أن يكون نكرة وفي المبتدأ أن يكون معرفة، لأن المسند ينبغي أن يكون مجهولا ، واعترض الرضي على ذلك ووصف قولهم بأنه ليس بشيء ، لأن المسند ينبغي أن يكون معلوما كالمسند إليه، وأن الذي ينبغي أن يكون مجهولا هو انتساب ذلك المسند إلى المسند إليه ، فالمجهول في قولك : "زيد أخوك"، هو انتساب أخوة المخاطب إلى زيد وإسناده إليه ، لا أخوته[682]. وهذا الرأي الذي ذهب إليه الرضي موافق تماما لما قاله ابن السراج عند تعرضه لقضية مجي ء المبتدأ والخبر معرفتين حيث يرى أن الشيء المنكور في مثل : " زيد أخوك"، ليس هو الخبر وإنما النسبة القائمة بين زيد وبين أُخُوته للمخاطب، وأن الجهل بهذه النسبة هو الذي أجاز الإخبار بالمعرفة[683] .

بل إن الفائدة أصل في القول بتنكير الخبر وتعريف المبتدأ، ذلك أن أصل الكلام موضوع للفائدة وإن اتسعت المذاهب فيه، ولكن لو قال قائل : " النار حارة والثلج بارد" لكان هذا كلاماً لا فائدة فيه، وأما الكلام إذا كان منفياً فإن النكرة فيه حسنة لأن الفائدة فيه واقعة نحو قولك : " ما أحد في الدار" و"ما فيها رجل" [684].

3/ في بعض المكمّلات :

ومما ينبغي أن يُحصَّل في هذا الباب أنهم قد أصّلوا في المفعول وكل ما زاد على جزأي الجملة أن يكون زيادة في الفائدة . وقد يخيل إلى من ينظر إلى ظاهر هذا الكلام أنهم أرادوا بذلك أنك تضم بما تزيده على جزأي الجملة فائدة أخرى، وينبني عليه أن ينقطع عن الجملة حتى يتصور أن يكون فائدة على حدة، وهو ما لا يعقل، إذ لا يتصور في زيد من قولك : " ضربت زيدا"، أن يكون شيئاً برأسه حتى يكون بتعديتك (ضربت) إليه قد ضممت فائدة إلى أخرى . وإذا كان ذلك وجب أن يعلم أن الحقيقة في هذا أن الكلام يخرج بذكر المفعول إلى معنى غير الذي كان[685].

ثم إن هذه الجملة تزيد الفائدة فيها كلما زادت العناصر المكملة للعلاقة الإسنادية، وذلك حسب الكمية الإخبارية التي يريدها المتكلم أو ينتظرها السامع، ولذلك فإن الجملة

---

[682]) شرح الكافية . 109/1.

[683]) الأصول في النحو . 1/ 66 .

[684]) نفس المصدر . 66/1 .

[685]) دلائل الإعجاز . ص 411 .

تستقل معنويا عن بقية العناصر. وذلك كقولنا:" انطلق زيد"؛ ألا ترى هذا كلاما تامـــا وإن لم تذكر معه شيئا من الفضلات، مصدرا ولا ظرفا ولا حالا ولا مفعولا له ولا مفعولا معـــه ولا غيره. وذلك أنك لم ترد الزيادة في الفائدة بأكثر من الإخبار عنه بانطلاقه دون غيره [686].وقد فصّل هذه الزيادة في الفائدة بالزيادة في العناصر اللغوية المبرد في نص سنورده لما فيه من دقـــة وتحليل لما نحن بصدده ، يقول :« فإذا قلت: "ضرب عبد الله زيدا" فإن شئت قلت: "ضـــرب عبد الله" فعرفتني أنه كان منه ضرب، فصار بمنزلة " قام عبد الله"، إلا أنك تعلم أن الضرب قد تعدى إلى مضروب، وأن قولك : "قام" لم يتعد فاعله، فإن قلت: "ضرب عبـــد الله زيـــدا"، أعلمتني من ذلك المفعول ؟، وقد علمت أن ذلك الضرب لا بد من أن يكون وقع في مكـــان وزمان، فإن قلت : "عندك" أوضحت المكان، فإن قلت : "يوم الجمعة" بينت الوقـــت، وقـــد علمت أن لك حالا، وللمفعول حالاً. فإن قلت : "قائما" عرفتني الحال منك أو منه، فإن قلت: "قاعدا " أبنت عن حالك أو حاله . وقد علمت أن ذلك الضرب إما أن يكون كـــثيرا وإمـــا قليلا، وإما شديدا، وإما يسيرا. فإن قلت: "ضربا شديدا "، أو بينت فقلت: "عشرين ضربة"، زدت في الفائدة. فإن قلت: "لكذا "أو" من أجل كذا" أفدت العلة التي بسببها وقع الضـــرب. فكل هذا زيادة في الفوائد »[687] .

ولذلك كان الاهتمام بالفعل ثم الفاعل فالمفعول على هذا الترتيب الذي لم يكـــن إلا لمراعاة مبدأ مهم يحكم استخدام اللغة وعناصرها التبليغية بحسب درجة الإفادة فيها، وهو مـــا رأى النحاة فيه سببا لتقدم الفعل في الاعتبار، حيث لم يقم وحده في بـــاب الخـــبر بالفائـــدة، واستتبع فاعله ومفعوله إذ هما أقرب شيئين إليه تقدم الفاعل والمفعول والمضاف إليه في الاعتبار، وحيث كان الفاعل في الاعتبار أقوى لامتناع الفائدة بدونه والمفعول أضعف لكونـــه بخلافـــه والمضاف إليه بين بين لشموله إياهما [688].

3/ بعض ما تعلق بمبدأ الفائدة في دراسة الجملة :

أ- ظرف الزمان لا يكون خبرا للجثة :

686.) الخصائص . 2/ 379 .

687 .) المقتضب . 3/ 116 .

688.) مفتاح العلوم . ص 222 .

المشهور أن ظرف الزمان لا يجوز الإخبار به عن اسم عين لعدم الفائدة [689]، ذلك أنك إذا قلت:" زيد يوم الجمعة" فلا معنى لهذا؛ لأن يوم الجمعة لا يخلو زيد ولا غيره منه، ولا حي ولا ميت، فلما لم تكن فيه فائدة قال النحويون: "لا تكون ظروف الزمان للجثث". وإنما امتنع قولك:" هذا زيد يوم الجمعة" من الجواز وإن كانت (ها) للتنبيه، و(ذا) للإشارة و لم يكن مثل قولك: "القتال شهر رمضان"، و"يوم الجمعة"؛ لأنك إذا قلت: "القتال يوم الجمعة"، فقد خبّرت بشيء يكون في الجمعة، قد كان يجوز أن يخلو منه[690]. ويعلل ذلك عند النحاة بأن ظروف الزمان لا تتضمن الجثث، وإنما يجوز ذلك في الأحداث نحو الضرب والحمد وما أشبه ذلك وعلة ذلك أنك لو قلت : "زيد اليوم" لم تكن فيه فائدة، لأنه لا يخلو أحد من أهل عصرك من اليوم إذ كان الزمان لا يتضمن واحداً دون الآخر، والأمر ليس نفسه بالنسبة لظروف المكان لأن الأماكن ينتقل عنها فيجوز أن تكون خبرا عن الجثث وغيرها كذلك [691] .

ب- مسوغات الابتداء بنكرة :

يذكر النحاة في باب الإسناد أن الأصل في الجملة الاسميّة أن يكون المبتدأُ معرفةً والخبرُ نكرة، فلا يجيزون الابتداء بالنكرة إلاّ في مواضع معيّنة، وذلك لأنّ معنى النكرة غير معيّن، والإخبار عن غير المعيّن لا يفيد ما لم يقارنه ما يحصل به نوع فائدة، كالمسوّغات التي يذكرها النحاة[692] .وقد اختلف النحاة في إيراد هذه المسوغات عددا ونوعا، وإن اتفقوا على أن الضابط في النهاية هو قيام الفائدة ، يقول ابن هشام في ذلك: « لم يُعوّل المتقدّمون في ضابط ذلك إلاّ على حصول الفائدة، ورأى المتأخّرون أنّه ليس كلّ واحد يهتدي إلى مواطن الفائدة، فتتبّعوها، فمن مقلّ مخلّ، ومن مكثر مورد ما لا يصلح أو معدّد للأمور متداخلة » [693] .

ومن أمثلة مسوغات الابتداء بالنكرة التي سنكتفي بذكرها لأننا لسنا بصدد التفصيل فيها ، فيكفي أن نذكر ما يلي :

- أن يكون خبرها ظرفاً أو مجروراً، قال ابن مالك: أو جملة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾ [ق 35]و قوله:﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ﴾ [الرعد 38] وقصَدكَ غُلامُه رجل، وشرط الخبر

689.) همع الهوامع . 1/ 377

690.) المقتضب . 4/ 172

691.) الأصول في النحو . 1/ 63

692.) انظر : حاشية الصبّان . 299/1، وشرح شذور الذهب . ص 199 وما بعدها . وشرح ابن عقيل . 172/1

693.) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. 539/2

فيهنّ الاختصاصُ، فلو قيل في دارٍ رجل لم يجز، لأن الوقت لا يخلو عن أن يكون فيه رجل ما في دارٍ ما، فلا فائدة في الإخبار بذلك، قالوا: والتقديم، فلا يجوز" رجل في الدار" وأقول: إنما وجب التقديم هنا لدفع توهم الصفة، واشتراطه هنا يوهم أن له مدخلاً في التخصيص، وقد ذكروا المسألة فيما يجب فيه تقديم الخير، وذاك موضعها [694].

– أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة، نحو "شجرة سجدت" و"بقرة تكلمت" إذ وقوع ذلك من أفراد هذا الجنس غير معتاد، **ففي الإخبار به عنها فائدة**، بخلاف نحو "رجل مات" ونحوه [695].

– أنه يجوز وقوع الاستثناء بعد الإيجاب بشرطين[696]:

الأول: أن يكون ما بعد (إلا) فضلة.

والثاني: **أن تحصل فائدة**، وذلك كقولك : "قرأت إلا يوم الجمعة"، فإن كان عمدة أو لم تحصل فائدة لم يجز .

ومهما يكن من أمر، فإن اختلافهم في ذكر عددها ومواضعها لا يعني تعارضا، ما دام الأساس الذي تقوم عليه هو (الإفادة)، فعلى هذا الأساس وحده يرجع الحكم على صحّة الابتداء بالنكرة أو عدم صحته، من غير داع لحصر المواضع أو عدّها[697]، وقد قال الأشموني في هذا المعنى : « ولم يشترط سيبويه والمتقدّمون لجواز الابتداء بالنكرة إلاّ حصول الفائدة »[698] . وعلى هذا بنى الرضي رأيه في جواز الإخبار عن النكرة، سواء في الجملة الاسمية أو الفعلية، فقال : « وقال ابن الدّهّان، وما أحسن ما قال : " إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أيّ نكرة شئت " وذلك لأنّ الغرض من الكلام إفادة المخاطب، فإذا حصلت جاز الحكم، سواء تخصّص المحكوم عليه بشيء أو لا، فضابطُ تجويز الإخبار عن المبتدأ وعن الفاعل سواءً كانا معرفتين أو نكرتين مختصّتين بوجه أو نكرتين غير مختصّتين بشيء واحدٌ، وهو عدم علم المخاطَب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه، فلو علم في المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد مثلاً فقلت : زيد قائم، عُدّ لغوًا، ولو لم يعلم كون رجل ما من الرجال قائمًا في الدار جاز لك أن تقول : "رجل قائم في الدار"، وإن لم تتخصّص النكرة بوجه ... وكذا في الفاعل لا يجوز

694.) نفس المصدر . 2 / 541 .

695.) نفس المصدر. 2 / 543 .

696.) شرح ابن عقيل . ت: محمد محيي الدين عبد الحميد . 1 / 604 .

697.) النحو الوافي . 485/1 – 486 .

698.) حاشية الصبان . 299/1 .

مع علم المخاطب بقيام زيد أن تقول :" قام زيد"، ويجوز مع عدم علمه بقيام رجل في الدار أن تقول : "قام في الدار رجل" »[699] .

وإذا كان طرفا الجملة يقومان على فكرة التعريف والتنكير، فإن ذلك له ارتباط وثيق بما يجنيه المخاطب من فائدة من الخطاب، وهو أمر تنبه له القدماء حين تعرضوا لمواضع الابتداء بالنكرة فربطوها بالسياق ومبدأ الفائدة، وذلك أنه قد يجوز أن تقول:" رجل قائم" إذا سالك سائل:" أرجل قائم أم امرأة"، فتجيبه فتقول:"رجل قائم"وجملة هذا أنه إنما ينظر إلى ما فيه فائدة، فمتى كانت فائدة بوجه من الوجوه فهو جائز وإلا فلا، فإذا اجتمع اسمان معرفة ونكرة، فحق المعرفة أن تكون هي المبتدأ وأن تكون النكرة الخبر، لأنك إذا ابتدأت فإنما قصدك تنبيه السامع بذكر الاسم الذي تحدثه عنه ليتوقع الخبر بعده، فالخبر هو الذي ينكره ولا يعرفه و يستفيده، والاسم لا فائدة له لمعرفته به[700] .

ج- التقديم والتأخير :

إن العلاقة بين فكرة الترتيب ومبدأ الفائدة من الظواهر الواضحة في البحث النحوي العربي، حيث درست هذه القضية لدى علمائنا من عدة جوانب وبصورة متكررة، إذ يعد كل تصرف في ترتيب عناصر الجملة مما له تأثير كبير على ما يجنيه السامع من فائدة وما يقوم عليه ذهنه من معنى، لأن الفكرة الأساسية في ذلك دائما أن "كل تغيير في المبنى يؤدي إلى تغيير في المعنى"، فإذا قلت : "زيد أخوك "كنت قد أثبت بـ(أخوك) معنى لزيد . وإذا قدمت وأخرت فقلت : " أخوك زيد" وجب أن تكون مثبتاً بـ(زيد) معنى لـ(أخوك)، وإلا كان تسميتك له الآن مبتدأ وإذ ذاك خبراً تغييراً للاسم عليه من غير معنى ولأدى إلى أن لا يكون لقولهم: "المبتدأ والخبر" فائدة غير أن يتقدم اسم في اللفظ على اسم من غير أن ينفرد كل واحد منهما بحكم لا يكون لصاحبه، وذلك مما لا يشك في سقوطه [701].

وأول ما نقف عليه في هذا الأمر كلامهم عن النظام الذي يخضع له تركيب الاسم واللقب وهو من التراكيب المشهور في كل اللغات، إذ يبررون تقديم الاسم وتأخير اللقب لأمر له علاقة بما يحمله كل منهما من دلالة يتمايزان بها عن بعضهما بعض، فيرون أنه إنما وجب في القياس تقديم الاسم وتأخير اللقب لأن الاسم يدل على الذات وحدها واللقب يدل عليها وعلى

---

[699].) شرح الكافية . 1/88-89 .

[700]) الأصول في النحو . 1 / 59.

[701].) دلائل الإعجاز . ص 146 – 147 .

صفة مدح أو ذم كما هو معلوم، فلو جئت باللقب أولا لما كان لذكر الاسم بعده فائدة، بخلاف ذكر الاسم أولا، فإن الإتيان بعده باللقب يفيد هذه الزيادة [702] .

وفكرة الفائدة في قضية التقديم والتأخير تتجلى أكثر فيما ذهب إليه رضي الدين الاستراباذي في شرحه لتقديم الفاعل أو المفعول، فيقول: « فإن قلت : أليس ذكر الفاعل قبل المفعول **مفيدا** أن ذكر المفعول ليس بأهم، ولو ذكرت المفعول قبل الفاعل **أفاد** أن ذكر المفعول أهم . قلت : تقديم المفعول على الفاعل **لا يفيد** ذلك، بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام »[703].

ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ ﴾ [الأنعام 100]، إذ ليس بخاف كما يرى عبد القاهر الجرجاني أن لتقديم الشركاء حسنا وروعة ومأخذا من القلوب أنت لا تجد شيئا منه إن أنت أخرت فقلت:" وجعلوا الجن شركاء لله"، وأنك ترى حالك حال من نقل عن الصورة المبهجة والمنظر الرائق والحسن الباهر إلى الشيء الغفل الذي لا تحلى منه بكثير طائل، ولا تصير النفس به إلى حاصل والسبب في أن كان ذلك كذلك هو أن **للتقديم فائدة شريفة**. ومعنى جليلا لا سبيل إليه مع التأخير. بيانه أنا وإن كنا نرى جملة المعنى ومحصوله أنهم جعلوا الجن شركاء، وعبدوهم مع الله تعالى، وكان هذا المعنى يحصل مع التأخير حصوله مع التقديم، فإن تقديم الشركاء يفيد هذا المعنى، ويفيد معه معنى آخر وهو أنه ما كان ينبغي أن يكون لله شريك لا من الجن ولا غير الجن. وإذا أخر فقيل: "جعلوا الجن شركاء لله"، لم يفد ذلك و لم يكن في شيء أكثر من الإخبار عنهم بأنهم عبدوا الجن مع الله تعالى [704].

وذلك عند تفسير الزمخشريّ لقوله تعالى : ﴿ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ ٱللَّهِ ﴾ [الحجرات 07] بقوله : « فإن قلت : ما فائدة تقديم خبر (أنّ) على اسمها ؟ قلت : القصد إلى توبيخ بعض المؤمنين على ما استهجن الله منهم من استتباع رأي رسول الله صلّى الله عليه وسلّم لآرائهم، فوجب تقديمه **لانصباب الغرض إليه** »[705] .

د – التعريف والتنكير :

---

[702]) شرح ابن عقيل . ت: محمد محيي الدين عبد الحميد . 1 / 120-121

[703]) شرح الكافية . 2 / 16.

[704]) دلائل الإعجاز . ص221 – 222 .

[705]) الكشاف . 16/6 .

تطلق النكرة ويقصد بها في اصطلاح النحاة كل اسم دال على شائع في جنسه[706]، وعكسها المعرفة التي تحدد بأنها ما وضع ليدل على شيء بعينه [707] ، وقد أثرت هذه الفكرة في تركيب الكلام ومن خلالها درست الفائدة التي تتعلق بأقل قدر يحسن السكوت عليه، إذ بعد تحديد العنصرين الأساسيين لبناء الجملة يتحدث النحاة – عند التطرق لما يسمى بالجملة الاسمية – عن فكرة تنكير الخبر وتعريف المبتدأ لغرض يتعلق بدورهما في الإبلاغ، إذ من خلالهما تجنى الفائدة المرجوة من إنشاء الكلام أو الجملة، وهو ما عبر عنه عبد القاهر بقوله : « **فحصول الفائدة** على الجملة من تنكير وجد في الكلام كما ترى »[708].

بل إن مجيء كلا الطرفين (المبتدأ و الخبر) معرفا يكون في سياقات معينة ومن ثم تكون له فائدة إبلاغية خاصة، وهو ما تطرق له ابن السراج محددا الإطار المقامي الذي يربط السامع بالمتكلم ليحدد له الشكل الكلامي المناسب لحاله (أي السامع)، وإلا لم يكن لكلامه داع إذا غابت منه الفائدة ، يقول في الأصول : « وهذا ونحوه إنما يجوز إذا كان المخاطب يعرف زيدا على انفراده، ولا يعلم أنه أخوه، لفرقة كانت بينهما أو لسبب آخر، ويعلم أن له أخا، ولا يدري أنه زيد هذا، فتقول له أنت: "زيد أخوك "، أي زيد هذا الذي عرفته هو أخوك الذي كنت علمته، فتكون الفائدة في اجتماعهما، وذلك هو الذي استفاده المخاطب، فمتى كان الخبر على المعرفة معرفة فإنما **الفائدة في مجموعهما**، فأما أن يكون يعرفهما مجتمعين، وأن هذا هذا، فذا كلام **لا فائدة فيه** ...»[709].

وعلى ما في دلالة الألف واللام الجنسية من معنى العموم والشمول ساوت النكرة، لذلك نجد ابن جني لا يفرّق في الأجناس بين **فائدة** تعريفها وتنكيرها في نحو : " ثق بأمان من الله" و" ثق بالأمان من الله" و"هذا حق " و"هذا الحق" وفي نحو : "خرجت فإذا بالباب أسد" و"إذا بالباب الأسد"، إذ رأى أن المعنى في كل ذلك واحد وإن اختلف اللفظ، وسبب ذلك كون الموضع جنسا[710]. ولمّا كان الأمر كذلك جاز نعت المعرف بالألف واللام الجنسية بالجملة، والجملة عند النحاة نكرة[711] فلا يوصف بها إلا النكرات، فلما كان المعرف بالألف

---

[706].) معجم المصطلحات النحوية والصرفية . ص231

[707].) التعريفات . ص 283

[708]) المقتصد .1/ 306.

[709]) الأصول في النحو .1/ 66.

[710]) نفس المصدر . 2/ 432 – 433 .

[711]) انظر : الأشباه والنظائر 1/ 99-100. وسر صناعة الإعراب.1/ 353. ودلائل الإعجاز. ص154.

واللام الجنسية مساويا للنكرة في المعنى **والفائدة** جاز أن تقع الجملة وصفا له، وذلك في مثـــل قول الشاعر :

ولقدْ أمرُّ على اللّئيمِ يَسُبُّـــنِي فمضيتُ ثمت قلتُ لا يَعْنيـــني[712]

فقوله (اللئيم) يعني به أيّ لئيم من اللئام، و لم يقصد به لئيما بعينه[713].

أمّا عن كونهما نكرتين فقد ذكر عبد القاهر أنّ الإخبار فيه بالنكرة عن النكـــرة غـــير مستقيم في الأصل، لأنّ إسناد المجهول لا نصيب له في الإفادة، وأنّه إنّما تأتي النكرتان مســـندًا ومسندًا إليه إذا وُجد تخصّص، كأن تقول : "رجل من آل فلان فارس"[714]. وقد رأينا سابقا أنّ بعض النحاة إنّما اشترطوا في مثل هذا الفائدة، وإن لم يكن هناك تخصّص .

هـــ – الفروق الوظيفية بين بعض أبواب التخصيص :

كثيرة هي الدقائق التي تفرق بين ما يسمى أبواب التخصيص أو القيود، كما أنها متنوعة إذ يمكن أن ننظر إليها من عدة جوانب كالشكل الإعرابي والبناء الصرفي والـــدور الـــوظيفي والسياقي الذي تؤديه في الجملة ، ومن بين ما نحدد به الفروق بين بعض هذه الأبواب وما نحن بصدده من حيث عن الفائدة، له علاقة وطيدة بوظائف هذه العناصر الـــتي وإن اشـــتركت في بعض الخصائص قد اختلفت في أخرى وهو ما يهمنا في هذا المبحث ، وقديما قالوا : " بضدها تتمايز الأشياء" .

وأول ما نقف عليه في هذا الصدد قضية الفروق الدلالية والوظيفية الدقيقة بين الأشكال والتراكيب اللغوية، وهي من أهم القضايا التي يؤكد عليها الدرس النحوي في منحاه الوظيفي، إذ يزداد الأمر فيها دقة وصعوبة كلما كان الشبه كبيرا بين هذه الأشكال والتراكيب وذلك في الباب النحوي الواحد كما يمكن أن يلاحظ في بعض الأبواب التي يكون بينها شـــبها معنويـــا معينا فيأتي الفرق الوظيفي بينها لتمييزها عما اشتركت معه .

هـــ–1/ فروق في الصفة :

من ذلك عندما نتعرض مثلا لباب الوصف كباب نحوي يدخل ضـــمن المخصصـــات المعنوية في الجملة العربية، وهو أمر عالجه عبد القاهر الجرجاني بفكره الوظيفي فيقول – أثناء

---

[712]) وروي بـــ (مررت) مكان (أمر) ، وهو لشمر بن عمرو الحنفي . انظر : الأصمعي ، الأصمعيّات . ت: قصي الحسين . دار ومكتبة الهلال، بيروت. ط1. 1998.ص63.

[713]) انظر : مغني اللبيب . 2/ 494. وشرح الكافية . 1/ 307-308.

[714]) المقتصد في شرح الإيضاح . 308/1 .

دفاعه عن علم النحو مبرزا ما يمكن أن يتضح من خلال هذا العلم من فروق دقيقة في البـــاب الواحد كالصفة وهذه الفروق تتمثل في ما يستفاد من كل شكل من أشكال تأديتها – : « وأن هاهنا صفة تخصص، وصفة توضح وتبين ؟ وأن فائدة التخصيص غير فائدة التوضيح ؟ كما أن فائدة الشياع غير فائدة الإبهام . وأن من الصفة صفة لا يكون فيها تخصيص ولا توضيح، ولكن يؤتى بها مؤكدة ، كقولهم :" أمس الدابر". وكقوله تعـــالى: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ ﴾ [الحاقة13] وصفة يراد بها المدح والثناء كالصفات الجارية على اسم الله تعالى جده ؟ وهـــل عرفتم الفرق بين الصفة والخبر، وبين كل واحد منها وبين الحال ؟ وهل عرفتم أن هذه الثلاثة تتفق في أن كافتها لثبوت المعنى للشيء، ثم تختلف في كيفية ذلك الثبوت » [715].

ولذلك نجد العلماء يميزون معنويا بين أنواع الصفة – رغم ملاحظة الجانب اللفظـــي المشترك بينها في كونها تابعا تحققت فيه المطابقة التامة – فيقولون مثلا أنها للبيان أو التوكيـــد وذلك للتنصيص على هذه الفروق التي تستفاد من استعمالها بصور مختلفة .

هـــ–2/ فروق في الحال :

تعد الحال من الأبواب النحوية التي تتميز بغنى تركيبي في تأديتها لهذه الوظيفة العامة التي يستفاد منها معنى الملابسة المعنوية، فهي تؤدى بالمفرد كما تؤدى بالجملة ، وعند ما تكون جملة قد ترد بالواو أو بدونها، وهذه الجملة أيضا قد تكون فعلية وقد تكون اسمية ، وهكذا فإنها إن كانت فعلية فيمكن أن يكون فعلها مضارعا أو ماضيا، هذا كله يبرز القيمة الوظيفية للحال في الجملة العربية مما يؤكد على ضرورة ضبط الاستعمال، فإذا استفيد من الحال معـــنى جديـــدا يسميها النحاة مؤسسة ، أما إذا كان معناها مستفادا أو مفهوما بدونها فتسمى المؤكدة .

وليس المجيء بالواو تارة وعدم المجيء بها سيان، ذلك أن الفائدة التي تجنى من الشكلين التركيبيين للحال تختلف، ومن الأمثلة التي توضح ذلك كما يرى عبد القاهر الجرجاني في هذا المعنى قوله تعـــالى: ﴿ وَإِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِ ءَايَٰتُنَا وَلَّىٰ مُسۡتَكۡبِرٗا كَأَن لَّمۡ يَسۡمَعۡهَا كَأَنَّ فِيٓ أُذُنَيۡهِ وَقۡرٗا ﴾ [لقمان 07] الذي لم يأت معطوفاً، نحو " وكأن في أذنيه وقراً" لأن المقصود من التشبيه بمن في أذنيه وقر هو بعينه المقصود من التشبيه بمن لم يسمع، إلا أن الثاني أبلغ وآكد في الذي أريـــد. وذلك أن المعنى في التشبيهين جميعاً أن ينفي أن يكون لتلاوة ما تلي عليه من الآيات فائدة معه، ويكون لها تأثير فيه، وأن يجعل حاله إذا تليت عليه كحاله إذا لم تتل. ولا شبهة في أن التشـــبيه

[715]) دلائل الإعجاز . ص 26 .

بمن في أذنيه وقر أبلغ وآكد في جعله كذلك، من حيث كان من لا يصح منه السمع – وإن أراد ذلك– أبعد من أن يكون لتلاوة ما يتلى عليه فائدة من الذي يصح منه السمع، إلا أنه لا يسمع إما اتفاقاً وإما قصداً إلى أن لا يسمع فاعرفه، وأحسن تدبره [716].

هـ– 3/ فروق في المفعول المطلق :

مما يذكره النحاة في التفريق بين معاني المفعول المطلق في الجملة العربية، تقسيمهم المصدر إلى مبهم ومؤقت، فالمبهم ليس في ذكره زيادة على ما دل عليه الفعل أكثر من أنك أكدت فعلك . فإذا قلت:"ضربي"دل على جنس الضرب مبهما من غير دلالة على كميته أو كيفيته. و إذا قلت:" ضربت ضربا" كان كذلك، فصار بمنزلة " جاءني القوم كلهم " من حيث لم يكن في "كلهم" زيادة على ما في "القوم"، أما المصدر المؤقت فهو الذي يذكر لزيادة فائدة على ما في الفعل، نحو قولك : "ضربت ضربةً وضربتين" إذ دل على عدد الضربات ومثله في زيادة الفائدة :" ضربته ضربا شديدا"[717].

ولذات السبب المتعلق بالفائدة يذكر النحاة في قضية النيابة عن الفاعل – الذي يعد الجزء المتعلق بالفائدة المحورية في الجملة – أنه إذا اجتمع حرف الإضافة ومدخوله والمصدر (المفعول المطلق) ، فإنه في قضية النيابة ينبغي مراعاة ما يدل عليه المصدر، فإذا كانت فيه زيادة فائدة رفع على أنه نائب فاعل ، وإلا بقي مفعولا مطلقا ، يقول المبرد في ذلك : « و اعلم أنك إذا قلت : "سير بزيد سيراً " فالوجه النصب ؛ لأنك لم تفد بقولك : " سيراً "شيئاً لم يكن في سير أكثر من التوكيد . فإن وصفته فقلت : "سيراً شديداً"، أو "هيناً " فالوجه الرفع؛ لأنك لما نعتّه قرّبته من الأسماء، وحدثت به **فائدة** لم تكن في "سير" » [718].

هـ– 4/ التوكيد والبدل :

ذكر الزمخشري في (المفصّل) الصلة الوطيدة بين كلّ من البدل والتوكيد، فقال في فائدة البدل: « وهو الذي يُعتمد بالحديث، وإنما يذكر الأوّل لنحوٍ من التوطئة، وليفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبيين لا يكون في الإفراد »[719]، واستدلّ على هذا المعنى الذي هو التوكيد في البدل بقول سيبويه – بعد ذكره أمثلةً من البدل – : « ولكنه ثنى الاسم توكيداً »[720] .

716.) نفس المصدر . ص 176

717.) شرح المفصل . 1/ 273 – 274

718.) المقتضب . 4 / 53

719.) المفصل في علم العربية . ص 121

720.) الكتاب . 1/ 150

ويبدو أنّ ما دعا كثيرًا من النحاة إلى ملاحظة معنى التوكيد في البدل أنّهم رأوا البدل في حكم تكرير العامل، لأنّك إذا قلت: "مررت بأخيك زيدٍ"، فإن تقديره :" مررت بأخيك بزيدٍ"، وإذا قلت :" رأيت أخاك زيدًا"، فتقديره : "رأيت أخاك رأيت زيدًا "[721] .

و لم ينس الزمخشري هنا أن ينبّه إلى الفرق الدقيق بين البدل والتوكيد، وذلك من خلال شرحه لما يردّده النحاة من أنّ البدل في حكم تنحية الأول، إذ رأى الزمخشري أن في ذلك إيذانًا منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التأكيد والصفة في كونهما تتميمًا لما يتبعانه، لا أن يعنوا إهدار الأول واطراحه[722] .

وقد شرح ابن يعيش ما قصده الزمخشري من المشابهة في إفادة البدل لمعنى التوكيد، وذلك بأنّ فيه رفع المجاز وإبطال التوسّع الذي كان يجوز في المبدل منه، فإنّ قولك مثلاً : "جاءني أخوك"، يجوز أن تريد كتابه، أو رسوله، فإذا قلت : "زيد"، زال ذلك الاحتمال، تمامًا كما لو قلت : "نفسه"، أو "عينه". كما شرح المعنى الذي فارق البدلُ فيه التوكيد بأن البدل قائم بنفسه، وأنّه معتمَد الحديث – كما صرّح بذلك الزمخشري – وليس مبيِّنًا أو متمّمًا للمبدل منه كما هو الحال في النعت أو التوكيد[723].

مبدأ الفائدة وبعض الظواهر السياقية :

1– ظاهرة الحذف في الجملة العربية ومبدأ الفائدة :

لقد اهتم علماء اللغة بظاهرة الحذف، لكون مما تتعرض له عناصر الجملة العربية في تصرفها الحذف كإجراء سياقي يلجأ له المتكلم في مناسبات معينة حين يكون الكلام مفهوما في ضوء هذا الحذف، ثم راحوا في ضوء ذلك يستنبطون قواعده وشروطه التي من أهمها وجود الدليل على المحذوف ، وذلك حين صاغوا قاعدتهم الشهيرة (لا حذف إلا بدليل)، سواء كان هذا الدليل مقاليا أم حاليا أم عقليا، يقول ابن جني في ذلك : « قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة ، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه،وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته » [724] .

---

[721].) شرح المفصل . 264/2

[722].) المفصل في علم العربية . ص 121

[723].) شرح المفصل . 263/2

[724].) الخصائص . 360/2

هذا، و لم تكن قيمة الحذف البلاغية التي بيّن الإمام عبد القاهر آفاقها الوظيفية حين قال: « هو باب دقيق المسلك ، لطيف المأخذ ، عجيب الأمر ، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة ، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق ، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تُبِنْ » [725] أقل شأنا من تفخيم النحاة لأمره وتنويههم بذكره .

وسنكتفي في هذا المقام بعرض بعض ما يتعلق بقضية الحذف التي تساعدنا على إماطة اللثام قليلا عن فكرة الفائدة في هذه الظاهرة من خلال ما قدمه علماؤنا من بحث فيها:

1 -1- حذف الصفة:

من بين المتلازمات لفظا ومعنى في الجملة العربية هناك الصفة والموصوف، هما عنصران يخضعان لنظام رتبي معين تستلزم تأخر الصفة عن الموصوف، ووظيفة الصفة بيان وتوضيح الموصوف ومن ثم تعدد تخصيصا له من جهة الوصف وتفريقه عما يشاركه في الاسم عموما، ولذلك قلما تحذف الصفة إن كان الموصوف يحتاجها في السياق الكلامي ومن الأمثلة التي تتوقف دلالتها على الصفة رغم حذفها كما يقول النحاة قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾ [الكهف 79] أي صالحة، بدليل أنه قرئ كذلك، وأن تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة **فلا فائدة فيه حينئذ**، وقوله تعالى: ﴿ قَالُواْ ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ ﴾ [البقرة 71] أي الواضح، و إلا كان مفهومه كفرا [726].

1 -2- حذف المفعول به :

إن أكثر العناصر النحوية تعرضا للحذف هو المفعول به، ويكون ذلك لسبب معنوي يستدعيه المقام لغرض يتعلق بالمتكلم أو السامع، ورغم ذلك فهو إجراء لا يتم إلا بشروط دقيقة، وهو ما نجده عند بعضهم عندما يذكر أن حذف المفعول مثلا أعذب وأعرب بحيث لا يركبه إلا من قوي طبعه وعذب وضعه[727]، وأنه أقوى دليل على قوة عربية الناطق به[728] ، فلو نطق به في غير **موضعه** لما كان في عذوبة حذفه وعلوه[729]، بل وأشاروا إلى أن حسنه إنما

---

[725]) دلائل الإعجاز . ص112.

[726]) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . 2 / 720 .

[727]) المحتسب . 2 / 395.

[728]) نفس المصدر . 2 /420. وانظر: ص133.

[729]) نفس المصدر .2/ 4.

يتم له إذا روعي فيه **غرض المتكلم** به[730] . وأمثلته في اللغة العربية كثيرة، فقد استعمل في النثر والشعر وفي القرآن الكريم .

2- مبدأ الفائدة وظاهرة التقدير :

يلجأ في اللغة العربية إلى تقدير بعض العناصر اللغوية التي لا يتم المعنى بدونها كتقدير المبتدأ المحذوف للخبر المذكور أو العكس أو تقدير المفعول مما يدخل ضمن ذكر العناصر اللغوية المتلازمة والتي يؤدي بحذفها إلى اللبس أو تغيير المعنى المقصود، كما أن التقدير هنا يكون في ضوء المعنى لأن ذلك المحذوف دلت عليه قرينة لغوية أو غير لغوية، وهو السبب الذي جعل النحاة والبلاغيين يلجأون إلى التقدير لتتم الفائدة ، ذلك أن قراءة المعنى من خلال البنية السطحية لا يفي بغرض الفهم والإفهام ..ما يمكن أن نذكر في شرحه و بيانه ما ذكره عبد القاهر الجرجاني في قضية تقدير المحذوف من الجملة : « لابُدَّ من تقدير محذوف، ولا سبيل إلى أن يكون له معنى دونه، سواءٌ كان في التنزيل أو في غيره، فإذا نظرتَ إلى: (صبر جميل) في قول الشاعر:

يشكو إليَّ جَمَلي طُولَ السُّرَى صَبْرٌ جَمِيلٌ، فكِلانَا مُبْتَلَى[731]

وجدته يقتضي تقدير محذوف، كما اقتضاه في التنزيل، وذلك أن الداعي إلى تقدير المحذوف هاهنا، هو أن الاسم الواحد لا يفيد، والصفة والموصوف حكمهما حكم الاسم الواحد، وجميل صفة للصبر. وتقول للرجل: من هذا ؟، فيقول: "زيد"، يريد " هو زيد" ، فتجد هذا الإضمار واجباً، لأن الاسم الواحد لا يفيد، وكيف يُتصور أن **يفيد** الاسم الواحد، **ومدار الفائدة على إثبات أو نفي**، وكلاهما يقتضي شيئين: مثبت ومثبت له، ومنفي ومنفي عنه » [732] .

3 – مبدأ الفائدة وفكرة التكرار :

لو أردنا أن نعرف التكرار في اللغة لوجدنا أن أقرب تعريف له "هو عبارة عن الإتيان بشيء مرة بعد أخرى"[733] مما يوحي بمفارقته لفكرة الفائدة، ذلك أن هذه الأخيرة يفهم منها جدة الكلام بأن يكون غير مفهوم من دون ذكره، وهو ما يدفعنا للبحث عن موضع الفائدة في

---

[730]) الخصائص .2/ 378.

[731]) البت بلانسبة . الكتاب . 318 .

[732]) أسرار البلاغة ص 296-297 .

[733]) التعريفات . ص 90 .

أشكال التوكيد التي تطابقت مع فكرة التكرار خصوصا ما يسمى بالتوكيد اللفظي والمعنوي مما درجت عليه كتب النحو من تقسيم مشهور لما يسمى بالتوكيد الصناعي [734] .

ومن فهم التكرار على أنه قد يكون لغير فائدة فالملازمة ممنوعة، ذلك إنه لم يخل عن فائدة وهي رفع احتمال توهم المجاز كما في الألفاظ المؤكدة فإن القائل : "جاء القوم" يفيد مجيء كلهم لما تقتضيه الألف واللام من الاستغراق فقوله بعد ذلك : "كلهم و أجمعون" تأكيد لرفع توهم المجاز، وأنه أراد بالقوم بعضهم فكذلك هنا جاء بقوله بعده تأكيدا لرفع توهم أنه أراد المعية تجوزا فلم تخل عن فائدة[735].

بل إن فكرة الفائدة تتجلى أكثر في ما ذكره الكفوي في كلياته من أن التأكيد بذكر ما هو كالعلة أقوى من التأكيد بالتكرار المجرد [736]، وهذا ما يجعل التأكيد معنىً نحويا سياقيا، يستوفي شروط تأدية الغرض من الكلام متمثلا في الإفادة، وإن كان كثيرا ما يرتبط بسياق الموقف الذي يمثله السامع والمخاطب والرسالة الإبلاغية .

ومن الأمثلة التي تستوقفنا في هذا السياق ما أورده الزجاج عند تعرضه لقوله تعالى: ﴿ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾[المائدة 48]إذ لاحظ أن تكرار الألفاظ المترادفة في مثل هذا يكون للزيادة في الفائدة [737]، بل إن التكرير في القرآن الكريم لا يكون إلا لفائدة وهو ما يمكن أن نستخلصه من الأمثلة التي يتعرض لها العلماء على اختلاف تفسيراتهم وتعليلاتهم[738]، بل هناك من يؤكد على جدة المعنى كما فعل الفارسي في دفاعه عن قراءة حمزة لقوله تعالى: ﴿فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما﴾ [البقرة 36] فهو يشير إلى أن التكرار – مع اختلاف اللفظ – يفيد معنى جديدا إضافة إلى تفخيم القصة وتعظيمها بألفاظ مختلفة ، فإن قال قائل : فإنه إذا قرأ " فأزالهما "كان قوله بعدُ" فأخرجهما" تكريرا ، فالقراءة الأخرى أرجح ، لأنها لا تكون على التكرير، قيل : إن قوله:" أخرجهما" ليس بتكرير لا فائدة فيه، ألا ترى أنه قد يجوز

---

[734]) أما فكرة تكرار المعنى كما هو الشأن مع أبواب التخصيص المؤكدة فسأفرد له مبحثا خاصا لما فيه من خصوصية تركيبية ومعنوية تتجلى من خلال التراكيب التي سأحللها بالتفصيل .

[735]) ابن كيلكلدي، **الفصول المفيدة في الواو المزيدة**.ت: حسن موسى الشاعر. دار البشير،عمان.ط1. 1990. ص 85- 86 .

[736]) الكليات . ص 268 .

[737]) معاني القرآن وإعرابه . 2/ 184 – 185 .

[738]) انظر : محمد أحمد محمد خضير، **الجوانب الدلالية للتحليل النحوي**. مخطوط رسالة دكتوراه . القاهرة . ص 92 وما بعدها .

أن يزيلهما عن مواضعهما ولا يخرجهما مما كانا فيه من الدعة والرفاهية ؟ وإذا كان كذلك لم يمن تكريرا غير مفيد وعلى أن التكرير في مثل هذا الموضع لتفخيم القصة وتعظيمها بألفاظ مختلفة ليس بمكروه ولا مجتنب، بل هو مستحب ومستعمل كقول القائل : " أزلت نعمته وأخرجته من ملكه وغلّظت عقوبته [739] .

4 – مبدأ بالفائدة ومصطلح الزيادة:

أكثر ما أجمع عليه النحاة في دراستهم للتوكيد فكرة الزيادة ، مما يوحي أن الجملة أو التركيب يمكن أن يؤدي دوره في الفهم والإفهام، وإنما دخول هذا العنصر المؤكد مهما كان شكله كان للتوكيد فقط، وهذا التعبير باختلاف أدائه لدى الدارسين قد يوحي أن مصطلح الزيادة يناقض فكرة الإفادة التي يمكن تأديتها بأقل قدر من الألفاظ متمثلا في تحديدهم للجملة بأنها "ما يحسن السكوت عليه "، وهذا طبعا مما لا يصح تعميمه خصوصا إذا ربط بفهمنا للنص القرآني وما جاء فيه من أشكال توكيدية، وهو أيضا مما لا يمكن أن يغض عليه الطرف لدى علماء اللغة قديما وحديثا، فهذا عبد القاهر الجرجاني في سياق حديثه عن قضية الزيادة يقابلها بالفائدة : « وإذا ثبت أن وصف الكلمة بالزيادة، نقيض وصفها بالإفادة ... »[740] ولذلك فإن تتبع مواضع ما قيل عنه إنه زائد في اللغة أو القرآن وتخريجه في مؤلفات القدماء يجعلنا نستنتج أن الزائد عندهم ما لا معنى له أو ما لا تأثير له على المعنى المقصود من الكلام ، وقد يؤدي الحرف الزائد معنى وظيفيا كحروف الجر وقد لا يؤدي معنى وظيفيا مثل(لا) و(ما) النافيتين، بل إن معربي القرآن عندما قالوا بزيادة بعض العناصر اللغوية كالحروف أو الأسماء أو الأفعال ربطوا بين تلك الزيادة وبين المعنى كما ارتبطت الزيادة عندهم بالتوكيد والتكرار اللفظي والمعنوي[741].

هذا، ويشرح عبد القاهر الجرجاني مصطلح الزيادة في ألفاظ اللغة على نحو يربطها بالمعنى، ذلك أن القول بأنها زائدة يفيد أن لا أن لا يراد بها معنى، وأن تجعل كأن لم يكن لها دلالة قط، وهذا يتعارض مع أهم مبدأ استعمالي للغة وهو أن الكلمة لا تتجرد من الفائدة مهما

---

739) أبو علي الفارسي، **الحجة للقراء السبعة**. ت: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني .دار المأمون للتراث. دمشق. ط1 . 1984 . 2/ 16 .

740) أسرار البلاغة . ص 295 .

741) الجوانب الدلالية للتحليل النحوي . ص 155 .

كانت درجة هذه الفائدة، وهو الأمر الذي جعل علماء اللغة والتفسير إلى القول إن (ما) في نحو قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾[آل عمران 159] **تفيد التوكيد**. ويرد على ذلك بقوله : « إن كون (ما) تأكيدا، نقل لها عن أصلها ومجاز فيها، وكذلك أقول: إن كون الباء المزيدة في : " ليس زيد بخارج"، لتأكيد النفي، مجاز في الكلمة، لأن أصلها أن تكون للإلصاق فإن ذلك على بعده لا يقدح فيما أردت تصحيحه، لأنه لا يتصور أن تصف الكلمة من حيث جعلت زائدة بأنها مجاز، ومتى ادعينا لها شيئا من المعنى فإننا نجعلها من تلك الجهة غير مزيدة »[742].

ولذلك نجد كثيرا من العلماء خصوصا الأصوليين يرفضون فكرة الزيادة في اللغة فضلا عن وجودها في القرآن الكريم- كما سبق وأن رأينا - ويقولون إن هذه الألفاظ التي يحملونها على الزيادة **جاءت لفوائد ومعان تخصها**، فلا يقضى عليها بالقول إنها زائدة ، بل إن القول بالزيادة إن كان القصد منه معنى لا حاجة إليه أمر غير صحيح [743]، ويشرح لنا الزركشي في نفس السياق معنى ما أصطلح عليه بالزيادة، والتي تطلق على بعض حروف المعاني (الأدوات) - التي جاءت في النص القرآني كما جاءت في كلام - مفرقا بين الزيادة في معناها اللغوي، والزيادة التي توصف بها هذه الأدوات لتأدية معنى التوكيد في الجملة أو في أحد عناصرها ، فيقول : « ومعنى كونه زائدا أن أصل المعنى حاصل بدونه، دون التأكيد، فبوجوده حصل فائدة التأكيد، والواضع الحكيم لا يضع الشيء إلا لفائدة ، وسئل بعض العلماء عن التوكيد بالحرف وما معناه إذ إسقاط كل الحرف لا يخل بالمعنى، فقال: هذا يعرفه أهل الطباع إذ يجدون أنفسهم بوجود الحرف على معنى زائد لا يجدونه بإسقاط الحرف، قال: ومثال ذلك مثال العارف بوزن الشعر طبعا، فإذا تغير البيت بزيادة أو نقص أنكره، وقال: أجد نفسي على خلاف ما أجده بإقامة الوزن، فكذلك هذه الحروف تتغير نفس المطبوع عند نقصانها ويجد نفسه بزيادتها على معنى بخلاف ما يجدها بنقصانه »[744].

وتطلق الزيادة على (لا) في نحو قوله تعالى: ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ ﴾ [الحديد 29]، لأنها لا تفيد النفي فيما دخلت عليه، ولا يستقيم المعنى إلا على إسقاطها، ثم إن قلنا إن (لا) هذه المزيدة تفيد تأكيد النفي الذي يجيء من بعد في قوله: " أن لا

742.) أسرار البلاغة . ص 294 .

743.) البرهان في علوم القرآن. 3/ 47 - 48 .

744.) نفس المصدر . 3 / 49 – 50 .

يقدرون " ، وتؤذن به، فإنا نجعلها من حيث أفادت هذا التأكيد غير مزيدة، وإنما نجعلها مزيدة من حيث لم تفد النفي الصريح فيما دخلت عليه، كما أفادته في المسألة [745].

وينبغي لنا أن نقف عند قضية أساسية في ما يسمى بحروف الزيادة التي ارتبطت بدلالة التوكيد كما ناقشها أحد الباحثين المعاصرين حيث رأى أن النحاة لم يذكروا وظيفة لهذه الحروف وإن اكتفوا بحصرها في التوكيد، وذلك لأن تتبع مواضعها في النص القرآني يجعل الباحث فيها يلاحظ أن لكل حرف معنى يلائم السياق القرآني الذي وجد فيه[746]، وهو ما تفطن إليه صاحب شرح الكافية، إذ يربط فكرة الزيادة بمبدأ الفائدة ، يقول في ذلك : « فإن قيل: فيجب ألا تكون زائدة إذا أفادت فائدة معنوية، قيل: إنما سميت زائدة ، لأنه لا يتغير بها أصل المعنى، بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته، فكأنها لم تفد شيئا، لما لم تغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها، ويلزمهم أن يعدوا، على هذا، (إنّ)، ولام الابتداء، وألفاظ التأكيد أسماء كانت أو لا زوائد، ولم يقولوا به»[747].

ورغم ذلك فإن بعضهم جعل التوكيد هو نفسه الفائدة التي تجنى من الزائد، وذلك أن الزائِدَ كما يقول صاحب تاج العروس لا يُفِيدُ غَيْر التَّأْكِيد؛ وهو عنْدَ بعضِ النَّحاةِ لا يُغَيِّرُ المعنى فقولُهم : " إنَّما زَيْدٌ قائِمٌ " بمنْزِلَةِ" أنّ الشّأْن زَيْدٌ قائِمٌ" فهو يَحْتَمِلُ العُمُومَ كما يَحْتَمِله "إنَّ زيْداً قائِمٌ "وعنْدَ الأكْثَرين يَنْقُلُ المَعْنى مِن احْتِمالِ العُمُومِ إلى مَعْنى الحَصْر ، فإذا قيل : "إنَّما زَيْدٌ قائِمٌ" فالمَعْنى " لا قائِم إلاَّ زَيْد" [748]. وهو ما سنستفيد منه في بيان فائدة بعض التراكيب التي لا يتحصل منها سوى دلالة التوكيد في كونها لا تقل فائدة عن المعاني التأسيسية في المعاني المقامية، إذ سقوطها من الكلام يؤدي إلى ذهاب المعنى المقصود مقاميا .

ثانيا / أسلوب التوكيد وفائدته في اللغة :

لعل أكثر ما التزم به العلماء العرب على اختلاف تخصصاتهم هو محاولة استنباط معاني اللغة العربية وتتبّع دلالاتها في سياقاتها المختلفة، وبذلك نجد أكثرهم قد وقف بدقّة على قضايا لها خطورتها في الدرس اللغوي الحديث . ولعلّ ما يرتبط بذلك في هذا السياق ما فهمه بعضهم من بعض شواهد التوكيد التي جاءت بغير ألفاظه المعهودة والتي لم تتوفر فيها فكرة التبعية كما

---

[745].) أسرار البلاغة . ص 295 .

[746]) محمد محيي الدين أحمد محمود ، **قضية حروف الزيادة في القرآن الكريم**. مخطوط رسالة ماجستير. جامعة القاهرة . القاهرة 1987 . ص 182 – 288 .

[747].) شرح الكافية . 2 / 432 .

[748].) تاج العروس .40/ 515 .

هي معروفة في التوكيد الصناعي، إذ نجد الكثير من علماء العربيّة القدماء يشـــيرون إلى عـــدم وجود اللفظ المعتاد للتوكيد في الأمثلة التالية مثلاً : ﴿ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [النمل 23]، و﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [الزمر62]، و﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ [يوسف 76]، ولكنهم مع ذلك قرّروا أنّه وإن لم يأت اللفظ فيها تابعاً على سمت التوكيد، فإنه بمعنى التوكيد البتّة؛ لأنّ قولك :" عَمّمتُ بالضرب جميع القوم"، **فائدته فائدة** قولك: "ضربت القوم كلهم ". فإذا كان المعنيان واحداً كان ما وراء ذلك غير معتد به، ولغواً [749]. وهذا دليل على اعتـــداد بعض العلماء بالفائدة المرجوة من اللفظ، لا بشكل اللفظ في الصناعة .

هذا، وإن كان بعضهم يكاد يجمع على خلو التوكيد من الفائدة التي يقصد بها الإتيان بمعـــنى جديد، فإنه يقول بفائدة نفي التجوز و السهو والنسيان، لأن هذا الأسلوب يقوم أصلا علـــى التكرار وإعادة اللفظ أو المعنى . غير أن بعض العلماء حاول أن يتتبع ما يفيده هذا الأســـلوب كما هو الحال في باقي الأشكال والأساليب اللغوية، من ذلك ما ذهب إليه ابن السراج مـــن مقاربة دلالية بين التوكيد والصفة، إذ يقول في ذلك : « التوكيد بمنزلة الصفة **في الفائدة** يوضح عن الشيء ويؤكده »[750]، بل إن بعضهم يذهب مباشرة إلى جعل دلالة التوكيد في حد ذاتها هي الفائدة التي تجنى من إيراده في الكلام من ذلك إيراد المرادي لفكرة الفائدة في (أنّ) المفتوحة الهمزة، إذ يقول إنها تفيد التوكيد كـــ(إنّ) المكسورة. وقد استشكل ما ذهب إليه هنا بعـــض النحاة بسبب أنه لو صرحت بالمصدر المنسبك منها لم يفد توكيداً. فيرد المرادي على ذلك بأن هذا الإشكال ليس بشيء [751].

كما حلل البغدادي اللام نحويا في قول الشاعر :

لعمرك ما إن أبو مالك بوانٍ ولا بضعيف قواه [752]

وذلك من ناحية التسمية والمعنى بأن ذهب إلى أن اللام في قوله :" لعمـــرك مـــا إن الخ " لام الابتداء، **وفائدتها** توكيد مضمون الجملة[753]، فجعل التوكيد فائدة لورود هذه اللام، ولـــيس غريبا أن تكون الفائدة شيئا مفهوما من الجملة ولكنه عام أو محتمل، فتأتي أشـــكال التوكيـــد

749.) ينظر : الخصائص . 2/ 457 .

750.) الأصول في النحو. 260/1 .

751.) الجنى الداني في حروف المعاني . ص 402 – 403 .

752.) البيت للمتنخل الهذلي . خزانة الأدب . 4/ 142 .

753.) خزانة الأدب . 4 / 147 .

لتخصصه وتحكمه، وهو ما يمكن أن نستشفه من آراء بعض الأصوليين حين يعالجون دلالة التوكيد، إذ يرون أنه يفيد تقوية المؤكد لا أمرا جديدا، فلو لم يكن المؤكد يفيد الاستغراق لما كان المؤكد مفيدا له، أو كان مفيدا لأمر جديد، وهو ممتنع [754].

وعموما فإننا إذا سلمنا أن اللغة لا تقبل العبث في استخدام ألفاظها وتراكيبها وذلك بابتعادها عن الزيادة أو النقصان في تركيب الكلام بين المتخاطبين، وكان أسلوب التوكيد شكلا من أشكال هذه اللغة وينبغي أن يتحقق فيه ما تتصف به هذه اللغة عموما، فإن ذلك يدعون إلى القول بوجود الفائدة في هذا الأسلوب وهو أمر لم يغب عند القدماء، بل إن حديثهم عن التوكيد ارتبط بما يستفيده المخاطب من الكلام، فإن غابت الفائدة فلا توكيد، يقول ابن هشام في ذلك :« وإذا لم يفد توكيد النكرة لم يجز باتفاق، وإن أفاد جاز عند الأخفش والكوفيين وهو الصحيح، وتحصل الفائدة بأن يكون المؤكد محدودا والتوكيد من ألفاظ الإحاطة كـ"اعتكفت أسبوعا" »[755].

ولذلك نجد المفسرين لا يقفون عند حدود ما قسم من نوعي التوكيد الصناعي بل يقرون ما جاء منه في صيغ لا تدخل ضمن أدواته، مما جعله أسلوبا شاملا واسع المدارك فمنها الظاهر ومنها ما يكاد يخفى،على نحو ما جاء في التحرير والتنوير من تحليل لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [البقرة 143] من أن الرأفة مفسرة بالرحمة على رأي الجمهور، ومن ثم فإن الرحمة اسم جامع تدخل فيه الصفتين (الرحيم) و(الرؤوف)، وإن خص بعض العلماء الرأفة بكونها أشد من الرحمة فدخل فيها الإفضال والإنعام . مما يفهم منه أن بين الرأفة والرحمة عموماً وخصوصاً مطلقاً وأياً ما كان معنى الرأفة فالجمع بين في الآية **يفيد توكيد** مدلول أحدهما بمدلول الآخر بالمساواة أو بالزيادة . وأما على اعتبار تفسير المحققين لِمعنى الرأفة والرحمة فالجمع بين الوصفين لإفادة أنه تَعَالى يرحم الرحمة القوية لُمستحقها ويرحم مطلق الرحمة مَنْ دونَ ذلك [756].

وكذلك فعل الزمخشري أثناء تعرضه لتفسير قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ ﴾[البقرة 283]

باحثا عن موطن الفائدة في ذكر القلب هنا، بكون كتمان الشهادة هو أن يضمرها ولا يتكلم بها، فلما كان إثماً مقترفاً بالقلب أسند إليه، لأنّ إسناد الفعل إلى الجارحة التي يعمل بها

754.) الإحكام للآمدي . 2 / 421 .

755.) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . ص182 .

756.) التحرير والتنوير . 2 / 25 .

أبلغ . ألا تراك تقول إذا أردت التوكيد : "هذا مما أبصرته عيني" و"مما سمعته أذني" و"مما عرفه قلبي"، ولأنّ القلب هو رئيس الأعضاء والمضغة التي إن صلحت صلح الجسد كله وإن فسدت فسد الجسد كله، فكأنه قيل : "فقد تمكن الإثم في أصل نفسه ، وملك أشرف مكان فيـــه" . ولئلا يظن أن كتمان الشهادة من الآثام المتعلقة باللسان فقط، وليعلم أنّ القلب أصل متعلقـــه ومعدن اقترافه، واللسان ترجمان عنه. ولأنّ أفعال القلوب أعظم من أفعال سائر الجوارح وهي لها كالأصول التي تتشعب منها [757].

1- أنواع التوكيد تتعلق بالفائدة :

ويمكننا أن نلاحظ الدور التبليغي للتوكيد من خلال سرد أنواعه وأسباب ذكره كما فصل فيها القول أغلب النحاة ، ومن هؤلاء ابن مالك الذي يذكر كل قسم من أقسامه تفصيلا بحسب ما يستفيده المخاطب من معنى لا يكون إلا بوجود التوكيد في الكلام مما يعني أن هـــذا الأخير ليس زيادة يمكن الاستغناء عنها في كل حال ، وليس زيادة بالمفهوم الساذج لها أو لمعنى تكرار اللفظ أو المعنى دون زيادة في الفائدة ، إذ جاء في شرح التسهيل في تقســـيم التوكيـــد المعنوي إلى قسمين [758]:

- **أحدهما** : الذي قصد به رفع توهم السامع أن المتكلم حذف مضافا و أقام المضـــاف إليـــه مقامه، نحو : " قتل العدوَّ زيد نفسه" فبذكر النفس علم السامع أن زيدا باشر القتل وحـــده ، ولولا ذلك لأمكن اعتقاد كونه آمرا لا مباشرا .

- **والثاني** : أن يقصد به رفع توهم السامع أن المتكلم وضع العام موضع الخاص، نحو : " جاء بنو فلان كلهم " ، لم يرد أن يخص بالمجيء بعضهم دون بعض ، ولولا ذلك لأمكن اعتقاد غير ذلك .

ومن خلال هذا الكلام يتضح لنا بجلاء أن ما قال عنه النحاة " دفع التجوز والســـهو والنسيان" لا يعني فضولا يستغنى عنه إنما هذه الأمور تدخل في عملية التبليغ لتصرف الجملة إلى معنى لا يكون بدونها وأن الفائدة ليست دائما عناصر جديدة وإنما تخصيص الخطـــاب ونفـــي العموم فيه ليدخل في عناصر الإفادة .

قال الإمام فخرُ الدينفي تحديده لمعنى الترادف كما جاء في المزهر : « الفرق بينه وبين التوكيد أن أحد المترادفين يفيد ما أفاده الآخر، كالإنسان والبشر، وفي **التوكيد يفيـــد الثـــاني**

---

[757].) الكشاف. 1 / 158 .

[758].) شرح التسهيل . 1/ 152 .

تقوية الأول؛ والفرق بينه وبين التابع أن التابع وحده **لا يفيد** شيئا كقولنا : عطشان نطشان» [759].

2- دلالة الصيغة والتوكيد بكلا وكلتا :

إن استعمال بعض التراكيب بصيغ معينة قد يغني عن تأكيدها وهو شأن ما دل على أن الفعل صدر من اثنين كـ(افتعل) وقد جاء عند السيوطي في تحليله لامتناع التوكيد بهذين اللفظين الدالين على المثنى في بعض التراكيب التي أغنت الصيغة عن ورودهما مما يعني أن التوكيد إن لم تجن منه فائدة فلا داعي لإيراده وذلك حتى لا تكون الفائدة منعدمة : « لا يؤكد بكلا وكلتا ما لا يصح موضعه واحد فلا يقال :" اختصم الرجلان كلاهما" ولا "رأيت أحد الرجلين كليهما " ولا"المال بين الرجلين كليهما" لعدم الفائدة ، إذ لا يحتمل في ذلك أن يراد أحدهما حتى يحتاج إلى التأكيد لدفعه ولأنه لم يسمع من العرب قط » [760].

3- الفصل والوصل :

رأينا سابقا أن الفصل والوصل من المباحث اللغوية التي لها علاقة بأسلوب التوكيد، وهو الأمر الذي وقف عليه البلاغيون، بل وناقشوا ما يجنى من فائدة وما يتحصل من معنى في هذا الشكل الذي يعد من الأشكال التوكيدية في اللغة العربية، " ووجه حسن هذا الضرب هو أن في التوكيد تقوية المعاني وتقريرها وفي البيان تنشيط النفس وإيقاظها، لأنها حين تتلقى كلاما ملفوفا بشيء من الغموض تشتاق إلى بيانه وتستشرف في الترف على وجهه، فإذا جاء البيان صادف نفسا يقظة متطلعة فيتمكن الكلام منها" [761].

4 – استخدام (كل) و(أجمع) :

يبدو في ما قاله أغلب النحاة قديما وحديثا أن هناك تقاربا دلاليا – يصل به بعضهم إلى حد التطابق – بين كل وأجمع، إذ تدلان على الإحاطة والشمول وإن حاول بعض العلماء إيجاد فرق بينهما من ناحية إفادة (أجمع) الاتحاد في الوقت ، فعندما نقول : " جاء الرجال أجمعون" فمعناه " جاء الرجال مجتمعين" وليس كذلك (كل)، وهو رأي يرده مجيء هذه اللفظة في القرآن الكريم لغير هذا المعنى كقوله تعالى : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ لَعۡنَةُ ٱللَّهِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ ﴾

---

[759]) المزهر في علوم اللغة . 1 / 125 .

[760]) انظر : همع الهوامع . 3/ 165

[761]) محمد محمد أبو موسى، **دلالات التراكيب** – دراسة بلاغية – دار التضامن . القاهرة . ط2 . 1987 . ص 330 .

[البقرة 161] فليس معناها مجتمعين .وقد رد على هذا الرأي ابن يعيش بقوله : « والصواب أن معناهما واحد من قبل أن أصل التأكيد إعادة اللفظ وتكراره، وإنما كرهوا تواليهما بلفظ واحد، فأبدلوا من الثاني لفظا يدل على معناه ، فجاءوا بـ(كل) و(أجمع) ليدلوا بهما على معنى الأول، ولو كان في الثاني زيادة فائدة لم يكن تأكيدا، لأن التأكيد تمكين معنى المؤكد ...ومع هذا لو أريد بـ(أجمع) معنى الاجتماع لوجب نصبه، لأنه يكون حالا لأن التقدير : " فعل ذلك في هذه الحال " » [762].

ويفسر لنا الدكتور صالح فاضل السامرائي دلالة كل منهما في ضوء ما يستفاد منهما دائما ، فيذهب إلى أن (أجمع) من لفظ الجماعة والمجموع والاجتماع و(كل) للدلالة على كل فرد حتى تستغرق كل الأفراد، فقولنا : " رضوا بذلك أجمعون" يفيد أن مجموعهم رضي بذلك، وأما قولك : " رضوا بذلك كلهم" فيفيد أن أفرادهم رضوا بذلك ، والنتيجة واحدة لأنه إذا رضي كل أفرادهم فقد رضي مجموعهم ، فأجمع تشير إلى العموم ابتداء ، و(كل) تشير إلى الأفراد حتى تستغرقهم، و (كلهم أجمعون) للجمع بين المعنيين فتكون زيادة في التوكيد[763] .

5- التوكيد التقديم والتأخير :

إن التقديم والتأخير ملمح من أهم ملامح اللغة العربية فهو يوسع من أفق استعمال العناصر اللغوية، وما يهمنا في هذا السياق هو علاقته بمبدأ الفائدة وكيف عولج ذلك عند القدماء، ذلك أن التسامح في تبادل المواقع بين عناصر الجملة العربية ليس بالشيء التَّحكُّمي أو العبثي ، وإنما هو أمر خاضع لأغراض المتكلمين ومقاصدهم، فهذا الإمام عبد القاهر يعتبر أي تغير في النظام التركيبي للجملة دالا بالضرورة على تغير الدلالة وانتقالها من مستوى إلى آخر . ولذلك نجده لا يستسيغ أن يقسم تقديم الشيء وتأخيره قسمين ، حيث يكون مفيدا في بعض الكلام وغير مفيد في بعضه الآخر ، أو أن يُعلَّل تارة بالعناية وأخرى بأنه توسعة على الشاعر والكاتب حتى تطرد لهذا قوافيه ولذاك سجعه [764]، بل الذي يجب أن يكون أمر التقديم والتأخير عليه أنه ((متى ثبت في تقديم المفعول مثلا على الفعل في كثير من الكلام أنه قد اختص بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخر فقد وجب أن تكون تلك قضية في كل شيء وكل حال . ومن سبيل من يجعل التقديم وترك التقديم سواء أن يدّعي أنه كذلك في عموم الأحوال

---

[762].) شرح المفصل . 2/ 222 .

[763].) معاني النحو . 4/ 126 .

[764])دلائل الإعجاز .ص 86 .

، فأما أن يجعله بين بين ، فيزعم أنه للفائدة في بعضها وللتصرف في اللفظ من غـــير معـــنى في بعض،فمما ينبغي أن يرغب عن القول به »[765].فالتقديم و التأخـــير عنده يكونـــان دائمـــا لغرض يتعلق بالمعنى ، وليس لغرض يتعلق بالبنية الشكلية أو بموسيقى الكلام وحدها ، ولا هو لمعنى تارة ولموسيقى الكلام تارة أخرى ، وهو الأمر الذي ذهب إليه الدكتور إبراهيم أنـــيس حين قال : « ولست أُغَالِي حين أُقرّر هنا أن المفعول لا يصح أن يسبق ركني الإسناد في الجملة المثبتة كما يزعم أصحاب البلاغة في تلك الأمثلة **المصنوعة** من نحو : "زيدا ضربت " و"زيـــدا ضربته". أما التقديم في مثل الآيات القرآنية:﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة5] و﴿ فَإِيَّـٰىَ فَٱعْبُدُونِ ﴾ [العنكبوت 56]و﴿ وَلَـٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ [البقـــرة 57] و﴿ خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ثُمَّ ٱلْجَحِيمَ صَلُّوهُ ﴾ [الحاقة 30-31] ...فالأمر فيه لا يعدو أن يكون رعاية لموســـيقى الفاصـــلة القرآنية ، فهي إذن شبه بالقافية الشعرية التي يحرص الشاعر على موسيقاها كل الحرص »[766]

.

وجملة ﴿ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [يونس 99] مفرعة علـــى الـــتي قبلها، لأنه لما تقرر أن الله لم تتعلق مشيئته باتفاق الناس على الإيمان بالله، تفرع على ذلك إنكار ما هو كالمحاولة لتحصيل إيمانهم جميعا. والاستفهام في ﴿ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ ﴾إنكاري، فـــترل النبي – صلى الله عليه وسلم – لحرصه على إيمان أهل مكة وحثيث سعيه لذلك بكل وســـيلة صالحة مترلة من يحاول إكراههم على الإيمان حتى ترتب على ذلك التترل إنكاره عليه. ولأجل كون هذا الحرص الشديد هو محل التترل ومصب الإنكار، وقع تقديم المسند إليه على المســـند الفعلي، فقيل ﴿ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ ﴾دون أن يقال:" أفتكره الناس" أو" أفأنت مكره النـــاس"، لأن تقديم المسند إليه على مثل هذا المسند **يفيد تقوي** الحكم فيفيد تقوية صدور الإكراه مـــن النبي – صلى الله عليه وسلم – لتكون تلك التقوية محل الإنكار. وهذا تعريض بالثناء على النبي ومعذرة له على عدم استجابتهم إياه، ومن بلغ المجهود حق له العذر. وليس تقديم المسند إليـــه هنا مفيدا للتخصيص (أي القصر) لأن المقام غير صالح لاعتبار القصر، إذ مجرد تترل الـــنبي – صلى الله عليه وسلم – مترلة من يستطيع إكراه الناس على الإيمان كاف في الإشارة إلى تشبيه

---

[765]) نفس المصدر . ص87 .

[766]) إبراهيم أنيس ، **من أسرار اللغة** . مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة. ط7 .1985 .ص333 . وانظر رأيا له يخالف ما ذكره هنا في ص 311 .

حرصه على إيمانهم بحرص من يستطيع إكراههم عليه. فما وقع في الكشاف من الإشـــارة إلى معنى الاختصاص غير وجيه، لأن قرينة التقوي واضحة كما أشار إليه السكاكي[767].

ثالثا / مبدأ الفائدة في أسلوب التوكيد :

إذا أردنا تحديد دور عنصر لغوي أو أسلوب معين في الكلام فإن أفضل ما يمكـــن أن نقوم به مقارنة إيراده في الكلام مع حذفه منه إن بقيت نفس الدلالة ونفس الفائدة دل ذلـــك على انعدام فائدته أما إن كان حذفه يغير المعنى ولو بقليل فهو مما فيه فائدة ، ولكـــن تختلـــف درجتها في كل تعبير أو شكل لغوي في درجة الوضوح ، وإذ عرفنا أن اللغة يستحيل أن يكون فيها فضول قول حذفه من الكلام يبقي المعنى على ما هو عليه، مع مجيء هذا الشكل في القرآن الكريم الذي لا يقبل القول بذلك، فإننا سنتتبع فائدة التوكيد .بمختلف أشكاله في اللغة العربية عموما وفي القرآن الكريم على وجه الخصوص .

ومما نقف عنده بهذا الخصوص تحليل عبد القاهر الجرجاني لألفاظ التوكيـــد في اللغـــة وربطه بما تقوم عليه اللغة من مبدأ العلاقة التي تقوم بين الشكل والمعنى ((كل تغيير في المـــبنى يؤدي إلى تغيير في المعنى))، من ذلك معنى إيراد لفظة (كل) الدال على الشمول، يقول مقارنا بين مجيء هذه اللفظة الدالة على التوكيد وبين عدم مجيئها وربط كل منهما بالمعنى العام الذي يتبادر إلى ذهن السامع : « وإذا نظرت وجدته قد اجتلب لأن يفيد الشمول في الفعل الـــذي تسنده إلى الجملة أو توقعه بها. تفسير ذلك أنك إنما قلت: "جاءني القوم كلهم"، لأنك لو قلت : "جاءني القوم" وسكت لكان يجوز أن يتوهم السامع أنه قد تخلف عنك بعضهم، إلا أنك لم تعتد بهم ، أو أنك جعلت الفعل إذا وقع من بعض القوم، فكأنما وقع من الجميع لكـــونهم في حكم الشخص الواحد كما يقال للقبيلة: " فعلتم وصنعتم"، يراد فعل قد كان من بعضهم، أو واحد منهم . وهكذا الحكم أبداً . فإذا قلت : "رأيت القوم كلهم "و"مررت بالقوم كلـــهم"، كنت قد جئت بكل لئلا يتوهم أنه قد بقي عليك من لم تره، و لم تمر به. ينبغي أن يعلم أنـــا لا نعني لنا: يفيد الشمول أن سبيله في ذلك سبيل الشيء يوجب المعنى من أصله، وأنه لولا مكان (كل) لما عقل الشمول، و لم يكن فيما سبق من اللفظ دليل عليه . كيف ولو كان كـــذلك لم يكن يسمى تأكيدا . فالمعنى أنه يمنع أن يكون اللفظ المقتضي الشمول مستعملاً على خـــلاف

[767]) مفتاح العلوم . ص 427 .

ظاهره، ومتجوزاً فيه » [768].

1- حروف الزيادة :

سبق وان رأينا أن هذه الحروف سميت بالزائدة لأن حذفها لا يؤدي إلى إفساد التركيب وإنما يبقى التركيب سليما وإنما جاءت لتفيد دلالات معينة وإلا كان وجودها مما تسمو عليها اللغة أي لغة اقتصادا في الجهد وإيفاء للغرض المقصود، ولذلك حاول علماء العربية توجيه عبارة الزيادة كما جاء في كلام إن أقال بمعنى قال، فذلك منهم تسامح في العبارة، ذلك على نحو ما يقال: إن الباء في قوله تعالى: ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [الرعد 43] و "من" في قوله تعالى : ﴿ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران 62] زائدتان لما لم تفيدا فائدة زائدة في الكلام سوى تقرير المعنى الحاصل وتأكيده[769].

ومما له علاقة بفكرة الفائدة في هذه الحروف ما قيل في الكاف التي في قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾[الشورى 11]،إذ جاء في الجنى الداني تساؤل عن جدوى مجيئها في هذا التركيب، ثم الإجابة بأن فائدتها توكيد نفي المثل، من وجهين (أحدهما لفظي والآخر معنوي) وذلك على التالي[770] :

- أما **اللفظي** : فهو أن زيادة الحرف في الكلام تفيد ما يفيده التوكيد اللفظي، من الاعتناء به. جاء في البرهان:« كل حرف زيد في كلام العرب فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى »[771]. فعلى هذا يكون المعنى: "ليس مثله شيء، ليس مثله شيء".

- وأما **المعنوي** : فإنه من باب قول العرب: "مثلك لا يفعل كذا". فنفوا الفعل عن مثله، وهم يريدون نفيه عن ذاته، لأنهم قصدوا المبالغة في ذلك. فسلكوا به طريق الكناية، لأنهم إذا نفوه عمن هو على أخص أوصافه فقد نفوه عنه.

ويمكننا ونحن بصدد إيراد هذه الآية أن نتتبع ما قيل عنها في سياق تأديتها لفائدة لا يمكن أن تستفاد بدونها، وليس فقط التوكيد بقسميه اللفظي والمعنوي، من ذلك أنها ليست على سبيل الزيادة التي لو طرحت لما تغير المعنى، بل تفيد بدخولها مالا يستفاد من خروجها لأنه إذا قال :" ليس مثله شيء "، جاز أن يراد من بعض الوجوه، وعلى بعض الأحوال ، فإذا دخلت

768.) دلائل الإعجاز . ص 216 .

769.) شرح شافية ابن الحاجب . 1 / 83 .

770.) الجنى الداني في حروف المعاني . ص 87 – 88 .

771.) البرهان في علوم القرآن . 47/3 .

الكاف فهم نفي المثل على كل وجه، ألا ترى أنه لا يحسن أن يقال :"ليس كمثلـــه أحـــد في كذا"، بل على الإطلاق والعموم[772] .

2 – التوكيد أسلوب يقوم على إعادة المعنى :

لعل أهم مفهوم قام عليه أسلوب التوكيد في اللغة العربية هو إعادة المؤكد سواء أكان مفردا أو جملة، وهو الأمر الذي جعل فكرة الفائدة في هذا الأسلوب موضع مناقشة، فمـــادام تعريف التوكيد كما يقول عبد القاهر الجرجاني – مثلا- هو « أن تحقق باللفظ معنى قد فهم من لفظ آخر قد سبق منك . أفلا ترى أنه إنما كان (كلهم) في قولك: "جاءني القوم كلـــهم" تأكيدا، من حيث كان الذي فهم منه وهو الشمول قد فهم بديئاً من ظاهر لفظ القوم . ولو أنه لم يكن فهم الشمول من لفظ القوم، ولا كان هو من موجبه لم يكن (كل) تأكيداً، ولكـــان الشمول مستفاداً من (كل) ابتداء »[773] . فهذا يعني ينظر إليه وأن يحلل وظيفيـــا في ضـــوء حقيقته هذه، لا أن نسقط عليه ما تقوم به بقية عناصر الكلام التي تقوم على فكرة التأســـيس والإتيان بالمعنى الجديد بمعناه المطلق .

وأول ما ينبغي أن ننطلق منه في البحث عن الأسرار الوظيفية لهذا الأسلوب هو تتبـــع أسبابه ودوافع المتكلم لاستخدامه في كلامه لوجدنا الفائدة منه جلية، إذ إن مجرد رفع الاحتمال عن الخطاب في حد ذاته فائدة تدل على قصد المتكلم وتنزع الغموض عن الجملة، فضلا عـــن الأسباب الأخرى التي يؤتى بالتوكيد لأجلها وقد تتبعها القدماء بالبحث والتحديد كما ســـبق وأن رأينا في هذه الدراسة ، فالاحتمال والإطلاق بمثابة العموم مقابل التحقيق والتعين في قولنا : " جاء الطلبة كلهم" و" قام الطالب نفسه" .

وعليه نصل إلى حقيقة تستشف من واقع استخدام هذا الأسلوب في اللغـــة العربيـــة، مفادها أن فكرة الإعادة التي يقوم عليها لا تعني مطلقا ألا يكون فيها زيادة فائدة، وإن كانت هذه الأخيرة في إطار التوكيد دائما- كما أن التوكيد ليس دائما في صورة إعادة اللفظ أو المعنى كما هو دائما مما يعرف بالتوكيد الصناعي – ومن أمثلة ذلك ما ذهب إليـــه عبـــد القـــاهر الجرجاني في تحليله لفائدة التوكيد بالإتيان بصورتين تركيبيتين لنفس المعنى العام كما في قولـــه

---

772) وليد قصاب، **التراث البلاغي والنقدي للمعتزلة حتى نهاية القرن السادس الهجري** . دار الثقافة . الدوحة . قطر . 1985 . ص 217 .

773) دلائل الإعجاز . ص 177 .

تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [البقرة 2] قوله : ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ ، بيان وتوكيد وتحقيق لقوله: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ ﴾ وزيادة تثبيت له، وبمنزلة أن تقول:"هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب"، فتعيده مرة ثانية لتثبته. وليس تثبيت الخبر غير الخبر، ولا شيء يتميز به عنه فيحتاج إلى ضام يضمه إليه، وعاطف يعطفه عليه. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [البقرة 6 – 7] قوله: ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ تأكيد لقوله : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ وقوله: ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ ﴾ تأكيد ثان أبلغ من الأول، لأن من كان حاله إذا أنذر مثل حاله إذا لم ينذر كان في غاية الجهل، وكان مطبوعاً على قلبه لا محالة. وكذلك قوله عز وجل: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ ﴾ [البقرة 8 – 9] إنما قال: ﴿ يُخَٰدِعُونَ ﴾ ولم يقل: "ويخادعون" لأن هذه المخادعة ليست شيئاً غير قولهم : "آمنا" من غير أن يكونوا مؤمنين . فهو إذاً كلام أكد به كلام آخر هو في معناه، وليس شيئاً سواه[774]. وبهذا يقضي عبد القاهر تماما على فكرة التطابق المطلق بين التراكيب، لما في ذلك من إذهاب لروح التركيب اللغوي – الذي يخضع في النهاية لقانون " كل تغيير في المبنى يؤدي إلى تغيير في المعنى" .

رابعا – فائدة بعض عناصر التوكيد في الجملة العربية :

إذا كان الإلمام بكل أشكال التوكيد وما يجنى منها من فائدة مما لا يتسع المقام لذكره في هذا الفصل، فإننا سنتناول بعض عناصر التوكيد مع بيان ما تحدث عنه علماء العربية من فائدة تجنى من استخدام بعض أشكال التوكيد، إذ يعد الحديث عن دلالة التوكيد في هذه العناصر هو ما يستفاد منها في الكلام وهي الثمرة المعنوية المتحصل عليها في ذلك، كما سنرى.

1– ضمير الفصل :

وهو ضمير يتوسط بين المبتدأ والخبر أو ما أصله مبتدأ وخبر، ليؤذن من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا نعت [775]، وقد ارتبطت بهذا الضمير عدة فوائد ذكرها النحاة وإن اختلفوا في بعضها ويورد ابن هشام ذلك على النحو التالي [776]:

---

[774].) دلائل الإعجاز . ص 176 .

[775].) جامع الدروس العربية . 1/ 94 .

[776].) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . 2 / 570 – 571 .

- **أحدها لفظي**: وهو الإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا تابع، ولهذا سمّي فصلا، لأنه فصل بين الخبر والتابع، وعمادا، لأنه يعتمد عليه معنى الكلام، وأكثر النحويين يقتصر على ذكر هذه الفائدة .

- **الثاني معنوي**: وهو التوكيد، ذكره جماعة، وبنوا عليه أنه لا يجامع التوكيد، فلا يقال:"زيد نفسه هو الفاضل" وعلى ذلك سماه بعض الكوفيين دعامة، لأنه يدعم به الكلام، أي يقوى ويؤكد .

- والثالث معنوي : وهو الاختصاص، وكثير من البيانيين يقتصر عليه، وذكر الزمخشري الثلاثة في تفسير قوله عز وجل: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [البقرة 5] فقال: « فائدته الدلالة على أن الواردَ بعده خبر لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره » [777].

2- ضمير الشأن :

ويسمى أيضا ضمير القصة، وهو الضمير الذي يقدم قبل الجملة قبل الجملة ضميرا يسمى و ذلك نحو قولك:" هو زيد منطلق" أي "الشأن والحديث زيد منطلق"، ومنه قوله عز وجل ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [لإخلاص 1] ، ويتصل بارزا في قولك :" ظننته زيد قائم "و"حسبته قام أخوك" و" أنه أمة الله ذاهبة" و" أنه يأتنا نأته" [778]. وتعود دلالة التوكيد في هذا الضمير الذي يسبق ما يفسره إلى أنه كما جاء في الكليات ذكر الشيء مبهما وتفسيره يفيد تقريره وتأكيده [779].

3- دلالة (إنّ) :

تكاد كتب النحو والإعراب تجمع على لصوق دلالة التوكيد بـ(إن) ويظهر ذلك في إعرابها على أنها حرف نصب وتوكيد، إلا أن ذلك ليس كل ما يمكن أن يقال عنها فثمة أسرار ولطائف دلالية لا يمكن أن نجدها إلا عند تعدد التراكيب وتعدد المعاني عبد القاهر الجرجاني، إذ يقول في رده على الكندي- الذي يرى في الكلام تعددا للتراكيب والمعنى واحد - « واعلم أن هاهنا دقائق لو أن الكندي استقرأ وتصفح وتتبع مواقع (إن) ثم ألطف النظر وكثر التدبر لعلم

---

[777].) الكشاف . 1/ 28 .

[778].) المفصل في علم العربية . ص 133 .

[779].) الكليات . ص 1081 .

علم ضرورة أن ليس سواء دخولها وأن لا تدخل. فأول ذلك وأعجبه ما قدمت لك ذكـــره في بيت بشار:

بكرا صاحبي قبل الهجير إنّ ذاك النجاح في التبكير[780]

وذلك أنه هل شيء أبين في الفائدة، وأدل على أن ليس سواء دخولها، وأن لا تدخل من أنـــك ترى الجملة إذا هي دخلت ترتبط بما قبلها، وتأتلف معه وتتحد به . حتى كأنّ الكلامين قـــد أفرغا إفراغاً واحداً، وكأن أحدهما قد سبك في الآخر.هذه هي الصورة، حتى إذا جئـــت إلى (إنّ) فأسقطتها رأيت الثاني منهما قد نبا عن الأول وتجافى معناه عن معناه، ورأيته لا يتصل به، ولا يكون منه بسبيل حتى تجيء بالفاء فتقول:" بكرا صاحبي قبل الهجير، فـــذاك النجـــاح في التبكير" ثم لا ترى الفاء تعيد الجملتين إلى ما كانتا عليه من الألفة، ولا ترد عليك الذي كنت تجد بـــ(إن) من المعنى.وهذا الضرب كثير في التنزيل جداً من ذلك قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمۡۚ إِنَّ زَلۡزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيۡءٌ عَظِيمٞ ﴾ [الحج 1] وقوله عـــز اسمـــه: ﴿ يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ وَأۡمُرۡ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱنۡهَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَٱصۡبِرۡ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَۖ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ ﴾ [لقمـــــان 17] ... وقد يتكرر في الآية الواحدة كقوله عـــز اسمـــه: ﴿ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓۚ إِنَّ رَبِّي غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴾ [يوسف 53] » [781].

4 – دلالة اللام :

و لام الابتداء المحققة لما يأتي بعدها دالة على التوكيد، كقولـــه تعـــالى : ﴿ إِذۡ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا ﴾ [يوسف 8] فاللام في " ليوسف" لام الابتداء وفائدتها تحقيق مضمون الجملة الواردة بعدها أي أن زيادة حبه إياهما أمر ثابت لا مراء فيه [782] .

5 – دلالة المصدر المؤكد :

إذا كان ما يسمى بالمصدر المؤكد إنما يؤتى به بعد أفعال لتأكيد دلالاتها حقيقة، بل إن هناك من اشترط فيه أن يكون استعماله مقصورًا على الحالة التي يكون فيها معنى عامله موضع غرابة أو شك، فيزيل المصدر المبهم تلك الغرابة وذلك الشك، مثل : " طارت السمكة طيرانًا "

780.) دلائل الإعجاز . ص 243 .

781.) دلائل الإعجاز . ص 243 – 244 .

782.) المثل السائر . 2/ 53 .

فقد حسُن فيه المجيء بالمصدر المؤكد لغرابة عامله وتشكك السامع في صحته [783] ، وتأتي الفائدة في ذلك كون الفعل إذا غريبا في انتسابه إلى فاعله احتاج المخاطب أن يؤكد له والمناسب لذلك في اللغة العربية المجيء بالمصدر المؤكد ، بينما إذا لم يكن الفعل موضع غرابة لم يكن السامع في حاجة إلى تأكيد. ولذلك منع بعضهم توكيد الفعل (فعل) لكونه لا يدل على معين ، فإنك لو قلت : " فعلت فعلت " وأكدته بغاية ما يمكن من التوكيد ما كان الكلام إلا غير مفيد، لأن (فعلت) إذا أريد بها الفعل العام الذي لم تتحصل حقيقته عند المخاطب امتنع تأكيدها، بل مثل هذا لا يقع في التخاطب [784] .

ومصدر الفعل الذي يعمل فعله فيه يجيء على ضروب : فربما ذكر توكيداً نحو قولك : "قمت قياماً" و"جلست جلوساً" فليس في هذا أكثر من أنك أكدت فعلك بذكرك مصدره وضرب ثانٍ تذكره للفائدة نحو قولك : "ضربت زيداً ضرباً شديداً "و"الضرب الذي تعرف" و"قمت قياماً طويلاً" فقد أفدت في الضرب أنه شديد وفي القيام أنه طويل وكذلك إذا قلت : "ضربت ضربتين" و"ضربات"، فقد أفدت المرار وكم مرة ضربت [785].

6- التوكيد بالبدل :

يقول الزمخشري في سياق حديثه عن البدل رابطا دوره في الكلام بمبدأ الفائدة : « فإن قلت ما فائدة البدل ؟ قلت فائدته التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير» [786]، فدل كلامه على أن فائدة الإبدال أمران يرجعان إلى التوكيد وهما : ما فيه من التثنية أي تكرار لفظ البدل ولفظ المبدل منه وعنى بالتكرير ما يفيده البدل عند النحاة من تكرير العامل، ففي قوله تعالى: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ ﴾ [الفاتحة 6- 7]يفهم تكرير الفعل من خلال تقديره بـ: " اهدنا الصراط المستقيم اهدنا صراط الذين" ، وسماه تكريراً لأنه إعادة للفظ بعينه، بخلاف إعادة لفظ المبدل منه فإنه إعادة له بما يتحد مع ما صدقه فلذلك عبر بالتكرير وبالتثنية، ومراده أن مثل هذا البدل وهو الذي فيه إعادة لفظ المبدل منه يفيد فائدة البدل وفائدة التوكيد اللفظي ، وقد علمت أن الجمع بين الأمرين لا يتأتى على وجه معتبر عند البلغاء إلا بهذا الصوغ

---

783 .) القرائن المعنوية في النحو العربي . ص 180 .

784 .) بدائع الفوائد . 2/ 72 .

785 .) الأصول في النحو . 160/1 .

786 .) الكشاف . 1/ 16 .

البديع[787] .

7- دلالة إنما :

كثيرا ما يعرب النحاة (إنّما) على أنها كافة ومكفوفة مما قد يوحي بأن الغرض من دخولها في الكلام كف (إنّ)من العمل لا من الدلالة، لكونها كانت ناصبة للاسم بعدها فدخلت عليها فمنعتها من ذلك، وإن كان هذا الإعراب لا يستقيم مع جميع مواضعها فهي تدخل على الأفعال أيضا وما كانت (إنّ) لتعمل في الفعل أبدا كما أنها لا تدخل على الأفعال مطلقا، ولذلك فمن الضروري التركيز على الدور المعنوي الذي تؤديها سواء كان بعدها فعل أو اسم وذلك بعيدا عن العمل وهو ما اعتنى ببيانه عبد القاهر الجرجاني من أنه قد يظن الظان أنه ليس في انضمام ما إلى إن فائدة أكثر من أنها تبطل عملها حتى ترى النحويين لا يزيدون في أكثر كلامهم على أنها كافة. ومكانها هاهنا يزيل هذا الظن ويبطله. وذلك أنك ترى أنك لو قلت : " ما جاءني زيد وإن عمراً جاءني" لم يعقل منه أنك أردت أن الجائي عمرو لا زيد، بل يكون دخول (إنّ) كالشيء الذي لا يحتاج إليه، ووجدت المعنى ينبو عنه [788].

بل إن دخولها في بعض التراكيب يكون موجها للمعنى إلى درجة يكون حذفها فيه مغيرا للمعنى السياقي فمن ذلك قولهم :" ما جاءني زيد وإنما جاءني عمرو". وهذا مما أنت تعلم به مكان الفائدة فيها، وذلك أنك تعلم ضرورة أنك لو لم تدخلها وقلت: "ما جاءني زيد وجاءني عمرو" لكان الكلام مع من ظن أنهما جاءاك جميعاً، وأن المعنى الآن مع دخولها أن كلام مع من غلط في عين الجائي، فظن أنه كان زيداً لا عمراً [789].

8- دلالة (كل) و(أجمع) :

قد يلاحظ أن هناك نوعا من الترادف بين لفظي التوكيد المعنوي (كل) و(أجمع) مما يجعل اجتماعهما دالا على أن إحداهما مؤكدة للأخرى دون زيادة معنى في الثانية ، وذلك لأن (كلّ) تفيد معنى العموم، وذلك لقول الخليل : « لأنّ موضعه في الكلام أن يُعَمَّ به غيرُه من الأسماء بعد ما يُذكر»[790]. وذكر سيبويه في (أجمعون) أنّها تعمّ أيضًا، واستحسن بذلك أن

---

[787].) التحرير والتنوير .1/ 192 .

[788].) دلائل الإعجاز . ص 271 - 272 .

[789].) نفس المصدر .ص 271 .

[790] .) الكتاب . 116/2 .

يقال: فعلْتُم أجمعون؛لأنّ هذا يعمّ به[791]،ثمّ قال مسوّيًا بينهما في المعـــنى بـــنصّ صـــريح: « و(كلّهم) قد تكون بمنزلة (أجمعين) لأنّ معناها معنى (أجمعين)، فهي تجري مجراها »[792] .

ولّما كان معناهما واحدًا، وهو العموم والشّمول لأنّك لا تؤكّد بهما إلاّ مـــا يتـــبعّض ويتجزّأ، وكان التوكيد بهما لإفادة هذا المعنى، فقد ذكر ابن يعيش أنّ لك أن تأتي بـــ(كـــلّ) وحدها، أو بـــ(أجمع) وحدها، فإذا جمعت بينهما فللمبالغة في التّوكيد[793] . إلا أن هناك من النحاة من فرق بينهما، في كون أنّ (كلّ) تفيد معنى الإحاطة والعموم، أمّا (أجمعون) فتفيد مع ذلك معنى الاجتماع، وقد نسب أبو حيّان هذا الفرق إلى الفرّاء والمبرّد فقـــال : « ومـــذهب البصريين التّسوية بين (كلّهم) و(أجمعين) في إفادة العموم دون تعـــرّض لاجتمـــاع في وقـــت وعدمه، خلافًا للفرّاء والمبرّد في زعمهما أنّ (أجمعين) يفيد الاجتماع في وقت الفعـــل »[794]، ومعنى ذلك أنّك إذا قلت : " جاءني القوم كلّهم" جاز أن يجيئوك مجتمعين ومفترقين، فإذا قلت: " أجمعون" صارت حال القوم الاجتماع لا غير . وردّه ابن يعيش بكون الصّواب أنّ معناهمـــا واحد، لأنّه جيء بهما للدلالة على معنى الأوّل، فلو كان في الثّاني زيادة فائدة لم يكن تأكيدًا، وأنّه لو أريد بـــ(أجمع) معنى الاجتماع لوجب نصبه، لأنّه يكون حالاً، لأنّ التقدير : فعل ذلك في هذه الحال[795] . كما ردّه الرّضيّ بأنّ معنى قولك : "جاءني القـــوم أجمعـــون" الشـــمول والإحاطة اتّفاقًا، لا اجتماعهم في وقت واحد، فكذلك يكون مع تقدّم لفظ (كلّهم)، ثمّ علّل القول بمعنى الاجتماع – عند القائلين به – بأنّه على كراهة ترادف لفظين لمعنى واحد، مجيبًا عن ذلك بأنّه لا محذور في ذلك مع قصد المبالغة[796] .

وقد نحا الزّمخشري منحى هذا التفريق بين (كلّ) و(جميع) – ملاحظا الفرق الدقيق في المعنى بينهما– فقال في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ [يس 32]:« فإن قلت : كيف أخبر عن (كلّ) بـــ(جميع) ومعناهما واحد ؟ قلت : ليس بواحد، لأنّ كلاًّ يفيـــد

---

791) نفس المصدر . 379/2 .

792) نفس المصدر . 380/2 .

793) شرح المفصّل . 221/2-222 .

794) أبوحيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب من لسان العرب** . ت: مصطفى أحمد النماس . مطبعة المدني، القاهرة . 1987. 615/2 .

795) شرح المفصّل . 222/2 .

796) شرح الكافية . 337/1 .

معنى الإحاطة، وأن لا ينفلت منهم أحد، والجميع معناه الاجتماع، وأنّ المحشر يجمعهم »[797] . وهذا السّياق – كما ترى – لا يمنع من معنى الاجتماع في لفظ (جميع)، فجاز أن يُحمل عليه، ومعنى الآية بهذا الاعتبار أن كل القرون محضرون لدينا مجتمعين، أي ليس إحضارهم في أوقات مختلفة ولا في أمكنة متعددة؛ فكلمة (كلّ) أفادت أن الإحضار محيط بهم بحيث لا ينفلت فريق منهم، وكلمة (جميع) أفادت أنهم محضرون مجتمعين، فليست إحدى الكلمتين بمغنية عن ذكر الأخرى[798] .

- فائدة التوكيد في تحليل الجملة العربية :

من الثابت عند علماء العربية قديما وحديثا أن الأصل في تراكيب اللغة التأسيس قد يصرف اللفظ عنه إلى التوكيد لأسباب سياقية كما سبق وأن رأينا ، وتزداد هذه الفكرة تأصلا لدى التطرق إلى نصوص القرآن ومناقشة وجود التوكيد فيها، إذ يؤكدون فيها على أن التأسيس مقدم على التوكيد، أي أن فهم النص على أنه يحمل فكرة جديدة أولى من فهمه على أنه يؤكد فكرة سابقة، فلا يصار إلى حمله على أنه من قبيل التأكيد المحض إلا عند تعذر حمله على أنه يشتمل على فمرة جديدة مقبولة لا اعتراض عليها في مفاهيم القرآن، مع ما فيه من تأكيد لأصل الموضوع مقترن بزيادة الفكرة الجديدة [799]. ولذلك نجد الارتباط الواضح بين مبدأ الفائدة وأسلوب التوكيد رغم ما يقوم عليه هذا الأخير من تكرار للفظ أو المعنى مما يجعل فكرة الجدة تكاد لا تذكر، إلا أن ذلك لا يمنع من فهم دلالة جديدة في هذا الأسلوب انطلاقا من دوره في الكلام إذ ارتبط بدفع الاحتمال والتجوز والنسيان وهذه أمور تجعل منه دالا على اليقين والقصد في مقابل دلالة الجملة قبله على الاحتمال والظن .

يكاد العلماء يجمعون على أن التوكيد كدلالة أسلوبية سياقية في اللغة العربية هو في حد ذاته فائدة، رغم أن فكرة التأسيس قد سيطرت على الفائدة الجديدة التي تجنى من الكلام ولكي يتضح لنا ذلك أكثر علينا أن نتتبع مواضع التوكيد التي درست ضمن الفوائد التي تجنى من الكلام .

2 - من فوائد التوكيد في اللغة العربية :

---

797 .) الكشّاف . 5 /95 .

798 .) التّحرير والتّنوير . 11/23 .

799 .) عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، **قواعد التدبر الأمثل لكتاب الله عز وجل** . دار القلم . دمشق. ط3 . 2004 . ص 69 .

إن المعنى الأسلوبي العام المتمثل في التوكيد، ينصرف كغيره من المعاني من تأديته للمعنى الأصلي إلى دلالات أخرى تستفاد من الخطاب ككل، وكما سبق أن رأينا أيضا فإن التوكيد قد يؤتى به في مقام لا يحتمل التوكيد أو العكس وكلها مقتضيات مقامية وحالية، تحتاج إلى تحليلها وبيان وظائفها بدقة لنتمكن من رصد أهم ما تؤديه العناصر المؤكدة في الجملة العربية على اختلاف أشكالها وصورها التركيبية ، وسنتعرض هنا إلى بعض النماذج التي حلل فيها التوكيد وظيفيا على اعتبار أن فيه فائدة سياقية لا يمكن أن نتحصّل عليها إلا من خلاله، ولو قارنا وجوده بعدمه لفهمنا الدور الذي يقوم به في التركيب ، وكل هذا سنورده من خلال الأمثلة التالية :

- قال تعالى: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ ﴾ [الفاتحة 6 - 7]

لعل أهم ما عالجه العلماء في دلالة البدل من خلال هذه السورة من كونه في نية تكرار العامل كما جاء في الكشاف، إذ جعل هذا الأمر مفيدا للتوكيد مما يعني إطلاق اصطلاح الفائدة على أشكال التوكيد وأنه لا يصح وظيفيا القول:" إنه لا فائدة فيه سوى تأكيد ما قبله " إذ يقول الزمخشري في ذلك : « فإن قلت ما فائدة البدل ؟ وهلا قيل :" اهدنا صراط الذين أنعمت عليهم "قلت : فائدته التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير والإشعار بأن الطريق المستقيم بيانه وتفسيره : صراط المسلمين ليكون ذلك شهادة لصراط المسلمين بالاستقامة على أبلغ وجه وأكده كما تقول : " هل أدلك على أكرم الناس وأفضلهم فلان "، فيكون ذلك أبلغ في وصفه بالكرم والفضل من قولك: "هل أدلك على فلان الأكرم والأفضل " لأنك ثنيت ذكره مجملاً أولاً ومفصلاً ثانيا » [800] . ويعقب ابن عاشور على كلام الزمخشري من أن البدل يفيد التوكيد في هذه الجملة مفسرا ذلك بأنه على نية تكرير العامل، أي كأنه قيل : "اهدنا الصراط المستقيم اهدنا صراط الذين" لأنه إعادة للفظ بعينه، بخلاف إعادة لفظ المبدل منه فإنه إعادة له بما يتحد مع ما صدقه، فكان مراد الزمخشري كما يرى ابن عاشور أن مثل هذا البدل – وهو الذي فيه إعادة لفظ المبدل منه– **يفيد فائدة البدل وفائدة التوكيد اللفظي**، و الجمع بين الأمرين لا يتأتى على وجه معتبر عند البلغاء إلا بهذا الصوغ البديع [801].

وقد شرح الطاهر ابن عاشور بعد ذلك دلالة البدل في هذه الآية بكونه أمرا يعود إلى

---

[800]. الكشاف . 1/ 16 .

[801]. التحرير والتنوير .1 / 192 .

المعنى ، إذ لجأ في نظم الآية بأسلوب الإبدال أو البيان لفائدتين [802]:

- **الفائدة الأولى** : أن المقصود من الطلب ابتداء هو كون المهدى إليه وسيلة للنجاة واضحة سمحة سهلة ، وأما كونها سبيل الذين أنعم الله عليهم فأمر زائد لبيان فضله .

- **الفائدة الثانية** : ما في أسلوب الإبدال من الإجمال المعقب بالتفصيل ليتمكن معنى الصراط للمطلوب فضل تمكن في نفوس المؤمنين الذين لقنوا هذا الدعاء فيكون له من الفائدة مثل ما للتوكيد المعنوي ، وأيضاً لما في هذا الأسلوب من تقرير حقيقة هذا الصراط وتحقيق مفهومه في نفوسهم فيحصل مفهومه مرتين فيحصل له من الفائدة ما يحصل بالتوكيد اللفظي .

- ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴾ [الضحى 5]

و قد قالوا عن فائدة اللام هنا أنها لتأكيد مضمون الجملة وبعدها مبتدأ محذوف، والتقدير : " ولأنت سوف ..."، وهو أمر جعل بعض العلماء يرد على ذلك بكون التأكيد يقتضي الاعتناء والحذف ينافيه[803]، كما أن القول بالحذف فاسد من عدة جهات كلها متعلقة بالجانب الوظيفي للغة دون تعقيد أو تقدير لا جدوى منه كما جاء في المغني[804] :

– **إحداها** : أن اللام مع الابتداء كـ(قد) مع الفعل و(إنّ) مع الاسم، فكما لا يحذف الفعل والاسم ويبقيان بعد حذفهما كذلك اللام بعد حذف الاسم .

– **والثانية** : أنه إذا قدر المبتدأ في نحو:" لسوف يقوم زيد " يصير التقدير:" لزيد سوف يقوم زيد" ولا يخفى ما فيه من الضعف .

– **والثالثة** : أنه يلزم إضمار لا يحتاج إليه الكلام .

كما أنه من المعلوم أن اللام يؤتى بها لتخلص المضارع الذي في حيزها للحال وهو كتأكيد مضمون الجملة وهو هنا مقرون بحرف التنفيس مما يستلزم التنافي [805].

قال الزمخشري : « فإن قلت : قد جعلته حالاً من فاعل : شهد ، فهل يصح أن ينتصب حالاً من : هو ، في : ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [البقرة163] ؟قلت : نعم . لأنها حال مؤكدة ، والحال المؤكدة لا تستدعي أن يكون في الجملة التي هي زيادة في فائدتها عامل فيها ، كقوله : أنا عبد

802.) نفس المرجع . 1 / 192 .

803.) روح المعاني . 23 / 7 .

804.) مغني اللبيب .332/1 .

805.) روح المعاني . 23 / 7 .

الله شجاعاً »[806].

ومعنى قوله أن الحال المؤكدة لا يكون العامل فيها شيئاً من الجملة السابقة قبلها ، وإنما تنتصب بعامل مضمر تقديره : " أحق " أو نحوه مضمراً بعد الجملة . والحال المؤكدة لمضمون الجملة هي الدالة على معنى ملازم للمسند إليه الحكم أو شبيه بالملازم ، فإن كان المتكلم بالجملة مخبراً عن نفسه ، فيقدر الفعل : "أحق" ، مبنياً للمفعول ، نحو : " أنا عبد الله شجاعاً" ، أي : " أحق شجاعاً ". وإن كان مخبراً عن غيره نحو : "هو زيد شجاعاً "، فتقديره : "أحقه شجاعاً ".وذهب الزجاج إلى أن العامل في هذه الحال هو الخبر بما ضمن من معنى المسمى ، وذهب بعضهم إلى أنه المبتدأ بما ضمن من معنى التنبيه [807].

- ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ ﴾ [الحجر 04]، لقد حلل الزمخشري فائدة هذه الواو انطلاقا مما تؤديه في الجملة من دور لكونها ترد بين متضايفين هما الصفة والموصوف رأى أنّ جملة ﴿وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ ﴾ واقعة صفةً لـ(قرية)، وإن كان القياس أن لا تتوسط الواو بين الصّفة والموصوف كما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾ [الشعراء 208] . ثمّ ذكر أنّه إنّما توسطت لتأكيد لصوق الصّفة بالموصوف، قياسًا لها على جملة الحال في مثل : "جاءني زيد عليه ثوبٌ" و"جاءني زيد وعليه ثوب"[808] . كما قارن – وهو يفسّر آية الشعراء المذكورة – بين الآيتين السّابقتين من حيث مجيء إحداهما بالواو والأخرى بغير واو، فقال : « الأصل عزل الواو، لأنّ الجملة صفة لـ(قرية)، وإذا زيدت فلتأكيد وصل الصّفة بالموصوف »[809] .

وقال في تفسير قوله تعالى : ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٞ رَّابِعُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ وَيَقُولُونَ خَمۡسَةٞ سَادِسُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ رَجۡمَۢا بِٱلۡغَيۡبِۖ وَيَقُولُونَ سَبۡعَةٞ وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡۚ قُل رَّبِّيٓ أَعۡلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعۡلَمُهُمۡ إِلَّا قَلِيلٞ ﴾[الكهف 22] : « فإن قلت : فما هذه الواو الدّاخلة على الجملة الثّالثة ؟ ولم دخلت عليها دون الأولين ؟ قلت : هي الواو التي تدخل على الجملة الواقعة صفة للنّكرة، كما تدخل على الواقعة حالاً عن المعرفة في نحو قولك : جاءني رجل ومعه آخر، ومررت بزيد وفي

806.) الكشاف . 1/ 165 .

807.) تفسير البحر المحيط . 3 / 167.

808.) الكشّاف . 128/3 .

809.) نفس المصدر . 185/4 .

يده سيف، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ ﴾. وفائدتها تأكيد لصوق الصّفة بالموصوف، والدّلالة على أنّ اتّصافه بها أمر ثابت مستقرّ، وهذه الواو هي التي آذنت بأنّ الذين قالوا : ﴿ وَيَقُولُونَ سَبۡعَةٞ وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡۚ ﴾ ، قالوه عن ثبات علم وطمأنينة نفس، و لم يرجموا بالظّن كما غيرهم »[810] .

- ﴿ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ [الفاتحة1]

يجوز أن يكون جمع بينهما للتوكيد ، **وفي التوكيد أعظم الفائدة**، وهو كثير في كلام العرب، ويستغني عن الاستشهاد، والفائدة في ذلك كما قال بعض العلماء : إنه تفضل بعد تفضل، وإنعام بعد إنعام، وتقوية لمطامع الراغبين، ووعد لا يخيب آمله [811]. و هو معنى سياقي لا يمكن أن يتحصل بصورة لغوية أخرى، إلا أن يكون في شكل توكيدي يحدث من خلال مشاكلة لفظية بين صفتين مشتقتين من الرحمة بصيغتين مختلفتين مما يعني وجود فرق معنوي بينهما وليس لمجرد لتأكيد صفة واحدة .

- ﴿ وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٞ ﴾ [هود 40]

لا يجوز نصب"قليل"على الاستثناء، لأن الكلام قبله لم يتم، إلا أن الفائدة في دخول " إلا " و " ما " لأنك لو قلت :"آمن معه فلان وفلان "جاز أن يكون غيرهم قد أمن، فإذا جئت بما وإلا، أوجبت لما بعد إلا ونفيت عن غيرهم [812].

-﴿ فَسَجَدَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمۡ أَجۡمَعُونَ ﴾ [الحجر 30] وقد فرق الزجاج بين دلالة (كل) و(أجمعون) في هذه الآية : « إنّ (كلهم) دل على الإحاطة، و(أجمعون) على أن السجود منهم في حالة واحدة حملا على الإفادة دون الإعادة » [813] وذلك دفعا لفكرة انعدام الفائدة في تعدد المؤكد لكونها تدلان على معنى واحد، غير أن الطاهر بن عاشور خرج هذا النمط التوكيد وفق تصور وظيفي لا يبتعد عن فكرة التوكيد بل يستفيد منها في إثراء الجملة بمعنى يتوافق مع النسق التركيبي لهذا الأسلوب الذي يعتمد نظامه اللغوي على فكرة الإعادة ولكن لفائدة، لا يشترط فيها الجدة وإنما الدلالة على مقصود الجملة، وتقبل السامع لها أو تصديقه إياها، فيرى ابن

810.) نفس المصدر 203/3 .

811.) الجامع لأحكام القرآن . 1 / 105 .

812.) الجامع لأحكام القرآن . 9 / 35 .

813.) الكليات . ص 269 .

عاشور أن (كلهم أجمعون) تأكيد على تأكيد،والمعنى أنه لم يتخلّف عن السجود أحد منـــهم [814].

- ﴿ وَإِيَّـٰىَ فَٱرۡهَبُونِ ﴾ [البقرة 40]

وتقديم المفعول مع اشتغال فعله بضميره آكد في إفادة التقديم الحصر من تقديم المفعول على الفعل غير المشتغل بضميره ، فـــ"إياي ارهبون" آكد من نحو "إياي ارهبوا " كما أشار إليه الزمخشري، إذ قال : « وهو من قولـــك : " زيداً رهبته " وهو أوكد في إفادة الاختصاص من ﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ ﴾ »[815][الفاتحة 5] . ووجهه أن تقديم المفعول يحتمـــل الاختصـــاص، إلا أن الأصل فيه أن يدل على الاختصاص إلا إذا قامت القرينة على التقوي، فإذا كان مع التقـــديم اشتغال الفعل بضمير المقدم نحو المثال المشهور للاشتغال عند النحاة : "زيداً ضـــربته" كـــان الاختصاص أوكد أي كان احتمال التقوي أضعف وذلك لأن إسناد الفعل إلى الضـــمير بعـــد إسناده إلى الظاهر المتقدم يفيد التقوي فتعين أن تقديم المفعول للاختصـــاص دون التقـــوى إذ التقوى قد حصل بإسناد الفعل أولاً إلى الاسم أو الظاهر المتقدم وثانياً إلى ضمير المتقدم ولهذا لم يقل الزمخشري :" وهو أكثر اختصاصاً" ولا " أقوى اختصاصاً "إذ الاختصاص لا يقبل التقوية بل قال :" وهو أوكد في إفادة الاختصاص" أي إن إفادته الاختصاص أقوى لأن احتمال كون التقديم للتقوى قد صار مع الاشتغال ضعيفاً جداً [816].

- ﴿ أَوۡ لَا يَسۡتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلۡيُمۡلِلۡ وَلِيُّهُۥ بِٱلۡعَدۡلِ ﴾[البقرة 282]

أي غير مستطيع للإملاء بنفسه لخرس كما روي عن ابن عباس – رضـــي الله تعـــالى عنهما– أو لما هو أعم منه ومن الجهل باللغة وسائر العوارض المانعة، والضمير البارز توكيـــد للضمير المستتر في "أن يمل" وفائدة التوكيد به رفع المجاز الذي كان يحتمله إســـناد الفعـــل إلى الضمير والتنصيص على أنه غير مستطيع بنفسه ، وهذا التخريج أدق من الناحية الدلالية مـــن قولهم إن الضمير فاعل ليمل وتغيير الأسلوب اعتناءاً بشأن النفي [817].

- قوله تعالى : ﴿ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفۡرَآءُ فَاقِعٌ لَّوۡنُهَا ﴾ [البقرة 69]

---

[814].) التحرير والتنوير . 14 / 45

[815].) الكشاف . 1/ 65

[816].) التحرير والتنوير . 1 / 255

[817].) روح المعاني . 3/ 57

و الفقوع أشد ما يكون من الصفرة وأنصعه، يقال في التوكيد" أصفر فاقع" ، وهو توكيد لصفراء وليس خبراً عن اللون، إلا أنه ارتفع اللون به ارتفاع الفاعل، ولا فرق بين قولك: "صفراء فاقعة" و"صفراء فاقع لونها" ، وفي ذكر اللون **فائدة التوكيد** لأن اللون اسم للهيئة وهي الصفرة، فكأنه قيل شديدة الصفرة صفرتها ... [818].

ويبني الزمخشري تحليله لتركيب " فاقع لونها" على مبدأ الفائدة فيقول :« فإن قلت : فاقع ههنا واقع خبراً عن اللون ، فلم يقع توكيداً لصفراء قلت : لم يقع خبراً عن اللون إنما وقع توكيداً لصفراء ، إلا أنه ارتفع اللون به ارتفاع الفاعل واللون من سببها وملتبس بها ، فلم يكن فرق بين قولك صفراء فاقعة وصفراء فاقع لونها . فإن قلت : فهلا قيل صفراء فاقعة؟ وأي فائدة في ذكر اللون؟ قلت : **الفائدة فيه التوكيد** ، لأن اللون اسم للهيئة وهي الصفرة ، فكأنه قيل : شديدة الصفرة صفرتها ، فهو من قولك : " جدّ جدّه " و" جنونك مجنون" ....، إذا نظرت إليها خيل إليك أن شعاع الشمس يخرج من جلدها والسرور لذة في القلب عند حصول نفع أو توقعه » [819].

وهكذا يظهر لنا الدور السياقي لأسلوب التوكيد في اللغة العربية كأحد الأشكال اللغوية التي ترتبط أشد الارتباط السياق المقامي للخطاب ، هذا الأخير الذي يظهر القيمة الحقيقية لفائدة الأسلوب في اللغة، إذ إن وجود دواع مقامية يؤيد وجود أشكال توكيدية مناسبة لها، وانعدامها يغني عن استخدامها إلا إذا قصد المتكلم إلى ذلك بأن يجعل حاله في اعتقاد المخاطب كحال المؤكد لكلامه وذلك لغرض دلالي مقصود .

وإن وجود مصطلحات اطردت في استعمال النحاة عند تعرضهم لدراسة هذا الأسلوب كقولهم : "يفيد التوكيد أو الفائدة منه التوكيد ... "لهو دليل قاطع على إدراكهم للجانب الوظيفي المرتبط بالاستعمال لهذا الأسلوب ودوره اللغوي كباقي الأساليب وإن تميز عنها بفكرة تكرار اللفظ أو المعنى أو ما تفيده بعض العناصر من تقوية وتشديد في الجملة يكون بمثابة تكرار اللفظ كما يقول النحاة عند تعرضهم لدلالة إن كشكل توكيدي بأنه بمترلة تكرار الجملة .بل إن فهم العلاقات في الجملة التي تقوم على أحد أشكال التوكيد بمعناه الوظيفي العام كما رأينا خلال هذه الدراسة يعد من أهم الأسس التحليلية في الجملة العربية لارتباطه بجميع الأساليب الأخرى على اختلافها مبنى ومعنى .

---

[818]) النسفي، **مدارك التنزيل** . ت: مروان محمد الشعار. دار النفائس، بيروت. 2005. 69/1 .

[819]) الكشاف . 1 / 74 .

الفصل الثاني :

من أنماط التوكيد في القرآن الكريم

سنحاول في هذا الفصل التطبيقي الأول أن نتعرض لأشكال التوكيد وما أدته من دلالات، خاصة في السياقات التي وردت فيها من حلال النص القرآني، مع تتبع بعض

الخصوصيات التركيبية لها، والتي أهملت في دراسة أسلوب التوكيد لدى النحاة نتيجة للمنهج المتبع لديهم كما رأينا سابقا، ولسنا هنا بصدد الحديث عن ذلك وإنما سنركز تحديدا على الأشكال التركيبية للتوكيد وتعددها في الجملة الواحدة، كما سنرصد أهم ما تقوم به هذه الأنماط المؤكدة من دور دلالي وسياقي في النص القرآني، مما يبرز الدور الخطابي لأسلوب التوكيد في اللغة العربية من خلال مدونته التي تمثل علو البيان ومبلغ الفصاحة والإعجاز مما يبعدها عن التمحل في التأويل والتقدير الذي يذهب روح التركيب ودقة العبارة في تأدية المعنى، إلا ما يدخل في إبراز المعنى من تقدير يمكن أن يطلق عليه مصطلح التقدير المحمود في اللغة كما سنوضحه في حينه – إن شاء الله – مما سيتيح لنا رسم صورة أكثر شمولا لأسلوب التوكيد في القرآن الكريم .

ولكي يتسنى لنا تتبع كل أشكال التوكيد في القرآن الكريم لرصد دلالاتها التي أفادتها كأدوات أو تكرار أو غيره من الصور والأشكال، سنقسمها على شكل أنماط وفق الشكل الذي وردت عليه، فإن كانت بالزيادة مهما كان جانبها الكمي تعد داخلة في نمط واحد والصور التابعة لهذا النمط تحصر الجانب الكمي أي عدد المؤكدات التي تزاد في كل جملة، وكذلك إذا كان التوكيد بالتقديم والتأخير إذ يعد بسيطا لعدم تداخل الأشكال التوكيدية، أما إذا كان بالزيادة والتقديم في الجملة الواحدة فقد آثرنا جعله نمطا مركبا لاحتوائه على شكلين تحويليين لإفادة معنى أسلوبي واحد ألا وهو التوكيد، وهذا النمط بدوره تدخل تحته صور مختلفة بحسب عدد العناصر اللغوية الزائدة وكذلك العناصر التي خضعت إلى إعادة الترتيب بالتقديم والتأخير .

وسنتتبع في هذا الفصل وظيفة العناصر المؤكدة في الجملة بالدرجة الأولى، ثم نحاول بيان وظيفة الجملة التي تحمل عناصر التوكيد هذه في النص ككل، مما يفسح لنا المجال لمعرفة مرونة مثل هذه الجمل وذلك باستعمالها في سياقات عديدة، كأن تكون جوابا للشرط أو جوابا للقسم، أو جوابا لسؤال سائل ظاهر أو مقدر، أو تأخذ وظيفة إفرادية فتكون حالا أو نعتا أو مضافا إليه أو مفعولا به .

أولا– الأنماط البسيطة :

وسنعرض في هذا البحث أهم الأشكال التي ورد فيها التوكيد بشكل واحد، وإن تعدد، ونقصد بالنمط البسيط هنا عنصر التوكيد إن كان بالزيادة فقط أو الترتيب فقط، دون تركبه من زيادة وترتيب في الجملة الواحدة، كل ذلك بحسب ما ورد في القرآن الكريم، ثم نتتبع الجانب المعنوي لورود هذا الشكل وما أفاده في التركيب .

1- التوكيد بالزيادة وصوره :

تعددت صور الزيادة في الجملة الواحدة واختلفت كما ونوعا، إذ نجد من خلال تتبعنا للأدوات الدالة على التوكيد مثلا تواردا لبعض الصور التي تتكرر كأن تأتي (إنّ) مع اللام، أو (إنّ) مع القسم واللام، أو يأتي القسم مع النون المؤكدة في الفعل أو القسم مع اللام في الاسم والفعل، وتصل هذه الأدوات في كل جملة إلى أربعة أدوات دالة على معنى أسلوبي واحد وهو أمر يسوغه تعدد أشكالها ودلالاتها الوظيفية الخاصة أو تنوع اختصاصها كأن يكون منها المختص بالدخول على الفعل والآخر مختص بالاسم ، الأمر الذي يكسب هذه الأدوات مرونة في استعمالها .

1-1 . زيادة عنصر مؤكد :

- النون :

المسند المنفي (الفعل) + النون المؤكدة

- ﴿ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴾ [الأنعام 114]

والخطاب في هذه الآية يحتمل أن يكون خطاباً للنبي - صلى الله عليه وسلم- فيكون التّفريع على قوله : ﴿ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ ﴾ [الأنعام 114] أي فلا تكن من الممترين في أنّهم يعلمون ذلك، والمقصود تأكيد الخبر كقول القائل بعد الخبر : "هذا مَا لا شكّ فيه "، فالامتراء المنفي هو الامتراء في أنّ أهل الكتاب يعلمون ذلك، لأنّ غريباً اجتماعُ علمهم وكفرهم به، ويجوز أن يكون خطابا لغير معيّن، ليعمّ كلّ من يحتاج إلى مثل هذا الخطاب ، أي فلا تكوننّ أيُّها السّامع من الممترين، أي الشّاكين في كون القرآن من عند الله ، فيكون التّفريع على قوله :﴿ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ ﴾ [820] .

- إنّ :

إنّ + مسند إليه + مسند

[820].) التحرير والتنوير . 8 / 17

من خلال استقراء استعمال (إنّ) في القرآن الكريم ذهب أغلب العلماء إلى أن التوكيد هو أصل معانيها، وأكثرها استخداما بالنسبة للمعنيين الآخرين لها (أي التعليل والدلالة على معنى نعم) [821]، ثم إن تتبع السياقات الخطابية التي أعتمد فيها على دلالة التوكيد بواسطة (إن) تكشف عن قوة دلالتها على هذا المعنى لاستخدامها في قضايا يقينية تتعلق بطرق النجاة من النار، وما تعلق بالجزاء وقضايا التخويف والترهيب والترغيب[822] إلى غير ذلك من الأمور التي تحتاج إلى تصديق وطمأنينة من السامع في تقبله للخطاب مهما كانت الجهة التي صدر منها .

ثم إن هذا الترتيب المشهور في استعمال (إنّ) يخضع لتغير صورة كل من المسند والمسند إليه، لأن القول بالجملة الفعلية والاسمية واختصاص (إنّ) بالاسمية لا يفي بالكفاءة الوصفية للغة العربية من خلال القرآن الكريم – كما ذكرنا في بداية هذا البحث – فيأتي المسند إليه والمسند بصور مختلفة من صور أقسام الكلم السبعة على النحو التالي :

1- **المسند إليه اسم والمسند صفة فاعل** : قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة 115]

فقوله (واسع) تذييل لمدلول ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ﴾[البقرة 115]، والمراد سعة ملكه أو سعة تيسيره والمقصود عظمة الله، أنه لا جهة له، وإنما الجهات التي يقصد منها رضى الله تفضل غيرها، وهو عليم بمن يتوجه لقصد مرضاته [823].

وكذلك قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مُخْرِجٌ مَّا تَحْذَرُونَ﴾ [التوبة 64].

والمراد مظهر كل ما تحذرون ظهوره من القبائح، وإسناد الإخراج إلى الله تعالى للإشارة إلى أنه سبحانه يخرجه إخراجاً لا مزيد عليه، والتأكيد لدفع التردد أو رد الإنكار [824].

2- **المسند إليه اسم والمسند فعل ماض مثبت** : كقوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران 33]

---

821) هادي عطية مطر الهلالي، **الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين** . عالم الكتب و مكتبة النهضة العربية .بيروت . ط1 . 1986 . ص 31 .

822) للاستزادة في هذا الموضوع ، انظر : الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين . ص 31 ومايعدها .

823) التحرير والتنوير .1 / 683 .

824) روح المعاني . 10 / 130 .

لقد فسّر ابن عاشور هذا النوع من التراكيب في ضوء معناه المقامي فرأى أنه إنما ابتدئ الكلام بمسند إليه خبره فعليّ وذلك لإفادة تقوية الخبر اهتماما به [825]، ومعنى ذلك أن المسند فعل وليس جملة فعلية، ولو كان جملة لما فهم منه التقديم لأن الخبر أصله التأخير والله اسم (إن) سيكون على أصله من التقديم، كما أن فعل اصطفى أسند إلى (الله) على اعتبار أنه من قام بالفعل على وجه الحقيقة.

3- **المسند إليه اسم والمسند فعل مضارع مثبت** : ﴿إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ﴾ [يونس 21]

وتأكيد الجملة لكون المخاطبين يعتقدون خلاف ذلك، إذ كانوا يحسبون أنهم يمكرون بالنبي – صلى الله عليه وسلم – وأن مكرهم يتمشى عليه ولا يشعر به فأعلمهم الله بأن الملائكة الموكلين بإحصاء الأعمال يكتبون ذلك، والمقصود من هذا أن ذلك محصي عليهم لا يهمل وهو إنذار بالعذاب عليه. وهو يستلزم علم الله تعالى بذلك [826].

4- **المسند إليه اسم والمسند فعل منفي** : كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [يونس 81]

أي جنسهم على الإطلاق فيدخل فيه السحرة دخولاً أولياً، ويجوز أن يراد بالمفسدين المخاطبون فيكون من وضع الظاهر موضع الضمير للتسجيل عليهم بالإفساد والإشعار بعلة الحكم، والجملة تذييل لتعليل ما قبلها وتأكيده ، والمراد بعدم إصلاح ذلك عدم إثباته أو عدم تقويته بالتأييد الإلهي، لا عدم جعل الفاسد صالحاً لظهور أن ذلك مما لا يكون أي أنه سبحانه لا يثبت عمل المفسدين ولا يديمه بل يزيله ويمحقه أو لا يقويه ولا يؤيده بل يظهر بطلانه ويجعله معلوماً [827].

وهي جملة معترضة، والاعتراض موضعها كونها تتوسط بين متلازمين أما وظيفتها في السياق فهي تعليل لمضمون جملة ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ﴾ [يونس81]، وتذييل للكلام بما فيه نفي الإصلاح. وتعريف " المفسدين " بلام الجنس، من التعميم في جنس الإصلاح المنفي وجنس المفسدين ليُعلم أن سحرهم هو من قبيل عمل المفسدين، لأن ماهية الإفساد لا تقبل أن تصير صلاحاً حتى ينفى تصييرها كذلك عن الله، وإنما إصلاحها هو إعطاؤها الصلاح، فإذا نفى الله

825.) التحرير والتنوير . 1 / 241 .
826.) نفس المرجع . 11 / 134 .
827.) روح المعاني . 11 / 167 .

إصلاحها فذلك بتركها وشأنها، و قد أكد الخبر بـــ(إنّ) زيادة في إلقاء الـــروع في نفوســـهم [828].

5- المسند إليه اسم والمسند جملة فعلية : كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخۡفَىٰ عَلَيۡهِ شَيۡءٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ [آل عمران 5]

لقد أخذت جملة ﴿ لَا يَخۡفَىٰ عَلَيۡهِ شَيۡءٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ وظيفة المسند (الخبر) في هذه الآية، لتكون الجملة ككل استئنافية لبيان سعة علمه، وإحاطته بالمعلومات بمـــا في الأرض والسماء ، مع كونها أوسع من ذلك، لقصور عباده عن العلم بما سواهما من أمكنـــة مخلوقاتـــه وسائر معلوماته [829]، وفي صدد التهديد بالعذاب والانتقام يؤكد لهم علم الله الذي لا يند عنه شيء ، فلا خفاء عليه ولا إفلات منه. وتوكيد العلم المطلق الذي لا يخفى عليه شيء ، وإثبات هذه الصفة لله – سبحانه – في هذا المقام في شكل هذا التوكيد بـــ(إن)هذا التوكيد يتفق أولاً مع وحدانية الألوهية والقوامة التي افتتح بها السياق . كما يتفق مع التهديد الرهيب في الآيـــة السابقة [830]، وهي قولـــه : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ لَهُمۡ عَذَابٞ شَدِيدٞۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٞ ذُو ٱنتِقَامٍ ﴾ [آل عمران 4].

6- المسند إليه ضمير والمسند اسم : كقوله تعـــالى:﴿ إِنَّهُمۡ أُنَاسٞ يَتَطَهَّرُونَ ﴾ [الأعـــراف 82] .

وجملة ﴿ إِنَّهُمۡ أُنَاسٞ يَتَطَهَّرُونَ ﴾ علّة للأمر بالإخراج ، وذلك شأن (إنّ) إذا جاءت في مقام لا شكّ فيه ولا إنكار، بل كانت لمجرّد الاهتمام فإنَّها تفيد مُفاد فاء التّفريع وتدلّ علـــى الربط والتّعليل[831] على ما فيه من دلالة توكيدية متحصلة من استعمال (إنّ). وقد قصدوا بهذه الجملة ذمّهم . وهُم قد علموا هذا التّطهر من خلق لوط – عليه السّـــلام – وأهلـــه لأنّهـــم عاشروهم، ورأوا سِيرتهم، والدليل المستفاد من الكلام في ذلك كما يرى ابن عاشور يتمثل في مجيء بالخبر جملة فعليّة مضارعيّة لدلالتها على أنّ التّطهر متكرّر منهم، ومتجدّد، وذلك أدعَى لمنافِرتهم طباعهم والغضب عليهم وتجهّم إنكار لوط – عليه السّلام – عليهم[832] .

---

[828]) التحرير والتنوير . 11 / 256 .

[829]) الشوكاني، **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**. دار الفكر – بيروت. 1 / 312 .

[830]) سيد قطب، **في ظلال القرآن** .دار الشروق. القاهرة . ط7 . 1978 . 1 / 337 .

[831]) التحرير والتنوير . 8 / 235 .

[832]) التحرير والتنوير. 8 / 235 - 236 .

7- المسند إليه ضمير والمسند صفة : كقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ ﴾ [هود 29].

وجملة ﴿ إِنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ ﴾ في موضع التعليل لنفي أن يطردهم بأنهم صائرون إلى الله في الآخرة فمحاسبٌ من يَطردهم ، هذا إذا كانت الملاقاة على الحقيقة ، أو أراد أنهم يدعون ربهم في صلاتهم فينتصر الله لهم إذا كانت الملاقاة مجازية، وتأكيد الخبر بـ(إنّ) إنْ كان اللقاء حقيقة لرد إنكار قومه البعث، وإنْ كان اللقاء مجازاً فالتّأكيد للاهتمام بذلك اللقاء . وقد زيد هذا التأكيد تأكيداً بجملة ﴿ وَلَٰكِنِّيٓ أَرَىٰكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ ﴾ [هود 29][833].

وتأكيد الخبر بـ(إنّ) إن كان اللقاء حقيقة لرد إنكار قومه البعث، وإن كان اللقاء مجازا فالتأكيد للاهتمام بذلك اللقاء، وقد زيد هذا التأكيد تأكيدا[834] .

8- المسند إليه ضمير والمسند حرف إضافة ومدخوله : كقوله تعالى:﴿ إِنَّهُم مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [الأنبياء 86].

وهذه الجملة المصدرة بـ(إنّ) جيء بها كتعليل لإدخالهم في الرحمة، وتذييل للكلام في قوله تعالى : ﴿ وَأَدْخَلْنَٰهُمْ فِي رَحْمَتِنَآ ﴾[الأنبياء 86] يفيد أن تلك سنة الله مع جميع الصالحين [835]. والمعنى أنهم الكاملون في الصلاح لعصمتهم من الذنوب [836]. وقد ذكرت هذه الجملة سابقا بصيغة المفرد حاملة نفس الدلالة في قوله: ﴿ وَأَدْخَلْنَٰهُ فِي رَحْمَتِنَآ إِنَّهُۥ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [الأنبياء 75].

9- المسند إليه ضمير والمسند فعل مثبت : كقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُواْ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [الأعراف 30].

فجملة ﴿ إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُواْ ﴾ على هذا تعليل لقوله سبحانه:﴿ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ ﴾ [الأعراف 30] ويؤيد ذلك أنه قرئ "أَنَّهُمْ " بالفتح . ويحتمل أن تكون تأكيداً لضلالهم وتحقيقاً له [837].

833.) نفس المرجع . 12 / 55 – 56

834.) نفس المرجع . 12 / 56

835.) نفس المرجع . 17/ 130

836.) روح المعاني . 17/ 82

837.) نفس المصدر . 8/ 108

كما يمكننا أن نحلل هذه الجملة وفق ما ذهب إليه الطاهر بن عاشور على أنها استئناف مراد به التّعليل لما قبلها، وهذا شأن (إنّ) إذا وقعت في صدر جملة عقب جملة أخرى أن تكون للرّبط والتّعليل وتغني غَنَاء الفاء ، كما تقدّم غيرَ مرّة .والمعنى أنّ هذا الفريق ، الـــذي حَقـــت عليهم الضّلالة ، لمّا سمعوا الدّعوة إلى التّوحيد والإسلام ، لم يطلبوا النّجـــاة و لم يتفكّـــروا في ضلال الشّرك البيِّن ، ولكنّهم استوحوا شياطينهم ، وطابت نفوسهم بوسوستهم ، وائتمـــروا بأمرهم ، واتّخذوهم أولياء ، فلا جرم أن يدوموا على ضلالهم لأجل اتّخاذهم الشّياطين أولياء من دون الله [838].

10- المسند إليه ضمير متصل والمسند فعل منفي : كقوله تعـــــالى : ﴿ إِنَّهُمْ لَن يَضُرُّواْ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ﴾[آل عمران 176] .

وهذه الجملة تعليل للنهي عن أن يحزنه تسارعهم إلى الكفر بعلّة يوقن بها الرسول- عليه الصلاة والسلام- وموقع (إنّ) في مثل هذا المقام إفادة التعليل ، وهي تُغني غناء فاء التسبّب[839] فكأنه قال : "فلن يضروا الله شيئا "والمعنى الذي يستفاد من هذا الشكل التركيبي يتمثـــل في أن كفرهم لا ينقص من ملك الله سبحانه شيئاً [840].

11- المسند إليه موصول والمسند فعل منفي : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَٰنِ لَن يَضُرُّواْ ٱللَّهَ شَيْـًٔا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [آل عمران 177].

هذه الجملة تكرير للجملة السابقة ﴿ إِنَّهُمْ لَن يَضُرُّواْ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ﴾[آل عمران 176] قصد به مع التأكيد إفادةُ هذا الخبر استقلالاً للاهتمام به بعد أن ذكر على وجه التعليل لتسلية الرسول – صلى الله عليه وسلم – . وفي اختلاف الصلتين كما يرى ابن عاشور إيمـــاء إلى أنّ مضمون كل صلة منهما هو سبب الخبر الثابت لَموصُولها ، وتأكيد لقوله : ﴿ إِنَّهُمْ لَن يَضُرُّواْ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ﴾ المتقدّم [841].

12 - المسند إليه ضمير والمسند جملة مصدرة بـــ(كـــان): ﴿ إِنَّهُمْ كَانُواْ قَوْمًا عَمِينَ ﴾ [الأعراف 64].

838.) التحرير والتنوير . 9 / 91
839.) نفس المرجع . 4 / 173
840.) فتح القدير . 1 / 403
841.) التحرير والتنوير . 4 / 174

و هذه الجملة تتنزل منزلة العلّة لجملة ﴿وَأَغْرَقْنَا ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ [الأعراف 64]كما دلّ عليه حرف (إنّ) لأنّ هذا الحرف هنا لا يقصد به ردّ الشكّ والتَّرَدّد ، إذ لا شكّ فيه ، وإنّما المقصود من الحرف الدّلالة على الاهتمام بالخبر ، ومن شأن (إنّ) إذا جاءت للاهتمام أن تقوم مقام فَاء التّفريع ، وتفيدَ التّعليل وربط الجملة بالتي قبلها . ففصل هذه الجملة كَعدم الفَصْل [842].

13- المسند إليه ضمير والمسند جملة مصدرة بخالفة: ﴿إِنَّهُمْ سَآءَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [التوبة 9]

وجملة ﴿إِنَّهُمْ سَآءَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ ابتدائية، فصلت عن التي قبلها ليظهر استقلالها بالإخبار، وأنّها لا ينبغي أن تعطف في الكلام ، إذ العطف يجعل الجملة المعطوفة بمنزلة التكملة للمعطوفة عليها. وافتتحت بحرف التأكيد للاهتمام بهذا الذم لهم . و" ساء" من أفعال الذم بمعنى (بئس) أي أنها تنتمي إلى قسم الخوالف وظيفيا[843]، و عليه فإن ﴿مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ مخصوص بالذم .و قد عبّر عن عملهم بـ ﴿كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ للإشارة إلى أنّه دأب لهم ومتكرّر منهم [844]، لما في دلالة الفعل من التجدد والحدوث.

والمعنى على هذا "بئس ما كانوا يعملونه" أو " بئس عملهم المستمر"، ويجوز أن يكون كلمة (ساء) على بابها من التصرف لازمة بمعنى قبح أو متعدية والمفعول محذوف، أي ساءهم الذي يعملونه أو عملهم، وإذا كانت جارية مجرى "بئس" تحول إلى فعل بالضم ويمتنع تصرفها[845].

14-المسند إليه ضمير والمسند جملة مصدرة بلا ﴿إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَٰنَ لَهُمْ﴾ [التوبة 12]

وتؤدي هذه الجملة وظيفة سياقية كونها بمثابة التعليل لما قبلها، وهو قوله تعالى: ﴿وَإِن نَّكَثُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُم مِّنۢ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا۟ فِى دِينِكُمْ فَقَٰتِلُوٓا۟ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ﴾ [التوبة 12] ومعنى ذلك أنهم استحقوه لأجل استخفافهم بالأيمان التي حلفوها على السلم، فغدروا، كما أن

842.) نفس المرجع. 8/ 198
843.) اللغة العربية معناها ومبناها . ص 115
844.) التحرير والتنوير . 10 / 126
845.) روح المعاني . 10 / 57

فيه بيان للمسلمين كيلا يشرعوا في قتالهم غير مطلعين على حكمة الأمر بـــه فيكـــون لمجـــرد الامتثال لأمر الله [846].

15- المسند إليه ضـــمير والمســـند جملـــة شـــرطية : ﴿ إِنَّهُمْ إِن يَظْهَرُواْ عَلَيْكُمْ يَرْجُمُوكُمْ أَوْ يُعِيدُوكُمْ فِي مِلَّتِهِمْ ﴾ [الكهف 20] .

صدرت الجملة بـــ(إنّ) الدالة على التوكيد، وإن كان المسند هنا جملة شرطية ومعلوم أن الشرط أمر احتمالي وليس قطعيا، لكن حدوث الشرط سيكون حتما بأنهم سيفعلون ذلك.

16- المسند إليه اسم والمسند اسم ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ ﴾ [آل عمران 51]

و(إنّ) هنا واقعة موقع التعليل للأمر بالتقوى والطاعة كشأنها إذا وقعت مكسورة لمجرد الاهتمام، كقول بشار :

بكرا صاحبي قبل الهجير إنّ ذاك النجاح في التبكير[847]

ولذلك قال:" ربي وربكم " فهو لكونه ربهم حقيق بالتقوى[848] .

- وكذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾ [آل عمران 19] فقد اعتبرت هذه الجملة مؤكدة وذلك انطلاقا من دلالتها وعلاقة هذه الجملة بالجمل السابقة لها ، وفي ضـــوء ذلك حللها الزمخشري فيعدها جملة مستأنفة مؤكدة للجملة الأولى. ثم يشرح لنا فائـــدة هـــذا النوع من التوكيد فيقول : « فإن قلت : ما فائدة هذا التوكيد ؟ قلت : فائدة أن قوله : ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [آل عمران 18]توحيد، وقوله : ﴿ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ ﴾[آل عمران 18] تعديل، فإذا أردفه قوله : ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾ فقد آذن أن الإسلام هو العدل والتوحيد، وهو الدين عند الله، وما عداه فليس عنده في شيء من الدين . وفيه أن من ذهب إلى تشبيه أو ما يؤدّي إليه كإجازة الرؤية أو ذهب إلى الجبر الذي هو محض الجور، لم يكن على ديـــن الله الذي هو الإسلام، وهذا بين جلي كما ترى » [849] . وقد قرأ ابن عباس ، والكسائي ، ومحمد بن عيسى الأصبهاني " أنّ" بالفتح ، فأما قراءة الجمهور فعلى الاستئناف ، وهي مؤكدة للجملة الأولى [850].

---

[846].) التحرير والتنوير . 10/ 130

[847].) دلائل الإعجاز . ص 243

[848].) التحرير والتنوير . 3/ 254

[849].) الكشاف . 1 / 166

[850].) تفسير البحر المحيط . 2 / 407

وإذا كانت (إن) قد جاءت وفق هذه الصور في النص القرآني مما يعكس سعة استعمالها في الجملة التي غالبا ما تكون لاستئناف حكم جديد الأمر الذي يجعلها أداة ربط وتعليق بين الجمل وهو دور تؤديه مع كونها للتوكيد، كما نلاحظ الدور الوظيفي الذي قامت به بعد الجمل وتمثل في أداء معنى التعليل .

– أنّ :

الباء + أنّ + المسند إليه+ المسند

- ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَكَانُوا۟ عَنْهَا غَٰفِلِينَ ﴾ [الأعراف146].

واجتلبت (أنّ) الدالة على المصدرية والتوكيد؛ لتحقيق هذا التسبب وتأكيده، لأنه محل غرابة. وجعل المسند فعلاً ماضياً، لإفادة أن وصف التكذيب قديم راسخ فيهم ، فكان رسوخ ذلك فيهم سبباً في أن خُلق الطبعُ والختمُ على قلوبهم فلا يشعرون بنقائصهم ، ولا يصلحون أنفسهم ، فلا يزالون متكبرين معرضين غاوين[851].

- ﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾ [البقرة 25].

وقد جاء في القرآن ذكر الجنة مفردة ومجموعة، فإذا كانت مفردة فالمراد الجنس ، واللام في لهم للاختصاص، وتقديم الخبر هنا آكد من تقديم المخبر عنه لقرب عود الضمير على الذين آمنوا، فهو أسر للسامع، والشائع أنه إذا كان الاسم نكرة تعين تقديمه ﴿ أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا ﴾ [الشعراء 41] ولم يذكر في الآية الموافاة على الإيمان فإن الردة تحبطه ، وذلك مفهوم من غير هذه الآية [852].

– اللام :

اللام + المسند إليه + المسند

وتقترن هذه اللام بالمسند إليه أو المسند على اختلاف صورهما الصرفية، ورغم اختلاف تسمياتها عند النحاة بحسب خصوصية استعمالها ، إلا الوظيفة التي تؤديها في جميع هذه الاستعمالات هي التوكيد وهي لام الابتداء واللام الموطئة للقسم، ولام جواب القسم واللام المزحلقة، واللام الواقعة في جواب الشرط الامتناعي، وسنورد أمثلة منها لبيان ما تؤديه سياقيا في الخطاب من خلال النص القرآني .

---

[851].) التحرير والتنوير . 9 / 106 – 107 .

[852].) تفسير البحر المحيط . 1 / 112 .

1- **المسند إليه اسم والمسند صفة تفضيل** :كقولـــه تعـــالى: ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ﴾ [221 البقرة]و قوله تعالى: ﴿ وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ﴾ [العنكبوت **45]**

2- المسند إليه ضمير والمسند صفة تفضـــيل : ﴿ لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [الحشر 13].

رهبةً مصدرٌ مِنْ رُهِبَ المبنيِّ للمفعـــولِ، فالرهبـــةُ واقعـــةٌ مـــن المنـــافقين لا مِـــنْ المخاطبين[853]،ودخلت اللام التي يسميها النحاة لام الابتداء وهي تسمية متعلقة بموضـــعها لا بوظيفتها وإنما يقولون عند الفائدة من مجيئها في الكلام إنها للتوكيد.

- إنما :

إنما + المسند إليه + المسند

- **المسند إليه اسم والمسند اسم** :كقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ [النساء 171] و"واحد" نعت على سبيل التوكيد، وظاهر كلام مكي أنه نعتٌ لا على سبيل التوكيد، فإنـــه قال: "والله" مبتدأ، و"إله" خبره، "واحد" نعت تقديه: إنما الله منفرد في إلهيتَّه" وقي: "واحـــدٌ تأكيد بمترلة ﴿ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ﴾ [النحل51] ويجوز أن يكون "إله" بـــدلاً مـــن "الله" و"واحد" خبره، تقديره: " إنما المعبودُ واحدٌ " .

- **المسند إليه ضمير والمسند فعل** : ﴿ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ [الأنعام 19]

أفادت (إنما) الحصر والمعنى أنه مخصوص بالوحدانية[854] ، مناسبة لما قبلها من نفـــي أن يكون معه آلهة أخرى . والجملة المؤكدة هنا مقول القول مفعول به لفعل الأمر"قل".

- **المسند فعل والمسند إليه اسم** :﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ﴾ [الأعراف 33].

والجملة المصدرة بـــ(إنما) أخذت وظيفة مقول القول كمفعول به، ودخلت (إنما) على جملة فعلية مفيدة للقصر الذي يسميه البلاغيون قصرا إضافيا مفاده أن الله حرم الفواحش ومـــا ذكر معها لا ما حرمتموه من الزينة والطيبات، فأفاد إبطال اعتقادهم، كأنه قال : " ما حرم إلا

---

[853]. الدر المصون . 6/ 297)

[854]. التحرير والتنوير . 7 / 170)

الفواحش ..."وهو ما يستفاد منه تحليل ما زعموه حراما وتحريم ما استباحوه من الفواحش وما معها كما يقول الطاهر بن عاشور[855].

وهو أمر معنوي جاء على صيغة وإن اتصفت بالاختصار فهي مفيدة، ولا يمكن أن تؤدى إلا بهذه الأداة الدالة على القصر .

– الباء : المسند (كفى) + الباء+ المؤكدة المسند إليه :

﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا ﴾ [النساء 45]

وفعل "كفى" الذي يؤدي وظيفة المسند هنا مستعمل في تقوية اتصاف فاعله بوصف يدل عليه التمييز المذكور بعده (وليا و نصيرا)، أي أن المسند إليه للفعل "كفى" أجدر من يتصف بذلك الوصف، ولأجل الدلالة على هذا غلب في الكلام إدخال باء على فاعل فعل كفى، وهي باء زائدة لتوكيد الكفاية، بحيث يحصل إبهام يشوق السامع إلى معرفة تفصيله، فيأتون باسم يميز نوع تلك النسبة ليتمكن المعنى في ذهن السامع [856].

وهذه الجملة تعد تذييلا لما قبلها، ويشرح لنا ابن عاشور دوره الدلالي في هذه الآية، فيرى أنه جاء به لطمأنة نفوس المؤمنين بنصر الله، لأن الإخبار عن اليهود بأنهم يريدون ضلال المسلمين، وأنهم أعداء للمسلمين، من شأنه أن يلقي الروع في قلوب المسلمين، ولذلك جاء بتمييزين مختلفين لمسند واحد (كفى) مناسبين لما جاء في هذه الآية فكان قوله ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا ﴾ مناسبا لقوله ﴿ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّواْ ٱلسَّبِيلَ ﴾ [النساء 44]،أي إذ كانوا مضمرين لكم السوء فالله وليكم ويهديكم ويتولى أموركم شأن الولي مع مولاه، وكان قوله ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا ﴾ مناسبا لقوله ﴿ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَآئِكُمْ ﴾ [النساء 45] ،أي فالله ينصركم [857].

– من :

المسند + المسند إليه + من المؤكدة + المفعول به

– الفعل+ المسند إليه (ضمير متصل)+ من+ المفعول به : كقوله تعالى : ﴿ وَأَنۢبَتۡنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوۡجِۭ بَهِيجٖ ﴾ [ق 7]

---

855) التحرير والتنوير . 8 / 99 .

856) نفس المرجع . 5/ 73 .

857) نفس المرجع . 5/ 72- 73 .

فقوله :﴿ مِن كُلِّ زَوۡجٖ ﴾يظهر أن حرف (من) فيه مزيد للتوكيد . وزيادة (من) في غير النفي نادرة ، أي أقل من زيادتها في النفي، ولكن زيادتها في الإثبات واردة في الكلام الفصيح، ولذلك أجاز بعض النحاة ذلك، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٖ فِيهَا مِنۢ بَرَدٖ ﴾ [النور 43] إن المعنى : ينزل من السماء جبالاً فيها بَرَد .

فالمقصود من التوكيد بحرف (من) تنزيلهم منزلة من ينكر أن الله أنبت ما على الأرض من أنواع حين ادعوا استحالة إخراج الناس من الأرض، ولذلك جيء بالتوكيد في هذه الآيـــة لأن الكلام فيها على المشركين و لم يؤت بالتوكيد في آية سورة طه [858].

- أداة نفي و إلا :

أداة نفي + المسند + أداة حصر+ المفعول به

– لا + فعل + إلا : ﴿ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّ ﴾ [النساء 171]

وهو تنزيهه عن الشريك والولد [859]، وفيه دلالة الحصر الفعل على المفعول به، فيكون للمفعول به – الذي يعد فضلة كما يصطلح عليه النحاة على أساس أنه ليس أحد الطرفين الأساســـيين للجملة(أي المسند والمسند إليه) — دور رئيسي يجعل حذفه مستحيلا لتعلق صيغة النهي به ، إذ يشكل مع الحصر إثباتا كأنه أكد قوله :" قولوا على الله الحق ".

– ما + مسند إليه (ضمير إشارة) + المسند (اسم) : كما في قوله تعالى : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٞ كَرِيمٞ ﴾ [يوسف 31]، إذ إن قوله :﴿ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٞ كَرِيمٞ ﴾ شبيه بالتوكيد من وجهين[860] :

أحدهما ، أنه إذا كان ملَكا لم يكن بشرا ، فكان إثبات كونه ملكا تحقيقا وتوكيدا لنفـــي كونه بشرا.

أما ثانيهما ، فأنه إذا قيل – في العرف والعادة – : ما هذا بشرا ، وكان الحال حال تعظيم وتعجب من محاسن إنسان ما ، فُهم من ذلك أن الغرض من هذا الكلام أن يقال :" إنه ملَك "، وإذا كان هذا كذلك لم يكن ذكر ذلك اللفظ والتصريح به إلا تأكيدا للأول وتحقيقا له.

– ما :

حرف الإضافة+ ما(المؤكدة) +مدخول حرف الإضافة

858) التحرير والتنوير . 26 / 289.

859) الكشاف . 2/ 9 .

860) دلائل الإعجاز . ص 176-177 .

– **الباء + ما + مدخول حرف الإضافة** : كقوله تعـــالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ [آل عمران 159]

فزيادة ما هنا لغاية بلاغية، فهي تفيد الاختصاص، وزيادة فائدة على قولهم : " فبرحمة من الله لنت لهم "، لأن مع إسقاط (ما) يجوز أن تكون الرحمة سببا للين وغيرهـــا رقـــة، ولا يكادون يدخلونها مع (ما) إلا والمراد أنها سببه دون غيرها، فقد أفادت اختصاصا لم يستفد قبل دخولها[861] .

– **لن** : ﴿ وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَا ﴾ [المنافقون 11]

يقول الزمخشري في تفسير دلالة لن على التوكيد في هذه الآية : « ﴿ وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ ﴾ نفي للتأخير على وجه التأكيد الذي معناه منافاة المنفيّ الحكمة »[862] .

– **سوف** :﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا ﴾ [النساء 56]

صدرت الجملة بـــ(إنّ) الدالة على توكيد النسبة بعدها، ثم إن المسند فيها جاء مصدرا بأداة توكيد تفيد الاستقبال والتوكيد، لأن الخبر هنا يحتاج إلى مزيد تأكيد بالحصول فتصـــلية الكفار نارا وعيد وتهديد وهو أمر سيحدث لا محالة .

– **ضمير الفصل** :

– ﴿ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ [البقرة 35]

و" أنت " في هذه الجملة تأكيد للضمير المســـتكن في " اســـكن " ليصـــح العطـــف عليه[863]، وهو استعمال العربية عند عطف اسم على ضمير متصل مرفوع المحـــل فـــلا يكـــادون يتركونه، ويقصدون بذلك زيادة إيضاح المعطوف فتحصل فائدة تقرير مدلول المعطـــوف حـــتى لا يكون تابعه المعطوف عليه أبرز منه في الكلام، فليس الفصل بمثل هذا الضمير مقيدا تأكيدا للنســـبة، لأن الإتيان بالضمير لازم لا خيرة للمتكلم فيه، فلا يكون مقتضى حال ولا يعرف السامع أن المتكلم مريد به تأكيدا، ولكنه لا يخلو من حصول تقرير معنى المضمر[864].

وقد جاء مثل هذا الضمير في مواضع كثيرة في القرآن الكريم، وقد حدد فيها ما يؤديه من دور كعنصر لغوي مفيد للتوكيد والتقرير ومن أمثلتها أيضا .

---

[861]) التراث البلاغي والنقدي للمعتزلة حتى نهاية القرن السادس الهجري . ص 217 .

[862]) الكشاف . 119/6 .

[863]) نفس المصدر . 1/ 63 .

[864]) التحرير والتنوير . 428/1 .

- ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾ [الكهف 39]

- ﴿ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ ﴾ [الأنفال 32]

- زيادة الواو :

الموصوف + الواو + الصفة(جملة)

- ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ [الحجر 4]

وفائدة الواو هنا تأكيد لصوق الصفة بالموصوف كما يقال في الحال: " جاني زيد عليه ثوب " و" جاءني وعليه ثوب" ، والدلالة على أن اتصافه بها أمر ثابت مستقر[865] وهذه الواو هي التي آذنت بأنّ الذين قالوا : ﴿ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾[الكهف 4] ، قالوه عن ثبات علم وطمأنينة نفس، و لم يرجموا بالظّن كما غيرهم »[866] وهذه الدلالة تضمنها مجيء الواو التي تزاد بعد " إلا" لتأكيد الحكم المطلوب إثباته، إذا كان في محل الرد والإنكار نحو: " ما من أحد إلا وله طمع وحسد"، والأصل ألا يدخلها الواو كقوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾ [الشعراء 208]، لكن لما شابهت صورتها صورة الحال أدخلت عليها تأكيدا للصوق الصفة بالموصوف[867].

- أشكال التكرار:

1- تكرار الظرف :

-﴿ وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلْأَعْنَٰبِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا ۗ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ [النحل 67]

فإن قلت : بم تعلق قوله ﴿ وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلْأَعْنَٰبِ ﴾؟ قلت : بمحذوف تقديره : "ونسقيكم من ثمرات النخيل والأعناب" ، أي : من عصيرها وحذف لدلالة نسقيكم قبله عليه، وقوله :﴿ وَٱلْأَعْنَٰبِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا ﴾بيان وكشف عن كنه الإسقاء . أو يتعلق بتتخذون ، ومنه من تكرير الظرف للتوكيد ، كقولك : " زيد في الدار فيها" [868] .

1- **تكرار الخالفة :**

---

[865]. الكشاف . 3/ 128 - 203)

[866]. نفس المصدر . 203/3)

[867]. الكليات . ص 922)

[868]. الكشاف . 3 / 154)

- ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ [المؤمنون 36]

" هَيْهَاتَ " اسم فعل أي خالفة معناه : "بَعُدَ "، وكُرر للتوكيد [869]، وهو من باب تكرار المسند لأن الوظيفة التي تؤديها الخالفة في الجملة هي أن تكون مسندا، لما تحمله من دلالة تناسب الحكم الذي يمثله المسند .

3- تكرار الجملة :

- تكرار الجملة بدون العطف :

جملة غير فعلية مؤكدة + الجملة نفسها (مكررة)

- ﴿ فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ [الشرح 5- 6]

لقد اختلف العلماء في دلالة هذا التكرار على التوكيد وذلك على اعتبار أن الجملة الثانية هي عين الأولى، أو أنها ليست توكيدا لأن في الجملة الثانية زيادة معنى وقد استدل على الرأي الأول بالاستعمال اللغوي لأن الظاهر أنها مؤكدة " إنّ لزيدٍ داراً إن لزيد داراً"ومن القرآن قوله تعالى :﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ﴾ [الزخرف 84].

أما الرأي الثاني فدليله من قول ابن مسعود: ((لو كان العسر في جُحْر لطلبه اليسر حتى يدخل عليه، إنه لن يغلب عسرٌ يسرين)) مع أن الآية في قراءته وفي مصحفه مرة واحدة؛ فدل على ما قيل من التأكيد، وعلى أنه لم يستفد تكرر اليسر من تكرره، بل هو من غير ذلك كأن يكون فهِمه مما في التنكير من التفخيم فتأوله بيسر الدارين.

وتكون الجملة الثانية تكريراً للأولى كما كرّر قوله: ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴾ [الطور 11] لتقرير معناها في النفوس وتمكينها في القلوب،كما تكرر المفرد في قولك: "جاءني زيد زيد" [870].وإنما كرره لتأكيد الوعد وتعظيم الرجاء [871] . ومما يعضد القول بأنها تكرار للتوكيد سقوطها من قراء ابن مسعود فقد جاءت الجملة مرة واحدة [872]. وقد فسرت بنت الشاطئ هذا المعنى انطلاقا من السياق العام للسورة - بعد أن دللت على كون الجملة الثانية

---

[869].) تفسير اللباب لابن عادل . 11 / 491 .

[870].) الكشاف . 241/6 .

[871]) الخازن، **لباب التأويل في معاني التنزيل** . ت: عبد السلام محمد علي شاهين . دار الكتب العلمية . بيروت ، لبنان . ط1 . 1995 . 4/ 442 .

[872].) الكشاف . 6/ 442 .

توكيدا – بأنه جاء لتقوية اليقين النفسي وترسيخ ما من الله به على عبده من شـــرح صـــدره ووضع وزره ورفع ذكره[873].

-﴿ قُلْنَا ٱهْبِطُواْ مِنْهَا جَمِيعًاۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [البقرة 38]

يناقش المفسرون المعنى انطلاقا من تكرار (قلنا اهبطوا) فيرى بعضـــهم أن الهبـــوطين مختلفان، لأن الأول متعلق بالعداوة والثاني متعلق بإتيان الهدى، وهناك من رأى أنه لمجرد التأكيد بالتكرار نحو قولنا" قم قم "[874].

- ﴿ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ وَمَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍۖ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴾ [الشعراء 108 – 109 – 110]

وقوله : ﴿ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴾ تأكيد لقوله : ﴿ أَلَا تَتَّقُونَ ﴾ [الشعراء 106]وهـــو اعتراض بين الجملتين المتعاطفتين . وكرر جملة : ﴿ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴾ لزيادة التأكيد فيكون قد افتتح دعوته بالنهي عن ترك التقوى، ثم علل ذلك، ثم أعاد ما تقتضيه جملة الاســـتفتاح، ثم علّل ذلك بقوله : ﴿ وَمَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍۖ ﴾، ثم أعاد جملة الدعوة في آخر كلامه إذ قـــال : ﴿ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴾ مرة ثانية بمنزلة النتيجة للدعوة ولتعليلها ،و التأكيد أيضا لتوقع الإنكار منهم [875].

- ﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُواْ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابُواْ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوٓاْ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [النحل 119].

وإعادة ﴿ إِنَّ رَبَّكَ ﴾ –كما يقول الفخر الرازي – على سبيل التأكيد، ليـــبين أن الله غفور رحيم لذلك السوء الذي صدر عنهم بسبب الجهالة [876]. وقيل جيء بـــه لزيـــادة الاهتمام بالخبر على الاهتمام الحاصل بحرف التوكيد واللام ، ويتصل خبر إن باسمها لبعد مـــا بينهما [877].

---

[873]) عائشة عبد الرحمن ، **التفسير البياني للقرآن الكريم** . دار المعارف .القاهرة . ط5 . 1977 . ص71 .

[874]) الدر المصون . 1/ 196 – 197 .

[875]) التحرير والتنوير . 19 / 159 .

[876]) التفسير الكبير . 10 / 331 .

[877]) التحرير والتنوير . 14 / 314 .

- ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [آل عمران 188]

واتفق العلماء في هذه الآية على أن الفعلُ الثاني تأكيدٌ للأول .وقال مكِّيٌّ : إن الفعل الثاني بدلٌ من الأولِ والفاء زائدة فلم تمنع من ذلك [878]، وكأنه يريد أنه في حكم المكرر، فهو يرجع إلى معنى التأكيد ، وهو ما صرح به بعضهم والذي بالقول إن الفعل الثاني مُعَاد على طريق البدل ، مشوباً بمعنى التأكيدِ [879].

تكرار الجملة بحرف العطف :

جملة فعلية مؤكدة + حرف عطف + الجملة نفسها (مكررة)

- ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ [التكاثر 3- 4].

كرره للتوكيد والمعنى سوف تعلمون عاقبة تكاثركم وتفاخركم إذا نزل بكم الموت فهو وعيد بعد وعيد [880].و شرحه بعضهم على أنَّه من باب التوكيد اللفظي ، ولا يضر هذا التفسير توسّط حرف العطف بين الجملتين، رغم أن أغلب النحاة يرفضون عده من التوكيد اللفظي لوجود حرف العطف وذلك لأن ما يسمى بالتوكيد اللفظي هو شكل نمطي عند النحاة تحكمه قوانين تركيبية معينة، وإذا كان هؤلاء النحاة لا يسمونه إلا عطفاً وإن أفاد التأكيد [881] ، فإن ملاحظة دلالة التوكيد فيه أمر ظاهر لأن كلا الجملتين تحمل نفس الدلالة .

- ﴿ وَلَآ أَنتُمْ عَـٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴾ [الكافرون 3 - 5].

عطف على ﴿ وَلَآ أَنتُمْ عَـٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴾ [الكافرون 3] عطفَ الجملة على الجملة لمناسبة نفي أو يعبدوا الله فأردف بنفي أن يعبد هو آلهتهم ، وعطفُه بالواو صارف عن أن يكون المقصود به تأكيدَ ﴿ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴾ [الكافرون 2] فجاء به على طريقة : ﴿ وَلَآ أَنتُمْ عَـٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴾ بالجملة الاسمية . للدلالة على الثبات، وبكَون الخبر اسم فاعل دالاً على زمان الحال، فلما نفَى عن نفسه أن يعبد في المستقبل ما يعبدونه بقوله:﴿ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴾ كما تقدم آنفاً، صرح هنا بما تقتضيه دلالة الفحوى على نفي أن يعبد آلهتهم في الحال ، بما هو

---

878) مكي القيسي، **مشكل إعراب القرآن** . ت: ياسين محمد السواس . اليمامة للطباعة والنشر . دمشق- بيروت . ط2 . 2000 . ص 160- 161 .

879) تفسير اللباب لابن عادل . 4 / 477 .

880) تفسير الخازن. 4/ 465 .

881) تفسير اللباب لابن عادل . 16 / 183 .

صريح الدلالة على ذلك لأن المقام يقتضي مزيد البيان ، فاقتضى الاعتمادَ على دلالة المنطوق إطناباً في الكلام ، لتأييسهم مما راودوه عليه ولمقابلة كلامهم المردود بمثله في إفادة الثبات . وحصل من ذلك تقرير المعنى السابق وتأكيده ، **تبعاً لمدلول الجملة لا لموقعها** ، لأن موقعها أنها عطف على جملة : ﴿ وَلَآ أَنتُمْ عَـٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴾ وليست توكيداً لجملة : ﴿ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴾ بمرادفها لأن التوكيد للفظ بالمرادف لا يعرف إلا في المفردات ولأن وجود الواو يُعيِّن أنها معطوفة إذ ليس في جملة : ﴿ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴾ واو حتى يكون الواو في هذه الجملة مؤكداً لها. ولا يجوز الفصل بين الجملتين بالواو لأن الواو لا يفصل بها بين الجملتين في التوكيد اللفظي . والأجود الفصل بـ(ثم) كما في « التسهيل » مقتصراً على (ثُم). وزاد الرضي الفَاء و لم يأت له بشاهد ولكنه قال : «وقد تكون (ثم) والفاء لمجرد التدرج في الارتقاء وإن لم يكن المعطوف مترتباً في الذكر على المعطوف عليه، وذلك إذا تكرر الأول بلفظه نحو :" بالله ، فالله "، ونحو : "واللَّهِ ثم واللَّهِ" » [882] .

وهناك من عد الجملة الثانية توكيدا لفظياً لنظيرتها السابقة بتمامها بما فيها من واو العطف في نظيرتها السابقة وتكون جملة : ﴿ وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ﴾ [الكافرون4] معترضة بين التأكيد والمؤكد [883]. فقوله (لا أعبد ما تعبدون) نفي للحال والمستقبل، وقوله تعالى ﴿ وَلَآ أَنتُمْ عَـٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴾ مقابله، أي لا تفعلون ذلك وقوله ﴿ وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ﴾ أي لم يكن مني ذلك قط قبل نزول الوحي، ولهذا أتى في عبادتهم بلفظ الماضي فقال ﴿ مَّا عَبَدتُّمْ ﴾ فكأنه قال لم أعبد قط ما عبدتم وقوله ﴿ وَلَآ أَنتُمْ عَـٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴾ ، وعلى هذا فليس بتكرار لأن الآيات استوفت أقسام النفي ماضيا وحالا ومستقبلا[884] .

– جملة فيها تفصيل + جملة فيها إجمال لنفس المعنى :

– ﴿ وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَـٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَـٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَـٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ [الأعراف 142].

882.) التحرير والتنوير . 30 / 582 - 583 .

883.) نفس المرجع . 30 / 583- 584 .

884) ابن قيم الجوزية، **التفسير القيم** . جمع : محمّد أويس الندوي، ت: محمّد حامد الفقي . دار الكتب العلمية، بيروت . ط2. 2002. ص 527 .

والتمام الذي في قوله : ﴿ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ ﴾مستعمل في معنى النماء والتفوق فكان ميقاتاً أكمل وأفضل،كقوله تعالى: ﴿ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ ﴾ [الأنعام 154]وقوله: ﴿ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى ﴾ [المائدة 3] إشارة إلى أن زيادة العشر كانت لحكمة عظيمة تكون مدة الثلاثين بدونها غير بالغة أقصى الكمال ، وأن الله قدر المناجاة أربعين ليلة ، ولكنه أبرز الأمر لموسى مفرقاً وتيسيراً عليه ، ليكون إقبالُه على إتمام الأربعين باشتياق وقوة [885].

﴿ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ قيل ليبين أن " العشر" لم تكن ساعات وبالجملة فتأكيد وإيضاح [886].والفائدة في ذكره رغم أنه قد علم أن ثلاثين وعشرة أربعون، لئلا يتوهم أن المراد أتممنا الثلاثين بعشر منها، فبين أن العشر سوى الثلاثين [887].

ويمكن أن نلخص ما ذهب إليه العلماء في هذا التركيب من تحليل في ضوء المعنى المستفاد سياقيا من قوله : ﴿ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ في اتجاهين [888]:

- الأول: أنَّهَا للتأكيد لأنَّ قوله قبل ذلك : ﴿ وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ ﴾ فُهِمَ أنَّها أربعون ليلةً .
- الثاني : هي للتَّأسيس لاحتمالِ أن يتوهَّم مُتوهِّمٌ بعشر ساعات أو غير ذلك، وهو بعيدٌ .

— ﴿ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ۗ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾[البقرة 196]

وفي وجه الحاجة إلى الفذلكة في الآية وجوه، فقيل هو مجرد توكيد كما تقول كتبت بيدي يعني أنه جاء على أسلوب عربي ولا يفيد إلاّ تقرير الحكم في الذهن مرتين، ولذلك شبهها الزمخشري بقول العرب:" علمان خير من علم" فيعلم جملة كما علم تفصيلا ليحاط به ومن جهتين فيتأكد العلم[889]. أنه تأكيد لدفع توهم أن يكون بقي شيء مما يجب صومه. وذكر الزجاج أنه قد يتوهم متوهم أن المراد التخيير بين صوم ثلاثة أيام في الحج أو سبعة أيام إذا رجع إلى بلده بدلاً من الثلاثة أزيل ذلك بجلية المراد بقوله : ﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ ﴾، وأن الواو للإباحة أي للتخيير الذي يجوز معه الجمع ولا يتعين [890] .

885.) التحرير والتنوير . 9 / 87
886.) المحرر الوجيز . 2 / 450
887.) الجامع لأحكام القرآن . 7 / 275
888.) تفسير اللباب لابن عادل . 7 / 496
889.) الكشاف . 1/ 118
890.) التحرير والتنوير . 2 / 228- 229

وجرت الفذلكة بغير كلمة "ذلك "كما نقول في قوله : ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾[البقرة 196] إنها فذلكة مع كون الواقع في المحكي لفظ "تلك"لا لفظ ذلك ومثله، قول الفرزدق :

ثلاث واثنتان فتلك خمس وسادسة تَميل إلى الشِّمام[891]

وفي وجه الحاجة إلى الفذلكة في الآية وجوه ، فقيل هو مجرد توكيد كما تقول:" كتبت بيدي"، يعني أنه جاء على طريقة ما وقع في شعر الأعشى، أي أنه جاء على أسلوب عربي ولا يفيد إلاّ تقرير الحكم في الذهن مرتين، ولذلك قال صاحب الكشاف لما ذكر مثله كقول العرب علمان خير من علم . وعن المبرد أنه تأكيد لدفع توهم أن يكون بقي شيء مما يجب صومه [892]. وقولهم بتقرير الحكم في الذهن وإن لم يكن في مستوى الإتيان بفكرة جديدة فإنه توجيه للمعنى عند السامع لتحديد قصد الآية، وهو أمر نؤكد عليه في هذه الدراسة لما له من أثر في استجلاء مستويات الإبلاغ، وذلك من ناحية تحديد القصد ومنع تشتت فكر السامع مع كثرة الاحتمالات التي تأتي في تراكيب معينة ، وهي التي تدفع بالمتكلم إلى استخدام صور لا تأتي بفكرة جديدة وإنما توكيدا لما فهم سابقا، وهي في حد ذاتها وظيفة توكيدية مخصصة للحكم .

زيادة جملة قسم :

- ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ ﴾[يوسف 85]

تؤدي جملة ﴿تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ ﴾وظيفة جوابُ القسم لقوله في القسم "تاللَّهِ" وهو على حذفِ "لا"، أي : " لا تَفْتَأ" ويدلُّ على حَذْفها أنه لو كان مثبتاً لاقترن بلامِ الابتداء ونون التوكيد معاً ، على أحد الوجهين أو بإحداهما كما يرى بعض النحاة – انطلاقا من استقراء مواضع استخدامها – وتقول: "واللَّهِ أحبُّك" تريد " لا أحبك " وهو من التورية، فإن كثيراً من الناسِ مبادِرٌ ذهنَه إلى إثبات المحبة . و "تَفْتأ" هنا بمعنى لا تزال أي: " لا تزال ذاكراً له"[893].

وأدت جملة القسم المؤكدة وظيفة المفعول به كمقول للقول الصادر من إخوة يوسف– عليه السلام– فاحتوت قسما فقط دون تأكيد لجوابه .

– زيادة جملة(اعتراضية) :

---

[891]) ويروى أيضا : ثلاث واثنتان فهن خمس وسادسة تميل إلى السهام . انظر : المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية . 7/ 310 .

[892]) التحرير والتنوير . 2/ 229 .

[893]) الدر المصون . 4/ 209 .

جملة الشرط + جملة اعتراضية + جملة جواب الشرط

- ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴾[البقرة 24]

﴿ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾ جملة اعتراض، وفيها من تأكيد المعنى ما لا يخفى، لأنه لما قال ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ ﴾ ، وكان معناه نفي في المستقبل مخرجاً ذلك مخرج الممكن، أخبر أن ذلك لا يقع، وهو إخبار صدق، فكان في ذلك تأكيد أنهم لا يعارضونه[894].

واقتران الفعل بـــ(لن) مميز لجملة الاعتراض من جملة الحال ، لأن جملة الحال لا تدخل عليها (لن) ، وكان النفي بـــ(لن) في هذه الجملة دون (لا) ، وإن كانتـــا أخـــتين في نفـــي المستقبل، لأن في لن توكيداً وتشديداً ، تقول لصاحبك : "لا أقيم غداً "، فإن أنكر عليـــك قلت : " لن أقيم غدا "، كما تفعل في " : أنا مقيم" ، و"إنني مقيم "[895].

- **زيادة جملة للتوكيد(استئنافية)** :

- ﴿ فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِٱلْعَشِيِّ وَٱلْإِبْكَٰرِ ﴾ [غافر 55].

وجملةُ ﴿ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ ﴾تعليل للأمر بالصبر . و (إنّ) للاهتمام بالخبر وهي في مثل هذا المقام تغني غناء فاء التعليل فكأنه قيل : " فوعد الله حق" ويفاد بأن التأكيد الذي هو للاهتمام والتحقيق . ووعد الله هو وعد رسوله بالنصر في الآية السابقة وفي غير ها من الآيات. والمعنى "لا تستبطئ النصر فإنه واقع. وما عرض من الهزيمة يوم أُحُد كان امتحاناً وتنبيهاً علـــى سوء مغبة عدم الحفاظ على وصية الرسول أن لا يبرحوا مـــن مكـــانهم ثم كانـــت العاقبـــة للمؤمنين[896].

-﴿ الٓمٓ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾[البقرة 1-2]

فقوله : (لا ريب فيه) بيان وتوكيد و تحقيق لقوله :﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ ﴾ ، فهو لذلك بمنزلة أن تقول : " هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب" [897]، وذلك أنه كما كان في الأسماء ما

---

[894]) تفسير البحر المحيط . 1/ 107 .
[895]) نفس المصدر . 1/ 107 .
[896]) التحرير والتنوير . 24 / 170 .
[897]) دلائل الإعجاز .ص 174-175.

تغنيه صلة معناه بالاسم قبله عن واصل يصله ورابط يربطه كالصفة التي لا تحتاج في اتصالها بموصوفها إلى ما يصلها به ، وكالتأكيد الذي لا يحتاج أيضا إلى رابط يربطه بالمؤكَّد ، فإن من الجمل كذلك ما تتصل بما قبلها من ذات نفسها مستغنية بذلك عن حرف عطف يربطها ، وهي الجمل التي تكون مؤكدة لسابقتها ومبينة لها ، بحيث إذا حصلت لم تكن شيئا غيرها ، كما لم تكن الصفة غير الموصوف والتأكيد غير المؤكَّد. وهو ما حلل عبد القاهر في ضوئه دلالة التوكيد في ﴿ قوله لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ .

- ﴿ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ [الفتح 10] استئناف مؤكد لما قبله لأنه عبارة عن المبايعة، قال في الكشاف لما قال سبحانه : ﴿ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ ﴾ [الفتح 10] أكده على طريقة التخييل فقال تعالى : ﴿ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ وأنه سبحانه منزه عن الجوارح وصفات الأجسام، وإنما المعنى تقرير أن عقد الميثاق مع الرسول – صلى الله عليه وسلم – كعقده مع الله تعالى من غير تفاوت بينهما [898].

- ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ [لقمان 34]

لما خصص أولا علمه بالأشياء المذكورة ، بقوله : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾ ذكر أن علمه غير مختص بها ، بل هو عليم مطلقاً بكل شيء ، وليس علمه علماً بظاهر الأشياء فحسب ، بل خبير علمه واصل إلى بواطن الأشياء [899].

و هذه الجملة مستأنفة ابتدائية واقعة موقع النتيجة لما تضمنه الكلام السابق من إبطال شبهة المشركين بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا ﴾ [لقمان 33]، والمعنى أن الله عليمٌ بمدى وعده خبيرٌ بأحوالكم مما جمعه قوله: ﴿ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ﴾ [لقمان 34] ولذا جمع بين الصفتين : صفة " عليم " وصفة " خبير "؛ لأن الثانية أخص [900].

– 1–2 . زيادة عنصرين مؤكدين :

إنّ و اللام :

إن + المسند إليه +اللام+ المسند

898.) روح المعاني . 26/ 96 .
899.) التفسير الكبير . 25 / 143 .
900.) التحرير والتنوير . 21/ 199 .

قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴾ [الذاريات 47]

وزيد تأكيده بالتذييل بقوله : (وإنا لموسعون) والواو اعتراضية ، والمُوسِع : اسم فاعل من أوسع إذا كان ذا وُسع ، أي قدرة . وتصاريفه جائية من السَّعة ، وهي امتداد مساحة المكان ضد الضيق [901].

وقد أكد الخبر بحرف (إنّ) لتنزيل المخاطبين منزلة من ينكر سعة قدرة الله تعالى ، إذ أحالوا إعادة المخلوقات بعد بِلاها [902].

- ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَظَلُومٞ كَفَّارٞ ﴾ [إبراهيم 34]

وجملة ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَظَلُومٞ كَفَّارٞ ﴾ تأكيد لمعنى الاستفهام الإنكاري المستعمل في تحقيق تبديل النعمة كُفراً ، فلذلك فصلت عنها .والمراد بـ(الإنسان) صنف منه ، وهو المتصف بمضمون الجملة المؤكدة وتأكيدها، فالإنسان هو المشرك، وهو استعمال كثير في القرآن. وصيغتا المبالغة في " ظلوم كفّار " اقتضاهما كثرة النعم المفاد من قوله : ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآ ﴾[إبراهيم 34]، إذ بمقدار كثرة النعم يكثر كفر الكافرين بها إذ أعرضوا عن عبادة المنعم وعبدوا ما لا يغني عنهم شيئاً، فأما المؤمنون فلا يجحدون نعم الله ولا يعبدون غيره[903].

- ﴿ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلۡعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴾ [الأنعام 165]

وأكَّد قوله "لغفور" باللام دلالةً على سَعة رحمته، ولم يؤكد سرعة العقاب بذلك هنا وإن كان قد أكد ذلك في سورة الأعراف﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلۡعِقَابِۖ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴾ [الأعراف 167]، لأن هناك المقامَ مقامُ تخويف وتهديد وبعد ذكر قصة المعتدين في السبت وغيره فناسب تأكيدَ العقاب هناك، وأتى بصفتي الغفران والرحمة، ولم يأت في جانب العقاب إلا بصفة واحدة دلالة على حلمه وسَعَة مغفرته ورحمته [904]، فارتبط الشكل التوكيد الذي جاءت به الجملة بالسياق المقامي وإن كانت الجملة في غير ذلك متشابهة في السورتين .

- **المسند إليه اسم والمسند صفة فاعل** : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٞ رَّحِيمٞ ﴾ [البقرة143]

901.) نفس المرجع . 27 / 16
902.) نفس المرجع . 27 / 16
903.) نفس المرجع . 13 / 237
904.) الدر المصون .3/ 227 – 228

- **المسند إليه اسم والمسند حرف إضافة ومدخوله** :﴿ إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ لَفِي نَعِيمٖ ﴾ [الانفطار13]

- **المسند إليه ضمير متصل والمسند اسم** :﴿ وَإِنَّهُۥ لَذِكۡرٞ لَّكَ وَلِقَوۡمِكَ ﴾[الزخرف 44]

- **المسند إليه ضمير متصل والمسند فعل** : قوله تعالى: ﴿ إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيَوۡمَ يَقُومُ ٱلۡأَشۡهَٰدُ ﴾ [غافر 51].

جاءت (إنّ) هنا في سياق جملة فعلية فعلها مضارع قدم فيها المسند إليه وهو ضمير متصل، والتعبير بالمضارع في قوله :﴿لَنَنصُرُ ﴾ لما فيه من استحضار حالات النصر العجيبة التي وُصفَ بعضها في هذه السورة ووصف بعضٌ آخر في سُور أخرى تقدم نزولها، وإلا فإن نصر الرسل الذين سبقوا محمداً – صلى الله عليه وسلم– قد مضى ونصْرُ محمد – صلى الله عليه وسلم– مترقّب غير حاصل حين نزول الآية . وتأكيد الخبر بـ(إنَّ) وبجَعْل المسند فعلياً في قوله : ﴿لَنَنصُرُ ﴾ مراعًى فيه حال المعرَّض بهم بأن الله ينصر رسله عليهم، وهم المشركون لأنهم كانوا يكذبون بذلك [905].

- **إنّ + السين** :

إن + المسند إليه + السين + المسند

- ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبۡطِلُهُۥٓ ﴾ [يونس81]

أي سيمحقه بالكلية بما يظهره على يدي من المعجزة فلا يبقى له أثر أصلاً أو سيظهر بطلانه وفساده للناس والسين للتأكيد [906].وتأكيد الخبر بـ(إنّ) زيادة في إلقاء الروع في نفوسهم .

– **إنّ + توكيد معنوي** :

إنّ + المسند إليه + كل+ المسند

– **إنّ +كل** : كقوله تعالى : ﴿ قُلۡ إِنَّ ٱلۡأَمۡرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ ﴾ [آل عمران 154] [907] .

أي إن الشأن والغلبة الحقيقية لحزب الله تعالى وأوليائه فينصر رسوله الأمر[908]، وهو ما يستفاد من إسناد الأمر بكليته لله تعالى اختصاصا وتمليكا، ولو قال : "إن الأمر لله "، لتوهم أنه

905.) التحرير والتنوير . 24 / 168
906.) روح المعاني . 11/ 197
907.) التحرير والتنوير .4/ 137

من باب إطلاق العموم ولا ينفي أن يكون لغيره معه شأن، فجاء بالصيغة التوكيدية المناسبة لنفي ذلك الوهم .

- **اللام مع قد** : ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ﴾ [الأعراف 59].

و لا يكاد العرب ينطقون بهذه اللام إلا مع (قد) وقلّ عنهم نحو قوله :

حلفت لها بالله حلفة فاجر لَنَامُوا فَمَا إن مِنْ حَديثٍ ولا صَال

وإنما ذلك كما جاء في الكشاف لأن الجملة القسمية لا تساق إلا تأكيدا للجملة المقسم عليها التي هي جوابها فكانت مظنة لمعنى التوقع الذي هو معنى (قد) عند استماع المخاطب كلمة القسم [909].

- ﴿ لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ ﴾ [آل عمران181]

ولكون إنكارهم القول بمنزلة إنكار السمع أكده تعالى بالتأكيد القسمي، وفيه أيضاً من التشديد في التهديد والمبالغة في الوعيد ما لا يخفى[910]، والعامل في موضع (إنّ) وما عملت فيه الفعل" قالوا " وهي المحكية به، و كان اعتبار إعمال الفعل أولى لكونه أقوى [911]. ورغم أن هذه الجملة احتوت ـــ(إن) فقد صنفتها مع لقد لأن إن جاءت مرتبطة بأحد متعلقات الفعل أي صفة للمفعول به وهي علاقة وظيفية بعيدة عن نواة الإسناد هنا .

– اللام + المسند + النون المؤكدة :

اللام+ المسند (الفعل) + النون المؤكدة

–﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾[الانشقاق 19]

اللام للتوكيد وهي التي يسميها النحاة الواقعة في جواب القسم، وغالبا ما تأتي هذه النون مع أحد أدوات القسم خصوصا اللام كما في هذه الآية ، و هذه الجملة جواب للقسم المتمثل في قوله تعالى: ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلشَّفَقِ وَٱلَّيْلِ وَمَا وَسَقَ وَٱلْقَمَرِ إِذَا ٱتَّسَقَ ﴾ [الانشقاق 16 – 17 - 18].

- ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [النساء87]

908.) روح المعاني . 4/ 95 .

909.) الكشاف . 2/ 111 – 112 .

910.) روح المعاني . 4 / 141 .

911.) التبيان في إعراب القرآن . 1/ 248 .

هذه اللام التي دخلت على المسند (الفعل المضارع) تسمى عند النحاة بالموطئة للقسم، فقد أقسم بنفسه الكريمة ليجمعن عباده لميقات يوم معلوم [وهو يوم القيامة] الذي لا ريب فيه ولا شك فيه عند عباده [912]، ومنه قوله : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ [مريم 69]، وارتأينا في هذه الدراسة ملاحظة وظيفتها في الجملة وهي التوكيد، دون تقدير قسم محذوف تطبيقا للمقولة التي تخضع الدرس النحوي لمبدأ الاقتصاد اللغوي والتي مفادها "ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير"لأن معنى التوكيد ظاهر فيها وإن لم نقدر القسم .

أداة شرط+ ما + فعل + نون التوكيد

- إن الشرطية + ما + المسند + النون المؤكدة:

لم يأت في القرآن العظيم الفعل المضارع بعد (إن) الشرطية المدغمة في (ما) المزيدة لتوكيد الشرط، إلا مقترناً بنون التوكيد الثقيلة،كقوله هنا : ﴿ وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ﴾ [يونس46] وقوله تعالى : ﴿ فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُم مُّنتَقِمُونَ ﴾ [الزخرف 41] وقوله تعالى أيضا : ﴿ فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِى ٱلْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم ﴾ [الأنفال57] وقوله: ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ ﴾ [الأنفال58] . ولذلك زعم بعض علماء العربية وجوب اقتران المضارع بالنون المذكورة في الحال المذكورة ، والحق أن عدم اقترانه بها جائز[913]، كقول الشاعر :

فإما تريني ولي لمة فإن الحوادث أودى بها

ومن أمثلته في القرآن الكريم قوله تعالى :﴿ وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [يونس 106]

فقد عطفت هذه الجملة على قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [يونس 105] التي جاء فيها الفعل المسبوق بالنهي مؤكدا بالنون، ورغم ذلك لم يوافقه الفعل المنهي عنه الذي عطف عليه، وقد فسر ذلك ابن عاشور بقوله :« و لم يؤكد الفعل بنون التوكيد؛ لئلا

---

[912]) انظر : ابن كثير ، **تفسير القرآن العظيم** . دار الكتب العلمية. بيروت . لبنان . ط2 . 2001. 1/ 521 .

[913]) الشنقيطي، **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن** . عالم الكتب، بيروت . دون ط. 488/2 .

يمنع وجودها من حذف حرف العلة بأن حذفه تخفيف وفصاحة ، ولأن النهي لما اقترن بما يومئ إلى التعليل كان فيه غنية عن تأكيده لأن الموصول في قوله : ﴿ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ ﴾ يومئ إلى وجه النهي عن دعائك ، إذ دعاء أمثالها لا يقصده العاقل» [914].

- ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ ﴾ [الإسراء 23]

إما مركبة من (إن) الشرطية و(ما) الزائدة لتأكيدها كما سبق وأن رأينا في أدوات التوكيد بالزيادة . ولذا صح لحوق النون المؤكدة للفعل ولو أفردت (إنّ) لم يصح لحوقها، لا تقول :" إن تكرمن زيدا يكرمك" [915].

ومتى كان الشرط مؤكدا فإن ذلك لإفادة معنى لا يكون في الشرط الخالي من التوكيد وهو القانون الوظيفي الذي تسير وفقه اللغة في استعمالها، ونلاحظ هنا أن المعنى أن الشرط سيكون فلابد من حدوث الجواب .

– ألا + إن :

ألا + إن +المسند إليه + المسند

- قوله تعالى : ﴿ أَلَآ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ ﴾ [يونس 55]

وافتتح هذا التذييل بحرف التنبيه، وأعيد فيه حرف التنبيه للاستيعاء لسماعه ، وللتنبيه على أنه كلام جامع هو حوصلة الغرض الذي سمعوا تفصيله آنفاً . وأكدت الجملة بحرف (إنّ) للرد على المشركين لأنهم لما جعلوا لله شركاء فقد جعلوها غير مملوكة لله . و قد قدم خبر (إنَّ) على اسمها للاهتمام باسمه تعالى ولإفادة القصر لرد اعتقادهم الشركة كما علمت .وأكد بحرف التوكيد بعد حرف التنبيه في الموضعين للاهتمام به، ولرد إنكار منكري بعضه والذين هم بمنزلة المنكرين بعضه الآخر [916].

و(ألا) كلمة تنبيه دخلت على هذه لجملة تنبيهاً للغافل، إذ كانوا مشغولين بالنظر إلى الأسباب الظاهرة من نسبة أشياء إلى أنها مملوكة لمن جعل له بعض تصرف فيها واستخلاف، ولذلك قال تعالى : ﴿ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [يونس 55] يعني لغفلتهم عن هذه الدلائل، ثم أتبع ذلك بذكر قدرته على الإحياء والإماتة فيجب أن يكون قادراً على إحيائه مرة ثانية،

914.) التحرير والتنوير . 11 / 304
915.) الكشاف . 3/ 175
916.) التحرير . 11 / 199

ولذلك قال : ﴿ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [يونس 56] فترون ما وعد به [917].وجملة ﴿إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ ﴾ [لقمان 33]علة لجملتي ﴿ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْ وَٱخْشَوْاْ يَوْمًا ﴾ ووعدُ الله هو البعث، قال تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ قُل لَّكُم مِّيعَادُ يَوْمٍ لَّا تَسْتَـْٔخِرُونَ عَنْهُ سَاعَةً وَلَا تَسْتَقْدِمُونَ ﴾ [سبأ 29- 30] .

وأكد الخبر بـ(إنّ) مُراعاة لمنكري البعث، وإذ قد كانت شبهتهم في إنكاره مشاهدة الناس يموتون ويخلفهم أجيال آخرون، و لم يرجع أحد ممن مات منهم ، فكان مما صدر عنهم أنهم قالوا بعدم البعث – كما جاء في القرآن- ﴿ وَقَالُواْ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ ﴾[الجاثية 24] وقالوا : ﴿ وَقَالُوٓاْ إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴾ [الأنعام 29] .فُرع على هذا التأكيد إبطال شبهتهم بقوله : ﴿ فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا ﴾[لقمان 33] ، أي لا تغرنّكم حالة الحياة الدنيا بأن تتوهموا الباطل حقاً والضرّ نفعاً، فإسناد التغرير إلى الحياة الدنيا مجاز عقلي؛ لأن الدنيا ظرف الغرور أو شُبْهَتِه، وفاعل التغرير حقيقة هم الذين يُضِلّونهم بالأقيسة الباطلة، فيشبهون عليهم إبطاء الشيء باستحالته، فذُكرت هنا وسيلة التغرير وشبهته ثم ذكر بعده الفاعل الحقيقي للتغرير وهو الغَرور[918].

– الحصر ونون التوكيد :

– لا+ المسند (الفعل) + نون التوكيد + إلا +الحال : في قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [البقرة 132]

علمنا أن دلالة الحصر تتحصل من أداة نفي(أو نهي) وإلا ولذلك هدتا كأداة واحدة لكونهما دلتا على معنى أسلوبي واحد هو الحصر والتوكيد، والمعنى في أنه نهي عن الاتصاف بخلاف حال الإسلام وقت الموت، والمفهوم من الآية ظاهراً النهي عن الموت على خلاف تلك الحال ، وليس بمقصود لأنه غير مقدور، وإنما المقدور قيده فيعود النهي إليه كما سمعت لما أن الامتناع عن الاتصاف بتلك الحال يستتبع الامتناع عن الموت في تلك الحال فأما أن يقال استعمل اللفظ الموضوع للأول في الثاني فيكون مجازاً ، أو يقال استعمل اللفظ في معناه لينتقل منه إلى ملزومه فيكون كناية[919].

---

[917].) تفسير البحر المحيط .5 / 170

[918].) التحرير والتنوير . 21 / 194 – 195

[919].) روح المعاني . 1 / 390

والمسند هنا دخلت عليه أداة نهي هي (لا) و أكد بالنون الثقيلة، وحذفت الواو لالتقاء الساكنين [920]. واعتبره ابن عطية هذه الجملة إيجازا بليغا، وذلك أن المقصود منه أمرهم بالإسلام والدوام عليه، فأتى ذلك بلفظ موجز يقتضي المقصود ويتضمن وعظاً وتذكيراً بالموت ، وذلك أن المرء يتحقق أنه يموت ولا يدري متى؟ فإذا أمر بأمر لا يأتيه الموت إلا وهو عليه ، فقد توجه من وقت الأمر دائباً لازماً ، فجاء بالمقصود بلفظ يزيد معنى الغضب والكراهية ، و ﴿ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ في موضع الحال [921]، وهو أمر لا يتأتى كما نرى إلا من خلال استعمال شكل من أشكال التوكيد وهو ما يسمى بأسلوب الحصر .

– أنّ + ضمير الفصل :

أنّ + المسند إليه + ضمير الفصل+ المسند

– ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰ ﴾ [النجم 43-44-45].

ونجد أن التوكيد بما يسمى ضمير الفصل في الآيتين الأولى والثانية أما الآية الثالثة فبدون ضمير فصل ذلك أنه يظن أن الناس يضحكون ويبكون ، أي يسرون غيرهم ويحزنونهم ، فأكد اختصاصه – سبحانه– بذلك ليبطل أن يكون لغيره سبحانه فاعلية في شؤون عباده حتى الإضحاك والإبكاء وهي اقرب الأفعال إلى أن تكون مظنة للشركة وجاء بالضمير أيضا في قوله "هو أمات و أحيا" لأنه قد يظن أن الإنسان يميت بالقتل أو يحيي بالقوت، ثم لم يأت بالضمير في الآية التي بعدها لان خلق الإنسان مما لا تظن فيه الشركة مع الله في فعله ثم إن المعاندين أنفسهم لم يتشددوا في إنكار مخلوقيتهم لله لأنهم يقولون في خلق السماوات والأرض ﴿ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [الزخرف 9] [922].

– الباء ومن :

ما +المسند إليه +(ضمير) +الباء +المسند صفة فاعل +من + مفعول به

– ﴿ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ ﴾ [البقرة 102].

920.) الجامع لأحكام القرآن . 2 / 137 .

921.) المحرر الوجيز . 1 / 213 .

922) محمد أبو موسى ، **خصائص التراكيب (دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني)** . دار التضامن للطباعة . ط2 .1980 . ص50 .

و "من " في " من أحد " زائدة لتأكيد الاستغراق كما في قوله : ﴿ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ ﴾[البقرة 102].

ويجوز أن يكون " أحداً " بمعنى واحد، والمعهود زيادة " من " في المفعول به المعمول لفعل منفي نحو : ما ضربت من أحد ، إلا أنه حملت الجملة الاسمية الدَّاخل عليها حرف النفي على الفعليّة المنفية في ذلك؛ لأن المعنى : وما يضرون من أحد، إلا أنه عدل إلى هذه الجملة المصدرة بالمبتدأ المخبر عه باسم الفاعل الدّال على الثبوت ، والاستقرار المزيد فيه باء الجر للتوكيد المراد الذي لم تفده الجملة الفعلية [923].

– قد + جملة الشرط + الفاء+ سوف +جملة الجواب :

–﴿ فَقَدْ كَذَّبُوا۟ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ ۖ فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنۢبَٰٓؤُا۟ مَا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ [الأنعام 5]

لقد جاءت في هذه الجملة الشرطية أداتان للتوكيد مختصتان بالفعل، ففي جملة الشرط جاءت (قد) وفي الجواب جاءت(سوف) ، فكان جزيء الجملة الشرطية مؤكدين، وقد دلت الفاء على جواب الشرط كقرينة لفظية وارتبطت بـ(سوف) وكأن الجواب متحقق لا محالة مرتبطا بزمن الاستقبال. رغم أن الشرط في تعريفه اللغوي يرتبط بالاحتمال والتقييد ، على أن وقوع الجواب مرتبط بوقوع الشرط ، فجاءت هاتين الأداتين للانتقال به إلى مستوى التحقق، فتكذيبهم أمر واقع، والوعيد سيتحقق أيضا وإن اختلف الزمن بينهما .

– 1– 3 . زيادة ثلاثة عناصر :

– **القسم + إن + اللام :**

لا أقسم+ المقسم به +إنّ+ المسند إليه +اللام+ المسند

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى:

– ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ وَمَا لَا تُبْصِرُونَ إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴾ [الحاقة 38 – 39-40].

إنَّ "لا" في هذه الآية نافيةٌ لفعلِ القسم، وكأنَّه قيل: " لا أَحْتاجُ أَنْ أُقْسَمَ على هذا" ؛ لأنه حقٌّ ظاهر مستغن عن القسمِ، ولو قيل به في الواقعة لكان حَسَناً.﴿ إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴾ هو جواب القسمِ . أي هي الجملة التي جيء بالقسم لتأكيدها وتقريرها .

– ﴿ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ [الذاريات 23]

923) تفسير اللباب لابن عادل . 2 / 9 .

أكد ما أخبرهم به من البعث وما خلق في السماء من الرزق، وأقسم عليه بأنه لحق، ثم أكده بقوله: (مثل ما أنكم تنطقون) . وما زائدة للتوكيد وأردفت بأن المفيدة للتأكيد أيضا تقوية لتحقيق حقية ما يوعدون[924].

– جملة القسم + إنّ + (ضمير متصل) +اللام +المسند (صفة) : قوله تعالى : ﴿ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴾ [المنافقون 1]

أي قالوا ذلك نفاقاً وخوفاً، ولم يقولوه خالصاً من قلوبهم . ولذا قال الله : ﴿ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴾ وإنما شهد عليهم بالكذب مع أن ظاهر قولهم حق لأن بواطنهم تكذب ظواهرهم لأن الأعمال بالنيات ، وإنما كسر همزة (إنّ) في المواضع الثلاثة ، لأنها بعد فعل معلق باللام، ولولا ذلك لفتحت ، لأنها في محل المصدر .ولأبي حيان رأي حسن في ذلك إذ قال : « إن قولهم : "نشهد" يجري مجرى اليمين . ولذلك تلقى بما يتلقى به القسم ، وكذا فعل اليقين والعلم يجري مجرى القسم بقوله :﴿ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ ﴾ »[925] يقصد التوكيد بـ(إنّ) واللام[926] .

والجملة المصدرة بالقسم لتأكيدها أدت وظيفة مقول القول (مفعول به)، مما يعني أنها صادرة عن المنافقين مما يعني أن معنى التوكيد في القسم ليس دائما على وجه الصدق، وإنما قد يؤتى به تأكيدا للسامع مع كذب المتكلم ، فهو صيغة مؤثرة في السامع .

– القسم + اللام +المسند + النون المؤكدة :

- ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾ [الأنبياء 57]

من بين الفروق الوظيفية بين بعض الأدوات التي تؤدي معنى أسلوبيا واحدا، ما يمكن أن يلاحظ في استعمال الباء والتاء كأداتين لأسلوب القسم، فإنه من الثابت أن يكون بينهما أدنى فرق وإلا لأستغني عن إحداهما بالأخرى، ويشرح الزمخشري هذا الأمر بينهما بأن الباء هي الأصل والتاء بدل من الواو المبدلة منها، كما أن التاء فيها زيادة معنى وهو التعجب كأنه تعجب من تسهل الكيد على يده وتأتيه لأن ذلك كان أمراً مقنوطاً منه لصعوبته وتعذره [927].

- ﴿ قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الأعراف 16]

---

[924].) التحرير والتنوير . 26/ 356

[925].) تفسير البحر المحيط . 8 / 271

[926].) أضواء البيان . 8 / 319-320

[927].) الكشاف . 4 / 64

والمعنى الذي شرحه المفسرون انطلاقا من هذا التركيب هو " فبسبب وقوعي في الغيّ لأجتهدن في إغوائهم حتى يفسدوا بسببي، كما فسدت بسببهم" [928]، و قد قيل إن الباء تتعلق بـ(لأقعدنّ) [929]وهو ما يمتنع لوجود لام القسم ، فلا تقول : " والله بزيد لأمرّنّ " ، ولذلك ذهب الزمخشري إلى أنها تعلقت بفعل القسم المحذوف تقديره : فبما أغويتني أقسم بالله لأقعدنّ ، أي فبسبب إغوائك أقسم . ويجوز أن تكون الباء للقسم ، أي : فأقسم بإغوائك لأقعدن ، وإنما أقسم بالإغواء؛ لأنه كان تكليفاً ، والتكليف من أحسن أفعال الله ، لكونه تعريضاً لسعادة الأبد ، فكان جديراً بأن يقسم به [930].

وتميزت دلالة القسم هنا بتقدير المحذوف حتى لا يكون المقسم به الفعل "أغويتني"وهو أمر ممتنع فلا يقسم بغير الله، كما لا يقسم بالفعل وإنما كانت هذه خاصية بيانية في أسلوب القرآن الكريم الذي يتمتع بمرونة دلالية تسمح بتعدد التقدير بما يتوافق والاستعمال الصحيح لأساليبها وتراكيبها .

هذا، ويمكننا رصد مجموعة من الأنماط الخاصة بالقسم، حسب البيان القرآني من ذلك تنوع المقسم به، والمقسم عليه وفقا للمراد مقاميا، كما يمكننا تتبع اتساق الأدوات والأفعال الدالة عليه وما يضامها من أدوات لزيادة التوكيد وفقا لحال المتكلمين والخاطبين و طبيعة الخطاب، وكل ذلك سيدفعنا إلى توسع لا تسمح به طبيعة هذه الدراسة، وسنكتفي بما قدمناه، ونورد بعض الأشكال الأخرى فيما يلي :

- ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [الحجر 72].

هذه الجملة القسمية معترضة بين أجزاء القصة للعبرة في عدم جدوى الموعظة فيمن يكون في سكرة هواه . وكلمة " عمرك" صيغة قسم . واللام الداخلة عليها للقسم بمعنى أنها تفيد التوكيد [931]. وقد حذف الخبر هنا ذلك أن الحلف كثير الدور على ألسنتهم وتقديره: " لعمرك مما أقسم به" كما حذفوا الفعل في قولك: "باللّه"[932].

- ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ [النساء 65].

928.) نفس المصدر . 2 / 101

929.) التبيان في إعراب القرآن . 1/ 417

930.) الكشاف. 2 / 101

931.) التحرير والتنوير . 14/ 68

932.) الكشاف . 3/ 136

معناه فوربك و (لا) مزيدة لتأكيد معنى القسم، و ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ جـــواب القســـم [933]. وقد جاء الجواب منفيا دون ارتباط باللام أو نون التوكيد .

- ﴿ وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍۖ وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ [البقرة 99].

اللام المقترنة بـــ(قد) موطئة لقسم محذوف،وحذف القسم لدلالة اللام عليـــه.وقولـــه: ﴿وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ عطف على ﴿ وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ ﴾فهو جواب للقسم أيضاً [934] مما يعني انصباب القسم على جملتين لتأكيدهما الثانية منهما جاء بصيغة الحصر الدالة على التوكيد أيضا.

- ﴿ كَلَّا وَٱلْقَمَرِ وَٱلَّيْلِ إِذْ أَدْبَرَ وَٱلصُّبْحِ إِذَآ أَسْفَرَ إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ ﴾ [المـــــدثر 32 – 33 -34 – 35].

"كَلاَّ " إنكار – بعد أن جعلها ذكرى- أن تكون لهم ذكرى، لأنهم لا يتذكرون ، أو ردع لمن ينكر أن تكون إحدى الكبر نذيراً . وقوله :﴿ إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ ﴾ جواب القسم أو تعليل لكلا ، والقسم معترض للتوكيد [935].

وإذا كان القسم شكلا من الأشكال اللغوية التي يؤتى بها من أجل توكيد الكلام، فإن لموضعه دورا في الاصطلاح عليه رغم بقاء الأصلية له وهي التوكيد، إذ يعد هنا جملة اعتراضية كونها اعترضت بين متلازمين على إحدى الرأيين إذ يكون القسم معترضا بين كلا وجملة﴿ إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ ﴾ .

- ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ﴾[البقرة 102]

واللام في (لقد علموا) يجوز أن تكون لام القسم وهي اللام التي من شأنها أن تـــدخل على جواب القسم لربطه بالقسم، وحذف القسم وهو موضع يحذف فيه كثيراً استغناء لدلالة الجواب عليه دلالة التزامية، ذلك أنه لا ينتظم جواب بدون مجاب[936].

واللام في قوله : لمن اشتراه يجوز كونها لام قسم أيضاً تأكيداً للمعلوم بمعنى: " علموا تحقيق أنه لا خلاق لمشتري السحر "، ويجوز كونها لام ابتداء وهي للتوكيد أيضا.

933.) نفس المصدر . 1 / 254

934.) التحرير والتنوير . 1 / 624

935.) الكشاف . 6 / 181

936.) التحرير والتنوير. 1 / 646

وقد بولغ في هذا التحذير باشتمال مجموع الشرط والجزاء على عدة مؤكدات أومأ إليها الزمخشري وذكرها ابن عاشور مفصلة على النحو التالي :

- القَسَم المدلول عليه باللام .
- واللام الموطئة للقسم لأنها تزيد القسم تأكيداً .
- وحرف التوكيد في جملة الجزاء .
- ولام الابتداء في خبرها .
- واسمية الجملة .
- وجَعْل حرفِ الشرط الحرفَ الدال على الشك وهو (إنْ) المقتضي أن أقل جُزء من اتِّباع أهوائهم كاففٍ في الظُّلم .
- والإتيانُ بإذَن الدالةِ على الجزائية فإنها أَكَّدَتْ ربطَ الجزاء بالشرط .

ولا يخفى أن كل ما يَؤُول إلى تحقيق الربط بين الجزاء والشرط أو تحقيق سببه أو تحقيق حصول الجزاء أو تهويل بعض متعلقاته ، كل ذلك يؤكد المقصود من الغرض المسوق لأجله الشرط [937].

- ﴿ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة 102]

يجوز أن تكون لام الابتداء، وهي لام تفيد تأكيد القسم ويكثر دخولها في صدر الكلام فلذلك قيل إنها لام الابتداء وهو اصطلاح ينبني على رتبتها في الكلام كما يظهر ، أما التوكيد فهو المعنى الوظيفي لها، وليس فيه قسم فإن حذف لفظ القسم مشعر في المقام الخطابي بأن المتكلم غير حريص على مزيد التأكيد كما هو الشأن مع ذكر (إنّ) وحدها في تأكيد الجملة الاسمية أضعف تأكيداً من الجمع بينها وبين لام الابتداء لأنهما أداتا تأكيد [938].

والملاحظ دخولها على خالفة الذم (بئس) مما يؤكد عدم اختصاصها بالأسماء، مما يجعلنا نوافق الكوفيين الذين يحملونها على معنى القسم المحذوف.

- إنّ +المسند إليه+ ضمير الفصل + ال + المسند :

- إن وضمير الفصل والتعريف :

- ﴿ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾[البقرة 37]

---

[937].) التحرير والتنوير. 1 / 646 – 647 .

[938].) نفس المرجع . 1 / 646 – 647 .

ولما دخلت (إنّ) للتأكيد في هذه الآية، قوي التأكيد بتأكيد آخر، وهو ضمير الفصل" هو". وبولغ أيضاً في الصفتين بعده ، فجاء بالتوّاب على وزن فعّال ، والرحيم على وزن فعيل، وهما من الأمثلة التي صيغت للمبالغة . وهذا كله ترغيب من الله تعالى للعبد في التوبة والرّجوع إلى الطاعة ، وإطماع في عفوه تعالى وإحسانه لمن تاب إليه . والتواب من أسمائه تعالى ، وهو الكثير القبول لتوبة العبد ، أو الكثير الإعانة عليها . وقد ورد هذا الاسم في كتاب الله معرفاً ومنكراً ، ووصف به تعالى نفسه ، فدل ذلك على أنه مما استأثر به تعالى، وفرق بين إطلاقه على الله تعالى وعلى العبد ، وذلك لاختلاف صلتيهما . ألا ترى : فتاب عليه ، وتوبوا إلى الله؟ فالتوبة من الله على العبد هي العطف والتفضل عليه ، ومن العبد هي الرّجوع إلى طاعته تعالى، لطلب ثواب أو خشية عقاب أو رفع درجات . وأعقب الصفة الأولى بصفة الرحمة ، لأن قبول التوبة سببه رحمة الله لعبده ، وتقدم التواب لمناسبة قوله " فتاب عليه"، ولحسن ختم الفاصلة بقوله : " الرّحيم " [939] .

ومن مواضعها في القرآن الكريم بهذه الصورة مع تغير الضمير بين الغيبة والحضور، الآيات التالية :

- ﴿ قَالُواْ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [البقرة 32]
- ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [البقرة 127].
- ﴿ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَآۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [البقرة 128].
- ﴿ رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [البقرة 129].
-﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةًۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ ﴾ [آل عمران 8].
-﴿ إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّيٓۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [آل عمران 35].
- ﴿ يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبْتُمْۖ قَالُواْ لَا عِلْمَ لَنَآۖ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾ [المائدة 109].
- ﴿ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾ [المائدة 116].

[939]) تفسير البحر المحيط . 1 / 167 .

- ﴿ قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾[طه 68].

-﴿ قَالَ رَبِّ ٱغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَّا يَنۢبَغِي لِأَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِيٓ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ ﴾ [ص 35].

- ﴿ رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِي وَعَدتَّهُمْ وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ وَأَزْوَٰجِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [غافر 8].

-﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴾ [الدخان 49].

- ﴿ رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَٱغْفِرْ لَنَا رَبَّنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [الممتحنة 5].

- أداة الشرط + ما(المؤكدة)+ ضمير الفصل + ال +المسند :

- ﴿ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحْنُ ٱلْمُلْقِينَ ﴾ [الأعراف 115]

فقولهم :﴿ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحْنُ ٱلْمُلْقِينَ ﴾ فيه ما يدلّ على رغبتهم في أن يلقوا قبله من تأكيد ضميرهم المتصل بالمنفصل وتعريف الخبر، أو تعريف الخبر وإقحام الفصل، وقد سوّغ لهم موسى ما تراغبوا فيه ازدراء لشأنهم ، وقلة مبالاة بهم . وثقة بما كان بصدده من التأييد السماوي ، وأن المعجزة لن يغلبها سحر أبداً ﴿ سَحَرُوٓا۟ أَعْيُنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [الأعراف 116] أروها بالحيل والشعوذة وخيلوا إليها ما الحقيقة بخلافه[940].

ورغم تخييرهم له كما جاء في الجملة السابقة إلا أن رغبتهم كانت في التقديم كما ينبئ عنه تغييرهم للنظر بتعريف الخبر وتوسيط ضمير الفصل وتوكيد الضمير المستتر،ويرى السيوطي أن الضمير المنفصل إما أن يكون فصلاً أو تأكيداً ولا يمكن الجمع بينهما لأنه على الأول لا محل له من الإعراب وعلى الثاني له محل كالمؤكد [941]، وهو تفريق يقوم على أساس إعرابي شكلي لأن معنى لا محل له من الإعراب أنه ليس في محل رفع أو نصب أو جر وهو أمر صناعي كما هو ظاهر، ولذلك ذكر التوكيد كفائدة تستشف مما يسمى بضمير الفصل من ضمن ثلاث فوائد له في الجملة [942]، والذي قصده من عدم الاجتماع الدلالة على التوكيد الصناعي .

940.) الكشاف . 2 / 125 - 126.

941.) الإتقان في علوم القرآن . 2/ 640.

942.) نفس المصدر . 2/ 640.

وهناك من العلماء من فرق بين أن يكون الضمير فصلاً وبين كونه توكيداً، بأن التوكيد يرفع التجوز عن المسند إليه فيلزم التخصيص من تعريف الخبر ، أي نحن نلقى البتة لا غيرنـــا، والفصل يخصص الإلقاء بهم لتخصيص المسند إليه فيعرى عن التوكيد [943].

- **ما + اللام + سوف :**

إذا +ما +المسند(فعل الشرط) +اللام +سوف+ المسند (في جواب الشرط)

- ﴿ وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾ [مريم 66]

واللام هنا للتوكيد، ولذا ساغ اقترانها بحرف الاستقبال ، وهذا على القـــول بأنـــه إذا دخلت المضارع خلصته للحال، وأما على القول بأنها لا تخلصه فلا حاجة إلى دعوى تجريـــدها للتوكيد، و"ما" في ﴿أَءِذَا مَا مِتُّ﴾ للتوكيد أيضاً [944].كأنه قيل له:" إذا ما مت لسوف تبعث حيا"، فقال: ﴿أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾ ، وقد قال ذلك منكرا، فجاءت اللام في الجواب كما كانت في القول الأول، ولو كان مبتدئا لم تدخل اللام لأنها للتأكيد والإيجاب فلا تناسب حينئذ حاله، فهو منكر للبعث [945].

والاستفهام في ﴿أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾ إنكار لتحقيق وقوع البعث ، فلذلك أتي بالجملة المسلّطِ عليها الإنكار مقترنةً بلام الابتداء الدالة على توكيد الجملة الواقعة هي فيها، أي يقول لا يكون ما حققتموه من إحيائي في المستقبل .ومتعلق ﴿أُخْرَجُ ﴾ محذوف أي أُخرج من القبر .وقد دخلت لام الابتداء في قوله ﴿لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾ على المضارع المستقبل بصريح وجود حرف الاستقبال ، وذلك حجّة لقول ابن مالك بأن لام الابتداء تدخل على المضـــارع المراد به الاستقبال ولا تخلصه للحال . ويظهر أنه مع القرينة الصريحة لا ينبغي الاخـــتلاف في عدم تخليصها المضارع للحال،وتأول (ما) هنا بأنّ اللام مزيدة للتوكيد،وليســـت لام الابتـــداء [946].

- **إن + إنما + صيغة استفعل :**

إن المسند إليه+جملة المسند (إنما + المسند بصيغة استفعل+المسند إليه)

---

[943].) روح المعاني. 9 / 24 .

[944].) نفس المصدر . 16 / 117 .

[945].) الجامع لأحكام القرآن . 11 / 131 .

[946].) التحرير والتنوير . 16/ 145 .

-﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَلَّوۡاْ مِنكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِ إِنَّمَا ٱسۡتَزَلَّهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ بِبَعۡضِ مَا كَسَبُواْ ﴾[آل عمران155].

فضلا على تأكيد كل من المسند إليه بـــ(إنّ) والمسند بـــ(إنّما) فإن هناك دلالة الصيغة على التوكيد وهي في الفعل "استزلهم" الذي جاء بمعنى أزلهم أي جعلهم زالين، والزلل مستعار لفعل الخطيئة، والسين والتاء فيه للتأكيد، مثل " استفاد" و" استبشر" ولا يحسن حملها على معنى الطلب لأن المقصود لومهم على وقوعهم في المعصية، فهو زلل واقع[947].

والملاحظ على هذا النمط من التوكيد الذي يعتمد على الزيادة، بثلاثة عناصر أنه غالبا ما يكون من ضمنها القسم . أو توارد (إنّ) وضمير الفصل وتعريف الخبر .

1-4. زيادة أربعة عناصر مؤكدة :

ألا + إن + المسند إليه + ضمير الفصل + ال + المسند

- ﴿ أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلۡمُفۡسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشۡعُرُونَ ﴾ [البقرة 12].

وجيء في هذه الجملة بضروبٍ من التأكيد تمثلت في :" الاستفتاحُ والتنبيه والتأكيـــدُ بـــ(إنّ) وبالإتيانِ بالتأكيد بضميرِ الفصل وبالتعريفِ في الخبر"وذلك مبالغةً في الردِّ عليهم فيما ادَّعوه من قولهم: ﴿إِنَّمَا نَحۡنُ مُصۡلِحُونَ ﴾ [البقرة 11]لأنهم أَخْرجوا الجوابَ جملـــةً اسميـــة مؤكَّدة بـــ(إنما) لِيَدُلُّوا على ثبوتِ الوصفِ لهم فردَّ الله عليهم بأبلَغَ وآكدَ مِمَّا ادَّعَوه [948]. مما يمثل صورة لمطابقة الصورة الكلامية للمقام الذي يقابلها وذلك بتوافقها في درجة القوة والشدة على تأكيد الحكم ليناسب حال السامعين .

فأثبت لهم ضد ما ادعوه مقابلاً لهم ذلك في جملة اسمية مؤكدة بأنواع من التأكيد منها: التصدير بـــ(إنّ) وبالمجيء بهم ، وبالمجيء بالألف واللام التي تفيد الحصر عند بعضهم . ولذلك أورد بعض العلماء أن الألف واللام في قوله (المفسدون) دخلت لما تقدم ذكر اللفظة في قوله لا تفسدوا، فكأنه ضرب من العهد . واستفتحت الجملة بـــ(ألا) التي تفيد التنبيه على ما يجـــيء بعدها لتكون الأسماع مصغية لهذا الإخبار الذي جاء في حقهم، ويحتمل (هم) أن يكون تأكيداً للضمير في (إنهم) وإن كان فصلاً، فعلى هذين الوجهين يكون المفسدون خبراً لـــــ(أن)، وأن يكون مبتدأ ويكون المفسدون خبره، والجملة خبر لأن[949].

---

[947]) نفس المرجع . 4/ 139 – 140 .
[948]) الدر المصون . 139/1 .
[949]) تفسير البحر المحيط . 1 / 66 .

– إنّ و اللام و ضمير الفصل و تعريف المسند :

– ﴿ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ ﴾ [هود 87].

وقد جاءت هذه الجملة مؤكدة بحرف (إنّ) ولام القسم – وهي لام التوكيد – وبصيغة القصر في جملة ﴿ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ ﴾ فاشتملت على أربعة مؤكدات، وصفتا الحليم التي فيها زيادة في التهكم وهو ذو الحلم أي العقل، والرشيد هو الحسن التدبير في المال[950]. لأنها مسبوقة بقوله تعالى :﴿ قَالُواْ يَـٰشُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُاْ ﴾ [هود 87] وهو أمران متعلقان بالعقل وحسن التدبير فجاء بصفتين مناسبتين لذلك على سبيل التوكيد .

– ﴿ إِنَّ هَـٰذَا لَهُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْمُبِينُ ﴾ [النمل 16]

والتأكيد في هذه الآية بحرف التوكيد ولامه الذي هو في الأصل لام قسم وبضمير الفصل مقصود به تعظيم النعمة أداء للشكر عليها بالمستطاع من العبارة[951] . – ﴿ إِنَّ هَـٰذَا لَهُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْمُبِينُ ﴾ [النمل 16]

2 – التوكيد بالتقديم وأشكاله :

لعل أهم وظيفة للعناصر اللغوية التي يلجأ المتكلم إلى تقديمها هي تخصيصها بالحكم وتأكيد حدوثه، ولذلك فإن أغلب المفسرين يخرجون الآيات التي حدث فيها تقديم عنصر أو أكثر إلى التقديم على أن فيها اهتمام بهذا العنصر وعناية تصل حد تقويته بالعبارة كأن في تقديمه زيادة لفظ دال على التوكيد .

وتجدر الإشارة هنا إلى أننا سنعتمد في هذا الفصل على تحليل العناصر وفق منهج وظيفي، يعطي لكل تركيب معناه السياقي والمقامي الذي يتطلبه دون إخضاعه إلى منهج معين، يمنع تقديم بعض العناصر كما هو الشأن مع تقديم المسند إليه في الجملة الفعلية (الفاعل) عند البصريين الذي يصير مبتدأ بعد تقديمه مما يهمل المعنى التخصيصي القائم على التقديم الذي يفيده في هذه الحالة .

2– 1 . تقديم المسند إليه :

– ﴿ قَالُوٓاْ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَـٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾ [الأنبياء 62].

---

[950].) التحرير والتنوير . 12/ 142

[951].) التحرير والتنوير . 19/ 238

يحلل الزمخشري هذه الآية انطلاقا من العلاقة الإسنادية التي تقدم فيها الفاعل وفق ما يقتضيه المقام، فيرى أن قصد إبراهيم – عليه السلام – لم يكن إلى أن ينسب الفعل الصادر عنه إلى الصنم وإنما قصد تقريره لنفسه لها على ثباته لها على أسلوب تعريضي يبلغ فيه غرضه من إلزامهم الحجة وتبكيتهم، وهذا كما لو قال لك صاحبك – وقد كتبت كتاباً بخط رشيق وأنت شهير بحسن الخط – : " أأنت كتبت هذا وصاحبك أمي لا يحسنه الخط ولا يقدر إلا على خرمشة فاسدة " ! فقلت له: " بل كتبته أنت" كان قصدك بهذا الجواب تقريره لك مع الاستهزاء به، لا نفيه عنك وإثباته للأمي أو المخرمش،وذلك أن إثباته استهزاء به وإثبات للقادر وقد أسند الفعل إلى كبيرهم لأنه هو الذي تسبب لاستهانته بها وحطمه لها والفعل كما يسند إلى مباشرة يسند إلى الحامل عليه ويجوز أن يكون حكاية لما يقود إلى تجويزه مذهبهم كأنه قال لهم: ما تنكرون أن يفعله كبيرهم. فإن من حق من يعبد ويدعى إلهاً أن يقدر على هذا وأشد منه [952].

- ﴿ ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا مَّثَانِيَ تَقۡشَعِرُّ مِنۡهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخۡشَوۡنَ رَبَّهُمۡ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمۡ وَقُلُوبُهُمۡ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِۚ ﴾ [الزمر 23].

لقد رأى الزمخشري في تقديم المسند إليه في هذه الآية دلالتين : إحداهما التوكيد، والأخرى التخصيص، إذ يقول : « وإيقاع اسم الله مبتدأ وبناء (نزّل) عليه فيه تفخيم[953] لأحسن الحديث، ورفع منه واستشهاد على حسنه، وتأكيد لإسناده إلى الله، وأنه من عنده، وأن مثله لا يجوز أن يصدر إلا عنه »[954]، فقوله : (وتأكيد لإسناده إلى الله وأنه من عنده) إثبات لإفادة تقديم لفظ الجلالة لتوكيد الحكم وتقريره، وقوله : (وأنّ مثله لا يجوز أن يصدر إلا عنه) إثبات لإفادته التخصيص؛ ومن ثم فقد جمع الزمخشري في تحليله للتقديم هنا بين الفائدتين : التوكيد والتخصيص .

- ﴿ وَهُوَ يُطۡعِمُ وَلَا يُطۡعَمُ ﴾[الأنعام 14]

ولعل ما تتميز به هذه الآية عن سابقتها كون الإسناد هنا جاء بصورتين ، وذلك حسب الفعل الذي جاء مثبتا، والمسند إليه مقدم، والفعل الثاني منفيا والمسند إليه لم يقدم، إذ

---

[952].) الكشاف . 4/ 65 .

[953]) شرح أبو حيّان معنى التفخيم هنا بقوله : « والابتداء باسم الله وإسناد (نزّل) لضميره مبنيًّا عليه فيه تفخيم للمنزّل ورفعٌ منه، كما تقول : الملك أكرم فلانًا، هو أفخم من : أكرم الملكُ فلانًا، وحكمة ذلك البداءة بالأشرف » البحر المحيط 423/7 .

[954]) الكشّاف . 159/5 .

لم يقل : "وهو لا يطعم" رغم صحة استعماله، وذلك لأمر يرجع إلى المعنى المراد سياقيا، فقد أكد على فاعل الإطعام عناية به وتقوية له .

2-2. تقديم المسند :

- ﴿ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾[مريم 46]

اختار الزمخشري كون (راغب) خبرا مقدما و(أَنت) مبتدأ لأنه كان أهم عنده وهو عنده أعنى، وفيه ضرب من التعجب و الإنكار لرغبته عن آلهته ما ينبغي أن يرغب عنها أحد[955]، وهو أمر يستفاد منه أيضا معنى أسلوبي خاص فيكون قد جمع بين معان عدة بأوجز عبارة، وذلك بتقديم المسند على المسند إليه في الجملة غير الفعلية مما يستدعي معنى سياقيا يفيد توجيه الإنكار الذي دلت عليه الهمزة إلى نفس الرغبة مع ضرب من التعجيب.

فإن كان ذلك على وجه الاستفهام فهو خذلان، لأنه قد عرف منه ما تكرر منه من وعظه وتنبيهه على الدلالة وهو يفيد أنه راغب عن ذلك أشد رغبة فما فائدة هذا القول . وإن كان ذلك على سبيل التعجب فأي تعجب في الإعراض عن حجة لا فائدة فيها، وإنما التعجب كله من الإقدام على عبادتها فإن الدليل الذي ذكره إبراهيم – عليه السلام – كما أنه يبطل جواز عبادتها، فهو يفيد التعجب من أن العاقل كيف يرضى بعبادتها فكأن أباه قابل ذلك التعجب الظاهر المبني على الدليل بتعجب فاسد غير مبني على دليل وشبهة ولا شك أن هذا التعجب جدير بأن يتعجب منه [956].فدلّ النظم في هذه الآية على أن أبا إبراهيم ينكر على إبراهيم تمكن الرغبة عن آلهتهم من نفسه، ويهتم بأمر الرغبة عن الآلهة لأنها موضع عجب [957].

2-3.تقديم المفعول به :

- ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ ﴾[الذاريات 47]

وتقديم (السماء) على الفعل الذي تعدى إليها للاهتمام به، ثم بسلوك طريقة الاشتغال زاده تقوية ليتعلق المفعول بفعله مرتين : مرة بنفسه ، ومرة بضميره ، ذلك أن الاشتغال في قوة تكرر الجملة[958].

955.) نفس المصدر . 4 / 11 .
956.) التفسير الكبير . 21/ 207 .
957.) التحرير والتنوير . 16 / 119 .
958.) نفس المرجع . 27/ 16 .

- ﴿ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ ﴾ [البقرة 57]

قدم المفعول به هنا للقصر وقد حصل القصر أولاً بمجرد الجمع بين النفي والإثبات، ثم أكد بالتقديم لأن حالهم كحال من ينكي غيره كما قيل : " يفعل الجاهل بنفسه ما يفعل العدو بعدوه" [959].

2- 4. تقديم حرف الإضافة ومدخوله :

- ﴿ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ جَعَلَ فِيهَا زَوۡجَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ ﴾ [الرعد 3]

وتتعلق ﴿ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ﴾ بـ ﴿ جَعَلَ فِيهَا زَوۡجَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ ﴾، وبهذا حلل أكثر المفسرين تعلق شبه الجملة بفعل الجعل ، فيكون هنا تقديم للتخصيص والتأكيد والاهتمام بجميع الثمرات . وقد ردّ هذا التخريج الطاهر بن عاشور على اعتبار أنه لا نكتة في تقديم الجار والمجرور على عامله على ذلك التقدير، لأن جميع المذكور محل اهتمام فلا خصوصية للثمرات هنا ، ولأن الثمرات لا يتحقق فيها وجود أزواج ولا كون الزوجين اثنين[960]، ولعل هذا التعليل الأخير في كلامه هو السبب المقامي للإتيان بتقديم حرف الإضافة ومدخوله لقصد التنبيه أنه كما يكون في جميع المخلوقات الزوجين الاثنين كذلك الثمرات .

- ﴿ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ﴾ [آل عمران 75]

وذاك أن الكاذب لاسيما في الدين لا يعترف بالعلم بأنه كاذب، و إذا لم يعترف بأنه كاذب كان أبعد من ذلك أن يعترف بالعلم بأنه كاذب [961]، وانصب القول إنكارا أن يكون على الله ثم بين المفعول به الذي تعدى إليه فعل القول فبين أن الاهتمام بحرف الإضافة ومدخوله " على الله".

- ﴿ مِنۡهَا خَلَقۡنَٰكُمۡ وَفِيهَا نُعِيدُكُمۡ وَمِنۡهَا نُخۡرِجُكُمۡ تَارَةً أُخۡرَىٰ ﴾ [طه 55]

وتقديم حروف الإضافة الثلاثة ومدخولاتها على متعلقاتها؛ فأما الأول و الثالث فللاهتمام بكون الأرض مبدأ الخلق الأول والخلق الثاني، وأما تقديم ﴿ وَفِيهَا نُعِيدُكُمۡ ﴾ فللمزاوجة مع نظيريه [962]، وإن كانت مما لا يستحق تقديمه لتقريره والعناية به .

ثانيا- الأنماط المركبة :

---

959) نفس المرجع . 1/ 512 .

960) نفس المرجع . 13 / 83 .

961) دلائل الإعجاز . ص 103 .

962) التحرير والتنوير .16 / 240 .

– زيادة و تقديم حرف الإضافة :

إنّ +المسند إليه +حرف إضافة ومدخوله مقدم + المسند

– ﴿ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ بِلِقَآيِٕ رَبِّهِمْ لَكَٰفِرُونَ ﴾ [الروم 8]

اللام للتوكيد والتقدير: " لكافرون بلقاء ربهم" على التقديم والتأخير، أي لكافرون بالبعث بعد الموت [963]. وكأنه قدم "بلقائي" عناية به واهتماما لأنه مما لا يكفر به . أو أن الكفر صفة تكون متعلقة بأشياء كثيرة، وقد خصها في هذه الآية بلقائه عز وجل .

ومن أمثلة هذا النمط مع تنوع العناصر الصرفية المكونة للجملة النماذج التالية :

– قوله تعالى :﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة109]

– ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ فِيٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا ﴾ [الانشقاق 13]

– ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ ﴾ [البقرة 132]

إن + تقديم الظرف :

إنّ + المسند إليه +ظرف مقدم

– إن +المسند + المسند (المسند ظرف مقدم + المسند إليه):

– ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾ [لقمان 34]

وقد أفاد التأكيد بحرف (إنّ) تحقيق علم الله تعالى بوقت الساعة، وذلك يتضمن تأكيد وقوعها وفي كلمة "عنده " إشارة إلى اختصاصه تعالى بذلك العلم لأن العندية شأنها الاستئثار ، وتقديم "عند" وهو ظرف مسند على المسند إليه يفيد التخصيص بالقرينة الدالة على أنه ليس مراد به مجرد التقوي [964].

– ألا+إن +المسند (حرف إضافة ومدخوله)+ اللام + المسند إليه (ضمير):

– ﴿ أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [يونس 55]

هذه الجملة مسوقة لتقرير كمال قدرته؛ لأن من ملك ما في السموات والأرض، تصرف به كيف يشاء، وغلب غير العقلاء لكونهم أكثر المخلوقات ، وفي تصدير الجملة بحرف

963.) الجامع لأحكام القرآن . 14 / 9 .

964.) التحرير والتنوير . 21/ 196 – 197 .

التنبيه تنبيه للغافلين وإيقاظ للذاهلين، وذلك ليتناسب هذا التركيب مع السياق العام للآية بما قبلها والذي يتطلب مزيد تأكيد وتقوية للخطاب، فتكون متعلقة بأحد أمرين[965]:

- لما ذكر سبحانه افتداء الكفار بما في الأرض لو كان لهم ذلك بيّن أن الأشياء كلها لله ، وليس لهم شيء يتمكنون من الافتداء به وهو في الآية السابقة لها في قوله : ﴿ وَلَوْ أَنَّ لِكُلِّ نَفْسٍ ظَلَمَتْ مَا فِي ٱلْأَرْضِ لَٱفْتَدَتْ بِهِۦ ﴾[يونس 54] .

- لما أقسم على حقية ما جاء به النبي - صلى الله عليه وسلم - بقوله : ﴿ وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ ۖ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ ۖ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ﴾ [يونس 53] أراد أن يصحب ذلك بدليل البرهان البين بأن ما في العالم على اختلاف أنواعه ملكه ، يتصرّف به كيف يشاء .

- قد +تقديم المسند إليه :

المسند إليه مقدم +قد+ المسند

-﴿ وَإِذَا جَآءُوكُمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِۦ ﴾[المائدة 61]

نزلت في ناس من اليهود كانوا يدخلون على رسول الله - صلى الله عليه وسلم- يظهرون له الإيمان نفاقاً، فأخبره الله تعالى بشأنهم وأنهم يخرجون من مجلسك كما دخلوا ، لم يتعلق بهم شيء مما سمعوا به من تذكيرك بآيات الله ومواعظك . ولذلك دخلت (قد) تقريباً للماضي في الحال . ولمعنى آخر : وهو أن أمارات النفاق كانت لائحة عليهم ، وكان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - متوقعاً لإظهار الله ما كتموه ، فدخل حرف التوقع وهو متعلق بقوله : ﴿ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا ﴾أي قالوا ذلك وهذه حالهم [966].

وذلك أن قولهم: "آمنا" دعوى منهم أنهم لم يخرجوا بالكفر كما دخلوا به، فالموضع موضع تكذيب وقد أراد أن يحقق الأمر ويؤكده. فأوقع ذكرها في سمع الذي كلم ابتداء، ومن أول الأمر ليعلم قبل هذا الحديث أنه أرادها بالحديث، فيكون ذلك أبعد له من الشك [967]، وتقديم المسند إليه كضمير هنا يقتضي تأكيد الخبر وتحقيقه له .

- زيادة إنّ واللام مع تقديم المسند :

إن + المسند + اللام +المسند إليه

---

[965].) فتح القدير . 2/ 453

[966].) الكشاف . 2 / 36

[967].) دلائل الإعجاز . ص 102 - 103

و يمكن أن نلاحظ الفرق التركيبي والمعنوي بين هذا التركيب وما يقابله دون تقـــديم المسند (إن+ المسند إليه+ اللام + المسند)ن فنجد أن التقديم يفيد العنايو التركيز على عنصـــر معين في الجملة إ فإذا دخل التوكيد بالزيادة على هذه الجملة انصب رأسا على هذا العنصر محط العناية الاهتمام .

- ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّمَنْ خَافَ عَذَابَ ٱلْآخِرَةِ ﴾[هود 103].
- ﴿ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ ﴾ [الزمر 36].
- ﴿ وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴾ [البقرة 36].
- **زيادة أما و تقديم المفعول به:**

أمّا + المفعول به مقدم + الفاء + المسند

- ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ [الضحى 9]

و قد قدم المفعول به هنا للاهتمام بشأنه ولهذا القصد لم يؤت به مرفوعا وقد حصـــل مـــع ذلك الوفاء باستعمال جواب "أما" أن يكون مفصولا عنها بشيء كراهية موالاة فاء الجواب لحرف الشرط – وهو أمر تركيبي محض لكونه نمطا لم تنطق به العرب– ويظهر أنهم ما التزموا الفصل بـــين)أما(وجوابها بتقديم شيء من علائق الجواب إلا لإرادة الاهتمام بالمقدم لأن موقع "أما" لا يخلو عـــن اهتمام بالكلام اهتماما يرتكز في بعض أجزاء الكلام، فاجتلابها أن مناط الاهتمام بعـــض متعلقـــات الجملة، فذلك هو الذي يعتنون بتقديمه[968] .

ومن خلال هذه الأنماط والصور يتضح لنا بما لا يدع مجالا للشك أن أسلوب التوكيد يحتوي في استعماله طواعية وظيفية وتركيبية خاصة تمكنه من التداخل مـــع جميـــع الوظـــائف النحوية والأساليب اللغوية الأخرى، فيتراكب مع النفي كما مع الإثبات ، ويكون مع الأسماء كما مع الأفعال والخوالف، ويكون في صور لفظية واضحة على مستوى التركيب كما يكون قرينة معنوية في أبواب نحوية متعددة قائما في تأدية هذا الدور الوظيفي على المعاني المعجمية في السياق اللغوي الذي يرد فيه .

وفي ختام هذا الفصل لابد من الإشارة إلى أن تحديد الأنماط يكاد يكون من الصـــعوبة بمكان لما يتسم به من تراكب وتداخل قد يخفي الملامح التركيبية لاستخدامها، فأحيانا عنـــدما

[968]. 401/ 30 . التحرير والتنوير)

نحدد نمطا معينا للزيادة فقط نجده مرتبطا في نفس الجملة بشكل آخر للتوكيد، وأحيانا لا نجد الشكل منفردا بل يتضام مع أدوات وأشكال أخرى كالقسم الذي كثيرا ما يتوارد مع إن واللام المؤكدة والنون، واللام التي تأتي في سياق القسم أو مرتبطة بضمير الفصل، ولذلك صعب علينا في هذا الفصل كثيرا تحديد النمط أو الشكل منفصلا عن غيره وذلك لارتباطه في كثير من الأحيان بسياقه الذي قد يضم شكلا آخر، مما يحتم على العلماء الجمع بينهما في التحليل وهو أمر يجعلهم يستغرقون في شكل ما على حساب ذلك النمط المختار في هذا الفصل، ناهيك عن وجود بعض التخريجات لبعض صور التراكيب التي لم تعرف بالتوكيد ولا يمكن تصنيفها إلا بربطها في سياق النص القرآني، كما فعل القرطبي أثناء تعرضه لدلالة "على" في قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [آل عمران 97]، إذ رأى أن اللام في قوله " ولله " لام الإيجاب والإلزام، ثم أكد قوله بـ(على) التي هي **من أوكد** ألفاظ الوجوب عند العرب، فإذا قال العربي: "لفلان علي كذا"، فقد وكده وأوجبه. فذكر الله تعالى الحج بأبلغ ألفاظ الوجوب **تأكيدا** لحقه وتعظيما لحرمته [969]. وكذلك دلالة بعض الأشكال على التوكيد كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [البقرة 145]إذ يعد قوله: ﴿ لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ أقوى دلالةً على الاتصاف بالظلم من قوله :"إنك لَظالم "كما في قوله : ﴿ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴾ [البقرة 76]، فهذه صور يمنكن أن توظف كتوكيد كما في الآيتين ويمكن أن تأتي كمجرد حرف إضافة ومدخوله، كأن نقول : " محمد من الفائزين" فلا دلالة للتوكيد فيها هنا .

969.) الجامع لأحكام القرآن . 4 / 142

الفصل الثّالث:

بعض معاني التوكيد في القرآن الكريم

من خلال أشكال توكيدية أخرى

يلجأ كثير من الدارسين في أسلوب التأكيد – بجميع أشكاله – إلى التركيز على إعادة المعنى أو المبنى بصورة مطابقة لما يؤكَّد، سواء كان حرفًا أو كلمةً أو جملةً، ذلك لأن فكرة التوكيد تقوم على تكرير اللفظ أو المعنى، وهكذا ما ذُكر التوكيد إلا وارتبط بصورة التكرار على نحوٍ ما، وبهذا الاعتبار لم تحاول جلّ الدراسات، أو على الأقل لم يكن هدفها، البحث عن الدلالات المستفادة من أشكال التوكيد في اللغة إلا ما كان مرتبطا منها بالمعنى العام للجملة بصورة من الصور، ففاتها بذلك كثيرٌ مما يمكن أن يحمله التوكيد من معان إضافيّة تترشّح من خلال سياق الكلام والظروف المحيطة به، أو من خلال ما قد يحمله العنصر المؤكِّد، أو الجملة المؤكدة، من معنى معجمي أو دلالي يزيد على مجرّد التوكيد فيفيد ما لم يفده الكلام من دونه.

وإنّنا لنجد – في كثير من الأحيان – استسهالاً من جمهور العلماء والدّارسين في التراكيب التي يبدو فيها تكرار للمعنى أو للمبنى، حين يصفون هذا التكرار فيها بأنّه لمجرّد التوكيد، دون أن يتعبوا أنفسهم في البحث عمّا يمكن أن يفيده ذلك التكرار من معان إضافيّة لها شأنها في عمليّة التبليغ . ونظرًا لأهمّيّة الموضوع أردتُ في هذا الفصل أن أقف بالقارئ الكريم على بعض تلك الدلالات والمعاني التي تُستشف من ظاهرة التوكيد، وأنّ التوكيد لا يخلو دائمًا من فائدة كما عبّر عن ذلك بعضُ المحقّقين من العلماء، وإن اختلفوا في تحديد هذه الفائدة وجهتها، كأن يقتصروا فيها على دفع المجاز [970]، وذلك باعتبار أن التوكيد دليل على وجود المجاز، فهذا ابن جني يعالج الفكرة بأسلوب استلزامي يربط فيه بين وجود التوكيد والمجاز في اللغة فيقول : « فإذا عرف التوكيد لم وقع في الكلام نحو: نفسه، وعينه، وأجمع، وكله، وكلهم، وكليهما، وما أشبه ذلك، عرفت منه حال سعة المجاز في هذا الكلام؛ ألا تراك قد تقول : قطع الأميرُ اللص، ويكون القطع له بأمره لا بيده، فإذا قلت: " قطع الأميرُ نفسه اللص" رفعت المجاز من جهة الفعل وصرت إلى الحقيقة؛ لكن يبقى عليك التجوز من مكان آخر وهو قولك:" اللص "، وإنما لعله قطع يده أو رجله؛ فإذا احتطت قلت : " قطع الأميرُ نفسه يد اللص أو رجله". وكذلك :" جاء الجيشُ أجمع"، ولولا أنه قد كان يمكن أن يكون إنما جاء بعضه، وإن أطلقت المجيء على جميعه لما كان لقولك : "أجمع " معنى »[971].

وينبغي أن ننطلق في دراستنا لهذا الأسلوب من مبدأ أن التأكيد لابد فيه من فائدة وأن كل موضع أدعي فيه أنه للتأكيد من غير فائدة مجددة، فيه فائدة مفهومة، وأن قوله تعالى :

970.) انظر : البرهان في علوم القرآن . 2/ 392 .

971.) الخصائص . 2 / 450 - 451 .

﴿ وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ إِلَى ٱللَّهِ مَتَابًا ﴾ [الفرقان71] ما ورد هذا المصدر للتأكيد على ما يقوله قوم، بل لفائدة مجددة، لأنه تعالى أراد متابا جميلا مقبولا واقعا في موقعه، فحذف ذلك اختصارا، كما يقول العربي الفصيح في الشعر المستحسن : هذا هو الشعر، وفي الفرس الممدوح : هذا هو الفرس، وإنما حذف الصفة اختصارا . ومثله قوله تعالى: ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ﴾ [النساء 164] إنه أراد الفضل والمدح[972]، وليس هذا هو التخريج الوحيد لمثل هذا الشكل التوكيدي ، لأننا عندما نجول في استعمالاته في القرآن الكريم باختلاف مواضعه ومقاماته وأشكاله نجد أن لكل منها سرا معنويا يتماشى مع فكرة الإعجاز البياني في القرآن، ولكي يتجلى لنا ذلك بصورة واضحة سنعرض نماذج قرآنية ونستخلص منها ما استظهره المفسرون من معاني ترشحت عن وجود التوكيد بهذه الصورة التي ارتبطت بكون المعنى الثاني هو عين المعنى الأول ورغم ذلك لم يستغنى عنه في التركيب – وهو صورة من صور الإعجاز – بل أثر في المعنى وغير مستوى تلقي الخطاب، ووجوده لا يمكن بأي حال أن يتساوى مع عدمه، وهنا يكمن مبدأ هذه الدراسة التي تتوخى تتبع مواطن الدلالة في التراكيب التي قيل إنها تكرار للمعنى في صورة بعض المخصصات مما يعني أن أصل الوظيفة التي كانت تدل عليها لا يزال أثره باقيا بالإضافة إلى ما خرج إليه من دلالة التوكيد في هذا العنصر .

أ/ بعض معاني الحال المؤكدة :

سنحاول تحليل بعض الجمل في القرآن الكريم وردت فيها الحال مؤكدة بأشكال مختلفة، وذلك لإضفاء معان سياقية ما كانت لتستفاد لولا مجيء هذا النوع من الأحوال، وإذا كانت الجملة تحتاج في بعض الأحيان إلى ذكر الهيئة الملابسة للحدث أثناء وقوعه، وذلك لتأدية معنى الملابسة وهو نوع من أنواع تخصيص الحدث أو تقييده، فإنها في حالة ذكر الحال المؤكدة تكون مرتبطة أشد الارتباط بالسياق المقامي خصوصا ، أو لاحتمال الحدث لعدة معان فتأتي لتخصيص أحدها ويكون هو المقصود، وهو ما سنتتبعه في بعض مواضعها مع كشف بعض أسرار استخدامها في القرآن الكريم .

أ- 1- ﴿ فَأَسَرَّهَا يُوسُفُ فِي نَفۡسِهِۦ وَلَمۡ يُبۡدِهَا لَهُمۡۚ قَالَ أَنتُمۡ شَرٌّ مَّكَانٗاۖ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا تَصِفُونَ ﴾ [يوسف77]

[972]) التراث البلاغي والنقدي للمعتزلة حتى نهاية القرن السادس الهجري . ص 217 .

(أسرّ) أخبر بما يراد كتمانه عن غير المخبر، أو سأله عدم إفشاء شيء وقع بينهما وإن لم يكن إخبارا، وذلك إذا كان الخبر أو الفعل يراد عدم فشوه فيقوله صاحبه سرا، والسر ضد الجهر، قال تعالى :﴿ وَيَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾[التغابن4] فصار (أسرّ) يطلق بمعنى الوصاية بعدم الإفشاء ، أي عدم الإظهار قال تعالى ﴿ فَأَسَرَّهَا يُوسُفُ فِي نَفْسِهِ وَلَمْ يُبْدِهَا لَهُمْ ﴾ ، وأسر: فعل مشتق من السر فإن الهمزة فيه للجعل، أي جعله ذا سر، يقال:" أسر في نفسه"، إذا كتم سره ، ويقال : "أسرّ إليه"، إذا حدثه بسر فكأنه ألهاه إليه، ويقال: "أسر له" إذا أسر أمرا لأجله، وذلك في إضمار الشر غالبا، وأسر بكذا، أي أخبر بخبر سر، إذا وضع شيئا خفيا[973] .

ومن ثم فإن قوله :﴿ فَأَسَرَّهَا يُوسُفُ ﴾ يجوز أن يعود الضمير البارز إلى جملة ﴿ قَالُوٓاْ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ ﴾[يوسف 77] على تأويل ذلك القول بمعنى المقالة على نحو قوله تعالى : ﴿إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا ﴾ [المؤمنون 100] بعد قوله : ﴿ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ لَعَلِّيٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ﴾ [المؤمنون 99 - 100]. ويكون معنى (أسرها في نفسه) **أنه تحمّلها ولم يظهر غضبا منها، وأعرض عن زجرهم وعقابهم مع أنها طعن فيه وكذب**. ويكون قوله : ﴿ قَالَ أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا ﴾ كلاما مستأنفا حكاية لما أجابهم به يوسف –عليه السلام – صراحة على طريقة حكاية المحاورة، وهو كلام لا يقتضي تقرير ما نسبوه إلى أخي أخيهم، أي أنتم أشد شرا في حالتكم هذه لأن سرقتكم مشاهدة وأما سرقة أخي أخيكم فمجرد دعوى، ومجيء الفعل (قال) يرجح هذا الوجه[974].

ويجوز أن يكون ضمير الغيبة في (فأسرها) إلى ما بعده وهو قوله ﴿ قَالَ أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا ﴾. وبهذا فسره الزجاج [975] وهو ما ذهب إليه والزمخشري أيضا، أي " قال في نفسه" وهو يشبه ضمير الشأن والقصة، لكن تأنيثه بتأويل المقولة أو الكلمة، وتكون جملة "قال أنتم شر مكانا" تفسير للضمير في (أسرها) [976]، والإسرار على هذا الوجه، مستعمل في حقيقته، وهو إخفاء الكلام عن أن يسمعه سامع [977].

---

973 .) التحرير و التنوير . 28/ 351 – 352 .

974.) نفس المرجع . 13/ 35 .

975) أبو إسحاق الزجاج ، **معاني القرآن وإعرابه** . ت : عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب . بيروت . 1988 . ط1 . 3/ 123 .

976.) الكشاف . 3/ 89 .

977.) التحرير و التنوير . 13/ 35 .

وجملة ﴿ وَلَمْ يُبْدِهَا لَهُمْ ﴾ **قيل هي توكيد لجملة** ﴿ فَأَسَرَّهَا يُوسُفُ ﴾ وشأن التوكيد أن لا يعطف. غير أن وجود شيء من المغايرة للجملة التي قبلها، وذلك بزيادة حرف الإضافة ومدخوله (لهم) الذي يعد قيدا يشعر بأنه أبدى لأخيه أنهم كاذبون. ويجوز أن يكون المراد **لم يبد لهم غضبا ولا عقابا** -كما تقدم- **مبالغة في كظم غيظه، فيكون في الكلام تقدير مضاف مناسب، أي لم يبد أثرها** [978].

ولعل ما ذهب إليه الألوسي أكثر وضوحا في فهم معنى التأكيد الحاصل من قوله (ولم يبدها) بعد قوله : (فأسرها يوسف)، إذ ذهب إلى أن الضمير لما يفهم من الكلام والمقام أي أضمر الحزازة التي حصلت له – عليه السلام – مما قالوا، وقيل أضمر مقالتهم أو نسبة السرقة إليه فلم يجبهم عنها في نفسه ، لا أنه أسرها لبعض أصحابه كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَسْرَرْتُ لَهُمْ إِسْرَارًا ﴾ [نوح9] و(لم يبدها) أي يظهرها لهم لا قولا ولا فعلا ، صفحا لهم وحلما، وهو تأكيد لما سبق، قال (أي في نفسه) وهو استئناف مبنى على سؤال نشأ من الإخبار بالإسرار المذكور، كأنه قيل : فماذا قال في نفسه في تضاعيف ذلك فقيل : "قال أنتم شر مكانا" [979].

وهكذا تتجلى فائدة التوكيد في هذه الآية من الإتيان بالفعل مثبتا (أسرّ) ثم نفي نقيضه (يبدي) ، حتى يكون إثبات فعل الإسرار آكد، لأن الذي يُسر الشيءَ قد تبدو عليه علاماته دون أن يشعر، وذلك لعظم هذا الأمر كما هو الحال في موقف يوسف عليه السلام ، ولكن قوله تعالى (ولم يبدها) دفع ذلك الأمر، لأنه لم يبدها حتى بهذه الصورة التي قد تفرض نفسها. وتمثل هذه الصورة المركبة للتوكيد -بشكله الخاص هذا- معنى سياقيا دقيقا .

أ-2- ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [النمل19]

ابتسم وتبسم وهو أقل الضحك وأحسنه[980]. وقال الزجاج في تفسير معنى ﴿ ضَاحِكًا ﴾ في هذه الآية :« إن أكثر ضحك الأنبياء – عليهم السلام- التبسم، و﴿ ضَاحِكًا ﴾ منصوب حال مؤكدة، لأن التبسم بمعنى الضحك » [981]. إذ فسّر صفة الفاعل هنا بأنها حالٌ

978.) التحرير و التنوير . 13/ 35 .

979.) روح المعاني . 13 / 32-33 .

980.) لسان العرب. 12/ 50 . مادة (بسم) .

981.) معاني القرآن و إعرابه للزجاج . 4 / 112.

مؤكدةٌ؛ وذلك **لأنَّها مفهومة من تبسَّم** . بينما اعتمد من ذهب إلى أنها حال مقدرة على كون التبسُّم ابتداء الضحك ومن ثم لم يكن لتقدير معنى التوكيد هنا داع . وكذلك فإنه لَمَّا كان التبسُّمُ قد يكون للغَضَبِ، ومنه: تَبَسَّم تَبَسُّمَ الغَضْبانِ،أي تضاحكا مسببا له، ذهب بعض المفسرين في ضوء ذلك إلى أنه أتى بـ﴿ ضَاحِكًا ﴾مبيِّناً له، ويفهم من كلام هؤلاء أنه جيء بصفة الفاعل بعد فعل التبسم حتى يفهم منه أنه التبسم المقصود في الآية هو الذي يكون للضحك لا للغضب ونحوه[982] .

ذلك أنه قد جاء فعل(تبسم) في كلام العرب لغير الضحك .

قال عنترة :

لَمَّا رآني قد قَصَدْت أُرِيْدُه أبْدى نواجِذَه لِغَيْرِ تَبَسُّمِ[983].

وتبسم تفعل بمعنى بسم المجرد ، قال :

وتَبْسِمُ عن أَلْمَى كأن مُنَوَّراً تَخَلَّلَ حُرَّ الرَّمْلِ دِعْصٌ له نَدِي [984]

وعلى هذا فإن الرأيين لا تعارض بينهما، فكون الفعل (تبسم) الذي هو في الأصل دال على شكل من أشكال الضحك قد يراد به غير الضحك (كالغضب أو غيره) ، فإن المجيء بمشتقه المؤكد ينفي خروجه لغير أصله ويؤكد دلالته على معناه الوضعي .

هذا، وقد وقرأ ابن السمفيع "ضَحِكاً" مقصوراً[985]. ومن ثم يختلف التوجيه الإعرابي ومن ثم المعنوي لهذه الآية كما جاء في الدر المصون وذلك على النحو التالي [986]:

أحدها: أنه مصدرٌ **مؤكِّدٌ لمعنى تَبَسَّم لأنه بمعناه**، وعليه يكون مفعولا مطلقا مؤكد ويدخل ضمن دلالاته .

الثاني: أنه في موضع الحالِ فهو في المعنى كالذي قبله.

الثالث: أنه اسمُ فاعل كفَرِح؛ وذلك لأنَّ فِعْلَه على فَعِل بكسر العين وهو لازم فَهو كفَرِحٍ وبَطِرٍ. وقوله: (أَنْ أَشْكُرَ)مفعولٌ ثانٍ لأَوْزِعْني لأنَّ معناه أَلْهِمْني. وقيل إن المعنى " اجْعَلني أَزَعُ

982.) الدر المصون . 1/ 304 .

983) عنترة بن شداد ، **الديوان** . المكتبة الجامعة . بيروت، لبنان . ط4 . 1893 . ويروى صدره أيضا : لما رآني قد نزلت أريده .ص 82 .

984.) البيت لطرفة بن العبد . المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية . 2/ 445 .

985.) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها . 2 /183 .

986.) الدر المصون .5/ 304 .

شكرَ نعمتك" أي: " أكُفُّه وأمنعُه حتى لا ينفلتَ مني فلا أزال شاكراً "[987] وهناك من لم يعتبرها مؤكدة بسبب أن التبسم قد لا يكون ضحكا[988].

ولعل ما يفهم من أقوال العلماء في اختلافهم حول وجود التأكيد في هذه الحال، القول إن التبسم قد يكون للغضب أو إنه أول الضحك وغيرها من المعاني للفظ التبسم، لكن ما نذهب إليه هو أمر يزيد قيمة التوكيد الوظيفية في كونه يدفع أمورا تأتي نتيجة لاستعمال لفظ (تبسم) ذلك أن الأصل فيه له علاقة واضحة بالضحك، ولكن بالاستعمال توسع العرب في مدلولاته، فصار يستعمل للغضب أو غيره ، وهو الأمر الذي جاءت لأجله الحال المؤكدة (ضاحكا) لتحدد أن النبي سليمان – عليه السلام – لم يتبسم غضبا، ولا استصغارا ،ولا استهزاء بهذه المخلوقات الصغيرة ،ولكن ضحكا وهو ما يليق – مقاميا- بخلق الأنبياء .ويؤيد ذلك قوله بعد ذلك: ﴿ وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ ﴾إذ من بين هذه النعم أن علمه الله عز وجل منطق هذه المخلوقات الأمر الذي يسّر عليه سماع حوارها.

أ -3- ﴿ كُلُواْ وَٱشْرَبُواْ مِن رِّزْقِ ٱللَّهِ وَلَا تَعْثَوْاْ فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [البقرة 60]

العيث في اللغة هو الإفساد[989] ، وجاء بعده قوله:﴿ وَلَا تَعْثَوْاْ فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ من جملة ما قيل لهم ووجه النهي عنه أن النعمة قد تنسي العبد حاجته إلى الخالق فيهجر الشريعة فيقع في الفساد قال تعالى: ﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ﴾ [العلق6] .

و ورغم اختلاف العلماء في دلالة (تعثوا) إن كان المقصود منها أشد الفساد، أم أنها تدل على الفساد مطلقا، فإن "مفسدين" على الوجهين حالا مؤكدة لعاملها. وقد جعل الزمخشري معنى "لا تعثوا" لا تتمادوا في فسادكم[990] فجعل المنهي عنه هو الدوام على الفعل، وكأنه يأبى صحة الحال المؤكدة للجملة الفعلية فحاول المغايرة بين (لا تعثوا) وبين (مفسدين) تجنبا **للتأكيد**، وذلك هو مذهب الجمهور ولكن كثيرا من المحققين خالف ذلك[991].

وإذا كان من الثابت كما سبق وأن ذكرنا في هذه الدراسة أن النفي في الخبر (الذي يقابل النهي في الإنشاء) إذا كان في جملة فيها قيد انصب خصوصا على هذا القيد ، فإنه في

987.) التحرير والتنوير . 19/ 244

988.) الإتقان في علوم القرآن . 3/ 859

989.) مختار الصحاح . ص 299

990.) الكشاف . 1/ 71

991.) التحرير و التنوير . 1/ 520

هذه الجملة يتوجه النهي (لا تعثوا) على القيد أي الحال (مفسدين) لأن من يفسد قد لا يكون قصده ذلك فربما يريد إصلاحا لكن عمله يكون إفسادا من دون قصد، لكن لما جاء قوله (مفسدين) كان النهي (ألا تفسدوا وهذه حالكم) أو (لا تفسدوا وحال الإفساد ملابسة لكم في ذلك الوقت) .

ولو تأملنا التركيبين التاليين، أحدهما به حال مؤكدة، والآخر بدونها لتجلى لنا الفرق المعنوي والوظيفي بينهما :

- الجملة (أ) لا تعثوا في الأرض **مفسدين** .

- الجملة (ب)لا تعثوا في الأرض .

ففي الجملة (أ) هناك تركيز للنهي - الذي يمثل معنىً أسلوبيا عاما للجملة- على الحدث والمحدث في هيئة محددة (مفسدين). بينما الجملة (ب) تركيز النهي على العلاقة الإسنادية (العوث) وهو الأمر الذي يفسر دلالة التوكيد في السياق اللغوي الذي لا يتمثل في إعادة اللفظ فقط، وإنما قد يأتي على صورة إحدى الوظائف الأخرى كالحال هنا ويضاف إليه ما يفيده التوكيد من تقوية للمعنى .

ولو تأملنا السياقات التي تكررت فيها هذه الجملة لوجدنا أن الثابت فيها على اختلاف معانيها ذكر النعم التي أنعم بها الله على عباده باختلافها، ثم أن هذه النعم قد تكون سببا في الإفساد عن قصد أو عن غير قصد، ولذلك كان النهي عن الإفساد وحال الإفساد ملابسة للمخاطبين بالنهي .

- ﴿ وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا ۖ فَٱذْكُرُوٓاْ ءَالَآءَ ٱللَّهِ وَلَا تَعْثَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [الأعراف 74]

- ﴿ وَيَٰقَوْمِ أَوْفُواْ ٱلْمِكْيَالَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا تَبْخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [هود 85]

- ﴿ وَلَا تَبْخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [الشعراء 183]

-﴿ فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱرْجُواْ ٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ وَلَا تَعْثَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [العنكبوت36]

أ - 4 - ﴿ وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾ [ق 31]

أَزْلَفَ الشيء أي قَرَّبَهُ، والزُلْفَةُ والزُلْفى: القُربة والمنزلة[992].

والإزلاف هو التقريب مشتق من الزَلَف بالتحريك وهو القربة ، أي جعلت الجنة قريباً من المتقين ، أي ادْنُوا منها . والجنة موجودة من قبل وُرود المتَّقين إليها، فإزلافها قد يكون بحشرهم للحساب بمقربة منها كرامة لهم عن كلفة المسير إليها ، وقد يكون عبارة عن تيسير وصولهم إليها بوسائل غير معروفة في عادة أهل الدنيا .وقوله : ﴿غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾ [993] يرجح الاحتمال الأول ، أي غير بعيد منهم و إلاّ صار تأكيداً لفظياً لـ ﴿ وَأُزْلِفَتِ ﴾ كما يقال : "عاجل غير آجل"، والتقدير : "مكاناً غير بعيد" ، أي عن المتقين . وهذا الظرف حال من (الجنة) . وتجريد (بعيد) من علامة التأنيث إما على اعتبار (غير بعيد) وصفاً لـ"مكان" وإما أجري على الاستعمال الغالب في وصف "بعيد وقريب" [994].

وفي هذه الآية أجمع أغلب المفسرين على دلالة ﴿غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾ على التوكيد[995]، غير أن تأويل ما يؤديه هذا المعنى أختلف في تقديره، فقد فسره صاحب البحر بكونه رفع مجاز القرب بالوعد والإخبار، فكأنه يعني إزلافاً غير بعيد، هذا إشارة للثواب [996].

أ-5- ﴿ وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ يَوۡمَ وُلِدتُّ وَيَوۡمَ أَمُوتُ وَيَوۡمَ أُبۡعَثُ حَيّٗا ﴾ [مريم33]

البعث في كلام العرب على وجهين: أَحدهما الإرسال كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَعَثۡنَا مِنۢ بَعۡدِهِم مُّوسَىٰ ﴾ [الأعراف 103]معناه أَرسلنا، والبعث إثارة بارك أَو قاعد تقول :" بعثت البعير فانبعث"، أَي أَثرته فثار، والبعث أَيضا الإحياء من الله للموتى، ومنه قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَعَثۡنَٰكُم مِّنۢ بَعۡدِ مَوۡتِكُمۡ ﴾ [البقرة 56]، أي أَحييناكم، وبعث المَوتى نشرهم ليوم البعث، وبعث الله الخلق يبْعَثُهُم بَعْثاً نشرهم [997].

---

992) مختار الصحاح . ص 181 . وكتاب الأفعال . ص173 .

993) وهناك من يجعل (غَيْرَ بَعِيدٍ) منصوبة على الظرفية، أي : مكاناً غير بعيد . أو على حذف الموصوف ، أي : شيئاً غير بعيد ، ومعناه التوكيد ، كما تقول :" هو قريب غير بعيد" ، و"عزيز غير ذليل" . انظر : الكشاف . 6/ 29 .

994) التحرير والتنوير . 26 / 319 .

995) ورغم أن أغلب العلماء يذهبون إلى أن التأسيس هنا أرجح من احتمال التأكيد، إلا أنه إذا اعتمدنا على فكرة إفادة أشكال التوكيد لمعان سياقية لا يمكن أن تستفاد بدونها، فإن فكرة التأسيس يمكن أن ينظر إليها من زاويتين: تأسيس مطلق، وتأسيس جزئي يستفاد زيادة على معنى التوكيد .

996) تفسير البحر المحيط . 8 / 127 .

997) لسان العرب . 2 / 116 . مادة (بعث) .

وفي ضوء هذه المعاني التي يفصل بينها السياق، خرج قوله﴿ حَيًّا ﴾ على أنه حال مؤكدة ، لأنَّ من لازم خروجه أن يكون حيًّا [998]. وخصوصا أنه جاء بقوله ﴿ يَوْمَ وُلِدتُّ ﴾ و﴿ وَيَوْمَ أَمُوتُ ﴾ فيكون الوجه الثالث بعثه والبعث إحياء، ومن ثم كانت فائدة هذه الحال التأكيد .

أ- 6- ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًاۚ ﴾ [يونس99]

وترتبط دلالة لفظة (جميع) على الحال المؤكدة في كونها تأتي نكرة منصوبة وهو شرط إعرابي للحال عموما، وجيء بـ(كلهم) في هذه الآية للتأكيد للتنصيص على العموم المستفاد من (من) الموصولة فإنها للعموم، والتأكيد بـ(جميعا) لزيادة رفع احتمال العموم العرفي دون الحقيقي. والمعنى : "لو شاء الله لجعل مدارك الناس متساوية منساقة إلى الخير" فكانوا سواء في قبول الهدى والنظر الصحيح[999] . وقوله تعالى : ﴿ كُلُّهُمْ جَمِيعًاۚ ﴾ تأكيد وهو من فصيح الكلام كما يرى ابن عطية، وذلك على اعتبار أن لفظة "جميعا"حال مؤكدة، إذ جعلها كالنعت المؤكد في قوله تعالى : ﴿ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ﴾[النحل 51] [1000] ، وهو بذلك يركز على دلالة التوكيد الغالبة على وظيفتي الحال والنعت، رغم اختلافهما الشكلي والوظيفي في معناهما التأسيسي .

وقد حاول بعض المفسرين إعطاء دلالة مستقلة لكلا اللفظين الدالين على التوكيد، فجعل قوله : ﴿ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ ﴾ دالا على وجه الإحاطة والشمول، أما "جَمِيعاً " فعلى الإيمان مطبقين عليه لا يختلفون فيه[1001]، وهو ما يمكن أن يستشف من دلالة الحال المؤكدة على جزئية معنوية خاصة بها ، فـ" كل" تفيد معنى الإحاطة ، والجميع معناه الاجتماع، والجميع "فعيل" بمعنى "مفعول"[1002]، ويكون المعنى أن الإيمان يجمعهم فيكونون بوحدة الإيمان الكيان الواحد .

998.) تفسير اللباب لابن عادل . 11 / 100 .

999.) التحرير والتنوير .11/ 292 .

1000.) المحرر الوجيز . 3 / 145 .

1001.) الكشاف . 3 / 26 .

1002.) معاني النحو . 4/ 122 .

أ- 7- ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمۡ يُسۡرِفُواْ وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ وَكَانَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ قَوَامٗا ﴾ [الفرقان67]

هناك من اعتبر أن اسم كان في هذه الآية هو قوله ﴿ بَيۡنَ ذَٰلِكَ ﴾وقد بُنِيَ لإضافته إلى غير متمكنٍ ، و ﴿ قَوَامٗا ﴾ خبرها وهو رأي الفراء . وذهب الزمخشري إلى أن هذا الوجه لا بأس به من جهة الإعراب، ولكنه من جهة المعنى ليس بقوي؛ لأن ما بين الإسراف والتقتير قَوامٌ لا محالة فليس في الخبر الذي هو مُعْتَمَدُ الفائدة فائدةٌ [1003] .

ومما له علاقة بمنهج هذه الدراسة تحليل بعض المفسرين للعنصرين (بين ذلك) و(قواما) من الناحية الإعرابية وذلك على النحو التالي[1004] :

أن ﴿ بَيۡنَ ذَٰلِكَ ﴾ خبر (كان) و ﴿ قَوَامٗا ﴾ حال مؤكدة لمعنى بين ذلك . ويكون في هذا التخريج إشعار بمدح ما بين ذلك بأنه الصواب الذي لا عوج فيه كما يرى الطاهر بن عاشور .

أ-9- ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلۡعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلۡعِزَّةُ جَمِيعًا ﴾[فاطر 10]

و(جميعا) حال من (العزة) مؤكدة لمضمون الجملة قبلها المفيد لاختصاصه تعالى بجميع جنس العزة لدفع احتمال إرادة المبالغة في ملك ذلك الجنس، وفسر ابن عاشور المعنى المستفاد من الإتيان بالحال المؤكدة "جميعا"- بعد أن عبر عنها بقوله إنها بمنزلة التأكيد- بقوله : « أي العزة لله لا يشذ منها شيء فيثبت لغيره » [1005].

أ- 10 – ﴿ وَأَرۡسَلۡنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولٗا ﴾[النساء 79]

لعل هذه الآية لم يكن لوجود التوكيد فيها فائدة كما يرى كثير من المفسرين حتى ذهب بعضهم إلى نفي وجوده مطلقا، إلا أن القول بذلك ينفي فكرة الإعجاز في النظم القرآني التي تتمثل في كون كل كلمة في النص القرآني لها فائدة لا تجنى بتغييرها أو بتغيير موضعها، ومن هنا كان تفسير ابن عاشور لهذه الآية منسجما مع التوجه التركيبي العام للنص القرآني مع مبدأ الفائدة ، وهذا أمر لا يتعارض مع دلالات التوكيد السياقية، الذي لا يعني مجرد التكرار الذي لا فائدة فيه إلا ما حصل من اللفظ المؤكد قبله، يقول ابن عاشور : « والمراد بالرسول هنا معناه الشرعي المعروف عند أهل الأديان،وهو النبي المبلّغ عن الله تعالى ، فهو لفظ لقبي دالّ على هذا المعنى ، وليس المراد به اسم المفعول بالمعنى اللغوي ولهذا حسن مجيئهُ حالاً مقيَّدة لـ(أرسلناك)،

1003.) الكشاف . 4/ 156

1004.) التحرير والتنوير . 19/ 72

1005.) نفس المرجع . 22/ 271

لاختلاف المعنيين ، أي بعثناك مبلّغاً لا مُؤَثِّراً في الحوادث، ولا أمارةً على وقوع الحوادث السيّئة . وبهذا يزول إشكال مجيء هذه الحال غير مفِيدة إلاّ التأكيد »[1006]. ومن هنا نستشف الفرق الاستعمالي في لفظ (الرسول) الذي يدق حتى يكاد يخفى لأول وهلة، وهو ما يدل على فكرة التوكيد في الآية مع اعتبار هذه الظلال الدلالية على اللفظ التي تنسجم مع المعنى المقامي، كقوله تعالى :﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ وَكِيلٗا ﴾ [الإسراء 54]وقوله: ﴿ فَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظٗا ﴾ [النساء 80] على اعتبار ما فيه من دلالة الحصر لتأكيد أنه رسول وليس شيئا مما ادعوه له و هو أمر ذكر في عدة سياقات قرآنية، مع اختلاف الشكل التركيبي الذي جاء هنا كعنصر نحوي أساسي، إذ لو حذف لاختل المعنى وانحرف ويكون على أنه لم يرسل " ومـــا أرســـلناك" ولا يستقيم المعنى إلا بذكر الحال التي تمثل القيد الذي ينصب عليه النفي، بالإضافة إلى ما فيها من توكيد وتقرير للفظ السابق " أرسلناك" .

ومثل هذه الآيات التي احتوت على النفي تسوغ مجيء التوكيد في الآية" رسولا" لأنه لم يرسل وكيلا ولا حفيظا وإنما رسولا .

أ-11 – ﴿ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهۡتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنّٞ وَلَّىٰ مُدۡبِرٗا وَلَمۡ يُعَقِّبۡ ﴾[النمل 10]

في هذه الآية توالى مؤكدان (مدبرا) و(لم يعقب) ويمكننا أن نحلل دلالتهما على النحو التالي :

– الحال مفردة (مدبرا) :

لو عدنا إلى المعنى اللغوي للفعل (ولى) لوجدنا أن دلالته تطابق الفعـــل أعـــرض وولى هاربا أدبر [1007] . وإذا كان التولي أيضا هو الرجوع عن السير في طريقه . والفعل " تـــولى " مرادف للفعل " ولّى "، فإن مقتضى ما في فعل (تولى) من زيادة المبنى أن يفيد " تولى " زيادة في معنى الفعل . وقد قال تعالى : ﴿ ثُمَّ تَوَلَّىٰٓ إِلَى ٱلظِّلِّ ﴾ [القصص 24]. ولعل قصد إفادة قوة توليه لّما رأى عصاه تهْتَزّ هو الداعي لتأكيد الفعل " ولّى " بقولـــه:﴿ مُدۡبِرٗا وَلَمۡ يُعَقِّبۡ ﴾ [1008]. والإدبار في اللغة يقصد به التوجه إلى جهة الخلف وهو ملازم للتولي فقوله : " مدبراً " حـــال لازمة لفعل " ولّى "مما يقتضي دلالتها على التوكيد .

– الحال جملة (ولم يعقب):

[1006].) التحرير والتنوير . 5 / 134

[1007].) مختار الصحاح . ص 463

[1008].) التحرير والتنوير . 19/ 228

وقولـــه : (و لم يُعَقِّب) أَي لم يعطف و لم ينتظر، وقيل لم يمكث، وهو مـــن كـــلام العرب، وقـــال قتادة لم يلتفت، وقـــال مجاهد لم يرجع قـــال شمر وكلّ راجع معقب [1009]، وأهل اللغة يقولون لم يرجع ، يقـــال : " قد عقب فلان" إذا رجع يقاتل بعد أن ولى [1010]. قال لبيد :

حتى تهجر في الرواح وهاجه طلب المعقب حقه المظلوم [1011]

قوله (و لم يعقب) . قال مجاهد : و لم يرجع . وقال السدّي : لم يمكث . وقال قتادة : و لم يلتفت ، يقال : "عقب الرجل ": توجه إلى شيء كان ولى عنه ، كأنه انصرف على عقبيه ، ومنه : "عقب المقاتل"، إذا كرّ بعد الفرار [1012].والتعقب معناه الرجوع بعد الانصـــراف، وهو مشتق من العَقب لأنه رجوع إلى جهة العَقب (أي الخلْف) ، ومن ثم يكون قولـــه :﴿ وَلَمۡ يُعَقِّبۡ ﴾ تأكيد لشدة تولّيه، أي ولّى تولياً قوياً لا تردد فيه . وكان ذلك التولي منه لتغلّب القوة الواهمة التي في جبلة الإنسان على قوة العقل الباعثة على التأمل فيما دل عليه قوله : ﴿أَنَا ٱللَّهُ ٱلۡعَزِيزُ ﴾ [النمل 10] من الكناية عن إعطائه النبوءة والتأييد، إذ كانت القوة الواهمة متأصلة في الجبلة سابقة على ما تلقاه من التعريض بالرسالة ، وتأصُّل القوة الواهمـــة يـــزول بـــالتخلق وبمحاربة العقل للوهَم فلا يزالان يتدافعان ويضعف سلطان الوَهَم بتعاقب الأيام . وقوله : ﴿ يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفۡ ﴾ [النمل10] مقول قول محذوف ، أي قلنا له . والنهي عن الخوف مســـتعمل في النهي عن استمرار الخوف، لأن خوفه قد حصل والخوف الحاصل لموسى – عليه السلام – خوف رغب من انقلاب العصا حية وليس خوف ذَنب ، فالمعنى :" لا يَجْبُنُ لديَّ المرســـلون لأني أحفَظُهم " [1013].

أ- 12 - ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبۡدِهِ ٱلۡكِتَٰبَ وَلَمۡ يَجۡعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ قَيِّمٗا لِّيُنذِرَ بَأۡسٗا شَدِيدٗا ﴾ [الكهف 1-2]

1009.) لسان العرب . 1 / 615 . مادة (عقب) .

1010.) معاني القرآن و إعرابه . 4 / 109 . ولسان العرب . مادة (عقب) .

1011.) انظر : المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية . 7/ 223 .

1012.) تفسير البحر المحيط . 7 / 57.

1013.) التحرير والتنوير . 19 / 228 .

قوله:﴿ وَلَمْ يَجْعَل ﴾في هذه الجملة أوجهٌ خرج المعنى في ضوئها [1014]:

– **أحدُها**: أنَّها معطوفةٌ على الصلةِ قبلَها.

– **والثاني**: أنها اعتراضيةٌ بين الحالِ وهي "قَيِّماً" وبين صاحبِها وهو "الكتابَ",

–**الثالث**: أنَّها حال من "الكتابَ"، ويترتَّبُ على الأوجهِ القولُ في "قَيِّماً":

– **أحدُها**: أنَّه حالٌ من "الكتاب". والجملةُ مِنْ قولِه "ولم يَجْعَلْ" اعتراضٌ بينهما. وقد مَنَع الزمخشريُّ ذلك فقال: "فإنْ قُلْتَ: بم انتصَبَ "قَيِّماً"؟ قلت: الأحسنُ أن ينتصِبَ بمضمرٍ، ولم يُجْعَلْ حالاً من "الكتابَ" لأنَّ قولَه "ولم يَجْعَلْ" معطوفٌ على "أَنْزَلَ" فهو داخلٌ في حَيِّزِ الصلةِ، فجاعِلُه حالاً فاصِلٌ بين الحالِ وذي الحالِ ببعضِ الصلةِ"[1015]، وكذلك قال أبو البقاء العكبري [1016]. وجوابُ هذا ما تقدَّمَ مِنْ أَنَّ الجملةَ اعتراضٌ لا معطوفةٌ على الصلةِ.

– **الثاني**: أنَّه حالٌ مِنَ الهاءِ في "له". قال أبو البقاء: "والحالُ مؤكِّدةٌ . وقيل: منتقلةٌ. قلت: القولُ بالانتقالِ لا يَصِحُّ.

– **الثالث**: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدَّرٍ، تقديرُه: جَعَلَهُ قيِّماً. قال الزمخشريُّ: «تقديرُه : " ولم يَجْعَلْ له عِوَجاً جعله قيماً"، لأنه إذا نفى عنه العِوَج فقد أثبتَ له الاستقامةَ". قال: "فإنْ قلتَ: ما فائدة الجمعِ بين نَفْيِ العِوَجِ وإثباتِ الاستقامةِ وفي أحدِهما غِنَىً عن الآخر؟. قلت: **فائدتُه التأكيدُ، فَرُبَّ مستقيمٍ مشهودٌ له بالاستقامةِ، ولا يَخْلو مِنْ أدنى عِوَجٍ عند السَّبرِ والتصفُّح**» [1017].

– **الرابع**: أنَّه حالٌ ثانيةٌ، والجملةُ المنفيَّةُ قبلَه حالٌ أيضاً، وتعدُّدُ الحالِ لذي حالٍ واحدٍ جائزٌ. والتقديرُ: أنزلَه غيرَ جاعلٍ له عِوجاً قيِّماً.

[1014]. الدر المصون . 4 / 430.

[1015]. الكشاف . 197/3

[1016]. التبيان في إعراب القرآن . 2/ 140

[1017]. الكشاف. 3/ 197

- **الخامس**: أنه حالٌ أيضاً، ولكنه بدلٌ من الجملةِ قبلَه لأنَّها حال، وإبدالُ المفردِ من الجملةِ إذا كانت بتقدير مفردٍ جائزٌ. والتقديرُ: وهذا كنا أُبْدِلَتِ الجملةُ من المفردِ في قولهم: "عَرَفْتُ زيداً أبو مَنْ هو".والضميرُ في "له" فيه وجهان، أحدُهما: أنَّه للكتاب، وعليه التخاريجُ المتقدمةُ.والثاني:أنَّه يعود على "عبدِه".

أ - 13- ﴿ فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [الأعراف95]

المعنى اللغوي لكلمة (بغتة) هو فاجأه ولقيه بغتة أي فجأة والمباغتة المفاجأة [1018] ، ومن ثم كان لها علاقة دلالية بقوله : ﴿ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ لأن معنى فاجأه وباغته، والمباغتة تكون حين لا يشعر بها وإلا ما صح تسميتها بالمباغتة .

وقد ذهب السمين الحلبي في هده الآية إلى إعراب ﴿ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ على أنها حال ، وهي في قوة المؤكدة لأن "بغتة" تفيدُ إفادتَها، سواءً أكان إعراب "بغتة" حالاً أم مصدراً [1019]، ولذلك أجمع أغلب المفسرين على جعل جملة ﴿ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ حال مؤكدة لمعنى (بغتة) [1020] ومن ثم يكون وجه إعرابها مؤكدة للمفعول المطلق أو للحال التي دلت عليها معجميا . ويكون دور هذا النوع من التوكيد توجيه السامع إلى قضية عدم الشعور إذ هو القصد من الأخذ بغتة.

أ- 14 - ﴿ وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا ﴾ [الأعراف 150]

لقد اختلف العلماء في تحديد معنى لفظة الأسف في هذه الآية ، فانقسموا إلى قسمين[1021] وذلك على اعتبار أن معنى أسف - كما جاء في المعاجم العربية - هو حزن وأيضا اشتد غضبه[1022]:

- قسم يرى أنها بمعنى أشد الغضب ومن ثم فسروا مجيء الغضب والأسف لغاية، والتكرير للتأكيد، ومنهم الطاهر بن عاشور، إذ يرى أن الأَسِف بدون مد ، صيغة مبالغة للآسف بالمد

[1018].) مختار الصحاح . ص 45

[1019].) الدر المصون . 3 / 308

[1020].) التحرير والتنوير . 9 / 20

[1021].) روح المعاني . 9/ 65 - 66

[1022].) كتاب الأفعال. ص 10

الذي هو اسم فاعل للذي حل به الأسف وهو الحزن الشديد ، أي رجع غضْبان من عصْيان قومه حزيناً على فساد أحوالهم [1023].

- وقسم يقول إنها بمعنى الحزن، و هكذا يكون معنى مجيء اللفظين (أسف وغضبان) - كما يرى أبو حيان – على أن غضبه من حيث له قدرة على تغيير منكرهم، وأسفه وهو حزنه من حيث علم أنه موضع عقوبة لا يد له بدفعها ولا بد منها [1024].

ورغم اختلافهم في تحديد معنى الأسف فإنهم قد لمحوا معنى التوكيد في هذه اللفظة، ولذلك قالوا إنهما متقاربان [أي الغضب والحزن]فإذا جاء ما تكره ممن هو دونك غضبت وإذا جاءك ممن هو فوقك حزنت[1025]، فعلى هذا كان موسى - عليه السلام - غضبان على قومه باتخاذهم العجل حزيناً لأن الله تعالى فتنهم، وقد أخبره سبحانه بذلك قبل رجوعه، ونصب الوصفين على أنهما حالان مترادفان أو متداخلان بأن يكون الثاني حالاً من الضمير المستتر في الأول [1026].

فقوله " أَسِفاً " أي شديد الغضب. فالأسف هنا شدة الغضب . وعلى هذا فقوله : ﴿ غَضْبَنَ أَسِفًا ﴾،أي غضبان شديد الغضب . ومن إطلاق الأسف على الغضب في القرآن قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَٰهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الزخرف 55] أي فلما أغضبونا بتماديهم في الكفر مع توالي الآيات عليهم انتقمنا منهم . وقال بعض العلماء إن الأسف هنا استعمل بمعنى الحزن والجزع ، ليفيد أن موسى قد رجع في حال كونه غضبان حزيناً جزعاً لكفر قومه بعبادتهم للعجل ، وإن كان الشنقيطي هنا[1027] قد استشهد بآية مختلفة من ناحية الذي نسب إليه الأسف، ففي آية الزخرف أسند الله الأسف لذاته، والخالق لا ينسب إليه الحزن، ولذلك فسرها العلماء بالغضب من خلال سياق المقام، أما وصف موسى- عليه السلام- بالحزن فأمر ممكن.

وهذا الذي ذهبنا إليه من معنى التوكيد في هذه الجملة – انطلاقا من تحديد معنى الأسف وكونه مرادفا للغضب- يتعارض مع تحليل لفظ الأسف من ناحية المعنى المعجمي

1023.) التحرير والتنوير . 9 / 114 .

1024.) تفسير البحر المحيط . 4 / 394 .

1025.) معجم ألفاظ القرآن . 75 .

1026.) روح المعاني . 9 / 66 .

1027.) انظر : أضواء البيان . 8 / 319-320 .

والمقامي حسب ما ذهب إليه بعضهم ممن يرى أن الأسف في كلام العرب متى كان من ذي قدرة على من دونه فهو غضب، ومتى كان من الأقل على الأقوى فهو حزن، ومن ثم فإن كان السياق يؤيد أنهم دونه فلا توكيد وإن كان يحتمل أن قومه دونه لكان بمعنى الغضب ومن ثم فالتأكيد يفيد فكرة الدونية هذه، أو أنه يفيد زيادة المعنى الموجودة في لفظ الأسف لما فيه من غضب مشوب بالحزن كما هو مستفاد من قول بعض العلماء .

أ-15-﴿ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ لَمْ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ﴾[الأعراف 11]

وقوله ﴿لَمْ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ﴾ هذه الجملةُ جواب سؤال مقدر، وقيل إن فائدة هذه الجملة التوكيدُ لِما أخرجه الاستثناء من نفي سجود إبليس[1028]. وذهب أبو البقاء إلى أنها في محل نصب على الحال [1029] ، أي إلا إبليس حال كونه ممتنعاً من السجود .

ومهما يكن من أمر فإن جملة ﴿لَمْ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ﴾ حال من (إبليس) كما جاء في أغلب كتب التفسير وإعراب القرآن ، **وهي حال مؤكدة** لمضمون عاملها وهو ما دلت عليه الاستثناء، لما فيها من معنى "أستثني"، لأن الاستثناء يقتضي ثبوت نقيض حكم المستثنى منه للمستثنى، وهو عين مدلول: ﴿لَمْ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ﴾ **فكانت الحال تأكيدا**. وفي اختيار الإخبار عن نفس سجوده بجعله من غير الساجدين **إشارة إلى أنه انتفى عنه السجود انتفاء شديدا لأن قولك لم يكن فلان من المهتدين يفيد من النفي أشد مما يفيده قولك لم يكن مهتديا** كما في قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَتَّبِعُ أَهْوَآءَكُمْ قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ﴾ [الأنعام 56] ففي الآية إشارة إلى أن الله تعالى خلق في نفس إبليس جملة تدفعه إلى العصيان عندما لا يوافق الأمر هواه، وجعل له هوى ورأيا، فكانت جبلته مخالفة لجبلة الملائكة. وإنما استمر في عداد الملائكة لأنه لم يحدث من الأمر ما يخالف هواه، فلما حدث الأمر بالسجود ظهر خلق العصيان الكامن فيه، فكان قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ﴾ إشارة إلى أنه لم يقدر له أن يكون من الطائفة الساجدين، أي انتفى سجوده انتفاء لارجاء في حصوله بعد، وقد

[1028].) التبيان في إعراب القرآن . 1/ 416

[1029].) الدر المصون . 3/ 293

علم أنه أبى السجود إباء، وذلك تمهيدا لحكاية السؤال والجواب في قوله – بعد ذلك – : ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾ [الأعراف 12] [1030] .

وقد ذكر قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴾ أي ممن سجد لآدم – عليه السلام – مع أنه علم من الاستثناء عدم السجود لأن المعلوم من الاستثناء عدم العموم لا عموم العدم، والمراد الثاني أي أنه لم يصدر منه السجود مطلقاً لا معهم ولا منفرداً . وهذا إنما يفيده التنصيص كذا قيل ، ونظر فيه بأن التنصيص المذكور لا يفيد عموم الأحوال والأوقات فلا يتم ما ذكر، وتحقيق هذا المقام أن يقال إن القوم اختلفوا في أن الاستثناء من النفي إثبات أم لا، نعم فيكون نقيض الحكم ثابتاً للمستثنى بطريق العبارة، وذهب طائفة من الحنفية إلى أنه بطريق الإشارة . وذهب آخرون إلى أن المستثنى في حكم المسكوت عنه، وإنما يستفاد الحكم بطريق مفهوم المخالفة [1031].

ومما يميز جملة "لم يكن من الساجدين" في هذا السياق ورود الأمر بالسجود، وامتناع إبليس من ذلك فقد ورد في الآيات التالية :

- ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [البقرة34].

- ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰٓ أَن يَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴾ [الحجر30-31-32].

- ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ ﴾ [الكهف 50].

- ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ ﴾ [طه 116]

- ﴿ إِلَّآ إِبْلِيسَ ٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [ص 34].

وتعدد أوجه تأدية هذا المعنى العام المتمثل في عدم سجود إبليس، بتراكيب مختلفة يعني اختلاف المعنى المقصود سياقيا في كل جملة، وذلك بحسب سياق الآية، وما ورد فيها قبل هذه الجملة وبعدها مما يكشف لنا ما نحن بصدده من بيان دور التوكيد بالحال المؤكدة، و الذي يتضح بتركيز الآية على عدم سجوده بيانا لاستنكار ما قام به، وأنه لم يفعل ذلك مطلقا.

1030.) التحرير والتنوير. 8 /38 – 39

1031.) روح المعاني . 8 / 87

أ- 16-﴿ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا ﴾ [النساء 175]

وَالسِّرَاطُ الطَّرِيقُ وَيُبْدَلُ مِنْ السِّينِ صَادٌ فَيُقَالُ صِرَاطٌ [1032].ومعنى المستقيم أنه لا اعوجاج فيه، لأن السير في الطريق المستقيم أيسر على السائر وأقرب وصولا إلى المقصود، وارتباط الصراط هنا بفعل الهدية يجعل من لفظ "مستقيما" دالا على التوكيد باعتبار تضمن معناها في ما سبقها، وقد أدت اللفظة هذا المعنى من خلال وظيفة الحال، ولذلك أعربت عند بعض العلماء على أنها حال مؤكدة، وليس كقولك: "تبسّم ضاحكاً" لمخالفتِها لصاحبِها بزيادةِ الصفةِ وإن وافقته لفظاً [1033].

أ- 17 – ﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾ [البقرة 91]

ولفظ "مصدقاً "حال مؤكدة لقوله : ﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ ﴾وهذه الآية علم في التمثيل للحال المؤكدة وذلك لتقدم معناها في الكلام و لم يبق لها هي إلا معنى التأكيد [1034].كما يرى الطاهر بن عاشور إلا أنه عدها حالا مؤسسة لأن قوله : ﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾ مشعر بوصف زائد على مضمون ﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ ﴾إذ قد يكون الكتاب حقاً ولا يصدق كتاباً آخر ولا يكذبه وفي مجيء الحال من الحال زيادة في استحضار شؤونهم وهيئاتهم [1035]. إلا أن ما ذهب إليه لا يتنافى مع معنى التوكيد فيها، إذ مجيئها ينفي احتمال ألا يكون مصدقا رغم أنه حق، كما أن استحضار شؤونهم وهيئاتهم بما تحمله دلالة الحال يزيده معنى التوكيد وضوحا بما يستشف من معنى الملابسة مع التأكيد على هذه الصورة دون غيرها مما قد يحتمله اللفظ لو جاء مطلقا دون الحال المؤكدة .

ب/ بعض معاني النعت المؤكد :

ب-1- ﴿ أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾ [النحل21]

﴿ غَيْرُ أَحْيَاءٍ ﴾ تأكيد لمضمون لفظ (أموات)، للدلالة على عراقة وصف الموت فيهم بأنه ليس فيه شائبة حياة لأنهم حجارة [1036].وإن خالف القول بالتوكيد – الذي إن جاء في سياق دفع المجاز– بعض المفسرين كما فعل ابن عطية إذ رأى أنه قد وصفهم بالموت مجازاً .

[1032]) المصباح المنير. ص 104

) الدر المصون . 472/2 .1033

) المحرر الوجيز . 1 / 179.1034

[1035]) التحرير والتنوير . 1 / 608 .

) نفس المرجع . 14/ 126.[1036]

وإنما المراد لا حياة لهم فشبهوا بالموت، وقوله (غير أحياء) أي لم يقبلوا حياة قط ولا اتصفوا بها[1037].

ومهما يكن من أمر فإن فائدة ذكره التأكيد عند بعضهم، و إن كان التأسيس أولى عند أغلب المفسرين، وذلك أن بعض ما لا حياة فيه قد تعتريه الحياة كالنطفة، فجيء به للاحتراز عن مثل هذا البعض فكأنه قيل : هم أموات حالاً وغير قابلين للحياة مآلا، وجوز أن يكون المراد من المخبر عنه بما ذكر ما يتناول جميع معبوداتهم من ذوي العقول وغيرهم فيرتكب في " أَمْوَاتٌ " عموم المجاز ليشمل ما كان له **غير أحياء صفة مؤكدة** ويجوز أن يكون قصد بها أنهم في الحال غير أحياء ليدفع به توهم أن قوله أموات فيما بعد إذ قد قال تعالى : ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ ﴾ [الزمر 30] أي ستموت [1038].

كما يمكن أن تفهم أهمية ذكر ﴿ غَيْرُ أَحْيَاءٍ ﴾ إذا فسر بغير قابلين للحياة يكون من وصف الكل بصفة البعض ليكون تأسيساً في الجملة [1039]، وإذا اعتبر التأكيد فإن المعنى المستفاد من لفظ التوكيد بما يحمله من اختلاف في لفظه من كونه نفي ضد الموت، لدفع احتمالات أخرى لا تفي بالغرض المقصود في الآية دل عليه استعمال اللفظ ونفي ضده لتأكيد على إرادته حقيقة لا مجازا، كلا لا جزأ إلى غير ذلك مما يمكن أن يستفاد من مثل هذا التركيب من دلالات ترتبط بسياق الآية، والسورة ككل .

ب-2 – ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴾[البقرة 233]

والفعل" يرضعن " هنا مثل قوله "يتربصن" في أنه خبر في معنى الأمر المؤكد وكلمة " كاملين " توكيد، وهي نعت مؤكد، كقوله : ﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾[البقرة 196]لأنه مما يتسامح فيه فتقول: " أقمت عند فلان حولين" و لم تستكملهما [1040] (حَوْلَيْنِ) أي عامين والتركيب يدور على الانقلاب وهو منصوب على الظرفية و (كَامِلَيْنِ) صفته، ووصف بذلك تأكيداً لبيان أن التقدير تحقيق لا تقريبي مبني على المسامحة المعتادة ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴾

1037.) المحرر الوجيز . 3 / 386 .

1038.) التبيان في إعراب القرآن . 2 / 105 .

1039.) روح المعاني .14 / 120 .

1040.) الكشاف . 1/ 135 .

بيان للمتوجه عليه الحكم[1041]، ووصف الحولين بكاملين تأكيد لرفع توهم أن يكون المـــراد حولاً وبعض الثاني؛ لأن إطلاق التثنية والجمع في الأزمان والأسنان ، على بعـــض المـــدلول ، إطلاق شائع عند العرب ، فيقولون : "هو ابن سنتين" ويريدون سنة وبعض الثانية [1042]، وقد دفع مثل هذا الاعتبار من ذهن السامعين لهو أصل من الأصول الوظيفية للاستعمال اللغوي، إذ لا بد من توجيه ذهن السامع إلى المقصود بالعبارة الكافية وإن كان هناك زيادة في اللفظ ينبغي أن يكون لها فائدة في ما يتحصل من الخطاب.

ب-3 – ﴿ وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ فَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ ﴾ [النحل51]

يكاد أغلب العلماء يجمع على أن " اثْنَيْنِ" توكيد لـــ "إلهَيْن" و "اتَّخذ" علـــى هـــذا يحتمل أن تكونَ متعديةً لواحدٍ، وأن تكونَ متعديةً لاثنين، والثاني منها محذوفٌ، أي لا تَتَّخذوا إلهين اثنين معبوداً[1043] وكلامُ الزمخشري هنا يُفْهِم أنه ليس بتأكيدٍ فإنه قال:« فإنْ قلتَ: إنمـــا جمعوا بين العددِ والمعدودِ فيما وراء الواحدِ والاثنين، فقالوا: "عندي رجالٌ ثلاثـــةٌ وأفـــراسٌ أربعةٌ"؛ لأنَّ المعدودَ عارٍ عن العدد الخاص، فأمَّا رجل ورجلان وفَرَسٌ وفرسان فمعدودان فيهما دلالةً على العدد،فلا حاجةَ على أَنْ يقال: "رجل واحد" و "رجلان اثنان "فما وجه قوله تعالى :﴿ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ ﴾ ؟ قلت : الاسمُ الحاملُ لمعنى الإفرادِ أو التثنيةِ دَلَّ على أن المعنيَّ على شيئين هما الجنسيةِ والعددِ المخصوصِ، فإذا أُريدت الدلالةُ على أن المعنيَّ به منهما والذي يُساق إليـــه الحديثُ هو العددُ شُفِع بما يؤكِّد العددَ، فدلَّ به على القصدِ إليه والعنايةِ به،ألا ترى أنك لـــو قلْتَ: إله،ولم تؤكِّده بواحدٍ لم يَحْسُنْ،وخُيِّل أنك تُثْبِتُ الإلهيةَ لا الوَحْدانية»[1044]. وقد قصد هنا كما يرى ابن عاشور النهي عن التعدد الخاص وهو قول المجوس بإلهين وذلك إبطال لشرك مخصوص وهو يدل اقتضاء على إبطال اتخاذ آلهة كثيرة[1045] .

وتتجلى لنا في هذه الآية فائدة النعت المؤكد كأحد أشكال التوكيد المعنوي في اللغـــة العربية بمعناه الواسع، في كون النهي في هذه الآية ينصب على لفظ "اثنين" فيكون نهيـــا عـــن

1041.) روح المعاني . 2 / 146.

1042.) التحرير والتنوير . 2 / 431.

1043.)الدر المصون. 4/ 333.

1044.) الكشاف . 3/ 151.

1045.) التحرير والتنوير .14/ 172- 173.

الشرك ، ولو اقتصر قوله على " إلهين" لفهم منه أنه منصب على المفعول به، ويكـــون المعـــنى النهي عن اتخاذ الإلهين الذي يطابق دون ربطها بالعدد ليقابلها بعد ذلك بالإله الواحد .

ب-4 – ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَمْرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ قُلْنَا ٱحْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ ﴾ [هود 40]

تتوقف دلالة لفظ (اثنين) على التوكيد في هذه الآية على وجه قراءتها[1046]، فإذا قرئت بتنوين (كلٍّ) كان (اثنين) نعتا مؤكدا، وإن قرئت من دون تنوين- أي بإضـــافة (كـــل) إلى (زوجين) -كانت مفعولا به للفعل (احمل)، وانتفى معنى التوكيد فيها، وحاصل المعنى احمـــل ذكراً وأنثى من كل نوع من الحيوانات[1047].

و الزَّوْجُ خلاف الفَرْدِ يقال زَوْجٌ أَو فَرْدٌ، وقال تعالى : ﴿ وَأَنۢبَتۡنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوۡجِۭ بَهِيجٖ ﴾ [ق 7] وكل واحد منهما أَيضاً يسمى زَوْجاً ويقال هما زَوْجان للاثنين وهمـــا زَوْجٌ [1048]، كما أن الزوج شيء يكون ثَانياً لآخَرَ في حالة. وأصله اسم لما ينضم إلى فرد فيصير زوجاً له، وكل منهما زوج للآخر . والمراد بـــ (زوجين) هنا الذكر والأنثى من النوع ، كما يدل عليه إضافة (كل) إلى (زوجين)، أي احمل فيها من أزواج جميع الأنواع .و (من) تبعيضية ، و (اثنين) مفعول (احمل) ، وهو بيان لئلاّ يتوهّم أن يحمل كل زوجين واحداً منهما لأن الزوج هو واحد من اثنين متصلين ، ولئلا يحمل أكثر من اثنين من نوع لتضيق السفينة وتثقل .وقرأه حفص " من كلَ " بتنوين " كلَ " فيكون تنوين عوض عن مضـــاف إليـــه، أي مـــن كـــل المخلوقات ، ويكون " زوجين " مفعول " احمل " ، ويكون " اثنين " صفة لـــ "زوجين " أي لا تزد على اثنين [1049].

ب-5 – ﴿ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ جَعَلَ فِيهَا زَوۡجَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ ﴾[الرعد 3]

[1046]) لقد قرأ حفص :" من كلّ زوجين" بتنوين (كل) أي من كل حيوان وزوجين مفعول ، و(اثنين) نعت توكيد ، وباقي السبعة بالإضافة و(اثنين) مفعول احمل ، وزوجين بمعنى العموم أي : "من كل ما له ازدواج" انظر : تفسير البحر المحيط . 5/ 222.

[1047]) روح المعاني . 12 / 53 .

[1048]) لسان العرب . 2 / 291 .

[1049]) التحرير والتنوير . 12 / 72 .

أي اثنينية حقيقية وهما الفردان اللذان كل منهما زوج الآخر وأكد به الزوجين لـئلا يفهم أن المراد بذلك الشفعان، إذ يطلق الزوج على المجموع لكن اثنينية ذلك اعتبارية أي جعل من كل نوع من أنواع الثمرات الموجودة في الدنيا ضربين وصنفين، إما في اللـون كـالأبيض والأسود، أو في الطعم كالحلو والحامض، أو في القدرة كالصغير والكبير، أو في الكيفية كالحار والبارد، وما أشبه ذلك[1050] . وإذا كان من المعلوم أن الزَّوجين لا بدَّ وأن يكونا اثنين، فإنـه يجدر بنا أن نبحث في فائدة ذكر " اثْنَيْن" ».وهو ما فسر به ابن عادل هذا التركيب وذلـك انطلاقا من مقارنته بتركيب مطابق له مع حذف لفظ"اثنين" مما يؤدي إلى فهم معـنى قـد لا يكون هو المقصود هنا في هذه الآية ، فيرى أنه تعالى أوَّل ما خلق العالم ، وخلق فيه الأشجار ، خلق من كل نوع من الأنواع اثنين فقط ، فلو قال : " زَوْجَيْنِ " لم يعلم أنَّ المراد النوع ، أو الشخص فلما قال :" اثْنَيْنِ " علمنا أنه تعالى أوَّل ما خلق من كل زوجين اثنين بالشَّخص، وهما : آدم وحواء – عليهما السلام – وكذلك القول في جميع الأشجار ، والزروع [1051] . كما يمكن تفسير مجيء الوصف المؤكد هنا على أن معنى التوكيد فيه تحقيقاً للامتنان [1052] .

ب-6- ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ ﴾ [الحج46]

أختلف حول وظيفة قوله ﴿ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ ﴾ إن كانت صفة أو بدلا ثم إن كانت قد أفادت معنى التوكيد؛ ذلك أنَّ القلوبَ لا تكونُ في غير الصدور، أو لها معنى زائدٌ؟[1053] كما قال الزمخشري: « فإن قلت: أي فائدة في ذكر الصدور، قلت: الذي قد تعورف واعتقـد أن العمى على الحقيقة مكانه البصر وهو أن تصاب الحدقة بما يطمس نورها.واستعماله في القلـب استعارة ومثل فلما أريد إثبات ما هو خلاف المعتقد من نسبة العمى إلى القلوب حقيقة ونفيـه عن الأبصار احتاج هذا التصوير إلى زيادة تعيين وفضل تعريف ليتقرر أن مكان العمـى هـو القلوب لا الأبصار كما تقول: ليس المضاء للسيف ولكنه للسانك الذي بين فكيك فقولك: " الذي بين فكيك " تقرير لما ادعيته للسانه وتثبيت لأن محل المضاء هو هو لا غير وكأنك قلت:

[1050].) روح المعاني. 13 / 100.

[1051].) تفسير اللباب لابن عادل .9 / 382.

[1052].) التحرير والتنوير . 84/13.

1053.) الدر المصون .5/ 157

"ما نفيت المضاء عن السيف وأثبته للسانك فلتة ولا سهواً مني ولكن تعمدت به إيـــاه بعينـــه تعمداً » [1054].

ب-7-﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ ﴾ [النحل112]

الأصل في أمِن أن يستعمل في سكون القلب، وأمن البلد اطمأن به أهله فهو آمـــن و أمين[1055]والأَمْنُ ضِدّ الخَوفِ والأَمَنة الأَمْن [1056] و اطمأن القلب سكن و لم يقلق، و اطمأن بالموضع أقام به و اتخذه وطنا، وموضع مطمئن منخفض[1057]، ومن هذين التعريفين تبدو لنـــا العلاقة المعنوية بين اللفظين اللذين يؤديان نفس المعنى ، هي القرية التي كانت آمنة مطمئنـــة، ورغم ذلك جاءت مطمئنة صفة لـــ(آمنة) مما يعني تأدية معنى وظيفي يحتوي على نـــوع مـــن التوكيد، وهو ما نستشفه من محاولة بعض المفسرين شرح معنى اللفظين، إذ كان أمنها القرية أن العرب كانت تتعادى، ويقتل بعضها بعضا ، ويَسْبي بعضها بعضا، وأهل مكة لا يغار عليهم ، ولا يحارَبون في بلدهم، فذلك كان أمنها. وقوله(مُطْمَئِنَّةً) يعني: قارّة بأهلها، لا يحتاج أهلها إلى النَّجْع ، كما كان سكان البوادي يحتاجون إليها [1058].

ب- 8- ﴿ وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴾ [فاطر27]

يقال أسود غربيب أي شديد السواد [1059] ومن ثم فإن الغربيب تأكيد للأســـود ، يقال:" أسود غربيب وأسود حلكوك" وهو الذي أعد في السواد وأغرب فيه، ومن حق التوكيد أن يتبع المؤكد، كقولك : " أصفر فاقع ، وأبيض يقق " وما أشبه ذلك؛ ووجهـــه أن يظهـــر المؤكد قبله ، فيكون الذي بعده تفسيراً لما أضمر، وإنما يفعل لزيادة التوكيد ، حيث يدل على المعنى الواحد من طريق الإظهار والإضمار جميعاً [1060].

1054.) الكشاف . 4/ 87

1055.) المصباح المنير . ص 10

1056.) مختار الصحاح. ص 15

1057.) المصباح المنير. ص 143

1058) الطبري، **جامع البيان في تأويل القرآن**. ت: أحمد محمد شاكر . مؤسسة الرسالة . 2000 . ط1 . 17 / 309

1059.) مختار الصحاح . 303

1060.) الكشاف. 5/ 83

وهذا لا يصح إلا على مذهب من يجيز حذف المؤكد، لما فيه من تعارض بين سبب التوكيد الذي يؤتى به لزيادة تقرير اللفظ أو المعنى وتحقيقهما، ومقام الحذف الذي يلجأ إليه المتكلم استغناء لبيانه بقرينة ما قد تكون لفظية أو معنوية أو مقامية، وقيل : هو على التقديم والتأخير ، أي "سود غرابيب". ولذلك قيل : سود بدل من غرابيب وهذا أحسن، ويحسنه كون "غرابيب" لم يلزم فيه أن يستعمل تأكيداً، ومنه ما جاء في الحديث : « أن الله يبغض الشيخ الغربيب »، يعني الذي يخضب بالسواد [1061]، وقال الشاعر :

العين طامحة واليد سابحة والرجل لائحة والوجه غربيب[1062]

ب- 9- ﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ ﴾ [المؤمنون117]

وجملة : ﴿ وَمَن يَدْعُ ﴾شرط ، وفي جوابه وجهان كما جاء في كتاب اللباب [1063]:

أحدهما : أنه قوله : ﴿ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ ﴾ وعلى هذا ففي الجملة المنفية، وهي قوله : ﴿ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ ﴾وجهان أيضا :

1- أنها صفة ، لـ " إلهاً " وهي صفة لازمة أو مؤكدة ، أي : لا يكون الإله المَدْعو من دون الله إلاّ كذا ، فليس لها مفهوم مستقل على المعنى المستفاد مما قبلها وذلك لفساد المعنى عندئذ . ومثله قوله تعالى : ﴿ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ [الأنعام 38] إذ لا يفهم في مثل هذا التركيب أنّ ثمَّ إلهاً آخر مَدْعُوًّا من دون الله له برهان ، وأن ثمَّ طَائِراً يطيرُ بغير جناحيه .

2 - أنها جملة اعتراض بين الشرط وجوابه ، وإلى الوجهين أشار الزمخشري بقوله وهي صفة لازمة كقوله : ﴿ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ [الأنعام 38] جيءَ بها للتوكيد لا أن يكون في الآلهة ما يجوز أن يقوم عليه برهان ، ويجوز أن يكون اعتراضاً بين الشرط والجزاء كقولك :" مَنْ أَحْسَن إلى زيدٍ لا أحد أَحقُّ بالإحسان منه فاللَّهُ مثيبه" .

[1061].) تفسير البحر المحيط . 7 / 312 .

[1062]) ينسب البيت لإبراهيم بن عمران الأنصاري وامرئ القيس . انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية . 1/ 307 . ويروى على النحو التالي أيضا: والعين قادحة واليد سابحة والرجل ضارحة واللون غربيب .

[1063].) تفسير اللباب لابن عادل .12 / 33 .

ومما يكاد يجمع عليه أغلب العلماء في تخريج هذه الآية أن قوله تعـــالى : ﴿ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ ﴾صفة لازمة لإلها لا مقيدة جيء بها للتأكيد ، وبناء الحكم المستفاد من جزاء الشرط مـــن الوعيد بالجزاء على قدر ما يستحق تنبيهاً على أن التدين بما لا دليل عليه ممنوع فضلاً عما دل الدليل على خلافه ، ويجوز أن يكون اعتراضاً بين الشرط والجزاء جيء به للتأكيـــد كمـــا في قولك : من أحسن إلى زيد لا أحق منه بالإحسان فالله تعالى مثيبه [1064]. وقد اعتبرت هـــذه الصفة لازمة لا للاحتراز من أن يكون ثم آخر يقوم عليه برهان فهي مؤكدة كقولـــه:﴿ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ ويجوز أن تكون جملة اعتراض إذ فيها تشديد وتأكيد، فتكون لا موضع لها مـــن الإعراب كقولك : "من أساء إليك لا أحق بالإساءة منه فأسيء إليه " [1065].

وقد ذهب الطاهر بن عاشور إلى إعراب قوله : ﴿ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ ﴾ حال من قولـــه : ﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ ﴾ ، وإن اتفق مع الجمهور في كونها مؤكدة ، فيقول : « وهـــي حال لازمة لأن دعوى الإله مع الله لا تكون إلا عرية عن البرهان » [1066]، وهذا إنما يدل على تمكن معنى التوكيد في هذا التركيب رغم سعة اعتباره حالا أو صفة، فيكون الاعتماد في الدلالة على جانب التوكيد أكثر ارتباطا بما تنصرف إليه الدلالة هنا .

ب- 10 – ﴿ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُم مَّيْلَةً وَٰحِدَةً ﴾ [النساء 102]

والميل من الفعل مال بمعنى لم يستقر على ظهر الدابة وأيضا لم يكن معه سيف وما عن الطريق والحق ميلا عدل[1067]، ويطلق على العدول عن شيء كان معه إلى شيء آخر كما هو المعنى في هذه الآية أي : فيعدلون عن مُعسكرهم إلى جيشكم . ولّما كان المقصود من الميل هنا الكَرُّ والشدُّ ، عُدّي بـــ(على)، أي فيشدّون عليكم في حال غفلتكم . وانتصب (مَيلةً) على أنه مفعول مطلق مبين للعدد أي شدّة مفردة . واستعملت صيغة المرّة هنا كناية عـــن القـــوّة والشدّة، وذلك أنّ الفعل الشديد القويّ يأتي بالغرض منه سريعاً دون معاودة علاج، فلا يتكرّر الفعل لتحصيل الغرض ، وأكّد معنى المرّة المستفاد من صيغة فعلة بقوله : " واحدة " تنبيهاً على قصد معنى الكناية لئلاّ يتوهّم أنّ المصدر لمجرّد التأكيد لقوله : " فيميلون "[1068]. ويفهم مـــن

[1064].) روح المعاني . 18 / 71

[1065].) تفسير البحر المحيط . 6 / 425

[1066].) التحرير والتنوير . 18 / 136

[1067].) كتاب الأفعال . ص 299

[1068].) التحرير والتنوير . 5/ 187

ذلك القصد إلى المرة في الحدث لا إلى مطلق الحدث ، ولو قصد إلى ذلك لكان فعل الميل مما يوحي بالغرابة في حدوثه، وليس هو المراد في هذه الآية .

ب - 11- ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ حَلَٰلٗا طَيِّبٗا ﴾ [البقرة 168]

وقوله تعالى : " طَيّباً " صفة " حلالا " وفائدة وصف الحلال به تعميم الحكم كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ [الأنعام 38] ليحصل الرد على من حرم بعض الحلالات، فإن النكرة الموصوفة بصفة عامة تعم بخلاف غير الموصوفة [1069] .

وقد فسر الطاهر بن عاشور دلالة هذين اللفظين انطلاقا من فروق معنوية دقيقة تستخلص سياقيا من اللفظين وإن كان مترادفين، لأن قولنا : "طاب الشيء طيبا" كما جاء في معاجم اللغة معناه حسن وحلا و أيضا حلّ[1070] ، إلا أن وصف أحدهما بالآخر ينبيء بهذا الفرق الذي قد يدق حتى يكاد يخفى على القارئ غير المتأمل، لذلك يرى ابن عاشور أن : ﴿ حَلَٰلٗا طَيِّبٗا ﴾ حالان من (ما) الموصولة ، أولهما لبيان الحكم الشرعي، والثاني لبيان علته لأن الطيب من شأنه أن تقصده النفوس للانتفاع به فإذا ثبت الطيب ثبتت الحلِّية لأن الله رفيق بعباده لم يمنعهم مما فيه نفعهم الخالص أو الراجح .والمراد بالطيب هنا ما تستطيبه النفوس بالإدراك المستقيم السليم من الشذوذ وهي النفوس التي تشتهي الملائم الكامل أو الراجح بحيث لا يعود تناوله بضر جثماني أو روحاني [1071].

ب- 12 – ﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمۡثَالُكُم ﴾ [الأنعام 38]

وكذلك وصف (طائر) بقوله ﴿ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ ﴾ قصد به الشمول والإحاطة ، لأنّه وصف آيل إلى معنى التوكيد ، لأنّ مفاد ﴿ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ ﴾ أنّه طائر ، كأنّه قيل : "ولا طائر ولا طائر ". والتوكيد هنا يؤكّد معنى الشمول الذي دلّت عليه (من) الزائدة في سياق النفي؛ فحصل من هذين الوصفين تقرير معنى الشمول الحاصل من نفي اسميْ الجنسين . ونكتة التوكيد أنّ الخبر لغرابته عندهم وكونه مظنّة إنكارهم أنّه حقيق بأن يؤكّد [1072]. وقد فسر صاحب المفتاح هذا النوع من التراكيب المؤكدة في باب بيان وتفسير المسند إليه بأنّ هذين الوصفين في

1069.) روح المعاني . 2 / 38 .

1070.) كتاب الأفعال . 119 .

1071.) التحرير والتنوير . 2 / 102 .

1072.) التحرير والتنوير . 7 / 216 .

هذه الآية للدلالة على أنّ القصد من اللفظين الجنس لا بعض الأفراد [1073]، وبهذا يوجه الطاهر بن عاشور دلالة التوكيد هنا إلى غير ما درج عليه أغلب المفسرون في فائدة التوكيد في قوله : ﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ الذي لم يؤت به لرفع احتمال المجاز في (طائر) وإن كان رفع احتمال المجاز من جملة نكت التوكيد اللفظي إلاّ أنّه غير مطّرد ، ذلك أن اعتبار تأكيد العموم أولى . بخلاف نحو قولهم : " نظرته بعيني وسمعته بأذني" .

وقول صخْر: واتخذت من شعر صدارها

إذ من المعلوم أنّ الصّدار لا يكون إلاّ من شَعَر [1074].

وكذا الوصف في قوله سبحانه : ﴿وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ لزيادة التعميم أيضاً أي ولا فرد من أفراد الطير يطير في ناحية من نواحي الجو بجناحيه، وقيل : إنه لقطع مجاز السرعة فقد استعمل الطيران في ذلك،كقوله:

قوم إذ الشر أبدى ناجذيه لهم طاروا إليه زرافات وحدانا[1075]

وكذلك استعمل الطائر في العمل والنصيب مجازاً كما في قوله تعالى : ﴿ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِي عُنُقِهِۦ ﴾ [الإسراء 13]. واحتمال التجوز مع ذلك – بجعله ترشيحاً للمجاز– بعيد لا يلتفت إليه بدون قرينة، واختار بعض المتأخرين أن وجه الوصف تصوير تلك الهيئة الغريبة الدالة على كمال القوة والقدرة [1076].

وذكر الزركشي تخريجا آخر لهذه الآية بناه على المعنى اللغوي للفظ الطيران الذي يستعمل لغة في الخفة وشدة الإسراع في المشي[1077]، كما ربطه بالسياق اللغوي الذي ورد فيه متمثلا في شكل العطف على قوله " من دابة في الأرض " فيكون قوله "يطير بجناحيه" رافعا لاحتمال هذا المعنى، وقيل لو اقتصر على ذكر الطائر فقال : "وما من دابة في الأرض ولا طائر " لكان ظاهر العطف يوهم " ولا طائر في الأرض " لأن المعطوف عليه إذا قيد بظرف أو حال يقيد به المعطوف، مما ينجر عنه أن يكون المعنى المقصود اختصاصه بطير الأرض الذي لا يطير

[1073].) مفتاح العلوم . ص285

[1074].) التحرير والتنوير . 7 / 216

[1075] .) البيت للقيط بن أنيف العنبري . انظر : المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية . 8/ 22

[1076].) روح المعاني . 7/ 143

[1077].) البرهان في علوم القرآن. 2 / 262

بجناحيه كالدجاج والإوز والبط ونحوها فلما قال يطير بجناحيه زال هذا الوهم وعلم أنه لـــيس بطائر مقيد إنما تقيدت به الدابة [1078].

ب- 13- ﴿ لَا يَزَالُ بُنْيَٰنُهُمُ ٱلَّذِى بَنَوْا۟ رِيبَةً فِى قُلُوبِهِمْ إِلَّآ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة 110]

لقد جاءت دلالة التوكيد في هذه الآية من خلال التركيب الموصولي، الذي يمثل فيـــه الاسم الموصول صفة مؤكدة لـــ(بنيانهم) ودلالته على هذا المعنى من خلال صلته لأن الاســـم الموصول لا يحمل دلالة معجمية بلفظه وإنما يعتبر حياديا من هذه الناحية وتأتي الصلة لتوضيح دلالته، فو قيل مثلا: "جاء من اجتهد" و"جاء من قام" فالمعنى تحدده الصلة كأنه قال: "جـــاء المجتهد "و "جاء القائم" . فقوله " بنوا " صلة الموصول حددت دلالة الذي وأعطتـــها صـــبغة التوكيد الذي فهم من المسند إليه " بنيانهم" والوصف " الذي" .

والمعنى الذي يتحدد من خلال هذا التركيب -كما جاء في كتب التفسير- هو أنـــه لا يزال هدم بنيانهم الذي بنوا سبباً للقلق والاضطراب والوجل في القلوب ووصف بنيـــانهم بمـــا وصف للإيذان بكيفية بنائهم له وتأسيسه على ما عليه تأسيسه مما علمت وللإشـــعار بعلـــة الحكم، وقيل : وصف بذلك للدلالة على أن المراد بالبنيان ما هو المبني حقيقة لا ما دبروه من الأمور فإن البناء قد يطلق على تدبير الأمر وتقديره، كما في قوله :

متى يبلغ البنيان يوماً تمامه إذا كنت تبنيه وغيرك يهدم

وحاصله أن الوصف للتأكيد وفائدته دفع المجاز. فالبنيان مصدر أريـــد بـــه المفعـــول، ووصفه بالمفرد ما يرد على مدعي الجمعية[1079] . كما فسر المعنى هنا على أن "الذي بنـــوا" تأكيد وتصريح بأمر المسجد ورفع الإشكال [1080] . مما يدفع وهم من يتوهَّم أنهم لم يَبْنُـــوا حقيقة ، وإنَّما دبَّرُوا أموراً ، وذلك أنه قد يقال : "كم أبني وتهدمُ " [1081].

ب- 14 – ﴿ فَٱسْتَبْشِرُوا۟ بِبَيْعِكُمُ ٱلَّذِى بَايَعْتُم بِهِۦ ﴾[التوبة 111]

[1078].) نفس المصدر . 2 / 426

[1079].) روح المعاني . 11 / 23

[1080].) المحرر الوجيز . 3/ 86

[1081].) تفسير اللباب لابن عادل . 8 / 376

وقوله : " الذي بَايَعْتُمْ بِهِ " توكيد [1082]، في هذه الجملة لو قيل " استبشروا ببيعكم" لفهم منه البيع أو المبايعة وهما أمران مختلفان، ولما كان الحديث عن المبايعة، جاء بحرف الإضافة المناسب له" الذي بايعتم، كما أنه بالإضافة إلى ذلك بين أن المبايعة صادرة منهم ولذلك قال : ﴿ بِبَيْعِكُمُ ٱلَّذِى بَايَعْتُم بِهِۦ ﴾ فيكون الاستبشار مقيدا به.

ب- 15- ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُواْ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ﴾ [المائدة 77]

غلا في الدين غلوا تصلب وتشدد حتى جاوز الحد [1083]، وقال الراغب : « أصل الغلو تجاوز الحد، يقال ذلك إذا كان في السعر غلاء، وإذا كان في القدر و المترلة غلو، وفي السهم غلو » [1084].

و من هنا فإن قوله :﴿ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ﴾ نصب على أنه صفة مصدر محذوف، أي غلو غير الحق أي باطلاً وتوصيفه به للتوكيد، فإن الغلو لا يكون إلا غير الحق، وقال بعض المحققين : إنه للتقييد، فإن الغلو قد يكون غير حق[1085].

ج/ بعض معاني المفعول المطلق المؤكد :

إن استعمال المفعول المطلق المؤكد كثر مجيئه في النص القرآني، ذلك لارتباطه بالأفعال وبالجملة التي قد ينصرف الفهم فيها إلى المعاني المجازية في الحدث وشبهه وهو المعنى السياقي الذي يؤتى بالمفعول المطلق كمخصص معنوي لتحديد الحدث في الجملة العربية ، وسنعرض فيمايلي إلى بعض المواضع التي ورد فيها لتتبع المعاني السياقية التي استدعت استخدامه .

ج-1- ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ ﴾ [الزمر 3]

يعرف الفعل أزلف في معاجم اللغة بأنه بمعنى قرّب، فيقال : أزلفه قربه والزلفة والزلفى القربة و المترلة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُم بِٱلَّتِى تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰٓ ﴾ [سبأ 37] وهي اسم مصدر كأنه قال :" بالتي تقربكم إزلافا " [1086].

[1082].) نفس المصدر .8 / 380 .

[1083].) المصباح المنير . ص 172 .

[1084]) الراغب الأصفهاني، **مفردات ألفاظ القرآن** . ت: صفوان عدنان داوودي . دار القلم .دمشق و دار الشامية. بيروت . 1997 . ط1 . ص613 .

[1085].) روح المعاني . 6 / 210 .

والزلفى في قوله :﴿ لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ ﴾ هي منزلة القرب ، أي ليقربونا إلى الله في منزلة القرب ، والمراد بها منزلة الكرامة والعناية في الدنيا لأنهم لا يؤمنون بمنازل الآخرة ، و بهذا المعنى توجه كلمة "زلفى" إعرابيا على أنها بدل منصوب من ضمير ﴿لِيُقَرِّبُونَآ ﴾بدل اشتمال ، أي ليقربوا منزلتنا إلى الله ولا يخفى ما في هذه الوظيفة من معنى التوكيد إذ الشيء هـــو هـــو بالتساوي، وليس كبدل البعض .

ويجوز أن يكون ﴿زُلْفَىٰٓ ﴾اسم مصدر فيكون مفعولاً مطلقاً ، أي قرباً شديداً [1087].

وهذا الإعراب أقرب إلى تعريف المصدر المؤكد – كما سبق وأن رأينا – وكأنـــه قـــال : " ليقربونا إلى الله قربا أو تقريبا "، وهناك من المفسرين من يعربه مصدرا مؤكدا وإن كان قد جاء على غير لفظ المصدر، ويكون المعنى على هذا أي والذين لم يخلصوا العبـــادة لله تعـــالى، بـــل شابوها بعبادة غيره سبحانه قائلين : "ما نعبدهم لشيء من الأشياء إلا ليقربونا إلى الله تعـــالى تقريباً " [1088].

ج-2- ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلنَّعِيمِ خَٰلِدِينَ فِيهَاۖ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّاۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [لقمان 8- 9]

﴿ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّاۚ ﴾مصدران مؤكدان، فالأول مؤكد لنفسه والثاني مؤكد لغيره لأن قوله ﴿ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلنَّعِيمِ ﴾ في معنى:" وعدهم الله جنات النعيم" فأكد معنى الوعد بالوعد . وأما(حقا) فدال على معنى الثبات : أكد به معنى الوعد ومؤكد بهما جميعاً قولـــه: ﴿ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلنَّعِيمِ ﴾ ، ومن ثم يمكن أن يفسر قوله تعالى ﴿ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ﴾ في ضوء معنى التأكيد على أنه الذي لا يغلبه شيء ولا يعجزه يقدر على الشيء وضده، يعطي النعيم من شاء والبـــؤس مـــن شـــاء وهـــو ﴿ ٱلْحَكِيمُ ﴾ لا يشاء إلا ما توجبه الحكمة والعدل، ولا يكون الوعد حقا إلا من الذي يملك هذا الوعد .

ج-3-﴿ أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ صَبًّا ثُمَّ شَقَقْنَا ٱلْأَرْضَ شَقًّا ﴾ [عبس25 - 26]

وانتصب " صبّاً " و " شقاً "على المفعول المطلق لـــ " صببنا" و " شـــققنا " مؤكّـــداً لعامله ليتأتى تنوينه لما في التنكير من الدلالة على التعظيم، وتعظيم كل شيء بما يناســـبه وهـــو

[1086].) مختار الصحاح . ص 181

[1087].) التحرير والتنوير . 23 / 322

[1088].) روح المعاني . 23 / 235

تعظيم تعجيب [1089]. والتوكيد بالمفعول المطلق هنا لتوجه السمع إلى الحدث، وأنه مما يـــأتي مجازا ولذلك دفع بمجيء المصدر عاريا عن الوصف أو بيان المرة .

ج-4- ﴿ ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا ﴾ [نوح 18]

والفعل ومؤكده في هذه الآية : ﴿ وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا ﴾ أي يـــوم القيامـــة، وأكـــده بالمصدر وذلك للدلالة على أن ذلك واقع لا محالة [1090]. أو كما قال الرازي إن المعـــنى : " يخرجكم حقاً لا محالة "[1091].والسبب السياقي الداعي إلى استخدام المصدر المؤكد هنا هـــو حال المخاطبين المنكرين فجاء به لردّ إنكارهم البعث [1092].

وقد أورد الزركشي تخريجا معنويا آخر يتعلق بالمقام ، وهو أن فائدة "إخراجا" أن المعاد في الأرض هو الذي يخرج منها بعينه، دفعا لتوهم من يتوهم أن المخرج منها أمثالهم [1093].

ج -5 - ﴿ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ ﴾ [الجاثية 32]

الظن هو التَّرَدُّدُ الَّراجِحُ بين طَرَفَي الاعْتِقادِ الغيرِ الجازِمِ، وقيل هو شَكٌّ ويَقِينٌ إلاَّ أنـــه ليسَ بيَقِينِ عِيانٍ، إنما هو يقين تدبر، فأما يقين العيان فلا يقال فيه إلا علم [1094].

وعلى هذا جوّز بعض العلماء أن يكون المراد "إن نظن إلا ظناً ضعيفاً "، وذلك على اعتبار أن"ظنا" مصدر مبين للنوع حذفت صفته وليس مؤكدا كما يبدو من خلال صورته، و يوافق هذا ما ذكره الإمام السكاكي في بحث أن التنكير قد يكون للتحقير[1095]، إلا أن قولـــه بعد هذه الجملة : ﴿ وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ ﴾ يتعارض مع هذا التأويل لأن مقابل الاســـتيقان مطلق الظن لا الضعيف منه، وقد صرح غير واحد بأن هذه الجملة كالتأكيد لما قبلها والمراد بها استمرار النفي وتأكيده، قيل : والمعنى "وما نحن بمستيقنين إمكان الساعة" أي لا نتيقن إمكانها أصلاً فضلاً عن تحقق وقوعها وهو ما دل عليه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا ﴾ [الجاثية 32] [1096].

1089.) التحرير والتنوير . 30 / 131

1090.) تفسير البحر المحيط . 8 / 340

1091.) التفسير الكبير . 30/ 130

1092.) التحرير والتنوير . 29 / 205

1093.) البرهان في علوم القرآن . 2/ 243

1094.) تاج العروس . 35/ 365

1095.) مفتاح العلوم . ص 288

1096.) روح المعاني . 25 / 158

ثم إن القول بالتأكيد يدل على أن القائلين موقنون بانتفاء وقوع الساعة لما حُكي عنهم آنفاً من قولهم : ﴿ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا ﴾ [الجاثية 24] ، فلا يحق عليهم أنهم يظنون وقوع الساعة بوجه من الوجوه ولو احتِمالاً .ولا يستقيم أن يطلق الظن هنا على الإيقان بعدم حصوله فيعضِل معنى قولهم ﴿ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾ ، فتأوله الفخر الرازي بأن القوم كانوا فريقين ، وأن الذين قالوا ﴿ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾فريق كانوا قاطعين بنفي البعث والقيامةِ وهم الذين ذكرهم الله في الآية المتقدمة ﴿ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا ﴾ . ومنهم من كان شاكاً متحيراً فيه وهم الذين أراد الله بهذه الآية[1097].

- قال تعالى : ﴿ يَوْمَ تَمُورُ ٱلسَّمَآءُ مَوْرًا وَتَسِيرُ ٱلْجِبَالُ سَيْرًا ﴾ [الطور 9 – 10]

تحتمل جملة﴿ تَمُورُ ٱلسَّمَآءُ ﴾ المجاز في مفرديها جميعا، إذ يمكن أن يكون المجاز في الحدث (تمور)، فيفهم منه أنها ما تمور بل تكاد أو يخيل إلى الناظر أنها تمور، كما يمكن أن يحتمل المسند إليه (السماء) فيكون قد أسند إليها رغم أن المور الحقيقي لسكانها وأهلها لشدة الأمر، وكذلك الكلام في ﴿ وَتَسِيرُ ٱلْجِبَالُ سَيْرًا ﴾ التي فيها إمكانية الإسناد المجازي الذي تحتمله الجملة، ومعلوم أن النحاة قالوا إن المفعول المطلق المؤكد بمنزلة تكرار الفعل في الدلالة، فكأنه قال:" تمور السماء تمور السماء "و" تسير الجبال تسير الجبال" فأكد كلا من الجزأين بنظيره وزال الاحتمال المذكور، لأن رفع المجاز عن أحد جزأي الجملة نفي احتماله في الآخر، وتأكيد على إرادة الحقيقة [1098].

د/ بعض معاني الظرف المؤكد :

إن مجيء الظرف في الكلام غالبا ما يكون لغرض تخصيص الحدث زمانيا أو مكانيا، وهو الأصل لكن قد يؤتى به بعد حدث فهم منه هذا الظرف ومن ثم يعرب ظرفا مؤكدا، وهذه وظيفة تعد مختلفة عن وظيفته الأصلية التي يرد في الكلام لأجلها، ولذلك فإن هذا المعنى المؤكد في الظرف يكون لأغراض سياقية ومعاني خاصة وهي التي سنحاول تتبعها في هذا المبحث للوقوف على ما قاله المفسرون واللغويون عنها من خلال النص القرآني،

د– 1 – ﴿ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ﴾ [الإسراء 1]

[1097].) التفسير الكبير . 27 /242 .

[1098].) انظر : البرهان في علوم القرآن . 2 / 245 - 244 .

وفي هذا لطيفة معنوية تتعلق بصيغة الفعل المختارة في هذه الجملة، وهذه اللطيفة – التي تفطن إليها الطاهر بن عاشور– تناسب المقام هنا إذ قال: ﴿أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾ دون أن يقول : "سرى بعبده "، وهي التلويح إلى أن الله تعالى كان مع رسوله في إسرائه بعنايتهِ وتوفيقه[1099]، كما قال تعالى ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور 48] ، وقال : ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة 40] .فالمعنى : الذي جعل عبده مُسرياً ، أي سارياً ، وهو كقوله تعالى : ﴿قَالُواْ يَٰلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوٓاْ إِلَيْكَۖ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ﴾ [هود 81] .وإذا كان السُرى خاصاً بسير الليل، فلا يظن فيمن قال :" أسريت" أنه يمكن أن يكون قد أسرى نهارا مثلا، ومن ثم فإن قوله : ﴿لَيْلًا﴾ قد فُسر بأنه إشارة إلى أن السير به إلى المسجد الأقصى كان في جُزء ليلة، وذلك لصرف المعنى عن التوكيد ، على أن الإفادة – كما يقولون – خير من الإعادة، إلا أن ما ذهب إليه بعضهم في رد معنى التأكيد في هذا الظرف لا يدفع ما جيء في الظرف من دلالة توكيدية تستشف من القصد إلى استعمال الظرف المطابق للفعل وإن لم يكن يحتمل غيره ، وذلك بتأكيد الفعل حقيقة ودفع ما يمكن أن يحتمل من مجاز في هذا السياق .

ويمكن أن ينظر إلى فائدة معنوية دقيقة في استخدام الظرف المؤكد هنا قد تفطن إليها ابن عاشور أيضا، إذ يرى في ذلك إيماء إلى أنه أسراء خارق للعادة لقطع المسافة التي بين مبدأ السير ونهايته في بعض ليلة ، وأيضاً ليتوسل بذكر الليل إلى تنكيره المفيد للتعظيم . فتنكير ﴿لَيْلًا﴾ للتعظيم ، بقرينة الاعتناء بذكره مع علمه من فعل ﴿أَسْرَىٰ﴾ ، وبقرينة عدم تعريفه، أي هو ليل عظيم باعتبار جعله زمناً لذلك السرى العظيم ، فقام التنكير هنا مقام ما يدل على التعظيم [1100].

وإن كان من المعلوم أن السُّرَى لا يكون في اللغة إلا بالليل فهذا لم يمنع من إيراد الظرف "ليلا" . وقد فسّر بعض العلماء فائدة مجيئه هنا للدلالة على أن المقصود به أنه كان في جوف الليل، فلم يكن إدلاجاً ولا ادّلاجاً [1101] . وقال الزمخشري : أراد بقوله : " ليلاً " بلفظ التنكير تقليل مدة الإسراء ، وأنه أسرى به في بعض الليل من مكة إلى الشام مسيرة أربعين

[1099].) و كما يرى الزمخشري فإن الفعلين"سَرى" و"أسْرى" لغتان . الكشاف . 3/ 169

[1100].) التحرير والتنوير . 15 / 11

[1101].) تفسير البحر المحيط .6 / 5

ليلة ، وذلك أن التنكير فيه قد دلّ على معنى البعضية ، ويشهد لذلك قراءة عبد الله وحذيفة من الليل أي بعض الليل كقوله : ﴿ وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ ﴾ [الإسراء 79] [1102].

د – 2– ﴿ فَأَسۡرِ بِعِبَادِي لَيۡلًا إِنَّكُم مُّتَّبَعُونَ ﴾ [الدخان23]

إن تقييد فعل الأمر (اسر) بزمان الليل هنا نظير تقييده في سورة الإسراء ، والمقصود منه تأكيد معنى الإسراء، بأنه حقيقة وليس مستعملاً مجازاً في التبكير بناءً على أن المتعارف في الرحيل أن يكون فجْراً .وفائدة التأكيد أن يكون له من سعة الوقت ما يَبلغون به إلى شاطىء البحر الأحمر قبل أن يدركهم فرعون بجنوده .وجملة ﴿إِنَّكُم مُّتَّبَعُونَ ﴾ تقيد تعليلاً للأمر بالإسراء ليلاً لأنه مما يستغرب ، أي أنكم متَّبعون فأردنا أن تقطعوا مسافة يتعذّر على فرعون لحاقكم . وتأكيد الخبر بـ (إنَّ) لتنزيل غير السائل منزلة السائل إذَا قُدّم إليْه ما يلوِّح له بالخبر فيستشرفُ له استشرافَ المتردد السائل ، على حد قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُخَٰطِبۡنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْۚ إِنَّهُم مُّغۡرَقُونَ ﴾ [هود 37] [1103].

هـ/ بعض معاني حرف الإضافة ومدخوله المؤكد

كثيرة هي المواضع التي ورد فيها تركيب حرف الإضافة ومدخوله المؤكد، ويفهم التوكيد من كونه يأتي بعد ما يفهم منه كأن يقال :"كتب بيده " و"رأى بعينه" و"سمع بأذنه" ...إلخ ، ووفق ما نحن بصده من منهج وظيفي سنحاول أن نركز على ما يستفاد من إيراده في مواضع بعينها، دون تعميمه في كل تركيب يشبهه كأن يأتي الفعل (يكتب) مع تركيب (بأيديهم) تارة ويرد بدونها أخرى وكذلك ما يشبهه.

ونشير هنا إلى أن هذا التركيب كثيرا ما يؤدي وظيفة نحوية كالحال أو الصفة، فيقول النحاة إنه في محل الصفة أو الحال، أو إنه متعلق بمحذوف صفة أو حال، وقد ارتأيت في هذه الدراسة جعل هذا التركيب مستقلا– وإن أدى وظيفة كهذه – كونه قد كثر مجيئه مؤكدا مما يسمح بإعطائه مبحثا مستقلا ليمثل لهذا النموذج التركيبي في اللغة العربية وما يمتلكه نظامه البنائي والمعجمي من قدرة على التوسع في الاستعمال .

هـ– 1– قوله تعالى : ﴿ يَقُولُونَ بِأَلۡسِنَتِهِم مَّا لَيۡسَ فِي قُلُوبِهِمۡۚ ﴾ [الفتح 11] فقد ذكر هنا الألسنة لأن الفعل "قال" تستخدمه العرب بمعنى كلام النفس، فيقولون : "قال فِي نفسه كذا"

[1102]. 169 /3 . الكشاف)

[1103]. 300 -299 / 25 . التحرير والتنوير)

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ لَوۡلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُ ﴾[المجادلة 8] ومن ثم كان الإتيان بقوله ﴿ بِأَلۡسِنَتِهِمۡ ﴾ تأكيدا على أن المراد الكلام الذي يقال باللسان دون كلام النفس[1104].

هـ- 2- ﴿ فَوَيۡلٞ لِّلَّذِينَ يَكۡتُبُونَ ٱلۡكِتَٰبَ بِأَيۡدِيهِمۡ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشۡتَرُواْ بِهِۦ ثَمَنٗا قَلِيلٗاۖ فَوَيۡلٞ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَوَيۡلٞ لَّهُم مِّمَّا يَكۡسِبُونَ ﴾ [البقرة 79]

وقد حلل صاحب الدر المصون فائدة التوكيد في هذه الآية انطلاقا من دور قوله ﴿ بِأَيۡدِيهِمۡ ﴾ بعد الفعل﴿ يَكۡتُبُونَ ﴾وذلك انطلاقا من فكرة نفي المجاز، فلو اقتصر على قوله (يكتبون) لانصرف الفهم إلى أنهم ربما أمروا غيرهم بالكتابة فيكون التعبير مجازيا، وهذا ليس مقصود الآية، ولذلك أدى هذا التوكيد فائدة معنوية دقيقة تمثلت[1105] في الدلالة على[1106] :

- أنَّهم باشَرُوا ذلك بأنفسِهم و لم يَأْمُروا به غيرَهم، فإنَّ قولَك: فَعَلَ فلانٌ كذا يَحْتملُ أنه أمر بفعلِه و لم يُبَاشِرْه، نحو: بنى الأميرُ المدينةَ، فأتى بذلِك رَفْعاً لهذا المجازِ.
- بيانُ جُرْأَتِهم ومُجَاهَرَتِهم، فإنَّ المباشِرَ للفعل أشدُّ مواقعةً مِمَّنْ لم يباشِرْه.

كما أن ذكر (بأيديهم) تأكيد مثل "نظرته بعيني" ومثل : ﴿ يَقُولُونَ بِأَفۡوَٰهِهِم ﴾ . والقصد منه تحقيق وقوع الكتابة ورفع المجاز عنها، وأنهم في ذلك عامدون قاصدون. وقوله ﴿ لِيَشۡتَرُواْ بِهِۦ ثَمَنٗا قَلِيلٗاۖ ﴾ ، والثمن المقصود هنا هو إرضاء العامة بأن غيروا لهم أحكام الدين على ما يوافق أهواءهم أو انتحال العلم لأنفسهم مع أنهم جاهلون فوضعوا كتابا تافهة من القصص المعلومات البسيطة ليتفيقهوا بها في المجامع لأنهم لما لم تصل عقولهم إلى العلم الصحيح وكانوا قد طمعوا في التصدر والرئاسة الكاذبة لفقوا نتفا سطحية وجمعوا موضوعات وفراغات لا تثبت على محك العلم الصحيح، ثم أشاعوها ونسبوها إلى الله ودينه وهذه شنشنة الجهلة المتطلعين إلى الرئاسة من غير أهلية ليظهروا في صور العلماء لدى أنظار العامة ومن لا يميز بين الشحم والورم[1107].

[1104]) الصاحبي في فقه اللغة . ص 264 .

[1105]) وهذان القولان قريبان **من التأكيد**، فإنَّ أصلَ التأكيدِ رفْعُ توهُّمِ المجاز .

[1106]) الدر المصون . 271/1.

[1107]) التحرير والتنوير . 1 / 577.

وقولهم: "زيد يكتب" ، ظاهره أنه يباشر الكتابة ، ويحتمل أن ينسب إليه على طريقة المجاز، ويكون آمراً بذلك ، كما جاء في الحديث أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم– كتب ، وإنما المعنى : أمر بالكتابة ، لأن الله تعالى قد أخبر أنه النبي الأمي ، وهو الذي لا يكتب ولا يقرأ في كتاب . وقد قال تعالى : ﴿ وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ۖ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴾ [العنكبوت 48] ونظير هذا التأكيد ﴿ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ ، ﴿ يَقُولُونَ بِأَفْوَٰهِهِم ﴾ [آل عمران167]، وقوله [1108]:

نظرت فلم تنظر بعينيك منظراً

فهذه كلها أتى بها لتأكيد ما يقتضيه ظاهر اللفظ ، ولرفع المجاز الذي كان يحتمله . وفي هذا التأكيد أيضاً تقبيح لفعلهم ، إذ لم يكتفوا بأن يأمروا بالاختلاق والتغيير ، حتى كانوا هم الذين تعاطوا ذلك بأنفسهم ، واجترحوه بأيديهم [1109].

وقد تابع الشوكاني فكرة التوكيد في هذا التركيب ؛ لأن الكتابة لا تكون إلا باليد ، وإنما جاء بالتوكيد كناية عن أنه من تلقائهم، ودون أن يترل عليهم . وفيه أنه قد دلّ على أنه من تلقائهم قوله : ﴿ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ ﴾ فإسناد الكتابة إليهم يفيد ذلك [1110].

هـ–3– ﴿ يَقُولُونَ بِأَفْوَٰهِهِم مَّا لَيْسَ فِى قُلُوبِهِمْ ۚ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ ﴾ [آل عمران167]

وقوله: "بأفواهِهم" قيل تأكيدٌ، والظاهرُ أنَّ القولَ يُطلق على اللسانيّ والنفسانيّ فتقييدُه بأفواههم تقييدُ لأحدِ محتملين، اللهم إلا أَنْ يُقال إنَّ إطلاقَه على النفساني مجازٌ. قال الزمخشري : « وذِكْرُ القلوبِ مع الأفواه تصويرٌ لنفاقِهم، وأنَّ إيمانهم موجود في أفواههم فقط » [1111]و قد عقب السمين الحلبي على كلام الزمخشري بكونه ليس توكيد وذلك لتحصيله هذه الفائدة [1112].

وتقييد القول بالأفواه إما بيان لأنه كلام لفظي لا نفسي ، وإما تأكيد على حدّ ﴿ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ [الأنعام 38] والمراد أنهم يظهرون خلاف ما يضمرون؛ وقال شيخ

1108.) عجز بيت لامرئ القيس . وصدره : فَلَمَّا بَدَتْ حَوْرانُ في الآل دُونَهم . الديوان . ص 95 .

1109.) الجامع لأحكام القرآن. 2 / 9 .

1110.) فتح القدير . 1 / 105 .

1111.) الكشاف .1/ 212

1112.) الدر المصون . 2/ 254 .

الإسلام : « إن ذكر الأفواه والقلوب تصوير لنفاقهم وتوضيح لمخالفة ظاهرهم لباطنهم وإن ما عبارة عن القول والمراد به إما نفس الكلام الظاهر في اللسان تارة وفي القلب أخرى ، فالمثبت والمنفي متحدان ذاتاً وصفة وإن اختلفا مظهراً ، وإما القول الملفوظ فقط فالمنفي حينئذ منشؤه الذي لا ينفك عنه القول أصلاً ، وإنما عبر عنه به إبانة لما بينهما من شدة الاتصال ، والمعنى يتفوهون بقول لا وجود له أو لمنشئه في قلوبهم أصلاً من الأباطيل [1113] و يكون قوله : ﴿ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ ﴾ جملة مستأنفة مقررة لمضمون ما تقدّمها ، أي أنهم أظهروا الإيمان وأبطنوا الكفر ، وذكر الأفواه للتأكيد [1114]. والمراد من هذا النوع من التأكيد كما يرى الفخر الرازي أن لسانهم مخالف لقلبهم، فهم وإن كانوا يظهرون الإيمان باللسان لكنهم يضمرون في قلوبهم الكفر [1115].

هذا، والقول بأن هناك زيادة فائدة في قوله" بأفواههم" لا يتعارض حسبما نرى مع فكرة التوكيد، ذلك أن هذا الأخير ليس مجرد تكرار مطابق لسابقه وإلا كان كل الكلام صالحا للتوكيد، ولصارت اللغة عموما مجموعة من الجمل المتعاقبة المكررة دون تدبر أو حكمة، فمجرد مجيء أسلوب التوكيد في القرآن يجعله خاضعا لمقاييس خطابية ومقامية دقيقة تتعارض مع مصطلح خلو الفائدة، على اعتبار أن الفائدة يمكن أن ينظر إليه من ناحية تقسيمها إلى نوعين تحصيلية كالتوكيد وجديدة كباقي الأساليب الأخرى، مما يجعلنا نقف على دلالة بأفواههم التوكيدية مع ترشح هذه الفائدة من أنه المقصود منها القول اللساني لا النفساني وأنه قول حقيقة لا مجازا.

هـ-4- ﴿ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ۖ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ ۖ يُضَـٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَبْلُ ﴾[التوبة 30]

[1113]) روح المعاني . 4 / 119.

[1114]) فتح القدير . 1 / 397 .

[1115]) التفسير الكبير . 9 / 75.

أي قول لا يعضده برهان ولا يستند إلى بيان، فما هو إلا لفظ يفوهون به فارغ عن معنى تحته كالألفاظ المهملة [1116]، وإذا كان كل قول يقال بالفم فما معنى قوله : ﴿ قَوْلُهُم بِأَفْوَاهِهِمْ ﴾؟ فيكون المعنى على وجهين كما يرى الزمخشري[1117] :

- **أحدهما** : أن يراد أنه قول لا يعضده برهان ، فما هو إلاّ لفظ يفوهون به ، فارغ من معنى تحته كالألفاظ المهملة التي هي أجراس ونغم لا تدلّ على معان . وذلك أن القول الدال على معنى لفظه مقول بالفم ومعناه مؤثر في القلب، وما لا معنى له مقول بالفم لا غير .

- **والثاني** : أن يراد بالقول المذهب، كقولهم : "قول أبي حنيفة "، يريدون مذهبه وما يقول به، كأنه قيل : ذلك مذهبهم ودينهم بأفواههم لا بقلوبهم ، لأنه لا حجة معه ولا شبهة حتى يؤثر في القلوب ، وذلك أنهم إذا اعترفوا أنه لا صاحبة له لم تبق شبهة في انتفاء الولد " يضاهون " لا بدّ فيه من حذف مضاف تقديره يضاهي قولهم قولهم ، ثم حذف المضاف وأقيم الضمير المضاف إليه مقامه؛ فانقلب مرفوعاً. والمعنى : أن الذين كانوا في عهد رسول الله- صلى الله عليه وسلم- من اليهود والنصارى يضاهي قولهم قول قدمائهم، يعني أنه كفر قديم فيهم غير مستحدث.

والمعنى على ذلك أنهم يقولون ذلك القول بألسنتهم من غير علم يرجعون إليه وهو ما قصد إليه علم المعاني عندما استقروا مواضع مجيء مثل هذا التركيب، فخلصوا إلى القول إنه : لم يذكر الله قولاً مقروناً بالأفواه والألسن إلا كان ذلك القول زوراً وكذباً لا حقيقة له [1118].

هـ-5- ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ [البقرة 19]

وقد ذكر هنا " من السماء " رغم أن الصيب لا يكون إلا من السماء وذلك لا يكون إلا لفائدة فيه هي أنه جاء بالسماء معرفة فنفى أن يتصوب من سماء، أي من أفق واحد من بين سائر الآفاق لأن كل أفق من آفاقها سماء كما أن كل طبقة من الطباق سماء في قوله: ﴿ وَأَوْحَىٰ

[1116]) مدارك التنزيل. 2 / 108.

[1117]) الكشاف . 2/ 190.

[1118]) تفسير الخازن . 3 / 254 .

﴿ فِي كُلِّ سَمَآءٍ أَمْرَهَا ﴾ [فصلت 12] الدليل على ذلك قوله:" ومن بعد أَرض بيننا وسماء"، والمعنى أنه غمام مطبق آخذ بآفاق السماء كما جاء بـــ(صيب)[1119].

الظاهر أن قوله : (من السماء) ليس بقيد للصيب وإنما هو وصف كاشف جيء بـــه لزيادة استحضار صورة الصيب في هذا التمثيل إذ المقام مقام إطناب كقول امرىء القيس :

كجلمود صخرٍ حَطَّه السيل من عل [1120]

إذ قد علم السامع أن السيل لا يحط جلمود صخر إلا من أعلى، ولكنه أراد التصوير [1121].

والمراد بالسماء هنا الأفق، والتعريف للاستغراق لا للعهد الذهني كما ينساق لـــبعض الأذهان، فيفيد أن الغمام آخذ بالآفاق كلها فيشعر بقوة المصيبة مع ما فيه من تمهيد الظلمـــة ولهذا القصد ذكرها، وقد يحتمل أن يكون أيضاً للتهويل والإشارة إلى أن ما يؤذيهم جاء مـــن فوق رؤوسهم وذلك أبلغ في الإيذاء كما يشير إليه قولـــه تعـــالى : ﴿ يُصَبُّ مِن فَوْقِ رُءُوسِهِمُ ٱلْحَمِيمُ ﴾ [الحج 19] فكثيراً ما نجد أن المرء يعتني بحفظ رأسه أكثر مما يعتني بحفـــظ ســـائر أطرافه[1122].

هـــ-6- ﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ [الأنعام 38]

جيء هنا بتركيب "في الأرض"وطائر يطير "بجناحيه" كما فسره السكاكي لبيـــان أن القصد بهما إلى الجنسين وإلى تقريرهما [1123] . وقال الزمخشري : معنى ذلك زيـــادة التعمـــيم والإحاطة كأنه قيل: "وما من دابة قط في جميع الأرضين السبع وما من طائر قط في جو السماء من جميع ما يطير بجناحيه"[1124]. رغم أنه يجب أن يكون المـــتكلم يعلـــم تحقـــق الوصـــف

1119 .) الكشاف . 1/ 44 .

1120) الديوان . ص 54 . وصدره : مكر مفر مقبل مدبر معا .

1121 .) التحرير والتنوير . 1 / 317 .

1122.) روح المعاني . 1 / 171 .

1123 .) مفتاح العلوم . ص 285 .

1124.) الكشاف . 2 / 66 .

للموصوف، لأن الوصف إنما يؤتى ليميز به الموصوف مما عداه، وتمييز المتكلم شيئاً من شيء بما لا يعرفه له محال، فما لا يكون عنده محققاً للموصوف يمتنع أن يجعله وصفاً له بحكم (1125).

وإذا كان من المعلوم أن الطيران لا يكون إلا بالجناحين، فمن ثم فإن قوله ﴿طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ﴾ يمكن أن تغني عن ذكر الجناحين لأنه قد عُلِم أَن الطَّيَرانَ لا يكون إلا بالجَناحَيْنِ، ورغم ذلك جاء بحرف الإضافة ومدخوله، ، وقد يجوز أَن يكون قوله بِجناحَيْه مُفِيداً، وذلك أَنه قد قالوا : " طارُوا عَلاهُنَّ فَشُكْ عَلاها" وقال الشاعر[1126]:

وطِرْتُ بمنصلي في يَعْملاتٍ

فقد استعملوا الطَّيَرانَ في غير ذي الجناح فقوله تعالى ﴿وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ﴾ على هذا مُفِيدٌ، أَي ليس الغرَضُ تَشْبِيهَه بالطائر ذي الجناحَيْنِ بل هو الطائرُ بِجَناحَيْه البَتَّةَ . وتطايَرَ الشيءُ طارَ وتفرَّقَ [1127]. كما أنه ذكر الجَناحين لأن العرب قَدْ تُسمّي الإِسراعَ طيرَاناً، قال رسول الله – صلى الله تعالى عليه وسلم – : «كلَّما سَمعَ هَيْعة طار إليها أخرى»[1128].

هـ-7- ﴿وَمَنۡ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيۡرِ هُدٗى مِّنَ ٱللَّهِ﴾[القصص 50] .

والضلال دال على عدم الهدى ، ومن ثم لا يكون قوله "أضل" دالا إلا على عدم الهدى، ومن هنا كانت دلالة حرف الإضافة ومدخوله على التوكيد واضحة . وقد خرّج الألوسي هذا التركيب في ضوء ما أداه من معنى سياقي، إذ ذهب إلى أن " بِغَيْرِ هُدًى " في موضع الحال من فاعل اتبع ، وتقييد الإتباع بذلك لزيادة التقرير والإشباع في التشنيع والتضليل، وإلا فمقارنته لهدايته تعالى بينة الاستحالة، وقيل : للاحتراز عما يكون فيه هدى منه تعالى فإن الإنسان قد يتبع هواه ويوافق الحق [1129]، وقال الزمخشري أنه يعني مخذولاً مخلى بينه وبين هواه [1130]، وهذان الرأيان كفيلان ببيان الفائدة الوظيفية لحرف الإضافة ومدخوله المؤكدين على وجه الخصوص، ودلالة التوكيد على معان سياقية عموما .

1125.) الإيضاح في علوم البلاغة . ص 36 .

1126 السَّرِيحا . انظر : الكتاب .27/1 – 190/4 . يَخْبِطْن) صدر بيت لمضرس بن ربعي ، وعجزه : دَوَامِي الأَيْدِي

1127.) لسان العرب . 4 / 508 مادة (طير) .

1128) نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية، موقع الإسلام http://www.al-islam.com. 86 /4 .

1129.) روح المعاني . 15 / 154 .

1130.) الكشاف . 5 / 153 .

هـ-8-﴿ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ﴾ [البقرة61]

وإذا كان من المعلوم أن قتل الأنبياء لا يكون إلا بغير الحق، يجعلنا نتساءل عن الدور الوظيفي لتركيب "بغير الحق"، إذ لا يمكن أن تكون إلا لفائدة معنوية مرجوة، عبر عنها الزمخشري بأن معناها أنهم قتلوهم بغير الحق عندهم لأنهم لم يقتلوا ولا أفسدوا في الأرض فيقتلوا . وإنما نصحوهم ودعوهم إلى ما ينفعهم فقتلوهم ، فلو سئلوا وأنصفوا من أنفسهم لم يذكروا وجهاً يستحقون به القتل عندهم [1131].

وقيد القتل بغير الحق مع أن قتل الأنبياء لا يكون إلا كذلك للإيذان بأن ذلك بغير الحق عندهم إذ لم يكن أحد معتقداً أحقية قتل أحد منهم عليهم السلام، وإنما حملهم عليه حب الدنيا ، وإتباع الهوى والغلو في العصيان ، والاعتداء فاللام في الحق على هذا للعهد ، و الأظهر أنها للجنس ، والمراد بغير حق أصلاً إذ لام الجنس المبهم كالنكرة [1132].

وعلى كلا الوجهين هو توكيد، و لم يرد هذا على أن قتل النبيين ينقسم إلى قتل بحق وقتل بغير حق ، بل ما وقع من قتلهم إنما وقع بغير حق ، لأن النبي معصوم من أن يأتي أمراً يستحق عليه فيه القتل ، وإنما جاء هذا القيد على سبيل التشنيع لقتلهم ، والتقبيح لفعلهم مع أنبيائهم ، أي بغير الحق عندهم ، أي لم يدّعوا في قتلهم وجهاً يستحقون به القتل عندهم . وقيل : جاء ذلك على سبيل التأكيد كقوله : ﴿ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ ﴾ [الحج 46]، إذ لا يقع قتل نبي إلا بغير الحق، و لم يأت نبي قط بما يوجب قتله ، وإنما قتل منهم من قتل كراهة له وزيادة في منزلته [1133].

هـ-9- ﴿ قَدْ مَكَرَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ ﴾ [النحل 26]

وخرّ الشيء خرورا سقط[1134]، ففعل (خرّ) مستعار لزوال ما به المنعة نظير قوله تعالى : ﴿يخرّبون بيوتهم بأيديهم ﴾ [الحشر2]. و(السقف) حقيقته غطاء الفراغ الذي بين جدران

[1131].) نفس المصدر . 1 / 72 .

[1132].) روح المعاني . 1 / 276 .

[1133].) تفسير البحر المحيط . 1 / 237 .

[1134].) كتاب الأفعال . ص 200 .

البيت، يجعل على الجدران ويكون من حجر ومن أعواد، وهو هنا مستعار لما استعير له البناء . و ﴿من فوقهم﴾ تأكيد لجملة ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ﴾ [1135].

ومعنى ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ﴾ : سقط عليهم سقف بنيانهم، إذ لا يُتصور له القيام بعد تهدم قواعده، و(من) متعلق بـــ(خر) وهي لابتداء الغاية، أو متعلق بمحذوف على أنه حال من السقف مؤكدة ، غير أن هناك من العلماء من قـــال إن ﴿مِن فَوْقِهِمْ﴾ لـــيس بتأكيد مستدلا على ذلك بأن العرب تقول : "خر علينا سقف " و"وقع علينا حائط" إذا انهدم في ملك القائل، وإن لم يقع عليه حقيقةً، فهو لبيان أنهم كانوا تحته حين هدم [1136]. وكان هذا الرأي مبنيا على فكرة حمل التركيب على التأسيس أولى من التأكيد، أو مبدأ الفائدة كما فعل ابن جني عند تعرضه لهذه الآية، إذ رأى أنه قوله﴿مِن فَوْقِهِمْ﴾ قد يكون مفيداً. وذلك أنـــه قد يستعمل في الأفعال الشاقة المستثقلة؛ على قول من يقول: "قد سرنا عشراً وبقيـــت علينـــا ليلتان"، وكذلك يقال في الاعتداد على الإنسان بذنوبه وقبيح أفعاله: "قد أخرب علي ضيعتي" ، فعلى هذا لو قيل: "فخر عليهم السقف" و لم يقل:" من فوقهم" لجاز أن يظن به أنه كقولك:" قد خربت عليهم دارهم" و"قد تلفت عليهم تجاراتهم". فإذا قال : "من فوقهم" زال ذلك المعنى المحتمل، وصار معناه أنه سقط وهم من تحته. فهذا معنى غير الأول [1137].

وإن كان ما استدلوا به لا يمنع فكرة التوكيد إذ إن قولهم : "خر علينا السقف" فيـــه احتمال أنه انهدم و لم يقع عليهم حقيقة، فجيء بالتوكيد لدفع هذا الاحتمال، مع دلالة هـــذا الشكل التوكيدي المتمثل في الحال المؤكدة على خروره وهم تحته لتصوير شدة مآلهم، ذلك أن خرور السقف وهم تحته أشد إهلاكا لهم ، ومثل هذه الدلالة إنّما تستفاد من خـــلال هـــذا التركيب الذي يحتوي على الحال المؤكدة .

وهكذا يكون مجيء قوله تعالى: ﴿مِن فَوْقِهِمْ﴾ مع (خَرَّ) **لدفع توهم أن يكون قد خر وهم ليسوا تحته**[1138]، يقول ابن عطيّة : « ومعنى قوله : ﴿مِن فَوْقِهِمْ﴾ رفع الاحتمال

1135.) التحرير والتنوير . 14/ 134 - 135 .

1136.) روح المعاني . 14/ 125 .

1137.) الخصائص . 2 / 270 – 271 .

1138.) روح المعاني . 14/ 125 .

في قوله : ﴿ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ ﴾ فإنك تقول : "انهدم على فلان بناؤه"، وهو ليس تحتـــه ، كما تقول : "انفسد عليه متاعه" ، وقوله : ﴿ مِن فَوْقِهِمْ ﴾ ألزم أنهم كانوا تحته »[1139] .

هـــ- 10 -﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [البقرة 11]

لقد جاءت شبه الجملة (في الأرض) رغم أنه معلوم أن الفساد لا يقـــع إلا في الأرض، وذلك أن في ذكرها تنبيه على أن المحل الذي فيه شأنكم وتصرفكم ومنه مادة حياتكم وهـــي سترة أموالكم جدير ألا يفسد فيه، فمحل الإصلاح لا ينبغي أن يجعل محل الإفســـاد، وهـــذا بخلاف قوله تعالى: ﴿ وَمَا لَهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ [التوبة 74] لأن المراد نفـــي النصير عنهم في جميع الأرض فلو لم يذكر لاحتمل أن يكون ذلك خاصا ببعضها [1140].

هـــ -11 - ﴿ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ ﴾ [البقرة 164]

والفُلْكُ بالضم السفينة تذكر وتؤنث وتقع على الواحد والاثنين والجمع[1141]، ويقال للسَّفِينة الفُلْك لأَنها تَسْفِن وجه الماء أَي تقشره [1142]. وإذا كان لفظ الفلك بهذا الشكل يعني السفينة، ولا يحتمل معنى آخر فإن تركيب حرف الإضافة ومدخوله " فِي البَحْرِ " توكيـــدٌ؛ إذ المعلوم أنَّها لا تجري في غيره [1143]. ويمكن أن نستشف منها أيضا أنه أراد الفلك وهي في حالة صالحة لأنه بصدد ذكر آياته وما خص به العباد من منافع والفلك أحدها، و التي لا تعد منفعة إلا إن كانت تجري في البحر وليست هي في ذاتها منفعة . فركز في اللفظ على مجـــال عملـــها بقوله " في البحر" .

هـــ- 12- ﴿ إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظْلِمُونَ ٱلنَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ﴾ [الشورى 42]

البغي يحمل معنيين كما يرى الراغب، أحدهما محمود وهو تجاوز العدل إلى الإحسان، والفرض إلى التطوع، والثاني مذموم وهو تجاوز الحق إلى الباطل[1144]، ومن ذهـــب مـــن إلى

1139. 388/ 3.) المحرر الوجيز

1140. 427 – 426/ 2 .) البرهان في علوم القرآن

1141. 478 / 10 .) لسان العرب

1142) لسان العرب . 13 / 209 . مادة (سفن)

1143. 239 / 2 .) تفسير اللباب لابن عادل

1144. 136 ص .) مفردات ألفاظ القرآن

اعتبار قوله :﴿ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ﴾ حالٌ، وهي مؤكدة وذلك لأن البغي لا يكون إلا بغير حق[1145]، فقد اعتبر المعنى الثاني فقط كونه ما ارتبط باستعماله أكثر، وما دام المعنى مفهوما دون ذكر " غير الحق "فإنه فسر بدلالته على التوكيد .

إلا أن احتمال اللفظ " يبغون" للمعنيين أدل على الدور الوظيفي للتوكيد في السياق، إذ يؤتى به لدفع تعدد الاحتمالات التي تنجر عن اللفظ المشترك هنا، وهو أحد الأسباب التي تتطلب استعمال التوكيد، مما يعني أن مجيء حرف الإضافة ومدخوله كان لتخصيص أحد المعنيين في هذا اللفظ . وليس بالضرورة اعتماد التوكيد لمجرد تكرار المعنى مادام الدافع السياقي له موجود.

و/ بعض معاني التمييز المؤكد :

يعد التمييز من الوظائف التي لم يكثر ورودها مؤكدة في كلام العرب، كما يمكن أن نستخلص من خلال تتبع مواضعها في القرآن الكريم أنها وظيفة تكاد تحافظ على معناها التأسيسي، إلا أن قلة ورودها لا تمنعنا من إيرادها بدلالاتها السياقية لاستخلاص الدوافع السياقية لمجيئها ، وأن ذلك دليل على دقة الاقتصاد في استخدام هذا الشكل اللغوي .

و-1- ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ [التوبة 36]

"شَهْراً " تمييز مؤكد كما في قولك :" عندي من الدنانير عشرون ديناراً" ، وما يقال : إنه لرفع الإبهام إذ لو قيل عدة الشهور عند الله اثنا عشر سنة لكان كلاماً مستقيماً ليس بمستقيم على ما قيل . وانتصر له بأن مراد القائل إنه يحتمل أن تكون تلك الشهور في ابتداء الدنيا كذلك كما في قوله سبحانه : ﴿ وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴾ [الحج47] ونحوه ولا مانع منه فإنه أحسن من الزيادة المحضة[1146]. وقد ذهب ابن هشام إلى أن التمييز لا يكون مؤكدا لعامله كما هو الحال مع الحال المؤكدة لعاملها، وهو بهذا لا ينفي دلالة التوكيد في التمييز مطلقا، وإنما ارتبطت عنده بتأكيد العامل، يقول في هذه الآية : «وأمّا قوله : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ ، فشهر مؤكد لما فهم من أن عدة الشهور، وأما

[1145].) الدر المصون . 263/3

[1146].) روح المعاني . 10 / 89

بالنسبة إلى عامله وهو اثنا عشر فمبين »[1147] و يؤكد هذا ما ذهب إليه في كتابه (شرح قطر الندى وبل الصدى) من أن "شهرا" تمييز مؤكد[1148] إذ لم يقل مؤكد لعامله .

و-2- قال تعالى : ﴿ ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ ﴾ [الحاقة 32]

ذَرَعت الثوب وغيره ذرعا معناه قسته بالذراع [1149]، و عليه فإن "ذراعا" تمييز مؤكد ، وإن لم تعرب عند أغلب معربي القرآن إلا تمييزا دون ذكر صفة التوكيد فيها[1150]، ولكن هذه الخصوصية لا نلمسها إلا عند مقارنة هذا التعبير في الآية بقولنا: " طولها سبعون ذراعا" حيث يعد التمييز هنا مؤسسا لأن الطول قد يقاس بغير الذراع، إلا أنه في الآية ذكر الذرع أي القياس بالذراع ففهم معنى التمييز قبل ذكره، فلو قيل : " ذرعها سبعون" لفهم أن السبعين ذراعا لا شيئا آخر. ومن هنا كان التمييز مؤكدا كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ [التوبة 36] .

و-3- ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ [النور 2]

لقد جاء في مفردات ألفاظ القرآن أن جَلَدَهُ بمعنى ضرب جلده، نحو:" بطمه وظهره"، أي ضربه بالجلد ، نحو عصاه إذا ضربه بالعصا[1151].

غير أن إعراب "جلدةً " عند من تصدوا لتحديد معناها الإعرابي كان على أنها تمييز [1152]، وإن ملاحظة هذا التركيب في الآية وربط دلالة الفعل مع التمييز تسمح لنا بملاحظة معنى التوكيد في هذا التمييز، إذ إنه لو قال :" فاجلدوهم ثمانين" دون ذكر التمييز لأغنى ذلك عن فهم الجلدة، ومن ثم فمعناها مفهوم من الفعل هنا وهو ما يجعل التمييز مؤكدا لما فهم من دلالة الفعل، وهو كقولنا: " اشتريت من الكتب عشرين كتابا" إذ الكتاب لم يذكر للبيان لأن الذات معروفة وإنما ذكر للتوكيد[1153] .

1147.) مغني اللبيب . 2/ 535 .

1148.) شرح قطر الندى وبل الصدى . ص 227 .

1149.) كتاب الأفعال . ص 121 .

1150) ومن الذين قالوا إن التمييز في هذه الآية مؤكد أبو البقاء الكفوي . انظر : الكليات . ص289 .

1151.) مفردات ألفاظ القرآن .ص 199 .

1152.) فتح القدير .4/ 8 .

1153.) جامع الدروس العربية . 3/ 492 .

و-4- ﴿ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ﴾ [البقرة 26]

وتكاد دلالة التوكيد في هذا التركيب لا تبدو إلا من خلال تحليل نحوي يقوم على دلالة اسم الإشارة هنا، فيكون (مَثَلاً) نصبٌ على التمييزِ، و قيل إنه جاء على معنى التوكيد، لأنه من حيث أُشير إليه بـ(هذا) عُلِم أنه مثلٌ، فجاء التمييزُ بعده مؤكِّداً للاسم الذي أُشير إليه[1154] .

ولعل أهم دور سياقي يؤديه التمييز المؤكد – على قلته في الاستعمال– نفي إرادة المجاز في الفعل أو نحوه، وأن العنصر المراد تأكيده ليس الفعل ولا المفعول أو غيره، وإنما القصد توكيد العنصر الموضوع للتفسير فيكون حينها حاملا لوظيفة مركبة هي التوكيد في صورة التفسير والبيان .

ز/ بعض معاني البدل المؤكد :

كما رأينا سابقا فإن التقارب الوظيفي بين البدل والتوكيد أمر واضح ذكره أغلب النحاة، ومن ثم فإنه كثيرا ما يختلف المفسرون في بعض الآيات بين أن يكون فيها بدل أو توكيد، أو أنه بدل مؤكد، وعليه سنأخذ في هذه الدراسة ما تتضح فيه الدلالة دون كثرة تأويلات أو تقدير.

ز- 1-﴿ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ ﴾ [البقرة 96]

﴿ أَن يُعَمَّرَ ﴾ بدل منه، أي ما تعميره بمزحزحه من العذاب، وقد ذهب بعض المحققين من العلماء إلى أنه لما كان لفظ التعمير غير مذكور، بل ضميره حسن الإبدال؛ ولو كان التعمير مذكوراً بلفظه لكان الثاني تأكيداً لا بدلاً، ولكونه في الحقيقة تكريراً يفيد فائدته من تقرير المحكوم عليه اعتناءً بشأن الحكم بناءً على شدة حرصه على التعمير ووداده إياه جاز الفصل بينه وبين المبدل منه بالخبر، كما في التأكيد في قوله تعالى: ﴿ وَهُم بِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ ﴾ [هود19][1155].

[1154]) الدر المصون . 1/ 166 .

[1155]) روح المعاني . 1 / 330 .

ز- 2- ﴿ يغشى ٱلَّيۡلَ ٱلنَّهَارَ يَطۡلُبُهُۥ حَثِيثٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتِۭ بِأَمۡرِهِۦٓ ﴾ [الأعراف 54]

وجملة ﴿ يغشى ٱلَّيۡلَ ٱلنَّهَارَ ﴾ على ما قاله ابن جني في قراءة حميد[1156] حال من الضمير في قوله سبحانه : ﴿ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ﴾ [الأعراف 54] والعائد محذوف أي : يغشي الليل النهار بأمره أو بإذنه ، وقوله جل وعلا : ﴿ يَطۡلُبُهُۥ حَثِيثٗا ﴾ بدل من ﴿ يغشى ٱلَّيۡلَ ٱلنَّهَارَ ﴾ للتوكيد [1157].

ز- 3- ﴿ وَلِأَبَوَيۡهِ لِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُ ﴾ [النساء 11]

﴿ لِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ﴾ بدل من ﴿ وَلِأَبَوَيۡهِ ﴾ بتكرير العامل ، وسط بين المبتدأ وهو قوله تعالى : ﴿ ٱلسُّدُسُ ﴾ والخبر، ومقتضى البدل لو قدر إهدار الأول إفراد كل واحد منهما بالسدس وعدم التشريك، وهذا يناقض حقيقة هذا النوع من البدل إذ يلزم فيه أن يكون مؤدى المبدل منه والبدل واحداً، وإنما فائدته التأكيد بمجموع الاسمين لا غير بلا زيادة معنى وإذا تحقق ما بينهما من التباين تعذرت البدلية المذكورة ، وإلا لزم زيادة معنى في البدل [1158].

ولأنه اكتفى بقوله : "ولأبويه السدس" لفهم منه إما أنه لكل منهما السدس، وإما اشتراكهما في السدس، وهذا الأخير خلاف المقصود ، وهكذا أكد بقوله " لكل واحد" أن المقصود استقلال كل واحد منهما بالسدس .

ح/ بعض معاني العطف المؤكد :

ح-1- ﴿ ٱلَّذِينَ يُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا يُصۡلِحُونَ ﴾ [الشعراء 152]

فائدة قوله : ﴿ وَلَا يُصۡلِحُونَ ﴾ قلت: فائدته أن فسادهم فساد مصمت ليس معه شيء من الصلاح كما تكون حال بعض المفسدين مخلوطة ببعض الصلاح[1159]، وعطف ﴿ وَلَا يُصۡلِحُونَ

1156) وعلى قراءة الجماعة حال من " الليل " أي يُغشي الليل النهار طالباً له حثيثاً ، و " حَثِيثًا " حال من الضمير في " يَطْلُبُهُ ". المحتسب . 1 / 365 .

1157) نفس المصدر . 1 / 365 .

1158) روح المعاني . 4 / 223 .

1159) الكشاف . 4 / 178 .

﴾ على جملة﴿ يُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ **تأكيد لوقوع الشيء بنفي ضده**، مثل قوله تعالى: ﴿ **وَأَضَلَّ فِرۡعَوۡنُ قَوۡمَهُۥ وَمَا هَدَىٰ** ﴾ [طه 79]، وقول عمرو بن مرة الجهني : النسب المعروف غير المنكر يفيد أن فسادهم لا يشوبه صلاح .

فكأنه قيل: "الذين إنما هم مفسدون في الأرض"، فعدل عن صيغة القصر لئلا يحتمل أنه قصر مبالغة لأن **نفي الإصلاح عنهم يؤكد إثبات الإفساد لهم**، فيتقرر ذلك في الذهن، ويتأكد معنى إفسادهم بنفي ضده، كقول السموأل أو الحارثي [1160]:

تسيل على حد الظبات نفوسنـــا وليست على غير الظبات تسيل[1161]

ويمكننا في هذا الصدد أن نفهم أن الذي يفسد قد يكون مع إفساده بعض الصـــلاح، ولكن المجيء بقوله (ولا يصلحون) نفى هذا الاحتمال ونقل دلالة التركيب إلى معـــنى أكثـــر شمولية في معنى الإفساد، وهو ما نستشفه من تفسير أبي حيان لهذه الآية إذ يذهب إلى القول إنه لما كان "يفسدون" دلالته دلالة المطلق ، أتى بقوله : ﴿ وَلَا يُصۡلِحُونَ ﴾ فنفى عنهم الصـــلاح، وهو نفي لمطلق الصلاح، فيلزم منه نفي الصلاح كائنا ما كان، فلا يحصـــل منـــهم صـــلاح البتة[1162].

ح-2- ﴿ وَأَضَلَّ فِرۡعَوۡنُ قَوۡمَهُۥ وَمَا هَدَىٰ ﴾ [طه 79]

﴿ وَأَضَلَّ فِرۡعَوۡنُ قَوۡمَهُۥ ﴾ أي سلك بهم مسلكا أداهم إلى الخسران في الدين والدنيا معـــا حيـــث أغرقوا فأدخلوا نارا.وإذا كان الأمر كذلك فإن قوله بعد ذلك ﴿ وَمَا هَدَىٰ ﴾ أي وما أرشدهم إلى طريق موصل إلى مطلب من المطالب الدينية والدنيوية يلمح فيه تقوية وتأكيد لقوله (وأضل فرعون قومه) وقد رأى أغلب المفسرين أن فائدة هذا التركيب المؤكد تتمثل في إرادة التهكم ، وإن كان مما عرف في الأساليب العربية إذا أريد التهكم على هذا النحو أن يؤتي بما قصد بـــه ضده استعارة ونحوها نحو: ﴿ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلۡحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ ﴾ [هود 87] إذا كـــان الغـــرض الوصف بضد هذين الوصفين[1163].

1160.) التحرير و التنوير . 19/ 176

1161.) انظر : المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية . 6/ 332

1162.) تفسير البحر المحيط . 7 / 35

1163.) روح المعاني . 16 / 238

وكونه لم يهد أخبار عما هو كذلك في الواقع . وأجيب بأن الآمر كـذلك ولكـن العرف في مثل : " ما هدى زيد عمراً " ثبوت كون زيد عالماً بطريق الهداية مهتدياً في نفسـه ولكنه لم يهد عمراً ، وفرعون أضل الضالين في نفسه فكيف يتوهم أنه يهدي غيره ، ويحقـق ذلك أن الجملة الأولى كافية في الإخبار عن عدم هدايته إياهم، بل مع زيادة إضلاله إياهم فإن من لا يهدي قد لا يضل وإذا تحقق إغناؤها في الإخبار على أتم وجه تعين كون الثانية بمعـنى سواه وهو التهكم، وقيل إنما تحمل الجملة الثانية على ما فيها من تكرار للمعنى معنى ضمنيا هو من باب التلميح وهو إشارة إلى إدعاء اللعين إرشاد القوم في قولـه : ﴿ وَمَآ أَهۡدِيكُمۡ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ﴾ [غافر 29] فهو كم ادعى دعوى وبالغ فيها فإذا حان وقتها و لم يأت بها قيل له لم تأت بما ادعيت تهكماً واستهزاء ، ويعلم مما ذكر المغايرة بين الجملتين وأنه لا تكرير، وقيـل : المراد وما هداهم في وقت ما ويحصل بذلك المغايرة لأنه لا دلالة في الجملة الأولى علـى هـذا العموم والأول أولى [1164].

ح- 3- ﴿ وَبِٱلۡحَقِّ أَنزَلۡنَٰهُ وَبِٱلۡحَقِّ نَزَلَۗ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا ﴾ [الإسراء 105]

﴿ وَبِٱلۡحَقِّ أَنزَلۡنَٰهُ وَبِٱلۡحَقِّ نَزَلَۗ ﴾ عود إلى التنويه بشأن القرآن فهو متصل بقولـه : ﴿ وَلَقَدۡ صَرَّفۡنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٖ فَأَبَىٰٓ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورٗا ﴾ [الإسـراء 89] . فلمـا عطف عليه ﴿ وَقَالُواْ لَن نُّؤۡمِنَ لَكَ ﴾ [الإسراء 90] إلى هنا، وسمحـت مناسـبة ذكـر تكذيب فرعون موسى عليه السلام عاد الكلام إلى التنويه بالقرآن لتلك المناسبة .وقد وُصـف القرآن بصفتين عظيمتين كل واحدة منهما تحتوي على ثناء عظيم وتنبيه للتدبر فيهما .

وقد ذُكر فعل النزول مرتين ، وذكر له في كل مرة متعلق متماثل اللفظ لكنه مختلف المعـنى ، فعلق إنزال الله إياه بأنه بالحق فكان معنى الحق الثابت الذي لا ريب فيه ولا كذب ، فهو كقوله تعالى : " ذلك الكتاب لا ريب فيه " [البقرة 2] وهو رد لتكذيب المشـركين أن يكـون القرآن وحياً من عند الله .

و قد علق نزول القرآن ، أي بلوغه للناس بأنه بالحق فكان معنى الحق الثـاني مقابـلَ الباطل ، أي مشتملاً على الحق الذي به قوام صلاح الناس وفوزهم في الدنيا والآخرة ، كمـا قال تعالى : ﴿ وَقُلۡ جَآءَ ٱلۡحَقُّ وَزَهَقَ ٱلۡبَٰطِلُ ﴾[الإسراء 81] ، وقولـه : ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِتَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ﴾[النساء 105] .

[1164].) نفس المصدر والصفحة .

وضمائر الغيبة عائدة إلى القرآن المعروف من المقام .

والباء في الموضعين للمصاحبة لأنه مشتمل على الحق والهدي ، والمصاحبة تشبه الظرفية. ولولا اختلاف معنى الباءين في الآية لكان قوله : ﴿ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ ﴾ مجرد تأكيد لقوله : ﴿ وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ ﴾ لأنه إذا أنزل بالحق نزل به ولا ينبغي المصير إليه ما لم يتعين .وتقديم المجرور في المَوضعين على عامله للقصر رداً على المنكرين الذين ادعوا أنه أساطير الأولين أو سحر مبين أو نحو ذلك .جملة معترضة بين جملة ﴿ وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ ﴾ وجملة ﴿ وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ ﴾ [الإسراء106] . أي وفي ذلك الحق نفع وضر فأنت به مبشر للمؤمنين ونذير للكافرين .والقصر للرد على الذين سألوه أشياء من تصرفات الله تعالى والذين ظنوا أن لا يكون الرسول بشرا [1165].

ط / بعض معاني الاشتقاق التوكيد :

ط-1-﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ وَٱلْفِضَّةِ ﴾ [آل عمران 14]

و"المقنطرة "مشتقة من لفظ القنطار للتوكيد كقولهم: " ألف مؤلفة ، وبدرة مبدرة"[1166]. و قد أخذ لفظ المقنطرة من القنطار، إذ إنه من عادة العرب أن يصفوا الشيء بما يشتق منه للمبالغة كظل ظليل وهو كثير في وزن فاعل ويرد في المفعول كـ ﴿ وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا ﴾ [الفرقان 22] و ﴿ نَسْيًا مَّنسِيًّا ﴾ [مريم 23] وقيل : المقنطرة هي المضعفة، وخصها بعضهم بتسعة قناطير، وقيل : المقنطرة المحكمة المحصنة من قنطرت الشيء إذا عقدته وأحكمته، وقيل : المضروبة دنانير أو دراهم، وقيل : المنضدة التي بعضها فوق بعض ، وذهب بعضهم إلى أنها المدفونة المكنوزة [1167].

و قد أريد بهذا النوع من الاشتقاق هنا المضاعفة المتكاثرة ، لأنّ اشتقاق الوصف من اسم الشيء الموصوفِ، إذا اشتهر صاحب الاسم بصفةِ، يؤذن ذلك الاشتقاقُ بمبالغة في الحاصل به كقولهم : " لَيْلٌ أَلْيَلُ " ، و" ظِلٌ ظَلِيلٌ" ، و" داهِيَةٌ دَهْيَاء " ، و" شِعْرٌ شَاعِر" ،

[1165].) التحرير والتنوير . 8 / 318 .

[1166].) الكشاف .1 / 259 .

[1167].) روح المعاني . 3 / 100.

و" إبِل مُؤَبَّلَة " ، و" آلاف مُؤَلَّفَة".[1168]، وهو نفس المعنى الذي ذهب إليه ابـــن عـــادل في تفسير دلالة هذا الاشتقاق على التوكيد بقوله إن لفظ الْمُقَنطَرَة هو "مُنَفْعَلَة" من القنطار وهو للتأكيد ، كقولهم : "ألف مؤلَّفة ، وبدرة مبدرة ، وإبل مُؤَبَّلة ، ودراهم مُدَرْهمـــة" [1169]. وأكد هذا المعنى في مناسبة أخرى فرأى أن وصف " الْقَنَاطِيرِ " بـــ " الْمُقَنْطَرَةِ " دالة علـــى تكثيرها مع كَثْرتها في ذاتها [1170]. وتكثير الكثرة تفيد التوكيد من جهة الكمية كمـــا هـــو معلوم .

ط-2- ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا ﴾ [الفرقان 22]

الحجْرُ هو المنع من التصرف، وحَجَرَ عليه القاضِي يَحْجُرُ حَجّراً ، إذا مَنَعَه مِن التَّصَرُّفِ في مالِه[1171].والحجر الحـــرام قـــال الله عـــز وجـــل: ﴿ وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا ﴾ أي حرامـــا محرما[1172].

وقد جاء بناء هذا التركيب الوصفي على اختلاف الصيغة واتفاق الجـــذر المعجمـــي ليضيف إلى الجانب المعنوي لهذا التركيب جانبا لفظيا متناسقا يظهر القيمة المعنوية للصـــيغة في اللغة العربية .

وزيادة على الجانب المعنوي لهذا النوع من التراكيب التي توصف بنفس ألفاظها، فإنها تتيح أيضا للمتكلم التزود – خصوصا المبدع- بألفاظ متجانسة صوتيا هي من الأشكال اللغوية التي تتميز بها اللغة العربية في جانبها الصوتي، وما تقدمه من اختيارات في استخدام بعض التعابير التي تحمل دلالة توكيدية من ناحية اشتقاقها من نفس الكلمة التي توصف بها .

وهكذا يظهر لنا الدور الذي تؤديه عناصر التوكيد على اختلاف مواضعها و جهـــات دلالاتها على التوكيد، فكانت الجملة الواحدة تؤدي دورا وظيفيا يحمـــل دلالـــة التوكيـــد ،

[1168].) التحرير والتنوير . 3 / 50 .

[1169].) تفسير اللباب لابن عادل . 3 / 466 .

[1170].) نفس المصدر . 3 / 470 .

[1171].) تاج العروس .10/ 529 .

[1172] .) ابن السكيت، **إصلاح المنطق** . ت: أحمد محمد شاكر ومحمد عبد السلام هارون . دار المعارف . القاهرة . ط4 . 1949 . ص 17.

بالإضافة إلى معان ودلالات أخرى تؤديها في النص ككل ، إذ يكون التوكيد جزءا من معـــنى عام يتطلبه السياق . وهو في ذلك ينسجم مع ذهن السامع في تطلعاته للفهم وعلاقته بالخطاب من ناحية التصديق والتكذيب . فهناك دائما اعتبار لدرجة خبرة السامع ومراد المتكلم ، فتلتقي عندما يصل هذا الأخير إلى تحميل رسالته الإبلاغية القدر الكافي من الحمولة الدلالية التي تستعين بأسلوب التوكيد كدليل لغوي يقدمه المتكلم رغبة في تفاعل السامع معه ، وإلا كانـــت دورة الخطاب غير فعالة .

كما أن خصوصية هذا الجانب التطبيقي تؤكد لنا القيمة الخطابية لأسلوب التوكيد في القرآن الكريم ، النص الذي يحمل كمية هائلة من المعاني التي بدورها تحمل حمـــولات دلاليـــة واسعة التصرف من أحكام وأوامر ونواهي وكل ما يتعلق بالحياة ، وأمام كل ذلـــك هنالـــك المنكر والمتشكك ومن يطلب الطمأنينة للخبر في جديته أو غرابته، وهكذا فإن الأمر يمكـــن أن يزداد عمقا مع ما في النص القرآني من أخبار عن غيبيات لا يمكن أن تصدق بســـهولة لعـــدم مشاهدتها أو استحالة ذلك ، ومن ثم يكون الخطاب متفاعلا مع حال السامعين في هذا الإطار، فتأتي الأشكال المؤكدة في كل مرة متغيرة صورةً ومعنىً لتنسجم مع كل خطاب ومـــع كـــل موقف فيكون التوكيد بالحال مناسبا لبيان الهيئة والتوكيد بالنعت مناسبا للوصـــف والتوكيـــد بالمفعول المطلق لتحديد الحدث ...إلخ .

الخاتمة

أما وقد وصلنا إلى خاتمة هذا البحث فإننا سنلخص أهم النتائج التي خلصنا إليها خلال هذه الدراسة التي لا تقف عند حدود الجديد بالضرورة ، وإنما كان لها أن تؤكد أمورا سابقة، مع محاولة إثارة قضايا لها ارتباط باستعمال هذا الأسلوب كشكل من أشكال اللغة التي تقوم على تكرير اللفظ أو الجملة أو المعنى، أو تقرير ما فهم سلفا، وعليه فقد كانت أهم النتائج المتوصل إليها ملخصة في النقاط التالية :

- لقد آثرت في دراستي اختيار مصطلح "أسلوب التوكيد" لا "أساليب التوكيد" كما درج على ذلك أغلب المحدثين، ذلك أن الجمع في هذا الإطار يوحي بتعدد المعاني الأسلوبية وهو ما لا يصدق هنا ، باعتبار أسلوب التوكيد أسلوبا واحدا يحتوي على عدة أشكال تعبيرية تعود في النهاية إلى معنى أسلوبي واحد هو أسلوب التوكيد .

- إن المنهج المتبع في الدراسة اللغوية يؤثر في نتائجها، كما هو الشأن في تأثير المنهج الشكلي لدى أغلب النحاة القدماء الذي ظل يحرص على تبويب الأبواب النحوية و المسائل اللغوية وفق ما تقتضيه من شكل إعرابي ظاهرا كان أو مقدرا؛ مما نتج عنه زمر نحوية لا يكاد يكون بينها رابط سوى الشكل الإعرابي في أغلب الأحيان .

- يعد أسلوب التوكيد من أكثر الأساليب انتشارا في اللغة العربية ، إذ يتداخل مع جميع الأساليب، فقد يكون في الإنشاء كما قد يكون في الخبري، كما نجده في النفي والإثبات، وكل منها له أشكاله التوكيدية المناسبة .

- العلاقة بين المتكلم والسامع هي أكثر ما يتجلى في استخدام أسلوب التوكيد ودراسته، فهو أسلوب تعبيري يعتمد استعماله على تشكك السامع أو تردده في قبول الخبر، وهو الأمر الذي اعتنى به البلاغيون قديما. كما يحكم جانبه الكمي والنوعي درجة هذا الإنكار أو التردد فتكون الأشكال بحسب العنصر المنكر، كما هو الشأن مع المفعول المطلق المؤكد مثلا الذي يؤتى به عندما يكون الحدث ذاته أمرا مستغربا أو مستبعدا، فيكون مؤكدا لمجيئه وعدم إرادة المجاز ونحوه في إطلاق هذا الحدث . كما أن التوكيد قد يعم معنى الجملة إن كان التردد أو الإنكار في العلاقة الإسنادية ككل .

- لقد اعتنى العلماء العرب قديما بدراسة هذا الأسلوب ، وظلت هذه الدراسات والأبحاث موزعة في مناسبات متفرقة تحت تأثير المناهج اللغوية المتبعة لدى كل صنف من أصناف العلماء

من نحاة وبلاغيين وأصوليين وعلماء تفسير مما أثرى هذا الأسلوب بالدراسة وإن لم يكن بجانب منهجي موحد، وهو الأمر الذي تتوخاه هذه الدراسة كما ذكرنا في بداية هذا البحث .

- عندما نتتبع دراسة هذا الأسلوب عند المحدثين نجد أنهم وإن أثاروا فكرة المنهج ودعوا إلى جمع أشتات هذا الأسلوب في مؤلف واحد أو في باب واحد، إلا أنه هذا الأمر لا يكاد يطبق عندهم ،وهو ما وقفنا عليه في ما أُلّف حول هذا الأسلوب .

- إن من الأمور المهمة للإحاطة بهذا الأسلوب واستعمالاته في اللغة العربية جعل أشكاله على اختلافها في أنماط تركيبية تفسر من خلالها القضايا المتعلقة بطرائق استخدامه في اللغة، والأسرار المعنوية والوظيفية التي تكون وراء ذلك، خصوصا إذا كان بناؤه يقوم على المزاوجة بين أشكال متعددة لنفس المعنى الأسلوبي العام، كاللجوء إلى استخدام التقديم والتأخير مع زيادة بعض الأدوات الدالة على التوكيد، ثم النظر في كيفية تأثير ذلك في البناء العام للمعنى عند السامع أو عند الدارس .

- لعل أكثر ما يرتبط بهذا الأسلوب في جانبه الدلالي قيامه على فكرة الزيادة أو التكرار وهما ما أثر في فهم معاني هذا الأسلوب ومعالجة قضاياه، إذ ارتبط بفكرة عدم مجيئه بفائدة ، في مقابل كل الأساليب التي تقوم على هذا المبدأ الذي له خطورته في استخدام اللغة لتأدية وظيفتها الأساسية والمتمثلة في التبليغ والتواصل، فتأتي عبارة بعض الدارسين عند التعرض إلى تحليله في جملة معينة بأنه" لمجرد التوكيد" أو "ليس فيه فائدة وإنما جيء به للتوكيد"، ويبدو أن المقصود من ذلك يكون على حذف الصفة، وكان الأجدر أن يقال فيها: ليس فيه فائدة جديدة "، وهذا لا يمنع من تأدية هذا الأسلوب لمعانٍ سياقية متعددة كنفي المجاز ونفي احتمال العموم وغيرها مما لا يمكن أن يؤدى إلا بواسطة هذا الأسلوب، وهو الأمر الذي يعطيه دوره الأساسي في التبليغ .

- إن دراسة هذا الأسلوب في القرآن الكريم تتيح للدارس تحديد إطار الدراسة في اتجاه واحد، مما يعطي الفرصة لتقديم أشكال استخدام هذا الأسلوب والمعاني التي تستفاد من خلاله والتي لا تتجلى إلا في أمثلتها التي وردت بها في النص القرآني، كما أن انتهاج إطار واحد للدراسة متمثلا في المنهج الوظيفي يفتح المجال أمام الدارس للتوصل إلى الإحاطة بأسلوب التوكيد في إطاره الاستعمالي .

- تعد دراسة هذا الأسلوب باختلاف أنماطه ووفق أشكاله المتعددة من الدراسات المطلوبة لما فيها من فائدة لإبراز كيفية وروده في اللغة العربية، و الاحتمالات الممكنة لاستخدام أدواته

وعناصره، لتمثل أمام المتكلم أنواع الاختيارات التي يستفيد منها في إنشاء كلامه، مستخدما أسلوب التوكيد الذي تتوارد أشكاله في اتساق وانسجام وفق قواعد العربية ومتطلبات المقام .

– لقد تعددت أشكال التوكيد وأنماطه التركيبية في القرآن الكريم، فضم أدوات اختلفت معانيها الوظيفية الأصلية، وخرجت إلى معنى التوكيد كـ"لن" و"ما" و"من" وغيرها، كما ضم أدوات أصلية في تأدية هذا المعنى الأسلوبي كـ"إنّ" و" أنّ" ، والقسَم كشكل لغوي يؤدي الحالة القصوى التي يقف عندها المتكلم في تأكيد كلامه ، بالإضافة إلى ما يؤديه التكرار في المستويات المتعددة من المفرد إلى الجملة، واستخدام التصرف في الرتب مما يدخل في التقديم والتأخير، وهناك أيضا أبواب نحوية لها معانيها الأصلية وأُشربت معنى التوكيد لوجود وشائج معنوية بينها وبين ما تتعلق به كالحال المؤكدة، والنعت المؤكد، و العطف المؤكد .. وغير ذلك، مما يزيد في توسيع دائرة هذا الأسلوب، وهو الأمر الذي جعل بعض الدارسين يؤثرون في تسميته مصطلح "أساليب التوكيد".

وفي الختام أرجو أن تكون ثمرة جهدي في هذا العمل قد وصلت إلى ما طمحتُ إليه منذ بدأت رحلتي مع دراستي الوظيفية لأسلوب التوكيد ، وأن يسهم ولو بالشيء القليل في إثراء المكتبة العربية بنتاج فكر إحدى بناتها، أو على الأقل أن يكون منطلقا لغيري من الباحثين الطموحين في إعادة البحث في ما قيل إنه "قد قُتل بحثا" في بقية الأساليب والقضايا النحوية . لأنه وإن كان الموضوع قد دُرس فعلا، فإن استكناهه من خلال ما تطرحه بعض المناهج الحديثة يعطي له الجدّة ويكتب له الحياة مرة بعد مرة .

قائمة المصادر والمراجع :

- القرآن الكريم .

المصادر باللّغة العربيّة :

- ابن الأثير ، **المثل السائر** . ت: محمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة العصرية . بيروت، لبنان . 1995
- الأخفش الأوسط ، **معاني القرآن** . ت: إبراهيم شمس الدين . منشورات محمد علي بيضون . دار الكتب العلمية . بيروت ، لبنان .ط1 .2002 .
- الأردبيلي، **شرح الأنموذج في النّحو** . ت: حسنى عبد الجليل يوسف . مكتبة الآداب، القاهرة . 1990.
- الإستراباذي (رضي الدين) ، **شرح شافية ابن الحاجب** . ت: محمد محيي الدين عبد الحميد ومحمد نور حسن ومحمد الزفزاف . منشورات محمد علي بيضون . دار الكتب العلمية .بيروت، لبنان . دون ط .
- ـــــ، **شرح الكافية في النحو** . دار الكتب العلمية . بيروت ، لبنان . دون ط .
- الأزهري (خالد بن عبد الله)، **موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب** . ت: عبد الكريم مجاهد . مؤسسة الرسالة . بيروت، لبنان . ط1. 1996.
- الأصمعي (أبو سعيد عبد الملك بن قريب)، **الأصمعيّات** . ت: قصي الحسين . دار ومكتبة الهلال، بيروت. ط1. 1998.
- الآلوسي (أبو الفضل محمود)، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني** . دار إحياء التراث العربي، بيروت . دون ط.
- الآمدي ، **الإحكام في أصول الأحكام** . ت: الشيخ إبراهيم العجوز . منشورات محمد علي بيضون. دار الكتب العلمية . بيروت ، لبنان دون ط .
- امرؤ القيس ، **الديوان** . دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان.دون ط.
- الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمّد)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**. ت: محمد محيي الدين عبد الحميد . 1982.
- الأندلسي (أبو حيّان أثير الدين محمّد بن يوسف)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب** . ت: مصطفى أحمد النماس . مطبعة المدني، القاهرة . 1987.
- ـــــ، **تفسير البحر المحيط** . دار إحياء التراث العربي، بيروت . ط2. 1990.
- الأندلسي (ابن عطية)، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** . ت: عبد السلام عبد الشافي محمد . منشورات محمد بيضون . دار الكتب العلمية . بيروت ، لبنان .ط1 . 2001 .

- البخاري (علاء الدين عبد العزيز بن أحمد)، **كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي** . ت : عبد الله محمود عمر.دار الكتب العلمية. ط 1. 1997.

- البغدادي (عبد القادر بن عمر)، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** . ت:د. محمد نبيل طريفي. دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان . ط1. 1998.

- التفتازاني (سعد الدين) ، **مختصر السعد (شرح كتاب مفتاح العلوم)** . ت: عبد الحميد هنداوي. المكتبة العصرية . بيروت، لبنان. ط1. 2003 .

ـــــ، **المطول (شرح تلخيص المفتاح)** .ت: عبد الحميد هنداوي . دار الكتب العلمية . بيروت، لبنان . ط2 . 2007 .

- أبو تمّام (حبيب بن أوس الطائي)، **الديوان** . ت: شاهين عطيّة. دار الكتب العلميّة، بيروت. ط2. 1992.

- التهانوي ، **كشاف اصطلاحات الفنون** . ت : أحمد حسن بسج . منشورات محمد علي بيضون . دار الكتب العلمية . بيروت ، لبنان . ط1 . 1998 .

- الجرجاني (ركن الدين محمد) ، **الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة** .ت: إبراهيم شمس الدين . محمد علي بيضون . دار الكتب العلمية . بيروت ، لبنان .ط 1. 2002.

- الجرجاني (عبد القاهر) ، **أسرار البلاغة** . ت: مصطفى شيخ مصطفى . مؤسسة الرسالة . بيروت، لبنان . ط1 . 2004 .

ـــــ، **دلائل الإعجاز** .ت : محمد عبد المنعم خفاجي. مكتبة القاهرة . القاهرة ، مصر. ط1 . 1969.

ـــــ، **المقتصد في شرح الإيضاح** . ت : كاظم بحر المرجان . منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهوريّة العراقيّة . 1982.

- الجرجاني (علي بن محمد) ، **التعريفات** . ت : إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي . بيروت ، لبنان . ط3 .1996.

- جرير ، **الديوان** . دار صادر . بيروت، لبنان . دون ط .

- الجزري (أبو السعادات المبارك بن محمد) ، **النهاية في غريب الأثر** . ت: طاهر أحمد الزاوي و محمود محمد الطناحي . المكتبة العصرية . بيروت، لبنان . 1979 .

- ابن جني ، **الخصائص** . ت: محمد علي النجار . المكتبة العلمية .دون ط .

ـــــ، **اللّمع في العربية** . ت: حسين محمّد محمّد شرف . دار الكتب، القاهرة . ط1. 1979.

ـــــ، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** . ت: محمد عبد القادر عطا . دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان .ط1. 1998.

- ابن حزم (أبو محمّد علي بن أحمد)، **الإحكام في أصول الأحكام** . ت: محمّد محمّد تامر . دار الكتب العلميّة، بيروت . ط1. 2004 .

- ابن الحاجب ، **الأمالي** ت: قصي الحسين . دار ومكتبة الهلال، بيروت. ط1. 1998.

ـــــ، **الإيضاح في شرح المفصّل** .ت: إبراهيم محمّد عبد الله. دار سعد الدين، دمشق .ط1 . 2005 .

- الحموي، **خزانة الأدب وغاية الأرب** . ت: عصام شعيتو . دار ومكتبة الهلال . بيروت، لبنان . ط1 . 1987 .

- الخازن(علاء الدين البغدادي) ، **لباب التأويل في معاني التنزيل** . ت: عبد السلام محمد علي شاهين . دار الكتب العلمية . بيروت ، لبنان . ط1 . 1995.

- الرازي (فخر الدين محمّد بن عمر)، **التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)** . ت: عماد زكي البارودي . المكتبة التوفيقية، القاهرة . 2003.

- الرازي (محمد بن أبي بكر) ، **مختار الصحاح** . ت : مصطفى ديب البغا . دار الهدى . عين مليلة ، الجزائر .ط4 . 1990 .

- الراغب الأصفهاني، **مفردات ألفاظ القرآن** . ت: صفوان عدنان داوودي . دار القلم .دمشق و دار الشامية. بيروت. ط1 . 1997.

- الزبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس** . ت: عبد الستار أحمد فراج . مطبعة حكومة الكويت. 1965 .

- الزجاج (أبو إسحاق) ، **معاني القرآن وإعرابه** . ت : عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب . بيروت . ط1 .1988.

- الزجاجي ، **الإيضاح في علل النحو**. ت : مازن المبارك. دار النفائس، بيروت . ط3 .1979 .

- الزركشي (بدر الدين) ، **البحر المحيط في أصول الفقه** . ت: الشيخ عبد القادر عبد الله العاني. وزارة الأوقاف والشؤون الدينية . الكويت . ط2 . 1992 .

ـــــ، **البرهان في علوم القرآن** .ت : محمد أبو الفضل إبراهيم . المكتبة العصرية . صيدا ، بيروت. 2006 .

- الزمخشري ، الأنموذج في النّحو. ت: لجنة إحياء التراث العربي . دار الآفاق الجديدة، بيروت. ط1. 1981.

ـــــ، **تفسير الكشاف** .دار المصحف . ط2 .

ـــــ، **المفصل في علم العربية** . دار الجيل . بيروت ، لبنان . دون ط .

- ابن السراج (أبو بكر) ، **الأصول في النحو** . ت: عبد الحسين الفتلي . مؤسسة الرسالة .بيروت . ط3 . 1996 .

- السرخسي ، **أصول السرخسي** . ت : أبو الوفا الأفغاني . دار المعرفة . بيروت ، لبنان.دون ط .

- السكّاكي (أبو يعقوب سراج الدين يوسف بن أبي بكر)، **مفتاح العلوم** . ت: عبد الحميد هنداوي . دار الكتب العلميّة، بيروت . ط1. 2000.

- السكيت (أبو يوسف بن إسحاق)، **إصلاح المنطق** . ت: أحمد محمد شاكر ومحمد عبد السلام هارون . دار المعارف . القاهرة . ط4 . 1949 .

- السمين الحلبي (أحمد بن يوسف) ، **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون** . ت: علي معوّض وآخرون. دار الكتب العلميّة، بيروت. ط1. 1994.

- سيبويه ، **الكتاب** ، ت : عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل.بيروت ،ط1 .

- السيوطي (جلال الدين) ، **الإتقان في علوم القرآن** . ت: عبد المنعم إبراهيم .مكتبة نزار مصطفى الباز. مكة المكرمة ، الرياض. ط2 .2003 .

ـــــ، **الأشباه والنظائر في النحو**. دار الكتب العلمية. بيروت ، لبنان . دون ط .

ـــــ، **شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان**. هامش : **حلية اللب المصون على الجوهر المكنون** ، الشيخ أحمد الدمنهوري . دار الفكر .دون ط .

ـــــ، **معترك الأقران في إعجاز القرآن** . ت: أحمد شمس الدين . دار الكتب العلمية . بيروت ، لبنان .ط1 . 1988 .

ـــــ، **المزهر في علوم اللغة و أنواعها** .ت : محمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم و علي محمد البجاوي . المكتبة العصرية . صيدا، بيروت . 1987 .

ـــــ، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** . ت: عبد الحميد هنداوي . المكتبة التوفيقية . القاهرة ، مصر . دون ط .

- ابن الشجري، **أمالي ابن الشجري** . ت: محمود محمّد الطناحي . مكتبة الخانجي، القاهرة. صيدا . بيروت . ط1. 1995 .

- الشوكاني (محمد بن علي بن محمد) ، **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**.دار الكتب العلمية، بيروت،لبنان . دون ط.

ـــــ، **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**. دار الفكر – بيروت. دون ط.

- الصبّان (محمّد بن علي)، **حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** . ت: إبراهيم شمس الدين . دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان . ط1. 1997.

- *الطبري (ابن جرير)*،**جامع البيان في تأويل القرآن**.ت:أحمد محمد شاكر.مؤسسة الرسالة. ط1 .2000.

- ابن عادل، **تفسير اللباب**. موقع التفاسيرhttp://www.altafsir.com

- ابن عقيل (أبو محمّد عبد الله بن عبد الرحمن)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** . ت: ح. الفاخوري .دار الجيل،بيروت. ط1.

- ابن عقيل (أبو محمّد عبد الله بن عبد الرحمن) **شرح ابن عقيل** . ت : محمد محيي الدين عبد الحميد . مكتبة دار التراث . القاهرة . ط 20 . 1980 .

- العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين)، **التبيان في إعراب القرآن** . دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت . 2001.

ـــــ، **اللباب في علل البناء والإعراب** . ت: غازي مختار طليمات. دار الفكر،دمشق. ط1. 1995.

- أبو علي الفارسي ، **المسائل المنثورة** . ت: مصطفى الحدري ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق . 1986 .

- عنترة بن شداد ، **الديوان** . المكتبة الجامعة . بيروت، لبنان . ط4 . 1893 .

- الغزالي (أبو حامد) ، **المستصفى من علم الأصول**.ت: الشيخ إبراهيم محمد رمضان.دار الأرقم بن أبي الأرقم. بيروت، لبنان . دون ط.

- ابن فارس ، **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها** . ت: عمر فاروق الطباع . مكتبة المعرف ، بيروت .ط1. 1993 .

- الفراء ، **معاني القرآن** . ت : أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار.عالم الكتب،بيروت.ط2. 1980.

- أحمد الفيومي ، **المصباح المنير** . مكتبة لبنان . بيروت ، لبنان. 1990 .

- ابن قتيبة ، **تأويل مشكل القرآن** . ت: السيد أحمد صقر . المكتبة العلمية .دون ط.

- القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** . ت: هشام سمير البخاري . دار عالم الكتب . الرياض. المملكة العربية السعودية . 2003 .

- القزويني (الخطيب) ، **الإيضاح في علوم البلاغة** . ت : عماد بسيوني زغلول . مؤسسة الكتب الثقافية . بيروت ، لبنان . ط3 .

- القلقشندي (أحمد بن علي)، **صبح الأعشى في صناعة الإنشا** . ت: يوسف علي طويل . دار الفكر . دمشق . ط1 . 1987.

- ابن القوطية، **كتاب الأفعال** . ت : علي فوده . مكتبة الخانجي . القاهرة . ط2 . 1993 .

- القيرواني (ابن رشيق) ، **العمدة في محاسن الشعر وآدابه** . ت: محمد عبد القادر أحمد عطا. منشورات محمد علي بيضون . دار الكتب العلمية . بيروت ، لبنان. ط1 . 2001 .

- ابن قيم الجوزية ، **بدائع الفوائد** . ت: معروف مصطفى زريق وآخران .دار الخير، دمشق . ط1. 1994.

ـــــ، **التبيان في أقسام القرآن** ، دار الفكر للطباعة والنشر . دون ط .

ـــــ ، **التفسير القيّم** . جمع : محمّد أويس الندوي، ت: محمّد حامد الفقي . دار الكتب العلمية، بيروت . ط2. 2002.

- ابن كثير (أبو الفداء إسماعيل بن عمر)، **تفسير القرآن العظيم** . دار الكتب العلمية. بيروت . لبنان . ط2 . 2001 .

- الكفوي(أبو البقاء) ، **الكليات** (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية). ت : عدنان درويش و محمد المصري ، مؤسسة الرسالة .بيروت ، لبنان. ط2 . 1998 .

- ابن كيلكلدي، **الفصول المفيدة في الواو المزيدة**.ت: حسن موسى الشاعر. دار البشير،عمان.ط1. 1990.

- المالقي، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**. ت: أحمد محمد الخراط . دار القلم . دمشق. ط3 . 2002 .

- ابن مالك ، **شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)** . ت: محمد عبد القادر عطا و طارق فتحي السيد . منشورات محمد علي بيضون . دار الكتب العلمية .بيروت، لبنان . ط1 .2001 .

- المبرد (أبو عبد الله محمّد بن يزيد)، **المقتضب** . ت : عبد الخالق عضيمة. عالم الكتب،بيروت. دون ط.

- المرادي (الحسن بن قاسم)، الجنى الدّاني في حروف المعاني . ت: فخر الدين قباوة، ومحمّد نديم فاضل. دار الكتب العلميّة، بيروت. ط1. 1992.

- مكي القيسي، **مشكل إعراب القرآن** . ت: ياسين محمد السواس . اليمامة للطباعة والنشر . دمشق- بيروت . ط2 . 2000 .

- ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين بن محمّد بن مكرم)، **لسان العرب** . دار صادر، بيروت. ط1.

- النسفي (أبو البركات عبد الله) ، **مدارك التنزيل** . ت: مروان محمد الشعار. دار النفائس ـــ بيروت.2005.

- ابن هشام الأنصاري (جمال الدين)،**أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**.دار الجيل،بيروت.ط5. 1979.

ـــــ ، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** .ت: عبد المتعال الصعيدي . مكتبة الآداب . القاهرة . 1982.

ـــــ ، **شرح شذور الذهب**. ت: ح. الفاخوري . دار الجيل، بيروت. ط1. 1988.

ـــــ ، **شرح قطر الندى وبلّ الصدى** . ت: محمّد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت. 1988.

ـــــ ، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** . ت: محمّد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة العصرية، صيدا، بيروت. 1995.

- ابن يعيش (أبو البقاء موفّق الدين)، **شرح المفصل للزمخشري** . ت: إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية، بيروت. ط1. 2001.

المراجع باللغة العربيّة :

- إبراهيم أنيس ، **من أسرار اللغة** . مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة .ط7. 1985 .

- إبراهيم عبد الله رفيدة، **النحو وكتب التفسير**. المنشأة العامة للنشر والتوزيع . طرابلس ، الجماهيرية الليبية.ط2 .1984 .

- إبراهيم مصطفى ، **إحياء النحو** .القاهرة . ط2 . 1937 .
- أحمد مختار البرزة ، **أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم** دراسة تحليلية لنموذجين (الاشتغال طبيعته وإعرابه – التوكيد بـــ(إن) النافية) . مؤسسة علوم القرآن . دمشق ، بيروت . ط1 . 1985 .
- أحمد مطلوب ، **أساليب بلاغية (الفصاحة – البلاغة – المعاني)** وكالة المطبوعات . الكويت . ط1 . 1980 .
ـــــ، **معجم المصطلحات البلاغية وتطورها** ، مكتبة لبنان ناشرون . بيروت، لبنان. 2000 .
- إميل بديع يعقوب، **المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية** . دار الكتب العلمية . بيروت، لبنان .ط1 . 1996.
- أندريه مارتيني ، **مبادئ اللسانيات العامة**. ت: أحمد حمو . المطبعـــة الجديـــدة ، دمشـــق . 1984-1985.
- بنت الشاطئ ، **التفسير البياني للقرآن الكريم** . دار المعارف .القاهرة . ط5 . 1977 .
- تمام حسان ، **البيان في روائع القرآن**. عالم الكتب . ط2 . 2000 .
ـــــ، **اللغة العربية معناها ومبناها** . الهيئة المصرية العامة للكتاب . 1973 .
- خليل بنيان حسون ، **في التصحيح اللغوي والكلام المباح** . مكتبة الرسالة الحديثة . عمـــان ، الأردن . ط1 . 2006 .
- السامرائي (فاضل صالح) ، **معاني النحو** . دار إحياء التراث العربي . بيروت ، لبنان . ط1 . 2007 .
- سيد قطب، **في ظلال القرآن** .دار الشروق. القاهرة . ط7 . 1978
- شاهين عطية ، **شرح ديوان أبي تمام** . دار الكتب العلمية . بيروت ، لبنان . ط 2 . 1992 .
- الشنقيطي (محمد)، **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن** . عالم الكتب، بيروت . دون ط.
- الطلحي (ردة الله بن ضيف الله)، **دلالة السياق** . مكة المكرمة. ط1 . 1423 هـــ .
- ابن عاشور (محمّد الطاهر)، **التحرير والتنوير**. الدار التونسية للنشر، تونس، والمؤسسة الوطنيّة للكتاب، الجزائر . 1984.
- عباس حسن ، **النحو الوافي** . دون ط .
- عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، **قواعد التدبر الأمثل لكتاب الله عز وجل** . دار القلم . دمشق. ط3 . 2004 .
- عبد الرحمن المطردي ، **أساليب التوكيد في القرآن الكريم** . الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعـــلان .مصراته ، الجماهيرية الليبية . ط1 . 1986.
- عضيمة (عبد الخالق)، **دراسات لأسلوب القرآن الكريم** . دار الحديث، القاهرة . 2004 .
- علي الجارم و مصطفى أمين، **البلاغة الواضحة** . الدار المصرية السعودية للطباعة والنشـــر والتوزيـــع . القاهرة .2004 .

- عوض حمد القوزي ، **المصطلح النحوي** – نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري – ديـــوان المطبوعات الجامعية . الجزائر . 1983 .
- الغلاييني (مصطفى)، **جامع الدروس العربية** . المكتبة العصرية . صيدا ، بيروت . ط1 . 2003 .
- اللبدي (محمد سمير نجيب)، **معجم المصطلحات النحوية والصرفية** . مؤسسة الرسالة، بـــيروت. ط2. 1986.
- المتوكل (أحمد) ، **اللسانيات الوظيفية** . منشورات عكاظ . الرباط . 1989 .
- محمد بكر إسماعيل ، **قواعد النحو بأسلوب العصر** . دار الإمام مالك . باب الوادي ، الجزائـــر . ط1. 2004 .
- محمد محمد أبو موسى، **دلالات التراكيب** – دراسة بلاغية – دار التضامن . القاهرة . ط2 . 1987 .
- محمد أبو موسى ، **خصائص التراكيب** (**دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني**) . دار التضامن للطباعـــة . ط2 .1980 .
- محمد الأنطاكي ، **المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها** . دار الشرق العربي. بيروت .ط2 .
- محمود أحمد الصغير، **القراءات الشاذة وتوجيهها النحـــوي** . دار الفكـــر . دمشـــق، ســـوريا . ط1 .1999.
- ممدوح عبد الرحمن ، **لسان عربي ونظام نحوي** . دار المعرفة الجامعية . 1999 .
- المخزومي (مهدي)، **في النحو العربي نقد وتوجيه** . منشورات المكتبة العصريّة، صيدا، بـــيروت. ط1. 1964.
ـــــ، **في النحو العربيّ قواعد وتطبيق** . دار الرائد العربي، بيروت. ط2. 1986.
ـــــ، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو** . دار الرائد العربي . بـــيروت، لبنـــان . ط3 . 1986 .
- هادي عطية مطر الهلالي، **الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين** . عـــالم الكتـــب ومكتبة النهضة العربية .بيروت . ط1 . 1986 .
- وليد قصاب، **التراث البلاغي والنقدي للمعتزلة حتى نهاية القرن السادس الهجـــري** . دار الثقافـــة . الدوحة . قطر . 1985 .
- يوسف الصيداوي، **الكفاف في النحو**. دار الفكر . دمشق. ط1. 1999 .

الرسائل الجامعيّة :

- إبراهيم شريف شافعي ، **التوكيد في العربية** – دراسة وصفية تاريخية– (مخطوط رسالة ماجستير) كليـــة الآداب، جامعة عين شمس . 1986 .
- داود الرفاعي، **أسلوب التوكيد في القرآن الكريم** . مخطوط رسالة ماجيستير. كلية دار العلوم .جامعـــة القاهرة . 1975 .

- طه عبد الحميد طه ، **أساليب التوكيد في القرآن الكريم** . مخطوط رسالة ماجستير . كليـــة الـــلآداب. جامعة عين شمس. القاهرة . 1959 .

- عبد الجبار توامة ، **القرائن المعنوية في النحو العربي** . مخطوط رسالة دكتوراه . الجزائـــر . 1994 - 1995 .

- محمد أحمد محمد خضير، **الجوانب الدلالية للتحليل النحوي** . مخطوط رسالة دكتوراه . القاهرة .

- محمد محيي الدين أحمد محمود ، **قضية حروف الزيادة في القرآن الكريم**. مخطوط رسالة ماجستير. جامعة القاهرة . القاهرة 1987 .

المراجع باللغة الأجنبيّة :

- André Martinet, Eléments de Linguistique générale. Armand Colin

- Jean dubois, Dictionnaire de Linguistique. Librairie Larousse,paris 1973

- Georges Mounin, Dictionnaire de la Linguistique. Presses Universitaires de France,1974

فهرس الآيات

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الفاتحة	﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾	1	235
	﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾	5	-222 236
	﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾	6- 7	-229 232
البقرة	﴿ الٓمٓ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾	1-2	-262 337
	﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾	2	-55 -100 225
	﴿ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾	5	227
	﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾	6– 7	226
	﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ ﴾	8- 9	226
	﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُواْ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴾	-11 12	330
	﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾	11	279
	﴿ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴾	12	278
	﴿ وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾	14	56
	﴿ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴾	17	178
	﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾	19	326
	﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾	20	143
	﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ﴾	24	-86 -137 261
	﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾	25	249
	﴿ وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾	25	171
	﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ﴾	26	149
	﴿ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ﴾	26	333
	﴿ قَالُواْ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴾	32	-166

276			
305	34	﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾	
-159 253	35	﴿ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾	
-171 285	36	﴿ وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴾	
173	36	﴿ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾	
275	37	﴿ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾	
-91 -156 256	38	﴿ قُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ مِنْهَا جَمِيعًا ۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾	
-95 236	40	﴿ وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ ﴾	
296	56	﴿ ثُمَّ بَعَثْنَٰكُم مِّنۢ بَعْدِ مَوْتِكُمْ ﴾	
-222 282	57	﴿ وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾	
-178 294	60	﴿ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾	
328	61	﴿ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ﴾	
140	65	﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ ﴾	
-174 237	69	﴿ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا ﴾	
211	71	﴿ قَالُوا۟ ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ ﴾	
90	74	﴿ وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾	
323	79	﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُوا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ ﴾	
306	91	﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾	
137	95	﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًۢا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾	
138	95	﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًۢا ﴾	
334	96	﴿ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ ﴾	
273	99	﴿ وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ ۖ وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾	
147	101	﴿ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾	

148	102	﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ ﴾	
270	102	﴿ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنۡ أَحَدٍ ﴾	
270	102	﴿ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنۡ أَحَدٍ ﴾	
-55 274	102	﴿ وَلَقَدۡ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشۡتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنۡ خَلَٰقٖۚ وَلَبِئۡسَ مَا شَرَوۡاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمۡۚ لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ ﴾	
140	108	﴿ وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلۡكُفۡرَ بِٱلۡإِيمَٰنِ فَقَدۡ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴾	
283	109	﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ﴾	
242	115	﴿ وَلِلَّهِ ٱلۡمَشۡرِقُ وَٱلۡمَغۡرِبُ ﴾	
242	115	﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٞ ﴾	
276	127	﴿ وَإِذۡ يَرۡفَعُ إِبۡرَٰهِـۧمُ ٱلۡقَوَاعِدَ مِنَ ٱلۡبَيۡتِ وَإِسۡمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلۡ مِنَّآۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ﴾	
276	128	﴿ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبۡ عَلَيۡنَآۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾	
276	129	﴿ رَبَّنَا وَٱبۡعَثۡ فِيهِمۡ رَسُولٗا مِّنۡهُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَيُزَكِّيهِمۡۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴾	
-269 284	132	﴿ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبۡرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعۡقُوبُ يَٰبَنِيَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴾	
162	134	﴿ تِلۡكَ أُمَّةٞ قَدۡ خَلَتۡۖ لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَلَكُم مَّا كَسَبۡتُمۡۖ وَلَا تُسۡـَٔلُونَ عَمَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴾	
141	137	﴿ فَسَيَكۡفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ﴾	
171	143	﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗا ﴾	
-144 155	143	﴿ وَإِن كَانَتۡ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ﴾	
-218 264	143	﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٞ رَّحِيمٞ ﴾	
220	161	﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ لَعۡنَةُ ٱللَّهِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ ﴾	
234	163	﴿ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾	
330	164	﴿ وَٱلۡفُلۡكِ ٱلَّتِي تَجۡرِي فِي ٱلۡبَحۡرِ ﴾	
313	168	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ حَلَٰلٗا طَيِّبٗا ﴾	
52	171	﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِي يَنۡعِقُ بِمَا لَا يَسۡمَعُ إِلَّا دُعَآءٗ وَنِدَآءَۚ ﴾	
152	195	﴿ وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ ﴾	
-121			

-130 -180 -190 -259 307	196	﴿ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ۗ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾	
163	204	﴿ وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِۦ ﴾	
158	216	﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ ﴾	
250	221	﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ﴾	
151	228	﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ﴾	
307	233	﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾	
140	237	﴿ وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ﴾	
156	246	﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلْمَلَإِ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰٓ إِذْ قَالُوا۟ لِنَبِىٍّ لَّهُمُ ٱبْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُّقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُوا۟ ۖ قَالُوا۟ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَٰرِنَا وَأَبْنَآئِنَا ۖ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ تَوَلَّوْا۟ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ ﴾	
143	248	﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾	
148	251	﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾	
26	260	﴿ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى ﴾	
91	271	﴿ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ۗ ﴾	
118	282	﴿ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ ۚ فَلْيَكْتُبْ ﴾	
237	282	﴿ أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُۥ بِٱلْعَدْلِ ﴾	
218	283	﴿ فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ ﴾	
161	286	﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ﴾	
244	4	﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ ﴾	آل عمران
244	5	﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَىْءٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾	
276	8	﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ ﴾	
171	8	﴿ وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ۚ ﴾	
-191 388	14	﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ ﴾	
46	16	﴿ رَبَّنَآ إِنَّنَآ ءَامَنَّا ﴾	

248	18	﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾	
248	18	﴿ قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ ﴾	
248	19	﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ ﴾	
243	33	﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحٗا وَءَالَ إِبۡرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمۡرَٰنَ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾	
276	35	﴿ إِذۡ قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ عِمۡرَٰنَ رَبِّ إِنِّي نَذَرۡتُ لَكَ مَا فِي بَطۡنِي مُحَرَّرٗا فَتَقَبَّلۡ مِنِّيٓۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ﴾	
248	51	﴿ إِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمۡ ﴾	
224	62	﴿ وَمَا مِنۡ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾	
150	66	﴿ هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجۡتُمۡ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞ ﴾	
-168 283	75	﴿ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ﴾	
286	97	﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾	
140	143	﴿ وَلَقَدۡ كُنتُمۡ تَمَنَّوۡنَ ٱلۡمَوۡتَ مِن قَبۡلِ أَن تَلۡقَوۡهُ فَقَدۡ رَأَيۡتُمُوهُ ﴾	
52	144	﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٞ ﴾	
265	154	﴿ قُلۡ إِنَّ ٱلۡأَمۡرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ ﴾	
278	155	﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَلَّوۡاْ مِنكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِ إِنَّمَا ٱسۡتَزَلَّهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ بِبَعۡضِ مَا كَسَبُواْ ﴾	
-89 -152 -214 253	159	﴿ فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡ ﴾	
90	159	﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطۡلِعَكُمۡ عَلَى ٱلۡغَيۡبِ ﴾	
171	160	﴿ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴾	
140	164	﴿ لَقَدۡ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ بَعَثَ فِيهِمۡ رَسُولٗا مِّنۡ أَنفُسِهِمۡ ﴾	
324	167	﴿ يَقُولُونَ بِأَفۡوَٰهِهِم مَّا لَيۡسَ فِي قُلُوبِهِمۡۚ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا يَكۡتُمُونَ ﴾	
246	176	﴿ إِنَّهُمۡ لَن يَضُرُّواْ ٱللَّهَ شَيۡـٔٗا ﴾	
246	177	﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلۡكُفۡرَ بِٱلۡإِيمَٰنِ لَن يَضُرُّواْ ٱللَّهَ شَيۡـٔٗا وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ﴾	
184	180	﴿ وَلَا يَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ هُوَ خَيۡرٗا لَّهُمۖ ﴾	
265	181	﴿ لَّقَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٞ وَنَحۡنُ أَغۡنِيَآءُۘ ﴾	
160	182	﴿ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيۡسَ بِظَلَّامٖ لِّلۡعَبِيدِ ﴾	

	﴿ لَتُبۡلَوُنَّ فِيٓ أَمۡوَٰلِكُمۡ ﴾	186	164
	﴿ لَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحۡمَدُواْ بِمَا لَمۡ يَفۡعَلُواْ فَلَا تَحۡسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٖ مِّنَ ٱلۡعَذَابِۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ﴾	188	-20 257
	﴿ رَبَّنَآ إِنَّكَ مَن تُدۡخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدۡ أَخۡزَيۡتَهُۥ ﴾	192	46
النساء	﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبٗا ﴾	6	151
	﴿ وَلِأَبَوَيۡهِ لِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُ ﴾	11	334
	﴿ وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾	24	48
	﴿ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّواْ ٱلسَّبِيلَ ﴾	44	251
	﴿ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِأَعۡدَآئِكُمۡ ﴾	45	251
	﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيّٗا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرٗا ﴾	45	251
	﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِنَا سَوۡفَ نُصۡلِيهِمۡ نَارٗا ﴾	56	253
	﴿ وَنُدۡخِلُهُمۡ ظِلّٗا ظَلِيلٗا ﴾	57	192
	﴿ وَقُل لَّهُمۡ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ قَوۡلَۢا بَلِيغٗا ﴾	63	14
	﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِ ﴾	64	151
	﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ﴾	65	273
	﴿ وَأَرۡسَلۡنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولٗا ﴾	79	-178 298
	﴿ فَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظٗا ﴾	80	299
	﴿ لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ لَا رَيۡبَ فِيهِ ﴾	87	26
	﴿ فَيَمِيلُونَ عَلَيۡكُم مَّيۡلَةٗ وَٰحِدَةٗ ﴾	102	313
	﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِتَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ﴾	105	337
	﴿ هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلۡتُمۡ عَنۡهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فَمَن يُجَٰدِلُ ٱللَّهَ عَنۡهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾	109	150
	﴿ لَّمۡ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغۡفِرَ لَهُمۡ ﴾	137	90
	﴿ فَبِمَا نَقۡضِهِم مِّيثَٰقَهُمۡ ﴾	155	88
	﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴾	164	-108 -113 -114 -185 290

252	171	﴿ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾	المائدة
250	171	﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾	
305	175	﴿ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا ﴾	
259	3	﴿ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ﴾	
122	6	﴿ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ ﴾	
91	19	﴿ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾	
-189 213	48	﴿ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾	
-169 285	61	﴿ وَإِذَا جَآءُوكُمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِۦ ﴾	
316	77	﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُواْ فِي دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ﴾	
156	84	﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ ﴾	
276	109	﴿ يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبْتُمْ ۖ قَالُواْ لَا عِلْمَ لَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾	
276	116	﴿ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾	
270	5	﴿ فَقَدْ كَذَّبُواْ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ ۖ فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنۢبَٰٓؤُاْ مَا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾	الأنعام
281	14	﴿ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ ﴾	
250	19	﴿ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾	
268	29	﴿ وَقَالُوٓاْ إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴾	
151	34	﴿ وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِي ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾	
-312 -324 327	38	﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم ﴾	
304	56	﴿ قُل لَّآ أَتَّبِعُ أَهْوَآءَكُمْ ۙ قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ ﴾	
151	59	﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا ﴾	
173	80	﴿ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّي شَيْـًٔا ﴾	
205	100	﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ ﴾	
131	102	﴿ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾	
164	109	﴿ وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا ﴾	
241	114	﴿ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ ﴾	
241	114	﴿ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴾	
259	154	﴿ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِيٓ أَحْسَنَ ﴾	

	﴿ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلۡعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴾	165	263
الأعراف	﴿ ثُمَّ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ لَمۡ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴾	11	304
	﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ إِذۡ أَمَرۡتُكَ ﴾	12	118- 304
	﴿ قَالَ فَبِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي لَأَقۡعُدَنَّ لَهُمۡ صِرَٰطَكَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾	16	272
	﴿ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ ﴾	30	246
	﴿ إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُواْ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوۡلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾	30	245
	﴿ قُلۡ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلۡفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنۡهَا وَمَا بَطَنَ ﴾	33	251
	﴿ وَمَا كُنَّا لِنَهۡتَدِيَ لَوۡلَآ أَنۡ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ ﴾	43	146
	﴿ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ﴾	54	334
	﴿ يغشى ٱلَّيۡلَ ٱلنَّهَارَ يَطۡلُبُهُۥ حَثِيثٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتِۭ بِأَمۡرِهِۦٓ ﴾	54	334
	﴿ لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ ﴾	59	151- 265
	﴿ وَأَغۡرَقۡنَا ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ ﴾	64	247
	﴿ إِنَّهُمۡ كَانُواْ قَوۡمًا عَمِينَ ﴾	64	247
	﴿ وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ جَعَلَكُمۡ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعۡدِ عَادٖ وَبَوَّأَكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُورٗا وَتَنۡحِتُونَ ٱلۡجِبَالَ بُيُوتٗاۖ فَٱذۡكُرُوٓاْ ءَالَآءَ ٱللَّهِ وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ ﴾	74	295
	﴿ إِنَّهُمۡ أُنَاسٞ يَتَطَهَّرُونَ ﴾	82	244
	﴿ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيۡبٗا كَأَن لَّمۡ يَغۡنَوۡاْ فِيهَا ﴾	92	143
	﴿ فَأَخَذۡنَٰهُم بَغۡتَةٗ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ ﴾	95	302
	﴿ فَمَا كَانُواْ لِيُؤۡمِنُواْ بِمَا كَذَّبُواْ مِن قَبۡلُ ﴾	101	146
	﴿ ثُمَّ بَعَثۡنَا مِنۢ بَعۡدِهِم مُّوسَىٰ ﴾	103	296
	﴿ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحۡنُ ٱلۡمُلۡقِينَ ﴾	115	277
	﴿ سَحَرُوٓاْ أَعۡيُنَ ٱلنَّاسِ ﴾	116	277
	﴿ وَوَٰعَدۡنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيۡلَةٗ وَأَتۡمَمۡنَٰهَا بِعَشۡرٖ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗ ﴾	142	259
	﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَكَانُواْ عَنۡهَا غَٰفِلِينَ ﴾	146	249
	﴿ وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ غَضۡبَٰنَ أَسِفٗا ﴾	150	302
	﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلۡعِقَابِۖ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴾	167	264
	﴿ وَلَوۡ شِئۡنَا لَرَفَعۡنَٰهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخۡلَدَ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ ﴾	176	148
	﴿ يَسۡـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنۡهَاۖ قُلۡ إِنَّمَا عِلۡمُهَا عِندَ ٱللَّهِ ﴾	187	147

	﴿ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ نَزۡغٞ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِ ﴾	200	-92 157
الأنفال	﴿ وَمَا رَمَيۡتَ إِذۡ رَمَيۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ﴾	17	55
	﴿ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلۡحَقَّ ﴾	32	96
	﴿ فَأَمۡطِرۡ عَلَيۡنَا حِجَارَةٗ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾	32	-186 254
	﴿ إِذۡ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلٗاۖ وَلَوۡ أَرَىٰكَهُمۡ كَثِيرٗا لَّفَشِلۡتُمۡ وَلَتَنَٰزَعۡتُمۡ فِي ٱلۡأَمۡرِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ ﴾	43	148
	﴿ فَإِمَّا تَثۡقَفَنَّهُمۡ فِي ٱلۡحَرۡبِ ﴾	57	26
	﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوۡمٍ خِيَانَةٗ ﴾	58	-135 -152 267
التوبة	﴿ إِنَّهُمۡ سَآءَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴾	9	247
	﴿ وَإِن نَّكَثُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُم مِّنۢ بَعۡدِ عَهۡدِهِمۡ وَطَعَنُواْ فِي دِينِكُمۡ فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ إِنَّهُمۡ لَآ أَيۡمَٰنَ لَهُمۡ لَعَلَّهُمۡ يَنتَهُونَ ﴾	12	248
	﴿ وَإِن نَّكَثُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُم مِّنۢ بَعۡدِ عَهۡدِهِمۡ وَطَعَنُواْ فِي دِينِكُمۡ فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ إِنَّهُمۡ لَآ أَيۡمَٰنَ لَهُمۡ لَعَلَّهُمۡ يَنتَهُونَ ﴾	17	55
	﴿ ثُمَّ وَلَّيۡتُم مُّدۡبِرِينَ ﴾	25	178
	﴿ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ ٱللَّهِۖ ذَٰلِكَ قَوۡلُهُم بِأَفۡوَٰهِهِمۡۖ يُضَٰهِـُٔونَ قَوۡلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَبۡلُ ﴾	30	325
	﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثۡنَا عَشَرَ شَهۡرٗا ﴾	36	-332 333
	﴿ إِذۡ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ﴾	40	321
	﴿ قل لن يصيبنّا إلا ما كتب الله لنا ﴾	51	40
	﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مُخۡرِجٞ مَّا تَحۡذَرُونَ ﴾	64	242
	﴿ وَلَئِن سَأَلۡتَهُمۡ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلۡعَبُۚ قُلۡ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمۡ تَسۡتَهۡزِءُونَ ﴾	65	170
	﴿ أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرۡحَمُهُمُ ٱللَّهُ ﴾	71	141
	﴿ وَمَا لَهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ مِن وَلِيّٖ وَلَا نَصِيرٖ ﴾	74	330
	﴿ لَا يَزَالُ بُنۡيَٰنُهُمُ ٱلَّذِي بَنَواْ رِيبَةٗ فِي قُلُوبِهِمۡ إِلَّآ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمۡۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾	110	315
	﴿ فَٱسۡتَبۡشِرُواْ بِبَيۡعِكُمُ ٱلَّذِي بَايَعۡتُم بِهِۦ ﴾	111	316

	﴿ وَإِذَا مَآ أُنزِلَتۡ سُورَةٞ فَمِنۡهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمۡ زَادَتۡهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنٗاۚ ﴾	124	152
يونس	﴿ وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾	10	155
	﴿ إِنَّ رُسُلَنَا يَكۡتُبُونَ مَا تَمۡكُرُونَ ﴾	21	243
	﴿ وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعۡضَ ٱلَّذِي نَعِدُهُمۡ أَوۡ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيۡنَا مَرۡجِعُهُمۡ ﴾	46	266
	﴿ وَيَسۡتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَۖ قُلۡ إِي وَرَبِّيٓ إِنَّهُۥ لَحَقّٞۖ وَمَآ أَنتُم بِمُعۡجِزِينَ ﴾	53	284
	﴿ وَلَوۡ أَنَّ لِكُلِّ نَفۡسٖ ظَلَمَتۡ مَا فِي ٱلۡأَرۡضِ لَٱفۡتَدَتۡ بِهِۦۗ ﴾	54	284
	﴿ أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾	55	284
	﴿ أَلَآ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞ ﴾	55	267
	﴿ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾	55	268
	﴿ هُوَ يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ﴾	56	268
	﴿ أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴾	62	156
	﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصۡلِحُ عَمَلَ ٱلۡمُفۡسِدِينَ ﴾	81	243
	﴿ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبۡطِلُهُۥٓۖ ﴾	81	243-264
	﴿ أَفَأَنتَ تُكۡرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤۡمِنِينَ ﴾	99	222
	﴿ وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ لَأٓمَنَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ كُلُّهُمۡ جَمِيعًاۚ ﴾	99	297
	﴿ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴾	105	267
	﴿ وَلَا تَدۡعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَۖ فَإِن فَعَلۡتَ فَإِنَّكَ إِذٗا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾	106	267
هـــود	﴿ أَلَا يَوۡمَ يَأۡتِيهِمۡ لَيۡسَ مَصۡرُوفًا عَنۡهُمۡ ﴾	8	156
	﴿ وَهُم بِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ كَٰفِرُونَ ﴾	1 9	334
	﴿ وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْۚ إِنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمۡ ﴾	29	245
	﴿ وَلَٰكِنِّيٓ أَرَىٰكُمۡ قَوۡمٗا تَجۡهَلُونَ ﴾	29	245
	﴿ وَأُوحِيَ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُۥ لَن يُؤۡمِنَ مِن قَوۡمِكَ إِلَّا مَن قَدۡ ءَامَنَ ﴾	36	139
	﴿ وَلَا تُخَٰطِبۡنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْۚ إِنَّهُم مُّغۡرَقُونَ ﴾	37	55-322
	﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَمۡرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ قُلۡنَا ٱحۡمِلۡ فِيهَا مِن كُلّٖ زَوۡجَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ ﴾	40	308
	﴿ وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٞ ﴾	40	236
	﴿ وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًا ﴾	72	177
	﴿ قَالُواْ يَٰلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوٓاْ إِلَيۡكَۖ فَأَسۡرِ بِأَهۡلِكَ بِقِطۡعٖ مِّنَ ٱلَّيۡلِ ﴾	81	321
	﴿ وَيَٰقَوۡمِ أَوۡفُواْ ٱلۡمِكۡيَالَ وَٱلۡمِيزَانَ بِٱلۡقِسۡطِۖ وَلَا تَبۡخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشۡيَآءَهُمۡ	85	295

		﴿ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾	
279	87	﴿ قَالُوا۟ يَـٰشُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَـٰٓؤُا۟ ﴾	
-279 336	87	﴿ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ ﴾	
285	103	﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّمَنْ خَافَ عَذَابَ ٱلْءَاخِرَةِ ﴾	
160	107	﴿ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾	
-128 165	108	﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا۟ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَـٰلِدِينَ فِيهَا ﴾	
95	4	﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَـٰٓأَبَتِ إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِى سَـٰجِدِينَ ﴾	**يوسف**
175	5	﴿ فَيَكِيدُوا۟ لَكَ كَيْدًا ﴾	
228	8	﴿ إِذْ قَالُوا۟ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا ﴾	
54	18	﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾	
-52 -101 252	31	﴿ مَا هَـٰذَا بَشَرًا إِنْ هَـٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾	
134	32	﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّـٰغِرِينَ ﴾	
148	40	﴿ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾	
171	43	﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾	
55	53	﴿ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِىٓ ۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ ﴾	
228	53	﴿ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِىٓ ۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّىٓ ۚ إِنَّ رَبِّى غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾	
-75 -131 216	76	﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾	
291	77	﴿ قَالُوٓا۟ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ ﴾	
290	77	﴿ فَأَسَرَّهَا يُوسُفُ فِى نَفْسِهِۦ وَلَمْ يُبْدِهَا لَهُمْ ۚ قَالَ أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا ۖ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَصِفُونَ ﴾	
137	80	﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ ﴾	
-93 107	82	﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا ﴾	
260	85	﴿ قَالُوا۟ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾	
-282	3	﴿ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ ﴾	**الرعد**

			309
	﴿إِلَيۡهِ أَدۡعُواْ وَإِلَيۡهِ مَـَٔابِ﴾	36	171
	﴿لِكُلِّ أَجَلٖ كِتَابٞ﴾	38	-202 202
	﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدَۢا﴾	43	224
إبراهيم	﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآ﴾	34	263
	﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَظَلُومٞ كَفَّارٞ﴾	34	263
الحجر	﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ﴾	4	-157 -235 254
	﴿فَسَجَدَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمۡ أَجۡمَعُونَ﴾	30	-65 -125 236
	﴿فَسَجَدَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمۡ أَجۡمَعُونَ إِلَّآ إِبۡلِيسَ أَبَىٰٓ أَن يَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ﴾	- 30 31	-124 305
	﴿لَعَمۡرُكَ إِنَّهُمۡ لَفِي سَكۡرَتِهِمۡ يَعۡمَهُونَ﴾	72	273
	﴿أَمۡوَٰتٌ غَيۡرُ أَحۡيَآءٖۖ وَمَا يَشۡعُرُونَ أَيَّانَ يُبۡعَثُونَ﴾	21	306
	﴿قَدۡ مَكَرَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنۡيَٰنَهُم مِّنَ ٱلۡقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيۡهِمُ ٱلسَّقۡفُ مِن فَوۡقِهِمۡ﴾	26	329
	﴿إِنَّمَا قَوۡلُنَا لِشَيۡءٍ إِذَآ أَرَدۡنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾	40	113
	﴿وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ فَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾	51	-130 -176 -180 -250 -297 380
	﴿وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلۡأَعۡنَٰبِ تَتَّخِذُونَ مِنۡهُ سَكَرٗا وَرِزۡقًا حَسَنًاۗ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ﴾	67	254
	﴿وَإِذَا بَدَّلۡنَآ ءَايَةٗ مَّكَانَ ءَايَةٖ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفۡتَرِۭ﴾	101	86
	﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلٗا قَرۡيَةٗ كَانَتۡ ءَامِنَةٗ مُّطۡمَئِنَّةٗ يَأۡتِيهَا رِزۡقُهَا رَغَدٗا مِّن كُلِّ مَكَانٖ فَكَفَرَتۡ بِأَنۡعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلۡجُوعِ وَٱلۡخَوۡفِ بِمَا كَانُواْ يَصۡنَعُونَ﴾	112	310

	﴿ مَتَٰعٞ قَلِيلٞ ﴾	117	54
	﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُواْ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٖ ثُمَّ تَابُواْ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ وَأَصۡلَحُوٓاْ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعۡدِهَا لَغَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴾	119	20- 256
الإسراء	﴿ سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ لَيۡلٗا مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا ﴾	1	185- 320
	﴿ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلۡزَمۡنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِي عُنُقِهِۦ ﴾	13	315
	﴿ إِمَّا يَبۡلُغَنَّ عِندَكَ ٱلۡكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوۡ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفّٖ ﴾	23	267
	﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ وَكِيلٗا ﴾	54	299
	﴿ وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ ﴾	79	321
	﴿ وَقُلۡ جَآءَ ٱلۡحَقُّ وَزَهَقَ ٱلۡبَٰطِلُۚ إِنَّ ٱلۡبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقٗا ﴾	81	106- 337
	﴿ وَلَقَدۡ صَرَّفۡنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٖ فَأَبَىٰٓ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورٗا ﴾	89	337
	﴿ وَقَالُواْ لَن نُّؤۡمِنَ لَكَ ﴾	90	337
	﴿ وَبِٱلۡحَقِّ أَنزَلۡنَٰهُ وَبِٱلۡحَقِّ نَزَلَۗ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا ﴾	105	336
	﴿ وَقُرۡءَانٗا فَرَقۡنَٰهُ ﴾	106	337
الكهف	﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبۡدِهِ ٱلۡكِتَٰبَ وَلَمۡ يَجۡعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ قَيِّمٗا لِّيُنذِرَ بَأۡسٗا شَدِيدٗا ﴾	2-1	300
	﴿ سَبۡعَةٞ وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ ﴾	4	254
	﴿ إِذۡ قَامُواْ فَقَالُواْ رَبُّنَا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ لَن نَّدۡعُوَاْ مِن دُونِهِۦٓ إِلَٰهٗاۖ ﴾	14	139
	﴿ مَن يَهۡدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلۡمُهۡتَدِ ﴾	17	69
	﴿ إِنَّهُمۡ إِن يَظۡهَرُواْ عَلَيۡكُمۡ يَرۡجُمُوكُمۡ أَوۡ يُعِيدُوكُمۡ فِي مِلَّتِهِمۡ ﴾	20	248
	﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٞ رَّابِعُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ وَيَقُولُونَ خَمۡسَةٞ سَادِسُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ رَجۡمَۢا بِٱلۡغَيۡبِۖ وَيَقُولُونَ سَبۡعَةٞ وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡۚ قُل رَّبِّيٓ أَعۡلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعۡلَمُهُمۡ إِلَّا قَلِيلٞ ﴾	22	157- 235
	﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيۡءٍ إِنِّي فَاعِلٞ ذَٰلِكَ غَدًا ﴾	23	160
	﴿ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالٗا ﴾	39	254
	﴿ وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلۡجِنِّ فَفَسَقَ عَنۡ أَمۡرِ رَبِّهِۦٓ ﴾	50	305
	﴿ وَمَا نُرۡسِلُ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾	56	178
	﴿ لَآ أَبۡرَحُ حَتَّىٰٓ أَبۡلُغَ مَجۡمَعَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ ﴾	60	137
	﴿ وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٞ يَأۡخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصۡبٗا ﴾	79	211
	﴿ وَأَمَّا ٱلۡجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَٰمَيۡنِ يَتِيمَيۡنِ ﴾	82	149

	﴿ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثۡلُكُمۡ ﴾	110	120
مريم	﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلۡعَظۡمُ مِنِّي وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا ﴾	4	161
	﴿ نَسۡيٗا مَّنسِيّٗا ﴾	23	338
	﴿ وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ ﴾	25	152
	﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلۡبَشَرِ أَحَدٗا ﴾	26	136- 157
	﴿ فَلَنۡ أُكَلِّمَ ٱلۡيَوۡمَ إِنسِيّٗا ﴾	26	138
	﴿ وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ يَوۡمَ وُلِدتُّ وَيَوۡمَ أَمُوتُ وَيَوۡمَ أُبۡعَثُ حَيّٗا ﴾	33	296
	﴿ ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَۚ قَوۡلَ ٱلۡحَقِّ ﴾	34	182
	﴿ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنۡ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ﴾	46	281
	﴿ رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا فَٱعۡبُدۡهُ وَٱصۡطَبِرۡ لِعِبَٰدَتِهِۦ ﴾	65	161
	﴿ وَيَقُولُ ٱلۡإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوۡفَ أُخۡرَجُ حَيّٗا ﴾	66	277
	﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمۡ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحۡمَٰنِ عِتِيّٗا ﴾	69	266
	﴿ وَإِن مِّنكُمۡ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾	71	164
طه	﴿ مِنۡهَا خَلَقۡنَٰكُمۡ وَفِيهَا نُعِيدُكُمۡ وَمِنۡهَا نُخۡرِجُكُمۡ تَارَةً أُخۡرَىٰ ﴾	55	283
	﴿ فَيُسۡحِتَكُم بِعَذَابٖۖ وَقَدۡ خَابَ مَنِ ٱفۡتَرَىٰ ﴾	61	140
	﴿ قُلۡنَا لَا تَخَفۡ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡأَعۡلَىٰ ﴾	68	276
	﴿ وَأَضَلَّ فِرۡعَوۡنُ قَوۡمَهُۥ وَمَا هَدَىٰ ﴾	79	189- 335
	﴿ وَصَرَّفۡنَا فِيهِ مِنَ ٱلۡوَعِيدِ لَعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ أَوۡ يُحۡدِثُ لَهُمۡ ذِكۡرٗا ﴾	113	20
	﴿ وَلَمۡ نَجِدۡ لَهُۥ عَزۡمٗا ﴾	115	123
	﴿ وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ أَبَىٰ ﴾	116	305
	﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعۡرَىٰ وَأَنَّكَ لَا تَظۡمَؤُاْ فِيهَا وَلَا تَضۡحَىٰ ﴾	118– 119	188
	﴿ وَأۡمُرۡ أَهۡلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱصۡطَبِرۡ عَلَيۡهَاۖ لَا نَسۡـَٔلُكَ رِزۡقٗاۖ نَّحۡنُ نَرۡزُقُكَۗ وَٱلۡعَٰقِبَةُ لِلتَّقۡوَىٰ ﴾	132	160
الأنبياء	﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ ﴾	22	181
	﴿ خُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ مِنۡ عَجَلٖ ﴾	37	36
	﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم ﴾	57	272
	﴿ قَالُوٓاْ ءَأَنتَ فَعَلۡتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ﴾	62	280
	﴿ وَأَدۡخَلۡنَٰهُ فِي رَحۡمَتِنَآۖ ﴾	75	108- 245
	﴿ وَأَدۡخَلۡنَٰهُمۡ فِي رَحۡمَتِنَآۖ ﴾	86	245

	﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ٱلۡحُسۡنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنۡهَا مُبۡعَدُونَ لَا يَسۡمَعُونَ حَسِيسَهَاۖ وَهُمۡ فِي مَا ٱشۡتَهَتۡ أَنفُسُهُمۡ خَٰلِدُونَ ﴾	101 – 102	124
الحج	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمۡۚ إِنَّ زَلۡزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيۡءٌ عَظِيمٞ ﴾	1	228
	﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ ﴾	6	166
	﴿ هَلۡ يُذۡهِبَنَّ كَيۡدُهُۥ مَا يَغِيظُ ﴾	15	40
	﴿ يُصَبُّ مِن فَوۡقِ رُءُوسِهِمُ ٱلۡحَمِيمُ ﴾	19	327
	﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعۡمَى ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَلَٰكِن تَعۡمَى ٱلۡقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ ﴾	46	169 – 310 – 329
	﴿ وَإِنَّ يَوۡمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلۡفِ سَنَةٖ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴾	47	332
	﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ ﴾	62	159
	﴿ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَٰبٍۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ ﴾	70	143 – 171
المؤمنون	﴿ ثُمَّ إِنَّكُم بَعۡدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ ثُمَّ إِنَّكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ تُبۡعَثُونَ ﴾	15 – 16	54
	﴿ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ ﴾	20	122
	﴿ هَيۡهَاتَ هَيۡهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾	36	166 – 255
	﴿ قَالَ عَمَّا قَلِيلٖ لَّيُصۡبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ﴾	40	152
	﴿ وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمۡ لَا يُشۡرِكُونَ ﴾	59	99
	﴿ قَالَ رَبِّ ٱرۡجِعُونِ لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا فِيمَا تَرَكۡتُۚ ﴾	99 – 100	291
	﴿ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَاۖ ﴾	100	291
	﴿ وَمَن يَدۡعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرۡهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ ﴾	117	312
	﴿ إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴾	117	169
النور	﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ جَلۡدَةٖ ﴾	2	333
	﴿ وَلَوۡلَآ إِذۡ سَمِعۡتُمُوهُ قُلۡتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبۡحَٰنَكَ هَٰذَا بُهۡتَٰنٌ عَظِيمٞ ﴾	16	171
	﴿ وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٖ فِيهَا مِنۢ بَرَدٖ ﴾	43	252
	﴿ يَوۡمَ يَرَوۡنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشۡرَىٰ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡمُجۡرِمِينَ وَيَقُولُونَ حِجۡرٗا مَّحۡجُورٗا ﴾	22	338
	﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمۡ يُسۡرِفُواْ وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ وَكَانَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ قَوَامٗا ﴾	67	298
	﴿ وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ إِلَى ٱللَّهِ مَتَابٗا ﴾	71	290
الشعراء	﴿ يَأۡتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٖ ﴾	37	161
	﴿ أَئِنَّ لَنَا لَأَجۡرًا ﴾	41	249

	﴿ فَكُبْكِبُوا۟ فِيهَا ﴾	94	161
	﴿ أَلَا تَتَّقُونَ ﴾	106	256
	﴿ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ وَمَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ ۖ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴾	108– 109– 110	256
	﴿ قَالَ رَبِّ إِنَّ قَوْمِى كَذَّبُونِ ﴾	117	46
	﴿ ٱلَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ ﴾	152	335
	﴿ وَلَا تَبْخَسُوا۟ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾	183	295
	﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾	208	235– 254
النمل	﴿ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ ﴾	10	299
	﴿ يَٰمُوسَىٰٓ لَا تَخَفْ ﴾	10	300
	﴿ أَنَا ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ﴾	10	300
	﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْمُبِينُ ﴾	16	279– 280
	﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِىٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتَ عَلَىَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَىَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِى بِرَحْمَتِكَ فِى عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾	19	292
	﴿ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَىْءٍ ﴾	23	75– 131– 216
	﴿ قَالَتْ كَأَنَّهُۥ هُوَ ﴾	42	147
	﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ ۚ صُنْعَ ٱللَّهِ ﴾	88	48
القصص	﴿ ثُمَّ تَوَلَّىٰٓ إِلَى ٱلظِّلِّ ﴾	24	299
	﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ﴾	50	228
العنكبوت	﴿ فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱرْجُوا۟ ٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾	36	295
	﴿ وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ﴾	45	250
	﴿ وَمَا كُنتَ تَتْلُوا۟ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ۖ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴾	48	324
	﴿ فَإِيَّٰىَ فَٱعْبُدُونِ ﴾	56	95– 222
الروم	﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ ٱللَّهِ ۚ يَنصُرُ مَن يَشَآءُ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ وَعْدَ ٱللَّهِ ۖ لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ ﴾	4– 5– 6	48
	﴿ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ بِلِقَآئِ رَبِّهِمْ لَكَٰفِرُونَ ﴾	8	383

لقمان	﴿ وَلَّىٰ مُسۡتَكۡبِرٗا كَأَن لَّمۡ يَسۡمَعۡهَا ﴾	7	143- 208
	﴿ كَأَنَّ فِيٓ أُذُنَيۡهِ وَقۡرٗاۖ ﴾	7	147- 208
	﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمۡ جَنَّٰتُ ٱلنَّعِيمِ خَٰلِدِينَ فِيهَاۖ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٗاۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴾	8- 9	318
	﴿ وَوَصَّيۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيۡهِ حَمَلَتۡهُ أُمُّهُۥ وَهۡنًا عَلَىٰ وَهۡنٖ وَفِصَٰلُهُۥ فِي عَامَيۡنِ أَنِ ٱشۡكُرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيۡكَ ﴾	14	103- 163
	﴿ يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ وَأۡمُرۡ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱنۡهَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَٱصۡبِرۡ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَۖ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ ﴾	17	228
	﴿ فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا ﴾	33	262
	﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾	34	262
	﴿ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسٞ مَّاذَا تَكۡسِبُ غَدٗا ﴾	34	263
	﴿ ٱلَّذِيٓ أَحۡسَنَ كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقَهُۥ ﴾	7	48
	﴿ وَلَٰكِنۡ حَقَّ ٱلۡقَوۡلُ مِنِّي لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلۡجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ ﴾	13	124
	﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُواْ فَمَأۡوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ ﴾	20	149
الأحزاب	﴿ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴾	10	175
	﴿ إِنَّا عَرَضۡنَا ٱلۡأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱلۡجِبَالِ ﴾	72	73
سبأ	﴿ ذَٰلِكَ جَزَيۡنَٰهُم بِمَا كَفَرُواْۖ وَهَلۡ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلۡكَفُورَ ﴾	17	106
	﴿ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلۡوَعۡدُ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ قُل لَّكُم مِّيعَادُ يَوۡمٖ لَّا تَسۡتَـٔۡخِرُونَ عَنۡهُ سَاعَةٗ وَلَا تَسۡتَقۡدِمُونَ ﴾	29- 30	268
	﴿ وَمَآ أَمۡوَٰلُكُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُكُم بِٱلَّتِي تُقَرِّبُكُمۡ عِندَنَا زُلۡفَىٰٓ ﴾	37	317
فاطر	﴿ هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ ﴾	3	91
	﴿ فَلِلَّهِ ٱلۡعِزَّةُ جَمِيعًاۚ ﴾	10	169- 298
	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ ﴾	15	32
	﴿ وَمِنَ ٱلۡجِبَالِ جُدَدُۢ بِيضٞ وَحُمۡرٞ مُّخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٞ ﴾	27	311
	﴿ إِذۡ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡهِمُ ٱثۡنَيۡنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزۡنَا بِثَالِثٖ فَقَالُوٓاْ إِنَّآ إِلَيۡكُم مُّرۡسَلُونَ قَالُواْ مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحۡمَٰنُ مِن شَيۡءٍ إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَكۡذِبُونَ قَالُواْ رَبُّنَا يَعۡلَمُ إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ ﴾	14- 15- 16	59-98
ص	﴿ وَقَالَ ٱلۡكَٰفِرُونَ هَٰذَا سَٰحِرٞ كَذَّابٌ ﴾	4	160

	﴿ إِلَّآ إِبۡلِيسَ ٱسۡتَكۡبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾	34	305
	﴿ قَالَ رَبِّ ٱغۡفِرۡ لِي وَهَبۡ لِي مُلۡكٗا لَّا يَنۢبَغِي لِأَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِيٓۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡوَهَّابُ ﴾	35	276
	﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ ﴾	75	118
الزمر	﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ ﴾	3	317
	﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي مَنۡ هُوَ كَٰذِبٞ كَفَّارٞ ﴾	13	160
	﴿ ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا مَّثَانِيَ تَقۡشَعِرُّ مِنۡهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخۡشَوۡنَ رَبَّهُمۡ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمۡ وَقُلُوبُهُمۡ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِۚ ﴾	23	281
	﴿ إِنَّكَ مَيِّتٞ ﴾	30	307
	﴿ أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبۡدَهُۥ ﴾	36	152
	﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾	62	216
	﴿ قُلۡ أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ ﴾	64	170
	﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ ﴾	66	170
	﴿ فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴾	73	177
غافر	﴿ رَبَّنَا وَأَدۡخِلۡهُمۡ جَنَّٰتِ عَدۡنٍ ٱلَّتِي وَعَدتَّهُمۡ وَمَن صَلَحَ مِنۡ ءَابَآئِهِمۡ وَأَزۡوَٰجِهِمۡ وَذُرِّيَّٰتِهِمۡۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴾	8	276
	﴿ وَقَالَ ٱلَّذِيٓ ءَامَنَ يَٰقَوۡمِ ٱتَّبِعُونِ أَهۡدِكُمۡ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ يَٰقَوۡمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا مَتَٰعٞ ﴾	38-39	20
	﴿ إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيَوۡمَ يَقُومُ ٱلۡأَشۡهَٰدُ ﴾	51	264
	﴿ فَٱصۡبِرۡ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لِذَنۢبِكَ وَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ بِٱلۡعَشِيِّ وَٱلۡإِبۡكَٰرِ ﴾	55	261
فصلت	﴿ وَأَوۡحَىٰ فِي كُلِّ سَمَآءٍ أَمۡرَهَا ﴾	12	326
الشورى	﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ ﴾	11	89-50-114-224
	﴿ إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظۡلِمُونَ ٱلنَّاسَ وَيَبۡغُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ ﴾	42	331
الزخرف	﴿ فَإِمَّا نَذۡهَبَنَّ بِكَ ﴾	41	157
	﴿ إِنَّ ٱلۡمُجۡرِمِينَ فِي عَذَابِ جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ ﴾	74	143
	﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٞ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَٰهٞ ﴾	84	255
الدخان	﴿ فَأَسۡرِ بِعِبَادِي لَيۡلًا إِنَّكُم مُّتَّبَعُونَ ﴾	23	322
	﴿ إِنَّ يَوۡمَ ٱلۡفَصۡلِ مِيقَٰتُهُمۡ أَجۡمَعِينَ ﴾	40	144

	﴿ ذُقۡ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡكَرِيمُ ﴾	49	276
الجاثية	﴿ وَقَالُواْ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا نَمُوتُ وَنَحۡيَا وَمَا يُهۡلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهۡرُ ﴾	24	268- 319
	﴿ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنّٗا وَمَا نَحۡنُ بِمُسۡتَيۡقِنِينَ ﴾	32	319
الأحقاف	﴿ أَلَيۡسَ هَٰذَا بِٱلۡحَقِّ ﴾	34	152
الفتح	﴿ إِنَّا فَتَحۡنَا لَكَ فَتۡحٗا مُّبِينٗا ﴾	1	56
	﴿ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ ﴾	10	262
	﴿ يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡ ﴾	10	262
	﴿ يَقُولُونَ بِأَلۡسِنَتِهِم مَّا لَيۡسَ فِي قُلُوبِهِمۡۚ ﴾	11	322
	﴿ لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمۡ وَمُقَصِّرِينَ ﴾	27	177
الحجرات	﴿ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ فِيكُمۡ رَسُولَ ٱللَّهِۚ ﴾	07	205
ق	﴿ وَٱلۡأَرۡضَ مَدَدۡنَٰهَا وَأَلۡقَيۡنَا فِيهَا رَوَٰسِيَ وَأَنۢبَتۡنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوۡجِۭ بَهِيجٖ ﴾	7	309- 252
	﴿ أَلۡقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٖ مَّنَّاعٖ لِّلۡخَيۡرِ مُعۡتَدٖ مُّرِيبٍ ﴾	24 – 25	160
	﴿ وَأُزۡلِفَتِ ٱلۡجَنَّةُ لِلۡمُتَّقِينَ غَيۡرَ بَعِيدٍ ﴾	31	295
	﴿ وَلَدَيۡنَا مَزِيدٞ ﴾	35	202
الذاريات	﴿ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ إِنَّهُۥ لَحَقّٞ مِّثۡلَ مَآ أَنَّكُمۡ تَنطِقُونَ ﴾	23	271
	﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴾	47	263
الطور	﴿ يَوۡمَ تَمُورُ ٱلسَّمَآءُ مَوۡرٗا وَتَسِيرُ ٱلۡجِبَالُ سَيۡرٗا ﴾	9 – 10	320
	﴿ وَيۡلٞ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡمُكَذِّبِينَ ﴾	11	255
	﴿ فَإِنَّكَ بِأَعۡيُنِنَا ﴾	48	328
النجم	﴿ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلۡأُخۡرَىٰٓ ﴾	20	130- 176
	﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضۡحَكَ وَأَبۡكَىٰ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحۡيَا وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوۡجَيۡنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰ ﴾	43- 44 - 45	269
القمر	﴿ فَأَخَذۡنَٰهُمۡ أَخۡذَ عَزِيزٖ مُّقۡتَدِرٍ ﴾	43	159
الرحمن	﴿ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾	13	115
الواقعة	﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلۡمُقَرَّبُونَ ﴾	10- 11	166
	﴿ لَا يَسۡمَعُونَ فِيهَا لَغۡوٗا وَلَا تَأۡثِيمًا إِلَّا قِيلٗا سَلَٰمٗا سَلَٰمٗا ﴾	25 - 26	104

	﴿ وَأَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ ﴾	27	20
	﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ ﴾	-75 - 76 77	-85 163
	﴿ فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ فَرَوۡحٞ وَرَيۡحَانٞ وَجَنَّتُ نَعِيمٖ ﴾	-88 89	149
الحديد	﴿ وَمَا لَكُمۡ أَلَّا تُنفِقُواْ ﴾	10	156
	﴿ لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ أَلَّا يَقۡدِرُونَ عَلَىٰ شَيۡءٖ ﴾	29	-92 -118 215
المجادلة	﴿ وَيَقُولُونَ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ لَوۡلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُ ﴾	8	322
الحشر	﴿ لَأَنتُمۡ أَشَدُّ رَهۡبَةٗ فِي صُدُورِهِم مِّنَ ٱللَّهِۚ ﴾	13	250
الممتحنة	﴿ رَبَّنَا لَا تَجۡعَلۡنَا فِتۡنَةٗ لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ وَٱغۡفِرۡ لَنَا رَبَّنَآۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴾	5	276
الجمعة	﴿ وَلَا يَتَمَنَّوۡنَهُۥٓ أَبَدَۢا بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡۗ ﴾	7	137
المنافقون	﴿ قَالُواْ نَشۡهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴾	1	271
	﴿ وَلِلَّهِ ٱلۡعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ وَلَٰكِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾	8	148
	﴿ وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَاۚ ﴾	11	253
التغابن	﴿ وَيَعۡلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعۡلِنُونَ ﴾	4	291
الملك	﴿ مَّا تَرَىٰ فِي خَلۡقِ ٱلرَّحۡمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٖۖ فَٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ هَلۡ تَرَىٰ مِن فُطُورٖ ﴾	3	91
القلم	﴿ وَلَا تُطِعۡ كُلَّ حَلَّافٖ مَّهِينٍ هَمَّازٖ مَّشَّآءِۭ بِنَمِيمٖ مَّنَّاعٖ لِّلۡخَيۡرِ مُعۡتَدٍ أَثِيمٍ ﴾	-10 -11 12	160
الحاقة	﴿ ٱلۡحَآقَّةُ مَا ٱلۡحَآقَّةُ ﴾	1- 2	20
	﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ ﴾	13	-176 207
	﴿ فَدُكَّتَا دَكَّةٗ وَٰحِدَةٗ ﴾	14	175
	﴿ خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ثُمَّ ٱلۡجَحِيمَ صَلُّوهُ ﴾	-30 31	222
	﴿ ثُمَّ فِي سِلۡسِلَةٖ ذَرۡعُهَا سَبۡعُونَ ذِرَاعٗا ﴾	32	-186 332
	﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَا تُبۡصِرُونَ وَمَا لَا تُبۡصِرُونَ إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ ﴾	- 38 - 39 40	271
نوح	﴿ وَأَسۡرَرۡتُ لَهُمۡ إِسۡرَارٗا ﴾	9	292

	﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا ثُمَّ يُعِيدُكُمۡ فِيهَا وَيُخۡرِجُكُمۡ إِخۡرَاجٗا ﴾	17- 18	182
	﴿ ثُمَّ يُعِيدُكُمۡ فِيهَا وَيُخۡرِجُكُمۡ إِخۡرَاجٗا ﴾	18	318
الجنّ	﴿ وَأَنَّهُمۡ ظَنُّواْ كَمَا ظَنَنتُمۡ أَن لَّن يَبۡعَثَ ٱللَّهُ أَحَدٗا ﴾	07	139
	﴿ وَأَنَّا ظَنَنَّآ أَن لَّن نُّعۡجِزَ ٱللَّهَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَن نُّعۡجِزَهُۥ هَرَبٗا ﴾	12	139
	﴿ إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ فَإِنَّهُۥ يَسۡلُكُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ رَصَدٗا ﴾	37	151
المزّمّل	﴿ وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا ﴾	8	182
	﴿ كَلَّا وَٱلۡقَمَرِ وَٱلَّيۡلِ إِذۡ أَدۡبَرَ وَٱلصُّبۡحِ إِذَآ أَسۡفَرَ إِنَّهَا لَإِحۡدَى ٱلۡكُبَرِ ﴾	32 – 33 - 34 - 35	274
القيامة	﴿ أَوۡلَىٰ لَكَ فَأَوۡلَىٰ ثُمَّ أَوۡلَىٰ لَكَ فَأَوۡلَىٰٓ ﴾	34 – 35	197
الإنسان	﴿ وَيُطۡعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ﴾	8	105
المرسلات	﴿ وَيۡلٞ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡمُكَذِّبِينَ ﴾	15	115
	﴿ وَيۡلٞ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡمُكَذِّبِينَ ﴾	19	61
	﴿ كَأَنَّهُۥ جِمَٰلَتٞ صُفۡرٞ ﴾	33	174
عبس	﴿ أَنَّا صَبَبۡنَا ٱلۡمَآءَ صَبّٗا ثُمَّ شَقَقۡنَا ٱلۡأَرۡضَ شَقّٗا ﴾	25 - 26	318
الانفطار	﴿ إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ لَفِي نَعِيمٖ ﴾	13	264
الانشقاق	﴿ إِنَّهُۥ كَانَ فِيٓ أَهۡلِهِۦ مَسۡرُورًا ﴾	13	284
	﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلشَّفَقِ وَٱلَّيۡلِ وَمَا وَسَقَ وَٱلۡقَمَرِ إِذَا ٱتَّسَقَ ﴾	16- 17- 18	266
	﴿ لَتَرۡكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٖ ﴾	19	266
الطارق	﴿ فَمَهِّلِ ٱلۡكَٰفِرِينَ أَمۡهِلۡهُمۡ رُوَيۡدًۢا ﴾	17	115
الفجر	﴿ كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلۡأَرۡضُ دَكّٗا دَكّٗا ﴾	21	77
الليل	﴿ وَإِنَّ لَنَا لَلۡأٓخِرَةَ وَٱلۡأُولَىٰ ﴾	13	145
الضحى	﴿ وَلَسَوۡفَ يُعۡطِيكَ رَبُّكَ فَتَرۡضَىٰٓ ﴾	5	141
	﴿ فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ﴾	9	149- 285
الشرح	﴿ فَإِنَّ مَعَ ٱلۡعُسۡرِ يُسۡرًا إِنَّ مَعَ ٱلۡعُسۡرِ يُسۡرٗا ﴾	5-6	255
العلق	﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ ﴾	6	294
الزلزلة	﴿ إِذَا زُلۡزِلَتِ ٱلۡأَرۡضُ زِلۡزَالَهَا ﴾	1	175

التكاثر	﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾	3 - 4	167- 257
الكافرون	﴿ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴾	2	258
	﴿ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴾	3	257
	﴿ وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ﴾	4	258
	﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾	04	172

فهرس الأحاديث النبويّة

الحديث	الصفحة
((إما أدركن واحد منكم الدجال))	44
((أنا أفصح العرب بيد أني من قريش))	104
((إنما الشفعة فيما لم يقسم،وإنما الأعمال بالنيات،وإنما الولاء لمن أعتق، وإنما الربا في النسيئة))	120-119
((أن الله يبغض الشيخ الغربيب))	311

فهرس الأبيات الشعريّة

البيت		القائل	الصفحة
لا عيب فيهم غير أن سيوفهم	بهن فلول من قراع الكتائب	النابغة الذبياني	104
تلك خيلي منه وتلك ركابي	هن صفر أولادها الزبيب	الأعشى	145
قسم الزمان ربوعها بين الصبا	وقبولها و دبورها أثلاثـــا	أبو تمام	74
وفيهن – والأيام يعثرن بالفتى –	نوادب لا يمللنه ونوائح	معن بن أوس	85
جاء شقيق عارضا رمحه	إن بني عمك فيهم رماح	حجل بن نضلة	55
دامنّ سعدك إن رحمت متيماً	لولاك لم يكُ للصبابة جانحا	بلا نسبة	44
وطِرْتُ بمنصلي في يَعْملاتٍ	دَوَامِي الأيْدِ يَخْبِطْن السَّرِيحا	مضرس بن ربعي	327
تزود مثل زاد أبيك فينا	فنعم الزاد زاد أبيك زادا	جرير	19-187
هو الرجلُ المشروكُ في جُلِّ مالِه	ولكنّـــه بالمجـــد والحمد مفـــردُ	ابن الرومي	69
هو الواهب المائة المصطفا	ة إما مخاضاً وإما عشارا	الأعشى	32
وأبي الذي ترك الملوك وجمعهم	بصهاب هامدةً كأمس الدابر		181
وحدي قلت ذا الشعر كله	ولكن لشعرى فيك من نفسه شعر	المتنبي	191
فلو إذ نبا دهرٌ و أُنكر صاحب	وسُلط أعـــداء وغاب نصـــير	إبراهيم بن العباس	27
بكرا صاحبي قبل الهجير	إنّ ذاك النجاح في التبكير	بشار	227-248
فأين إلى أين النّجاء ببغلتي	أتاك أتاك اللاّحقوك احبس احبس	بلا نسبة	39-77
من يلق يوما على علاته هرما	يلق السماحة منه والندى خلق	زهير بن أبي سلمى	106
حَلَفْتُ لَهَا بالله حلفَةَ فَاجِرٍ	لَنَامُوا فَمَا إن مِنْ حَديثٍ ولا صَال	امرؤ القيس	155
فقلت : يمين الله أبرح قاعدا	ولو قطعوا جسمي لديك وأوصالي	امرؤ القيس	105
وبدلت والدهر ذو تبدل هيفا	دبورا بالصبا والشمـــأل	أبو النجم	86
يشكو إليّ جملي طول السُّرى	صبر جميل فكلانا مبتلى	الملبد بن حرملة	54-212
إذن لاتبعناه على كل حالة	من الدهر جداً غير قول التهازل	أبوطالب	183
لم يبق جودك لي شيئا أؤمله	تركتني أصحب الدنيا بلا أمل	ابن نباتة السعدي	105
لأَجهدنَّ فإمّا درء مفسدة تخشى	وإما بلوغ السّؤل والأمل		63
تسيل على حد الظبات نفوسنـــا	وليست على غير الظبات تسيل	السموأل أو الحارثي	335
إذا قَبُحَ البُكاءُ على قتيلٍ	رأيتُ بُكاءَك الحَسَنَ الجميلاَ	الخنساء	69

لَمَّا رآني قد قَصَدْت أُرِيْدُه	أبْدى نواجِذَه لِغَيْرِ تَبَسُّمِ	عنترة بن شداد	293
وتَبْسِمُ عن أَلْمَى كأن مُنَوَّراً	تَخَلَّلَ حُرَّ الرَّمْلِ دِعْصٌ له نَدِي	طرفة بن العبد	293
قوم إذ الشر أبدى ناجذيه لهم	طاروا إليه زرافات وحدانا	لقيط بن أنيف العنبري	315
فما رجعت بخائبة ركاب	حكيم بن المسيب منتهاها		152
فإما تريني ولي لمة	فإن الحوادث أودى بها	بلانسبة	267
وإني لرام نظرة قبل التي	لعلي وإن شطت نواها أزروها	الفرزدق	85
لعمرك ما إن أبو مالك	بوانٍ ولا بضعيف قواه	المتنخل الهذلي	217
أبى جوده لا البخل واستعجلت به	نعم من الفتى لا يمنع الجود قاتله	بلانسبة	92
فهل يمنعني ارتيادي البلا	د من حذر الموت أن يأتين	الأعشى	43
ولقدْ أمرُّ على اللّئيمِ يَسُبُّـــنِي	فمضيتُ ثمت قلتُ لا يَعْنيـــني	شمر بن عمرو الحنفي	206

فهرس المحتويات

المقدمة	01
المدخل :.....	07
الباب الأوّل : التوكيد بين القدماء والمحدثين	24
الفصل الأول : التوكيد في اللغة العربية وارتباطه بمناسبات القول ومقتضياته.....	25
- أوّلا/ ارتباط بعض عناصر الجملة العربيّة بسياق الكلام :.....	29
1/ المبتدأ والخبر بين التعريف والتنكير:	29
- 1-1/ الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة :	30
-1-2/ الأصل في الخبر أن يكون نكرة:.....	31
2/التوكيد والمعنى العام والمنطقي في الجملة العربيّة :	33
3 / ظاهرة الحذف و القرائن الحالية :	36
4/ التقديم والتأخير :	37
ثانيا/ تقسيم الأساليب في اللغة العربية من خلال سياقات الكلام :	38
1-1- الأساليب الخبرية :	40
النفي في الجملة المؤكدة :	41
1-2- الأساليب الإنشائية :	42
- الإنشاء الطلبي :.....	42
- الإنشاء غير الطلبي :	42
- ثالثا/أسلوب التوكيد و القرائن الحالية :.....	45
1 - أسباب التوكيد في اللغة :	45
2 - أسلوب التوكيد وعلاقة السامع بالمتكلم :	47
2-1- حال المتكلم (المخاطِب):	49
2-2- حال السامع (المخاطَب):	51

2-3- الرسالة الكلامية :.....	53
– رابعا/من أحكام التوكيد المتعلقة بالسياق :	57
1- التوكيد ينفي المجاز :	57
2- التوكيد ومبدأ الاقتصاد اللغوي :	58
3– ظاهرة الحذف وأسلوب التوكيد :	61
3 –1– المحذوف لا يؤكد :	61
3–2– المؤكد لا يحذف :	63
– خامسا/ الأسباب المعنوية لامتناع التوكيد سياقيا :	64
1– التوكيد المعنوي :	64
2- النكرات لا تؤكد :	65
3 – صيغة المشاركة والتوكيد بـــ(كلا وكلتا) :	66
4– التوكيد بالمصدر :	66
5– البدل المؤكد:	67
6– في التوكيد اللفظي :.....	67
7 – في التقديم والتأخير :	67
الفصل الثاني : أسلوب التوكيد في الدراسات القديمة:.....	71
أولا : التوكيد عند النحاة :	74
1 /نوعا التوكيد في النحو العربي :.....	76
أ) التوكيد اللفظي :	76
ب) التوكيد المعنوي :.....	80
2) التوكيد في أبواب نحوية أخرى :	84
أ/ الجمل التي لا محل لها من الإعراب :	84
– الجملة الاعتراضية :.....	84
ب / الحروف الزائدة :	86

ج/ القسم :	93
د/ الاشتغال :	94
هـ – باب التمييز وفكرة التحويل :.....	95
و– التأكيد بالجملة الاسمية :...	96
ز– ضمير الفصل :	96
ثانيا : البلاغيون :	97
1) مباحث التوكيد عند البلاغيين :	97
أ / الإسناد الخبري :	97
ب / التقديم والتأخير :	98
ج/ الفصل والوصل :	100
د / الإطناب والتكرير و التطويل	101
هـ/ القصر والحصر :	102
و / الاعتراض :	103
ز / تأكيد المدح بما يشبه الذم وتأكيد الذم بما يشبه المدح :	104
ح / تأكيد الذم بما يشبه المدح :	105
ط/ التتميم :	105
ي/ التذييل :	105
ك/ الترديد :	106
ل/ المجاز :	106
م/ التعريف :	108
ثالثا : التوكيد عند الأصوليين :	108
من مباحث التوكيد عند الأصوليين :	109
1– دلالة المنطوق والمفهوم :	110
2– الزيادة في القرآن :	111

3 – الحقيقة والمجاز في القرآن :	112
4– أقسام التأكيد وأسبابه :	114
5 – الفرق بين الترادف والتوكيد والإتباع :	116
6– باب الأمر و النهي :	117
7– دلالة بعض الأدوات على التوكيد وارتباطها بالسياق :	118
8– تأكيد العموم والخصوص :	120
9 – باب الاحتمال :	121
10– التوكيد (أصل أو من العوارض) :	122
11– باب العزيمة والرخصة :	123
12 –الإخراج بعد التأكيد :	123
13 – المطابقة في التأكيد :	125
14– دلالة التأبيد :	126
15– فائدة التوكيد في القرآن :	127
الفصل الثالث: أسلوب التوكيد في الدراسات الحديثة	129
المبحث الأول : التوكيد ضمن القرائن اللفظية(التوكيد اللفظي) :	130
أولا / التوكيد اللفظي :	130
أولا :التوكيد بالزيادة :	132
عناصر الزيادة في الجملة المؤكدة :	132
الأداة :	132
1 / ما يختص بالدخول على الفعل :	134
2 / ما يختص بالدخول على غير الفعل :	143
3 / أدوات غير مختصة :	153
التوكيد بالصيغة :	159
التوكيد بالجملة :	162

– الجملة الاستئنافية :	162
–الجملة الاعتراضية :	162
– جملة القسم :	163
التوكيد بالتكرار:	165
ثانيا :التوكيد بالتقديم والتأخير :	167
المبحث الثاني : التوكيد ضمن القرائن المعنوية (التوكيد المعنوي):.....	173
أولا/ التوكيد المعنوي :	173
ثانيا/ التوكيد بأبواب التخصيص الأخرى :	175
الباب الثّاني:أسلوب التوكيد أشكاله ودلالاته	193
– الفصل الأول : مبدأ الفائدة في أسلوب التوكيد :	194
الفائدة لغة واصطلاحا :	195
أولا/ مبدأ الفائدة في الجملة العربية :	197
بعض ما يتعلق بمبدأ الفائدة في دراسة الجملة :	201
– مبدأ الفائدة وبعض الظواهر السياقية :	210
1– ظاهرة الحذف في الجملة العربية ومبدأ الفائدة	210
2– مبدأ الفائدة وظاهرة التقدير	211
3– مبدأ الفائدة وفكرة التكرار	212
4– مبدأ الفائدة ومصطلح الزيادة	214
ثانيا / أسلوب التوكيد وفائدته في اللغة :	216
1– أنواع التوكيد تتعلق بالفائدة :	219
2– دلالة الصيغة والتوكيد بكلا وكلتا	220
3– الفصل والوصل	220
4– استخدام كل وأجمع	220
5– التوكيد بالتقديم والتأخير	221

ثالثا / مبدأ الفائدة في أسلوب التوكيد :	223
1- حروف الزيادة	223
2- التوكيد أسلوب يقوم على إعادة المعنى	225
رابعا / فائدة بعض عناصر التوكيد في الجملة العربية	226
1- ضمير الفصل	226
2- ضمير الشأن	227
3- دلالة إن	227
4- دلالة اللام	228
5- دلالة المصدر المؤكد	228
6- التوكيد بالبدل	229
7- دلالة إنما	229
8- دلالة كل وأجمع	230
الفصل الثاني : من أنماط التوكيد في القرآن الكريم	239
أولا – الأنماط بسيطة :	241
1- التوكيد بالزيادة وصوره:	241
1-1 زيادة عنصر مؤكد	241
1-2 زيادة عنصرين	263
1-3 زيادة ثلاثة عناصر	271
1-4 زيادة أربعة عناصر	278
2 – التوكيد بالتقديم وأشكاله :	280
2-1 تقديم المسند إليه	280
2-2 تقديم المسند	281
2-3 تقديم المفعول به	282
2-4 تقديم حرف الإضافة ومدخوله	282

ثانيا– الأنماط المركبة :	283
الفصـــــل الثّالـــــث:بعـــــض معـــــاني التوكيـــــد في القـــــرآن الكـــــريم من خلال أشكال توكيدية أخرى.....	288
أ/ بعض معاني الحال المؤكدة :	290
ب/ بعض معاني النعت المؤكد :	306
ج/ بعض معاني المفعول المطلق المؤكد :	317
د/ بعض معاني الظرف المؤكد :	320
هـــ– بعض معاني حرف الإضافة ومدخوله المؤكد :	322
و/ بعض معاني التمييز المؤكد :	331
ز/ بعض معاني البدل المؤكد	334
ح/ بعض معاني العطف المؤكد :	335
ط – بعض معاني الاشتقاق التوكيدي :	338
الخاتمة	341
المصادر والمراجع	344
الفهارس العامة	353
– فهرس الآيات القرآنية	354
– فهرس الأحاديث النبوية	374
– فهرس الأبيات الشعرية	375
– فهرس المحتويات	377